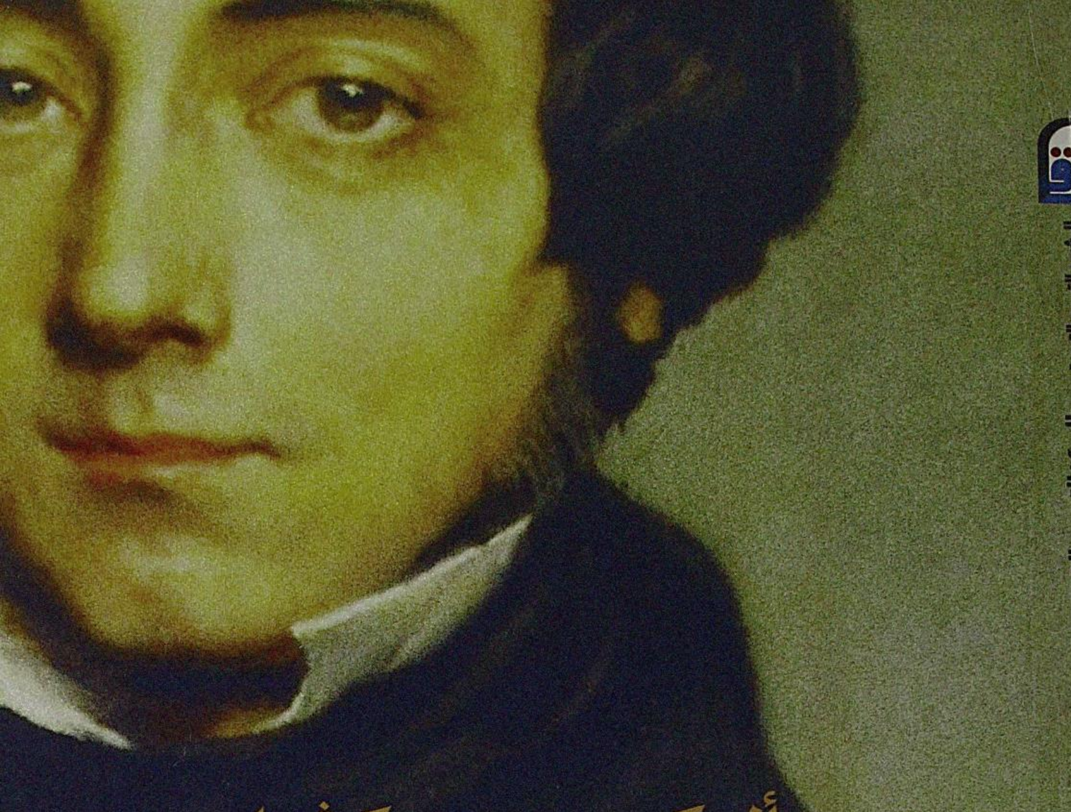


المركز القومي للترجمة

ألیكسی دو توكڤیل

النظام القديم والثورة الفرنسية

ترجمة وتقديم: خليل كلفت

1657

النظام القديم والثورة الفرنسية

المركز القومي للترجمة
إشراف: جابر عصفور

- العدد: 1657
- النظام القديم والثورة الفرنسية
- أليكسى دو توكفيل
- خليل كلفت
- الطبعة الأولى 2010

هذه ترجمة كتاب:

L'Ancien Régime et La Révolution

Par: Alexis De Tocqueville

شارع الجبلاية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ - ٢٧٣٥٤٥٢٦ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo
E-mail: egyptcouncil@yahoo.com Tel.: 27354524 – 27354526 Fax: 27354554

النظام القديم والثورة الفرنسية

تــأليـــــــف : أليـكسـى دو تـوكـڤـيـل

ترجمـــة وتقـــديم : خـليـل كـلـفـت

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

دوتوكفيل، أليكسى
النظام القديم والثورة الفرنسية / تأليف أليكسى دو توكفيل؛
ترجمة وتقديم : خليل كلفت
ط ١، القاهرة : المركز القومى للترجمة ، ٢٠١٠
٥٣٢ ص ، ٢٤ سم
١ – فرنسا – تاريخ – الثورة الفرنسية (١٧٨٩ – ١٨٠٤ م)
(أ) كلفت، خليل (مترجم)
(ب) العنوان ٩٤٤,٠٤

رقم الإيداع ٢٠١٠/١٦٠١٤
الترقيم الدولى : ٣ - ٢٢٥ - ٧٠٤ - ٩٧٧ - ٩٧٨ I.S.B.N

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

المحتويات

مقدمة المترجم

يحدِّد **أليكسى دو توكڤيل** موضوع كتابه *"النظــام القــديم والثــورة"* L'Ancien Régime et la Révolution، منذ الجملة الأولى فى مقدمته، قــائلا: "الكتاب الذى أقدِّمه الآن ليس أبدًا تاريخا للثورة الفرنــسية، فــذلك التــاريخ مكتوب بصورة أروع من أنْ أفكر فى إعادة كتابته؛ إنه بالأحرى دراسة عن هذه الثورة". إنه ليس تاريخا بل دراسة! وإذا كان التاريخ يعنى هنا البحــث المدقِّق للوقائع السياسية لتلك الثورة وتحليل العلاقات السببية المباشرة بينها، بعيدا عن موضوعات علوم أخرى قد تتناول نفس الفترة، مثل الاقتــصاد أو السوسيولوچيا أو الأنثروپولوچيا أو غيرها، باعتبار هــذا التــاريخ مكتوبــا بالفعل، فإن ما أراده بالدراسة هو ما يجذب اهتمامنا بقوة.

وفى نهاية مقدمتها لطبعة حديثة من هذا الكتاب نفسه (Flammarion, Paris, 1988)، تتساءل **فرانسواز ميلونيو** Françoise Mélonio: "ماذا يبقــى اليوم من المحتوى التاريخىّ لهذا الكتاب؟"، وتردّ على سؤالها بأنه لا يبقــى سوى القليل، غير أنها تستدرك قائلة إن المؤرخين ما يزالون يقولون اليــوم: "منذ **توكڤيل**". وتضيف أن المفاهيم التفسيرية التى أدخلها **توكڤيل** إلى مناقشة هذه الظاهرة لم تفقد جدَّتها بعد أكثر من قرن مــن الزمــان فــى مواجهــة "أسطورة ثورية" (pages 36-37)، ذلك أن **توكڤيل** كان يطيب له أنْ يحتفــى بذكرى ١٧٨٩ "العام السعيد الذى 'سعى فيه أجدادنا إلى تأسيس شيء أعظــم

من هذا الذى نراه اليوم' [أىْ: فى منتصف القرن التاسع عشر عنـدما كـان **توكفيل** يؤلف كتابه]"، وكان بالغ الإعجاب بما تجلًّى فى ١٧٨٩ من "الـسخاء الاجتماعىّ واتحاد الجميع، النبلاء، ورجال الدين، وعامة الشعب، فى سـبيل تأسيس الحرية"، غيـر أنـه رفـض كـل مـا أعقـب ذلـك: الإرهـاب، والإمبراطورية، وثورتىْ ١٨٣٠ و ١٨٤٨ الصغيرتيْن اللتيْن كرَّرتـا إخفـاق الثورة الفرنسية الكبرى (page 7).

وبعيدا عن التاريخ الذى لا يسرد **توكفيل** قدرا هائلا مـن تفاصـيل وقائعه وأحداثه وأوضاعه إلا ليقدِّم من خلالها وعلى أساسها "دراسته" ونتائج تلك الدراسة، يبرز جوهرها الحقيقىّ الذى لا تقتصر أهميته على فَهْم الثورة الفرنسية بل تمتدّ لتشمل مفهوم الثورة الاجتماعية بوجه عـام. وإذا كـان لا مناص من إجراء هذه الدراسة (وأىّ دراسة) داخل نطاق الإطار المعرفـىّ لعلم من العلوم أو لعدَّة علوم وباستخدام الأدوات البحثية لهذا العلـم أو هـذه العلوم، فإن من المنطقىّ إذن أنْ نتساءل عن العلم المعنىّ أو العلوم المعنيَّـة هنا. والحقيقة أننا يمكن أنْ نتحدث عـن علـوم منهـا التـاريخ والـسياسة والسوسيولوچيا والأنثروبولوچيا وحتى الفلـسفة وعلـم الـنفس؛ فبفـضل استخدامها واستكشافها جميعا باقتدار كان بوسع **توكفيل** أنْ يرسم تلك اللوحة النابضة بالحياة لمجتمع يتحوَّل بعمق من نظام اجتماعىّ إلى نظام اجتمـاعىّ آخر، وأنْ يحدِّد بوضوح طابع هذا التحوُّل ومنطقه وديناميته ومغزاه.

وإذا كان لنا أنْ نُعَرِّف الثورة الاجتماعية باختصار بأنها الانتقال من نظام اجتماعىّ إلى نظام اجتماعىّ آخر، فإن الجوهر الحقيقىّ لبحث **توكفيـل** هو أن هذا الانتقال لا يتمثل فى ضربة عنيفة واحدة هائلة تفتح الباب أمـام

تحوّلٍ تاريخىٍّ (مثلا: ثورة ١٧٨٩ أو بالأحرى ثورة ١٧٨٩-١٧٩٤)، بقدر ما يتمثل فى عملية تاريخية كبرى تسبِق وتعقُب مثل هذه الضربة العنيفة الواحدة على مدى عقود وأجيال قبلها وبعدها (وربما بدونها أصلا). وربما كانت هذه الفكرة ليست بالجديدة تماما، بالإضافة إلى أنها صارت مقبولة "بعد **توكفيل**"، وربما بصورة مستقلة عنه أحيانا، غير أن فضل مَفْصلَتِها واكتشافها والبرهنة عليها وإثباتها من خلال دراسة تطبيقية شاملة (حالة الثورة الفرنسية) يعود دون شك إلى **توكفيل**.

ونحن نعلم اليوم علم اليقين أن فرنسا قد انتقلت من الإقطاع إلى الرأسمالية، ولا شك فى أن هذا الانتقال حدث خلال عهد بالغ الطول عن طريق أداة اسمها الثورة أو بالأحرى فإن هذا الانتقال هو الثورة ذاتها؛ ولكنْ ما هى الثورة؟ هل هى "حدث" ١٧٨٩؟ أو "حدث" ١٧٨٩-١٧٩٤؟ هنا يأتى **توكفيل** بحدسه وعلمه ومنهجيته ومعرفته وعبقريته ليقول لنا إن الثورة الفرنسية هى ما قبل وما بعد حدث ١٧٨٩ وتشمل كذلك هذا الحدث: الثورة هى النظام القديم كما أنها حدث ١٧٨٩ كما أنها نتائج هذا الحدث على المدى الطويل؛ الثورة ثورتان ومرحلتان وطوران، أو بكلمات **توكفيل**: "ذلك أن الثورة كان لها طوران متميزان تماما: الطور الأول الذى بدا خلاله أن الفرنسيِّين يريدون إلغاء الماضى تماما؛ والطور الثانى الذى اتجهوا فيه إلى محاولة أنْ يستعيدوا من الماضى جانبا مما كانوا قد تركوه فيه. ذلك أن هناك الكثير جدًا من قوانين النظام القديم وأعرافه السياسية التى تختفى هكذا دفعة واحدة فى 1789 والتى تعاود الظهور بعد ذلك بسنوات قليلة، تماما كما

تغوص بعض الأنهار تحت الأرض لتعاود الظهور فى مكان أبعد قليلا، لتظهر نفس المياه على شواطئ جديدة".

وكان هذا المفكر السياسىّ المحافظ، كما يصفه **ماركس**، والمعادى للأفكار الاشتراكية، كما يؤكد هو ذاته كثيرا، ورجل الدولة، أعنى **توكڤيل**، يتخذ موقفا مزدوجا من النظام القديم وكذلك موقفا مزدوجا من ثورة ١٧٨٩. وفيما يتعلَّق بالنظام القديم كان كتاب *"النظام القديم والثورة"* مخصَّصا بكامله لتشريح نظام استغلالىّ يقوم على الامتيازات والحقوق الإقطاعية والمَلَكيَّة فى سياق دفاع عميق عن الشعب وحقوقه وحريته ورَصْد دقيق لواقع أننا لسنا إزاء مجتمع إقطاعىّ قروسطىّ بل إزاء مجتمع انتقالىّ تنمو البرچوازية والرأسمالية فى رحمه؛ وفيما يتعلَّق بحدث ١٧٨٩، كان موقفه المزدوج يتمثل فى تقدير دوره فى إزالة العراقيل أمام اكتمال خروج مجتمع جديد عصرىّ من ذلك المجتمع القديم حيث عاش من جديد مع الفرنسيِّين تَوْقَهم إلى التحرُّر والحرية مع إدراكه فيما كان يكتب بعد ستين عاما أن وعود الحرية كانت قد تبخَّرَتْ ليحلّ محلها واقع الديكتاتورية والإمبراطورية وعهود جديدة من الاستبداد والاستعباد.

ويقول **توكڤيل** متحدِّثا عن الفرنسيِّين الذين عاصروا الثورة: "وسأعبُر معهم فى البداية هذه الفترة الأولى من ثورة 1789، عندما كان حب المساواة وحب الحرية يعمران قلوبهم؛ عندما كانوا يرغبون فى أنْ يقيموا ليس فقط مؤسسات ديمقراطية بل مؤسسات حرة؛ ليس فقط فى القضاء على امتيازات، بل فى إقرار وتكريس حقوق؛ زمن الشباب والحماس والشهامة والعواطف النبيلة الصادقة، ذلك الزمن الذى – رغم أخطائه – سوف يحتفظ الناس

بذكراه إلى الأبد، والذى سوف يَقُضُّ – على امتداد وقت طويل قادم – مضاجع كل أولئك الذين سوف يسعون إلى إفساد هذه الأشياء أو كبحها".

وبعد أنْ تدهورتْ الثورة وانحطَّتْ جارفة معها المجتمع "الجديد" بأسره، يرصد **توكفيل** هذا المسار: "وفيما أتتبَّع بسرعة مسار هذه الثورة ذاتها فإننى سأحاول أنْ أبيِّن ما هى التطورات والأخطاء وخيبات الأمل التى انتهت بهؤلاء الفرنسيِّين أنفسهم إلى التخلِّى عن هدفهم الأصلىّ فلم يعودوا يريدون، متنكِّرين للحرية، سوى أنْ يصبحوا العبيد المتساوين لسيِّد العالم؛ وكيف أن حكومة أقوى وأكثر أوتوقراطية بكثير من تلك التى كانت الثورة قد أطاحت بها تسلَّمتْ مقاليد الحكم عندئذ، وركزتْ كل السلطات فى يدها، وألغتْ كافة هذه الحريات التى دُفِع ثمنها غاليا، وأحلَّتْ محلَّها مظاهرها الوهمية الخادعة؛ وهكذا أصبحتْ سيادة الشعب تعنى أصوات ناخبين لا يمكنهم أنْ يستفسروا، ولا أنْ يتداولوا، ولا أنْ يختاروا؛ كما أصبح التصويت الحرّ على الضرائب يعنى موافقة مجالس خرساء أو خانعة، ورغم تجريد الأمة تماما من حقها فى أنْ تحكم نفسها ومن الضمانات الرئيسية لهذا الحق، حرية التفكير والتعبير والكتابة، أىْ ما كان يمثِّل أثمن وأسمى مكاسب 1789، فإن حكومة الثورة ما تزال تتجمَّل بهذا الاسم الكبير".

والفكرة المهمة هنا هى أن الثورة الاجتماعية ليست عاصفة عاتية تنقضّ فجأة تحت سماء صافية، كما يُقال، وليست ضربتها العنيفة المفاجئة، حسب قول شهير لـ **ماركس** فى معرض حديثه عن "عملية تحويل أسلوب الإنتاج الإقطاعىّ إلى أسلوب إنتاج رأسمالىّ"، سوى "الدَّاية" (القابلة أو المولِّدة): "العنف داية كل مجتمع قديم حامل بمجتمع جديد. وهو ذاته قوة

اقتـــصادية" Karl Marx, Capital, Vol. I, Progress Publishers, Moscow, 1974 ,703. ومن الجلىّ أن المقصود بالعنف هنا هو الثورة السياسية، وفـــى مدخل "ثورة" فى الترجمة العربية لـ*"معجم الماركسية النقدى"*، الصادر عـــن دار محمد على الحامى للنشر (صفاقس) ودار الفارابى (بيـــروت)، الطبعـــة الأولى، ٢٠٠٣، نقرأ، نقلا عن أعمال **ماركس** و **إنجلس** الكاملة: "كل ثـــورة تلغى المجتمع القديم [...] ثورة اجتماعية، وكل ثورة تلغى السلطة القديمـــة [...] ثورة سياسية". وإذا كان كل تشبيه أعرج، كما يُقال أيضا، فـــإن هـــذا المجتمع الجديد لا يكون فى رحم المجتمع القديم مجرد "جنين" ناضج ("ابـــن تسعة" ولكنْ كجنين فقط) بل يكون مخلوقا مكتمل التكوين إلى حد كبيـــر ولا يحتاج إلى ضربة عنيفة أو "داية" أو إلى عملية "قيصرية" إلا عنـــدما تكـــون هناك عقبات وعراقيل وحواجز لا مناص من إزالتها من أمامها عن طريـــق العنف. وإذا كان هناك طريقان ممكنـــان لحـــدوث انتقـــال، بمعنـــى ثـــورة اجتماعية، أحدهما تراكمىّ/تدريجىّ والآخر "ثورىّ" فالحقيقة أن كل طريـــق منهما ثورة بنفس القدر وعملية تدريجية بنفس القدر، ذلك أن لحظة الضربة لا تنفى وجود عمليات تاريخية تدريجية قبلها وبعدها مهما تنوّعتْ المستويات والمعـــدلات والـــسرعات لأســـباب بنيويـــة أو ظرفيـــة، كمـــا أن الثـــورة التراكمية/التدريجية لا تنفى احتمال حاجتها فى شروط خاصة إلى دَفْعَـــة أو ضربة، وربما كان الصواب أنْ نقول إن الثورة الاجتماعية هـــى مجمـــوع العمليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والأيديولوجية والتقنيـــة والتحديثية العميقة الطويلة المدى والتى قد تشهد ثورات وانقلابات وتحوُّلات علمية أو سياسية أو فكرية أو أدبية أو فنية أو تكنولوجية، إلخ.، على حين أن

الثورة السياسية بالمعنى المقصود عادةً بهذه العبارة إنما هى تلك اللحظة أو الضربة أو "الدَّاية" مهما جلبتْ معها من تطورات أو تدابير أو قوانين اجتماعية أو اقتصادية أو غيرها، ذلك أن الثورة السياسية ليست مقطوعة الصلة بعمليات الثورة الاجتماعية التى تخدمها أو تناوئها أو تعاديها الثورة أو الثورات السياسية.

وإذا كانت الثورة السياسية العنيفة (حتى دون إراقة دماء فى التَّوِّ واللحظة) "داية" أو تحتاج إلى "داية" أو تحتاج بالأحرى إلى الآلاف "الدَّايات" اللائى يُحَقِّقْنَ مختلف خطوات وتدابير هذه الثورة القصيرة الأمد والمرتبطة بالاستيلاء على السلطة السياسية وبكل ممارساتها وإجراءاتها وأعمالها وبهجومها ودفاعها ضد الحروب الداخلية والخارجية عليها، فإن الثورة الاجتماعية الطويلة الأمد بالضرورة تحتاج عبر عقودها الطويلة وربما قرونها إلى ملايين ومليارات "الدَّايات" لتحقيق مختلف خطوات مختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. والمقصود من وراء كل هذه المجازات باختصار هو أن الثورة الاجتماعية الطويلة العمر هى الأساس وأن الضربات واللحظات والأزمات العنيفة إنما تمثل بعض وسائلها وبعض نتائج تراكماتها وبعض أسباب نجاحاتها أو نكساتها. ولا يعنى نضج الثورة الاجتماعية فى رحم مجتمع قديم أنْ تكون قد حققتْ، قبل الثورة السياسية العنيفة أو قبل تحوُّلها الكامل إلى نظام اجتماعىّ، كل إمكاناتها الكامنة وكل ما هو موجود فيها بالقوة. ذلك أن الثورة الاجتماعية عملية متواصلة قبل وبعد لحظاتها "الثورية"، وحتى عندما تصير هذه الثورة نظاما اجتماعيا من حيث الكثير من عناصرها ومكوِّناتها قبل الثورة السياسية، أو من حيث كل

عناصرها ومكوِّناتها بعد ذلك، فإننا لا نكون إزاء نظام اجتماعىّ مغلق إذ إن هذا النظام تتعدد وتتنوع مستوياته وفترات ومراحل تطوره وانتكاساته وأزماته وازدهاراته؛ إلى أنْ تُولَد بداخله وتتطور وتتضح ثورة اجتماعية لاحقة بكل حلقاتها الضرورية قبل الثورة السياسية الحاسمة والمزيد من نضج وتطوُّر الثورة الاجتماعية وبالتالى اكتمال تشكُّل وتكوين نظام اجتماعىّ جديد. وقد يحتاج الأمر إلى ثورة سياسية أو حتى ثورات سياسية عنيفة متعددة وقد لا يحتاج إليها أصلا كما تدلّ نماذج عديدة للانتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية (ويتمثل النموذج الأصلى لهذا الانتقال ليس فى استيلاء برچوازية صاعدة على السلطة السياسية بعد تطور تراكمىّ للرأسمالية بقيادتها بل فى "تَبَرْچُز" الطبقة العليا الحاكمة اليونكرية الطراز أىّ فى تحوُّلها إلى برچوازية ورأسمالية كما حدث على سبيل المثال فى پروسيا واليابان).

ومن البديهىّ أن هذه العمليات لا تتمّ فى المختبر وأنها لا تتمّ فى عزلة بل تتشابك فيها شروط وأوضاع داخلية وخارجية، بنيوية وظرفية، لأنها تجرى فى هذا البلد أو ذاك وفى الوقت نفسه فى العالم وأيضا فى التاريخ بالمكوِّنات التزامنية والتعاقبية لهذا الأخير.

ومن الجلىّ هنا أنه لا يمكن لمفكر جادّ أنْ ينكر وجود الثورة الاجتماعية طوال تاريخ البشر؛ لأن مجرد التسليم بوجود نظم اجتماعية اقتصادية متعاقبة يعنى التسليم بالانتقالات التى أوجدتْها، فهذه الانتقالات إنما هى الثورات الاجتماعية ذاتها والتى قد تحتاج أو لا تحتاج إلى لحظات أو ضربات أو ثورات سياسية عنيفة. ولاجدال فى الوقت نفسه فى أن نماذج أو أنماط أو أنواع أو أشكال الثورات الاجتماعية بالغة التنوُّع فلا سبيل إلى

إنكار اختلاف الثورات العبودية عن الثــورات الإقطاعيــة عــن الثــورات الرأسمالية ولا إلى إنكار اختلاف الثورات العبودية فيما بينها والإقطاعية فيما بينها والرأسمالية فيما بينها. وصحيح أن أوجه تماثل الثورات الرأسمالية فيما بينها وحتى النظم الرأسمالية فيما بينها قائمة دون شك غير أن هذه الثورات الرأسمالية والنظم الرأسمالية (المتطوِّرة: أىْ التى تستحق هذه التسمية عــن جدارة) تقدِّم لنا لوحة بالغة التنوع فى أشكال وألوان وخصوصيات تحقيقهــا ووجودها بعيدا عن كل تطابق ولكنْ بعيدا أيضا عن الاختلاف الجوهرىّ فى الخصائص الأساسية التى تجعلها ثورات رأسمالية ورأسماليات. ولا يتَّــسع المجال هنا لمقارنات بين أشكال تحقيق ثورات اجتماعية تنتمى إلــى نفــس النظام الاجتماعىّ الواحد (مثلا: الإقطاع اللاتينــىّ-الجرمــانىّ والإقطـــاع الشرقىّ) أو إلى نُظُم اجتماعية مختلفة (مــثلا: نظــام العبوديــة المعمَّمــة الفرعونىّ والنظام الرأسمالىّ الأمريكىّ).

ويركِّز المؤرخ الأمريكىّ للثورة الفرنسية **كــرين برينتــون** Crane Brenton فى كتابه المهم *"تشريح الثــورة"* The Anatomy of Revolution, Vintage Books, New York, 1965، علــى التمــاثلات أو أوجــه التماثــل uniformities بين أربع ثورات كبرى فى العصر الحديث: الثورة الإنجليزية (١٦٨٨)، والثورة الأمريكية (فى ستينيات وسبعينيات القرن الثامن عــشر)، والثورة الفرنسية (١٧٨٩)، وثورة أكتوبر الروسية (١٩١٧). ولا يقــول هــذا المؤلف بوجود أىّ تطابق فما يطرحه هو التماثل مع أخذ التنوُّع فى الاعتبار، ومتأثرا بعمق بكتاب **توكڤيل** يجعل هذا المؤلف "الثورة" امتدادا لما قبلها على حين أن ما بعدها امتداد لها. ويقول **برينتون**: "منذ وقت طويل أوضح **توكڤيل**

أن الثورة الفرنسية جاءت لتكمل عمل صف طويل من ملوك فرنسا، لجعل السلطة الممركزة [أو: المركزية] فى فرنسا فعالة ومكتملة" (page 239). ويجعل هذا المؤلف بعض التعابير التى نشأتْ فى سياق بعض الثورات قابلة للامتداد إلى ثورات أخرى (مثلا: تعبير "النظام القديم" و "التيرميدور")، وينقل تعبير "النظام القديم" من الثورة الفرنسية إلى غيرها من الثورات بلفظه ومحتواه: "من فرنسا جاءت عبارة 'النظام القديم'. وهى تشير، عند تطبيقها على تاريخ فرنسا، إلى طريقة حياة ثلاثة أو أربعة أجيال سابقة لثورة ١٧٨٩. ولعلّ مما يحقّ لنا أنْ نَمُدّ استعمالها لِنَصِفَ بها المجتمعات المتنوعة التى نشأتْ منها ثوراتنا" (page 27). على أن أىّ استعادة لاحقة للنظام الملكىّ لم تكن تعنى مطلقا استعادة ما دمرته ثورة ١٧٨٩ من ذلك "النظام القديم" السابق عليها، ويستشهد بقول مأثور فرنسىّ: "Toute restauration est révolution" [كل استعادة ثورة]، (page 225).

وينتج عما سبق بصورة منطقية تماما أن الثورة الرأسمالية ليست شيئا آخر سوى تشكُّل ونموّ وتطوُّر وتكوُّن الرأسمالية فى رحم الإقطاع وداخل نطاق إطاره الاجتماعىّ وبالأخص فى أواخر عهده أولا ثم المزيد من هذه العمليات التطورية مع تفسُّخ النظام الإقطاعىّ والمزيد والمزيد من تفسُّخه أىْ دون أنْ تظلّ هذه الرأسمالية داخل محيط إقطاعىّ خالص بل فى إطار أوضاع انتقالية، وقد تأتى الضربات السياسية البرجوازية والشعبية مبكرا وقد تأتى بعد تقدُّم ونضج هذه العملية الرأسمالية وقد لا تأتى أبدا، وفى نهاية المطاف نجد أنفسنا وجها لوجه أمام نظام رأسمالىّ مستقر مهما اشتمل على بقايا للإقطاع أو لأشكال إنتاج سابقة للرأسمالية أو على تشكُّلات جنينية أو

مكتملة نسبيا للنظام الاجتماعىّ اللاحق منطقيا أو تحليليا للرأسمالية ذاتها ألا وهو النظام الاشتراكىّ. على أن النظام الرأسمالىّ الذى كان محصلة لـذلك التطور الطويل الأمد لا ينغلق باكتماله ونضجه واستقراره، ولا ينكفئ علـى نفسه، بل تتمّ داخل نطاقه تطورات وثورات علمية ومعرفية وتقنية وتحديثية وغيرها بكل نتائجها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبكل هذه الأشـياء يعيش النظام الرأسمالى "حياته الطبيعية"، على أن تناقضاته لا تكفّ بـدورها عن النموّ والتفاقم مما يقودها فى الأمد الطويل على طريق الركود المـزمن والتفسُّخ والانهيار والموت أمام احتمالين كبيرين متناقضين: الاشـتراكية أو البربرية. على أن تشكُّل وتكوين وتطوُّر النظام الاجتماعىّ الاشتراكىّ داخل نطاق هذه الرأسمالية هى الأشياء التى تنقذ البشر من الهلاك وتهزم البربرية وتفرض الاشتراكية وليس أطيافها وأوهامها الجميلة كما فعلتْ الثـورات "الاشتراكية" التى شهد القرن العشرون لحظة ميلاد ولحظة موت كل منها .

الثورة الرأسمالية إذن هى الرأسمالية منظورا إليها من زاوية عمليات تطورها قبل وبعد الثورة السياسية وإلى أنْ يتمّ استقرارها كمحـصلة لهـذه العمليات فى نظام اجتماعىّ؛ فهل حدثَ أن هذه العمليات المترابطة لتطـور الرأسمالية كانت قد قطعتْ أشواطا طويلة بالفعل قبل ثورة ١٧٨٩؟

الواقع أن **توكفيل** يسرد فى حدود التفصيل الملائم لموضوع كتابـه قدرا هائلا من الوقائع والتطورات التى تُثْبِت مسيرة فرنسا، مثل باقى أوروبا الغربية، فى طريق الحضارة الجديدة أىْ الرأسمالية، والتـى تكـشف واقـع العقبات والعراقيل والحواجز والكوابح التى تعترض طريق تلـك المـسيرة والتى تتمثل فى بقايا الإقطاع بكل أعبائها على الشعب والنظام الملكىّ بكـل

فساده واستبداده واضطهاده لكل الطبقات. وهو لا يصف لنا نظاما إقطاعيا خالصا اندلعت ثورة ١٧٨٩ للقضاء عليه وتسليم السلطة للبرجوازية، بل يصف لنا هذا النظام الانتقاليّ الذى يسميه "النظام القديم" ويعتبره الثورة الأولى ويخصص له كتابه تاركا مهمة مناقشة الثورة الثانية أىْ ثورة ١٧٨٩، بمراحل نتائجها اللاحقة، لكتاب كان يتمنَّى أنْ يعيش ليكتبه ولكنْ وافتْه المنية قبل ذلك فلم يترك منه سوى قليل من الفصول المكتملة (فصليْن بالذات) وكثير من المخطوطات وهى كلها مطبوعة ومتاحة على كل حال.

ولا يتسع المجال هنا لسرد تفاصيل الوقائع التى تُثْبِت أن النظام القديم لم يكن نظاما إقطاعيا خالصا بل كان مجتمعا انتقاليا يتجه إلى الرأسمالية بخطى حثيثة، ولهذا سأكتفى ببعض الإشارات القليلة: كانت القنانة التى هى شكل الاستغلال الإقطاعىّ بامتياز قد اختفت تاركة مجرد بقايا وكان الفلاح كمالك عقارىّ صغير قد نشأ وصار واقعا أساسيا مع أن البقايا والحقوق والامتيازات الإقطاعية كانت ما تزال ثقيلة الوطأة على السكان فى الأرياف فى المحل الأول؛ وفى سياق مناقشته الرائعة لتماثل الفرنسيِّين من مختلف الطبقات باستثناء الفلاحين على وجه الخصوص يعود **توكفيل** بهذه الظاهرة إلى أصلها الاجتماعىّ الاقتصادىّ: الإفقار المتواصل للنبلاء وهم كبار الملاك العقاريِّين والعمود الفقرىّ للإقطاع وبالتالى هبوطهم، من جهة، والثروة المتزايدة للبرجوازيِّين وبالتالى صعودهم، من الجهة الأخرى؛ وهناك تطور الصناعة والارتفاع المتواصل لعدد المصانع والمعامل والأفران العالية وكذلك اتساع نطاق التجارة والسوق والعلاقات السلعية النقدية فى المدن وتركُّزها فى باريس، بالإضافة إلى الإصلاحات فى أساليب الزراعة والرىّ

والنقل الواسع النطاق للسلع الزراعية؛ وبالتالى بروز طبقة واسعة من رجال الأعمال فى كافة القطاعات الاقتصادية، من جهة، وبروز طبقة واسعة من العمال، من الجهة الأخرى؛ وفى سياق مناقشته البالغة العمق لمسألة المؤسسات التى كان يُعْتَقَد خطأً أنها من منجزات الثورة على حين أن الحقيقة أنها من منجزات النظام القديم حيث تتجلَّى بوضوح وجوه مختلفة لوجود هذه المؤسسات التى تحقِّق الأسس التشريعيَّة التى تلائم المجتمع الجديد بحكم تماثلها وتوحيدها بعيدا عن الامتيازات وتنوُّع القوانين العرفية، من جهة، والتى تقدِّم الجهاز القانونىّ للديكتاتوريات اللاحقة، من الجهة الأخرى، ... فى هذا السياق يركِّز **توكڤيل** على المركزة التى يصفها بأنها "ليست أبدا إنجازًا للثورة. وعلى العكس من ذلك فإنها نَتَاجٌ للنظام القديم وأضيف أنها الجانب الوحيد الذى بقى بعد الثورة من البناء السياسى للنظام القديم، لأنها كانت الجانب الوحيد الذى استطاع أنْ يتوافق مع الوضع الاجتماعىّ الجديد الذى خلقتْه الثورة". كما يؤكد أن الثورة الأولى التى أنجبتْ كل الثورات الأخرى إنما تتمثل فى المركزة الإدارية والسلطان المطلق لـ پاريس (التى كانت عاصمة فرنسا ثم صارت سيِّدة فرنسا ثم انتهت إلى أنْ تكون فرنسا ذاتها).

والحقيقة أن كون "النظام القديم" (أو: العهد البائد) يمثل الثورة الأولى على حين تمثل ثورة ١٧٨٩ الثورة الثانية لا يعنى أن هذا المفكر السياسىّ يقلِّل من أهمية هذه الثورة الثانية، فقد قامت بالفعل باعتبارها ثورة جذرية بدور كبير بجوانبه المجيدة والسلبية: "ورغم أن النظام القديم لا يزال قريبا جدا منَّا، إذْ إننا نلتقى كل يوم برجال مولودين فى ظل قوانينه، فإنه يبدو الآن

أنه غرق فى ليل العصور. والحقيقة أن الثورة الجذرية التى تفصلنا عنه قد أحدثت تأثير قرون: لقد حجبتْ كل ما لم تدمره". وكما يعلم الجميع فقد أزالت هذه الثورة عقبات كبرى من طريق التطور الرأسمالىّ، ومن ذلك تحرير الفلاحين من الالتزامات الإقطاعية (مراسيم أغسطس ١٧٨٩)، وإلغاء الحقوق والالتزامات الإقطاعية دون تعويض (مايو-يونيو ١٧٩٤)، ومصادرة أراضى الكنيسة (مرسوم نوفمبر ١٧٨٩)، والإطاحة بالملكية (١٠ أغسطس ١٧٩٢)، وإعلان الجمهورية (٢١ سپتمبر ١٧٩٢). ولسنا هنا بالطبع إزاء تأميم الأرض وتوزيعها على مَنْ يُفلحونها بل نحن إزاء بيع أراضٍ جرتْ مصادرتها ولكن الفلاحين الشارين لم يكونوا يملكون الأرض للمرة الأولى فالملكية العقارية الصغيرة للفلاح كانت ظاهرة قديمة فى فرنسا كما سبق أن رأينا، ويقول **توكڤيل**: "الثورة باعت كافة أراضى الكنيسة وجانبا كبيرا من أراضى النبلاء؛ غير [...] أن أغلب هذه الأراضى قام بشرائها أناس كانوا يمتلكون أراضى أخرى بالفعل". ولأن الثورة الفرنسية قضَّتْ مضاجع ملوك أوروپا فقد فُرِضَتْ على فرنسا حروب متواصلة شنتْها ائتلافات أوروپية عديدة (الأول فى ١٧٩١: النمسا وپروسيا؛ الثانى فى ١٧٩٨-١٨٠٢: إنجلترا، ومملكة ناپولى، والنمسا، وروسيا، وتركيا؛ الثالث فى ١٨٠٥: بريطانيا، وروسيا، والنمسا؛ الرابع فى ١٨٠٦: بريطانيا، وپروسيا، وروسيا، وساكسونيا، والسويد؛ الخامس فى ١٨٠٩: النمسا وبريطانيا؛ وفى ١٨١٤: دخلتْ الجيوش المتحالفة پاريس؛ وبعد أسبوع: استعادتْ أسرة البوربون عرش فرنسا؛ وفى ١٨١٥: هُزِمَ ناپليون فى واترلو وخسر رهانه الأخير على النصر)، وكل هذا بالإضافة إلى الحروب الناپليونية الشهيرة خارج فرنسا ومنها غزوه لروسيا

فى ١٨١٢ والأسماء التى لا تُنْسَى لمعاركه الشهيرة وفتوحاته ومنها الحملة الفرنسية على مصر، وبالإضافة إلى قمع الانتفاضات المسلَّحة الداخلية. ورغم أنه قد يكون من المضجر أنْ نسرد أسماء حروب ومعارك وفتوحات معروفة وشهيرة، فقد أردتُ فقط أن أضع جنبا إلى جنب عناوين تكشف مدى العنف الداخليّ والخارجيّ، الدفاعيّ والهجوميّ، الذى كانت تنطوى عليه الثورة الفرنسية، تلك "الدَّاية" الجبارة التى مارستْ مهنتها المعروفة فى فرنسا وأوروبا والعالم.

ويطرح **توكفيل** أسئلة ملحَّة متكررة متواصلة تناولها فى القسم الأول من الكتاب بفصوله الخمسة، وهذه الأسئلة هى: "ماذا كان الموضوع الحقيقى للثورة؟ وما هى طبيعتها الخاصة فى نهاية المطاف؟ ولماذا على وجه التحديد تم القيام بها؟ وماذا حققتْ؟". وهو يفنِّد الأحكام المتناقضة عن الثورة مُبَيِّنًا أن موضوعها لم يكن تدمير السلطة الدينية المسيحية ولا إضعاف السلطة السياسية وأنها كانت ثورة سياسية وإنما اتخذتْ مظهر الثورات الدينية بحكم طابعها الفكرىّ العالمىّ وتبشيرها بمبادئ تنسجم مع روح العصر، أما ما حققتْه الثورة الفرنسية بالفعل فقد تمثل فى كونها تكملة لعمل طويل سابق عليها وبدونها كان يمكن أنْ يتحقق هذا العمل ذاته بصورة تراكمية تدريجية طويلة لاحقة لما كان النظام القديم قد أنجزه بالفعل: "ومهما كانت الثورة جذرية فإنها مع ذلك جذَّرَتْ أقلّ كثيرا مما يُفترض عادة: سأوضح هذا فيما بعد. وما يصحّ قوله عنها هو أنها دمَّرتْ بالكامل أو بسبيلها إلى أنْ تدمِّر (ذلك أنها ما زالت مستمرة) كل ما كان يتفرَّع، فى النظام القديم، عن المؤسسات الأريستقراطية والإقطاعية، كل ما كان يرتبط بها بطريقة ما، كل

ما كان يحمل منها، بأية درجة كانت، *أدنى* سمة. وهى لم تحتفظ من العالم القديم إلا بكل ما كان دائما غريبا على هذه المؤسسات أو استطاع أنْ يوجد بدونها. والحقيقة أن الثورة لا يمكن وصفها أبدا بأنها حدث عرضىّ. وصحيح أن الثورة أخذتْ العالم على غِرَّة ومع ذلك فإنها لم تكن سوى تكملة لعمل أطول، النهاية المفاجئة والعنيفة لعمل ظلت تمارسه قبل ذلك على مدى عشرة أجيال من البشر. ولو لم تقع الثورة ما كان لذلك أنْ يمنع انهيار النظام الاجتماعى الهَرِم، هنا أسرع، وهنا أبطأ؛ كل ما فى الأمر أنه كان سيواصل الانهيار قطعة قطعة بدلا من التداعى دفعة واحدة. والحقيقة أن الثورة حققت على نحو مباغت، عن طريق محاولة مفاجئة ومؤلمة، وبدون انتقال، وبدون تحفُّظ، وبدون احتياط، ماكان سيتحقق قليلا قليلا من تلقاء نفسه فى الأمد الطويل. وكان ذلك هو العمل الذى حققتْه".

وهنا تبرز مسألة بالغة الأهمية يدَّخرها **توكفيل** للقسم الثالث بفصوله الثمانية: لماذا إذن سارت فرنسا فى طريق الثورة العنيفة؟ ولماذا حدثت الثورة فى فرنسا دون غيرها من بلدان أوروبا الغربية التى كانت تشترك معها فى نفس مسيرة الحضارة الرأسمالية الحديثة، من جهة، والتى كانت شعوب بلدان منها (ألمانيا بالذات) تعانى معوقات الامتيازات والحقوق الإقطاعية والمَلَكِيَّة وبقايا القرون الوسطى بصورة أشدّ وطأة بما لا يُقاس؟

ولعلّ من الجلىّ أن التقاطع بين مجموعة من الشروط الموضوعية والذاتية هو الذى رشَّحَ فرنسا لذلك الحدث الكبير، لاندلاع ثورة ١٧٨٩. منها: ضعف الإقطاع، ضعف القنانة، إفقار وتدهوُر النبلاء، تطوُّر المِلْكِيَّة العقارية الفلاحية، نموّ الصناعة والزراعة والعلاقات السلعية النقدية، تبلوُر طبقة

برچوازية من رجال المال والأعمال، تبلوُر طبقة عمالية واسعة، الثورة الفكرية والأدبية وبروز الفلاسفة والمفكرين والأدباء كقيادة سياسية للشعب، ازدياد الشعور بوطأة الامتيازات والحقوق الإقطاعية والنفور الشديد منها ومن الإقطاع الدينىّ بحكم هذه التطورات التقدمية ذاتها، التهاب كراهية اللامساواة والرغبة فى الحرية، الاندفاع الثورىّ الناتج عن كل هذا، ونستطيع أنْ نقرأ **توكفيل** مباشرة وهو يبسط تقاطع واندماج هذه الشروط:

"وإذا أخذنا فى الاعتبار أنه إنما حدث بيننا نحن [الفرنسيِّين] أن النظام الإقطاعىّ كان قد فقد كل ما كان يمكن أنْ يحميه أو يخدمه، دون أنْ يغيِّر ما كان يزعج أو يضايق فيه، سنكون أقل دهشة إزاء واقع أن الثورة – التى كان عليها أن تُلغى بعنف هذا التكوين العتيق لأوروبا – انفجرتْ فى فرنسا وليس فى أىّ مكان آخر.

"وإذا نحن التفتنا إلى واقع أن النبلاء، بعد أنْ فقدوا حقوقهم السياسية القديمة، وكفُّوا، أكثر مما شهد أىّ بلد آخر فى أوروبا الإقطاعية، عن أنْ يديروا ويقودوا السكان، كانوا مع ذلك لم يحافظوا فقط على (بل زادوا كثيرا من) امتيازاتهم المالية ومغانمهم التى تمتَّع بها أعضاء هذه الطبقة بصفة فردية؛ وإذا التفتنا إلى واقع أنهم مع تحوّلهم إلى طبقة ثانوية ظلوا يشكلون طبقة ثرية ومغلقة: بصورة أقل فأقل أريستقراطية، كما سبق أنْ قلتُ فى موضع آخر، وبصورة أكثر فأكثر طبقة مغلقة، فإنه لن يدهشنا بعد ذلك واقع أن امتيازاتهم تبدو غير قابلة للتفسير وبغيضة بالنسبة للفرنسيِّين، وواقع أنه فى مواجهة هذه الامتيازات تأجَّج الميْل الديمقراطىّ فى قلوبهم إلى حد أنه ما يزال يشتعل فيها.

"وأخيرا، إذا أخذنا فى الاعتبار واقع أن هؤلاء النبلاء، منفصلين عن الطبقات المتوسطة، التى كانوا قد طردوها من بينهم، ومن الشعب الذى كانوا قد خسروا قلبه، صاروا معزولين تماما عن بيئة الأمة، فكانوا فى الظاهر طليعة جيش، وفى الواقع هيئة من الضباط بلا جنود، فإننا نفهم كيف أنه، بعد أنْ كانوا متماسكين على مدى ألف عام، صار من الممكن الإطاحة بهم خلال ليلة واحدة".

ويشير إلى الميْلَيْن الكبيريْن اللذين كانا يدفعان الرِّياح بقوة لتملأ أشرعة الثورة فى ذلك المكان (فرنسا) وفى ذلك الزمان (١٧٨٩): الرغبة فى المساواة والرغبة فى الحرية، ويقول:

"وقُرْبَ نهاية النظام القديم، كان هذان الميْلان خالصيْن بنفس القدر وكانا يبدوان مُفْعَمَيْن بنفس القدر. وفى بداية الثورة، تلاقيا؛ واختلطا عندئذ وامتزجا للحظة، وأجَّج كل منهما الآخر بالاحتكاك، وأخيرا ألْهَبا فى آنٍ واحد معا كل قلب فرنسا. ولاشك فى أن عام 1789 كان زمن انعدام الخبرة، ولكنْ زمن السخاء، والحماس، والرجولة، والعظمة: زمن الذكرى الخالدة، التى سوف تستدير إليها بإعجاب وباحترام أنظار البشر، عندما سيكون قد اختفى منذ وقت طويل أولئك الذين شهدوها ونحن أنفسنا. عندئذ كان الفرنسيون فخورين بقضيتهم وبأنفسهم بما يكفى لاعتقادهم بأنه كان بمستطاعهم أنْ يكونوا متساوين ومتمتعين بالحرية. ووسط المؤسسات الديمقراطية، أقاموا مؤسسات حرة فى كل مكان. ولم يقوموا فقط بهدم هذا التشريع البالى الذى كان يقسِّم البشر إلى فئات مغلقة، وإلى طوائف، وإلى طبقات، والذى كان يجعل حقوقهم أكثر لامساواة أيضا من أوضاعهم، بل قاموا أيضا بضربة

واحدة بتدمير كل القوانين الأخرى، الأعمال الأحدث للسلطة الملكية، التى جرَّدتْ الأمة من التمتُّع الحرّ بحياتها، ووضعتْ الحكومة إلى جانب كل فرنسيّ، لتكون معلِّمه، والوصىّ عليه و،عند الضرورة، مُضْطَهِدَهُ. ومع الحكومة المطلقة، سقطتْ المركزة".

وهناك مسألة دقيقة يطرحها **توكڤيل** ويعيد طرحها المرة تلو المرة: المفارقة المتمثلة فى التناقض بين ما أراد الفرنسيون أنْ يحققوه عندما قاموا بثورة ١٧٨٩ وما حققوه بالفعل، بين الهدف المنشود والمحصلة. وبكلمات **توكڤيل**: "قام الفرنسيون، فى 1789، بأكبر محاولة كرَّس لها شعب نفسه فى يوم من الأيام، ليُحْدثوا، إنْ جاز القول، انقطاعا فى خط مصيرهم، وليحفروا هوة يفصلون بها بين ما كانوه إلى ذلك الحين وما أرادوا أنْ يكونوه منذ ذلك الحين فصاعدًا. وبهذا الهدف، اتخذوا كافة أنواع الاحتياطات لئلا ينقلوا شيئا من الماضى إلى وضعهم الجديد: لقد فرضوا على أنفسهم قيودا من كل نوع لكىْ يعيدوا تشكيل أنفسهم بصورة تختلف عما كان عليه أجدادهم؛ وباختصار فإنهم لم ينسوا شيئا من شأنه محو سماتهم المميزة السابقة"، ويعلِّق على هذا بقوله: "وقد اعتقدتُ دائما أنهم كانوا أقل نجاحا بكثير فى هذا المشروع الفريد مما كان يُفترض فى الخارج ومما افترضوه هم أنفسهم فى بداية الأمر. وكنت مقتنعا بأنهم، دون أنْ يدروا، احتفظوا من النظام القديم بأغلب ميوله، وعاداته، وحتى بالأفكار التى قادوا بها الثورة التى دمرته، كما كنت مقتنعا بأنهم، دون رغبة منهم استخدموا هذه الأنقاض لتشييد صرح المجتمع الجديد".

ومن الجليّ أن طرح المسألة بهذه الطريقة يكشف عن تناقض عميق للغاية ومنطقيّ للغاية بين الحلم الذى يُلْهِب الشعوب إبان الثورات وفى فترات الإعداد لها وفى فترات أولى تالية لانتصارها، من ناحية، والإدراك الـواعى للمحتوى الحقيقى لهذه الثورات، من الناحية الأخرى. وكانت ثـورة ١٧٨٩، كما رأينا، رأسمالية من حيث محتواها، وبالتالى رأسمالية من حيث قيادتهـا وأهدافها ورسالتها التاريخية وأداة كبرى لتحقيق النظام الاجتماعيّ الاقتصاديّ الرأسماليّ، والمجتمع الرأسـماليّ، والاسـتغلال الرأسـماليّ، والاسـتبدادِ الرأسماليّ، فلا عجب إذن فى أنْ يعانى الفرنـسيون فـى نهايـة المطـاف استغلاله وقهره بعيدا عن الحرية والمساواة والإخاء التى كانـت شـعارات تعبئة البشر الذين كانوا وقود الثورة، ولا عجب إذن فى أنْ يـصطدم الحلـم القائم على الأوهام بالواقع العينىّ الوحشىّ الذى يتحقق بتراكم "طبيعىّ" فـى غاية "البراءة"! ولا يعنى هذا أبدا التقليل مما حققتْه الثورة بالفعل، فقد كانـت من الأدوات التاريخية الكبرى لرفع الشعب الفرنسىّ إلى مستوى الحـضارة الرأسمالية، فهذه الحضارة مرحلة كبرى للصيرورة التاريخية المتصاعدة إلى الأمام مهما بلغتْ وحشيتها ضدّ "مواطنينها" وضد "الآخرين" جميعا، فهى لا تملك بحكم طبيعتها إلا أنْ تكون وحشية، وهل يملك البشر طريقا آخر إلـى تحقيق إنسانيتهم الكاملة سوى طرق الآلام والوحشية؟

و **توكفيل**، الذى يرثى بكل هذا الحنين زمن الثورة وأحلام وسـخاء وتضحيات مَنْ قاموا بها، لا تساوره هو نفسه أىّ أوهام فهو يعلم جيدا (بـل هو المكتشف لواقع) أن الفرنسيِّين إنما قاموا بتشييد صرح مجتمعهم الجديـد باستخدام أنقاض "الثورة الأولى" أىْ "النظام القديم"، وإذا كانت ثورة ١٧٨٩ ما

تزال مستمرة فى زمنه، كما يقول، فإن تلك "الثـورة الأولـى" (أىْ "النظـام القديم") هى التى كانت مستمرة إذن. وقبل أنْ أستأنف مناقشة هذه النقطة من حيث أبعادها وبالأخص من حيث مغزاها الراهن، أودّ أنْ أشير إلـى أننـى، خشية الإطالة فى هذا التقديم، تفاديتُ الوقوف عند القسم الثانى من الأقسام الثلاثة لهذا الكتاب، وهو القسم الأكبر بفصوله الاثنى عشر وهو بالذات المخصَّص لدراسة الوقائع "المادية" لهذا "النظام القديم"، وسيجد القارئ فـى تلك الفصول شرحا معمَّقا لطبيعة "النظام القديم" الذى تمثلتْ الرسالة التاريخية للثورة فى تحريره من القيود والأغلال المَلَكِيَّة والإقطاعية والقروسطية لكىْ يندفع كمجتمع رأسمالىّ، بلا نعوت أخرى، كما يُقال، إلى الأمـام. كما أن القارئ سيجد عونا حقيقيا فى استيعاب المحتوى البالغ الخصوبة لهذا الكتاب بكل أقسامه وكذلك هذا القسم الثانى من التحليل العميق الذى يقدِّمه **فرانسوا فيريه** François Furet و **فرانسواز ميلونيو** Françoise Mélonio، وهما حُجّتان فى الدراسات التوكفيلية، فى مقدمتهما لترجمة إنجليزية حديثة لكتاب **توكفيل** هى ترجمة **آلان س. كاهان** Alan S. Kahan طبعة The University of Chicago Press, London, 1998، وهى بالمناسبة ترجمة دقيقة وممتـازة لنصّ **توكفيل**، بالمقارنة مع ترجمات إنجليزية أخرى مثل ترجمة **ستيوارت جيلبيرت** Stuart Gilbert، البليغة ولكنْ التفسيرية وبالتالى غير الدقيقة تمامـا (١٩٥٥)، وترجمة **چون بونَّر** John Bonner (نيويورك، ١٨٥٦، أىْ فى نفس عام ظهور الأصل الفرنسىّ). ويوضح **فيريه** و **ميلونيو** أن القسم الثـانى والرئيسىّ من كتاب **توكفيل** يركز على المجتمع الفرنسىّ الأقدم فـى سـبيل استكشاف الاختلاف بين الأحداث فى فرنسا والتطور العام لأوروبا، ويبحث

أصول الثورة الفرنسية خاصة فى أوروبا، ويؤكدان أن الفصول الاثنى عشر للقسم الثانى تشتمل على ٦ فصول (٢-٧) تركِّز على تحليل المركزة الإدارية باعتبارها السمة المميِّزة للنظام القديم، و ٤ فصول (٨-١١) تركِّز على نتائج هذه الظاهرة على حالة المجتمع، على حين يبحث الفصل الأول الحقوق الإقطاعية فى فرنسا فى ذلك الزمن، ويبحث الفصل الأخير (١٢) تدهور حالة الفلاحين خلال القرن الثامن عشر كاشفا مدى التَّوْق إلى الخروج من هذا البؤس إلى العدالة والمساواة والحرية. ويؤكد هذان الكاتبان أن النظام القديم، عند **توكڤيل**، لا يعنى حالة اجتماعية بل أزمة حالة اجتماعية، ليس المجتمع الإقطاعىّ أو الأريستقراطىّ القديم بل فترة متأخرة لهذا المجتمع عندما صار ممزَّقا بالمبادئ المتناقضة، وانفصال النظام المدنىّ عن النظام السياسىّ، واللامساواة المدنية (بقايا الإقطاع أو ما أعادت الأريستقراطية اختراعه)، والمساواة السياسية (تَساوِى الجميع فى الخضوع للملك). ويؤكدان على هذا الأساس أن فرنسا هى التى اندلعتْ فيها الثورة لأنها كانت قد بدأتْ فيها بالفعل، مختفية وراء اسم "النظام القديم"، أىْ أن "النظام القديم" كان يمثل الثورة الأولى قبل الثورة، كما يؤكدان أن **توكڤيل** يطبق تسمية "النظام القديم" على فترة الحكم المطلق أىْ المركزة الإدارية، وأن هذا يعنى أن الصيغة الثورية كان لها واقع تاريخىّ على مدى فترة قصيرة نسبيا فقط، تمتدّ من عهد **لويس الثالث عشر** (ملك فرنسا: ١٦١٠-١٦٤٣) إلى عهد **لويس السادس عشر** (ملك فرنسا: ١٧٧٤-١٧٩١)، أىْ على مدى أكثر من قرن.

ولكىْ نستأنف فإنه لا مناص من أنْ نكرِّر باختصار: الثورة هى العمليات التراكمية الطويلة التى يتحقق من خلالها الانتقال من نظام اجتماعىّ

إلى نظام اجتماعىّ آخر وقد تحتاج فى فترة من فترات تطوُّرها إلى ثورة سياسية عنيفة بطبعها فى مواجهة المقاومة الداخلية (الحروب الأهلية والخارجية (الحروب الدفاعية والهجومية)، ويجب أنْ يكون واضحا أن الحديث عن عنف الثورات لا ينبغى أن يحجب عنا حقيقة أن ثورات التطورات التدريجية لا تجهل العنف فهى بدورها وربما بصورة أكبر ثورات دامية من خلال أشكال وأنواع من الحروب الداخلية والخارجية قد تجلبها تطورات بنيوية وظرفية، داخلية وخارجية، عسكرية واقتصادية، قانونية وبوليسية، ويكفى التوقف قليلا عند بعض التراكمات البدائية لنرى مدى وحشيتها داخل وخارج الحدود بل إن الحرب تكاد تكون شكلا نموذجيا كشرط من الشروط الموضوعية للانتقال مثلا من العبودية إلى الإقطاع وهل يمكن فصل الغزوات الشمالية البربرية للإمبراطورية الرومانية كشرط حاسم من الشروط الموضوعية لانتقال أوروبا من العبودية إلى الإقطاع جنبا إلى جنب مع عناصر للمجتمع الإقطاعىّ الجديد كانت قد نمتْ فى قلب المجتمع العبودىّ وخلال عمليات تفسُّخه؟ وهل كانت الفتوحات المتواصلة فى شرقنا بعيدة عن الانتقال من النظم القديمة إلى الإقطاع (مثلا فى مصر)؟ وناهيك بالتراكم البدائىّ للرأسمالية فى إنجلترا أو روسيا! والعنف ضرورىّ بنفس القدر للنظام الاجتماعىّ الراسخ المستقرّ: أليست حوليات تاريخ العالم مكتوبة بالدم والحديد والنار وفقا لقول شهير؟!

وهنا نصل إلى نقطة حسَّاسة بالغة الحساسية من الناحية السياسية بالنسبة للماركسيِّين بالذات بكل أنواع ماركسياتهم، ويمكن تلخيصها فى هذا السؤال: إذا طبَّقنا فكرة أن الثورة هى "الدَّاية" التى تساعد بمهنتها المجيدة كل

مجتمع قديم حامل بمجتمع جديد على الثورات المسماة بالاشتراكية خلال القرن العشرين، والتى تكشَّفتْ فى النهاية طبيعتها الرأسمالية وأحيانا ما قبل الرأسمالية، فماذا يمكن أنْ نستنتج عن طبيعة تلك الثورات وعن رسالاتها التاريخية وعن "النظام القديم" لكل ثورة منها، وعن طبيعة المجتمع الجديد الذى كان كل مجتمع قديم من تلك المجتمعات حاملا به؟

وهذا السؤال مهمّ لفَهْم حقائق الماضى من أجل استكشاف وُعَود المستقبل. وهناك ردّ سريع ممكن وهو أن المجتمع الروسى القديم مثلا كان حاملا بحفار قبره غير التقليدىّ أىْ البروليتارىّ وليس الرأسمالىّ أىْ أنه كان حاملا بالأحزاب الشيوعية والمنظمات العمالية والمجالس السوڤييتية. ولا شك فى أن هذا جانب من الحقيقة ولا يستطيع أحد أنْ ينكر هذا الجانب. غير أن المجتمع الروسىّ القديم كان حاملا أيضا بمجتمع جديد مختلف هو المجتمع الرأسمالىّ. وكان هذا أيضا جانبا من الحقيقة لا يمكن أيضا إنكاره، ويكفى الاطلاع على كتاب شهير لـ **لينين** ("تطوُّر الرأسمالية فى روسيا") للتحقُّق منه. وتؤدى المقارنة الموضوعية المتأنية (بعيدا عن الحساسيات الشعبوية والديماجوچية الرخيصة التى لم يَعُدْ لها مبرِّر لأننا لا نقوم بتمزيق جسم حىّ بل نقوم بتشريح جثة) إلى أن الوزن النسبىّ للمكوِّن الرأسمالىّ كان يفوق بلا جدال الوزن النسبىّ للمكوِّن الشيوعىّ أىْ أن حجم التطوُّر الرأسمالىّ كان يفوق بما لا يُقاس حجم النضج الشيوعىّ رغم واقع أن الشيوعيِّين هم الذين استولوا على سلطة الدولة، وهذا أمر لا تستبعده بل تؤكده التطورات المماثلة الكثيرة طوال القرن العشرين. وإذا كنا نجد أمامنا واقع أن المجتمع الروسىّ القديم كان حاملا بجنينيْن لأبويْن مختلفين، بمجتمعيْن جديديْن محتمليْن،

وبوزنيْن متباينيْن، فإن هذا من طبيعة الأشياء، وهل كانت الثورة الفرنسية خالية تماما من جنين آخر لا يتمثل فقط فى الجنين الذى كان يمثله الوجود "الموضوعى" للطبقة العاملة، بل كذلك فى مستوى بعينه من انتشار الأفكار الاشتراكية التى يُهاجمها **توكفيل** بلا هوادة؟ ألم تكن فرنسا بلد المفكر الاشتراكىّ **موريللى** Morelly (١٧١٧-؟) مؤلف كتاب *le Code de la Nature* [قانون الطبيعة] المطبوع فى ١٧٥٥؟ خاصة وأن **ديدرو** و **موريللى** كانا، فيما يُقال، هما نفس الشخص وأن الكتاب المذكور كان يُنْسَب إلى **ديدرو** حتى بداية القرن العشرين: **ديدرو** Diderot (١٧١٣-١٧٨٤) المحرِّر الرئيسىّ للموسوعة (الإنسيكلوبيديا) الشهيرة فى عصر التنوير بكل نفوذه الفكرىّ؟ ألم تكن فرنسا بلد البابوفية Babouvisme، بلد الثورىّ اليعقوبىّ الجبلىّ **جراكوس بابوف** Gracchus Babeuv (١٧٦٠-١٧٩٧) الذى تحولتْ شيوعيته البدائية إلى الممارسة العملية الثورية والذى وضعه **ماركس** و **إنجلس** إلى جانب أولئك الذين انطلقوا من "الثورات الحديثة الكبرى"، واهتدوا إلى "صياغة مطالب بروليتارية" (معجم الماركسية النقدى، المذكور أعلاه) (مدخل: "بابوفية").

وقد اندلعتْ الثورة البلشفية وسط الدمار الذى أحدثتْه الحرب العالمية الأولى فى روسيا ثم هُوجمتْ من الداخل (الحرب الأهلية) ومن الخارج (التدخل الأجنبىّ) وبالطبع فإن كل هذا أضعف المكوِّن الشيوعىّ والبروليتارىّ الأضعف أصلا فى مواجهة المكوِّن الرأسمالىّ، وعمل لصالح تحقيق المجتمع الرأسمالىّ الذى كان يحمل به المجتمع القيصرىّ، مُضْفِيًا الطابع الرأسمالىّ من الناحية الجوهرية على الدولة والحزب وعلاقات الإنتاج البيروقراطية. وإذا كان من المنطقىّ أنْ نحكم بالنتائج البعيدة المدى لتطوُّر

المجتمع السوفييتىّ فلا مناص من التسليم بأن رأسمالية الدولة هى المحصلة المنطقية للثورة البلشفية الرأسمالية من الناحية الجوهرية رغم الأفكار والأحلام والمشاعر الاشتراكية والشيوعية التى ناضل بها، وقاتل بها، وتفانى بها، وضحَّى من أجلها بالأرواح، جيل مجيد من المناضلين الماركسيِّين الثوريِّين.

وقد لحقت بالثورة الروسية ثورات "اشتراكية" أخرى فى أوروپا الشرقية وينطبق على بعضها تقريبا ما ينطبق على الثورة الروسية بفضل تطور حقيقىّ للرأسمالية فيها قبل الثورات، كما لحقت بها ثورات "اشتراكية" فى آسيا وقد كشفت كل محاولات تطبيق نظرية الثورة الدائمة عليها حقيقة أن هذه النظرية أخفقتْ هناك تماما كما أخفقتْ توقعات تروتسكى ولينين وماركس وإنجلس فيما يتعلق بروسيا وبالأخص فيما يتعلق بتفادى بعض مراحل الرأسمالية فيها من خلال استيعاب منجزات الرأسمالية دون مكابدة ويلاتها، كما كان يقول ماركس نفسه.

ولا جدال فى أن التحليل الموضوعىّ للانتقال من نظام اجتماعىّ إلى نظام اجتماعىّ لاحق على مستوى العالم وطوال التاريخ يمكن أنْ يطرح علينا ألغازا كثيرة، نتيجة تشابُكات وتقاطعات وتفاعلات وتناقضات الشروط البنيوية والظرفية، الداخلية والخارجية، لهذه الثورات بصورة بالغة التعقيد، وبالأخص فيما يتعلَّق بتكوين نظام اجتماعىّ جديد فى قلب نظام اجتماعىّ قديم، ولا شك فى أن نشأة وتطور رأسمالية جبارة (بقيادة الحزب الشيوعىّ أيضا) رغم عدم وجود نواة رأسمالية متماسكة سابقة، ورغم وجود حروب داخلية طويلة الأمد وغزوات خارجية شرسة ولكنْ مع وجود تحالف خارجىّ

قوىّ كما حدث فى الصين بوقائع عنيدة مثل النواة الرأسمالية المتواضعة، وحرب الأفيون، ووضع شبه المستعمرة، والمسيرة الطويلة، والغزو اليابانىّ، وخاتمة الحرب الأهلية، ولكنْ مع التحالف والتعاون الواسع النطاق لفترة قصيرة نسبيًّا مع الاتحاد السوفييتىّ السابق، وبالانفتاح الحالىّ على الرأسمالية العالمية، .... لا شك فى أن الحالة الصينية تطرح علينا، على المستوى النظرىّ، مشكلة بالغة التعقيد تتمثل فى تنظيم تشييد الرأسمالية من موادّ وأنقاض قد تبدو عاجزة عن خلق كيان جديد متماسك، من الناحية المنطقية، ولكنْ الذى يتجه إلى قمة الرأسمالية العالمية، من الناحية التاريخية. وياله من دحض (قبل حلّ هذه المشكلة) لمقولة أن ما هو عقلىّ واقعىّ وما هو واقعىّ عقلىّ، أو لمقولة أن ما هو منطقىّ تاريخىّ وماهو تاريخىّ منطقىّ!

فماذا عن مستقبل الثورات الاشتراكية ذات الغاية الشيوعية فى المستقبل؟ هذا هو السؤال الذى يُؤرِّق الماركسيِّين بعد انهيار وتفكك وتهاوى "الاشتراكيات" فى كل مكان وبعد انكشاف طبيعتها الحقيقية الرأسمالية (وما قبل الرأسمالية) بما فى ذلك انكشاف الطبيعة الرأسمالية للصين بقيادة الحزب الشيوعىّ الصينىّ، وهو يطرح نفسه هنا من منظور يحاول استشراف إمكان خلق نظام اشتراكىّ داخل الرأسماليات القائمة الآن فى العالم. غير أن هذا النوع من التفكير قد يبدو، للوهلة الأولى على الأقلّ، غير معقول، بل أقرب إلى الجنون!

ذلك أنه يبدو إلى الآن أن التفكير العقلانىّ يتمثل فى اعتبار المجتمع الاشتراكىّ الذى يُولَد وينشأ ويتطوَّر وينضج فى رحم المجتمع الرأسمالىّ ليس سوى الطبقة العاملة الثورية ونضالاتها النقابية والسياسية بقيادة الحزب

الشيوعىّ الثورىّ ونضالها الطويل وتحالفها الطبقىّ فى سبيل انتصار الثّورة الاشتراكية والشروع فى بناء الاشتراكية والشيوعية. ويعنى هذا أنْ نكتفى بالوصفة القديمة رغم النتائج الكارثية التى تمخّضتْ عنها تجارب هائلة استرشدتْ بتلك الوصفة؟

وحتى مع كل التطوير المطلوب لتلك الوصفة التى صارت قديمة فإنها لم تَعُدْ كافية، ويمكن أنْ يؤدِّى النقد العميق لتلك الوصفة إلى إنقاذ جوهرها بدلا من النضالات السيزيفية التى يمكن أنْ يؤدِّى إليها مجرد تكرارها. وقد تشمل اتجاهات تطويرها على التخلِّى عن مجموعة مترابطة من الأفكار والممارسات وإحلالها بأفكار وممارسات أخرى جديدة؛ ومن ذلك ضرورة التخلِّى عن أفكار ثورات أضعف حلقات السلسلة، وبناء الاشتراكية فى بلد واحد بعيدا عن الأممية، ونظريات حَرْق المراحل والثورة الدائمة، والمبالغة فى أهمية الاستيلاء العاجل على السلطة السياسية على أساس إدراك واضح بأن مثل هذه السلطة لا يمكن أنْ تكون أداة حقيقية لبناء الاشتراكية وتحقيق الشيوعية ما لم تكن ثمرة نضال شامل وعميق وطويل فى سبيل انتصار الثورة الاشتراكية، وكذلك التخلِّى عن مجموعة من مبادئ تنظيم الحزب الشيوعىّ مثل المركزية الديمقراطية وخضوع الأقلية للأغلبية والمستوى الأدنى إلى المستوى الأعلى بالإضافة إلى الابتعاد عن تقديس التنظيم السرى والاستفادة بالوسائل التى يوفِّرها العصر (مثل وسائل الاتصال الجديدة وبالأخص الإنترنت بكل تسهيلاته) وبعض التطورات (مثلا: حزب كذا تحت التأسيس حاليا فى مصر). على أن كل هذا لا يكفى لجعل المجتمع الرأسمالى "القديم" حاملا بمجتمع اشتراكىّ جديد. وهناك فيما أعتقد مجال

واسع للاجتهاد الفكرى والممارسة العملية لبناء اشـتراكية جديـدة وتربيـة سياسية وفكرية: انطلاقا من القواعد بالاستفادة من الهيمنة بكل أطوارها على الطبقات التابعة والثانوية وإستراتيچية حرب المواقع التى تلائم الغرب فـى مقابل إستراتيچية حرب الحركة التى كانت ملائمـة لروسـيا وفقـا لفكـر **جرامشى**؟ بالاستفادة من بناء سلطات اشتراكية محلية مـن داخـل اللعبـة الديمقراطية البرچوازية ذاتها مثلما يجرى انتزاع سلطات المحليات ليس فقط فى بعض بلدان أوروپا بل حتى فى البرازيل وغيرها؟ بالاستفادة من تجارب التسيير الذاتى والمناطق المحررة ولكنْ خارج إطارها الأصـلىّ أىْ بـدون وجود أوضاع مثل أوضاع يوجوسلاڤيا السابقة وبدون وجود مناطق محرَّرة كتلك التى عرفتْها الحروب الشعبية؟ وغير ذلك مما يحتـاج إلـى اجتهـاد ماركسىّ جسور واسع النطاق بعد الشلل الذى أصاب الجميع فى أربعة أركان الأرض، كما يُقال، نتيجة للزلزال السوڤييتىّ وتوابعه؟ وباختصار: هل هناك احتمال لأن "تتخندق" الاشتراكية بالوسائل القانونية من خلال حرب "مواقـع" فى قلب المجتمع الرأسمالىّ أم أن موضوع مجتمع رأسمالىّ حامل بمجتمـع اشتراكىّ يطرح إطارا معرفيًّا "پاراديم" مختلفا تماما كشرط حاسـم للثـورة الاشتراكية على كل حال؟ وفى القسم الأول من كتابه الشهير *"الثامن عـشر مـن برومير لـويس بونـابرت* (Project Gutenberg's The Eighteenth Brumaire of Louis Bonaparte, by Karl Marx) يقارن ماركس من زاويـة ما بين الثورات البرچوازية والثـورات البروليتاريـة فيقـول: "الثـورات البرچوازية، مثل ثورات القرن الثامن عشر، تندفع بسرعة إلى الأمـام مـن نجاح إلى نجاح، وتفوق تأثيراتها المسرحية بعضها الـبعض، ويبـدو فيهـا

الأشخاص والأشياء محاطين بوهج الماس المتألِّق، وتكون النشوة هي المسيطرة؛ غير أن هذه الثورات قصيرة العمر، فهي تصل إلى ذروتها بسرعة، وعندئذ يغرق المجتمع في نوبة من ردِّ الفعل العصيب قبل أنْ يتعلَّم كيف يتكيَّف مع فترة الإثارة المحمومة التي مرَّ بها. أما الثورات الاشتراكية، مثل ثورات القرن التاسع عشر، فإنها على العكس، تنتقد نفسها بصورة متواصلة؛ وتقطع بصورة متواصلة العمل في مجراها نفسه؛ وتعود إلى ما يبدو أنه تمّ إنجازه، لكيْ تبدأ العمل فيه من جديد؛ وتزدري بقسوة تامة نصف تدابير، ونواقص، وحقارات محاولاتها الأولى؛ ويبدو لها أنها تصرع خصومها فقط لتجدهم قادرين على أن يستمدُّوا قوة جديدة من الأرض، وينهضوا ضدها من جديد بقامة أضخم؛ وتتراجع خائفة بصورة متواصلة أمام الحجم البالغ الضخامة وغير المحدود لأهدافها هي - إلى أنْ يتحقق في النهاية خلق ذلك الموقف الذي يجعل كل تراجُعٍ مستحيلا، وتصرخ الأوضاع ذاتها: Hic Rhodus, hic salta [هنا رودس، اقفزْ هنا: صيغة لا تينية مستمدة من الصيغة اليونانية الأصلية الواردة في إحدى خرافات إيسوپ Aesop؛ وقد شاعت بفضل **هيجل** و **ماركس** اللذيْن استشهدا بها بترجمة خاطئة لـ "رودس" إلى "الوردة"]".

وكما يؤكد الماركسيّ الفرنسيّ **ألبير سوبول** Albert Soboul في محاضرته الواردة في الكتاب الذي أعدَّه مركز الدراسات والأبحاث الماركسية بـ پاريس: Sur la féodalisme, Éditions Sociales, Paris,1974 فإن "**توكفيل** لم يُخطئ [باستعمال لفظة féodalité = إقطاع] ولا يمكن الطعن في شهادة هذا المراقب الثاقب الفكر [...] وبالنسبة له كانت الثورة معادية

للإقطاع من الناحية الجوهرية. ولم تتمثل نتيجتهـا 'إلا فـى إلغـاء هـذه المؤسسات السياسية التى سادت بلا منازع، خلال قرون عديدة، عند أغلـب الشعوب الأوروبية، والتى نشير إليها عادة باسم مؤسسات إقطاعيـة'، وقـد تمثل عملها فى 'تدمير [...] كل ما كان يتفرَّع، فى المجتمع القـديم، عـن المؤسسات الأريستقراطية، [...] كل ما كان يحمل منها، بأية درجة كانـت، *أدنى* سمة'".

لقد أغرتنى خصوبة فكر **توكڤيل** بالتطفُّل على الموضوع المحدَّد لهذا الكتاب، كما يوضِّح **سوبول**، ولم يكن بوسعى أنْ أتفادى الانجراف بعيدا مع المحتوى الأوسع للكتاب، داعيا إلى استكشاف دروس الكابوس الذى عبـر: قيام وانهيار الثورات المسماة بالاشتراكية وإلى استشراف المستقبل بالاستفادة من فكرة توكڤيلية لا تتناقض مع الماركسية، رغم معاداة هذا المفكر السياسىّ العبقرىّ للاشتراكية، بل تتكامل معها، كما رأينا من نصوص **ماركس** بهـذا الشأن. على أن كل هذا لا يستنفد ما يقدِّمه عمل **توكڤيل** فى هذا الكتاب وفى كتابه المهم السابق *"عن الديمقراطية فـى أمريكـا"* De la Démocratie en Amérique، والحقيقة أن تكامل **توكڤيل** مع الماركسية يتجلَّـى فـى تحليلـه الريادىّ لدور الفكر والأيديولوچية والأبنية الفوقية فى المجتمع وبالتالى فـى الثورة، هذا الدور الذى سوف يركِّز عليه فلاسفة مدرسة فرانكفـورت فـى فترتهم الماركسية على حين لم يركِّز عليها **ماركس** و **إنجلس** بحكم أولويات بحثهما. ويذكِّرنا هذا بموقف **پول سويزى** Paul Sweezy، فى كتابه *"نظريـة التطـوُّر الرأسـمالىّ"* The Theory of Capitalist Development, Modern Reader Paperbacks, New York and London, 1974 إزاء ناقـد بـارز ل

ماركس وهو **لاديسلاوس فون بـــورتكييفيتش** Ladislaus von Bortkievicz (اقتصادىّ روسىّ وإحصائىّ من أصل پولنــدىّ: ١٨٦٨-١٩٣١) الــذى أدرك كامل مغزى قانون القيمة واستخداماته وأرسى الأساس لبرهنة لا سبيل إلــى الاعتراض عليها بصورة منطقية على صِحَّة منهج **ماركس**، مما يجعل مــن حقه أنْ يُعْتَبَر ليس فقط ناقدا للماركسية بل أيضا مساهما مهمًّا فى النظريـــة الماركسية (pages 70-71)، بالإضافة إلى تصحيحه لخطأ منهج ماركس فيما يتعلَّق بتحوُّل القِيَم إلى أسعار، كما يوضِّح **ســويزى**، (page 115) . ويمكــن قول الشيء ذاته عن الصلة الوثيقة بين ماركسية **جرامشى** والفيلسوف المثالىّ والسياسىّ الليبرالىّ الإيطالىّ **بينيدتو كروتــشه** Benedetto Croce (١٨٦٦-١٩٥٢). وناهيك بالعلاقة الوثيقة بين مادية **ماركس** ومثالية **هيجل**. فلا غرابة إذن فى أنْ نلاحظ الالتقاء الجوهرىّ بين مفهوم **توكڤيل** عن الثورة السياسية البرچوازية فى علاقتها بالثورة الاجتماعية البرچوازية، والتصوُّر الماركسىّ عن هاتين الثورتين المترابطتين، ولا غرابة فى محاولـــة تطبيـــق نظريـــة الانتقال من نظام اجتماعىّ إلى نظام اجتماعىّ آخر عند **ماركس** و **توكڤيــل** فى "تكاملهما" المعقَّد بطبيعة الحال علـــى الثـــورات الاشـــتراكية الحقيقيـــة والمزعومة.

على أن الاستفادة الكاملة من بصيرة **توكڤيل** النافذة فى فَهْم الانتقـــال والنظام السابق واللاحق لا تكتمل إلا ببحث كل أبعاد دراسته النادرة المثـــال عن الأبنية الفوقية للمجتمعيْن الانتقالىّ والبرچوازىّ وعن دور الفلسفة والفكر والأدب فى الثورة الاجتماعية وعن الطبقات الاجتماعية قبل وأثنـــاء وبعــد الثورة من حيث فكرها وتكوينها النفسىّ ومشاعرها وأحلامهـــا ومخاوفهـــا.

ويقول **توكفيل** إنه لا يتحدث عن أفراد بل عن "طبقات، فهى وحدها يجب أنْ تكون الشغل الشاغل للتاريخ"، كما يؤكد، وهو لا يبحث هذه الطبقات من حيث تكوينها الاقتصادىّ والاجتماعىّ والقانونىّ فحسب، بل يتجاوز كل ذلك إلى علم النفس الجمعىّ من خلال لوحة غنية الألوان والظلال تقدِّم بحثا بالغ الدقة والخصوبة معا عن أفراد ومجموعات مختلف الطبقات حيث يغوص فى أعماق القلوب وأدقّ الميول والأمزجة والمشاعر والأحلام والأوهام والخوف والذعر والخشية والتمنِّى والرغبة والقسوة والوحشية وانعدام الشفقة والحسد والغيرة وروح الانتقام والتضامن الحقيقىّ والكراهية والتربُّص والوشاية، وكل ما يملأ عقول وقلوب ونفوس وصدور البشر الأحياء من لحم ودم فى مباهجهم ومآسيهم الاجتماعية والنفسية، التاريخية واليومية.

وكتاب **توكفيل** ليس مديحا للنظام القديم الذى يقوم بتشريحه بمشرط الجرَّاح حيث يفرز بداخله الوعود التقدُّمية الحقيقية للمستقبل والمعوقات التى تتمثل فى البقايا الإقطاعية والقروسطية فى آن معا، كما أنه ليس انتقاما من ثورة ١٧٨٩ التى يمجِّدها ويحتفى بها ويُقَدِّر مغزاها التاريخىّ التقدُّمىّ ويسجِّل إخفاقاتها وشرورها ومآسيها على المدى الطويل. وبهذا يتجاوز **توكفيل** فى وقت واحد إطاره الفكرىّ والسياسىّ المحافظ، من جهة، ومحنته العائليّة مع الثورة، من الجهة الأخرى، إلى أفق أرحب. ذلك أنه، كما نقرأ فى مقدمة **ميلونيو** لطبعة Flammarion السابقة الذكر لهذا الكتاب، "بالنسبة لـ **توكفيل**، باعتباره أريستقراطيًّا مناصرا للديمقراطية، لم تكن الثورة الفرنسية ثورة الآخرين، كما أنها لم تكن ثورته هو. كان ما يزال متعلِّقا بالنظام القديم، وكان يريد القبول بالحداثة: موقف حَرِج بين الأمرَيْن" (page 7). كان **توكفيل**

أريستقراطيًّا ومرتبطا بإرثه العائلىّ لأنه كان قبل كل شيء "الوريث لاسم، ولدور اجتماعىّ مهيمن، وكان بوجه خاص الوريث لسؤال عن مصير النبلاء فى المجتمع الحديث. وعلى هذا السؤال العائلىّ، الحائر بين الحنين إلى الماضى وقبول الصيرورة التاريخية، لم يقدِّم ردًّا أحادىّ المعنى". وكان والد جده من ناحية الأم، الشهير **مالشيرب** Malesherbes، صديق الفلاسفة [أُعْدِمَ بالمقصلة فى ١٧٩٤]، "بعد أنْ دافع عن الشعب أمام **الملك لويس السادس عشر**، دافع عن **الملك لويس السادس عشر** أمام الشعب ... مثال مزدوَج". كما أن والده **إيرڤيه** Hervé "كان يشارك فى هذا الولاء المزدوج للشعب والملك، ورغم أنه كان الخادم المتفانى للاستعادة [البوربونية] التى جعلته واليًا préfet ثم نبيل فرنسا pair de france، فقد نشر فى ١٨٤٧-١٨٥٠ دراستيْن بروح **مونتيسكييه** Montesquieu حول أسباب الثورة. واتَّهَمَ فيهما صَمَمَ الملوك إزاء 'روح العصر'، وتشبُّث طبقة النبلاء بامتيازاتها. ولن يقول الابن شيئا مختلفا". كما أن "العائلة التى عانت بقسوة من عهد الإرهاب، لم تعتنق جميعا ليبرالية التنوير. وكانت أمُّ **توكڤيل**، التى أنقذها [صعود] التيرميدور Thermidor [وسقوط **روبسپيير** Robespierre وعهد الإرهاب] من المقصلة، قد أصابها فى هذه المحنة [...] بالتعلُّق، المرضىّ إلى حدٍّ ما، بنظام قديم خيالىّ إلى حدٍّ كبير [...] وكانت تُغَنِّى لـ **أليكسى** الصغير أغانى مأساوية عن موت الملك" (pages 8-9).

مقدمة المؤلف

الكتاب الذى أقدمه الآن ليس أبدًا تاريخا للثــورة الفرنــسية، فــذلك التاريخ مكتوب بصورة أروع من أنْ أفكر فى إعادة كتابته؛ إنــه بــالأحرى دراسة عن هذه الثورة.

وقد قام الفرنسيون، فى 1789، بأكبر محاولة كرَّس لها شعب نفــسه فى يوم من الأيام، ليُحْدثوا، إنْ جاز القول، انقطاعا فــى خــط مــصيرهم، وليحفروا هوة يفصلون بها بين ما كانوه إلى ذلك الحين وما أرادوا أنْ يكونوه منذ ذلك الحين فصاعدًا. وبهذا الهدف، اتخذوا كافة أنواع الاحتياطات لــئلا ينقلوا شيئا من الماضى إلى وضعهم الجديد: لقد فرضوا على أنفسهم قيــودا من كل نوع لكى يعيدوا تشكيل أنفسهم بصورة تختلــف عمــا كــان عليــه أجدادهم؛ وباختصار فإنهم لم ينسوا شيئا من شأنه محــو ســماتهم المميــزة السابقة.

وقد اعتقدتُ دائما أنهم كانوا أقل نجاحا بكثير فــى هــذا المــشروع الفريد مما كان يُفترَض فى الخارج ومما افترضوه هم أنفــسهم فــى بدايــة الأمر. وكنت مقتنعا بأنهم، دون أنْ يدروا، احتفظوا من النظام القديم بأغلــب ميوله، وعاداته، وحتى بالأفكار التى قادوا بها الثورة التى دمرته، كما كنــت مقتنعا بأنهم، دون رغبة منهم استخدموا هذه االأنقاض لتشييد صرح المجتمع الجديد؛ بحيث إنه كان ينبغى، للحصول على فهم جيد للثورة ولإنجازها على

السواء أنْ ننسى للحظة فرنسا التى نراها أمام أعيننا، وأنْ نذهب لنستجوب فى -قبرها- فرنسا التى كفَّتْ عن الوجود. هذا ما قصدتُ القيام به هنا؛ لكننى وجدت فى سبيل التوفيق فى هذه المهمة مشقة أكبر مما كان بوسعى أن أتصور فى بداية الأمر.

والواقع أن القرون الأولى للنظام الملكى، القرون الوسطى، وعصر النهضة، كانت موضوعا لكثرة هائلة من المؤلفات ولأبحاث معمقة للغاية عرفنا بفضلها ليس فقط الوقائع التى جرت آنذاك، بل كذلك أيضا القوانين والأعراف وروح الحكم والأمة فى مختلف هذه الفترات. غير أنه لا أحد إلى الآن تجشَّم عناء دراسة القرن الثامن عشر بنفس العناية والتوفيق. ونحن نتصور أننا نعرف كل شيء عن المجتمع الفرنسى فى تلك الفترة، لأننا نرى بكل وضوح ماكان يتألق على سطحه، ولأننا نعرف بأدق التفاصيل قصص حياة ألمع الشخصيات التى عاشت فيه، ولأن دراسات نقدية بارعة ومقنعة للغاية جعلت أعمال الكتاب العظام الذين ازدان بهم ذلك العهد مألوفة لدينا تماما. غير أننا لا نملك سوى أفكار مشوشة، وحتى مغلوطة فى كثير من الأحيان، عن الطريقة التى كانت تُدار بها الأمور، وعن الممارسة الفعلية للمؤسسات، وعن العلاقات الاجتماعية الهيراركية المحدَّدة بين مختلف الطبقات، وعن موقف ومشاعر تلك الطبقات التى لم تكن قد صارت إلى ذلك الحين مسموعة أو ملحوظة، وحتى عن جوهر الآراء والعادات والتقاليد، فى المجتمع الفرنسىّ فى ذلك العهد.

وقد سعيتُ إلى النفاذ إلى قلب هذا النظام القديم، القريب منا للغاية بحساب عدد السنين، ولكنْ تحجبه الثورة عنا.

وفى سبيل تحقيق ذلك، لم أكتف بإعادة قراءة تلك الكتب الشهيرة التى أنتجها القرن الثامن عشر بل أردتُ أن أدرس كثيرا من الأعمال الأقل شهرة والأقل أهمية بكثير لكنْ التى - رغم أنها مؤلفة بقليل من البراعة - ربما كشفت بوضوح أكثر عن الميول الحقيقية لذلك العصر. وقد أوليتُ عناية خاصة للإلمام جيدا بكافة الوثائق العامة التى كان بإمكان الفرنسيين أنْ يعبِّروا فيها، عشية الثورة، عن آرائهم وميولهم. وبهذا الخصوص، قدَّمتْ لى مضابط مجالس الطبقات و - فيما بعد - مجالس الولايات الكثير من المعرفة. وقد استفدتُ استفادة كبيرة بصفة خاصة بالعرائض cahiers التى رفعتْها الطبقات الثلاث فى 1789. وستبقى هذه العرائض، التى تشكل أصولها سلسلة طويلة من مجلدات المخطوطات، بمثابة وصية المجتمع الفرنسى القديم، والتعبير الأسمى عن أمانيه، والتجلى الحقيقى لرغباته الأخيرة [قبل الموت] . إننا أمام وثيقة فريدة فى التاريخ. غير أننى لم أكتف حتى بهذه الوثيقة الفريدة.

وفى البلدان التى تكون فيها الإدارة العامة ما تزال قوية، لا ينشأ سوى القليل من الأفكار، والرغبات، والآلام، ولا يوجد سوى القليل من المصالح ومن الأهواء التى لا تنتهى إلى الظهور أمامها عارية عاجلا أو آجلا. وعندما نزور محفوظاتها فإننا لا نحصل فقط على فكرة دقيقة جدا عن أساليبها؛ بل إن البلاد بأسرها تكشف عن نفسها فيها. ولو أن أجنبيا تمَّ تمكينه اليوم من الاطلاع على كافة الملفات السرية التى تملأ الصناديق بوزارة الداخلية وبمقار الولايات لكان بوسعه أنْ يعرف عنّا فى أسرع وقت أكثر مما نعرف نحن عن أنفسنا. ففى القرن الثامن عشر كانت الإدارة العامة بالفعل،

كما سيرى قارئ هذا الكتاب، بالغة المركزية، كلية الجبروت، واسعة النشاط. وكان الناس يرونها على الدوام تساعد، وتمنع، وتسمح. وكان لديها الكثير الذى تَعِدُ به، والكثير الذى تعطيه. وكانت تفرض تأثيرها آنذاك بألف طريقة، ليس فقط على التوجيه العام للأمور، بل كذلك على مصير الأُسَر وعلى الحياة الخاصة لكل شخص. وفضلا عن ذلك فإن عملها كان لا يقوم على العلانية وهذا ما جعل الناس لا يخشون أنْ يعمدوا إلى أنْ يكشفوا أمام عينيها حتى الآفات الأشد سرية. وقد قضيتُ وقتا طويلا للغاية فى دراسة ما بقى لنا منها، فى باريس، أو فى ولايات عديدة(i).

وقد وجدتُ فى تلك المحفوظات، كما توقعتُ منها، النظام القديم ينبعث حيًّا، بأفكاره، أهوائه، تحيُّزاته، عاداته. ذلك أن كل شخص عبَّر فيها عن نفسه بكل حرية وأودعها أخصّ أفكاره. وبهذا تيسَّر لى الحصول على معلومات كثيرة عن المجتمع القديم لم تكن متاحة للمعاصرين؛ لأننى وجدتُ تحت عينىّ ما لم يُوضع قط أمام أنظارهم.

---

i: لقد استفدتُ أيّما استفادة بمحفوظات عدة مفوَّضيات ملَكِيية intendances كبرى، خاصة بالمفوَّضيات الملَكِيية بمدينة "تور" Tours، وهى كاملة للغاية، كما أنها تخصّ منطقة مالية généralité واسعة للغاية، تقع فى قلب فرنسا وتضمّ سكانا يبلغ عددهم مليون نسمة. وأنا مدين هنا بالتعبير عن الشكر والامتنان لـ م. **جرانميزون** M. Grandmaison، أمين المحفوظات الشاب لكنْ العالى الخبرة. وقد أوضحتْ لى مناطق مالية أخرى، من بينها تلك الخاصة بـ إيل-دو-فرانس Jle-de-France، أن الأمور كانت تُدار بنفس الطريقة فى معظم أنحاء المملكة – المؤلف.

وكلما كنت أتقدم فى هذه الدراسة، كان يذهلنى فى كل لحظة أنْ أرى من جديد، فى فرنسا ذلك الزمن، الكثير من السمات اللافتة للنظر فى فرنسا اليوم. ووجدتُ فى ذلك العهد كثرة من المشاعر التى كنت أعتقد أنها وليدة الثورة، وكثرة من الأفكار التى كنت أتصور إلى ذلك الحين أنها لم تنبع إلا من الثورة، وكذلك الكثير جدًّا من العادات التى يُعتقد أن الثورة وحدها هى التى قدمتْها لنا؛ وكنت ألتقى فى كل مكان فى ذلك العهد بجذور المجتمع الراهن مغروزة بعمق فى تلك التربة القديمة. وكلما كنت أقترب من سنة 1789 كنت أشعر بكل وضوح بتلك الروح التى جعلت الثورة تتكون وتولد وتكبر. ورأيت السمات المميزة لهذه الثورة تتكشف شيئا فشيئا أمام عينىّ. وهكذا أعلنت الثورة سلفاً طبيعتها، عبقريتها؛ لقد كانت حقيقة واقعة. وهناك وجدتُ ليس فقط السبب وراء ما كانت تتجه إلى القيام به عند اندلاعها، بل كذلك، وربما أكثر من ذلك أيضا، الإعلان عما كان عليها أنْ تقوم بتأسيسه فى الأمد الطويل؛ ذلك أن الثورة كان لها طوران متميزان تماما: الطور الأول الذى بدا خلاله أن الفرنسيين يريدون إلغاء الماضى تماما؛ والطور الثانى الذى اتجهوا فيه إلى محاولة أنْ يستعيدوا من الماضى جانبا مما كانوا قد تركوه فيه. ذلك أن هناك الكثير جدًا من قوانين النظام القديم وأعرافه السياسية التى تختفى هكذا دفعة واحدة فى 1789 والتى تعاود الظهور بعد ذلك بسنوات قليلة، تماما كما تغوص بعض الأنهار تحت الأرض لتعاود الظهور فى مكان أبعد قليلا، لتظهر نفس المياه على شواطئ جديدة.

ويتمثل الهدف المحدد للعمل الذى أقدمه الآن للجمهور فى توضيح لماذا حدث أن هذه الثورة الكبرى التى كانت تتشكل فى نفس الوقت فى أنحاء

قارة أوروبا كلها تقريبا، اندلعت عندنا وليس فى أىّ مكان آخر، ولماذا خرجتْ كما هى من المجتمع الذى سارعتْ إلى تدميره، وأخيرا كيف أمكن أن يسقط النظام الملكى القديم بصورة كاملة إلى هذا الحد وبصورة مفاجئة إلى هذا الحد.

وفى اعتقادى، لا ينبغى لهذا العمل الذى شرعتُ فى تأليفه أنْ يقتصر على ذلك. وأنا أعتزم، إذا سمح لى الوقت والصحة بذلك، أنْ أتابع وسط تقلبات هذه الثورة الطويلة نفس هؤلاء الفرنسيين الذين عشت معهم لتوى [من خلال هذه الدراسة] بكل ألفة فى ظل النظام القديم والذين كان قد شكّلهم هذا النظام القديم، كما أعتزم أنْ أصوِّرهم وهم يتغيرون ويتحولون وفقا للتطورات دون أنْ تتغير مع ذلك طبيعتهم، وكذلك وهم يعاودون الظهور بلا انقطاع أمامنا بسمات مختلفة بعض الشيء لكنها مميزة دوما.

وسأعبُر معهم فى البداية هذه الفترة الأولى من ثورة 1789، عندما كان حب المساواة وحب الحرية يعمران قلوبهم؛ عندما كانوا يرغبون فى أنْ يقيموا ليس فقط مؤسسات ديمقراطية بل مؤسسات حرة؛ ليس فقط فى القضاء على امتيازات، بل فى إقرار وتكريس حقوق؛ زمن الشباب والحماس والشهامة والعواطف النبيلة الصادقة، ذلك الزمن الذى – رغم أخطائه – سوف يحتفظ الناس بذكراه إلى الأبد، والذى سوف يَقُضُّ – على امتداد وقت طويل قادم – مضاجع كل أولئك الذين سوف يسعون إلى إفساد هذه الأشياء أو كبحها.

وفيما أتتبَّع بسرعة مسار هذه الثورة ذاتها فإننى سأحاول أنْ أبيِّن ما هى التطورات والأخطاء وخيبات الأمل التى انتهت بهؤلاء الفرنسيِّين أنفسهم

إلى التخلِّى عن هدفهم الأصلى فلم يعودوا يريدون، متنكرين للحرية، سوى أنْ يصبحوا العبيد المتساوين لسيد العالم؛ وكيف أن حكومة أقوى وأكثر أوتوقراطية بكثير من تلك التى كانت الثورة قد أطاحت بها تسلَّمتْ مقاليد الحكم عندئذ، وركزتْ كافة السلطات فى يدها، وألغتْ كافة هذه الحريات التى دُفِع ثمنها غاليا، وأحلَّتْ محلها مظاهرها الوهمية الخادعة؛ وهكذا أصبحتْ سيادة الشعب تعنى أصوات ناخبين لا يمكنهم أنْ يستفسروا، ولا أنْ يتداولوا، ولا أنْ يختاروا؛ كما أصبح التصويت الحر على الضرائب يعنى موافقة مجالس خرساء أو خانعة، ورغم تجريد الأمة تماما من حقها فى أنْ تحكم نفسها ومن الضمانات الرئيسية لهذا الحق، حرية التفكير والتعبير والكتابة، أىْ ما كان يمثِّل أثمن وأسمى مكاسب 1789، فإن حكومة الثورة ما تزال تتجمَّل بهذا الاسم الكبير.

وسأتوقف عند اللحظة التى يبدو لى فيها أن الثورة حققتْ شيئا فشيئا مهمتها وخلقتْ المجتمع الجديد، وعندئذ سأنتقل إلى بحث هذا المجتمع ذاته؛ وسأحاول أن أوضح فيمَ يشبه هذا المجتمع ذلك الذى سبقه، وفيم يختلف عنه، كما سأحاول أنْ أوضح ماذا خسرنا فى سياق هذا الحراك الهائل لكافة الأشياء، وماذا كسبنا فى سياقه، وسأحاول أخيرا أن أستشفّ ما يدخره لنا المستقبل.

وقد تمّ إعداد مسوَّدات لقسم من هذا الكتاب الثانى، غير أنه لا يزال غير جاهز للنشر. فهل سأوفَّق إلى إتمامه؟ ومَنْ ذا الذى يَسَعُه أنْ يعرف ؟ إن أقدار الأفراد تظل أكثر إبهاما بكثير من أقدار الشعوب .

وأنا آمل أنْ أكون قد ألَّفتُ الكتاب الحالى بدون رأى مسبَق، غير أننى لا أدَّعى أننى ألَّفتُه بلا أهواء. ذلك أن من الصعوبة بمكان أنْ يُتاح لفرنسيٍّ ألا يشعر بشيء من ذلك عندما يتحدث عن بلاده ويفكر فى زمنه. وأعترف بالتالى بأننى، فيما كنت أدرس مجتمعنا القديم بكل جوانبه، لم تَغِبْ فرنسا الجديدة عن بالى تماما قط. ذلك أننى لم أُرِدْ فقط أن أشخص ما هو المرض الذى مات به المريض، بل أردت كذلك أن أكتشف كيف كان يمكن إنقاذ حياته. وكان منهجى أشبه بمنهج أولئك الأطباء الذين يحاولون أنْ يستخلصوا قوانين الحياة من كل عضو ميت. وكان هدفى هو أنْ أرسم لوحة تكون بالغة الدقة وفى نفس الوقت تعليمية. ولهذا فكلما كنت أجد لدى أجدادنا بعض تلك الفضائل الرجولية الضرورية لنا للغاية والتى لم تَعُدْ لدينا تقريبا، روح الاستقلال الحقيقىّ، حسّ الطموحات العظيمة، الإيمان بأنفسنا وبقضية، كنت أقوم بإبرازاها. وبالمثل، كلما كنت أجد فى قوانين أو أفكار ذلك الزمن ذكرا لبعض الرذائل التى لا تزال تقلقنا، بعد أنْ نهشتْ المجتمع القديم، كنت أعتنى بإلقاء الضوء عليها، لكى يكون بوسعنا، عندما نرى جيدا الشرّ الذى ألحقتْه بنا فى الماضى، أنْ نقدِّر جيدا الشرّ الذى ما يزال بوسعها أنْ تلحقه بنا.

ولبلوغ هذا الهدف، أعترف بأننى لم أتردد فى جرح أحد، لا الأفراد، ولا الطبقات، ولا الآراء، ولا الذكريات، مهما كانت جديرة بالاحترام. وكثيرا ما فعلتُ ذلك بأسف، لكنْ دائما دونما ندم. وآمل أنْ يغفر لى أولئك الذين لعلنى أكون قد أغضبتُهم بذلك واضعين فى اعتبارهم الهدف الموضوعىّ والنزيه الذى توخَّيْتُه.

وربما اتهمنى كثيرون بأننى أبديتُ فى هذا الكتاب مَيْلا فى غير وقته إطلاقا إلى الحرية التى يؤكد لى بعضهم أنه لم يَعُدْ أحد يهتمّ بها تقريبا فى فرنسا.

وكل ما أرجوه من أولئك الذين قد يوجهون إلىَّ هذا اللوم هو أنْ يفكروا جيدا فى أن هذا النزوع قديم جدا لدىّ. ومنذ أكثر من عشرين سنة، وفيما كنت أتحدث عن مجتمع آخر، كتبتُ هذه الملاحظات التى أنقلها أدناه بالنصّ تقريبا.

وسط طلاسم المستقبل، هناك ثلاث حقائق بالغة الوضوح يمكن أنْ نستنتجها الآن. الأولى هى أن كافة معاصرينا تجرفهم قوة تحفزهم بهدوء تارة وتدفعهم بسرعة تارة أخرى نحو تدمير الأريستقراطية؛ والثانية هى أن تلك المجتمعات التى ستجد دائما أقصى الصعوبة فى التخلص على مدى فترة طويلة من الحكم المطلق ستكون على وجه التحديد هى تلك التى، بين كافة مجتمعات العالم، كَفَّتْ فيها الأريستقراطية عن الوجود ولم يَعُدْ بمستطاعها أنْ توجد؛ والثالثة – أخيرا – هى أنه لا يمكن فى أىّ مكان أنْ يؤدى الحكم الاستبدادىّ إلى نتائج شريرة أكثر من تلكِ التى يؤدى إليها فى تلك المجتمعات؛ ذلك أنه أكثر من أىّ نوع آخر من الحكم يشجِّع تفشِّى كافة المفاسد التى تتعرض لها هذه المجتمعات بصفة خاصة، ويدفعها بالتالى إلى نفس الاتجاه الذى كانت تنزع إليه حتى ذلك الحين وفقا لمَيْل طبيعىّ.

وحيث إن البشر لم يعودوا يرتبطون ببعضهم البعض فى هذا المجتمع بأىّ علاقة من علاقات الطائفة، أو الطبقة، أو الرابطة الحرفية، أو الأسرة، فإنهم يكونون ميّالين فيه أكثر بكثير إلى ألا يهتموا إلا بمصالحهم

الخاصة وحدها، ويكونون ميّالين دوما إلى ألا يفكروا إلا فى أنفسهم وإلى أنْ ينسحبوا إلى نزعة فردية ضيقة تختنق فيها كل فضيلة عامة. ذلك أن الحكم الاستبدادىّ، بعيدا عن الصراع ضد هذا المَيْل، يجعله لا يُقاوَم؛ حيث يجرد المواطنين من كل عاطفة مشتركة، من كل حاجة طبيعية، من كل ضرورة للتفاهم، من كل مناسبة للتصرف معا؛ إنه يسجنهم، إنْ جاز القول، داخل الحياة الخاصة. وإذا كانوا يميلون أصلا إلى أنْ يتفرقوا فإنه يعزلهم؛ وإذا كانت مشاعرهم إزاء بعضهم البعض آخذة فى الفتور فإنه يجمِّدها.

وفى هذه الأنواع من المجتمعات، حيث لا شيء يستقر، فإن كل شخص يستحوذ عليه دائما الخوف من الانحدار والتوق إلى الصعود؛ وحيث إن المال فى نفس الوقت الذى أصبح فيه المعيار الرئيسىّ الذى يصنِّف البشر ويميز بينهم قد اكتسب أيضا فى هذه المجتمعات حراكًا فريدا، إذْ ينتقل من يدٍ إلى يدٍ بلا انقطاع، فيبدِّل أقدار الأفراد، ويرفع أو يخفض مكانة العائلات، فإنه لا يكاد يكون هناك شخص لا يضطر فيها إلى أنْ يبذل جهدا مستميتا ومتواصلا للمحافظة على المال أو للحصول عليه. وهكذا تغدو الرغبة فى الإثراء مهما كان الثمن، والولع بالأعمال التجارية، وحُبُّ الربح، والتلهف على الرفاهية والمتع المادية، الأهواء الأكثر شيوعا فى هذه المجتمعات. وتنتشر فيها هذه الأهواء بسهولة بين كافة الطبقات، وتتغلغل لتصل حتى إلى تلك التى ظلت بعيدة عنها تماما إلى ذلك الحين، وسرعان ماتنتهى إلى إضعاف وإفساد الأمة بأسرها، مالم يحدث شيء يُوقفها. غير أن من طبيعة الاستبداد ذاتها أنْ تشجِّع هذه الأهواء وتوسِّع نطاقها. كما أن هذه الأهواء التى تُوهن العزيمة وتُضْعف المعنويات تأتى لنجدته؛ ذلك أنها تستحوذ على

خيال الناس وتحوّل اهتماماتهم بعيدا عن الشئون العامة وتجعلهم يرتجفون رعبا عندما تخطر بالبال أدنى فكرة عن الثورات. والحكم الاستبدادىّ وحده هو الذى يطلق العنان للجشع ويسمح لهم بتحقيق أرباح فاحشة مستخفِّين بالفضيحة. وبدون الحكم الاستبدادىّ كان يمكن لهذه الأهواء أنْ تكون قوية، أما فى ظله فإنها تغدو مطلقة العنان.

والحرية وحدها، على العكس من ذلك، يمكن أنْ تقاوم بطريقة فعالة، فى هذه الأنواع من المجتمعات، تلك المفاسد التى هى طبيعية فيها، كما يمكنها وحدها أنْ تضع حدا لتأثيرها الوبيل. والحقيقة أنها دون غيرها تستطيع أنْ تنتزع المواطنين من العزلة التى اضطرهم استقلال أقدارهم ذاته إلى العيش فيها، لإجبارهم على التقارب، مما يُدْفئهم ويؤلف بينهم كل يوم بضرورة التفاهم والثقة المتبادلة والتراضى فى سياق ممارسة الشئون المشتركة. وهى وحدها القادرة على انتزاعهم من عبادة المال ومن الهموم اليومية الصغيرة المتصلة بأمورهم الخاصة، فى سبيل جَعْلهم يشعرون ويَعُون فى كل لحظة بالوطن فوقهم ومن حولهم؛ وهى وحدها تقوم من حين لآخر بإحلال عواطف أقوى وأسمى محلّ حب الرفاهية، وتقدِّم لطموحهم أشياء أعظم من جَمْع الثروات، وتنشر الضوء الذى يسمح برؤية وتقييم رذائل البشر وفضائلهم.

والحقيقة أن المجتمعات الديمقراطية ولكنْ غير الحرة يمكن أنْ تكون غنية، ومهذَّبة، ومتألقة، وحتى رائعة، قويةً بوزن جماهيرها المتجانسة؛ ويمكن أنْ نلتقى فيها بخصال شخصية رفيعة، وبأرباب أُسَر طيبين، وبتجار أمناء، وبملاك عقاريين محترمين للغاية؛ وسنلقى هناك حتى مسيحيين طيبين،

لأن وطن هؤلاء الأخرين ليس فى هذا العالم كما أن مجد دينهم يتمثل فى واقع أنه يقدّمهم وسط أقصى الفساد وفى ظل أسوأ الحكومات: كانت الإمبراطورية الرومانية، خلال ذورة انحلالها، مليئة بهم؛ لكننى أتجاسر على القول إننا لن نجد أبدا فى مثل هذه المجتمعات مواطنين عظاما ولن نجد من باب أولى شعبًا عظيما، ولا أتردد فى أنْ أؤكد أن المستوى العام للقلوب والعقول لن يكفّ أبدا عن الانخفاض فيها طالما اجتمع فيها الحكم الاستبدادىّ والمساواة.

كان ذلك ما فكرتُ فيه وكان ذلك ما قلتُه منذ عشرين سنة. وأعترف أنه لم يحدث فى العالم منذ ذلك الحين شيء من شأنه أنْ يدفعنى إلى أنْ أفكر بطريقة مختلفة أو أنْ أقول شيئا مختلفا. وإذا كنت قد أبديتُ الرأى الحسن الذى كان لدىّ عن الحرية فى زمن كانت فيه موضع الاحتفاء فلن يجد أحد ما يلومنى عليه إذْ أتشبَّث بها عندما يتخلَّى عنها الناس.

وفضلا عن ذلك فإننى أودّ، فيما يتعلق بهذه النقطة ذاتها، أنْ ألاحظ أننى أختلف عن أغلب مَنْ يخالفوننى الرأى ربما أقلَّ مما يفترضون هم أنفسهم. فهل هناك شخص دنيئ النفس، بطبيعته، إلى حدّ تفضيل أنْ يكون تحت رحمة نزوات شخص من أمثاله على الامتثال للقوانين التى أسهم شخصيًّا فى وضعها، إذا بدا له أن أمته تملك الفضائل الضرورية لأنْ تجعل الحرية عادة جيدة؟ أعتقد أنه لا وجود لمثل هذا الشخص. والواقع أن المستبدين أنفسهم لا ينكرون سموّ الحرية؛ وكل ما هناك أنهم لا يريدونها إلا لأنفسهم، مؤكدين أن كافة الآخرين غير جديرين بها على الإطلاق. وهكذا فإن الخلاف لا يدور حول الرأى الذى ينبغى أنْ نتبناه عن الحرية بل حول

شدة أو قلة التقدير الذى نكنّه للبشر؛ وبالتالى يمكن القول بطريقة صارمة إن الإعجاب الذى يكنُّه المرء للحكم المطلق يتناسب بدقة مع الاحتقار الذى يشعر به إزاء بلاده. وأرجو أنْ يُسمح لى بالانتظار قليلا قبل أنْ أتحول إلى ذلك الشعور.

وأعتقد أن بمقدورى أنْ أقول، بكل تواضع، إن هذا الكتاب الذى أقدمه الآن كان ثمرة جهد كبير للغاية. وهناك ذلك الفصل القصير جدا الذى كلفنى أكثر من سنة من الأبحاث. وكان بوسعى أنْ أملأ أسفل صفحاتى بفيض من الإشارات؛ لكننى آثرتُ أنْ أكتفى بإيراد عدد قليل منها فى هذه الصفحات وإيراد أغلب الإشارات فى نهاية الكتاب، مع الإحالة إلى صفحات النص التى تتعلق بها(i). وسيجد القارئ هناك أمثلة وبراهين. ويمكننى أنْ أقدِّم المزيد منها إذا بدا لقارئ ما أن هذا الكتاب يستحق عناء طلبها.

i: آثرنا فى هذه الترجمة ترقيم الإشارات فى مواضعها فى المتن مع إبقائها فى نهاية الكتاب مرقمة بتسلسلها، ولكنْ دون إحالتها إلى أرقام الصفحات – المترجم.

القسم الأول

الفصل الأول

أحكام متناقضة تتناول الثورة ومنشأها

ليس هناك ما هو جدير بأنْ يدعو الفلاسفة ورجال الدولة إلى التواضع أكثر من تاريخ ثورتنا؛ ذلك أن العالم لم يشهد قبلها قط أحداثا تاريخية أضخم، وأرسخ جذورا فى الماضى، وأفضل إعدادا، ومع ذلك أقل توقعًا.

إن **فريدريك الأكبر** le grand Frédéric(i) ذاته، رغم نبوغه، لم يتوقعها، فقد استشعرها دون أنْ يراها. وفضلا عن ذلك فقد تصرَّف سلفًا بما يتفق مع روحها؛ ومن هنا كان بشيرها وكان مسبَّقا، إنْ جاز القول، وسيطها؛ وهو لم يتعرف قط على دنوِّها؛ وعندما ظهرتْ أخيرا فإن السمات الجديدة وغير العادية التى ستميز طابعها الخاص بين الكثرة التى لا تُعَدّ ولا تُحْصَى من الثورات غابت فى بداية الأمر عن الأنظار.

---

i: **فريدريك الثانى (الكبير، أو الأكبر)**، (١٧١٢-١٧٨٦): ملك پروسيا (١٧٤٠-١٧٨٦) من أسرة هوهينتسوليرن، وراعِى **ڤولتير**، كان ينادى بالحكم المطلق المستنير، وهو مؤلف بحث بعنوان *l'Anti-Machiavel* [*أنتى ماكياڤيللى*: ضد الماكياڤيللية] فى ١٧٤٠، وقد طوَّر نظرية تعاقدية عن السلطة، كما كتب مجموعته (مدوَّنته) القانونية الشهيرة التى درسها **توكڤيل** أثناء إقامته فى بون وقام بتحليلها فى إحدى إشاراته فى هذا الكتاب – المترجم.

وفى الخارج، صارت الثورة موضوعا للفضول العام؛ فقد خلقت فى روح الشعوب فى كل مكان فكرة مبهمة من نوع ما فحواها أن أزمنة جديدة توشك على القدوم، وخلقت آمالا غامضة فى تَغيُّرات وإصلاحات؛ غير أنه كان لم يخطر ببال أحد بَعْدُ ما عسى أنْ تكون. أما العواهل ووزراؤهم فكانوا يفتقرون حتى إلى هذا الهاجس المشوَّش الذى يستثير الناس بوقعه. كما أنهم لم ينظروا إليها فى بادئ الأمر إلا على أنها أحد هذه الشرور الدورية التى يتعرض لها تكوين constitution كافة البلدان، والتى ليست لها نتيجة أخرى سوى فتح مجالات جديدة أمام سياسة جيرانها. وإذا كانوا، بالمصادفة، يقولون الحقيقة بشأنها فإنما ذلك دون أنْ يدروا. صحيح أن عواهل ألمانيا الرئيسيين، المجتمعين فى "پيلينتس" Pilnitz فى 1791، أعلنوا أن الخطر الذى يهدد النظام الملكى فى فرنسا مشترك بالنسبة لكافة الدول القديمة فى أوروپا، وأن الجميع مهدَّدون بها؛ لكنهم، فى الحقيقة، لم يؤمنوا بشيء من ذلك. وتكشف الوثائق السرية لتلك الفترة عن أن ما كان مُهِمًّا فى نظرهم لم يكن سوى ذرائع بارعة كانوا يموهون بها مخططاتهم أو يزيِّنونها بها فى أعين العامة.

أما هم فكانوا يعرفون جيدا أن الثورة الفرنسية حدث محلىّ عابر ليس المطلوب سوى استغلاله. وكانوا، لهذا الهدف، يبتكرون مخططات، ويقومون باستعدادات، ويعقدون أحلافا سرية؛ وكانوا يتنافسون فيما بينهم على مرأى من هذه الفريسة القادمة، ويختلفون، ويتقاربون؛ ولم يكن هناك تقريبا شيء يستعدون له إلا هذا الذى يوشك على الحدوث.

أما الإنجليز، الذين منحتهم ذكرى تاريخهم الخاص والممارسة الطويلة للحرية السياسة المزيد من المعرفة والخبرة، فقد رأوا جيدا وكأنما

من خلال غلالة كثيفة صورة ثورة كبرى تتقدم؛ غير أنهم لم يستطيعوا أن يميزوا شكلها، كما خفى عليهم التأثير الذى سرعان ما ستمارسه على مصائر العالم وعلى مصيرهم الخاص. أما **آرثر يونج** Arthur Young(i)، الذى كان يجوب فرنسا فى اللحظة التى اقترب فيها اندلاع الثورة، والذى اعتبر هذه الثورة وشيكة، فإنه كان يجهل مغزاها إلى حد أنه تساءل عما إذا كانت محصلتها ستتمثل فى زيادة الامتيازات. وهو يقول: "فيما يتعلق بالنبلاء ورجال الدين، لو أن هذه الثورة منحتهم هيمنة أكثر قليلا لكان ذلك فيما أعتقد شرًّا أكثر منه خيرًا".

وحتى **بيرك** Burke(ii)، الذى كانت روحه مفعمة بالكراهية التى دفعته إليها الثورة منذ اندلاعها، حتى **بيرك** يظل حائرا للحظات عند رؤيتها. وقد تمثَّل ما تكهن به فى البداية فى أن فرنسا ستصبح بذلك ضعيفة وكأنها عدم. وهو يقول: "لنا أنْ نعتقد أن الخصال الحربية لفرنسا قد خمدت لأمد طويل، ومن الممكن حتى أنْ تكون قد خمدت إلى الأبد، وقد يكون بوسع رجال الجيل التالى أنْ يقولوا كما قال هذا القديم: سمعنا أن الغاليِّين أيضا

---

i: **آرثر يونج** (١٧٤١-١٨٢٠): كاتب إنجليزىّ فى مجال الاقتصاد الزراعىّ والإحصاءات الاجتماعية، زار فرنسا ثلاث مرات فى أعوام ١٧٨٧، و ١٧٨٨، و ١٧٨٩، وسرد رحلاته فى كتاب اقتبس منه **توكفيل** المرة تلو المرة – المترجم.

ii: **إدموند بيرك** (١٧٢٩-١٧٩٧): أنجلو-آيرلندىّ، رجل دولة، ومؤلف، وخطيب، ومنظِّر سياسى، وفيلسوف. دافع عن المستعمرات الأمريكية ضد الاستبداد الملكىّ الإنجليزىّ، واتخذ موقفا نقديا تجاه الثورة الفرنسية التى أخذ عليها قطيعتها الجذرية مع التراث، وتتعدد إشارات **توكفيل** إلى آرائه فى هذا الكتاب – المترجم.

كـــانوا قـــديما متفـــوقين فـــى الحــــرب Gallos quoque in bellis floruisse audivimus".

ولم يحكم الناس على هذا الحدث التاريخىّ [سلبا أو إيجابا] عن قُرْب أفضل مما عن بُعْد. ففى فرنسا، فى عشية اليوم الذى كانـــت سَـــتندلع فيـــه الثورة، لم يكن لدى الناس بَعْدُ أىّ فكرة دقيقة عما ستفعله هذه الثورة. وبـــين ركام العرائض، لم أعثر إلا على عريضتين يظهر فيهما قـــدر مـــن إدراك الشعب. وكان ما يخشاه الناس إنما يتمثل فى الهيمنة التى لا مناص مـــن أنْ تحتفظ بها السلطة الملكية، البلاط كما كان ما يزال الناس يسمونها. كمـــا أن ضعف مجالس الطبقات états généraux ومدتها القصيرة كانا يثيران القلـــق. وهناك مَنْ كان يخشى الانقضاض عليها. واستولى هذا الخوف على النـــبلاء بصفة خاصة. ويقول العديد من هذه العـــرائض إن "الجنـــود السويـــسريين سيؤدون اليمين على ألا يحملوا السلاح أبدا ضد المواطنين، حتى فى حالـــة العصيان أوالتمرد". وإذا صارت مجالس الطبقات حرة، فسيجرى تحطيم كافة المفاسد بسهولة؛ إن الإصلاح المطلوب تحقيقة كان هائلا، لكنه كان سهلا.

ومع ذلك مضت الثورة فى طريقها: وكلما شوهد رأس المسخ يظهر كانت تتكشف سحنتها الفريدة والمرعبة؛ وبعد أنْ حطمت الثورة المؤســـسات السياسية أخذت تلغى المؤسسات المدنية، وبعد القوانين أخذتْ تغيِّر الأخلاق، والأعراف والعادات، وحتى اللغة؛ عندها – بعد أنْ حطمتْ هيكـــل [جهـــاز] الحكومة – زعزعت أسس المجتمع وبدا أخيرا أنها تريد أنْ تهاجم الله ذاته؛ وحينما فاضت هذه الثورة ذاتها متدفقة إلى الخارج ســـريعا، عـــن طريـــق أساليب خفيَّة حتى عليها، بتكتيك جديد، من المبادئ الدامية، والآراء المسلَّحة،

كما كان يقول **بيت** Pitt(i)، فإن قوة خارقة هدمتْ حواجز الإمبراطوريـات، وحطمتْ التيجان، وداست على الشعوب، و – شيء غريب! – كسبتْ هـذه الشعوب لقضيتها فى الوقت نفسه؛ وكلما كانت تتفجر هذه الأشـياء جميعـا كانت زاوية الرؤية تتغير، فما كان يبدو فى بادئ الأمر، لأمـراء أوروبـا ولرجال الدولة، حدثا عاديا مألوفا فى حياة الشعوب، ظهر عند ئذ واقعًا جديدًا تماما، وحتى مناقضًا تماما لكل ما كان يحدث من قبل فى العالم، ومع ذلـك عامًّا تماما، هائلا تماما، مبهما تماما، إلى حد أن العقل البشرى ظل مضطربا للغاية وهو يلاحظ ذلك. واعتقد البعض أن هذه القوة المجهولة، التى بدا أنـه لا شيء يغذيها أو يهدمها، والتى لم يستطيع أحد أن يوقفها، والتـى كـان لا يمكن أنْ تتوقف من تلقاء نفسها، ستدفع مجتمعات بشرية نحو تحلُّلها الكامل والنهائى. واعتبرها الكثيرون التأثير المنظور لشيطان على الأرض. ويقول السيد **دو ميتر** M. de Maistre(ii)، منذ 1797: "الثورة الفرنسية لهـا طـابع شيطانىّ" وهناك آخرون اكتشفوا فيها، على العكس من ذلك، تدبيرًا خيِّرًا من الله، الذى شاء أنْ يجدِّد ليس وجه فرنسا وحسب، بل وجه العـالم، والـذى سيخلق إنْ جاز القول بشرية جديدة. ونلقى، عند العديد من كُتَّاب ذلك الزمن،

---

i: **ويليام بيت** William Pitt (١٧٥٩-١٨٠٦): سياسىّ بريطانىّ فى أواخر القـرن ١٨ وأوائل القرن ١٩، صار أصغر رئيس للوزراء فى ١٧٨٣ وهو فى الرابعة والعشرين من عمره حتى ١٨٠١، وصار رئيس وزراء مرة أخرى فى ١٨٠٤ حتى وفاته – المترجم.

ii: **چوزيف-مارى، كونت دو ميتـر** Joseph-Marie, comte de Maistre (١٧٥٣-١٨٢١): محام، ودبلوماسى، وكاتب، وفيلسوف، فرنسى – المترجم.

شيئا من هذا الرعب الدينىّ الذى عانـــاه **ســالڤيان** Salvien(i) عنــد رؤيــة البرابرة. ويصرخ **بيرك**، مستأنفا تأمله: "مجردةً من حكومتهـا القديمــة، أو بالأحرى من كل حكومة، يبدو أن فرنسا كانت موضوعا للإهانة والــشفقة، بدلا من أنْ تكون كما كان ينبغى كارثةَ ورعبَ الجنس البشرى. غير أنه من قبر هذه الملكية المغتالة خرج كائن شائه، ضخم، أكثر إفزاعا من أىٍّ من تلك الكائنات الشائهة التى أرهقتْ وسحرتْ خيال البشر. وهــذا الكــائن البــشع والغريب يسير مباشرة نحو هدفه، دون أنْ يرعبه الخطر أو يوقفــه النــدم؛ ومزدريا بكافة المبادئ المتوراثة وكافة الوسائل المألوفة، أخذ يصرع أولئك الذين لا يستطعون حتى أنْ يدركوا كيف أمكن لهذا الكائن أنْ يوجد".

فهل كان هذا الحدث التاريخى، فى واقع الأمر، غير عادىّ كما بــدا فى سالف الزمان لمعاصريه؟ خارقًا، ومقلقًا، ومجــدِّدًا بعمــق كمــا كــانوا يفترضون؟ وماذا كان المغزى الحقيقى، وماذا كان الطابع الحقيقــى، ومــاذا كانت النتائج الدائمة لهذه الثورة الغريبة المرعبة؟ وماذا دمَّرتْ علــى وجــه التحديد، وماذا خلقتْ؟

ويبدو أنه آن الأوان لبحث هذا وللحديث عنه، كما يبدو أننا اليوم فى وضع محدَّد يسمح لنا على أفضل نحو بأنْ نفهم هذا الموضوع الكبير وبــأنْ نُبْدِى رأينا فيه. ذلك أننا بعيدون عن الثورة بما يكفى لئلا نــشعر إلا قلــيلا بالأهواء التى أغشت على بصر أولئك الذين قاموا بها، كما أننا قريبون منها بما يكفى لأنْ نكون قادرين على دخول العقل الذى قاد خُطاها ولأنْ نفهمــه.

---

i: **سالڤيان المارسيلى** Salvien de Marseille: مؤلف لاتينى مسيحى عاش فى القرن الخامس الميلادى – المترجم.

وسرعان ما سيصعب علينا القيام بذلك؛ فالثورات الكبرى الناجحة تقضى على الأسباب التى كانت قد أحدثتها فتغدو بالتالى غير قابلة للفهم نتيجة لنجاحها ذاته.

فى أن الموضوع الجوهرى والنهائى للثورة لم يكن، كما يُعتقد، تدمير السلطة الدينية وإضعاف السلطة السياسة

تمثَّل أحد الإجراءات الأولى للثورة الفرنسية فى الهجوم على الكنيسة، وبين الأهواء التى ولَّدتْها هذه الثورة كان أول ما اشتعل وآخر ما انطفأ هو الهوى اللادينىّ. وحتى عندما تلاشى الحماس للحرية، بعد أنْ قنع الناس بشراء الطمأنينة لِقاء العبودية، ظل الناس متمردين ضد السلطة الدينية. أما **نابليون**، الذى كان قد تمكَّن من القضاء على العبقرية الليبرالية للثورة الفرنسية، فقد قام بجهود لا طائل تحتها لترويض عبقريتها المعادية للمسيحية، وإلى يومنا هذا رأينا رجالا ظنوا أنهم يعوِّضون عن مذلتهم إزاء أدنى موظفى السلطة السياسية بسفاهتهم إزاء الله، والذين – فيما تخلَّوا عن كل ما كان هناك مما هو أكثر حرية، وأكثر سُمُوًّا، وأكثر إباءً، فى معتقدات الثورة – ظلوا مزهوِّين بأنهم بقوا مخلصين لروحها ببقائهم غير متدينين.

على أن من السهل اليوم أنْ نقتنع بأن الحرب على الأديان لم تكن سوى عارض من عوارض هذه الثورة الكبرى، وسمة بارزة ولكنها عابرة من سماتها المميزة، ونتاجًا مؤقتا للأفكار والأهواء والوقائع الخصوصية التى سبقتها وهيَّأتْ لها، وليس عبقريتها الخاصة.

وهناك من ينظر عن حق إلى فلسفة القرن الثامن عشر على أنها أحد الأسباب الرئيسية للثورة، وصحيح تماما أن هذه الفلسفة لادينية بعمق. غير

أنه ينبغى أنْ نلاحظ فيها بعناية جانبين يُعتبران فى الوقت ذاتــه متميــزين ومنفصلين.

هناك على جانب: كافة الآراء الجديدة أو المجدَّدة التى ترتبط بوضع المجتمعات وبمبادئ القوانين المدنية والسياسية مثل تلك الخاصة، على سبيل المثال، بالمساواة الطبيعية بين البشر، ونتيجتها المنطقية المتمثلة فــى إلغــاء كافة امتيازات الطوائف والطبقات والمهن، وكذلك بسيادة الشعب، والطــابع المطلق للسلطة الاجتماعية، واطّراد القوعد... وكافة هذه المذاهب لا تمثّــل فقط أسباب الثورة الفرنسية، إنها تشكل، إنْ جاز القول، جوهرها؛ إنهــا مــا نلقى فى أعمالها الأكثر دواما، والأكثر صحة، على مرّ الزمن.

وعلى الجانب الآخر من مذاهبهم، هاجم فلاسفة القرن الثامن عــشر الكنيسة بنوع من الضراوة؛ لقد هاجموا إكليروسها (الإكليــروس clergé = رجال الدين)، وهيراركيتها، ومؤسساتها، وعقائدها، وأرادوا، فى سبيل هــدم هذه الأشياء بأفضل صورة، اقتلاع أسس المسيحية ذاتها. غير أن هذا القسم من فلسفة القرن الثامن عشر كان عليه، بعد أن نشأ فى سياق الوقائع التــى دمرتها هذه الثورة ذاتها، أنْ يختفى بالتدريج مع هــذه الوقــائع وأنْ يدفنــه انتصارها ذاته. ولن أضيف سوى كلمة لإتمام توضيح ما أريد قوله، لأننــى أريد أنْ أستأنف مناقشة هذا الموضوع الكبير فــى مكــان آخــر: أشــعلتْ المسيحية هذه الأحقاد العنيفة كمؤسسة سياسية أكثر منها كعقيدة دينية، لــيس لأن الكهنة (القساوسة) طالبوا بتنظيم أمورِ العالم الآخر، بل لأنهم كانوا مُلاكا عقاريِّين، سادة إقطاعيِّين، فارضين لضريبة العُشْر، إداريِّين فى هذا العــالم؛ ليس لأن الكنيسة لم يكن بوسعها أن تجد مكانا فى المجتمع الجديد الذى كان

يجرى تأسيسه، بل لأنها كانت تشغل فى ذلك الحين المكان الأكثر امتيازا والأكثر متانة فى هذا المجتمع الهَرِم الذى كان المطلوب سحقه.

تأمّلوا كيف أن تقدم الزمن أوضح هذه الحقيقة وكيف يُكْمل إيضاحه دوما: كلما توطد العمل السياسى للثورة انهار عملها الدينى؛ وكلما تمَّ بصورة أكمل تدمير كافة المؤسسات السياسية القديمة التى هاجمتها الثورة انهزمت بلا رجعة تلك السلطات، والتأثيرات، والطبقات، التى كانت مكروهة بصفة خاصة من جانب الثورة، وكعلامة أخيرة على هزيمتها خَبَتْ نفس الأحقاد التى دفعتْ إليها هذه الأشياء؛ وأخيرا فكلما تخلصتْ الكنيسة أكثر من كل ما سقط معها رأينا بالتدريج قوة الكنيسة تنتعش فى الأرواح وتترسخ فيها.

ولا تظنوا أن هذا المشهد خاص بفرنسا وحدها؛ فقلما كانت هناك كنيسة فى أوروبا لم تنتعش منذ الثورة الفرنسية.

والحقيقة أن الاعتقاد بأن المجتمعات الديمقراطية معادية بطبيعتها للدين إنما يعنى الوقوع فى خطأ كبير: لا شيء فى المسيحية ولا حتى فى الكاثولية مناقض تماما لروح هذه المجتمعات وهناك أشياء عديدة ملائمة لها تماما. كما أن تجربة كافة العصور أوضحتْ من جهة أخرى أن الجذر الأكثر رسوخا للغريزة الدينية كان مغروسا دوما فى قلوب الناس. وقد وجدتْ كافة الأديان التى انقرضت ملاذها الأخير هناك، وسيبدو غريبا حقا أن المؤسسات التى تميل إلى ترجيح أفكار وعواطف الشعب كانت نتيجتها الضرورية والدائمة هى دفْع العقل البشرى نحو الإلحاد.

وهذا الذى قلتُه لتوى عن السلطة الدينية سأقوله من باب أولى عن السلطة الاجتماعية.

وعندما نرى الثورة تطيح فى آن معًا بكافة المؤسسات وكافة الأعراف التى ظلت تحافظ إلى ذلك الحين على هيراركية فى المجتمع كما ظلت تستبقى البشر داخل حدود القاعدة، أمكن للاعتقاد بأن نتيجتها ستتمثل ليس فقط فى تدمير نظام خاص للمجتمع، بل فى تدمير كل نظام؛ ليس فقط هذه الحكومة أو تلك، بل القوة الاجتماعية ذاتها؛ وأصبح لا مفرّ من الحكم بأن طبيعتها كانت فوضوية من حيث الجوهر. ومع ذلك، أتجاسر على القول بأن هذا لم يكن بَعْدُ سوى مجرد مظهر.

وبعد أنْ بدأتْ الثورة بأقل من سنة كتب **ميرابو** Mirabeau(i) سرًّا إلى الملك: "قارنوا الوضع الجديد للأمور بالنظام القديم؛ ذلك ما يقدم العزاء والأمل. ومن الجلىّ أن جانبا من أعمال الجمعية الوطنية، وهو الجانب الأكبر، ملائم للحكم الملكىّ. أليس شيئا مُهِمًّا إذن أنْ نكون بدون برلمان، بدون الولايات الطرفية [التى كانت تديرها مجالس الولايات] pays d'états، بدون هيئة من رجال الدين، بدون امتيازات، بدون نبلاء؟ إن فكرة ألا نقوم بتكوين سوى طبقة واحدة من المواطنين كانت قد أعجبتْ **ريشيلييه**

---

i: **ميرابو (أونوريه جابرييل ريكيتى، كونت دو ميرابو** Honoré Gabriel Riqueti, comte de Mirabeau) (١٧٤٩-١٧٩١): من رجال الثورة الفرنسية، وخطيب الشعب، والرمز الأول للفصاحة البرلمانية فى فرنسا، وكاتب، ودبلوماسى، وصحفى، وماسونى – المترجم.

Richelieu(i): إن هذا المظهر المتساوى يُسهّل ممارسة السلطة. ولم يكن بوسع عهود عديدة من الحكم المطلق أنْ تفعل فى سبيل السلطة الملكية مثل ما فعلتْ هذه السنة الوحيدة من الثورة". وكان هذا يعنى استيعاب الثورة فى رجل قادر على قيادتها.

وكما أن الثورة الفرنسية لم يكن موضوعها تغيير حكم قديم وحسب، بل القضاء على الشكل القديم للمجتمع، فقد كان عليها أنْ تهاجم فى آن معا كافة السلطات الراسخة، وأنْ تحطم كافة أنواع النفوذ المعترف بها، وأنْ تمحو التقاليد، وأنْ تجدد التقاليد والأعراف، وأنْ تُفْرِغ إنْ جاز القول العقل البشرى من كافة الأفكار التى قام عليها الاحترام والطاعة إلى ذلك الحين. ومن هنا طابعها الفوضوىّ بصورة بالغة الغرابة.

ولكنْ أزيلوا هذه الأنقاض: سترون سلطة مركزية هائلة جذبتْ وابتلعتْ فى كيانها كافة شظايا السلطة والنفوذ التى كانت من قبل مبعثرة فى كثرة من السلطات الثانوية، والمراتب، والطبقات، والمهن، والعائلات، والأفراد، والتى كانت مشتّتة للغاية داخل الهيئة الاجتماعية بأسرها. و لم ير الناس فى العالم سلطة مماثلة منذ سقوط الإمبراطورية الرومانية. وقد خلقتْ الثورة هذه السلطة الجديدة، أو بالأحرى خرجتْ هذه الأخيرة كما هى من الأنقاض التى صنعتها الثورة. وصحيح أن الحكومات التى شكلتها الثورة

---

i: **كاردينال-دوق دو ريشيلييه Cardinal-Duc de Richelieu** (١٥٨٥-١٦٤٢): رجل دين ونبيل ورجل دولة فرنسى، صار كاردينالا فى ١٦٢٢ وصار الوزير الأول لدى الملك **لويس الثالث عشر** فى ١٦٢٤ حتى وفاته – المترجم.

أكثر هشاشة غير أنها أقوى مائة مرة من أية حكومة من تلك التى أطاحت بها، هشة وقوية بحكم نفس الأسباب كما سنوضح فى مكان آخر.

هذا الشكل البسيط والعادىّ والفخم هو الذى لمحه **ميرابو** بالفعل عَبْرَ غبار المؤسسات القديمة نصف المهدَّمة. ذلك أن الهدف، رغم سُمُوِّه كان ما يزال خفيًّا فى ذلك الحين عن أعين الجمهور؛ غير أن الزمن أخذ يكشفه شيئا فشيئا أمام جميع الأنظار. وهو اليوم يملأ عين الملوك بصفة خاصة. ذلك أنهم يتأملونه بإعجاب وحسد، ليس فقط أولئك الذين أوجدتْهم الثورة، بل حتى أولئك الذين كانوا الأكثر بعدا عنها والألدَّ عداء لها؛ فالجميع يسعون فى مناطق نفوذهم إلى القضاء على الحصانات، وإلغاء الامتيازات. وهم يوحِّدون الصفوف، ويعملون على مساواة الأوضاع، ويقومون بإحلال موظفين محل الأريستقراطيِّين، وبإحلال اطِّراد القوعد محلّ الإعفاءات المحلية، وبإحلال وحدة الحكومة محلّ تنوُّع السلطات. وهم ينكبُّون على هذا العمل الثورىّ بمثابرة متواصلة؛ وعندما يصطدمون بعقبة فى هذا المجال يحدث أحيانا أنْ يستعيروا من الثورة إجراءاتها ومبادئها. وقد شهدهم الناس يقومون - إذا لزم الأمر - بتحريض الفقير ضد الغنى، والعامة ضد النبيل، والفلاح ضد سيِّده الإقطاعىّ. وكانت الثورة الفرنسية فى آن معا مصيبتهم ومعلِّمتهم.

الفصل الثالث

كيف أن الثورة كانت ثورة سياسية
سارت على منوال الثورات الدينية، ولماذا

كان لكافة الثورات المدنية والسياسية وطن وكانت تنزوى فيه. أما الثورة الفرنسية فلم يكن لها إقليم خاص؛ وفضلا عن ذلك فقد تمثلت نتيجتها إنْ جاز القول فى مَحْو كافة الحدود القديمة من الخريطة. وقد رأيناها تُقرِّب أو تُفرِّق بين البشر رغم القوانين، والتقاليد، والسمات، واللغة، جاعلةً أحيانا مواطنى البلد الواحد أعداء، والإخوة غرباء؛ أو بالأحرى أنشأت، فوق كافة القوميات المحددة، وطناً فكريًّا مشتركا كان بوسع البشر من كافة الأمم أنْ يصيروا مواطنين فيه.

نَقِّبُوا فى كافة حوليات التاريخ، ولن تجدوا ثورة سياسية واحدة كانت لها هذه السمة ذاتها: لن تلقوها إلا فى بعض الثورات الدينية. كذلك فإن الثورات الدينية هى التى ينبغى تشبيه الثورة الفرنسية بها، إذا شاء المرء أنْ يوضح مقصده عن طريق القياس والمماثلة.

ويلاحظ **شيلر** Schiller(i)، عن حق، فى مؤلفه *تاريخ حرب الثلاثين سنة* *Histoire de la guerre de Trente ans*، أن الإصلاح الكبير فى القرن السادس عشر أدَّى إلى التقارب بصورة مفاجئة بين شعوب لا تكاد تعرف بعضها البعض، وتوحيدها بصورة وثيقة بتعاطفات جديدة. وقد رأى الناس

---

i: **فريدريش فون شيلر** Friedrich von Schiller (١٧٥٩-١٨٠٥): شاعر وفيلسوف ومؤرخ وكاتب مسرحىّ ألمانى – المترجم.

فى ذلك الحين، بالفعل، فرنسيين يقاتلون ضد فرنسيين، فيما أتى إنجليز لإغاثتهم؛ وهناك رجال مولودون فى أقاصى حوض بحر البلطيق توغَّلوا إلى قلب ألمانيا ليدافعوا هناك عن ألمانٍ لم يسمعوا عنهم مطلقا إلى ذلك الحين. واستعارت كافة الحروب الأجنبية شيئا ما من الحروب الأهلية؛ وفى كافة الحروب الأهلية ظهر أجانب. وجرى إهمال المصالح القديمة لكل أمة فى سبيل مصالح جديدة؛ وبعد مسائل الأراضى أتتْ مسائل مبادئ. وكذلك اختلطتْ وتعقدتْ كافة قواعد الدبلوماسية، للدهشة البالغة والألم الشديد لدى السياسيِّين فى ذلك الزمن. وهذا على وجه التحديد ما حدث فى أوروبا بعد 1789 .

فالثورة الفرنسية إذن ثورة سياسية سارت على منوال ثورة دينية – وكثيرا ما اتخذتْ مظهرها. لاحظوا بأية سمات محددة وبأية خصائص مميزة كانت تُحقِّق تماثلها مع الثورات الدينية: إنها لم تكن فقط تنتشر مثل هذه الأخيرة إلى مسافة بعيدة، بل كانت تتوغل إلى هناك مثلها أيضا عن طريق التبشير والدعوة. ثورة سياسية تستلهم التبشير؛ أنْ يُبشِّر المرء الغرباء بنفس الحرارة التى يقوم بها بذلك بِوَجْدٍ فى بيته، تأمَّلوا كم هو مشهد جديد! وبين كافة الأشياء المجهولة التى أوضحتْها الثورة الفرنسية للعالم، كان ذلك بالقطع هو الأحدث. لكنْ لا ينبغى أنْ نتوقف عند هذا؛ ولنحاول أنْ نتقدم أكثر قليلا إلى الأمام وأن نكتشف ما إذا كان هذا التماثل فى النتائج لا يرجع إلى تماثل خفىٍّ فى الأسباب.

والطابع المألوف للأديان هو النظر إلى الإنسان فى حد ذاته، دون التوقف عند ما استطاعت قوانين وأعراف وتقاليد أحد البلدان أنْ تربطه من

خصوصيات بهذا الأساس المشترك. وتتمثل الغاية الرئيسية للأديان فى تنظيم العلاقات العامة للإنسان مع الله، والحقوق والواجبات العامة للبشر فيما بينهم، بصورة مستقلة عن شكل المجتمعات. كما أن قواعد السلوك التى ترشد إليها الأديان لا ترتبط بالإنسان فى بلد أو زمن بقدر ما ترتبط بالابن، بالأب، بالعبد، بالسيِّد، بالجار. وإذا تأملنا كذلك أساسها فى الطبيعة البشرية ذاتها فإنه يمكن تلقِّيها أيضا من جانب كافة البشر كما أنها قابلة للتطبيق فى كل مكان. وينتج عن ذلك أن الثورات الدينية كانت لها فى كثير من الأحيان مسارح شاسعة للغاية، وقلَّما كانت حبيسة، كالثورات السياسية، داخل أراضى شعب واحد، ولا حتى عرق واحد. وإذا شئنا أنْ نتأمل هذا الموضوع أكثر عن قرْب فإننا سنجد أنه كلما كان للأديان هذا الطابع المجرد والعام الذى أوضحتُه منذ قليل فإنها كانت تغدو مفهومة، رغم اختلاف القوانين والمناخ والبشر.

والحقيقة أن الأديان الوثنية فى العصور القديمة، والتى كانت مرتبطة إلى هذا الحد أو ذالك بالتكوين السياسى أو بالحالة الاجتماعية لكل شعب، والتى احتفظت حتى ضمن معتقداتها بسمة وطنية، وفى كثير من الأحيان: محلية، انعزلت عادةً داخل أراضٍ قلما رآها أحد تخرج منها. وقد ولَّدتْ أحيانا التعصب والاضطهاد؛ غير أن التبشير كان مجهولا تماما تقريبا بالنسبة لها. كما أنه لم تكن هناك ثورات دينية كبرى فى غربنا قبل مجيئ المسيحية. وهذه الأخيرة، التى انتقلتْ بسهولة عَبْرَ كافة الحواجز التى كانت قد أوقفتْ الأديان الوثنية، قامت فى قليل من الوقت بغزو جانب كبير من الجنس البشرى. وأنا أعتقد أن هذا لا يعنى نقص الاحترام لهذه الديانة المقدسة بل

يعنى أنها تدين بانتصارها، جزئيا، إلى واقع أنها كانت قد تخلصتْ، أكثر من أية ديانة أخرى، من كل ما كان بوسعه أن يكون خاصا بشعب، بشكلٍ للحكم، بحالة اجتماعية، بعصر، بعرق.

لقد عملتْ الثورة الفرنسية، فيما يتعلق بهذا العالم، على وجه التحديد بنفس الطريقة التى عملتْ بها الثورات الدينية فى سبيل العالم الآخر؛ فقد نظرتْ إلى المُواطن نظرة مجردة، خارج كافة المجتمعات المحدَّدة، تماما كما نظرتْ الأديان إلى الإنسان بوجه عام، بصورة مستقلة عن البلد والزمن. ولَم تبحث الثورة الفرنسية فقط ماذا كان الحق المحدَّد للمُواطن الفرنسىّ، بل كذلك ماذا كانت الواجبات والحقوق العامة للبشر فى المجال السياسىّ.

وإنما بالعودة دائما عل هذا النحو إلى ما كان هناك مما هو أقل خصوصية وإنْ جاز القول أكثر *طبيعية* فى الواقع من حالة اجتماعية ومن حكم، استطاعت الثورة أنْ تجعل نفسها مفهومة للجميع وقابلة للمحاكاة فى مائة مكان فى آن معًا.

وحيث إنه بدا أن الثورة تميل إلى تجديد الجنس البشرى أكثر مما تميل أيضا إلى إصلاح فرنسا فقد أشعلتْ حماسا لم يكن بوسع أشدّ الثورات عنفا، إلى ذلك الحين، أنْ تُحْدثه فى يوم من الأيام. لقد ألهمتْ التبشير وخلقتْ الدعوة. واستطاعت الثورة بذلك أخيرا أنْ تكتسب هذا المظهر الخاص بالثورة الدينية والذى روَّع المعاصرين كثيرا؛ أو بالأحرى صارت هى ذاتها دِينًا جديدا من نوع ما، دِينًا ناقصا، والحق يقال، بدون إله، وبدون عبادة، وبدون حياة أخرى، لكنه مع ذلك، مثل دين الإسلام، اجتاح الأرض كلها بجنوده، ودعاته، وشهدائه.

ومع ذلك لا ينبغى أنْ نتصور أن الإجراءات التى استخدمتْها الثورة كانت بلا سوابق على الإطلاق، وأن كافة الأفكار التى ولَّدتْها كانت جديــدة تماما. ذلك أنه كان هناك فى كل العصور، وحتى فى أوج القرون الوسطى، محرضون قاموا فى سبيل تغيير أعراف وعادات خاصة، باستدعاء القوانين العامة للمجتمعات البشرية وبمعارضة دستور(i) بلادهم بــالحقوق الطبيعيــة للبشر. غير أن كافة هذه المحاولات أخفقتْ: إن نفس الشعلة التــى ألهبــتْ أوروبا فى القرن الثامن عشر تم إطفاؤها بكل سهولة فى القــرن الخــامس عشر. ذلك أنه لكىْ تنجح استدلالات من هذا النوع فى إحداث ثورات كــان ينبغى، فى الواقع، أنْ تقوم بعض التغيرات المفاجئة فى الأوضاع والعــادات والتقاليد بتهيئة العقل البشرى للتشبُّع بها.

وهناك أوقات يكون فيها البشر مختلفين بعضهم عن بعضهم الآخــر إلى حد أن الفكرة القائلة بتطبيق نفس القانون الواحد على الجميع تغدو غيــر مفهومة من جانبهم على الإطلاق. كذلك هناك أوقات أخــرى تكفــى فيهــا الإشارة لهم من بعيد وبصورة غامضة إلى تصوُّرٍ عن مثل هذا القانون حتى يعترفوا به فى الحال ويُسرعوا إليه.

وليس الأمر الأكثر غرابة هــو أن الثــورة الفرنــسية اســتخدمتْ الإجراءات التى رأيناها تضعها موضع التطبيق وأنها توصَّلتْ إلى الأفكــار

---

i: لفظة "دستور" هى المقابل العربى (بين معانٍ عربية أخرى) للفظــة constitution غير أنه لم يوجد دستور فى فرنسا قبل ١٧٩١ والمقصود بقدر ما يجرى الحديث عن فترة ما قبل هذا التاريخ: مجموع القوانين والنُّظُم واللوائح والأعراف المعمول بها فى عهــود النظام القديم وهذه اللفظة ذاتها مترجمة هنا فى بعض المواضع إلى "تكوين" – المترجم.

التى قدمتْها: كان الشيء الجديد الكبير هو أن الكثير من الشعوب كانت قــد وصلتْ إلى تلك المرحلة التى أمكن فيها لمثل تلك الإجــراءات أنْ تُــسْتَخْدَم بفاعلية ولمثل تلك المبادئ أنْ تُقْبَل بسهولة.

الفصل الرابع

كيف أنه كان لكل أوروپا تقريبا نفس المؤسسات
على وجه التحديد، وكيف انهارت هذه المؤسسات فى كل مكان

كانت الشعوب التى أطاحت بالإمپراطورية الرومانية والتى انتهت إلى تشكيل الأمم الحديثة تختلف فى العِرْق، والبلد، واللغة، ولم تكن تتشابه إلا فى البربرية. وعندما أقامت على أرض الإمپراطورية تصادمتْ هناك وقتا طويلا وسط فوضى هائلة، وعندما صارت مستقرة فى نهاية المطاف وجدتْ نفسها منفصلة بعضها عن بعضها الآخر بنفس الخرائب التى كانت قد أحدثتها. وعندما صارت الحضارة منقرضة تقريبا والنظام العام محطَّمًا أصبحتْ علاقات البشر فيما بينهم صعبة ومحفوفة بالمخاطر، وتجزَّأ المجتمع الأوروپى الكبير إلى عدد هائل من المجتمعات الصغيرة المتميزة والمتعادية التى عاش كل منها منفصلا. ومع ذلك فمن وسط هذه الكتلة المتنافرة خرجت دفعة واحدة قوانين متماثلة.

والحقيقة أن هذه المؤسسات ليست أبدا محاكاة للتشريع الرومانىّ(1)؛ إنها تتناقض معه فى هذه المرحلة، إلى حدّ أن القانون الرومانىّ هو الذى استُخدم لتحويلها وإلغائها. والواقع أن سماتها أصلية وتُميِّزها بين كافة القوانين التى سنها البشر لأنفسهم. وهى تتوافق فيما بينها بصورة متناظرة وتشكِّل، ككل، مجموعًا يتألف من أجزاء مضمومة إلى حدّ أن مواد مجموعاتنا القانونية الحديثة لم تَعُدْ موحَّدة بصورة وثيقة؛ إنها قوانين بارعة مخصصة لمجتمع نصف بدائىّ.

فكيف أمكن لمثل هذا التشريع أنْ يتشكل، وأنْ ينتشر، وأنْ يَعُمَّ في نهاية المطاف في أوروبا؟ وليس هدفي أنْ أبحث ذلك. والشيء الأكيد هو أنه يتواجد في العصور الوسطى في كل مكان تقريبا في أوروبا، وأنه يسود في كثير من البلدان بخلاف كافة التشريعات الأخرى.

وقد سنحتْ لي فرصة دراسة المؤسسات السياسة للعصور الوسطى في فرنسا، وإنجلترا، وألمانيا، وكلما مضيتُ في عملي كانت الدهشة تملؤني وأنا أرى التماثل المذهل القائم بين كافة هذه القوانين، وكنت أتساءل كيف أمكن لشعوب مختلفة إلى هذا الحدّ وقليلة الاختلاط إلى هذا الحدّ أنْ تَسُنَّ لنفسها قوانين متماثلة إلى هذا الحدّ. ولا يعني هذا أنها لا تتباين دائما وإلى ما لا نهاية تقريبا في التفاصيل، وفقا للأماكن؛ غير أن جوهرها واحد في كل مكان. وعندما كنت أكتشف في التشريع الجرماني القديم مؤسسة سياسية، أو قاعدة، أو سلطة، كنت أعلم سلفا أنني إذا بحثتُ جيدا سأجد شيئا ما متماثلا تماما، فيما يتعلق بالجوهر، في فرنسا وإنجلترا، وكنت أجده فيهما بالفعل. وقد ساعدني كل شعب من هذه الشعوب الثلاثة في أنْ أفهم الشعبيْن الآخريْن بصورة أفضل.

وعند الشعوب الثلاثة جميعا يجري تسيير الحكومة وفقا لنفس المبادئ كما يجري تشكيل المجالس السياسية من نفس العناصر وتزويدها بنفس السلطات. وعندها جميعا ينقسم المجتمع بنفس الطريقة، وتظهر نفس الهيراركية بين مختلف الطبقات؛ ويشغل النبلاء فيها جميعا نفس المركز؛ ولهم نفس الامتيازات، نفس السمات، نفس الطبيعة: إن هؤلاء ليسوا بشرا مختلفين إنهم في كل مكان نفس البشر بالضبط.

وتتماثل دساتير المدن؛ والأرياف محكومة بنفس الطريقة. ولا يكاد وضع الفلاحين يختلف؛ فالأرض تُحاز وتُشْغَل وتُزْرَع بنفس الطريقة، ويخضع المُزارع لنفس الضرائب. وتتماثل الحدود من پولندا إلى بحر آيرلندا، وكذلك الإقطاعية la seigneurie، وقصر السيد الإقطاعىّ la cour du seigneur، والضيعة الإقطاعية le fief، والأراضى المؤجرة بنظام إتاوة الولاء الإقطاعىّ la censive، والخدمات الواجبة الأداء les services à rendre، والحقوق الإقطاعية les droits féodaux، والنقابات الحرفية les corporations. وأحيانا تكون الأسماء واحدة. وما هو أجدر بالملاحظة أيضا: هناك روح واحدة تنفخ الحياة فى كافة هذه المؤسسات المتماثلة. وأعتقد أن من المسموح به أنْ نقول إنه منذ القرن الرابع عشر تتَّسم المؤسسات الاجتماعية والسياسية والإدارية والقضائية والاقتصادية والأدبية فى أوروپا بتماثل فيما بينها ربما أكثر حتى مما تتسم به فى الوقت الحاضر، الذى يبدو فيه أن الحضارة قد تعهدت بتمهيد كافة الدروب وإزالة كافة العقبات.

ولا يدخل فى موضوعى أنْ أروى كيف تمَّ بالتدريج إضعاف وهدم هذا الدستور/التكوين القديم لأوروپا(2)؛ وأكتفى بتسجيل أنه كان فى القرن الثامن عشر نصف محطَّم فى كل مكان. وكان الاضمحلال بوجه عام ملحوظا أقل فى شرق القارة، وأكثر فى الغرب؛ غير أن الهرم وحتى التداعى فى كثير من الأحيان كانا يتجلَّيان فى كل مكان.

ويتتابع هذا التدهور التدريجىّ للمؤسسات الخاصة بالقرون الوسطى فى محفوظاتهم. ونحن نعرف أن كل إقطاعية كانت تحوز سجلات *الأطيان* *terriers*، وكانوا يبيِّنون فيها، قرنا بعد قرن، حدود الضياع الإقطاعية

والأراضى المؤجرة بنظام إتاوة الولاء الإقطاعىّ، والضرائب المستحقة، والخدمات الواجبة الأداء، والأعراف المحلية. وقد رأيت سجلات أطيان من القرن الرابع عشر كانت فى غاية الروعة من حيث التصنيف والوضوح والجلاء والذكاء. وهى تغدو غامضة ومشوَّشة وناقصة ومضطربة كلما كانت أحدث، رغم التقدم العام لعصر الأنوار. والحقيقة أنه يبدو وكأن المجتمع السياسى يسقط فى البربرية فى نفس الوقت الذى يحقق فيه المجتمع المدنىّ استنارته.

وفى ألمانيا ذاتها، حيث حافظ التكوين القديم لأوروبا بصورة أفضل مما فى فرنسا على سماته الأصلية، كان جانب من المؤسسات التى كان قد أنشأها مدمَّرة فى كل مكان فى ذلك الحين. غير أننا لا نحكم على الدمار الذى يُحْدثه الزمن بالنظر إلى ما ينقصه بقدر ما يكون ذلك بالتفكير مليًّا فى الحالة يوجد فيها ما بقى منه.

والواقع أن المؤسسات البلدية التى صنعتْ، فى القرنين الثالث عشر والرابع عشر، من المدن الألمانية الرئيسية جمهوريات صغيرة غنية ومستنيرة(3) كانت ما تزال قائمة فى القرن الثامن عشر؛ لكنها كانت لم تَعُدْ سوى مظاهر لا جدوى منها. صحيح أن أنظمتها [القانونية] تبدو سارية؛ كذلك فإن الحكام والقضاة الذين أنشأتْ تلك المؤسسات مناصبهم كانوا يحملون نفس الأسماء وكان يبدو أنهم يقومون بنفس الأشياء؛ غير أنه تلاشى ما كانوا يلهمون من نشاط وحماس ووطنية قروية وفضائل رجولية وخصبة. لقد انهارت هذه المؤسسات القديمة تماما فوق بعضها دون أنْ تتغير أشكالها.

كما أن كافة السلطات القروسطية التى كانت ما تزال قائمة أصـــابها نفس الداء؛ وبدا عليها جميعا نفس الاضمحلال ونفس الانحطاط. وفضلا عن ذلك فإن كل ما اقترن بها واحتفظ منها بسمة واهنة، دون أنْ ينتمى بـــصفة خاصة إلى دستور ذلك الزمن، سرعان ما كان يفقد حيويته. وفى اتصال بهذا أصيبت الأريستقراطية بوهن الشيخوخة؛ ويبدو أن الحرية السياسية ذاتهـــا، التى ملأتْ القرون الوسطى كلها بمآثرها، كانت مصابة بالعقم فى كل مكان ظلت تحتفظ فيه بالسمات الخاصة التى أضفتْها عليهـــا القـــرون الوســـطى. وحيثما احتفظت مجالس الولايـــات assemblées provinciales، بدســـتورها العتيق، دون أنْ تغيِّر فيه شيئا، فإنها كانت تُوقِف تقدُّم الحضارة بدلا من أنْ تساعده؛ ويمكن القول إنها كانت غريبة وغامضة تماما على الروح الجديـــدة للعصر. كذلك فإن قلب الشعب كان ينفر منها ويميل نحو الملوك. والواقع أن قِدَم هذه المؤسسات لم يجعلها موضع إجلال؛ بل كانت تفقد اعتبارها، علـــى العكس من ذلك كل يوم فيما كانت تشيخ؛ وهناك شيء غريب وهو أنها كانت تدفع إلى الحقد لا سيما وأنها كلما كانت أكثر انحطاطا كانت تبدو أقـــلّ أذًى. ويقول كاتب ألمانى، معاصر وصديق لهذا النظام القديم: "يبـــدو أن الوضـــع القائم للأمور صار بصفة عامة مهينًا للجميع وحقيرا فى بعض الأحيان. ومن الغريب أنْ نرى كيف يحكمون الآن بسخط على كل ما هو قـــديم. وتظهـــر الانطباعات الجديدة حتى وسط عائلاتنا وتُخِلّ بنظامها. وليس هناك حتى بين مدبِّرات بيوتنا مَنْ لم يَعُدْنَ يَرْغَبْنَ فى تحمُّل أثاثهن القديم". ومع ذلـــك ففـــى ألمانيا، فى نفس العصر، كما فى فرنسا، كان المجتمع فى حالة نشاط كبيـــر ورخاء يزداد دوما. لكنْ لاحظوا هذا جيدا؛ فهذه السمة تُكْمل اللوحة: كل ذلك

الذى يحيا، يعمل، يُنْتج، إنما هو من أصل جديد، وليس من أصل جديد وحسب بل من أصل مناقض.

أما النظام الملكى، الذى لم يَعُدْ ينطوى على شيء مشترك مع النظام الملكى فى القرون الوسطى، فقد كان يتمتع بامتيازات أخرى، ويشغل مكانا آخر، ويملك روحا أخرى، ويدفع إلى مشاعر أخرى؛ إن إدارة الدولة هى التى كانت تمتدّ من كل الأنحاء إلى بقايا السلطات المحلية؛ وهيراركية الموظفين هى التى كانت تحلّ أكثر فأكثر محلّ حكم النبلاء. وقد عملتْ كافة هذه السلطات الجديدة وفقا لإجراءات، وسارت على مبادئ لم يعرفها الناس أو رفضوها فى القرون الوسطى وارتبطتْ بالفعل بحالةٍ للمجتمع لم تكن لديهم أدنى فكرة عنها.

وفى إنجلترا، حيث يبدو للوهلة الأولى أن الدستور القديم لأوروبا كان ما يزال سارى المفعول، كان الأمر كذلك أيضا. وإذا شاء المرء أنْ ينسى الأسماء القديمة وأنْ يستبعد الأشكال القديمة، فإنه سيجد هناك منذ القرن السابع عشر النظام الإقطاعىّ مُلْغًى من حيث جوهره، وسيجد طبقات تتغلغل، ونبلاء مندثرين، وأريسقراطية مفتوحة، وثروة صارت قوة، والمساواة أمام القانون، ومساواة الأعباء الضريبية، وحرية الصحافة، وعلانية المرافعات؛ أىْ كافة المبادئ الجديدة التى كان يجهلها مجتمع القرون الوسطى. على أن هذه الأشياء الجديدة على وجه التحديد، والتى جرى إدخالها شيئا فشيئا وبتلك المهارة فى هذا البدن القديم، هى التى قامت بإحيائه، دون مخاطرة بانحلاله، وهى التى ملأتْه بقوة جديدة مع السماح داخله بأشكال

قديمة. والحقيقة أن إنجلترا القرن السابع عشر هى بالفعل أمة حديثة تمامــا، وإنْ كانت قد احتفظت بداخلها ببعض بقايا العصور الوسطى وكأنها محنَّطة.

لقد كان من الضرورى أنْ نُلْقِى نظرة سريعة على خــارج فرنــسا لتسهيل إدراك ما سيأتى؛ لأن كل مَنْ لم يدرس ولم يَرَ سوى فرنسا لن يكون بوسعه – إذا كان لى أنْ أتجاسر على القول – أنْ يفهم شيئا أبدًا عن الثــورة الفرنسية.

الفصل الخامس

ماذا حققتْ الثورة الفرنسية

لم يكن الهدف من كل ما سبق سوى توضيح موضوع هذا السؤال الذى طرحتُه فى بادئ الأمر وتسهيل حلّه: ماذا كان الموضوع الحقيقى للثورة؟ وما هى طبيعته الخاصة فى نهاية المطاف؟ ولماذا على وجه التحديد تم القيام بها؟ وماذا حققتْ؟

والحقيقة أن الثورة لم يَجْرِ القيام بها مطلقا، كما يُعتقد، لتدمير إمبراطورية المعتقدات الدينية؛ لقد كانت من الناحية الجوهرية، ورغم المظاهر، ثورة اجتماعية وسياسية؛ وفى نطاق مؤسسات هذا المجال فإن الثورة لم تنزع مطلقا إلى تأبيد الاضطراب، إلى جَعْله مستقرا إنْ جاز القول، إلى منهجة méthodiser الفوضى، كما ظل يقول أحد خصومها الرئيسيِّين، بل كانت تنزع بالأحرى إلى زيادة قوة السلطة العامة وحقوقها. ولم يكن من واجبها أنْ تُغيِّر الطابع الذى كان لحضارتنا إلى ذلك الحين، كما اعتقد آخرون، لوقف التطورات ولا حتى للتبديل من حيث الجوهر لأىّ قانون من القوانين الأساسية التى تستند إليها المجتمعات البشرية فى غربنا. وعندما يفصلها المرء عن كافة العوارض التى غيَّرتْ سماتها مؤقتا فى عهود مختلفة وفى بلدان متباينة، فى سبيل عدم النظر إليها إلا فى حدّ ذاتها، فإنه يرى بكل وضوح أن هذه الثورة لم تتمثل نتيجتها إلا فى إلغاء هذه المؤسسات السياسية التى سادت بلا منازع، خلال قرون عديدة، عند أغلب الشعوب الأوروبية،

والتى نشير إليها عادة باسم مؤسسات إقطاعية، ليحلّ محلها نظام اجتماعى وسياسى أكثر اتساقا وأكثر بساطة كان أساسه مساواة الشروط.

وكان ذلك كافيا لإحداث ثورة هائلة؛ فبصرف النظر عن واقع أن المؤسسات القديمة كانت ما تزال متداخلة بل متشابكة للغاية مع القوانين الدينية والسياسية كلها تقريبا فى أوروبا فإنها كانت قد أوحت، فضلا عن ذلك، بكثرة من الأفكار، والمشاعر، والعادات، والتقاليد، التى كانت متسقة معها تماما. وقد كان لا بد من اضطراب مريع من أجل القيام دفعة واحدة بتحطيم الجسم الاجتماعى واقتطاع جزء يرتبط كذلك بكل أعضائه. وهذا ما أظهر الثورة أضخم أيضا مما كانت؛ وقد بدت كلها تدميرا؛ ذلك أن ما دمرته كان يؤثِّر فى الكل ويصنع إنْ جاز القول جسما واحدا مع الكل.

ومهما كانت الثورة جذرية فإنها مع ذلك جدَّدَتْ أقلّ كثيرا مما يُفترض عادة: سأوضح هذا فيما بعد. وما يصحّ قوله عنها هو أنها دمَّرتْ بالكامل أو بسبيلها إلى أنْ تدمِّر (ذلك أنها ما زالت مستمرة) كل ما كان يتفرَّع، فى المجتمع القديم، عن المؤسسات الأريستقراطية والإقطاعية، كل ما كان يرتبط بها بطريقة ما، كل ما كان يحمل منها، بأية درجة كانت، *أدنى* سمة. وهى لم تحتفظ من العالم القديم إلا بكل ما كان دائما غريبا على هذه المؤسسات أو استطاع أنْ يوجد بدونها. والحقيقة أن الثورة لا يمكن وصفها أبدا بأنها حدث عرضىّ. وصحيح أن الثورة أخذتْ العالم على غِرَّة ومع ذلك فإنها لم تكن سوى تكملة لعمل أطول، النهاية المفاجئة والعنيفة لعمل ظلت تمارسه قبل ذلك على مدى عشرة أجيال من البشر. ولو لم تقع الثورة ما كان لذلك أنْ يمنع انهيار النظام الاجتماعى الهَرِم، هنا أسرع، وهنا أبطأ؛ كل ما

فى الأمر أنه كان سيواصل الانهيار قطعة قطعة بدلا من التداعى دفعة واحدة. والحقيقة أن الثورة حققت على نحو مباغت، عن طريق محاولة مفاجئة ومؤلمة، وبدون انتقال، وبدون تحفُّظ، وبدون احتياط، ماكان سيتحقق قليلا قليلا من تلقاء نفسه فى الأمد الطويل. وكان ذلك هو العمل الذى حققتْه.

ومن المدهش أن هذا الذى يبدو اليوم أن إدراكه فى غاية السهولة ظل مشوَّشا جدا وغامضا جدا فى نظر أولئك الأبعد نظرا.

وها هو **بيرك** ذاته يقول للفرنسيين: "لقد أردتم أنْ تصحِّحوا أخطاء حكوماتكم؛ لكنْ لماذا ترتكبون أخطاء جديدة؟ لماذا لم تتشبَّثوا بتقاليدكم القديمة؟ لماذا لم تكتفوا باستئناف حرياتكم القديمة، أو – إذا كان قد استحال عليكم استرجاع الملامح الممحوَّة لدستور أجدادكم – فلماذا لا تتجهون بأنظاركم إلى ساحلنا [أىْ: إلى إنجلترا]؟ هناك كنتم ستعثرون على القانون القديم المشترك لأوروبا". ولم يُدْرك **بيرك** أن ما كان يجرى أمام عينيه هو الثورة التى ينبغى على وجه التحديد أنْ تُلْغِى هذا القانون القديم المشترك لأوروبا؛ إنه لا يتبيَّن أبدا أن الأمر إنما يتعلق بهذا على وجه الدقة وليس بأىّ شيء آخر.

لكن لماذا حدث أن هذه الثورة، التى كان يجرى الإعداد لها فى كل مكان، وكانت مُنْذِرة فى كل مكان، اندلعتْ فى فرنسا وليس فى مكان آخر؟ ولماذا كانت لها عندنا سمات بذاتها لم نَلْقَها بعد ذلك فى أىّ مكان آخر أو لم تعاود الظهور إلا نصف ظهور؟ ولا شك فى أن هذا السؤال الثانى جدير بأنْ نطرحه؛ وسيكون بحثه موضوع القسميْن التالييْن.

القسم الثانى

الفصل الأول

لماذا صارت الحقوق الإقطاعية مكروهة
من الشعب فى فرنسا أكثر من كل مكان آخر

يدهشنا للوهلة الأولى شيء: الثورة، التى تمثَّلَ موضوعها الحقيقى فى القضاء على بقايا مؤسسات العصور الوسطى فى كل مكان، لم تندلع فى الأقطار التى اشتدت فيها على الشعب وطأة هذه المؤسسات، المصونة جيدا، بكل قسوتها وضراوتها، بل على العكس، فى تلك الأقطار التى كانت فيها هذه المؤسسات أخفّ وطأة على الشعب؛ حتى بدا أن نيرها لا يُطاق حيثما كان أقلّ قسوة واقع الأمر.

وفى أواخر القرن الثامن عشر، لم تكن القنانة le servage قد أُلغيت تماما بعد فى أىّ ناحية من ألمانيا تقريبا(4)، وفى معظم الأنحاء كان الشعب ما يزال من الناحية الموضوعية مقيَّدا بالأرض، كما كان فى العصور الوسطى(5). والواقع أن الجنود الذين شكلوا جيوش **فريدريك الثانى** Frédéric II و **مارى تيريز** Marie-Thérèse(i) كانوا كلهم تقريبا أقنانًا حقيقيِّين.

---

i: **مارى تيريز** (١٧١٧-١٧٨٠) بالألمانية ماريا تيريزيا Maria Theresia: عند زواجها كانت جراندوقة توسكانا وملكة ألمانيا وإمبراطورة الإمبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة ثم صارت ملكة النمسا والمجر وبوهيميا (١٧٤٠-١٧٨٠)، وقد قامت بإصلاحات مالية وتعليمية وتجارية وزراعية وأعادت تنظيم جيش النمسا، ورفع كل هذا من شأن النمسا، وقد تسبَّب صعودها إلى العرش فى حرب السنوات التسع (حرب خلافة عرش

وفى أغلب ولايات ألمانيا، فى 1788، لم يكن بمستطاع الفلاح أن يغادر الإقطاعية seigneurie، وإنْ غادرها كان من حق الإقطاعىّ أنْ يُلاحقه فى كل مكان يكون فيه وأنْ يُعيده بالقوة. وكان يخضع حينئذ للعدالة الإلهية، التى تراقب حياته الخاصة وتعاقبه على عدم اعتداله وعلى كسله. وكان لا يمكنه أنْ يرفع مركزه، ولا أنْ يغيِّر مهنته، ولا أنْ يتزوج بدون رغبة سيده. وكان عليه أنْ يكرس قسما كبيرا من وقته لخدمة هذا الأخير. وكان ينبغى أنْ تمرّ سنوات عديدة من شبابه فى الخدمة المنزلية للقصر الريفىّ. وكانت السخرة الإقطاعية la corvée seigneuriale قائمة بكل قوتها وكان من الممكن أنْ تمتدّ، فى بلدان بذاتها، إلى ثلاثة أيام فى الأسبوع. وكان الفلاح هو الذى يقوم بإعادة بناء وصيانة مبانى السيد الإقطاعىّ seigneur، ويقوم بنقل حاصلاته إلى السوق، ويقوم بتوصيله هو ذاته، وكان هو المكلَّف بحمل رسائله. ومع ذلك فإن القن le serf كان يمكن أنْ يصير مالكًا عقاريًا، غير أن ملكيته تبقى ناقصة دوما. فهو مُجْبَر على أنْ يزرع حقله بطريقة بذاتها، تحت رقابة السيد الإقطاعىّ؛ ولا يجوز له أن يبيعها أو يرهنها؛ وفى بعض الأحوال، كانوا يجبرونه على بيع حاصلاته؛ وفى أحوال أخرى، كانوا يمنعونه من بيعها، وبالنسبة له، كانت الزراعة إجبارية دائما. كذلك فإن تركته ذاتها لم تكن تنتقل بالكامل إلى أولاده: كان السيد الإقطاعىّ يحتفظ عادة بجزء منها.

النمسا) وكانت على جبهتيْن؛ جبهة بين النمسا وپروسيا وجبهة بين النمسا وفرنسا، اعتراضا على تولية امرأة على العرش – المترجم.

وأنا لا أدرس هذه الأحكام فى القوانين الملغاة، إننى ألقاها حتى فى المجموعة القانونية التى أعدها **فريدريك الأكبر**(6) وأصدرها خليفته فى ذات اللحظة التى اندلعت فيها الثورة الفرنسية.

وكان لم يعد هناك شيء مماثل فى فرنسا منذ عهد بعيد: كان الفلاح يذهب، ويجيئ، ويشترى، ويبيع، ويعامِل، ويعمل على هواه. وكانت البقايا الأخيرة للقنانة لم تعد ملحوظة إلا فى إقليم أو إقليمين فى الشرق، من الأقاليم المَغْزُوَّه [الحديثة الفتح] ؛ وفى كل مكان آخر كانت القنانة قد اختفت تماما، وكان إلغاؤها ذاته يعود إلى عهد بعيد جدا، إلى حد أن تاريخه كان قد صار منسيًّا. وقد أثبتتْ دراسات علمية، أُجريتْ فى الآونة الأخيرة، أنه لم يَعُدْ أحد يعثر على القنانة فى "نورماندى"، منذ القرن الثامن عشر.

غير أن هناك ثورة أخرى أيضا وقعت فى أوضاع الشعب فى فرنسا: لم يكن الفلاح قد كفَّ عن أنْ يكون قنًّا فحسب، بل كان قد صار *مالكا عقاريا propriétaire foncier*. وهذا الواقع لا يزال يجرى إهماله إلى اليوم، مع أنه كانت له، كما سنرى، الكثير من النتائج، الأمر الذى يسمح لى بالتوقف هنا لحظة لبحثه.

وقد اعتقد الناس منذ وقت طويل أن تقسيم الملكية العقارية يرجع تاريخه إلى الثورة ولم ينشأ إلا عنها؛ إلا أن كافة أنواع الدلائل أثبتتْ العكس.

وقبل هذه الثورة بعشرين سنة على الأقل نلتقى بمجتمعات زراعية تشكو فى ذلك الحين من أن الأراضى تتفتّتُ للغاية. ويقول **تيرجو** Turgot(i)

---

i: آن-روبير-چاك تيرجو، بارون لون **Anne-Robert-Jacques Turgot, Baron de Laune** (١٧٢٧-١٧٨١): رجل اقتصاد ورجل دولة فرنسى كان مفوَّضا ملكيًّا

فى نفس الفترة تقريبا: "يحدث تقسيم التركات بطريقة تجعل التركة التى كانت تكفى لأسرة واحدة يتمّ تقاسمها بين خمسة أو ستة أولاد. ومنذ ذلك الحين، كان لم يَعُدْ بوسع هؤلاء الأولاد وأُسَرهم أنْ يعيشوا على الأرض [الزراعية] فقط". وقد قال **نيكر** Necker(i) بعد ذلك بعدة سنوات، إن هناك *مساحات واسعة* من الملكيات الريفية الصغيرة فى فرنسا.

وأجد ما يلى فى تقرير سرىّ تمَّ رفعه إلى أحد المفوَّضين الملكيِّين قبل الثورة بسنوات قليلة: "يُعاد تقسيم التركات بطريقة متساوية ومثيرة للقلق، ولأن كل شخص يريد أنْ يمتلك كل شيء وفى كل مكان فإن قِطَع الأرض يجرى تقسيمها إلى ما لا نهاية ويُعاد تقسيمها بلا انقطاع". ألا يبدو لنا أن هذا مكتوب فى أيامنا هذه؟

وقد قمت بنفسى بجهود لا نهاية لها فى سبيل إعداد مسح لتوزيع الأراضى فى النظام القديم ونجحتُ فى ذلك أحيانا. ووفقا لقانون 1790، الذى فرض الضريبة العقارية، كان على كل أبرشية أنْ تُحرِّر قائمة بالأملاك الموجودة عندئذ داخل نطاقها. وقد اختفت هذه القوائم بمعظمها؛ ومع ذلك فقد عثرتُ عليها فى عدد من القرى، وبمقارنتها بسجلات الوقت الحاضر اتَّضح لى أن عدد الملاك العقاريين، فى تلك القرى، ارتفع بنسبة نصف العدد

١٧٦١- ١٧٧٤ (فى منطقة ليموج Limoges المالية) ووزيرا ومراقبا عاما للمالية ١٧٧٤-١٧٧٦، وبعد سقوطه فى ١٧٧٦ قضى حياته فى الدراسات العلمية والأدبية، وقد نادى بصورة مبكرة بالليبرالية الاقتصادية – المترجم.

i: **چاك نيكر** Jacques Necker (١٧٣٢-١٨٠٤): رجل دولة فرنسى مولود فى سويسرا مراقب عام (وزير) مالية فرنسا ١٧٧٦-١٧٨١ فى عهد **لويس السادس عشر** – المترجم.

الحالى، وفى كثير من الأحيان بمقدار ثلثىْ العدد الحالى؛ الأمر الذى سيبدو لافتا للنظر للغاية إذا فكرنا فى أن إجمالى سكان فرنسا قد ارتفع بأكثر من الربع منذ ذلك الحين.

وفى ذلك الحين، مثل الوقت الحاضر، كان حُبُّ الفلاح للملكية العقارية شديدا، والتهبتْ كافة الرغبات الجامحة التى تثيرها لديه حيازة الأرض.

ولاحظ مراقبٌ معاصر ممتاز ما يلى: "تُباع الأراضى دائما بأعلى من قيمتها. ويرجع هذا إلى الرغبة الجامحة لدى كافة السكان فى أنْ يصيروا ملاكا عقاريين. إن كافة مدخرات الطبقات الدنيا، التى يجرى استثمارها فى بلدان أخرى فى الشركات الخاصة والأموال العامة، مخصَّصة فى فرنسا لشراء الأراضى".

وبين كافة الأشياء التى يلاحظها **آرثر يونج** عندنا أنه، عندما كان يزورنا للمرة الأولى، لم يلفت نظره شيء أكثر من التقسيم الشديد للأرض بين الفلاحين؛ وهو يؤكد أنهم يمتلكون نصف أراضى فرنسا ملكية خاصة. وكثيرا ما يقول: " لم تكن عندى أدنى فكرة عن وجود وضع كهذا للأمور"؛ والواقع أنه لم يكن هناك وضع مماثل للأمور فى ذلك الحين فى أىّ مكان آخر إلا فى فرنسا أو فى جيرانها الأقربين.

ففى إنجلترا، كان هناك فلاحون مالكون، غير أننا نلقى قليلا جدا منهم فى ذلك الحين. ولم يوجد فى ألمانيا، فى كل الفترات وفى كل مكان، سوى عدد محدود من الفلاحين الأحرار الذين حازوا قِطَعًا من الأرض كملكية كاملة(7). والحقيقة أن القوانين التفصيلية والغريبة أحيانا التى كانت

تنظم ملكية الفلاحين تعود إلى أقدم الأعراف الجرمانية؛ غير أن مثل هذه الملكية كانت دوما واقعا استثنائيا، وكان عدد هؤلاء الملاك العقاريين الصغار صغيرًا للغاية.

والواقع أن بقاع ألمانيا التى كان فيها الفلاح، فى أواخر القرن الثامن عشر، مالكا وكذلك حرًّا كما فى فرنسا تقريبا، كانت تقع، بجانبها الأكبر، بمحاذاة نهر الراين(8)؛ وتلك البقاع أيضا هى التى كانت فيها الأهواء الثورية لفرنسا هى الأقدم انتشارا كما كانت فيها الأكثر حدَّة دوما. أما تلك البقاع من ألمانيا التى كانت، على العكس، هى الأكثر انغلاقا منذ عهد بعيد أمام انتشار هذه الأهواء فقد كانت هى البقاع التى لم تشهد أيضا شيئا مشابها. وهذه ملاحظة جديرة بأنْ نسجلها.

وهناك خطأ شائع يتمثل فى الاعتقاد بأن تقسيم الملكية العقارية فى فرنسا يعود بتاريخه إلى الثورة؛ غير أن الواقع هو أن هذا التقسيم أقدم من الثورة بكثير. وصحيح أن الثورة باعت كافة أراضى الكنيسة وجانبا كبيرا من أراضى النبلاء؛ غير أننا، إنْ شئنا أنْ نراجع المحاضر الرسمية لهذه البيوعات، كما كان عندى الصبر للقيام بذلك أحيانا، سنكتشف أن أغلب هذه الأراضى قام بشرائها أناس كانوا يمتلكون أراضى أخرى بالفعل: وهكذا فرغم أن الملكية قد انتقلت من يد إلى يد إلا أن عدد الملاك قد زاد أقل كثيرا مما كان بوسعنا أنْ نتوقع. وكانت هناك كثرة هائلة من هؤلاء فى فرنسا فى ذلك الحين، وفقا للتعبير المسرف، لكن الصحيح هذه المرة، للسيد **نيكر**(9).

ولم يتمثل ما فعلته الثورة فى تقسيم الأرض، بل تمثل فى تحريرها للحظة. والواقع أن كل صغار الملاك هؤلاء وجدوا مشقة بالغة فى استغلال أراضيهم، وعانوا الكثير من الإكراهات التى لم يكن بوسعهم التخلص منها.

ولا شك فى أن هذه الأعباء كانت ثقيلة؛ غير أن ما جعلها تبدو لهم غير محتملة تمثَّل على وجه التحديد فى الظرف الذى كان، فيما يبدو، يجعل وطأتها أخفّ: كان هؤلاء الفلاحون أنفسهم قد صاروا متخلِّصين، أكثر من أىّ مكان آخر فى أوربا، من حكم سادتهم الإقطاعيِّين؛ وهذه ثورة أخرى لا تقلّ أهمية عن تلك التى كانت قد جعلتْ منهم مُلاكا.

ورغم أن النظام القديم لا يزال قريبا جدا منَّا، إذْ إننا نلتقى كل يوم برجال مولودين فى ظل قوانينه، فإنه يبدو الآن أنه غرق فى ليل العصور. والحقيقة أن الثورة الجذرية التى تفصلنا عنه قد أحدثت تأثير قرون: لقد حجبتْ كل ما لم تدمره. وهناك بالتالى أشخاص قليلون يمكنهم أنْ يجيبوا اليوم بدقة على هذا السؤال البسيط: كيف كانت تُدار الأرياف قبل 1789؟ والواقع أنه لا يمكننا أنْ نجيب بدقة وتفصيل دون أنْ نكون قد درسنا، ليس الكتب، بل السجلات الإدارية لذلك الزمن.

وكثيرا ما سمعتُ مَنْ يقول: "رغم أن النبلاء كانوا قد كفُّوا منذ وقت طويل عن لعب دور فى حكم الدولة فقد احتفظوا للنهاية بإدارة الأرياف؛ وكان السيد الإقطاعىّ يحكم الفلاحين". وهذا القول خاطئ فى الحقيقة.

ففى القرن الثامن عشر، كانت كافة شئون الأبرشية تُدار بواسطة عدد من الموظفين الذين كانوا لم يعودوا وكلاء الإقطاعية والذين كانوا لم يَعُدْ السيد الإقطاعىّ يختارهم؛ وكان بعضهم يُعَيِّنُهم المفوَّض الملكىّ للولاية،

وكان بعضهم الآخر ينتخبهم الفلاحون أنفسهم. وكانت هذه السلطات هى التى تتولى تقسيط الضرائب، وترميم الكنائس، وبناء المدارس، وعقد ورئاسة مجلس الأبرشية. وكانت تراقب الأملاك المشاعة le bien communal، وتنظِّم استخدامها، وكانت تُقِيم الدعاوى وتترافع فيها باسم الجماعة. ولا يقتصر الأمر على أن السيد الإقطاعىّ كان لم يَعُدْ يوجِّه إدارة هذه الشئون المحلية الصغيرة، بل كان لا يشرف عليها أيضا. وكان كل موظفى الأبرشية خاضعين للحكومة أو خاضعين لسيطرة السلطة المركزية، كما سنبيِّن فى الفصل التالى. وفضلا عن ذلك فإننا لم نَعُدْ نرى تقريبا السيد الإقطاعىّ يتصرف كممثل للملك داخل الأبرشية، كوسيط بين هذا الأخير وبين السكان. وكان لم يَعُدْ هو المسئول فيها عن تطبيق القوانين العامة للدولة، أو جَمْع الميليشيات، أو فرض الضرائب، أو طبع الأوامر الملكية، أو توزيع الإعلانات. ولم يَعُدْ السيد الإقطاعىّ فى واقع الأمر سوى مُواطن تفصله وتعزله حصانات وامتيازات عن كل الآخرين؛ كان وضْعه مختلفا، وليس سلطته. وكان المفوَّضون الملكيون يهتمون بأنْ يقولوا فى رسائلهم إلى نوابهم subdélégués: *ليس السيد الإقطاعىّ سوى مواطن أول* *Le signeur* n'est *qu'un premier habitant*.

وإذا خرجتم من الأبرشية وفكرتم فى الكانتون كنتم سترون نفس المشهد. ولم يكن النبلاء يقومون بأىّ دور فى الإدارة مجتمعين، ولا بصورة فردية؛ وكان ذلك سمة خاصة بفرنسا. وفى كل مكان آخر ظلت السمة المميزة للمجتمع الإقطاعىّ القديم باقية جزئيا: ظلَّ امتلاك الأرض وحكم السكان ممتزجيْن إلى ذلك الحين.

وكانت إنجلترا تُدار كما كانت تُحكم بواسطة ملاك الأرض الرئيسيِّين. وحتى فى تلك البقاع من ألمانيا التى كان قد نجح فيها الملوك على أفضل نحو، كما فى پروسيا والنمسا، فى التخلص من وصاية النبلاء فى مجال الشئون العامة للدولة، فقد سمحوا لهم بالاحتفاظ بجانب كبير من إدارة الأرياف، وإذا كانوا قد ذهبوا فى بعض المناطق إلى حد السيطرة على السيد الإقطاعىّ، فإنه لم يحدث فى أىّ مكان إلى الآن أنْ أخذوا مكانه.

والحقيقة أن النبلاء الفرنسيِّين كانوا لم يعودوا يتدخلون، منذ عهد طويل، فى الإدارة العامة إلا فى نقطة واحدة: القضاء. وكان كبار النبلاء يحتفظون بالحق فى أنْ يكون لديهم قضاة كانوا يحسمون باسمهم بعض الدعاوى، كما كانوا ما يزالون يحدِّدون من حين لآخر نُظُم الشرطة داخل حدود الإقطاعية؛ غير أن السلطة الملكية قامت بالتدريج بتقليص وتقييد وإخضاع القضاء الإقطاعىّ، إلى حد أن السادة الإقطاعيِّين الذين كانوا لا يزالون يمارسونه ظلوا ينظرون إليه على أنه مصدر دخل أكثر منه سلطة.

وحدث نفس الشيء لكافة الحقوق الخاصة بالنبلاء. فالجانب السياسى منها كان قد اختفى؛ أما القسم النقدى (المالى) فقد ظل باقيا، بل ازداد للغاية أحيانا.

ولا أريد أنْ أتحدث فى هذه اللحظة إلا عن هذا القسم من الامتيازات المربحة التى ظلت تحمل بامتياز اسم الحقوق الإقطاعية، لأن تلك الامتيازات عل وجه الخصوص هى التى كانت تمسّ الشعب.

ومن الصعوبة بمكان أنْ نعرف فيمَ كانت لا تزال هذه الحقوق تتمثل فى 1789؛ لأن عددها كان هائلا ولأن تنوُّعها كان خارقا، بالإضافة إلى أن

حقوقا عديدة منها كانت قد اختفت فى ذلك الحين أو تغيَّرَتْ؛ إلى حد أن معانى الكلمات التى تدلّ عليها، والتى كانت مشوَّشة فى ذلك الحين بالنسبة للمعاصرين، صارت غامضة تماما بالنسبة لنا. ومع ذلك فعندما نراجع كتب فقهاء القوانين الإقطاعية feudistes فى القرن الثامن عشر وندرس الأعراف المحلية بعناية، يتضح لنا أن كافة الحقوق التى كانت ما تزال قائمة يمكن اختصارها فى عدد صغير من الأنواع الرئيسية؛ وصحيح أن الحقوق الأخرى كانت ماتزال قائمة إلا أنها كانت لم تَعُدْ سوى حالات فردية منعزلة.

وكانت بقايا السخرة الإقطاعية قائمة فى كل مكان تقريبا ولكنها كانت قد صارت نصف متلاشية. وكانت أغلب رسوم المكوس droits de péage [ضرائب/جمارك عبور الطرق ودخول المدن، إلخ.] على الطرق قد تمَّ تخفيفها أو إلغاؤها؛ ومع ذلك فإنه لا تكاد تكون هناك ولايات لا نلقى فيها إلى ذلك الحين الكثير من تلك الرسوم. ففى جميع الولايات، قام السادة الإقطاعيون بتحصيل رسوم على المواسم وفى الأسواق. ونعرف أنهم كانوا يتمتعون، فى فرنسا بأسرها، بالحق المطلق فى الصيد. وبصفة عامة، كانوا يملكون وحدهم أبراج الحمام وبيوت الحمام؛ وفى كل مكان تقريبا كانوا يُجبرون المواطنين على طحن الغلال فى مطاحنهم وعصر العنب فى معاصرهم. وهناك رسم عام وثقيل للغاية وهو ذلك المتمثل فى إتاوة مشتريات ومبيعات الأراضى lods et ventes؛ وهى ضريبة يدفعها الناس للسيد الإقطاعىّ كلما باعوا أو اشتروا أراضى داخل حدود الإقطاعية. وأخيرا فإن الأرض، فى طول فرنسا وعرضها، كانت مثقلة بإتاوات بدل الخدمة، والريوع العقارية، والضرائب النقدية أو العينية، التى كان المالك يدفعها للسيد

الإقطاعىّ، والتى كان لا يحق للملك استردادها. وعبر كافة هذه التنويعــات، تتجلى سمة مشتركة: كل هذه الرسوم ترتبط إلى هذا الحد أو ذاك بالأرض أو بحاصلاتها؛ وكلها تُصيب من يفلحها.

ونعلم أن السادة الإقطاعيِّين الكَنَسيِّين كــانوا يتمتعــون بامتيــازات مماثلة؛ إذْ إن الكنيسة، التى كان لها أصل مختلف، وغاية مختلفــة، وطــابع مختلف عن الإقطاع، انتهت مع ذلك إلى أنْ تتشابك معه بقوة، ومع أنها لــم تكن قط مندمجة بالكامل فى هذا الجوهر الغريب إلا أنها تغلغلت فيه بعمــق بالغ، وبدت ملتصقة به تماما(10).

وبالتالى امتلك الأساقفة، والقساوسة من ذوى الرُّتَب العالية، ورؤساء الأديرة، ضياعا إقطاعية أو أراضى مستأجرة تدفع إتاوات الولاء الإقطــاعىّ السنوية censives بمقتضى وظائفهم الكنسية(11). وفى العادة، كــان الــدير إقطاعية القرية التى أقيم على أرضها. وكان له أقنان فى الجزء الوحيد الذى كان لا يزال فيه أقنان فى فرنسا؛ وكان يستخدم السخرة، ويفرض الرســوم على المواسم والأسواق، وكان له مخبزه، ومطحنــه، ومعــصرته، وثــور التعشير الخاص به(12). وفى فرنسا، كما فِى كل العالم المسيحى، تمتَّع رجال الدين بالإضافة إلى ذلك بضريبة العُشْر droit de dîme.

غير أن ما يهمنى هنا هو أنْ ألاحظ أن نفس الحقوق الإقطاعية، *نفس الحقوق على وجه الدقة*، كانت قائمة، فى كل أوروپا آنذاك، وأنها، فى أغلب أقطار القارة، كانت أثقل بكثير. وسأكتفى بذكر الــسخرة الإقطاعيــة. ففــى فرنسا، كانت نادرة وخفيفة؛ أما فى ألمانيا، فكانت ما تزال عامة وقاسية.

وفضلا عن ذلك فإن العديد من الحقوق ذات الأصل الإقطاعىَ التى أغضبتْ آباءَنا كثيرا والتى نظروا إليها على أنها تتناقض ليس فقط مع العدالة، بل أيضا مع الحضارة: العُشْر، والريوع الإقطاعية غير القابلة للتصرف، والإتاوات الدائمة، وإتاوة مشتريات ومبيعات الأراضى، وما يسمونه، فى لغة القرن الثامن عشر المفخمة إلى حد ما، خدمة الأرض la servitude de la terre، كافة هذه الأشياء كانت قائمة فى ذلك الحين جزئيا لدى الإنجليز؛ ولا يزال الكثير منها ملحوظا هناك إلى يومنا هذا. وهى لا تمنع الزراعة الإنجليزية من أنْ تكون الأوفر كمالا والأعظم غنًى فى العالم، ولا يكاد الإنجليز يلاحظون وجودها.

فلماذا إذن أثارت نفس العلاقات الإقطاعية فى قلوب الناس فى فرنسا كراهية شديدة إلى حد أنها ظلت باقية حتى بعد اختفاء موضوعها وبدت كذلك غير قابلة للإخماد؟ والسبب وراء هذه الظاهرة يتمثل، من جهة، فى أن الفلاح الفرنسى كان قد صار مالكا عقاريا، ومن جهة أخرى، فى أنه كان قد تخلَّص تماما من حكم سيِّده الإقطاعىّ. وهناك أيضا الكثير من الأسباب الأخرى، بلا شك؛ غير أننى أعتقد أن السببيْن المذكوريْن هما الرئيسيان.

ولو لم يكن الفلاح قد امتلك الأرض ما كان بوسعه أنْ يُدرك الأعباء الكثيرة التى فرضها النظام الإقطاعىّ على الملكية العقارية. وماذا يمكن أنْ تعنى ضريبة العُشْر لِمَنْ لم يكن مزارعا؟ بوسعه أنْ يقتطعها من حصيلة الريع. وماذا يمكن أنْ يعنى الريع العقارىّ لِمَنْ لم يكن مالكا للأرض؟ بل ماذا يمكن أنْ تعنى العوائق المالية لاستغلال الأرض لِمَنْ كان يستغلها لآخر؟

ومن جهة أخرى، لو كان الفلاح الفرنسى لا يزال فى ذلك الحين خاضعا لإدارة سيده الإقطاعىّ لبدت له الحقوق الإقطاعية أقلّ قسوة بكثير لأنه ما كان ليرى فيها سوى نتيجة طبيعية لدستور البلاد.

وعندما يملك النبلاء ليس امتيازات وحسب، بل سلطات، وعندما يحكمون ويديرون، فإن حقوقهم الخاصة يمكن أنْ تغدو ضخمة أكثر وملحوظة أقل فى آن معا. وفى العصور الإقطاعية، كان الناس ينظرون إلى النبلاء نفس النظرة التى ننظرها اليوم إلى الحكومة: كانوا يتحمّلون الأعباء التى فرضها النبلاء نظرا للضمانات التى منحوها. وكانت للنبلاء امتيازات مستفزة، وكانوا يتمتعون بحقوق ثقيلة؛ غير أنهم كانوا يحافظون على النظام العام، وينشرون العدالة، ويعملون على تنفيذ القانون، ويأتون لنجدة الضعيف، ويسهرون على المصالح العامة. وبقدر ما كان يكفّ النبلاء عن القيام بهذه الأمور، كان عبء الامتيازات يبدو أثقل، وكان الأمر ينتهى إلى أنْ يفقد وجودُها ذاته مبرِّره.

تصوروا، أرجوكم، الفلاح الفرنسى فى القرن الثامن عشر، أو بالأحرى ذلك الذى تعرفونه الآن، لأنه ظلّ كما هو؛ لقد تغيَّر شرطه، لكنْ ليس طبعه. انظروا إليه كما تُصَوِّرُهُ الوثائق التى استشهدتُ بها: عاشق متيَّم بالأرض إلى حد أنْ ينفق على شرائها كل مدخراته وأنْ يشتريها مهما كان الثمن. وللحصول عليها، كان عليه أوَّلا أنْ يدفع رسما ليس للحكومة، بل لمُلاك آخرين مجاورين، غرباء مثله على إدارة المصالح العامة، وضعفاء مثله تقريبا. وعندما يمتلكها فى نهاية الأمر فإنه يدفن فيها قلبه مع بُذُوره. ذلك أن قطعة الأرض الصغيرة هذه التى يملكها ملكية خاصة من هذا الكون

الشاسع كانت تملؤه كبرياء واستقلالا. ومع ذلك يأتى فجأة نفس الجيران الذين ينتزعونه من حقله ويرغمونه على الذهاب للعمل فى أماكن أخرى دون أجر. وإذا شاء أنْ يدافع عن زرُوعه الجديدة ضد طرائدهم: يمنعه من ذلك نفس هؤلاء، وينتظره نفس هؤلاء عند معبر النهر ليطالبوه برسم العبور. وهو يجدهم من جديد فى السوق، حيث يبيعون له حق بيع حاصلات أرضه؛ وعندما يكون عائدا إلى بيته يرغب فى أنْ يستخدم لحاجته ما تبقَّى من قمحه، من هذا القمح الذى نما تحت عينيْه وبفضل عمل يديْه فإنه لم يَكُنْ بوسعه أنْ يفعل هذا إلا بعد إرساله للطحن فى طاحونة هؤلاء الناس أنفسهم وللخبز فى مخبزهم. وإنما إلى خلق إيراداتهم يذهب جزء من دخل أرضه الصغيرة فى شكل ريوعه غير القابلة للتقادم أو للاسترداد.

ومهما كان ما يقوم به فإنه يلتقى فى كل مكان فى طريقه بهؤلاء الجيران المزعجين، ليكدّروا صفوه، ويعرقلوا عمله، ويأكلوا محاصيله، وعندما يتخلص من هؤلاء، يظهر آخرون بأردية سوداء ويستولون على الجانب الأكبر من حصاده. تخيَّلوا وضْع هذا الرجل، وحاجاته، ومزاجه، وهمومه، واحْسِبُوا، إنْ استطعتم، كنوز الحقد والحسد التى تتجمع فى قلبه(13).

وقد ظلَّ الإقطاع كبرى مؤسساتنا المدنية جميعا عندما كفَّ عن أنْ يكون مؤسسة سياسية(14). وفى شكله المحدود على هذا النحو، ظلَّ الإقطاع يثير أحقادا أعمق من ذى قبل، ويمكننا أنْ نقول عن حق إن تدمير جزء من مؤسسات العصور الوسطى جعل ما تُرك منها أشنع مائة مرة.

فى أن المركزة الإدارية مؤسسة من مؤسسات النظام القديم وليست من عمل الثورة أو الإمبراطورية كما يُعتقد

منذ وقت طويل، عندما كانت لا تزال لدينا مجالس سياسية فى فرنسا، سمعتُ خطيبا يقول فى معرض حديثه عن المركزة الإدارية: "هذا الإنجاز الرائع للثورة، الذى تحسدنا عليه أوروبا". وأنا أسلِّم راضيًا بأن المركزة إنجاز رائع، وأوافق على أن أوروبا تحسدنا عليها؛ غير أننى أؤكد أنها ليست أبدا إنجازًا للثورة. وعلى العكس من ذلك فإنها نتاج للنظام القديم وأضيف أنها الجانب الوحيد الذى بقى بعد الثورة من البناء السياسى للنظام القديم، لأنها كانت الجانب الوحيد الذى استطاع أنْ يتوافق مع الوضع الاجتماعى الجديد الذى خلقتْه الثورة. وربما وجد القارئ الذى يتحلَّى بالصبر اللازم لقراءة هذا الفصل بعناية أننى قمتُ بإثبات فرضيتى بأكثر مما فيه الكفاية.

وأرجو أنْ تسمحوا لى أوّلا بأنْ أضع جانبا ما كان يسمى بـ *الولايات الطرفية* *pays d'état* أىْ الولايات التى كانت تدير نفسها أو بالأحرى كان يبدو أنها تدير نفسها جزئيا بنفسها.

والواقع أن الولايات الطرفية، الواقعة على أطراف المملكة، لم تَكَدْ تَضُمّ سوى ربْع إجمالى سكان فرنسا، ولم يكن بينها سوى ولايتَيْن كانت الحرية الإقليمية فيهما نابضة بالحياة. وسأعود فيما بعد إلى هذه الولايات

الطرفية وسأوضح إلى أىّ مدى كانت تُخضعها السلطة المركزيـــة لقواعـــد عامة.

وأودّ أنْ أهتمَّ هنا بصفة رئيسية بما كان يسمى فى اللغة الإدارية فى تلك الفترة بالولايات الانتخابية [التى كانت تديرها فى البداية مجالس منتخبة قبل تفريغ اسمها من محتواها] pays d'élection، مهما كانت الانتخابات هناك أقلّ من أىّ مكان آخر. وكانت تلك الولايات تحيط بباريس من كل الجهات، وكانت تمثل كُلا واحدًا وتشكِّل قلب فرنسا وأفضل عضو من أعضاء جسدها.

وعندما نُلْقِى نظرة أولى على الإدارة القديمة للمملكة، يبدو كل شيء هناك فى بداية الأمر مجموعة متباينة من القواعد والنفوذ، وتشابُكا معقدا من السلطات. والحقيقة أن فرنسا كانت مغطـــاة بهيئـــات إداريـــة أو بمـــوظفين منعزلين لا يعتمدون بعضهم على بعضهم الآخر، ويـــشتركون فـــى الحكـــم بمقتضى الحق الذى اشتروه والذى كان لا يمكن استرداده منهم. وكثيرا مـــا كانت صلاحياتهم متداخلة ومتماثلة إلى حد أنْ يتزاحموا ويتصادموا داخـــل دائرة نفس المصالح.

وكانت هناك محاكم تشترك بصورة غيـــر مباشـــرة فـــى الـــسلطة التشريعية؛ وكان لها الحق فى وضع القواعد الإدارية التى كانت لهـــا قـــوة القانون داخل نطاق دائرة اختصاصها. وفى بعض الأحيان كانـــت المحـــاكم تعارض الإدارة بحصر المعنى، وتستنكر إجراءاتهـــا بـــصخب، وتُـــصْدِر الأوامر القضائية ضد ممثليها. وقام قضاة بسطاء بوضع نُظُم الشرطة فـــى المدن والأحياء التى يقيمون فيها.

وكانت للمدن دساتير متباينة للغاية. وكان حكامها يحملون ألقابا مختلفة، أو يستمدُّون سلطاتهم من مصادر مختلفة: هنا عمدة مدينة، وهناك قناصل، وفى أماكن أخرى أعضاء المجلس البلدى. وبعضهم يختارهم الملك، وبعضهم الآخر يختارهم السيد الإقطاعىّ القديم أو الأمير صاحب الإقطاعية le prince apanagiste؛ ومنهم مَنْ انتخبهم مواطنوهم لمدة سنة، وآخرون اشتروا الحق فى أنْ يحكموا مواطنيهم مدى الحياة.

تلك هى بقايا السلطات القديمة، غير أنه يترسخ بينها بالتدريج شيء جديد أو متغيِّر يبقى أنْ أقوم بوصفه.

ففى قلب المملكة وقريبا من العرش، تكوَّن هيكل إدارى يتمتع بقوة فريدة، وفى الرحم الذى تتشكل فيه كافة السلطات بطريقة جديدة، *المجلس الملكىّ conseil du roi*.

وأصله قديم، غير أن أغلب وظائفه كان لها تاريخ قريب. وهو فى آنٍ معًا: محكمة عليا، لأنه يملك الحق فى نقض الأحكام التى تصدرها كافة المحاكم العادية؛ محكمة إدارية عليا: كانت تخضع لها فى نهاية المطاف كافة السلطات القضائية الخاصة. وكمجلس للحكومة، كان يملك فضلا عن ذلك، تحت المشيئة المطلقة للملك، السلطة التشريعية، وكان يناقش ويقترح أغلب القوانين، ويحدِّد ويوزع الضرائب. وكمجلس إدارى أعلى، كان من حقه تحديد القواعد العامة التى ينبغى أنْ توجِّه ممثلى الحكومة. وكان يقرر بنفسه كافة الأمور الهامة ويشرف على السلطات الثانوية. وانتهى كل شيء إلى أنْ يَؤُول إليه، ومنه كانت تنطلق الحركة التى تنتشر إلى كل شيء. ومع ذلك فلم تكن له مطلقا ولاية قضائية خاصة. كان الملك هو الذى يقرر وحده، وإنْ

كان يبدو أن المجلس يُصْدر الأحكام. وحتى عندما كان يبدو أنه ينشر العدل فإنه كان لا يتألف إلا من مجرد مستشارين donneurs d'avis، كما أوضح البرلمان فى أحد تنبيهاته الموجهَّة إلى الملك.

ولم يكن هذا المجلس مؤلَّفا مطلقا من كبار السادة الإقطاعيِّين، بل من شخصيات ذات أصل متواضع أو وضيع، ومن مفوَّضين ملكيِّين سابقين، ومن أناس آخرين بارعين فى ممارسة الشئون العامة، وكانوا جميعا قابلين للعزل.

وكان يعمل عادة فى كتمان وبلا ضجة، فكان لا يتباهى أبدا بالسلطة التى يمتلكها بالفعل. كذلك لم يكن له فى حد ذاته أىّ بريق؛ أو بالأحرى كان يخبو ضائعا فى ظل أُبَّهة العرش الذى كان قريبا منه، فكان قويا إلى حد أنه كان يُؤَثِّر فى كل شيء وفى الوقت نفسه كان خامل الذكر إلى حد أن التاريخ يكاد لا يلاحظ وجوده.

ومثلما كانت إدارة البلاد بكاملها تقودها هيئة واحدة، كانت قيادة الشئون الداخلية بكاملها تقريبا معهودة لعناية مسئول واحد، هو *المراقب العام* *contrôlleur général*.

وإذا فتحتم تقويما من تقاويم النظام القديم فإنكم ستجدون فيه أن كل ولاية كان لها وزيرها الخاص؛ غير أننا، عندما ندرس الإدارة فى الملفات، سرعان ما ندرك أن وزير الولاية ليست له سوى بعض المناسبات القليلة الأهمية التى يعمل فيها. أما السير اليومى الأمور فيقوده المراقب العام؛ وقد استحوذ هذا الأخير بالتدريج على كافة الشئون التى تفسح هذا المجال أمام مسائل مالية، أعنى التوجيهات العامة بكاملها تقريبا. ونحن نراه يتصرف

على التوالى كوزير مالية، وزير داخلية، وزير أشغال عمومية، ووزير تجارة.

وكما أن الإدارة المركزية لا تملك، فى واقع الأمر، سوى مسئول واحد فى باريس، فإنها لا تملك سوى مسئول واحد فى كل ولاية. وكان لا يزال يوجد، فى القرن الثامن عشر، سادة إقطاعيون كبار يحملون لقب *حكام الولايات gouverneurs de province*. وهؤلاء هم الممثلون القدامى، الوراثيون فى كثير من الأحيان، للنظام الملكىّ الإقطاعىّ. وكانوا لا يزالون يَلْقَوْن الاحترام، غير أنهم كانوا لم يعودوا يملكون أية سلطة. وكان المفوَّض الملكى هو الذى يملك كل السلطة الحقيقية للحكومة.

وكان هذا الأخير شخصا من أصل متواضع، وكان دائما غريبا على الولاية، وكان شابًّا عليه أنْ يصنع ثروته. وكان لا يمارس سلطته أبدا بحق الانتخاب، أو الأصل، أو الوظيفة المشتراة؛ بل كانت الحكومة تختاره من بين الأعضاء الأدنى شأنا فى مجلس الدولة conseil d'État وكان دائما قابلا للعزل. وكان يُفْصَل من هذه الهيئة ليمثلها وهذا هو السبب فى أنه كان يسمَّى، فى اللغة الإدارية لذلك الزمن، *المفوَّض المفصول commissaire départi*. وفى يديْه كانت تتجمع السلطات التى كان يملكها المجلس ذاته بكاملها تقريبا؛ وكان يمارسها جميعا بصفة ابتدائية. ومثل هذا المجلس، كان فى آنٍ معًا حاكما وقاضيا. وكان المفوَّض الملكىّ يُناظر كل الوزراء؛ فهو الممثل الوحيد، فى الولاية، لكلّ مشيئات الحكومة.

وتحته، وبتعيين منه، هناك موظف يتمّ تنصيبه فى كل كانتون، وكان قابلا للعزل حسب مشيئة المفوَّض الملكىّ، وهو *نائب المفوَّض الملكىّ*

subdélégué. وكان المفوَّض الملكىّ فى العادة نبيلا جديدا؛ وكان نائب المفوَّض الملكىّ دائما من عامة الشعب. وكان مع ذلك يمثل الحكومة بأكملها فى المنطقة الصغيرة المخصَّصة له، مثل المفوَّض الملكىّ فى المنطقة المالية généralité بأسرها. وكان يخضع للمفوَّض الملكىّ كما كان يخضع هذا الأخير للوزير.

ويرى **مركيز دارچنسون** le marquis d'Argenson(i)، فى مذكراته أن **لُو** Law قال له ذات يوم: " لم أكن أصدِّق مطلقا من قبل ما رأيته عندما صرتُ مراقبا للمالية. واعلموا أن مملكة فرنسا هذه يحكمها ثلاثون مفوَّضا ملكيًّا. ليس عندكم برلمان، ولا مجالس، ولا حكام؛ إن مقدِّمى العرائض الثلاثين الوكلاء فى الولايات هم الذين تتوقف عليهم السراء أو الضراء فى هذه الولايات، وَفْرَتُها أو فقرها."

وهؤلاء الموظفون الأقوياء إلى هذا الحد كانوا مع ذلك متوارين إلى جانب بقايا ممثلى الأريستقراطية الإقطاعية القديمة، وكانوا ضائعين وسط البريق الذى كانت لا تزال تُشِعُّه تلك الأريستقراطية؛ وهذا هو السبب فى أنه لم يَكَدْ أحد يلاحظ وجودهم، حتى فى زمانهم، مهما كانت سلطتهم قائمة فى كل مكان آنذاك. وفى المجتمع، كان النبلاء يفوقونهم فى المكانة، والثروة، والاحترام الذى يرتبط دوما بالأشياء القديمة. وفى الحكومة، كان النبلاء يحيطون بالملك ويشكلون بلاطه؛ وكانوا يقودون الأساطيل والجيوش؛ وبعبارة واحدة كانوا يقومون بما يلفت أعين المعاصرين أكثر، ويستوقف

---

i: **مركيز دارچنسون** (١٦٩٤-١٧٥٧): رجل دولة فرنسى، كان مفوَّضا ملكيًّا فى "إينو" Hainault (١٧٢٠-١٧٢٤) وصار وزيرا للخارجية (١٧٤٤-١٧٤٧) – المترجم.

للغاية أنظار الأجيال المقبلة. وعندما يقترح المرء على سيِّد إقطاعيّ كبير تعيينه مفوَّضا ملكيًّا كان ذلك يعني توجيه إهانة بالغة إليه؛ ذلك أن أفقر مَنْ ينتمي إلى أصل نبيل كان سيأنف على الأغلب من أنْ يكون مفوَّضا ملكيًّا. ذلك أن هؤلاء المفوَّضين كانوا في نظرهم ممثلي سلطة متطفلة، رجالا مُحْدثي النعمة يتولَّوْن حكومة البرچوازية والفلاحين وعلى كل حال رفاقًا صغارًا للغاية. ومع ذلك كان هؤلاء الرجال يحكمون فرنسا، كما سبق أنْ قال لُو، وكما سنرى في الحال.

فلنبدأ أولاً بحق فرض الضرائب، فهذا الحق ينطوي بداخله على نحوٍ ما على كافة الحقوق الأخرى.

ومن المعروف أن بعض الضرائب كانت مفروضة على ريع المَزارع المؤجَّرة: فيما يتعلق بتلك الضرائب، كان المجلس الملكيّ هو الذي يتعامل مع الشركات المالية، ويحدد شروط العقد، ويرتِّب طريقة جباية الضرائب. أما كافة الضرائب الأخرى، مثل ضريبة الإنتاج والدخل (التَّايْ) (i)la taille وضريبة الأشخاص (الرؤوس، الجزية) (ii)la capitation،

---

i: ضريبة الإنتاج والدخل (التَّايْ): ضريبة مباشرة في النظام القديم في فرنسا، كانت مفروضة على عامة الشعب، وقد صارت سنوية ودائمة في ١٤٣٩ منذ حرب المائة عام حتى ١٧٨٩ – المترجم.

ii: ضريبة الأشخاص (الرؤوس، الجزية): ضريبة في النظام القديم أقرب إلى ضريبة الرؤوس l'impôt par tête، فُرضتْ في فرنسا في ١٦٩٥ في أعقاب أزمة ١٦٩٢-١٦٩٤ الاقتصادية والمصاعب الاقتصادية الناشئة عن حرب التسعة أعوام (حرب الخلافة النمساوية) ١٦٨٨-١٦٩٧، وكانت مفروضة على كل الفرنسيِّين بما في ذلك أصحاب

وضريبة العشرينيات les vigntièmes(i)، فكان يجرى تحديدها وفرضها بصفة مباشرة من جانب ممثلى الإدارة المركزية أو تحت إشرافهم المطلق.

وكان المجلس هو الذى يحدِّد كل سنة، بقرار سرى، قيمة ضريبة الإنتاج والدخل وملحقاتها العديدة، وكذلك توزيعها بين الولايات. وهكذا ازدادت قيمة ضريبة الإنتاج والدخل سنة بعد سنة، دون إخطار أحد مقدما وبلا أىّ ضجة.

ولما كانت ضريبة الإنتاج والدخل ضريبة قديمة فإنه كان يُعْهَد بتحديد وعائها وبجبايتها فى الماضى لممثلين محلِّيِّين كانوا جميعا مستقلين إلى هذا الحد أو ذاك عن الحكومة، حيث إنهم كانوا يمارسون سلطاتهم بمقتضى حق المولد أو حق الانتخاب، أو بمقتضى الوظائف المشتراة. وكان هؤلاء هم *السيِّد الإقطاعىّ* le *seigneur* و *جابى ضرائب الأبرشية* le *collecteur paroissial* و *أمناء خزانة فرنسا* les *tésoriers de France* و *المنتخبون* les *élus*. وكانت هذه السلطات ما تزال باقية فى القرن الثامن عشر؛ غير أن بعضها كفَّتْ تماما عن الاهتمام بأمر ضريبة الإنتاج والدخل، ولم تفعل ذلك بقية السلطات إلا بطريقة ثانوية للغاية وخاضعة بالكامل.

الامتيازات، وكذلك الفقراء الذين يدفعون ضريبة الإنتاج والدخل (التَّاىْ) بمعدل يقلّ عن ٤٠ سُو – المترجم.

i: ضريبة العشرينيات: ضريبة على الدخل فى النظام القديم فى فرنسا، فُرِضَتْ على كل الفرنسيِّين باقتراح من وزير المالية **چان باپتيست دو ماشو** فى ١٧٤٩ حيث كانت الحكومة الفرنسية على حافة الإفلاس مع نهاية حرب الخلافة النمساوية، وكانت الحكومة تقوم بجبايتها بصورة مباشرة بمعدل ٥ %، وتمّ إلغاؤها خلال الثورة الفرنسية – المترجم.

وحتى هنا، كان النفوذ الكامل فى أيدى المفوَّض الملكىّ ومرءوسيه: الواقع أنه وحده كان يوزع ضريبة الإنتاج والدخل بين الأبرشيات، ويوجه جامعى الضرائب ويشرف عليهم، ويمنح تأجيلات أو إعفاءات.

وفيما يتعلق بضرائب أخرى، مثل ضريبة الرءوس، وكانت ترجع إلى تاريخ أحدث، فإن الحكومة كانت لم تَعُدْ تعرقلها بقايا السلطات القديمة؛ وكانت تتصرف فيها وحدها، بدون أىّ تدخُّل من المحكومين. وكان المراقب العام والمفوَّض الملكىّ والمجلس يقومون بتحديد قيمة كل حصة.

ولننتقلْ من المال إلى البشر.

وفى بعض الأحيان يدهشنا أن الفرنسيين قد تحمَّلوا بكل ذلك الصبر نير التجنيد العسكرى فى زمن الثورة ثم منذ ذلك الحين؛ غير أننا ينبغى أنْ نأخذ فى اعتبارنا أنهم كانوا خاضعين جميعا لذلك منذ عهد طويل. والواقع أن التجنيد كان قد سبقتْه الميليشيا، وكانت تمثل عبئا أفدح، مع أن الأفراد المطلوبين كانوا أقل عددا. ومن حين لآخر، كانت تُجْرَى قرعة لشباب الأرياف، لضمٍّ عدد من الجنود ومن هؤلاء كان يتمّ تشكيل أفواج الميليشيات حيث كانوا يخدمون ست سنوات.

ولأن الميليشيا كانت مؤسسة حديثة نسبيا فإنه ما من سلطة من السلطات الإقطاعية القديمة اهتمت بأمرها؛ وكانت العملية كلها يتولاها ممثلو الحكومة المركزية دون غيرهم. وكان المجلس يحدد عدد الأفراد المطلوبين وحصة كل ولاية. وكان المفوَّض الملكىّ يحدد عدد الرجال الذين ينبغى تجنيدهم من كل أبرشية؛ وكان نائب المفوَّض الملكىّ يشرف على القرعة، ويقرر حالات الإعفاء، ويختار رجال الميليشيا الذين كلن بوسعهم أنْ يقيموا

فى بيوتهم، وأولئك الذين كان عليهم أنْ يرحلوا، وأخيرا يقوم بتسليم هؤلاء الأخيرين إلى السلطة العسكرية. ولم يكن هناك تقديم لأىّ طعن إلا إلى المفوَّض الملكىّ والمجلس.

ويمكن القول أيضا إنه خارج الولايات الطرفية كانت كافة الأشغال العمومية، حتى تلك التى كانت لها أكثر الأغراض خصوصية، يقررها ويديرها ممثلو السلطة المركزية وحدهم دون سواهم.

وكانت ما تزال هناك بالفعل سلطات محلية مستقلة، مثل السيد الإقطاعىّ le *seigneur*، ومكاتب المالية les *bureaux de finances*، وكبار نُظّار الطرق les *grands voyers*، وكان بوسع هذه السلطات الإسهام فى هذا الجانب من الإدارة العامة. وفى كل مكان تقريبا كانت هذه السلطات القديمة تعمل قليلا أو لا تعمل على الإطلاق: وأبسط فحص للسجلات الإدارية لتلك الفترة يُثْبِت لنا ذلك. وكانت كل الطرق الكبرى، حتى الطرق التى كانت تؤدى من مدينة إلى أخرى، تجرى تغطيتها والإنفاق عليها من الضرائب العامة. وكان المجلس هو الذى يضع التصميم ويعقد المناقصات. وكان المفوَّض الملكىّ يُوجِّه أعمال المهندسين، وكان نائب المفوَّض الملكىّ يحشد السخرة اللازمة لتنفيذ تلك الأعمال. ولم يُترك للسلطات المحلية القديمة سوى العناية بالطرق القروية التى ظلت وعرة منذ ذلك الحين.

وكانت الهيئة الكبرى للحكومة المركزية فى مجال الأشغال العمومية، كما هى الآن، *مصلحة الكبارى والطرق* le *corps des ponts et chausses*. وهنا يتماثل كل شيء بطريقة فريدة، رغم اختلاف الزمن. وكان لإدارة الكبارى والطرق مجلس ومدرسة؛ ومفتشون يطوفون سنويا بكل أنحاء

فرنسا؛ ومهندسون يقيمون فى المواقع ومكلَّفون، تحت إشراف المفوَّض الملكىّ؛ بإدارة كافة الأعمال فيها. والحقيقة أن مؤسسات النظام القديم، التى تمَّ نقل عدد أضخم كثيرا مما يُفترض منها إلى المجتمع الجديد، فقدتْ فى أغلب الأحوال أسماءها خلال الانتقال، حتى عندما كانت تحتفظ بأشكالها؛ غير أن الكبارى والطرق احتفظتْ باسمها وشكلها: أمر نادر.

وكانت الحكومة المركزية تلتزم وحدها، بواسطة ممثليها، بالمحافظة على النظام العام فى الولايات. وكان رجال الشرطة ينتشرون على كامل أرض المملكة فى مفارز صغيرة، موضوعين فى كل مكان تحت قيادة المفوَّضين الملكيِّين. وإنما بواسطة هؤلاء الجنود، وبناءً على حاجة الجيش، كان المفوَّض الملكىّ يتدارك كافة الأخطار الطارئة، ويُلْقِى القبض على المتشردين، ويمنع التسول، ويُخْمِد الفتن التى كانت تُفجِّرها أسعار الحبوب بلا انقطاع. ولم يحدث مطلقا، كما فى الماضى، أنْ جَرَتْ تعبئة المحكومين لمساعدة الحكومة فى هذا الجانب من عملها، إلا فى المدن، حيث كان يوجد فى العادة حرس مدينى كان المفوَّض الملكىّ يختار جنوده ويعيِّن ضباطه.

وكانت الهيئات القضائية تحتفظ بحق وضع لوائح الشرطة وكذلك تنفيذها فى كثير من الأحيان؛ غير أن تلك اللوائح لم تكن قابلة للتطبيق إلا على جزء من أرض الإقليم وفى أغلبِ الأحيان فى مكان واحد. وكان من حق المجلس دوما أنْ يُلْغيها، وكان يُلْغيها بلا انقطاع، عندما كانت تصدر عن سلطات قضائية دنيا. ومن جهته، كان المجلس يضع دائما لوائح عامة، قابلة للتطبيق أيضا على المملكة، سواء على موضوعات مختلفة عن تلك التى كانت المحاكم قد وضعتْها، أو على نفس الموضوعات التى كانت اللوائح قد

نظمتها بطريقة مختلفة. وكان عدد هذه اللوائح، أو كما كانت تُسمى فى ذلك الحين، *قرارات المجلس* *arrêts du coneil* تلك، هائلا، وكان يزداد بلا انقطاع مع الاقتراب من الثورة. وليس هناك تقريبا أىّ جانب من جوانب الاقتصاد الاجتماعى أو التنظيم السياسى لم تُغَيِّره قرارت المجلس خلال الأربعين سنة التى سبقت الثورة.

وفى المجتمع الإقطاعىّ القديم، إذا كان السيِّد الإقطاعىّ يملك حقوقا كبرى فقد كانت عليه أيضا التزامات كبرى. لقد كان عليه أنْ يساعد الفقراء داخل أملاكه. ونحن نجد أثرا أخيرا لذلك التشريع القديم لأوروبا فى المجموعة القانونية البروسية لسنة 1795 حيث نقرأ: "ينبغى أنْ يسهر السيِّد الإقطاعىّ على تَلَقِّى الفلاحين الفقراء للتعليم. وعليه، بقدر الإمكان، أنْ يَمُدَّ بأسباب الرزق أولئك الذين لا يملكون أرضًا من بين مُقْطَعِيه vassaux. وإذا سقط بعضهم فى براثن الفقر، كان لِزامًا عليه أنْ يُسْرِع إلى مساعدته".

لم يَعُدْ يوجد أىّ قانون مماثل فى فرنسا منذ عهد طويل. ولأنه تمَّ تجريد السيِّد الإقطاعىّ من سلطاته القديمة فقد تملَّص من التزاماته القديمة. وما من سلطة محلية، وما من مجلس وما من رابطة فى الولاية أو الأبرشية، حلَّتْ محلَّه. ولم يَعُدْ هناك أحد مُلْزَما بحكم القانون بأنْ يهتم بأمر فقراء الأرياف؛ وكانت الحكومة المركزية قد التزمت بجرأة بالمسئولية المنفردة إزاء حاجاتهم الضرورية.

وفى كل سنة، كان المجلس يخصِّص لكل ولاية، على الحصيلة العامة للضرائب، أموالا كان المفوَّض الملكىّ يوزعها للمساعدة فى الأبرشيات. وكان عليه أنْ يتوجَّه إلى المُزارع الفقير. وفى أوقات القحط،

كان المفوَّض الملكىّ هو الذى يقوم بتوزيع القمح أو الأرز على الناس. وكان المجلس يُصْدر سنويا قرارت تُنظِّم القيام، فى أماكن متباينة كان يعتنى بتحديدها بنفسه، بإقامة دُورٍ للبِرّ بالفقراء كان بوسع أفقر الفلاحين أنْ يعملوا فيها بأجر زهيد(15). وينبغى أنْ نثق بسهولة من أن البِرَّ بالفقراء الذى كان يجرى من بعيد إلى هذا الحد إنما كان فى كثير من الأحيان أعمى أو متقلِّبا حسب الأهواء، ودائما غير كافٍ على الإطلاق(16).

ولم تقتصر الحكومة المركزية على الإسراع لمساعدة الفلاحين فى أوقات شقائهم؛ لقد طمحتْ إلى أنْ تعلِّمهم فن التحول إلى أغنياء، وأنْ تساعدهم فى ذلك، وأنْ ترغمهم على ذلك إذا لزم الأمر. وبهذا الهدف، كانت الحكومة، من حين لآخر، تجعل مفوَّضيها الملكيِّين ونُوَّابهم يوزعون نشرات صغيرة عن فن الزراعة، وتقوم بتأسيس مجتمعات زراعية، وتَعِدُ بمكافآت، وتنفق إنفاقا هائلا على مشاتل كانت تقوم بتوزيع منتجاتها. ويبدو أنه كان سيغدو أكثر فعالية أنْ يجرى تخفيف حمل الأعباء المالية التى كانت تعانى منها الزراعة فى ذلك الحين وتقليص اللامساواة بين هذه الأعباء؛ غير أن أحدا لم يتنبَّه إلى هذا قط على حدّ علمنا.

وفى بعض الأحيان أراد المجلس أنْ يُرغم الأفراد على أنْ يغتنوا، مهما أحنقهم ذلك. والواقع أن القرارات التى تُجْبِر الحِرَفيِّين على أنْ يستخدموا طرقا إنتاجية بذاتها وعلى أنْ يقوموا بصنع منتجات بذاتها لا تحصى ولا تُعَدّ(17)؛ ولأن المفوَّضين الملكيِّين لم يكونوا كافِينَ للإشراف على تطبيق كافة هذه النظم، كان هناك مفتشون عامُّون للصناعة يطوفون فى الولايات للتأكد من الخضوع لها.

وكانت هناك قرارات تحظر زراعات بعينها فى الأراضى التى يعلن هذا المجلس أنها غير ملائمة لها. وهناك قرارات أمر فيها المجلس باقتلاع أشجار الكروم المزروعة، وفقا لرأيه، فى تربة رديئة، وهكذا انتقلت الحكومة بالفعل من دور السلطة العليا إلى دور الوصىّ.

الفصل الثالث

كيف أن ما يسمى اليوم بالوصاية الإدارية
مؤسسة من مؤسسات النظام القديم

فى فرنسا، بقى استقلال البلديات بعد الإقطاع. وعندما كفَّ السادة الإقطاعيون عن إدارة الأرياف فى ذلك الحين، ظلت المدن تحتفظ بحقها فى الحكم الذاتى. ونحن نلتقى، إلى أواخر القرن السابع عشر، بمدن تستمر فى تكوينها كجمهوريات ديمقراطية صغيرة، يجرى فيها انتخاب المسئولين بحرية من جانب الشعب كله ويكونون مسئولين أمامه، وتكون فيها الحياة البلدية والعامة نشطة، ولا تزال الأمة تبدو فيها فخورة بحقوقها وغيورة للغاية على استقلالها.

ولم يَجْرِ إلغاء الانتخابات بصورة شاملة للمرة الأولى إلا فى 1692. فحينئذ صارت الوظائف البلدية مناصب بالبيع والشراء *en office* (mises)، وهذا ما كان يعنى أنْ يبيع الملك، فى كل مدينة، لبعض المواطنين، الحق فى حكم كل المواطنين الآخرين مدى الحياة.

هكذا جرت التضحية، مع استقلال المدن، بازدهارها؛ لأنه إذا كانت لبيع وشراء الوظائف العامة نتائج مفيدة فى كثير من الأحيان عندما كان الأمر يتعلق بالمحاكم، لأن الشرط الأول للقضاء العادل هو الاستقلال الكامل للقاضى، فقد كان هذا دائما بالغ الضرر كلما كان الأمر يتعلق بالإدارة بحصر المعنى، حيث تكون هناك بصفة خاصة الحاجة إلى اجتماع

المسئولية، والطاعة، والحماس. ولم تكن لدى حكومة النظام الملكى القديم أوهام بهذا الشأن: كانت بالغة العناية بألا تطبق على نفسها أبدا النظام الذى فرضته على المدن، وكانت تتجنب تماما أنْ تطرح للبيع وظائف المفوَّضين الملكيِّين ونوابهم.

والأمر الجدير حقا بكل احتقار التاريخ هو أن هذه الثورة الكبرى [فى مجال القضاء على استقلال المدن] جرى القيام بها بدون أىّ هدف سياسى. وكان **لويس الحادى عشر** Louis XI(i) قد قام بتقييد الحريات البلدية لأن طابعها الديمقراطى أفزعه(18)؛ أما **لويس الرابع عشر** Louis XIV(ii) فقد دمرها دون أنْ يخشاها. ويُثْبِت هذا واقع أنه أعادها إلى كل المدن التى استطاعت إعادة شرائها. والواقع أنه لم يكن يريد القضاء عليها بقدر ما كان يريد المتاجرة فيها، وإذا كان قد قضى عليها فى الواقع فقد كان ذلك إنْ جاز القول دون تفكير فى الأمر، وكمجرد وسيلة لتحسين الأحوال المالية؛ وهناك شيء غريب وهو أن نفس اللعبة تتواصل خلال الأربع والعشرين سنة الماضية. وخلال هذه الفترة بيع للمدن سبع مرات حق انتخاب مسئوليها، وبعد أنْ تَذُوق هذه المدن من جديد لذة ممارسة هذا الحق، كان يُستردّ منها لبيعه لها من جديد. وكان الدافع وراء هذا الإجراء هو دائما نفس الشيء، وكان يجرى إعلانه فى كثير من الأحيان. ونقرأ فى ديباجة مرسوم سنة

---

i: **لويس الحادى عشر** (١٤٢٣-١٤٨٣): ملك فرنسا (١٤٦١-١٤٨٣)، من أسرة فالوا Valois – المترجم.

ii: **لويس الرابع عشر** (١٦٣٨-١٧١٥): ملك فرنسا (١٦٤٣-١٧١٥)، أىْ منذ الرابعة من عمره وعلى مدى ٧٢ عاما، ثالث ملوك أسرة بوربون Bourbon – المترجم.

1722 ما يلى: "تُرغمنا الصعوبات التى تعانى منها ماليتنا على البحث عن الوسائل الأكثر فعالية لتخفيفها". وكانت الوسيلة فعالة، غير أنها كانت مدمِّرة لأولئك الذين وقع عليهم عبء هذه الضريبة الغريبة. ويكتب أحد المفوَّضين الملكيِّين إلى المراقب العام فى 1764: "إننى مذهول بضخامة الأموال التى تمَّ دفعها بصورة متواصلة لإعادة شراء الوظائف البلدية. ولو تمَّ استخدام مجموع هذه الأموال فى أعمال نافعة لاستفادتْ منها المدينة التى لم تشعر، على العكس، إلا بعبء سلطة هذه الوظائف وامتيازاتها". وأنا لا أرى سمة أشنع من هذه بين كل سمات النظام القديم.

ويبدو من الصعوبة بمكان أنْ نعرف اليوم على وجه الدقة كيف حكمتْ المدن نفسها فى القرن الثامن عشر؛ لأنه بصرف النظر عن واقع أن مصدر السلطات البلدية كان يتغير بلا انقطاع، كما قلنا من قبل، كانت كل مدينة ما تزال تحتفظ ببعض بقايا دستورها القديم وكانت لها أعرافها الخاصة(19). ومن الجائز أنه لم تكن هناك مدينتان فى فرنسا يتماثل فيهما كل شيء بصورة مطلقة؛ غير أن هذا اختلافٌ مضلِّل يُخْفِى التماثل.

وفى 1764، شرعتْ الحكومة فى صياغة قانون عام بشأن إدارة المدن. وقامت بتكليف مفوَّضيها الملكيِّين برفع مذكرات بشأن الطريقة التى كانت تسير بها الأمور فى كل مدينة منها. وقد عثرتُ على جانب من هذا البحث، وانتهيتُ بعد قراءته إلى الاقتناع بأن الشئون البلدية كانت تُدار بنفس الطريقة فى كل مكان تقريبا. وكانت الاختلافات سطحية وظاهرية؛ وكان الجوهر واحدا فى كل مكان.

وفى أغلب الأحيان كان يتولى حكم المدن مجلسان. وكان هذا ينطبق على كل المدن الكبرى وكذلك على أغلب المدن الصغيرة.

وكان المجلس الأول يتألف من مسئولى بلديات يختلف حجم عددهم باختلاف المدن: إنه السلطة التنفيذية للكومونة، *هيئة المدينة* *corps de ville*، كما كانت تُسمَّى فى ذلك الحين. وكان أعضاؤها يمارسون سلطة مؤقتة وكانوا منتخبين متى أعاد الملك حق الانتخاب أو متى استطاعت المدينة أنْ تُعيد شراء الوظائف. وكانوا يشغلون وظائفهم مدى الحياة مقابل المال، متى أنشأ الملك وظائف ونجح فى بيعها، وهذا ما لا يحدث دوما؛ لأن هذا النوع من السلعة يهبط أكثر فأكثر، بقدر ما تخضع السلطة البلدية أكثر للسلطة المركزية. وفى كافة الأحوال، كان هؤلاء المسئولون البلديون لا يتلقون راتبا، ولكنهم كانوا يتمتعون دوما بإعفاءات من الضريبة وبامتيازات. ولم يكن بينهم تسلسل هرمى على الإطلاق لأن الإدارة كانت جماعية. ونحن لا نلتقى بمسئول يقودها بصفة محددة وينوب عنها. وكان العمدة رئيس هيئة المدينة، ولم يكن حاكم المدينة.

وكان المجلس الثانى، الذى كان يُسمَّى المجلس العام L'assemblée générale، ينتخب هيئة المدينة، حيثما كان نظام الانتخاب ما يزال قائما، وقد استمرَّ فى كل مكان فى القيام بدور فى الشئون الرئيسية.

وفى القرن الخامس عشر، كان المجلس العام يتألف فى كثير من الأحيان من الشعب بأكمله؛ وكما تقول إحدى مذكرات البحث فإن هذا العرف *"كان متفقا مع الروح الشعبية لأسلافنا"*. وكان الشعب بأسره هو الذى ينتخب فى ذلك الحين مسئولى البلديات؛ وكان هو الذى يستشيرونه فى بعض

الأحيان؛ وكان هو الذى يقدمون له تقاريرهم. وفى أواخر القرن السابع عشر كان هذا الوضع قائما ما يزال فى بعض الأحوال.

وفى القرن الثامن عشر، كان الشعب لم يَعُدْ يُدير بنفسه الهيئة التى يشكلها المجلس العام. وكان هذا المجلس تمثيليًّا دائما تقريبا. غير أن ما ينبغى أخذه فى الاعتبار حقا هو أنه كان لم يَعُدْ يجرى فى أىّ مكان انتخابه بواسطة جمهور الشعب، ولم يتشرَّب بروح الشعب. وكان يتألف فى كل مكان من *أعيان* *notables*، كان بعضهم يوجدون فيه بمقتضى حقٍّ يخصُّهم وحدهم؛ وكان يجرى إرسال آخرين من جانب النقابات الحِرَفية أو الشركات، وكان كل واحد منهم يؤدى تكليفا إلزاميا يتلقاه من مجتمعه هذا الخاص الصغير.

وكلما تقدَّم بنا القرن، كان عدد الأعيان بحكم المنصب يتضاعف داخل هذا المجلس؛ وكان مندوبو النقابات الحِرَفية يصيرون أقل عددا أويكفُّون عن الوجود فيه. وكان لم يَعُدْ يوجد فيه سوى مندوبى *الهيئات* *corps*، أىْ أن المجلس كان يضمّ فقط برجوازيِّين فلم يَعُدْ يستقبل تقريبا حِرَفين. أما الشعب، الذى لم يستسلم بمثل هذه السهولة لما كان يتصور أنه مظاهر وهمية للحرية، فقد كفَّ فى ذلك الحين فى كل مكان عن الاهتمام بقضايا البلدية وعاش داخل جدران بيته مثل غريب. ومن حين لآخر، حاول أعضاء المجالس البلدية دون جدوى أنْ يُوقظوا بداخله روح هذه الوطنية البلدية التى صنعت الكثير من العجائب فى العصور الوسطى: لكنه ظلَّ أصمَّ. وبدا أن أعظم مصالح المدينة لم تَعُدْ تعنيه. وأرادوا أنْ يذهب للتصويت، حيثما اعتقدوا أنه ينبغى الحفاظ على الصورة الوهمية لانتخابات

حرة: لكنه أصرَّ بعناد على الامتناع عن التصويت. والحقيقة أنه ما من شيء أكثر شيوعا من مشهد مماثل فى التاريخ. ذلك أن كل العواهل تقريبا الـذين حطموا الحرية حاولوا فى البداية أنْ يستبْقوا أصولها: هذا ما كان يحدث منذ عهد **أغسطس** Auguste(i) إلى يومنا هذا! ذلك أنهم كانوا يأملون على هـذا النحو أنْ يجمعوا بين القوة الأخلاقية التى يمنحها الرِّضَى الشعبىّ والمزايـا التى يمكن أنْ تقدمها السلطة المطلقة وحدها. وقد فشل الجميع تقريبا فى هذه المحاولة، وسرعان ما اكتشفوا أن من المستحيل أنْ يجعلوا هـذه المظـاهر الخادعة تدوم طويلا حيثما كان لم يَعُدْ يوجد واقع فعلىّ وراءها.

وفى القرن الثامن عشر، كان حُكْم البلديات للمدن قد تدهور فى كـل مكان على هذا النحو متحوِّلا إلى أوليجارشية صغيرة. ذلك أن بعض الأُسَـر القليلة كانت تقوم فيها بإدارة كل الأعمال بتوجُّهات خاصة، بعيدا عن أعـين الجمهور، ودون أن تكون مسئولة أمامه: إنه مرض أصيبت به هـذه الإدارة فى فرنسا بأسرها ويشير إليه كل المفوَّضين الملكيِّين؛ غير أن العلاج الوحيد الذى تصوَّروه كان يتمثل فى إخضاع السلطات المحلية أكثر فأكثر للحكومة المركزية.

غير أنه كان من الصعب أنْ يفعلوا أكثر مما كانوا قد فعلوا من قبل؛ فبصرف النظر عن المراسيم التى كانت تَعدِّل من حـين لآخـر إدارة كـل المدن(20)، كان يجرى فى كثير من الأحيان تشويش القوانين الخاصة بكـل إدارة منها بلوائح ونظم من المجلس غير مسجَّلة، مبنيـة علـى مقترحـات

---

i: **أغسطس** (٦٣ ق. م.–١٤ م) أول إمبراطور رومانى (٢٧ ق. م.–١٤ م) – المترجم.

المفوَّضين الملكيِّين، دون استقصاء أولىّ، وأحيانا دون أنْ يخطر ببال سكان المدينة أنفسهم شيء من هذا القبيل.

ويقول سكان مدينة كان قد ألحق بها الضرر قرارٌ مماثل: "أذهل هذا التدبير كل طبقات المدينة، التى لم تتوقع شيئا من هذا القبيل".

ولم يكن يجوز للمدن أنْ تُقرِّر مكوسا، ولا أنْ تَجْبِى ضريبة، ولا أنْ ترهن عقارا، ولا أنْ تبيع، ولا أنْ تتقاضى، ولا أنْ تؤجِّر أملاكها، ولا أنْ تديرها، ولا أنْ تستخدم فائض إيراداتها، دون أنْ يصدر قرار من المجلس بناءً على تقرير من المفوَّض الملكىّ. وكان يتمّ تنفيذ كل أشغالها وفقا لخطط وبعد مقايسات يوافق عليها المجلس بقرار منه. كما كان يجرى تخصيصها أمام المفوَّض الملكىّ أو نوابه، وكان يديرها فى العادة المهندس أو المهندس المعمارىّ الحكومىّ. وهذا هو ما يدهش حقا أولئك الذين يعتقدون أن كل ما يرونه فى فرنسا جديد.

بل إن الحكومة المركزية كانت تتدخَّل فضلا عن ذلك فى إدارة المدن حتى قبل أنْ تنصّ على ذلك هذه اللائحة ذاتها؛ ذلك أن سلطتها فيها كانت أوسع فى الواقع من قانونها.

وقد وجدتُ فى نشرة موجَّهة قرب منتصف القرن من المراقب العام إلى كل المفوَّضين الملكيِّين: "إنكم سوف تُولُون اهتماما خاصا لكل ما يحدث فى المجالس البلدية. وسوف تقدمون عن ذلك أدقّ التقارير وتذكُرون فيها كل القرارات التى سوف تُتَّخذ فيها، لكىْ تبعثوا بها إلىَّ على الفور مشفوعة بآرائكم".

والحقيقة أننا نعلم من مراسلات المفوَّض الملكىّ مع نوابه، أن الحكومة كان لها يدُ فى كل أعمال المدن، من أدناها شأنا إلى أعظمها شأنا. كانت تُستشار فى كل شيء، وكان لها رأى حازم فى كل شيء، وكانت هى التى تنظِّم فيها حتى الأعياد. وهى التى كانت تعطى الأوامر، فى بعض الأحوال، بإقامة مظاهر الابتهاج العام، الذى كانت توقد فيه نيران مشاعل البهجة، وتُنار البيوت. وقد وجدتُ مفوَّضا ملكيًّا يعاقب بغرامة تبلغ عشرين جنيها فرنسيًّا(i) أعضاء الحرس البرچوازىّ الذين تغيَّبوا عن *تسبيحة الشكر* *Te Deum*.

كذلك فإن موظفى البلديات كانوا يُحِسُّون بشدة بحالتهم المتواضعة.

وقد كتب بعضهم إلى المفوَّض الملكىّ: "إننا نرجو سيادتكم بكل تواضع أنْ تمنحونا عطفكم وحمايتكم. وسوف نبذل قصارى جهدنا لئلا نجعل أنفسنا غير جديرين بهما، برضوخنا لكل أوامر رِفْعتكم". – وكتب آخرون كانوا ما يزالون يلقِّبون أنفسهم بعظمة: *سادة المدينة* *pairs de la ville*: "لم نَقُمْ مطلقا بمقاومة رغبات سيادتكم".

---

i: كان النظام النقدى الفرنسى فى القرنين السابع عشر والثامن عشر يقوم على النظام الاثنىْ عشرىّ للنقود الحسابية (نظام العدّ على أساس ١٢). ورغم تعقيده الشديد بالنسبة لسكان ريفيِّين وأميِّين هم سكان فرنسا الإقطاعية وما بعد القروسطية عاش هذا النظام عبر القرون على مدى ألف سنة قبل ١٧٨٩، وكانت الوحدات الأساسية هى الجنيه (اللِّيرة) livre، والـ "سو" sou، والـ "دينييه"؛ والوحدتان الأخيرتان قسمان متفرِّعان من الجنيه، وكان الجنيه = ٢٠ سو = ٢٤٠ دينييه، والـ "سو" = واحدا على عشرين من الجنيه = ١٢ دينييه؛ والـ "دينييه" = واحدا على ٢٤٠ من الجنيه = واحدا على اثنىْ عشر من الـ "سو" – المترجم.

وإنما على هذا النحو أعدّتْ الطبقة البرچوازية نفسها للحكم وأعدّ الشعب نفسه للحرية.

على أىّ حال، ليت هذه التبعية الوثيقة للمدن كانت قد حَمَتْ لهم أوضاعهم المالية؛ غير أنه يحدث شيء من هذا القبيل. وهناك من يقول إنه لولا المركزة لانهارت المدن فى الحال: لا أدرى؛ غير أن من المؤكد أنه، خلال القرن الثامن عشر، لم تمنع المركزة هذه المدن من الانهيار. والحقيقة أن كل التاريخ الإدارى لهذا الزمن حافل باضطراب الأعمال.

وإذا انتقلنا من المدن إلى القرى، فإننا نلتقى بسلطات أخرى، وبأوضاع أخرى، ولكنْ بنفس التبعية(21).

وقد وجدتُ بالفعل المؤشرات التى تؤكد لى أنه فى القرون الوسطى، كان سكان كل قرية يشكلون مشاعة منفصلة عن السيد الإقطاعىّ. وكان هذا الأخير يستخدمها، ويشرف عليها، ويحكمها؛ غير أنها كانت تملك بصورة مشتركة بعض الطيِّبات التى كانت تملكها ملكية خاصة؛ وكانت تنتخب قادتها، وتدير شئونها بنفسها ديمقراطيًّا(٢2).

وكان هذا التكوين القديم للأبرشية موجودا لدى كل الأمم التى كانت إقطاعية وفى البلدان التى كانت هذه الأمم قد جلبتْ إليها أنقاض قوانينها. ونحن نجد بقاياه فى كل مكان فى إنجلترا، وكان ما يزال حيًّا تماما فى ألمانيا منذ ستين عاما، كما أن المرء يستطيع أنْ يقتنع بهذا عند قراءة المجموعة القانونية لـ **فريدريك الأكبر**. وفى فرنسا ذاتها، فى القرن الثامن عشر كانت ما تزال توجد بعض بقايا هذا التكوين.

وأتذكَّر، عندما كنت أبحث للمرة الأولى، في محفوظات أحد المفوَّضين الملكيِّين، عن الحالة التى كانت فيها إحدى أبرشيات النظام القديم، دهشتى عندما وجدتُ، فى هذه المشاعة الفقيرة إلى هذا الحد والمستعبَدة إلى هذا الحد، العديد من السمات التى أذهلتنى فى فترة سابقة فى الكومونات الريفية الأمريكية، والتى كنت قد تصوَّرْتُ فى ذلك الحين مخطئا أنه لا بد أنها كانت تمثل سمة فريدة خاصة بالعالم الجديد: ولم يكن لأىٍّ من هذين النظامين تمثيل دائم، أىْ مجلس بلدىّ على وجه الدقة: كان يُدير كلا منهما موظفون يعملون بصورة منفصلة، تحت قيادة كل المشاعة بأسرها. وكان لكل منهما، من حين لآخر، مجالس عامة حيث كان كل السكان، مجتمعين كهيئة واحدة، ينتخبون أعضاء مجالسهم وينظِّمون الأعمال الرئيسية. وكانا متماثليْن، وبكلمة واحدة، كما يمكن أنْ يشبه حَىٌّ ميتًا.

وبالفعل كان لهذين الكيانين المختلفين إلى هذا الحد من حيث مصيرهما نفس المنشأ.

ومنقولةً دفعة واحدة بعيدا عن الإقطاع وسيادته المطلقة، صارت الأبرشية الريفية للقرون الوسطى هى *البلدة township* [بالإنجليزية فى الأصل] فى إنجلترا الجديدة. ومنفصلةً عن السيد الإقطاعىّ، ولكنْ موضوعةً فى قبضة اليد الجبارة للدولة، صارت فى فرنسا ما سنتحدث عنه الآن.

وفى القرن الثامن عشر، كانت أسماء وأعداد موظفى الأبرشية تتباين وفقا للولايات. ونعلم من الوثائق القديمة أن هؤلاء الموظفين كانوا أكثر عددا عندما كانت الحياة المحلية أكثر نشاطا؛ وكان عددهم يتناقص كلما خمد نشاط الأبرشية. وفى أغلب أبرشيات القرن الثامن عشر، انخفض عددهم إلى

موظفيْن: أحدهما يسمَّى *جابى الضرائب collecteur*، والآخر يسمَّى فى كثير من الأحيان *ممثل سكان الأبرشية المنتخب syndic*. وفى العادة كـان هـذان الموظفان البلديان ما يزالان منتخبيْن أو يفترض أنهما كذلك؛ غيـر أنهمـا صارا فى كل مكان أداتىْ الدولة أكثر من كونهما ممثليْن للمـشاعة. جـابى الضرائب يحصِّل ضريبة الإنتاج والدخل بأوامر مباشـرة مـن المفـوَّض الملكىّ. وممثل سكان الأبرشية، الموضوع تحـت الإدارة اليوميـة لنائـب المفوَّض الملكىّ، يمثله فى كل العمليات التى لها علاقـة بالنظـام العـام أو الحكومة. وهو ممثله الرئيسىّ فيما يتعلق بالميليشيا، وأشغال الدولة، وتنفيـذ كل القوانين العامة.

وكان السيد الإقطاعىّ، كما رأيناه بالفعل، يبقى غريبا على كل هـذه التفاصيل الخاصة بالحكومة؛ إنه حتى لم يَعُدْ يُشرف عليها؛ ولم يَعُدْ يـساعد على القيام بها؛ وعلاوة على هذا فإن هذه الأنشطة التى كان يحافظ بها قديما على قوته كانت تبدو له غير جديرة به، كلما كانت قوته ذاتها تنهار أكثـر. وعندئذ كان يجرح كبرياءه أنْ يُدْعَى إلى أنْ يشغل نفسه بتلك الأنشطة. كان لم يَعُدْ يحكم؛ غير أن وجوده فى الأبرشية وامتيازاته كانت تحـول دون أنْ يكون فى المستطاع إقامة حكم سليم فى الأبرشية بـدلا مـن حكـم الـسيد الإقطاعىّ. وكان من شأن وجود شخص مختلف إلى هذا الحـد عـن كـل الآخرين، ومستقلّ إلى هذا الحد، ومتمتع بالحظوة إلى هذا الحدّ، أنْ يحطِّم أو يُضْعِف سيادة كل القوانين.

وحيث إن تأثيره جعل تقريبا كل السكان الذين كانوا ينعمون بالرفاهية والمعرفة ينسحبون واحد بعد الآخر إلى المدينة، كما سأوضح فيما بعد، فإنه

لم يبق حوله سوى قطيع من الفلاحين الجهلة الأجلاف، الـذين لا يملكـون الكفاءة اللازمة لقيادة إدارة الأعمال المشتركة. وكان **تيرجو** قد قال عن حق: "الأبرشية، إنها مجموعة من الأكواخ والسكان الذين لا يقلُّون سلبية عنها".

والوثائق الإدارية فى القرن الثامن عشر حافلة بالشكاوى مما يـؤدى إليه عدم كفاءة جباة ضرائب الأبرشيات وممثلى سكانها وسلبيتهم وجهلهـم. ويأسف على هذا الوزراء، والمفوَّضون الملكيُّون، ونوابهم، والنبلاء أنفسهم، جميعا، بلا انقطاع؛ غير أنه لا أحد يتتبَّع الأسباب.

وحتى اندلاع الثورة، كانت الأبرشية الريفية فى فرنسا تصون داخل حكومتها شيئا من هذا المظهر الديمقراطى الذى سبق أنْ رأيناه قائمـا فـى العصور الوسطى. وعندما كان الأمر يتعلق بانتخاب الموظفين البلـديِّين أو بمناقشة بعض القضايا المشتركة، كان جرس القرية يستدعى الفلاحين إلـى التواجُد أمام رواق الكنيسة؛ وهناك، كان للفقراء كما للأغنيـاء الحـق فـى حضور الاجتماع. وصحيح أنه عندما ينعقد الاجتماع لم يكن هنـاك مطلقـا تشاوُر بالمعنى الصحيح ولا تصويت؛ غير أن كل شخص كان يـستطيع أنْ يعبِّر عن رأيه، وكان يلزم لهذا الغرض موثِّق عقود، يؤدى مهمته فى الهواء الطلق، ويقوم بتجميع مختلف الأقوال ويدوِّنها فى محضر رسمى.

وعندما نقارن هذه المظاهر الوهمية للحرية مع العجز الفعلى الـذى كان يقترن بها، فإننا نكتشف بالفعل بصورة مصغَّرة عن كيف أن الحكومـة الأكثر استبدادية يمكن أنْ تتوافق مـع بعـض الأشـكال الأكثـر تطرفـا للديمقراطية، بحيث ينتهى الاضطهاد إلى أنْ يُضفِى على نفسه أيضا السخرية المتمثلة فى عدم الشعور بوجوده. وكان بمستطاع هذا الاجتماع الديمقراطى،

للأبرشية أنْ يعبِّر حقا عن أمانىّ السكان، غير أنه كان لم يَعُدْ يملك الحق فى أنْ يفرض إرادته مثل المجلس البلدىّ للمدينة. ولم يكن بمستطاعه حتــى أنْ يتكلم إلا عندما يفتحون له فمه؛ ذلك أن هذا كان لا يحدث مطلقــا إلا بعــد التماس التصريح الصريح من المفوَّض الملكىّ، و، كما كان يقال فــى ذلــك الحين، بتطبيق الكلمة على الشيء، بـ*مشيئته السامية* *sous son bon plaisir*، كان يمكن عقد الاجتماع. ومهما توصَّلَ الاجتماع إلى إجماع فإنه لــم يكــن يستطيع أنْ يفرض ضريبة، ولا أنْ يبيع، ولا أنْ يشترى، ولا أنْ يُؤَجِّر، ولا أنْ يتقاضى، دون أنْ يأذن المجلس الملكىّ. وكان لا بدّ من الحصول علــى قرار من هذا المجلس من أجل إصلاح التلفيّات التى تكون الرياح قد أحدثتها فى سقف الكنيسة أو من أجل إعادة بناء الجــدار المنهــار لبيــت القــسيس الكاثوليكى. وكانت أبعد أبرشية ريفية عن باريس تخضع لهذه القاعدة شأنها فى هذا شأن أقرب الأبرشيات الريفية منها. وقد وجدتُ أبرشيات تلتمس من المجلس الحق فى إيداع خمس وعشرين جنيها.

وصحيح أن السكان كانوا قد احتفظوا بالتــصويت العــام لأعــضاء مجالس بلدياتهم؛ غير أنه كان يحدث فى كثير من الأحيان أنْ يختار المفوَّض العام لهذه الهيئة الانتخابية الصغيرة مرشحا قلَّما كان يفشل فى الحصول على إجماع الأصوات. وفى مرات أخرى، كان المفوَّض الملكىّ يُلْغِى الانتخــاب الذى يتمّ إجراؤه بصورة تلقائية، ويُعَيِّن بنفسه جابى الضرائب وممثل سكان الأبرشية، ويعلِّق نهائيا كل انتخاب جديد. وقد وجدتُ على هذا أمثلة لا حصر لها.

ولا يسعنا أنْ نتصور مصيرا أقسى من مصير موظفى البلديات هؤلاء. وكان الممثل الأقل شأنا للحكومة المركزية، نائب المفوَّض الملكىّ، يجبرهم على الإذعان لأدنى نزواته. وفى كثير من الأحيان كان يحكم عليهم بالغرامة؛ وكان فى بعض الأحيان يأمر بسجنهم؛ لأن الضمانات التى كانت ما تزال تحميهم ضد التعسف، فى أماكن أخرى، كانت لم تَعُدْ قائمة هنا. ويقول مفوَّض ملكىّ فى 1750: "أمرتُ بأنْ يُسْجَن عدد من الأشخاص الرئيسيِّين الذين كانوا يتذمَّرون فى بعض القرى، وجعلتُ هذه القرى تدفع نفقات زيارة فرسان الشرطة الراكبة. وبهذه الطريقة، كان من السهل تركيعهم". كذلك فإن وظائف الأبرشيات كانت لا تُعتبر تشريفا بقدر ما كانت تُعتبر أعباء يَجِدُّ السعى، بكل أنواع الذرائع، إلى التهرُّب منها.

ومع هذا فإن هذه البقايا الأخيرة للحكم القديم للأبرشية كانت ما تزال عزيزة على الفلاحين، وحتى فى الوقت الحاضر فإنه من بين كل الحريات العامة تتمثل الوحيدة التى يفهمونها جيدا فى حرية الأبرشية. والقضية الوحيدة ذات الطابع العام التى تُهِمُّهم بالفعل هى هذه الحرية. والحقيقة أن ذلك الذى يترك عن طيب خاطر حكومة كل الأمة فى قبضة سيِّد، تُغضبه فكرة أنه لا يملك قول كلمته داخل إدارة قريته: ما أثقل الوزن الذى ما تزال تحمله الصيغ الجوفاء تماما!

والحقيقة أن ما قلتُه للتوِّ عن المدن والأبرشيات الريفية [القرى] لا مناص من أنْ يمتدَّ ليشمل تقريبا كل الهيئات التى لها وجود مستقل وملكية جماعية.

وفى ظل النظام القديم، كما هو الحال فى الوقت الحاضر، لم يكـــن لأىّ مدينة، أو بلدة، أو قرية، أو كَفْر صغير جدا فى فرنسا، أومستــشفى، أو مصنع، أو دير، أو كلية، إدارة مستقلة فى القضايا الخاصة بها، كما أنه لـــم يكن من حقها أنْ تدير أملاكها هى وفقا لمشيئتها(23). وفى ذلك الحين، كمـــا هو الحال فى الوقت الحاضر، كانت الإدارة تعتبر بالتالى أن كل الفرنـــسيِّين تحت وصايتها؛ وإذا كانت وقاحة هذه الكلمة ما تزال لم تظهر بعد، فقد كان واقعها على الأقل قائما بالفعل.

فى أن القضاء الإدارى وحصانة الموظفين كانا قديما مؤسستيْن من مؤسسات النظام القديم

لم تكن المحاكم العادية فى أىّ بلد فى أوروبا أقل تبعية للحكومة منها فى فرنسا؛ غير أنه قلَّما كانت المحاكم الاستثنائية فى أىّ بلد فى أوروبا أكثر استخداما. وقد بقى هذان الأمران مرتبطيْن أكثر مما يمكن للمرء أنْ يتصور. ولأن الملك لم يكن بمقدوره أنْ يفعل أىّ شيء فيما يتعلق بمصير القضاة، ولأنه لم يكن يستطيع لا عزلهم، ولا تغيير مواقعهم، ولا حتى – فى أغلب الأحيان – ترقيتهم؛ ولأنه باختصار لم يكن قادرا على التأثير فيهم لا بالترغيب ولا بالترهيب،، فإنه سرعان ما أزعجه هذا الاستقلال. وقد دفعه ذلك، أكثر مما فى أىّ مكان آخر، إلى أنْ يسحب من المحاكم العادية نظر الدعاوى القضائية التى تتعلق بسلطته بصورة مباشرة، وإلى أنْ ينشئ، لاستخدامه الخاص،، إلى جانبها، نوعا من المحاكم أكثر تبعية، كانت تقدم لرعاياه شيئا يشبه القضاء، دون أنْ يخشى منها إظهار الحقيقة.

وفى بلدان، مثل بعض أنحاء ألمانيا، التى لم تكن فيها المحاكم العادية مستقلة فى يوم من الأيام عن الحكومة مثل المحاكم الفرنسية فى ذلك الحين، لم يَجْرِ اتخاذ مثل هذا الاحتياط ولم يوجد القضاء الإدارى فى يوم من الأيام. ذلك أن العاهل هناك كان مسيطرا بما يكفى لئلا يكون بحاجة إلى مفوَّضين.

وإذا قرأنا مراسيم وإعلانات الملك المنشورة خلال القرن الأخير للنظام الملكىّ، وكذلك قرارات المجلس الصادرة فى هذا الزمن نفسه، فإننا

سنجد أن الحكومة، بعد أنْ تكون قد اتخذت تدبيرًا ما، كانت لا تُحْجِم إلا في القليل منها عن إضافة أن المنازعات التى قد يؤدى إليها هذا التدبير والدعاوى القضائية التى يمكن أن تنشأ عنه سيتم عرضها على وجه الحصر أمام المفوَّضين الملكيِّين وأمام المجلس. وكانت الصيغة المعتادة: "وعلاوة على هذا، يأمر جلالته بأنْ يتمَّ نظر كل المنازعات التى قد تنشأ عن تنفيذ هذا القرار، وكل ما يترتب عليها من حقوق فرعية أمام المفوَّض الملكىّ، ليفصل فيها بنفسه، مع حق الاستئناف أمام المجلس. وتُحْظَر بهذا محاكمنا ومجالسنا القضائية".

وفى الموضوعات التى تنظمها القوانين أو الأعراف القديمة، حيث لم يكن يؤخذ هذا الاحتياط، كان المجلس يتدخل بلا انقطاع عن طريق *نقل الدعوى القضائية* [سحْب الدعوى القضائية أو إحالتها إلى محكمة أخرى] *évocation*، أىْ أنه كان يسحب من أيدى القضاة العاديِّين الدعوى القضائية التى تتعلق بالإدارة، ويفصل فيها بنفسه. وتمتلئ سجلات المجلس بقرارات نقل دعاوى قضائية من هذا النوع. وبالتدريج كان يجرى تعميم الاستثناء، وتتحول الواقعة إلى نظرية. وقد ترسَّخ ليس فى القوانين، بل فى عقول أولئك الذين كانوا يطبِّقونها، كمبدأ أساسى للدولة، أن كل الدعاوى القضائية التى تنطوى على مصلحة عامة، أو التى تنشأ عن تفسير مرسوم إدارى، لا تكون مطلقا فى دائرة اختصاص القضاة العاديِّين، الذين يتمثل دورهم الوحيد فى الفصل بين المصالح الخاصة. وبهذه الطريقة، لم نَقُمْ نحن إلا باكتشاف الصيغة: وإنما إلى النظام القديم تنتمى الفكرة.

ومنذ ذلك الحين، صارت أغلب القضايا المتنازع عليها التى تُرْفَع بخصوص جباية الضريبة من الاختصاص الحصرى للمفوَّض الملكىّ والمجلس. وينطبق الشيء نفسه على كل ما يرتبط بشرطة المرور والمركبات العامة، وإلى شبكة الطرق الكبرى، وإلى الملاحة النهرية، إلخ.؛ وبوجه عام، فإنما أمام المحاكم الإدارية كان يتمّ نظر كل الدعاوى القضائية التى تتعلق بالسلطة العامة.

وكان المفوَّضون الملكيون يسهرون بعناية كبيرة على أنْ تتوسع هذه السلطة القضائية الاستثنائية بصورة متواصلة، وكانوا يحذِّرون المراقب العام ويحرِّضون المجلس، ومن الجدير بالذكر ذلك السبب الذى قدَّمه أحد هؤلاء القضاة للحصول على نقل الدعوى القضائية، إذ قال: "القاضى العادىّ خاضع لقواعد محدَّدة تجبره على أنْ يعاقب على واقعة مخالفة للقانون؛ غير أن المجلس يستطيع دائما أنْ يخرق القواعد فى سبيل هدف مفيد".

ووفقا لهذا المبدأ، يحدث فى كثير من الأحيان أنْ نرى المفوَّض الملكىّ أو المجلس يسحب من المحاكم العادية دعاوى قضائية لا ترتبط بكل وضوح، بهذه الإدارة على الإطلاق. وقد حدث أن شخصا من أصل نبيل كان فى نزاع مع جاره، وكان مستاءً من إجراءات قضاته، طلب من المجلس نقل الدعوى القضائية؛ فأجاب المفوَّض الملكىّ الذى استُشير بما يلى: "رغم أن الأمر لا يتعلق هنا إلا بالحقوق الخاصة، التى تختص المحاكم بنظرها، فإن بوسع جلالته دائما، متى شاء، أنْ يحتفظ لنفسه بنظر كل أنواع الدعاوى القضائية، دون أن يُسْأل عن تحديد دوافعه".

وفى العادة كان يجرى، بعد نقل الدعوى القضائية، إحالة كل الأهالى من عامة الشعب الذين يقومون بالإخلال بالأمن عن طريق عمل من أعمال العنف، إلى المفوَّض الملكىّ أو قائد الشرطة. وكانت أغلب أعمال الشغب التى أدى إلى اشتعالها غلاء أسعار الحبوب فى كثير من الأحيان تُفسح المجال أمام نقل دعاوى قضائية من هذا النوع. وكان المفوَّض الملكىّ ينضمّ عندئذ إلى عدد ما من الأشخاص ذوى المراكز الرفيعة، الذين كانوا يشكلون نوعا من مجلس ولاية مرتجل قام هو نفسه باختياره، ويحكم كقاضٍ جنائىّ. وقد وجدتُ قرارات، صادرة بهذه الطريقة، تحكم على أشخاص بالأشغال الشاقة وحتى بالإعدام. وكانت القضايا الجنائية التى يفصل فيها المفوَّض الملكىّ ما تزال متكررة فى أواخر القرن السابع عشر.

ويؤكد لنا فقهاء القانون المحدثون، فيما يتعلق بالقانون الإدارىّ، أنه تحقق تقدم كبير منذ الثورة، فيقولون: "فيما مضى كانت السلطتان القضائية والإدارية تتداخلان؛ وقد تمَّ الفصل بينهما وأعيد كل منهما إلى مكانه". وفى سبيل التقييم كما ينبغى للتقدُّم الذى يجرى الكلام عنه هنا، لا ينبغى مطلقا أنْ ننسى أنه إذا كانت السلطة القضائية، فى النظام القديم، قد توسَّعتْ بلا انقطاع فيما وراء المجال الطبيعى لسلطانها من جهة، فإنها من الجهة الأخرى، لم تملأ ذلك المجال بالكامل مطلقا. ومَنْ ينظر إلى أحد هذين الشيئين دون الآخر لن تكون لديه سوى فكرة ناقصة وزائفة عن الموضوع. ذلك أنه كان يُسْمَح تارة للمحاكم باتخاذ قرارات تتعلق باللوائح الإدارية العامة، وهذا ما كان بكل وضوح خارج دائرة اختصاصها؛ وتارة أخرى كانت تُمْنَع من الفصل فى دعاوى قضائية حقيقية، وهذا ما كان يعنى إقصاءها عن ميدانها الحقيقى.

والحقيقة أننا طردنا القضاء من المجال الإدارىّ الذى كان يواصل التدخل فيه دون مسوِّغ قانونى؛ غير أن الحكومة، فى الوقت نفسه، كما نشهد الآن تواصل التدخل بلا انقطاع فى المجال الطبيعى للقضاء، وقد تركناها تفعل ذلك: وكأن تداخُل السلطات القائم اليوم ليس ضارا ، بل حتى أسوأ، عندما صار اليوم يتمثل فى تدخُّل الإدارة فى القضاء تماما كما كان فى النظام القديم يتمثل فى تدخل القضاء فى الإدارة، بل حتى أسوأ؛ ذلك أن تدخل القضاء فى الإدارة كان لا يؤذى سوى الأعمال، فى حين أن تدخل الإدارة فى القضاء يُفسد البشر ويجعلهم فى آن معا ثوريِّين ومستعبَدين.

ومن بين التسعة أو العشرة دساتير التى وُضعت بصورة متواصلة فى فرنسا خلال الستين سنة الماضية يوجد دستور واحد يُنَصّ فيه صراحة على أنه لا تجوز الملاحقة قضائيًّا لأىّ ممثل للحكومة أمام المحاكم العادية ما لم يتمّ التصريح سلفا بهذه الملاحقة القضائية. وبدا أن هذه المادة جيدة التصميم إلى حد أنه كلما جرى تحطيم الدستور الذى كانت هذه المادة تشكل جزءًا لا يتجزأ منه كانت هناك عناية بانتزاعها من وسط الأنقاض، وإلى حد أنه منذ ذلك الحين كان يجرى الاحتفاظ بها بعناية بمنأًى عن الثورات. وما يزال الموظفون الإداريون معتادين على وصف هذا الامتياز الذى منحتْه لهم هذه المادة أحد المكاسب الكبرى لعام 1789؛ غير أنهم يخطئون فى هذا أيضا: لأن الحكومة، فى ظل النظام الملكىّ، لم تكن أقل اهتماما منها فى الوقت الحاضر بإعفاء الموظفين من مضايقات جَعْلهم يعترفون بذنوبهم أمام القضاء، مثل المواطنين البسطاء. وكان الاختلاف الجوهرىّ الوحيد بين العهدين يتمثل فى هذا: قبل الثورة، لم يكن بمستطاع الحكومة حماية ممثليها

إلا باللجوء إلى تدابير غير قانونية وتعسفية، فى حين أنه، منذ الثورة، صار بمستطاع الحكومة أنْ تدعهم ينتهكون القوانين بطريقة قانونية.

وعندما كانت محاكم النظام القديم ترغب فى مقاضاة ممثل للسلطة المركزية أيًّا كان مركزه، كانت السلطة المركزية تتدخل فى العادة بقرار من المجلس يسحب المتهم من قضاته ويُحيله إلى المثول أمام مفوَّضين قام المجلس بتعيينهم؛ وإلا، كما كتب مستشار للدولة من ذلك الزمن، فإن إداريًّا مُتَّهَما على هذا النحو كان يجد نفسه محاطا بالعداء فى عُرْف القضاة العاديِّين، وبهذا تكون سلطة الملك معرَّضة للخطر. وكانت هذه الأنواع من نقل الدعاوى القضائية لا تحدث فقط على فترات طويلة، بل بصورة دائمة؛ وليس فقط بخصوص الممثلين الرئيسيِّين للسلطة، بل أيضا بخصوص أولئك الأقل شأنا. وكان يكفى ارتباط المرء بالإدارة بأَوْهَى خيط لكىْ لا يكون لديه ما يخشاه من غيرها. وقد جرى اتِّهام ملاحظ عمال بإدارة الكبارى والطرق بالتشغيل بالسُّخْرة وقاضاه فلاحٌ أساء [هذا الملاحظ] معاملته. وقام المجلس بسحب القضية، ويقول كبير المهندسين بهذا الخصوص، فى معرض كتابته سرًّا إلى المفوَّض الملكىّ: "الحقيقة أن الملاحظ يستحقّ العقاب، غير أن هذا ليس مبرِّرا لترك القضية تسير فى مجراها؛ لأن من الأهمية بمكان بالنسبة لإدارة الكبارى والطرق ألا يُسْمَح للقضاء العادىّ بتلقِّى ونظر شكاوى الخاضعين للسخرة ضد ملاحظى الأعمال. وإذا جرى الاقتداء بهذا، فإن هذه الأعمال سوف تضطرب نتيجة الدعاوى القضائية المتواصلة؛ نظرا لأن العداء العام لهؤلاء الموظفين سيتولَّد عن ذلك".

وفى ظرف آخر، كتب المفوَّض الملكىّ نفسه إلى المراقب العام، بخصوص مقاول تستخدمه الدولة كان قد أخذ من حقل الجار المواد التى يستخدمها، ما يلى: "لا أستطيع أنْ أصوّر لك كم أن من المُضِرّ لمصالح الإدارة أنْ تترك مقاولِيها لحكم المحاكم العادية، التى لا يمكن التوفيق على الإطلاق بين مبادئها ومبادئ الحكومة".

لقد كُتِبَتْ هذه السطور منذ قرن على وجه التحديد، ويبدو أن الإداريِّين الذين كتبوها كانوا إداريِّينا المعاصرين.

الفصل الخامس

كيف استطاعت المركزة أنْ تتسلَّل هكذا إلى قلب السلطات القديمة وأنْ تحلّ محلها دون أنْ تدمِّرها

لنوجزْ الآن قليلا ما سبق أنْ قلناه فى الفصول الثلاثة السابقة: هيئة وحيدة، وموضوعة فى مركز المملكة، هى التى تنظم الإدارة العامة فى كل البلاد؛ نفس الوزير يدير تقريبا كل الأعمال الداخلية؛ فى كل ولاية، ممثل واحد [للإدارة] هو الذى يوجِّه كل التفاصيل؛ لا وجود لأىّ هيئات إدارية فرعية أو هيئات تستطيع أنْ تتصرف دون أنْ يُسْمَح لها أوّلا بالتحرك؛ المحاكم الاستثنائية هى التى تقضى فى الدعاوى التى تهمّ الإدارة وتشمل كل ممثليها. فماذا يكون هذا إنْ لم يكن المركزة التى نشهدها الآن؟ كانت أشكالها أقل تحديدا مما هى اليوم، وكانت إجراءاتها أقل انتظاما، وكان وجودها أكثر اضطرابا، غير أنها كانت نفس الكيان. ولم تكن هناك حاجة، منذ ذلك الحين، إلى أنْ نضيف إليها ولا إلى أنْ ننزع منها أىّ شيء جوهرىّ؛ وكان يكفى تدمير كل ما كان قائما حولها لكىْ تبدو كما نراها اليوم(٢٤).

ومنذ ذلك الحين كان يجرى تقليد أغلب المؤسسات التى قمتُ بوصفها فى كثير من الأماكن المختلفة، غير أنها كانت فريدة بالنسبة لفرنسا، وسنرى فى الحال مدى التأثير الكبير الذى كان لهذه المؤسسات على الثورة الفرنسية ونتائجها.

ولكنْ كيف استطاعت هذه المؤسسات الحديثة أنْ تقوم فى فرنسا وسط أنقاض المجتمع الإقطاعىّ؟

لقد كان هذا من صُنْع الصبر، والبراعة، وطول الزمن، أكثر ممن كان من صُنْع القوة والسلطة المطلقة. وفى اللحظة التى اندلعتْ فيها الثورة، لم يكن قد تمّ بَعْدُ تدمير أىّ شيء تقريبا من الصرح الإدارى القديم لفرنسا؛ وقد تمّ، إنْ جاز القول، بناء أساس لصرح إدارى جديد.

ولا شيء يدل على أن حكومة النظام القديم قد قامت، فى سبيل إنجاز هذه المهمة الصعبة، باتِّباع خطة تمَّ التفكير فيها بعمق سلفا؛ فالحقيقة أنها استسلمت فقط للغريزة التى تدفع كل حكومة إلى الرغبة فى أنْ تمارس وحدها كل الأعمال، هذه الغريزة التى بقيتْ دائما على حالها عَبْرَ تنوُّع المسئولين. وقد تركتْ هذه الحكومة للسلطات القديمة أسماءها العتيقة وألقابها، غير أنها سحبتْ منها بالتدريج نفوذها. وهى لم تطردها، غير أنها أبعدتْها عن مجالاتها. وباستغلال القصور الذاتى للبعض، وأنانية البعض الآخر، للحلول محلها؛ وبالاستفادة من كل عيوبها، دون أنْ تحاول أبدا تصحيحها، بل فقط بإزاحتها، انتهت الحكومة إلى أنْ تحل محلها كلها تقريبا بالفعل، عن طريق ممثل وحيد هو، المفوَّض الملكىّ، لم يكن حتى اسمه ذاته معروفا عند نشأة هذه السلطات.

وكانت السلطة القضائية وحدها هى التى عرقلتْ تنفيذ هذا المشروع الكبير؛ ولكنها حتى فى هذا المجال انتهت إلى الإمساك بجوهر السلطة، دون أنْ تترك سوى ظلها لخصومها. وهى لم تقمْ بإقصاء البرلمانات من مجال الإدارة(٢٥)؛ غير أنها ظلت تُوسِّع وجودها فى الإدارة بالتدريج بحيث تملؤها بالكامل تقريبا. وفى بعض الحالات الاستثنائية والمؤقتة، فى أوقات المجاعة، على سبيل المثال، حيث كانت مشاعر الشعب تقدم مرتكزا لطموح حكام

الولايات تركتْ الحكومة المركزية البرلمانات تُدير لفترة قصيرة وسمحتْ لها بأنْ تثير ضجة كثيرا ما كان لها صدى فى التاريخ؛ غير أنها كانت تقوم فى الحال باستعادة مكانها فى صمت، وكانت تعيد وضع يدها سرًّا على كل الناس وعلى كل الأعمال.

وإذا شئنا الالتفات جيِّدا إلى صراع البرلمانات ضد السلطة الملكية، فإننا سنرى أن هذا يدور دائما تقريبا فى مجال السياسة، وليس فى مجال الإدارة؛ وكانت المعارك تنشب فى العادة بخصوص ضريبة جديدة؛ أىْ أن السلطة الإدارية لم تكن هى التى يتنازع عليها الخصمان، بل السلطة التشريعية، التى لم يكن أحد الخصميْن يملك أكثر من الآخر الحق فى الاستحواذ عليها.

وعلى هذا النحو كانت هذه الصراعات تشتد أكثر فأكثر كلما اقتربتْ الثورة. وكلما كانت المشاعر الشعبية تبدأ فى التأجُّج، كان البرلمان يتدخل أكثر فى السياسة؛ وفى نفس الوقت، صارت السلطة المركزية وممثلوها أكثر خبرة وأكثر براعة، ونتيجة لهذا كان هذا البرلمان ذاته يشغل نفسه بصورة أقل فأقل بالإدارة بحصر المعنى؛ وكان يغدو كل يوم إداريا بصورة أقل وخطيبا ديماجوجيًّا بصورة متزايدة.

وعلاوة على هذا فإن الزمن كان يفتح أمام الحكومة المركزية بلا انقطاع مجالات عملٍ جديدة لم تكن محاكم القضاء تملك سرعة متابعتها فيها؛ لأن الأمر كان يتعلق بأعمال جديدة لا تملك فيها سوابق فكانت غريبة على روتينها. والواقع أن المجتمع، الذى كان يشهد تقدما سريعا، كان يخلق كل لحظة حاجات جديدة، وكانت كل حاجة منها مصدرا جديدا للسلطة بالنسبة

للحكومة المركزية، لأنها وحدها كانت فى وضع يسمح لهــا بإشــباع تلــك الحاجات. وفى حين أن المجال الإدارى لمحاكم القضاء ظل ثابتا، فإن مجالها كان متغيرا وكان يتوسع بلا انقطاع بحكم الحضارة ذاتها.

والحقيقة أن الثورة التى كانت تقترب وتبــدأ فــى تحريــك عقــول الفرنسيِّين كانت توحى لهم بما لا يحصى ولا يُعَدّ من الأفكار الجديدة التــى كانت الحكومة المركزية وحدها قادرة على تحقيقها، وهكذا فإن الثورة قبل أنْ تطيح بهذه الحكومة، كانت تطوِّرها. وكانت هذه الحكومة ذاتها تتحسن مثــل كل الباقى. ويذهلنا هذا بصورة خاصة عندما ندرس محفوظاتها. فالمراقــب العام والمفوَّض الملكىّ فى 1790 لم يعودا يشبهان المفوَّض الملكىّ والمراقب العام فى 1740؛ وتجدَّدتْ الإدارة. ومع أن موظفيها ظلوا كما كانوا، كانــت تحركهم روح جديدة. وكلما كانت تصير أكثر تفصيلية، وأكثر اتِّساعا، كانت تغدو أيضا أكثر انتظاما، وأكثر براعة. وقد صارت هذه الإدارة معتدلة عندما نجحت فى الاستحواذ على كل شيء؛ فكانت تضطهد أقلّ، وتوجِّه أكثر.

وكانت الجهود الأولى للثورة قد دمَّرتْ هذه المؤسسة الكبرى للنظام الملكىّ، وجرى تجديدها فى 1800. ولم تكن مبادئ 1789 بخصوص الإدارة العامة هى التى انتصرتْ فى هذه الفترة ومنذ ذلك الحين، كما يقال فى كثير من الأحيان، بل، على العكس، كانت مبادئ النظام القديم التى أعيد وضــعها موضع التنفيذ وبقيتْ كذلك.

وإذا سألنى سائل كيف أمكن أن هذا الجانب من النظام القديم قد جرى تصديره على هذا النحو دفعة واحدة كما هو إلى المجتمع الجديد واندمجَ فيه، سأجيب بما يلى: إذا كانت المركزة لم تتفتَّتْ مطلقا فى خضم الثورة فإنما ذلك

لأنها نفسها كانت نقطة انطلاق هذه الثورة، ورمزها؛ وسأضيف ما يلـي: عندما يكون شعب من الشعوب قد قام بتدمير أريستقراطيته فإنه يلجأ مسرعا إلى المركزة بصورة تلقائية. وعندئذ تلزم جهود لدفعه على هذا المنحدر أقل كثيرا من تلك اللازمة لإبقائه في مكانه. وتميل كل السلطات القائمة بين ظهرانيه بصورة طبيعية نحو الوحدة، ولا يمكن إلا بكثير من الفن أنْ يتحقق النجاح فى الاحتفاظ بهذه السلطات منفصلة.

وبالتالى فإنه كان لا مناص للثورة الديمقراطية، التى دمَّرتْ كثيرا من مؤسسات النظام القديم، من توطيد هذه المؤسسة، ووجدتْ المركزة بصورة طبيعية جدا مكانها فى المجتمع الذى كانت هذه الثورة قد قامت بتكوينه، وهكذا أمكن بسهولة اعتبارها أحد منجزاتها.

الفصل السادس

عن الأعراف الإدارية
فى ظل النظام القديم

لا يمكن أنْ نقرأ مراسلات مفوَّض ملكىّ للنظام القديم مع رؤسائه ومرؤوسيه دون أنْ يدهشنا كَمْ جعل تماثُل المؤسسات الإداريِّين فى ذلك الزمن أشبه ما يكون بالإداريِّين فى زمننا. وإنه ليبدو وكأنهم يتصافحون عبر هوة الثورة التى تفصل بينهم. وأستطيع أنْ أقول الشيء ذاته عن الرعية. ولم يحدث مطلقا أنْ كان تأثير التشريع على عقول البشر أوضح ظهورا من ذلك.

وقد أحسَّ الوزير فى ذلك الحين بالرغبة فى أنْ يكتشف بعينيْه هو تفاصيل كل الأعمال وفى أنْ يُنظِّم بنفسه كل شيء فى پاريس. وكان هذا الميْل يزداد مع مضىِّ الوقت وتحسُّن الإدارة، وقرب نهاية القرن الثامن عشر، لم يكن يتمّ إنشاء مشغل خيرىّ فى أعماق ولاية نائية دون أنْ يرغب المراقب العام فى القيام بنفسه بالإشراف على الإنفاق، وكتابة اللوائح، واختيار الموقع. وإذا أراد أحدٌ أنْ يُنشئ دُورًا للمتسوِّلين: كان ينبغى إبلاغه بأسماء المتسوِّلين الذين تقدَّموا إليها، وإخباره بدقة متى يخرجون ومتى يدخلون. ومنذ منتصف القرن (1733)، كتب السيد **دارچانسون**: "التفاصيل التى يُعْهَد بها إلى الوزراء ضخمة. لا يمكن عمل شيء بدونهم، لاشي إلا بهم، وإذا لم تكن معارفهم واسعة مثل سلطاتهم، فإنهم يضطرون إلى ترك كل شيء ليقوم به مفوَّضون يصيرون السادة الحقيقيِّين".

ولم يكن أيَ مراقب عام يطلب فقط تقارير بشأن الأعمال، بل كـان يطلب أيضا معلومات صغيرة عن الأفراد. وكان المفوَّض الملكـيّ يتوجَّـه بدوره إلى نوابه، وقلما كان يفوته أنْ يكرر كلمةً كلمةً ما قاله لـه هـؤلاء، تماما وكأنه كان يعرفه هو نفسه معرفة وثيقة.

وفى سبيل إدارة كل شيء من باريس، وفى سبيل معرفة كل شـيء هناك، كان ينبغى ابتكار كثرة هائلة مـن وسـائل الرقابـة. وكـان حجـم المحرَّرات الدواوينية ضخما بالفعل، وكان بطء الإجراءات الإدارية شـديدا جدا، إلى حد أننى لم أجد أبدا أن الأمر يستغرق أقل من عام قبل أنْ يكـون بإمكان أبرشية أنْ تحصل على تصريح بإعادة بناء برج جرسها أو لإصلاح بيت راعيها؛ وفى أغلب الأحوال كان يمرّ عامان أو ثلاثة أعوام قبل الموافقة على الطلب.

وقد لاحظ المجلس ذاته فى أحد قرارتـه (29 مـارس 1773)، "أن الشكليات الإدارية تجلب تفاصيل لاحصر لها فى الأعمال وأنها تثير فى أكثر الأحيان شكاوى مبرَّرة للغاية؛ ومع هذا فإن هذه الشكليات ضرورية تمامـا"، كما أضاف.

وكنتُ أعتقد أن الميْل إلى الإحصائيات خاص بالإداريِّين فى زمننـا؛ غير أننى كنت مخطئا. فقُرْب نهاية النظام القديم، كان يجرى فى كثير مـن الأحيان إرسال استمارات صغيرة مطبوعة سلفا إلى المفوَّض الملكىّ، الـذى لم يكن عليه سوى أنْ يجعل نوابه والممثلين المنتخبين لـسكان الأبرشـيات يقومون بملئها. وكان المراقب العام يقوم بعمل تقارير بشأن أنواع الأراضى، وبشأن زراعتها، وأصناف وكميات حاصلاتها، وأعداد الحيوانـات، ومهـن

السكان، وعاداتهم. وقلَّما كانت المعلومات التى يتمّ الحصول عليها على هذا النحو أقلّ أو أكثر دقة من المعلومات التى يقدمها فى ظروف مماثلة فى أيامنا وكلاء حكام الولايات والعُمَد. وكان الرأى الذى يقدمه نواب المفوَّضين الملكيِّين، فى هذه المناسبة، بشأن طباع رعيتهم، غير إيجابىّ بوجه عام. وفى كثير من الأحيان كانوا يعودون إلى هذا الرأى القائل بأن "الفلاح كسول بطبعه ولا يعمل إلا إذا كان مجبرا على ذلك فى سبيل الحصول على قُوتِه".

وهذا مذهب اقتصادىّ يبدو أنه واسع الانتشار للغاية لدى هؤلاء الإداريِّين.

وليس هناك فرق حتى فى اللغة الإدارية للعهديْن التى تتماثل بطريقة مذهلة. ففى العهديْن، كان الأسلوب باهتا، ومطنبا، وغامضا، وركيكا، بصورة مماثلة؛ وكان يَمَّحِى فيه الطابع الخاص لكل كاتب ويتلاشى فى الرداءة المشتركة. ومَنْ يقرأ حاكم ولاية [فى الوقت الحاضر] يكون قد قرأ مفوَّضا ملكيًّا [فى العهد البائد].

فقط قُرْبَ نهاية القرن، عندما كان لدى اللغة الخاصة بكل من **ديدرو** Diderot(i) **وروسو** Rousseau(ii) الوقت الكافى للانتشار والذوبان فى اللغة الدارجة، كانت الرقة الزائفة التى تملأ كُتُب هذيْن الكاتبيْن تستميل الإداريِّين

---

i: **دينى ديدرو** Denis Diderot (١٧١٣-١٧٨٤): فيلسوف وناقد فنى وكاتب فرنسى، وهو أبرز شخصيات التنوير الفرنسى ورئيس تحرير الإنسيكلوبيديا Encyclopédie الشهيرة – المترجم.

ii: **چان چاك روسو** Jean-Jacques Rousseau (١٧١٢-١٧٧٨): فيلسوف وكاتب ومؤلف موسيقى مولود فى چنيف – المترجم.

وتنفُذ حتى إلى رجال المال. وعلى هذا النحو فإن الأسلوب الإدارىَ، الذى يكون نسيجه فى العادة جافًا للغاية صار بالتالى فى بعض الأحيان عذبا وتقريبا رقيقا. ويشكو نائب مفوَّض ملكىّ للمفوَّض الملكىَ فى پاريس من "أنه يشعر فى بعض الأحيان خلال ممارسة وظائفه بأسف مؤلم جدا على روح حساسة".

وكانت الحكومة توزِّع، كما تفعل فى الوقت الحاضر، على الأپرشيات بعض إعانات الإحسان، بشرط أنْ يقدِّم السكان من ناحيتهم بعض التبرعات. وعندما يكون المبلغ المقدم على هذا النحو كافيا، كان المراقب العام يكتب على هامش قوائم التوزيع: *جيِّد، أعبِّرُ عن الرضى* *Bon, témoiger satisfacion*؛ ولكنْ، عندما يكون المبلغ كبيرا، كان يكتب: *جيِّد، أعبِّرُ عن الرضى والتأثُّر* *Bon, témoigner satisfaction et sensibilité*.

وفى ذلك الحين، شكَّل الموظفون الإداريون، وكانوا كلهم تقريبا برچوازيين، طبقة تتسم بروحها الخاصة، وتقاليدها، وفضائلها، وشرفها، وكبريائها المميزة وكانت تلك الطبقة هى أريستقراطية المجتمع الجديد التى كانت مكوَّنة وحيَّة فى ذلك الحين؛ فقط كانت تنتظر أنْ تفسح الثورة لها المجال.

وكان ما يميِّز الإدارة فى فرنسا فى ذلك الحين هو الكراهية العنيفة التى أضمرتْها دون تمييز لكل أولئك، النبلاء أو البرچوازيين، الذين أرادوا أنْ يمارسوا الأشغال العامة من خارجها. وكانت أقل هيئة مستقلة يبدو أنها تريد أنْ تتشكل بدون رعايتها تُخيفها؛ وكانت أصغر رابطة حرة، مهما كان موضوعها، تُزْعجها، ولم تكن تسمح بالوجود إلا لتلك الهيئات والروابط التى

تكون قد قامت هى بتشكيلها بصورة متعسفة والتى كانت تشرف عليها. وحتى النقابات الحِرَفية الكبرى ذاتها كانت لا تُرضيها تقريبا؛ وبكلمة واحدة فإنها لم تقبل مطلقا أنْ يتدخّل المواطنون بأىّ طريقة كانت فى بحث أعمالهم الخاصة بهم؛ وكانت تُفضِّل العُقْم على المنافسة. غير أنه، كما ينبغى دائما أنْ تُتْرَك للفرنسيِّين رفاهية قليلٍ من رخصة الحرية، لعزائهم عن عبوديتهم، سمحتْ الحكومة بالمناقشة بحرية تامة لكل أنواع النظريات العامة والمجردة فيما يتعلق بالدين، والفلسفة، والأخلاق، وحتى السياسة. وكانت تتحمَّل عن طيب خاطر الهجوم على المبادئ الأساسية التى يرتكز عليها المجتمع فى ذلك الحين وبالجدال حتى عن الله ذاته، بشرط عدم انتقاد أقلِّ ممثليها شأنا. إذْ كانت تتصور أن كل الباقى لا يعنيها.

ومع أن جرائد journaux القرن الثامن عشر، أو كما كان يقال فى ذلك الزمن les gazettes [الجرائد]، تحتوى على رباعيات شعرية أكثر من السِّجال، فإن الإدارة نظرتْ بالفعل بعين غيورة جدا إلى هذه القوة الصغيرة. وكانت متسامحة بالنسبة للكتب، غير أنها كانت شرسة للغاية ضد الجرائد؛ ولأنه لم يكن بوسعها إلغاؤها تماما، حاولتْ تحويلها إلى خدمة أغراضها هى. وقد وجدتُ، بتاريخ 1761، منشورًا موجَّهًا إلى كل المفوَّضين الملكيِّين فى المملكة، يتم فيه إعلان أن الملك (وكان هذا هو **لويس الخامس عشر** Louis XV(i)) قرَّر منذ ذلك الحين فصاعدًا أنْ يتمَّ تحرير *Gazette de France* *[جريدة فرنسا]* تحت إشراف الحكومة: "حيث يرغب جلالته، كما قال

i: **لويس الخامس عشر** (١٧١٠-١٧٧٤): ملك فرنسا (١٧١٥-١٧٧٤) من أسرة بوربون، خلف أباه **لويس الرابع عشر** وهو فى الخامسة من عمره – المترجم.

المنشور، فى أنْ يجعل هذه الصحيفة شيِّقة وأنْ يضمن لها التفوُّق على كل الصحف الأخرى". ويضيف الوزير: "وبالتالى سوف ترسلون إلىَّ نشرة بكل ما يجرى فى منطقتكم ويكون له طابع يُشْبِع حب الاستطلاع العام، وبصورة خاصة ما يتعلق بالفيزياء، والتاريخ الطبيعى، والوقائع الفريدة والمشوِّقة". وقد أُلْحِق بالمنشور بيان يُعلن أن جريدة جديدة، مع أنها تصدر مرات أكثر وتحتوى على مواد أكثر من الجريدة التى حلَّت محلَّها، ستكلِّف المشتركين أقلَّ كثيرا.

ومسلَّحا بهذه الوثائق، كتب المفوَّض الملكىّ إلى نوابه وأمرهم بالشروع فى العمل؛ غير أن نواب المفوَّض الملكىّ هؤلاء بدأوا بالردّ بأنهم لا يعرفون شيئا. وتأتى رسالة جديدة من الوزير، الذى يشكو بمرارة من عُقْم الولاية. "أمرنى جلالته بأنْ أقول لكم أن هدفه هو أنْ تكرِّسوا جهودكم بجدية تامة لهذه المسألة وأنْ تُصْدِروا الأوامر الأكثر وضوحا لممثليكم". وعندئذ يُلَبِّى نواب المفوَّضين الملكيِّين: أبلغ أحدهم أن مهرِّبا فى تجارة الملح contrebandier en saunage (تهريب الملح contrebande du sel) تمَّ شنقه وأبدى شجاعة كبيرة؛ وأبلغ آخر، أن امرأة من دائرته القضائية أنجبتْ ثلاث بنات؛ وأبلغ ثالث، أن عاصفة مفزعة هبَّتْ وأنها، فى الحقيقة، لم تسبِّب أية أضرار. وأعلن واحد منهم أنه، رغم كل جهوده، لم يكشف شيئا يستحقّ أنْ يشير إليه، غير أنه سيشترك بنفسه فى جريدة مفيدة جدا وسيدعو كل الشرفاء إلى أنْ يحذوا حذوه. إنها جهود كثيرة غير أنه بدا أنها قليلة الفاعلية؛ ذلك أن رسالة جديدة تخبرنا "أن الملك الذى تكرَّم، كما يقول الوزير، بأنْ يبحث بنفسه كل تفاصيل المعايير المتعلقة بتحسين الجريدة، والذى يريد أنْ يمنح

لهذه الجريدة التفوق والشهرة اللذين تستحقهما، قد أبدى كثيرا من الاستياء عندما رأى أن هذه الأهداف أسيئ للغاية تنفيذها".

وهكذا نرى أن التاريخ يمثل مجموعة من اللوحات تضم القليل من اللوحات الأصلية والكثير من النسخ.

وينبغى، مع هذا، الإقرار بأنه فى فرنسا لم تقلِّد الحكومة المركزية حكومات جنوب أوروبا تلك، التى يبدو أنها لم تستحوذ على كل شيء إلا لتصيب كل شيء بالعُقْم. ذلك أن الحكومة الفرنسية كشفتْ فى كثير من الأحيان عن ذكاء كبير فى القيام بمهمتها كما أبدتْ دوما نشاطا مذهلا. غير أن نشاطها كان فى كثير من الأحيان غير منتج و كان حتى مؤذيا، لأنها أرادت، أحيانا، أنْ تقوم بما هو فوق حدود قواها، أو تقوم بما لا يُراقبه أحد.

وقلَّما شرعتْ [الحكومة المركزية فى فرنسا] فى القيام – أو تخلتْ فى الحال عن القيام – بالإصلاحات الأكثر ضرورية، التى تحتاج، لكى تنجح، إلى نشاط متواصل، غير أنها كانت تغيِّر بلا انقطاع بعض اللوائح أو بعض القوانين. ولا شيء ظل مستقرا لحظة واحدة فى المجال الذى يوجد فيه. وقد تتابعتْ القواعد الجديدة بسرعة فريدة إلى حد أن الموظفين التنفيذيِّين، من فرط تلقِّيهم للتوجيهات، كانوا يجدون فى كثير من الأحيان صعوبة فى تمييز الطريقة التى يمتثلون بها لتلك التوجيهات. وكان موظفو البلديات يشتكون للمراقب العام نفسه من السرعة القصوى لتغيُّر التشريعات الفرعية. وكانوا يقولون إن "تغييرات اللوائح المالية وحدها كبيرة إلى حدّ أنها لا تسمح لموظف بلدىّ، إذا كان غير قابل للعزل، بالقيام بأىّ شيء آخر

سوى دراسة اللوائح الجديدة، كلما ظهرتْ، إلى حد أنه يكون مضطرا إلى إهمال وجباته الخاصة".

وحتى إذا كان القانون لم يتغيَّر، فإن طريقة تطبيقه كانت تتبدل كل يوم. وإذا كان المرء لم يشهد إدارة النظام القديم وهى تعمل فإنه لن يكون بوسعه، عندما يقرأ الوثائق السرية التى تركتْها، أنْ يتصوَّر مدى الاحتقار للقانون وصولا إلى سقوطه، حتى من جانب أولئك الذين كانوا يطبِّقونه، عندما كان لم يَعُدْ هناك لا جمعيات سياسية ولا جرائد تقوم بعرقلة النشاط المتقلِّب ووَضْع حدٍّ للميول الاستبدادية والمتبدِّلة للوزراء ومكاتبهم.

وقلَّما نجد قرارات للمجلس لا تذكِّر بقوانين سابقة، ترجع فى كثير من الأحيان إلى تاريخ حديث جدا، يكون قد جرى إصدارها، غير أنه لم يتمّ تنفيذها. وبالفعل فإنه لم يكن هناك مرسوم، أو إعلان ملكىّ، أو رسائل صريحة مسجَّلة بصورة احتفالية لم تتعرض لأهواء لا حصر لها فى التطبيق. ونرى من خلال رسائل المراقبين العامِّين والمفوَّضين الملكيِّين أن الحكومة كانت تسمح بلا انقطاع بالتصرُّف بصورة استثنائية بما يخالف الأوامر التى تُصدِرُها. ونادرا ما كانت تنتهك القانون، غير أنها كانت تقوم كل يوم بتطويعه بهدوء بكل المعانى، وفقا للحالات المحددة ومن أجل تحقيق أكبر قدر من السهولة فى إنجاز الأعمال.

وقد كتب المفوَّض الملكىّ إلى الوزير بخصوص إعفاء من رسوم أراد مقاول متعهد بأشغال الدولة الحصول عليه: "لا شك فى أنه إذا أخذنا فى الاعتبار بصورة صارمة المراسيم والقرارات التى استُشهدتْ بها أعلاه، لا يوجد فى المملكة أىّ إعفاء من هذه الرسوم؛ غير أن أولئك الخبراء فى

معرفة الأعمال يعلمون أن هذه النصوص القانونية الإلزامية شأنها شأن العقوبات التى تقضى بها والتى، رغم أننا نجدها تقريبا فى كل المراسيم، والإعلانات، والقرارات المتعلقة بفرض الضرائب، لم يمنع الاستثناءات مطلقا".

إن النظام القديم بأسره ماثل فى هذا: قاعدة صارمة، تطبيق رخو: هذا هو طابعه.

والحقيقة أن مَنْ يريد الحكم على الحكومة فى ذلك الزمن من خلال مجموع قوانينها، لا مناص من أنْ يقع فى الأخطاء الأكثر سخفا. وقد وجدتُ، بتاريخ 1757، إعلانا ملكيًّا يحكم بالإعدام على كل أولئك الذين يؤلفون أو يطبعون كتابات تتناقض مع الدين أو النظام القائم. ويتعرض للعقوبة ذاتها بائع الكتب الذى يبيعها، والتاجر الذى يروِّجها. فهل عُدْنا فى ذلك الحين إلى عصر **القديس دومينيك** saint Dominique(i) لا، إنه على وجه التحديد الزمن الذى ساد فيه **ڤولتير** Voltaire(ii).

وهناك فى كثير من الأحيان مَنْ يشكو من أن الفرنسيِّين يحتقرون القانون؛ واحسرتاه! ومتى استطاع الفرنسيون أنْ يتعلموا احترامه؟ ويمكن القول إنه، عند رجال النظام القديم، كان الحيِّز الذى يجب أنْ يشغله مفهوم القانون فى العقل البشرى فارغا. ذلك أن كل مقدِّم التماس كان يريد تغيير

---

i: **القديس دومينيك** (١١٧٠-١٢٢١): مؤسس أخوية الدومينيكان – المترجم.

ii: **ڤولتير** (١٦٩٤-١٧٧٨): كاتب وفيلسوف فرنسى، نصير التنوير والحريات المدنية بما فى ذلك حرية المعتقد الدينى وحرية التجارة. كتب المسرحية والشعر والرواية والمقالات – المترجم.

القاعدة القانونية الراسخة لصالحه، بالكثير من الإصرار والجرأة وكأنه يطالب باسترداد حقوقه القانونية، ولم تكن السلطات تواجهه بهذه القاعدة القانونية مطلقا، فى الواقع، إلا عندما تكون راغبة فى رفض التماسه. وكان إخضاع الشعب للسلطة ما يزال كاملا غير أن الامتثال كان نتيجة للعادة أكثر منه نتيجة الإدارة؛ ذلك أنه، إذا حدث بالمصادفة ما يُثير مشاعره، كان أصغر حدث يقوده فى الحال إلى العنف، ودائما تقريبا، كان العنف والتعسف، وليس القانون، هما اللذان كانا يقمعانه.

وفى القرن الثامن عشر، لم تكن السلطة المركزية فى فرنسا قد حصلتْ بَعْدُ على هذا الدستور السليم والصارم الذى عرفناه منذ ذلك الحين؛ ومع هذا فلأنه نجح بالفعل فى تدمير كل السلطات الوسيطة، ولأنه كان لم يَعُدْ يوجد بينه وبين الأفراد شيء سوى حيِّزٍ واسع وفارغ، فقد بدا لكل فرد منهم بالفعل أنه الملاذ الوحيد للآلة الاجتماعية، والعامل الفريد والضرورىّ من عوامل الحياة العامة.

وما من شيء يوضح هذا أكثر من كتابات المنتقصين من شأن هذا الدستور أنفسهم. فعندما بدأ الاستياء الطويل الذى سبق الثورة فى أنْ يصير محسوسا، شهد الناس ظهور كل أنواع الأنساق الجديدة بشأن المجتمع والحكومة. وكانت الغايات التى توخّاها هؤلاء المصلحون متنوعة، غير أن وسيلتهم كانت واحدة دائما. ذلك أنهم كانوا يريدون أنْ يضعوا أيديهم على السلطة المركزية وأنْ يستخدموها فى تحطيم كل شيء وأنْ يُعيدوا بناء كل شيء وفقا لخطَّة جديدة وضعوها بأنفسهم؛ بدا لهم أنها وحدها قادرة على تحقيق مثل هذه المهمة. وكان ينبغى أنْ تكون سلطة الدولة بلا حدود وكذلك

حقها، كما كانوا يقولون؛ ولم يكن المطلوب سوى إقناعها بأنْ تجعل منها ممارسة ملائمة. إن **ميرابو الأب** Mirabeau le pére(i)، هذا الرجل النبيل الأصل المولَع للغاية بحقوق النبلاء إلى حد أنه كان يسمِّى المفوَّضين الملكيِّين intendants بالـ "دُخلاء" intrus، وكان يُعلن أنه، إذا جرى التخلِّى للحكومة وحدها عن اختيار القضاة، ستغدو محاكم القضاء فى الحال مجرد عصابات من *قضاة منتدبين des bandes de commissars*، ولم يكن **ميرابو** ذاته يثق إلا بعمل السلطة المركزية فى سبيل تحقيق أحلامه الخيالية.

ولم تَبْقَ هذه الأفكار مطلقا فى الكتب؛ بل هبطتْ لتنغرس فى العقول، وامتزجتْ بالأخلاق، ودخلتْ فى العادات، وتغلغلتْ فى كل النواحى، حتى فى الممارسة اليومية للحياة.

ولم يتصوَّر أحدٌ القدرة على الوصول بمشروع مُهِمٍّ إلى النجاح إذا لم تتدخل الدولة. وكان المزارعون أنفسهم، وهم أناس متمردون فى العادة بقوة على الأوامر، مدفوعين إلى الاعتقاد أنه، إذا كانت الزراعة لم تتطور، فإن المسئولية عن ذلك إنما تقع بصفة رئيسية على الحكومة، التى لا تقدِّم لهم ما يكفى من النُّصْح ولا ما يكفى من العون. وقد كتب واحد منهم إلى مفوَّض ملكىّ، بأسلوب حانق نشعر فيه بالثورة بالفعل: "لماذا لا تقوم الحكومة بتعيين مفتشين يذهبون مرة فى السنة إلى الولايات ليروا حالة المحاصيل، وليُرشدوا المزارعين إلى التغيير نحو الأفضل، وليقولوا لهم كيف ينبغى أنْ يتصرفوا

---

i: **ميرابو الأب (مركيز دو ميرابو)** marquis de Mirabeau (١٧١٥-١٧٨٩): اقتصادى وفيلسوف فرنسى، وهو والد **ميرابو** الذى كان من أبرز رجال الثورة الفرنسية – المترجم.

فى الماشية، وطريقة تسمينها، وتربيتها، وبَيْعها، وإلى أين ينبغى اقتيادها لتسويقها؟ وينبغى دفع رواتب هؤلاء المفتشين بصورة مجزية. كذلك فإن المُزارع الذى يُثْبِت أنه يقدم أفضل محصول ينبغى أنْ يتلقَّى أوسمة الاستحقاق".

مفتشون وأوسمة! تلك وسيلة لا يمكن مطلقا أنْ تخطر ببال مُزارع من مقاطعة "سافوك" Suffolk!

وفى نظر العدد الأكبر من الناس لم يكن هناك بالفعل مَنْ يستطيع تأمين النظام العام سوى الحكومة: الشعب لم يكن يخشى سوى رجال الشرطة؛ أما ملاك الأراضى فإنهم كانوا لا يملكون بعض الثقة إلا بهم. وفى نظر هؤلاء وأولئك، لم تكن الشرطة الخيَّالة المُدافع الرئيسى عن النظام فحسب، بل كانوا النظام ذاته. و"لا أحد لم يلاحظ كم أن رؤية واحدٍ من الخيالة كانت كافية لإخضاع الرجال الأكثر عداءً لكل خضوع"، على حد قول مجلس ولاية "جيبين"(26). كما أن كل مالك كان يريد أنْ تقف على بابه تجريدة من الشرطة. وتمتلئ محفوظات مفوَّضية ملكيَّة بالتماسات من هذا النوع؛ ولا يبدو أنه خطر ببال أحد أنه تحت الحامى يمكن حقا أنْ يختبئ السيِّد.

وكان أشد ما أدهش المهاجرين [الفرنسيِّين] الذين كانوا يصلون إلى إنجلترا هو غياب مثل هذه الميليشيا. كان ذلك يملؤهم بالدهشة، وأحيانا بالاحتقار للإنجليز. ويكتب أحد هؤلاء، وكان رجلا صاحب جدارة، ولكن تعليمه لم يكن مهيأً لما كان سيراه: "من الصحيح تماما أن مثل هذا الإنجليزىّ يغتبط بأنه تمَّتْ سرقته قائلا لنفسه إنه على الأقل لا توجد فى بلده شرطة

خيالة. وذلك الذى يكون مستاءً من كلِّ ما يخلّ بالأمن، يُعَزّى نفسه مع هـذا بأنْ يرى عودة العُصاة إلى حضن المجتمع، بالتفكير بأن نصّ القانون أقوى من كل الاعتبارات"، ويُضيف: "هذه الأفكار الزائفة ليست فى كل الـرؤوس مطلقا؛ فهناك أناس حكماء لديهم أفكار مناقضة، و الحكمة هى التى يجب أنْ تنتصر فى نهاية المطاف".

ولم يخطر بباله على الإطلاق، أنه كان من الممكن أنْ تكون لعجائب الإنجليز هذه علاقات بحرياتهم. وقد فضّل أنْ يُفسِّر هذه الظـاهرة بأسـباب أكثر علميَّة. فهو يقول: "فى بلدٍ تطبع فيه رطوبة المناخ وغياب الحافز فـى الجو المحيط به، المزاج بطابع قائم، يكون الـشعب ميّـالا إلـى تفـضيل الانصراف إلى موضوعات خطيرة. وبالتالى فإن الشعب الإنجليزىّ مـدفوع بطبعه إلى الانشغال بشئون الحكم؛ أما الشعب الفرنسىّ فيتمّ إقصاؤه عن مثل هذه الشئون".

وبعد أنْ اتخذت الحكومة مكان العناية الإلهية على هذا النحو، صار من الطبيعى أنْ يلجأ إليها الجميع عندما تقتضى هذا ضرورات خاصة. وقـد وجدنا أيضا عدد هائلا من العرائض التى، رغم استنادها دائما إلى المصلحة العامة، لم تكن لها علاقة إلا بالمصالح الخاصة الصغيرة(27). وربما كانـت الكراتين التى تحتوى على هذه العرائض الأماكن الوحيدة التى اختلطتْ فيها كل الطبقات التى تؤلف مجتمع النظام القديم. والحقيقة أن قراءتها محزنـة: فلاحون يلتمسون تعويضهم عن خسارة ماشيتهم أو منـازلهم؛ مـلاك أرضٍ أثرياء يلتمسون مساعدتهم لتحسين زراعة أراضيهم بصورة مجزية أكثـر؛ رجال صناعة يلتمسون من المفوَّض الملكىّ منحهم امتيازات تحمـيهم مـن

منافسة شاقَّة. ويحدث مرارا وتكرارا أنْ نجد رجال صناعة يكشفون للمفوَّض الملكىّ عن سوء أحوال أعمالهم، ويرجون منه الحصول من المراقب العــام على إعانة أو سلفة. وكان قد تمّ فتح صندوق، فيما يبدو، لهذا الغرض.

وفى بعض الأحيان كان ذوو الأصول النبيلة أنفسهم متوسِّلين كبارا؛ وقلَّما كان وضعهم يختلف عندئذ إلا فى أنهم كانوا يشحذون بأسلوب رفيــع جدا. وكانت ضريبة العشرينيات، بالنسبة لكثير بينهم، هى الحلقة الرئيــسية لتبعيتهم. حيث كان المجلس يقوم بتحديد نصيبهم فى هذه الضريبة كل عــام بناءً على تقرير المفوَّض الملكىّ، وكان هذا الأخير هو الذى يتوجهون إليــه فى العادة للحصول على تأجيلات أو إعفاءات. وقد قرأتُ كثرة من هذا النوع من الالتماسات التى قدَّمها نبلاء، كلهم تقريبا من ذوى الألقاب وكــانوا فـــى كثير من الأحيان سادة إقطاعيِّين كبار: نظرا، كما كانوا يقولون، لدخلهم غير الكافى أو سوء أحوال أعمالهم. وبوجه عام، لم يكن ذوو الأصــول النبيلــة يسمُّون المفوَّض الملكىّ مطلقا إلا بـ "مسيو" monsieur [السيد]، غير أنهم، فى هذه الظروف، كانوا يسمُّونه دائمــا "مونــسنيور" monseigneur [صــاحب السُّمُوّ]، كما كان يفعل البرچوازيون.

وفى بعض الأحيان كان البؤس والكبرياء يمتزجان فى هذه العرائض بطريقة طريفة. ويكتب أحدهم إلى المفوَّض الملكىّ: "لــن يَرْضَـــى قلــبُكم الحسَّاس أبدا بأنْ يدفع ربّ أسرة فى مركزى ضريبة عشرينيات صــارمة، كما يمكن أنْ يدفع ربّ أسرة من عامَّة الشعب".

وفى أوقات القحط التى كانت كثيرة الوقوع فى القرن الثامن عــشر، كان سكان كل منطقة مالية يتجهون بصورة كاملة نحو المفوَّض الملكىّ ويبدو

أنهم كانوا لا ينتظرون قُوتَهم إلا منه وحده. والحقيقة أن الجميع كانوا يعتبرون الحكومة مسئولة بالفعل عن كل أشكال بؤسهم. وحتى أشكال البؤس الأكثر حتمية كانت تعتبر من صُنْع الحكومة؛ وكانوا يُلقون عليها باللائمة حتى فيما يتعلق بتقلُّبات المواسم(28).

ولم يَعُدْ يدهشنا أنْ نرى بأيّ سهولة مذهلة جرتْ استعادة المركزة فى فرنسا فى بداية هذا القرن [القرن التاسع عشر]. وكان رجال 1789 قد أطاحوا بالصرح القديم؛ غير أن أُسُسَها ظلَّتْ باقية فى روح محيطه ذاته، وعَلى هذه الأُسُس استطاعوا إعادة إقامته دفعة واحدة من جديد وبناءه أمتن مما كان من قبل على الإطلاق.

الفصل السابع

كيف أن فرنسا كانت فى ذلك الحين، بين كل بلدان أوروپا، البلد الذى حققت فيه العاصمة الكثير من التفوُّق على الأقاليم وابتلعتْ الإمپراطورية بأسرها تماما بداخلها

لا يتمثل ما يؤدى إلى التفوُّق السياسى للعواصم على باقى الإمپراطورية فى موقعها، ولا فى ضخامتها، ولا فى ثروتها، بل يتمثل فى طبيعة الحكومة.

إن لندن، التى يماثل سكانها سكان مملكة، لم تمارس إلى يومنا هذا النفوذ السيادىّ على أقدار بريطانيا العظمى.

ولا يتصور أىّ مواطن من مواطنى الولايات المتحدة أن شعب نيويورك يستطيع أنْ يقرر مصير الاتحاد الأمريكى. وعلاوة على هذا فإنه، داخل ولاية نيويورك ذاتها، لا أحد يتخيل أن هذه المدينة يمكن أنْ تدير حتى الأعمال وحدها وفقا لمشيئتها. ومع هذا فإن نيويورك تضمّ اليوم عددا من السكان يماثل عدد السكان الذين كانت تضمهم پاريس فى اللحظة التى اندلعتْ فيها الثورة.

پاريس ذاتها، فى زمن الحروب الدينية، كانت،، بالمقارنة مع باقى المملكة، مأهولة بسكان تُماثِل نسبتهم ما وصلت إليه فى 1789. ومع هذا فإنه

لم يكن بمستطاعها أنْ تقرر شيئا. وفى زمن "الفروند" la Fronde(i)، لم تكن پاريس بَعْدُ سوى كُبْرَى مدن فرنسا. وفى 1789، صارت پاريس بالفعل فرنسا نفسها.

ومنذ 1740، كتب **مونتيسكييه** Montesquieu(ii) إلى أحد أصدقائه قائلا: "لا يوجد سوى پاريس والولايات النائية، لأن پاريس لم تجد إلى الآن الوقت لالتهامها". وفى 1750، قال **مركيز دو ميرابو**، ذلك العقل الحالم، ولكنْ العميق أحيانا، متحدثا عن پاريس دون أنْ يُسمِّيَها: "العواصم ضرورية؛ ولكن إذا صار الرأس أضخم مما ينبغى، يصير الجسم معرَّضا للسكتة الدماغية، ويهلك كل شيء. فما الذى سيحدث إذن إذا جرى جذب كل مَنْ له موهبة ما إلى داخل هذه العاصمة، مع تَرْك الولايات لنوع من التبعية المباشرة، والنظر إلى سكانها على أنهم مجرد رعايا régnicoles من الدرجة الثانية، وإذا لم تُتْرَك لهم أىّ وسيلة للاحترام وأىّ طريق إلى الطموح!". وهو يصف هذا بأنه نوع من الثورة الخفيَّة التى تؤدى إلى تفريغ الولايات من الأعيان، ورجال الأعمال، ومنْ يُسَمَّون بالمثقفين".

---

i: الفروند (١٦٤٨-١٦٥٣): فترة من الاضطرابات الخطيرة والحرب الأهلية ضربت مملكة فرنسا أثناء فترة قصور **لويس الرابع عشر** (عدم بلوغه سنّ الرشد) فى أوج الحرب الفرنسية-الإسپانية التى بدأت فى ١٦٣٥ – المترجم.

ii: **بارون دو مونتيسكييه** baron de Montesquieu (١٦٨٩-١٧٥٥): مفكر سياسىّ فى عصر التنوير ومطوِّر نظرية الفصل بين السلطات – المترجم.

إن القارئ الذى اطَّلع على الفصول السابقة بعناية يعـرف بالفعـل أسباب هذه الظاهرة: سيكون سوء استغلال لصبرهم أنْ نشير إليها هنا مـن جديد.

والحقيقة أن هذه الثورة لم تَنْجُ منها الحكومة، غير أنها لم تشهدها إلا فى الشكل الأكثر مادية، أىْ نموّ المدينة. ذلك أنها كانت ترى پاريس تتوسع يوميا، وكانت تخشى أنْ يصير من الصعب عليها أنْ تدير بصورة جيدة مثل تلك المدينة الكبيرة. وقد وجدتُ عددا كبيرا من المراسيم التى أصدرها ملوكنا وبصورة خاصة فى القرن السابع عشر والثامن عشر، والتى تمثَّلَ هدفُها فى وقف ذلك النمو. وكان هؤلاء العواهل يركِّزون بصورة متزايدة، فى پاريس أو عند بواباتها، كل الحياة العامة لفرنسا، وكانوا يريدون أنْ تبقـى پـاريس صغيرة. وهكذا تمّ منع بناء منازل جديدة، أو اشتراط عدم بنائها إلا بالطريقة الأكثر تكلفة وفى المواقع غير الجذابة التى يتمّ تحديدها سلفا. والحقيقة أن كل مرسوم من هذه المراسيم كان يؤكد أنه، رغم ما سبق، لم تكفّ پاريس عـن التوسُّع. وقد حاول **لويس الرابع عشر**، بكل جبروته، ست مـرات خـلال حكمه، أنْ يوقف نمو پاريس وفشل: كبرتْ المدينة بلا انقطاع رغم المراسيم. غير أن تفوُّقها ارتفع أسرع من جدرانها؛ والحقيقة أن ما كان يكفل لها ذلـك لم يكن ما يجرى داخل أسوارها بقدر ما كان ما يحدث خارجها.

وبالفعل، ففى الوقت نفسه شهد الناس فى كل مكان اختفاء الحريـات المحلية بصورة متزايدة. وفى كل مكان كفَّتْ عن الوجـود مظـاهر حيـاة مستقلة؛ وحتى السمات المميِّزة لمختلف الولايات صارت مشوَّشة؛ وامَّحَـتْ الآثار الأخيرة للحياة العامة القديمة. ومع ذلك فإن هذا لم يكن يعنى أن الأمة

غرقتْ فى حالة من التدهور: كانت الحركة هناك، على العكس، فى كل مكان؛ كل ما هناك أن القوة المحركة كانت لم تَعُدْ إلا پاريس. ولن أقدِّم سوى مثال واحد على هذا من بين أمثلة كثيرة جدا. فقد وجِدتُ، فى التقارير المقدَّمة إلى الوزير بشأن حالة تجارة الكتب، أنه فى القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر، كانت توجد مطابع كبيرة فى مدن الولايات التى كان لم يَعُدْ لديها طبّاعون، أو كان طبّاعوها لم يعودوا يفعلون شيئا. ومع هذا فإننا لا يمكن أنْ نشكَّ فى أنه كان يجرى طبْع كتابات أكثر للغاية من كل نوع فى نهاية القرن الثامن عشر؛ غير أن حركة الفكر كانت لم تَعُدْ تتكلَّم إلا من المركز. كانت پاريس قد أكملت التهام الولايات.

وفى اللحظة التى اندلعت فيها الثورة الفرنسية، كانت هذه الثورة الأولى قد اكتملت تماما.

وقد غادر الرحالة الشهير **آرثر يونج** پاريس بعد اجتماع مجالس الولايات بقليل وقبل الاستيلاء على "الباستيل" بعدة أيام؛ وقد أصابه بالدهشة ذلك التناقض الصارخ الذى لاحظه بين ما رآه منذ وقت قصير فى المدينة وما وجده خارجها. ففى پاريس، كان كل شيء فى حالة نشاط وضجيج؛ وفى كل لحظة كان يجرى إصدار كراسة سياسية: كان يصدر منها ما يصل إلى اثنين وتسعين كراسة كل أسبوع. ويقول **يونج**: "لم أرَ مطلقا حركة دعاية مشابهة، حتى فى لندن". أما خارج پاريس، فقد بدا كل شيء فى حالة خمول وصمت؛ فهناك كان يُنشر قليل من الكراسات ولا تُنشر جرائد مطلقا. ومع هذا فإن الولايات قلقة ومستعدة للتحرك، غير أنها كانت جامدة؛ وإذا كان المواطنون يتجمَّعُون أحيانا فقد كان هذا للاطلاع على الأنباء التى ينتظرونها

من باريس. وفى كل مدينة، كان **يونج** يسأل السكان عما سيفعلون. وهو يقول: "كانت الإجابة فى كل مكان واحدة: 'نحن لسنا سوى مدينة ولاية؛ ويجب أنْ نرى ماذا سيفعلون فى باريس'" – ويُضيف: "هؤلاء الناس لا يجرؤون حتى على تكوين رأى حتى يعرفوا ما يفكِّر فيه الناس فى باريس".

وقد فوجئ بعضهم بالسهولة المدهشة التى استطاعت بها الجمعية التأسيسية أنْ تدمِّر بضربة واحدة كل الولايات القديمة لفرنسا، التى كانت ولايات عديدة منها أقدم من النظام الملكىّ، وأنْ تقوم بتقسيم المملكة بصورة منهجية إلى ثلاثة وثمانين من الوحدات المتميِّزة [المديريات]، وكأن الأمر يتعلق بالأرض العذراء للعالم الجديد. وما من شيء فاجأ وحتى روَّع باقى أوروبا، التى لم تكن مهيَّأة لمثل هذا المشهد، أكثر من هذا. وقد كتب **بيرك** يقول: "هذه هى المرة الأولى التى أرى فيها أشخاصا يقومون بتقطيع وطنهم إربا إربا بمثل هذه الطريقة البربرية". وبالفعل، كان يبدو كأنهم يمزِّقون الأجساد الحية: لم يقوموا إلا بتقطيع جثث الموتى.

وفى نفس الوقت الذى كانت تُكْمِل فيه باريس امتلاك السلطة الكاملة على الولايات خارجها، كان يجرى بداخلِها تحقيق تغيير آخر جدير بصورة لا تقلّ عن ذلك بتركيز اهتمام التاريخ عليه. فبدلا من ألا تكون باريس سوى مدينة للمبادلات التجارية، والأعمال، والاستهلاك، والمُتَع، أكملت تحوُّلها إلى مدينة للمصانع والمعامل: التطور الثانى الذى منح الأول طابعا جديدا وأكثر خطورة.

ويرجع هذا التطور إلى ماضٍ بعيد؛ ويبدو أن باريس، منذ العصور الوسطى، كانت بالفعل المدينة الأكثر صناعية للمملكة، كما كانت المدينة

الكبرى فيها. وكان هذا يغدو واضحا مع اقتراب العصر الحديث. وكلما كانت الأعمال الإدارية تنسحب إلى پاريس، كانت الأعمال الصناعية تهرع إليها. ومع تحوُّل پاريس أكثر فأكثر إلى نموذج الذوق وحَكَمِه، والمركز الوحيد للقوة والفنون، والمقرّ الرئيسىّ للنشاط الوطنىّ، كانت الحياة الصناعية للأمة تنجذب إليها وتتركز فيها أكثر.

ومع أن الوثائق الإحصائية للنظام القديم غير جديرة فى أغلب الأحيان سوى بالقليل من الثقة، فإننى أعتقد أننا يمكن أنْ نؤكِّد دون خوف أنه، أثناء الستين سنة التى سبقتْ الثورة الفرنسية، كان عدد العمال فى پاريس قد ارتفع إلى أكثر من الضعف؛ فى حين أنه، فى الفترة ذاتها، لم يرتفع العدد الكلى لسكان المدينة إلا بأقل من الثلث.

وبصرف النظر عن الأسباب العامة التى ذكرتُها منذ قليل، كانت هناك أسباب خاصة جدا جذبتْ العمال، من كل أنحاء فرنسا، إلى پاريس، وأدَّتْ إلى تجميعهم بالتدريج فى أحياء بعينها انتهى الأمر إلى أنْ يسكنوها وحدهم تقريبا. وكانوا قد جعلوا المعوقات التى فرضها التشريع المالى فى ذلك الزمن على الصناعة أقل إزعاجا فى پاريس عما فى كل مكان آخر فى فرنسا؛ ولم يحدث فى أىّ مكان آخر أنْ أفلت أحد بسهولة أكبر من نير السلطة. وقد تمتَّعتْ، بصورة خاصة، بعض الضواحى، مثل ضاحية "سان أنطوان" saint-Antoine وضاحية "تامپل" Temple بهذه العلاقة، بامتيازات

كبيرة جدا. وقام **لويس السادس عشر** Louis XVI(i) أيضا بتوسيع هذه المزايا لضاحية "سان أنطوان"، وبذل قصارى جهده فى سبيل تجميع عدد هائل من السكان العمال هناك، "راغبا فى أنْ نمنح عمال ضاحية 'سان-أنطوان' دليلا جديدا على حمايتنا وفى أنْ نخلِّصهم من الضوائق الضارّة بمصالحهم وكذلك بحرية التجارة".

وقد ارتفع بشدة عدد المصانع، والمعامل، والأفران العالية، فى باريس، مع اقتراب الثورة، إلى حد أن الحكومة أُصيبتْ بالقلق. ذلك أن مشهد هذا التقدُّم كان يملؤها بالعديد من المخاوف الخيالية للغاية. ونجد، بين قرارات أخرى، قرارا للمجلس فى 1782، يَرِدُ فيه أن "الملك le Roy، خشية أنْ يؤدِّى التضاعف السريع للمصانع إلى استهلاك الأخشاب الذى يصير ضارًّا بإمدادات المدينة، يحظر من الآن فصاعدا إقامة منشآت من هذا النوع داخل شعاع يمتد خمسة عشر فرسخا حولها". أما الخطر الحقيقى الذى كان يمكن أنْ يخلقه مثل هذا التجمُّع فلم يخشه أحد.

وعلى هذا النحو صارت باريس سيِّدة فرنسا، وكان يتجمَّع بالفعل الجيش الذى لا مناص من أنْ يجعل من نفسه سيِّد باريس.

وينعقد اليوم اتفاق، فيما أعتقد، على أن المركزة الإدارية والسلطان المطلق لـ باريس يمثلان السببيْن الرئيسيَّيْن وراء سقوط كل الحكومات التى شهدناها تتعاقب منذ أربعين سنة. وسوف أُبَيِّن دون صعوبة أنه ينبغى إرجاع

---

i: **لويس السادس عشر** (١٧٤٥-١٧٩٣): ملك فرنسا (١٧٧٤-١٧٩١) ثم ملك الفرنسيِّين (١٧٩١-١٧٩٢)، أُعدِمَ بالمقصلة متَّهَما بالخيانة فى ١٧٩٣، وهو الملك الفرنسى الوحيد الذى جرى إعدامه – المترجم.

جانب كبير من الانهيار المفاجئ والعنيف للنظام الملكيّ القديم إلى هذا الواقع ذاته، وأنه ينبغى أنْ نُدْرِجهما بين الأسباب الرئيسية لهذه الثورة الأولى التى أنجبتْ كل الثورات الأخرى.

الفصل الثامن

فى أن فرنسا كانت البلد الذى صار فيه الناس متماثلين للغاية

مَنْ يفكر فى فرنسا النظام القديم بانتباه يلتقى بمشهديْن على طرفىْ نقيض.

فمن جهة يبدو أن كل البشر الذين كانوا يعيشون فيها، وبصورة خاصة أولئك الذين كانوا يشغلون فيها المواقع المتوسطة والعليا من المجتمع، وهم الوحيدون الذين كانوا يلفتون النظر، كانوا جميعا متماثلين تماما بعضهم ببعضهم الآخر.

ومع ذلك، فوسط هذا الجمهور المتماثل كانت ما تزال ترتفع كثرة هائلة من الحواجز الصغيرة التى قسمتْهم إلى عدد كبير من الأطراف، وداخل كل سور من هذه الأسوار الصغيرة ظهر مجتمع خاص لا يهتمّ إلا بمصالحه الخاصة، دون أنْ يشارك فى حياة الجميع.

وأفكر فى هذا التقسيم اللانهائىّ تقريبا، وأفهم، حيث إنه لم يحدث فى أىّ مكان آخر أنْ كان المواطنون أقل استعدادا للعمل معا وأنْ يُولُوا بعضهم البعض عونا متبادلا فى زمن من الأزمنة، أن ثورة كبرى استطاعت أنْ تقلب رأسا على عقب مجتمعا كهذا فى لحظة واحدة. وأتصور كل هذه الحواجز الصغيرة التى حطمتها هذه الهزَّة الكبرى نفسها؛ وألاحظ فى الحال هيئة اجتماعية أكثر اندماجا وأكثر تجانُسا ربما من كل تلك التى شهدناها فى العالم.

وقد سبق أنْ أشرتُ إلى أنه، فى كل المملكة تقريبا، كانت الحياة الخاصة للولايات خامدة منذ زمن طويل؛ وقد أسهم هذا كثيرا فى جَعْل كل الفرنسيِّين متماثلين جدا فيما بينهم. ذلك أنه عبر كل التنوعات التى كانت ما تزال قائمة، كانت وحدة الأمة شفافة بالفعل؛ وكان يكشف عنها تماثُل التشريع. وكلما كان يتقدم مجرى القرن الثامن عشر، نشهد ازدياد عدد المراسيم، وبيانات الملك، وقرارات المجلس، التى كانت تطبِّق نفس القواعد، بنفس الطريقة، فى كل أنحاء الإمبراطورية. ولم يكن الحكام وحدهم، بل المحكومون أيضا، هم الذين يدركون فكرة تشريع عام إلى هذا الحد ومتماثل إلى هذا الحد، هو نفسه فى كل مكان، وهو نفسه للجميع؛ وهذه الفكرة تتجلى فى كل مشروعات الإصلاح التى نجحت خلال الثلاثين عاما السابقة على اندلاع الثورة. وقبل ذلك بقرنيْن، كان موضوع مثل هذه الأفكار، إذا كان بوسعنا أنْ نعبّر بهذه الطريقة، غائبا.

ولم يقتصر الأمر على أن الولايات كانت تتجمَّع أكثر فأكثر، بل كان الناس من مختلف الطبقات، على الأقل كل أولئك الذين كانوا يُعتبرون خارج الشعب، يصيرون متماثلين أكثر فأكثر، رغم خصوصيات أوضاعهم.

وليس هناك ما يلقى الضوء على هذا أكثر من قراءة العرائض cahiers التى قدَّمتْها مختلف الطبقات فى 1789. ونجد أن أولئك الذين كتبوها كانوا يختلفون اختلافا عميقا بحكم مصالحهم، غير أنهم، فى كل الباقى، يبدون متماثلين.

وإذا درستم كيف كانت تجرى الأمور فى المناطق المالية الأولى، فإنكم ستجدون مشهدا مناقضا تماما: كان لدى البرچوازىّ والنبيل المزيد من

المصالح المشتركة، والمزيد من الأعمال المشتركة،؛ كانوا يُبْدُون حقا عداءً متبادلا أقل؛ غير أنه كان يبدو مع هذا أنهم ينتمون إلى جنسيْن مختلفيْن.

والزمن الذى أبقى على، وحتى فاقم فى ظل كثير من العلاقات، تلك الامتيازات التى كانت تفصل بين البرچوازى والنبيل، عمل بصورة فريدة على جعلهما متماثليْن فى كل الباقى.

ومنذ قرون عديدة، لم يكفّ النبلاء الفرنسيون عن التعرُّض للإفقار. وقد كتب واحد من ذوى الأصول النبيلة فى 1755، بحزن: "رغم امتيازاتهم، ينهار النبلاء ويهلكون بصورة متواصلة، وتستحوذ الطبقة الثالثة على الثروات". ومع هذا ظلت القوانين التى تحمى الملكية العقارية للنبلاء كما كانت دائما؛ ولا يبدو أن شيئا فى وضعهم الاقتصادى قد تغيَّر. ومع هذا فإنهم كانوا يتعرَّضون للإفقار فى كل مكان بنفس النسبة التى كانوا يفقدون بها سلطاتهم.

ويُقال إنه فى المؤسسات البشرية كما فى الكائن البشرى ذاته، وبصرف النظر عن الأعضاء التى نراها تؤدِّى الوظائف المتنوعة للوجود، توجد قوة مركزية وخفيَّة تمثل مبدأ الحياة ذاته. وعبثا يبدو أن الأعضاء تعمل كما سبق، وعندما تنطفئ شعلة الحياة هذه، يتدهور الكل دفعة واحدة ويموت. وكان النبلاء الفرنسيون ما يزالون يتمتَّعون بنظام الأملاك الموقوفة على الورثة substitutions؛ ويلاحظ **بيرك** حتى أن هذه الأوقاف كانت، فى زمنه، أكثر تواترا وأكثر إلزامية فى فرنسا مما فى إنجلترا، وكذلك حق البكورية، والإتاوات العقارية والدائمة، وكل ما كان يُسَمَّى بحقوق الانتفاع droits utiles؛ وكان قد تمّ إعفاؤهم من الالتزام الباهظ التكلفة بالمشاركة فى الحرب

على حسابهم الخاص، ومع هذا فقد احتفظوا بإعفائهم من الضريبة، وحتى وسَّعوه بصورة كبيرة، أىْ أنهم استفادوا بالإعفاء الضريبىّ بعد إعفائهم من الالتزام. وعلاوة على هذا فقد تمتعوا بمزايا مالية عديدة أخرى لم يتمتع بها أسلافهم فى يوم من الأيام؛ ومع هذا فقد كانوا يتعرَّضون للإفقار بالتدريج كلما كانت تتقصهم ممارسة وروح الحكومة. وإنما إلى نفس هذا الإفقار التدريجى ينبغى أنْ نعزو، بصفة جزئية، هذا التقسيم الكبير الذى لاحظناه من قبل للملكية العقارية(29). إذ كان ذو الأصول النبيلة يتخلَّى عن قطعةٍ أرضٍ بعد أخرى للفلاحين، دون أنْ يحتفظ إلا بريوع السيادة الإقطاعية، التى كانت تحفظ له مظهر مركزه القديم وليس واقعه. والحقيقة أن ولايات عديدة فى فرنسا، مثل ولاية "ليموزان" Limousin، التى يتكلم عنها **تيرجو**، كانت مليئة بنبلاء صغار فقراء كانوا لم يعودوا يملكون تقريبا أرضا وقلَّما كانوا يعيشون إلا على حقوق السيادة الإقطاعية والريوع العقارية.

ويقول مفوَّض ملكىّ: "فى هذه المنطقة المالية، ارتفع عدد الأُسَر النبيلة، منذ بداية القرن، إلى عدة آلاف إلى الآن؛ غير أنه لم تكن توجد بينهم خمس عشرة أسرة تحصل الأسرة منها على ريع يصل إلى عشرين ألف جنيه". وأنا أقرأ فى نوع من التعليمات التى وجَّهها مفوَّض ملكىّ آخر(هو المفوَّض الملكىّ) لـ "فرانش كونتيه" Franche Conté إلى المفوَّض الملكىّ الذى كان سيخلفه فى 1750: "نبلاء هذه البلاد جيدون جدا، غير أنهم فقراء للغاية، وهم فخورون بقدر كونهم فقراء. وهم مهانون جدا بالمقارنة مع حالتهم قديما. وليس بالسياسة الرديئة أنْ نُبقِيهم فى هذه الحالة من الفقر لكىْ نجعلهم مضطرين إلى أنْ يخدمونا وإلى أنْ يكونوا محتاجين إلينا". ويُضيف

قائلا: "إنهم يشكلون مجتمعا مغلقا لا يُقْبَل فيه سوى الأشخاص الذين يمكن أن يُثْبِتُوا الأرباع الأربعة quatre quartiers(i). وهذا المجتمع المغلق غير مرخَّص، ولكنْ يجرى تحمُّله، وهو لا يجتمع طوال العام سوى مرة واحدة، وفى حضور المفوَّض الملكىّ. وبعد أنْ يكونوا قد تناولوا العشاء وسمعوا القدَّاس معًا، كان هؤلاء النبلاء يعودون كلٌّ إلى داره، بعضهم راكبين أفراسهم البليدة، وبعضهم الآخر سيرا على أقدامهم. وسوف ترى الكوميديا الماثلة فى هذا الاجتماع".

ونلقى هذا الإفقار التدريجىّ للنبلاء، إلى هذا الحدّ أو ذاك، ليس فقط فى فرنسا، بل فى كل أنحاء القارة، حيث يكون النظام الإقطاعىّ فى طريقه، مثل فرنسا، إلى الاختفاء، دون أنْ يحلّ محلّه شكل جديد من الأريستقراطية. ولدى الشعوب الألمانية المُطِلَّة على نهر "الراين" Rhin، كان هذا التدهور ملحوظا بوجه خاص ولافتا جدا للنظر. ولا يوجد العكس إلا عند الإنجليز. فهناك، لم تكن العائلات النبيلة القديمة التى كانت ما تزال موجودة قد حافظتْ فقط على ثروتها، بل أيضا زادت للغاية ثروتها؛ وقد بقيتْ الأولى فى الثروة وكذلك فى السلطة. أما العائلات الجديدة التى برزتْ إلى جانبها فإنها لم تقمْ إلا بتقليدها فى الثروة دون أنْ تتجاوزها.

وفى فرنسا، يبدو أن العامة كانوا وحدهم الذين يرثون كل الأملاك التى كان النبلاء يفقدونها؛ وقد قيل إنهم لم يكونوا يَنْمُون إلا بالتغذِّى عليها.

---

[i]: المقصود بهذا التعبير هو النبيل الذى ليس له أبوان نبيلان فقط بل له جدَّان نبيلان أيضا – المترجم.

ومع هذا فإنه لم يكن هناك قانون يمنع البرچوازى من تدمير نفسه ولا قانون يساعده على الإثراء؛ ومع هذا فإنهم كانوا يثرون بلا انقطاع؛ وفى كثير من الحالات، كان يصير غنيا مثل ذى الأصول النبيلة وأحيانا أغنى منه. وعلاوة على هذا، كانت ثروته فى كثير من الأحيان من نفس النوع: مهما كان يقيم فى العادة فى المدينة، كان فى كثير من الأحيان مالكا عقاريا فى الريف؛ وأحيانا كان يشترى حتى إقطاعيات.

وكان التعليم وأسلوب الحياة فى ذلك الحين يخلقان بين البرچوازىّ والنبيل كثرة من التماثلات الأخرى. كان البرچوازىّ على مستوى من المعرفة مثل النبيل، وما ينبغى أنْ نلاحظه جيدا هو أن معارفه كانت مُغْتَرَفَة على وجه التحديد من نفس المصدر. وكانا كلاهما يستنيران بنفس النور. وبالنسبة لهما كليهما كان التعليم نظريا وأدبيا على السواء: پاريس، وقد صارت أكثر فأكثر المعلِّمة الوحيدة لفرنسا، انتهتْ إلى أنْ تمنح كل العقول شكلا واحدا ومظهرا مشتركا.

وفى أواخر القرن الثامن عشر، كان ما يزال من الممكن، دون شك، أنْ نلاحظ اختلافا بين سلوك النبلاء وسلوك البرچوازية، لأنه ما من شيء يتعادل أبطأ من هذا السطح للأخلاق كما يُسَمَّى السلوك؛ غير أن الواقع هو أن كل البشر الموضوعين فوق الشعب كانوا متماثلين؛ فقد كانت لهم نفس الأفكار، ونفس العادات، وكانوا يشتركون فى نفس الأذواق، وكانوا يستسلمون لنفس الملذات، وكانوا يقرأون نفس الكتب، وكانوا يتكلمون نفس اللغة. وكانوا لم يعودوا يختلفون عن بعضهم البعض إلا بالحقوق.

وأشكّ فى أن هذا كان موجودا آنذاك بنفس الدرجة فى أىّ مكان آخر، ولا حتى فى إنجلترا، حيث كانت مختلف الطبقات، مهما كانت مترابطة بصورة متينة بعضها ببعضها الآخر بمصالح مشتركة، كانت ما تزال مختلفة فى كثير من الأحيان من حيث العقل والأخلاق؛ ذلك أن الحرية السياسية التى تملكها هذه القوة الرائعة المتمثلة فى أنها تخلق بين كل المواطنين علاقات ضرورية وروابط متبادلة من الاعتماد، لا تجعلهم دائما متماثلين لهذا السبب؛ والحقيقة أن حكومة الفرد الواحد هى التى يتمثل تأثيرها الحتمى دائما، فى الأمد الطويل، فى أنْ تجعل البشر متماثلين ولا مبالين بصورة متبادلة فيما يتعلق بمصيرهم.

كيف كان هؤلاء الناس المتماثلون إلى هذا الحدّ منقسمين أكثر من أىّ وقت مضى إلى مجموعات صغيرة غريبة على بعضها البعض ولا مبالية إزاء بعضها البعض

دعونا نفكر الآن فى الجانب الآخر من الصورة، لنرى كيف أن هؤلاء الفرنسيين أنفسهم، الذين كانت تجمعهم كثرة من سمات التماثل، كانوا مع هذا منعزلين عن بعضهم البعض أكثر مما يمكن أنْ نرى فى أىّ مكان آخر، بل كانوا منعزلين أكثر من أىّ وقت من قبل فى فرنسا.

وهناك ما يدعو إلى الاعتقاد أنه، فى العهد الذى توطد فيه النظام الإقطاعىّ فى أوروبا، لم يكن أولئك الذين يسمّون منذ ذلك الحين بالنبلاء يشكلون مطلقا وفى الحال *طبقة مغلقة* *caste*، بل كانوا يتألفون، فى الأصل من كل الأشخاص الرئيسيِّين داخل الأمة، ولم يكونوا بالتالى، فى بداية الأمر، سوى أريستقراطية. وهذه مسألة لا أرغب مطلقا فى مناقشتها هنا، وأكتفى بملاحظة أنه، منذ العصور الوسطى، صار النبلاء يشكلون طبقة مغلقة، أىْ أن سمتهم المميزة كانت تتمثل فى الأصل [المولّد].

لقد حافظوا حقا على السمة المميِّزة للأريستقراطية، سمة كونها جماعة من المواطنينِ الذين يحكمون؛ غير أن الأصل [النبيل] وحده هو الذى كان يحدد أولئك الذين سيكونون على رأس هذه الجماعة. ومَنْ لم يُولَد نبيلا كان يبقى خارج هذه الطبقة الخاصة والمغلقة، فلا يشغل منصبا رفيعا إلى هذا الحد أو ذاك، بل كان يشغل مركزا ثانويًّا داخل الدولة.

وفى كل مكان توطد فيه النظام الإقطاعىّ على أرض قارة أوروبــا، انتهى هذا النظام إلى طبقة مغلقة، وفى إنجلترا فقط، عاد إلى الأريستقراطية.

لقد أدهشنى دائما أن واقعة واحدة تميِّز فى هذه النقطة إنجلترا وسط كل الأمم الحديثة، وتستطيع وحدها أنْ تَجعلنا ندرك خصوصيات قوانينهـا، وعقلها، وتاريخها، لم تجتذب المزيد من اهتمام الفلاسفة ورجال الدولة، وأن العادة جعلتْها تخفى على الإنجليز أنفسهم. وفى كثير من الأحيان كانت نصف مرئية، ونصف موصوفة؛ ويبدو لى أنه لم يحدث مطلقا فهمها بصورة كاملة وواضحة. وعندما زار **مونتيسكييه** بريطانيا العظمى فى 1739 كتب ببصيرة نافذة: "أن هنا فى بلد لا يكاد يشبه باقى أوروبا"؛ غير أنه لم يُضِفْ شيئا.

وبالتالى فإن ما جعل إنجلترا مختلفة بالفعل إلى هذا الحد عن بـاقى أوروبا لم يكن برلمانها، ولا حريتها، ولا صحافتها، ولا محلَّفوها، بقدر مـا كان شيئا أكثر خصوصية من ذلك وأكثر فعالية. ذلك أن إنجلترا كانت البلـد الوحيد الذى جرى فيه ليس فقط تغيير نظام الطبقة المغلقة بل تـم تـدميره بالفعل. وهناك كان النبلاء والعامة يواصلون معا نفس الأعمال، ويمارسـون نفس المهن، والأمر الأكثر دلالة حقا هو أنهم كانوا يتزاوجون هناك. وكـان من الممكن آنذاك أنْ تتزوج ابنة لورد رجلا جديدا [من أصل غير نبيل] دون شعور بالعار.

وإذا أردتم أنْ تعرفوا ما إذا كانـت الطبقـة المغلقـة، والأفكـار، والعادات، والحواجز، التى تكون قد خلقتْها لدى شعب قد جـرى تـدميرها بصورة حاسمة: فَكِّرُوا فى الزيجات لديه. هنـاك فقـط، سـتجدون الـسمة الحاسمة التى تنقصكم معرفتها. وحتى فى الوقت الحاضر، فى فرنسا، بعـد

ستين عاما من الديمقراطية، ستبحثون عنها فى كثيـر مـن الأحيـان دون جدوى. والواقع أن العائلات القديمة والجديدة، التى تبدو متداخلة فـى كـل شيء، ما تزال تتجنب بقدر الإمكان الاندماج فيما بينها عن طريق الزواج.

وقد لوحظ فى كثير من الأحيان أن النبلاء الإنجليـز كـانوا أكثـر حصافة، وأكثر حذقا، وأكثر انفتاحا، من أىّ نبلاء آخرين. وجدير بالذِّكْر أنه منذ زمن طويل لم يَعُدْ يوجد فى إنجلترا، إذا تحدثنا بدقة، نـبلاء، إذا أخـذنا الكلمة بالمعنى القديم والمحدَّد الذى احتفظوا به فى كل مكان آخر.

لقد تبدَّدتْ هذه الثورة الفريدة فى ليل العصور؛ غير أنه ما زال باقيا منه شاهد حىّ: إنه اللغة. فعلى مدى قـرون عديـدة، تغيَّـر معنـى كلمـة *gentilhomme* [= نبيل، شخص من ذوى الأصـول النبيلـة = gentleman بالإنجليزية] تغيُّرا كاملا فى إنجلترا، ولم تَعُـدْ كلمـة *roturier* [= شـخص عامى/من عامة الشعب] موجودة. وكان من المستحيل بالفعل تقديم ترجمـة حرفية لهذا البيت الشعرى الوارد فى [مسرحية] "طرطوف" Tartuffe عندما كتبه **موليير** Molière(i) فى 1664:

Et tel que l'on le voit, il est bon gentilhomme

[وكما نرى فإنه نبيل قُحّ]

i: **موليير** (چان-باپتيـست پـوكيلان) Jean-Baptiste Poquelin (١٦٢٢-١٦٧٣): كاتب وممثل مسرحىّ فرنسىّ من كبار أساتذة فن الكوميديا – المترجم.

وإذا أردتُم أنْ تقوموا بتطبيق آخر أيضا لعلم اللغة على علم التاريخ: تتبَّعوا عبر الزمان والمكان مصير كلمة gentleman [چنتلمان] هذه التى كانت كلمتنا gentilhomme [چنتيلوم] سلفها؛ وسترون أن دلالتها كانت تتوسع فى إنجلترا كلما تقاربتْ أوضاع الطبقات وامتزجتْ. وفى كل قرن جديد، كان يجرى تطبيقها على رجال أدنى قليلا فى السلَّم الاجتماعىّ. وقد انتقلتْ فى النهاية إلى أمريكا مع الإنجليز. وهناك، يجرى استعمالها للدلالة على كل المواطنين بلا تمييز. وتاريخها هو نفس تاريخ الديمقراطية.

وفى فرنسا، بقيتْ كلمة gentilhomme دائما محصورة بصرامة فى معناها الأصلى؛ ومنذ الثورة، خرجتْ بالتدريج من الاستعمال، غير أنها لم تتغير مطلقا. وقد جرى الاحتفاظ بها دون أنْ تُمَسّ لاستخدامها للدلالة على أفراد الطبقة المغلقة، لأنه جرى الاحتفاظ بالطبقة المغلقة ذاتها، منفصلة كما كانت دائما عن كل الطبقات الأخرى.

غير أننى سأذهب أبعد من ذلك جدا، وأنا أزعم أن الطبقة المغلقة كانت قد صارت أكثر كثيرا مما كانت فى الفترة التى نشأت فيها الكلمة، وأنها قامت بيننا بحركة فى الاتجاه المعاكس للاتجاه الذى رأيناه لدى الإنجليز.

وإذا كان البرچوازىّ والنبيل أكثر تماثلا فقد كانا فى الوقت ذاته منعزليْن أكثر فأكثر عن أحدهما الآخر: إنهما كيانان لا ينبغى الخلط بينهما، إلى حد أنه، بدلا من قيام كلٍّ منهما بالتخفيف عن الآخر، كانا فى كثير من الأحيان يُفاقمان الاختلاف بينهما.

وفى القرون الوسطى، طالما كان الإقطاع محتفظا بسلطانه، فإن كل أولئك الذين كانوا يستأجرون أراضى من السيد الإقطاعىّ (أولئك الذين كانوا يُسَمَّوْن باللغة الإقطاعية بصورة ملائمة بالمُقْطَعِين vassaux)، لم يكن الكثير من بينهم نبلاء، وكانوا مرتبطين بصورة مستمرة بالسيد الإقطاعىّ، فى إدارة الإقطاعية؛ وكان هذا يمثل حتى الشرط الرئيسىّ لحيازاتهم. ولم يقتصر الأمر على أنهم كان يجب أن يَتْبَعُوا السيد الإقطاعىّ إلى الحرب، بل كان يجب عليهم، بمقتضى التزامهم، أنْ يقضوا قدرا من الوقت كل عام فى بلاطه، أىْ مساعدته فى القيام بإقرار العدالة وحكم السكان. وكان بلاط السيد الإقطاعىّ هو الجهاز الكبير للحكم الإقطاعىّ؛ وهو يظهر فى كل القوانين القديمة لأوروبا، وقد تَعَرَّفْتُ على بقايا ملحوظة جدا له إلى اليوم فى أنحاء عديدة فى ألمانيا. ويخبرنا العالم الفقيه فى قوانين الإقطاع، **إدْمه دو فريمينڤيل** Edme(i) de Fréminville، الذى كان يفكِّر، قبل الثورة الفرنسية بثلاثين عاما، فى تأليف كتاب ضخم عن القوانين الإقطاعية وعن تجديد سجلات الأطيان، أنه رأى فى "صكوك ملكية عددٍ من الإقطاعيات، أن المُقْطَعِين كانوا مُلزَمين بالذهاب كل خمسة عشر يوما إلى بلاط السيد الإقطاعىّ، حيث كانوا يقومون، عندما يجتمعون، بالحكم بالاشتراك مع السيد الإقطاعىّ أو قاضيه فى المحاكمات والدعاوى القضائية التى تحدث بين السكان". ويضيف "أنه وجد فى بعض الأحيان ثمانين، أو مائة وخمسين، وحتى مائتين، من هؤلاء المُقْطَعِين فى إقطاعة واحدة. وكان العدد الكبير من بينهم من عامة الشعب". وقد استشهدتُ بهذا، ليس كبرهان، حيث توجد كثرة من البراهين الأخرى،

---

i: **إدْمه دو فريمينڤيل** (١٦٨٣-١٧٧٣): فقيه فى القوانين الإقطاعية – المترجم.

بل كمثال للطريقة التى كانت تتقارب بها، فى الأصل وعلى مدى وقت طويل، الطبقة الريفية مع ذوى الأصول النبيلة وامتزجتْ كل يوم مع هؤلاء فى قيادة الأعمال نفسها. والواقع أن ما فعله بلاط السيد الإقطاعىّ من أجل صغار الملاك العقاريين الريفيِّين، فعلتْه مجالس الولايات، و، فيما بعد، مجالس الطبقات، من أجل برچوازية المدن.

ولا يستطيع المرء أنْ يدرس ما بقى لنا من مجالس الطبقات فى القرن الرابع عشر، وخاصة مجالس الولايات فى نفس الفترة، دون أنْ يُصاب بالدهشة إزاء المكان الذى شغلته الطبقة الثالثة فى هذه المجالس والسلطة التى مارستها فيها.

ولا شك فى أن برچوازىّ القرن الرابع عشر، كفرد، كان أقل شأنا من برچوازىّ القرن الثامن عشر، غير أن البرچوازية بصورة جماعية كانت تشغل فى المجتمع السياسىّ فى ذلك الحين مرتبة أفضل ضمانا وأعلى شأنا. ذلك أن حقها فى المشاركة فى الحكومة كان لا يقبل الجدل؛ وكان الدور الذى تلعبه فى المجالس السياسية كبيرا دائما، وفى كثير من الأحيان مهيمنا. وكانت الطبقات الأخرى تُحِسّ دائما بالحاجة إلى أخذها فى الاعتبار.

غير أن ما يدهشنا بصورة خاصة هو أنْ نرى كيف أن طبقة النبلاء والطبقة الثالثة وجدتا فى ذلك الحين أن من الأسهل القيام بإدارة الأمور معا أو بالمقاومة بصورة مشتركة، كما لم يحدث منذ ذلك الحين. ولم يكن هذا ملحوظا فى مجالس الطبقات فى القرن الرابع عشر فقط، التى أعطت مصائب ذلك الزمن للكثير منها طابعا غير منتظم وثوريا، بل أيضا فى مجالس الولايات فى الفترة ذاتها، والتى لا يدل شيء على أن شئونها لا

تواصل مسيرتها المنتظمة العادية. وعلى هذا النحو نرى، في ولاية "أوڤيرني" Auvergne، الطبقات الثلاث تتخذ بصورة مشتركة التدابير الأكثر أهمية وتُشرف على تنفيذها بواسطة مفوَّضين يتمّ اختيارهم على التساوى من كل الطبقات الثلاث. وكان هذا المشهد ذاته موجودا في الفترة ذاتها في ولاية "شانپانْي" Champagne. ويعلم الجميع التحالف الشهير الذى اتَّفق بمقتضاه النبلاء والبرچوازيون في عدد كبير من المدن، في بداية نفس القرن، على الدفاع عن حريات الأمة وامتيازات ولاياتهم ضد تعدِّيات السلطة الملكية(٣٠). ونلتقى في تلك اللحظة ذاتها، في تاريخنا، بالعديد من هذه الحوادث التي تبدو وكأنها منتزعة من تاريخ إنجلترا(31). ولم تَعُدْ تقع مشاهد مماثلة في القرون التالية.

وبالفعل فكلما اختلَّ نظام حكومة السادة الإقطاعيِّين، صارت مجالس الطبقات أكثر ندرة أو توقفتْ عن الاجتماع، وانتهت الحريات العامة إلى الزوال، جارفة معها الحريات المحلية إلى الانهيار، كان البرچوازىّ والنبيل لا يعودان متَّصليْن بأحدهما الآخر في الحياة العامة. وكانا لا يعودان يشعران مطلقا بالحاجة إلى التقارب أحدهما مع الآخر وإلى التفاهم؛ و كانا يصيران كل يوم مستقلَّيْن عن أحدهما الآخر، بل كانا يصيران أيضا أكثر غربة عن أحدهما الآخر. وفى القرن الثامن عشر، اكتملتْ هذه الثورة: لم يَعُدْ هذان الرجلان يلتقيان إلا بالصدفة في الحياة الخاصة. ولم تَعُدْ هاتان الطبقتان متنافستيْن فقط، بل صارتا عدوَّتيْن.

إن ما يبدو خصوصيًّا حقا بالنسبة لفرنسا، في نفس الفترة، هو أن طبقة النبلاء فقدتْ على هذا النحو سلطتها السياسية، وكان ذو الأصل النبيل

يحصل بصورة فردية على امتيازات عديدة لم يحدث مطلقا أنْ امتلكها أو يقوم بزيادة الامتيازات التى كان يمتلكها فى ذلك الحين. ويمكن القول إن الأجزاء أثْرَتْ على حساب الكل. وفقد النبلاء قليلا قليلا حقّ الحكم، غير أن النبلاء حصلوا أكثر فأكثر على الامتياز الحصرىّ المتمثل فى أنْ يكونوا الخدم الرئيسيِّين للحاكم؛ وكان من السهل أنْ يصير شخص من عامة الشعب ضابطا فى عهد **لويس الرابع عشر** أكثر مما فى عهد **لويس السادس عشر.** وكان هذا يحدث فى كثير من الأحيان فى پروسيا، عندما لم يكن هناك تقريبا ما يشبهه فى فرنسا. وكان كل امتياز من هذه الامتيازات، بمجرد الحصول عليه، يلتصق بالدم؛ ولا ينفصل عنه [يغدو وراثيا]. وكلما كان هؤلاء النبلاء يكفّون عن أنْ يكونوا أريستقراطية، كان يبدو أنهم يصيرون طبقة مغلقة.

وإذا أخذنا أشنع كل هذه الامتيازات، أىْ امتياز الإعفاء من الضريبة: من السهل أنْ نرى أنه، منذ القرن الخامس عشر حتى الثورة الفرنسية، لم يكفّ هذا الامتياز عن الزيادة. وكان يزداد نتيجة للتقدم السريع فى الإنفاق الحكومىّ. وعندما كانت الحكومة لا تجمع سوى 1 200 000 جنيه من ضريبة الإنتاج والدخل فى عهد **شارل السابع** Charles VII(i)، كان امتياز الإعفاء من هذه الضريبة قليلا؛ وعندما صار يُجْمَع منها 80 مليون جنيه فى عهد **لويس السادس عشر**، كان هذا الامتياز كثيرا. وحينما صارت ضريبة الإنتاج والدخل الضريبة الوحيدة المفروضة على عامة الشعب، صار إعفاء النبيل ملحوظا بالكاد: غير أنه عندما تضاعفت الضريبة من هذا النوع تحت

---

i: **شارل السابع** (١٤٠٣-١٤٦١): ملك فرنسا (١٤٢٢-١٤٦١)، وهو خامس ملوك فرع يسمَّى ڤالوا Valois من أسرة كاپيه Capet – المترجم.

كثرة من الأسماء وبكثرة من الأشكال؛ عندما اندمجتْ فى ضــريبة الإنتــاج والدخل أربع ضرائب أخرى؛ وعندما أضيفتْ رسوم لم تكن معروفــة فــى القرون الوسطى، مثل السُّخْرة الملكية المطبَّقة على كل الأشغال أو الخدمات العامة، والميليشيا، إلخ.، إلى ضريبة الإنتاج والدخل وملحقاتها، والمفروضة بصورة لا متساوية أيضا، بدا إعفاء ذوى الأصول النبيلة هائلا(٣٢). ومع أن اللامساواة كانت كبيرة فقد كانت فى الحقيقة ما تزال ظاهريــة أكثــر منهــا فعلية؛ لأن النبيل كانت تصل إليه، فى كثير من الأحيان، من خلال مستأجر أرضه، الضريبة التى كان يُفلت منها هو نفسه؛ غير أنه فى هذا الأمر، كانت اللامساواة التى يراها المرء تضرّ أكثر من اللامساواة التى يحسّ بها.

ومدفوعا بالاحتياجات المالية التى أرهقتْه فى أواخر حكمــه، أنــشأ **لويس الرابع عشر** ضريبتين عامَّتين، ضريبة الأشــخاص (الــرؤوس) la capitation وضريبة العشرينيات les vnigtièmes. ولكنْ، وكأن الإعفاء مــن الضريبة كان فى حد ذاته امتيازا جديرا بالاحترام إلى حد أنه ينبغى تكريسه حتى عندما كان يجرى الهجوم عليه، كان هناك اهتمام بجعل الجباية مختلفة حيثما كانت الضريبة عامة. فبالنسبة لبعضهم ظلت الجباية مهينــة وقاســية؛ وبالنسبة للآخرين متساهلة وجديرة بالاحترام(٣٣-٣٥).

ومع أن اللامساواة، فيما يتعلق بالضرائب، كانت راسخة على كــل قارة أوروبا، هناك بلدان قليلة جدا كانت قد صارت فيها واضحة ومحسوسا بها باستمرار مثل فرنسا(36). وفى قسم كبير مــن ألمانيــا، كانــت أغلــب الضرائب غير مباشرة. وفيما يتعلق بالضريبة المباشرة نفسها، كان امتيــاز ذوى الأصول النبيلة يتمثل فى كثير من الأحيان فى المشاركة بنصيب أقــل

فى عبء عام. وفضلا عن هذا، كانت هناك بعض الضرائب التى كانت لا تُفْرَض إلا على النبلاء، والتى كان المقصود بها أنْ تحلّ محلّ الخدمة العسكرية المجانية التى كانت لم تَعُدْ مطلوبة منهم.

غير أنه، من كل طُرُق التمييز بين البشر والتفرقة بين الطبقات، كانت لا مساواة الضريبة هى الأكثر خبثا والأكثر قدرة على إضافة العزلة إلى اللامساواة، بحيث تجعل كل واحدة منها الأخرى مستعصية على الشفاء. وانظروا إلى هذه النتائج: عندما لا يعود البرچوازىّ والنبيل خاضعيْن لدفع نفس الضريبة، فإن تقدير وفرض الضرائب كل عام يرسمان بينهما من جديد، بخط تقسيم واضح ودقيق، الحدود بين هاتين الطبقتيْن. وكل عام، يُحِسّ كل شخص من أصحاب الامتياز بمصلحة فعلية وضاغطة نحو أنْ لا يدع نفسه يختلط مطلقا مع الجمهور، وأنْ يبذل جهدا جديدا فى سبيل أنْ يصطفّ على انفراد.

وحيث إنه كانت لا توجد تقريبا أعمال عامة لا تنشأ من ضريبة أو لا تنتهى إلى ضريبة، فإنه منذ اللحظة التى كان لا يجرى فيها إخضاع هاتين الطبقتيْن على قدم المساواة للضريبة، كانت لا تعود لهما تقريبا مبررات على الإطلاق للتشاور معا، ولا تعود لهما أسباب للإحساس بحاجات ومشاعر مشتركة؛ ولا هناك حاجة إلى بذل جهود للاحتفاظ بهما منفصلتيْن: إنه يجرى بمعنى ما تجريدهما من الفرصة والرغبة فى العمل معا.

وفى اللوحة المداهنة التى يرسمها للدستور القديم لفرنسا، يروِّج **بيرك**، لصالح مؤسسة نبلائنا، السهولة التى كان يحصل بها البرچوازيون على ألقاب النبالة عن طريق شراء منصب ما: كان هذا يبدو له مماثلا

للأريستقراطية المفتوحة فى إنجلترا. وبالفعل فإن **لويس الحادى عشر** كان قد قام بمضاعفة حالات منح ألقاب النبالة: كانت هذه وسيلة لإذلال النبلاء؛ وقد أسرف خلفاؤه فيها للحصول على المال. ويخبرنا **نيكر** أنه، فى زمانه، ارتفع عدد المناصب التى اشترت النبالة إلى أربعة آلاف. ولم ير أحد ما يشبه هذا فى أىّ مكان فى أوروبا؛ غير أن التماثل الذى أراد **بيرك** أن يعقده بين فرنسا وإنجلترا فى ذلك لم يكن إلا أكثر زيفا.

وإذا كانت الطبقات المتوسطة فى إنجلترا، بعيدا عن شنّ الحرب على الأريستقراطية، ظلت متحدة معها بصورة وثيقة جدا، فإن هذا لم ينبع فى المحل الأول من أن هذه الأريستقراطية كانت مفتوحة، بل بالأحرى، كما قال بعضهم، من واقع أن شكلها كان غير متميِّز وكانت حدودها مجهولة؛ ليس بقدر ما كان من السهل الدخول فيها بقدر ما كان هذا غير معروف مطلقا عند الوصول إلى هناك؛ بحيث أن كل من كان يقترب منها كان يمكن أنْ يعتقد أنه جزء من الأريستقراطية، ويربط نفسه بحكمها، فيحصل على مجدٍ ما أو ربحٍ ما من قوتها.

غير أن الحاجز الذى كان يفصل نبلاء فرنسا عن الطبقات الأخرى، مهما كان قابلا للعبور بمنتهى السهولة، كان دائما ثابتا وواضحا، وسهل المعرفة دائما بالنسبة لأولئك الذين بقوا فى الخارج بعلامات جليَّة وكريهة. وحينما يكون قد تمَّ عبوره، كان المرء يغدو منفصلا عن الجميع فى الدائرة التى كان قد تركها للتوّ بامتيازات كانت مؤلمة ومذلَّة لهم.

وكان نظام رفع العامة إلى مرتبة النبلاء، بعيدا عن أنْ يقلِّل كراهية العامة للنبيل، يزيدها بالتالى، على العكس، بما لا يقاس؛ وكانت ترتبط بكل

الحسد الذى يُثيره النبيل الجديد لدى أمثاله القدماء [أىْ العامة]. وكان هذا ما جعل الطبقة الثالثة فى عرائض تظلماتها تُبْدِى دائما نحو المرفوعين حديثا إلى مرتبة النبالة ضِيقًا أكثر مما نحو النبلاء، وهو ما كان يجعلها، بعيدا عن المطالبة بتوسيع الباب الذى يمكن أنْ يقودها إلى خارج وَضْع العامة، تُطالب بلا انقطاع بتضييقه.

ولم يحدث فى أىّ فترة من تاريخنا أنْ كان يتمّ الحصول على النبالة بمثل هذه السهولة كما فى 1789، ولم يحدث من قبل مطلقا أنْ كان البرچوازىّ والنبيل منفصليْن أحدهما عن الآخر إلى هذا الحد. ولم يقتصر الأمر على أن النبلاء لم يريدوا أنْ يحسُّوا فى مجامعهم الانتخابية بشيء تُحِسّ به البرچوازية، بل كان البرچوازيون يتفادون بنفس الحرص كل ما يمكن أنْ يكون له مظهر ذوى الأصل النبيل. وفى بعض الولايات، كان المرفوعون حديثا إلى مرتبة النبلاء منبوذين من جانب لأنه لا أحد كان يرى أنهم نبلاء بما فيه الكفاية، ومن الجانب الآخر لأن هناك من يجد أنهم نبلاء أكثر مما ينبغى بالفعل. ويقال إن هذه كانت حالة الشهير **لاڤوازييه** Lavoisier(i).

---

i: **لاڤوازييه (أنطوان-لوران دو لاڤوازييه** Antoine-Laurent de Lavoisier (١٧٤٣-١٧٩٤): نبيل فرنسى، وأب الكيمياء الحديثة وله إسهاماته فى البيولوچيا، وكان يموّل مشروعه العلمى بنشاطه الاقتصادىّ الواسع النطاق كمستثمر وإدارىّ لشركة خاصة لجباية الضرائب ورئيس مجلس إدارة لبنك خاص ثم لبنك فرنسا وعضو قوىّ النفوذ فى عدد آخر من المجالس الإدارية الأريستقراطية. اتهمه چان پول مارا Jean-Paul Marat فى عهد الإرهاب بعدة جرائم وأُعْدِمَ بالمقصلة – المترجم.

وإذا فكرنا الآن، تاركين النبالة جانبا، فى هذه البرچوازيــة، فإننــا سنرى مشهدا مماثلا تماما، ذلك أن البرچوازىّ كان منفصلا عــن الــشعب مثلما كان النبيل منفصلا عن البرچوازىّ تقريبا.

وفى النظام القديم كان الطبقة المتوسطة بكاملها تقريبا تعــيش فــى المدن. وقد أدَّى سببان بوجه خاص إلى هذه النتيجة: امتيازات ذوى الأصول النبيلة وضريبة الإنتاج والدخل. أما السيد الإقطاعىّ الذى كان يقــيم علــى أراضيه فقد كان يُبْدِى فى العادة طِيبة قلب تلقائية نحو الفلاحــين؛ غيــر أن عجرفته تجاه جيرانه البرچوازيين كانت بلا حدود تقريبــا. وكانــت هــذه العجرفة لا تكفّ عن الازدياد كلما تضاءلتْ سلطته السياسية، ولهذا الــسبب نفسه؛ لأنه، من جهة، بعد أنْ كفّ عن الحكم، كانت لم تَعُدْ له مصلحة فــى مجاملة أولئك الذين كان بوسعهم أنْ يساعدوه فى هذه المهمة، ومــن الجهــة الأخرى، كما لوحظ فى كثير من الأحيان، لأنه كان يحبّ أنْ يعزّى نفــسه، بالاستخدام غير المعتدل لحقوقه المظهرية، عن فقدان قوته الفعليــة. وكــان غيابه ذاته عن أراضيه، بدلا من التخفيف عن جيرانه، يزيد من ضيقهم. ولم يكن تغيُّبه يخدم حتى هذا الغرض؛ لأن الامتيازات التى كان يمارسها وكيله كان لا يُطاق تحمُّلها بصورة لا تقلّ عن ذى قبل.

وأنا لا أعلم مع هذا ما إذا كانت ضريبة الإنتــاج والــدخل، وكــل الضرائب التى تمَّ دمجها فيها، لا تُعَدّ أسبابا أكثر فعالية.

وأستطيع أنْ أشرح، فيما أعتقد، وفى كلمات قليلــة، لمــاذا كانــت ضريبة الإنتاج والدخل وملحقاتها ثقيلة الوطأة على الأرياف أكثر مما علــى المدن؛ غير أن هذا قد يبدو غير ذى جدوى بالنسبة للقارئ. وسأكتفى بالتالى

بالقول إن البرچوازيين المتجمِّعين فى المدن كانوا يملكون ألف طريقة لتخفيف وطأة ضريبة الإنتاج والدخل، وفى كثير من الأحيان للتهرُّب منها تماما، وهذا ما لم يكن أىٌّ منهم يستطيعه بصورة منعزلة، لو أنه بقى فى أملاكه فى الريف. وكانوا يتخلصون بصفة خاصة بهذه الطريقة من واجب الجباية، هذا الواجب الذى كانوا ما يزالون يخشونه أكثر كثيرا من واجب دفعها، وكانوا محقِّين فى هذا؛ لأنه لم يكن يوجد مطلقا، فى النظام القديم، ولا حتى، فيما أعتقد، فى أىّ نظام، وَضْع أسوأ من وضع جابى الأبرشية لضريبة الإنتاج والدخل. وستُواتينى الفرصة لشرح هذا فى موضع لاحق. ومع هذا فإنه لا أحد فى القرية، باستثناء ذوى الأصول النبيلة، كان بوسعه أنْ يتهرب من هذا المنصب [منصب جابى الضريبة فى الأرياف]: وبدلا من الإذعان لهذا، كان العامىّ الغنىّ يؤجِّر أرضه وينسحب إلى المدينة القريبة. ويتَّفق **تيرجو** مع كل الوثائق السرية التى توفَّرتْ لى فرصة الاطلاع عليها، عندما يقول: "إن جباية ضريبة الإنتاج والدخل تُحوِّل تقريبا كل الملاك من عامة الشعب فى الأرياف إلى برچوازيِّين مدينيِّين". وكان هذا، بالمناسبة، أحد الأسباب التى جعلت فرنسا مليئة بالمدن، وبالأخص المدن الصغيرة، أكثر من أغلب البلدان الأخرى فى أوروبا.

ومحصورا على هذا النحو داخل أسوار مدينة، كان العامىّ الغنىّ يفقد فى الحال ذوق وروح الحقول؛ وكان يصير غريبا تماما على أشغال أولئك الذين بقوا هناك. ولم تَعُدْ لحياته إنْ جاز القول سوى غاية واحدة: كان يطمح إلى أنْ يصير فى مدينته المختارة موظفا عاما.

وإنه لخطأ جسيم جدا أنْ نعتقد أن ولَع الفرنسيِّين كلهم تقريبا في أيامنا، وبوجه خاص ولَع أولئك الذين ينتمون إلى الطبقات المتوسطة، بالمناصب، كان قد نشأ منذ الثورة؛ لقد نشأ قبل ذلك بقرون عديدة، ولم يكفّ، منذ ذلك الحين، عن الازدياد، بفضل كثرة من النفقات الجديدة التي جرى الحرص على تقديمها له.

ولم تكن المناصب، في ظل النظام القديم، شبيهة دائما بمناصبنا، غير أنه كان ما يزال يوجد المزيد منها، فيما أعتقد؛ ولم يكن هناك حدّ لعدد المناصب الصغيرة. ومن 1693 إلى 1709 فقط، قُدِّر أنه تمَّ خلق أربعين ألفا من هذه المناصب، كلها تقريبا في متناول البرچوازيِّين الأقل شأنا. وقد أحصيتُ في ١٧٥٠، في مدينة متواضعة المساحة بإحدى الولايات، ما يصل إلى مائة وتسعة شخص يعملون في مجال إقامة العدالة، ومائة وستة وعشرين مكلَّفين بتنفيذ قرارات أولئك، كلهم من أهل المدينة. وكان حماس البرچوازيِّين لملء هذه المناصب لا نظير له بالفعل. وحالما كان أحدهم يحسّ بأنه يملك رأس مال صغيرا، فإنه، بدلا من استخدامه في التجارة، كان يستخدمه في الحال لشراء منصب. وقد ألحقَ هذا الطموح البائس الضرر بتقدُّم الزراعة والتجارة في فرنسا أكثر من نقابات التجارة والصناعة وحتى ضريبة الإنتاج والدخل. وعندما كان يوجد نقص في المناصب الشاغرة فإنه سرعان ما كان يعمل خيال الباحثين عن المناصب ويخترع مناصب جديدة. وقد نشر شخص اسمه **لامبرڤيل** Lamberville مذكرة لإثبات أن مما يتَّفق تماما مع المصلحة العامة خلق مفتشين لصناعة ما، ويختم عارضا تعيينه هو نفسه في هذه الوظيفة. ومَنْ منا لم يعرف شخصا مثل **لامبرڤيل**؟ ذلك أن

رجلا حصل على قدر من التعليم وقليل من المال كان يرى أنه من غير اللائق أنْ يموت دون أنْ يكون قد عمل موظفا عموميا. وقد قال أحد المعاصرين: "كل شخص، وفقا لوضعه، يريد أنْ يكون شخصا له شأنه بأمر الملك".

وكان الاختلاف الأكبر الذى نلقاه بهذا الشأن بين الزمن الذى أتكلم عنه هنا وزمننا، هو أنه آنذاك كانت الحكومة تبيع المناصب، على حين أنها فى الوقت الحاضر تمنحها؛ وللحصول عليها، لم يَعُدْ المرء يقدم ماله؛ إنه يفعل ما هو أكثر، إنه يبيع نفسه.

ومنفصلا عن الفلاحين بحكم اختلاف المكان وأكثر من ذلك باختلاف نوع الحياة، كان البرچوازىّ منفصلا عنهم أيضا فى أغلب الأحيان بحكم اختلاف المصلحة. وكانت هناك شكاوى بكل حق من امتيازات النبلاء بشأن الضريبة؛ ولكنْ ما القول بشأن امتيازات البرچوازيِّين؟ ذلك أنه كانت تُعَدّ بالآلاف تلك المناصب التى كانت تعفيهم كليا أو جزئيا من الأعباء العامة: هذا منصب يُعْفِى من الميليشيا، وهذا منصب آخر يُعْفِى من السُّخْرة، وهذا الأخير يُعْفِى من ضريبة الإنتاج والدخل. وكما سأل كاتب من ذلك الزمن: أين تلك الأپرشية التى لا تضمّ بداخلها، إلى جانب ذوى الأصول النبيلة ورجال الدين، العديد من السكان الذين حصلوا، عن طريق المناصب أو المهام العامة، على إعفاء من الضريبة؟ وقد تمثل أحد الأسباب التى كانت تؤدِّى من وقت لآخر إلى إلغاء عدد من المناصب المخصَّصة للبرچوازيِّين، فى انخفاض الإيراد الذى أدّى إليه وجود عدد كبير من الأفراد الذين تمّ إعفاؤهم من ضريبة الإنتاج والدخل. وإننى لا أشكّ مطلقا فى أن عدد

المُعْفَوْن بين البرجوازيِّين كان مثل عددهم بين النبلاء، وفي كثير من الأحيان، أكبر منه.

وكانت هذه المزايا البائسة تملأ بالحسد أولئك الذين كانوا محرومين منها، كما كانت تملأ بالكبرياء الأكثر أنانية أولئك الذين كانوا يتمتَّعون بها. ولم يكن هناك شيء أكثر وضوحا طوال القرن الثامن عشر، من معاداة برجوازيِّى المدن ضد فلاحى ضواحيها، وغير الضاحية إزاء المدينة. ويكتب **تيرجو**: "كل مدينة تستحوذ عليها مصلحتها الخاصة، وهى مستعدة للتضحية فى سبيلها بالأرياف والقرى فى أقضيتها". ويقول فى موضع آخر فى معرض حديثه إلى نواب مفوَّضين ملكيِّين: "كنتم مضطرين فى كثير من الأحيان إلى أنْ تقمعوا الميْل إلى الاغتصاب والتعدِّى باستمرار، هذا الميْل الذى يطبع بطابعه سلوك المدن إزاء الأرياف والقرى فى أقضيتها".

بل إن الشعب ذاته الذى يعيش مع البرجوازيِّين داخل أسوار مدينتهم صار غريبا عليهم، بل صار عدوًّا تقريبا. وكانت أغلب الأعباء المحلية التى أنشأوها تدار بطريقة تجعلها تثقل بصورة خاصة على الطبقات الدنيا. وقد واتتنى الفرصة أكثر من مرة للتحقُّق من صِحَّة ما قاله **تيرجو** نفسه فى موضع آخر من أعماله، من أن برجوازيِّى المدن وجدوا الوسيلة لتنظيم المكوس بطريقة تجعلها لا تؤثر عليهم.

غير أن ما نلاحظه بصورة خاصة فى سلوك هذه البرجوازية فإنه الخشية من أنْ يجرى الخلط بينها وبين الشعب، والرغبة العارمة فى التخلُّص بكل الوسائل من رقابة هذا الشعب.

وتقول برچوازية المدينة فى مذكرة مقدمة إلى المراقب العام "إذا كان مما يُسْعِد الملك أنْ يصير منصب العمدة بالانتخاب فإنه سيكون من الملائم إلزام الناخبين بألا يختاروا إلا من بين الأعيان الرئيسيِّين، وحتى من بين أعضاء محكمة المُشْرِفين الملكيِّين".

وقد سبق أنْ رأينا كيف أن سياسة ملوكنا كانت تتمثل فى أنْ ينتزعوا من شعب المدن بالتدريج ممارسة حقوقه السياسية. ومن **لويس الحادى عشر** إلى **لويس الخامس عشر**، يكشف كل تشريعهم عن هذه الفكرة. وفى كثير من الأحيان كان برچوازيُّو المدينة يشاركون فى ذلك، بل اقترحوا ذلك فى بعض الأحيان.

وأثناء إصلاح البلديات فى 1764، تشاور مفوَّض ملكىّ مع موظفى البلدية فى مدينة صغيرة حول مسألة معرفة ما إذا كان ينبغى الاحتفاظ للصُّنّاع و *عامة الشعب الآخرين autre menu peuple* بالحق فى انتخاب القضاة. وقد أجاب هؤلاء الموظفون بأن الحقيقة أن "الشعب لم يُسِئْ مطلقا استخدام هذا الحق، وأنه سيكون جميلا بلا شك الاحتفاظ له بترضية قيامه باختيار أولئك الذين يجب أنْ يحكموه، ومع هذا فإنه سيكون من الأفضل، فى سبيل الحفاظ على النظام السليم واستتباب الأمن العام، الاعتماد فى هذا الشأن على مجلس الأعيان". ويُعلن نائب المفوَّض الملكىّ من جانبه أنه دعا إلى الاجتماع بمنزله، فى مؤتمر سرى، "الستة آلاف مواطن بالمدينة". وقد اتَّفق هؤلاء الستة آلاف من المواطنين بالإجماع على أن من الأفضل أنْ يُعْهَد بالانتخاب، ليس حتى إلى مجلس الأعيان، كما اقترح موظفو البلدية، بل إلى عدد من المندوبين يتمّ اختيارهم من مختلف الهيئات التى يتألف منها المجلس.

ويضيف نائب المفوض الملكىّ، الأكثر تأييدا لحقوق الشعب من هؤلاء البرچوازيين أنفسهم [أىْ:الستة آلاف مواطن]، بعد أنْ نقل رأيهم، أنه "حقا ليس من الإنصاف مع هذا أنْ يدفع الحِرَفيون مبالغ يفرضها مواطنوهم أولئك الذين ربما كانوا، بسبب امتيازاتهم الضريبية، الأقل اهتماما بهذه المسألة، دون أنْ يكون بمستطاعهم أنْ يُراقبوا إنفاقها".

ولكن لنستكملْ اللوحة؛ لنبحثْ الآن البرچوازية فى حد ذاتها، بصورة مستقلة عن الشعب، كما سبق أنْ بحثنا طبقة النبلاء بصورة مستقلة عن البرچوازيِّين. ونحن نلاحظ عند هذا القسم الصغير من الأمة، مأخوذا على حدة بعيدا عن الباقى، تقسيمات بلا حدود. ويبدو أن الشعب الفرنسى أشبه ما يكون بتلك الأجسام الأولية المفترضة التى تَجِدُ الكيمياء الحديثة بداخلها جزيئات جديدة قابلة للانفصال كلما فحصتْها عن كثب. وقد وجدتُ ما لا يقل عن ست وثلاثين مجموعة متميزة بين أعيان مدينة صغيرة. وكانت كل مجموعة من هذه المجموعات المتميزة، مع أنها صغيرة للغاية، تعمل بلا انقطاع على تصغير حجمها أكثر؛ إذْ كانت تقوم بصفة دائمة بتطهير أفرادها غير المنسجمين الذين كان يمكن أنْ تشتمل عليهم، حتى تختزل نفسها إلى عناصر بسيطة. والنتيجة أن هذه العملية المتواصلة كانت تختزل المجموعة إلى ثلاثة أو أربعة أعضاء. ولهذا كانت شخصياتهم أكثر حدَّة ومزاجهم أكثر مشاكسة. وكان الجميع منفصلين عن بعضهم البعض الآخر ببعض الامتيازات الصغيرة وهكذا كان الأقل أمانة يُعتبرون أيضا رموزا للأمانة. وفيما بينهم كانت تتواصل صراعات دائمة على الصدارة. وكان المفوَّض الملكىّ والمحاكم يُصابون بالدوار بسبب صخب مشاجراتهم. "وفى النهاية تمّ

التوصّل إلى قرار بإعطاء الماء المقدس لمحكمة المشرفين الملكيِّين قبل إعطائه لنقابة المدينة. وكان البرلمان يتردَّد؛ غير أن الملك تصدَّى للقضية فى مجلسه، واتخذ القرار بنفسه. لقد آن الآوان؛ ذلك أن هذه القضية كانت قد جعلتْ كل المدينة تغلى". وعندما كان يجرى منح الصدارة لنقابة على نقابة أخرى فى المجلس العام للأعيان، كانت هذه النقابة الأخرى تكفّ عن الحضور هناك؛ فكانت تتخلَّى عن القضايا العامة بدلا من أنْ تشهد، كما كان يقال، ذلك الحطَّ من كرامتها. وقد قررتْ نقابة صُنّاع الشعر المستعار [الپاروكات] بمدينة "لا فليش" La Flèche "أنْ تعبِّر بهذه الطريقة عن الحزن الحقيقى الذى سبَّبَتْه لها الأسبقية الممنوحة للخبازين". ورفض قسم من أعيان إحدى المدن بعناد أنْ يقوموا بأداء وظائفهم. "لأنه دخل فى المجلس بعض الحِرَفيِّين الذين أحسَّ البرچوازيون الرئيسيون بالإهانة للتواجد معهم"، كما قال المفوَّض الملكىّ.– ويقول المفوَّض الملكىّ لولاية أخرى: "إذا مُنِحَتْ وظيفة قاضِى بلدية لموثِّق عقود فإن هذا سيزعج الأعيان الآخرين، لأن موثِّقى العقود هنا أناس من ذوى الأصل الوضيع، وليسوا من عائلات الأعيان وكانوا جميعا موظفين كتابيِّين". والحقيقة أن الستة آلاف مواطن الذين تحدثتُ عنهم من قبل، والذين كانوا يقررون بكل هذه السهولة أن الشعب يجب حرمانه من حقوقه السياسية، كانوا يجدون أنفسهم فى حيرة غريبة، عندما كان الأمر يتعلق ببحث مَنْ سيكونون أعيانا وأىّ ترتيب للأسبقية من الملائم أنْ يكون بينهم. وفى موضوع كهذا، كانوا لم يعودوا يعبِّرون بتواضع إلا عن شكوكهم؛ ذلك أنهم كانوا يخشون، كما قالوا، "أنْ يجرحوا مشاعر بعض مواطنيهم".

وقد تعززّ الغرور الفطرى لدى الفرنسيِّين وازداد حدَّة من خلال الاحتكاك المتواصل لحبّ الذات لدى هذه المجموعات الصغيرة، وبذلك صارت الكبرياء المشروعة للمواطن منسية. وفى القرن السادس عشر، كانت أغلب النقابات الحِرَفية التى تحدثت عنها منذ قليل موجودة بالفعل؛ غير أن أعضاءها بعد أنْ رتَّبوا فيما بينهم قضايا تجمعُّهم الخاص، كانوا ينضمُّون بلا انقطاع إلى كل السكان الآخرين للاهتمام معًا بالمصالح العامة للمدينة. وفى القرن الثامن عشر، كانوا منكفئين على أنفسهم بصورة كاملة تقريبا؛ لأن أعمال الحياة البلدية كانت قد صارت نادرة وكان يجرى تنفيذها جميعا بواسطة مندوبين. وبالتالى لم ترَ أىّ مجموعة من هذه المجتمعات الصغيرة سوى نفسها، ولم تهتمّ إلا بنفسها، ولم تكن لها قضايا سوى تلك التى تمسّها.

ولم يكن لدى أسلافنا كلمة *individualisme* [*فردية*]، التى قمنا نحن بنَحْتِها لاستعمالنا الخاص، لأنه فى زمنهم، لم يكن يوجد، فى الواقع، فرد لا ينتمى إلى مجموعة ويستطيع أنْ يعتبر نفسه وحيدا تماما؛ غير أن كل مجموعة من تلك الكثرة من المجموعات الصغيرة التى كان يتألف منها المجتمع الفرنسى لم تكن تفكر إلا فى نفسها. وكان هذا، إنْ جاز لى أنْ أعبِّر عن فكرتى على هذا النحو، نوعا من الفردية الجماعية، التى كانت تُعِدّ النفوس للفردية الحقيقية التى نعرفها.

أما ما هو أكثر غرابة فإنه واقع أن هؤلاء البشر الذين كانوا متباعدين بعضهم عن البعض الآخر، كانوا قد صاروا متماثلين فيما بينهم، إلى حد أنه كان يكفى جعلهم يغيِّرون أماكنهم فلا يعود من الممكن التعرُّف عليهم. وعلاوة على هذا فقد كان بوسع مَنْ ينفذ إلى أعماق روحهم أنْ

يكتشف أن هذه الحواجز الصغيرة التى كانت تفصل أناسا متماثلين إلى هـــذا الحد كانت تبدو لهم أنفسهم مناقضة للمصلحة العامة تناقــضها مـــع الإدراك السليم، وأنهم من الناحية النظرية كانوا مُولَعِين بالوحدة بالفعل. ولم يكن أىّ واحد منهم يتمسك بوضعه الخاص إلا لأن الآخرين كانوا يميِّزون أنفسهم من خلال وضعهم؛ غير أنهم جميعا كانوا مستعدِّين تماما للاندماج فى الجمهور، بشرط ألا يكون لأىّ شخص أىّ امتيـــاز خـــاص وألا يتجـــاوز المـــستوى المشترك.

كيف أدَّى تدمير الحرية السياسية والتباعُد بين الطبقات إلى تقريبا كل الأمراض التى مات بها النظام القديم

من كل الأمراض التى هاجمتْ دستور النظام القديم وحكمتْ عليه بالهلاك، قمتُ فى الفصول السابقة بتصوير أكثرها فتكا. وأودّ أنْ أعود أيضا إلى مصدر شرٍّ كان خطيرا للغاية وغريبا للغاية، وأنْ أُبرز كَمْ من الشرور الأخرى خرجتْ معه من هذا المصدر.

ولو أن الإنجليز كانوا قد فقدوا تماما مثلنا، منذ العصور الوسطى، الحرية السياسية وكل الحصانات المحلية التى لا يمكن أنْ تظل قائمة لوقت طويل بدونها، لكان من المحتمل للغاية أنْ تغدو مختلف الطبقات التى تتشكل منها أريستقراطيتها، منفصلة عن بعضها البعض، كما حدث فى فرنسا، وإلى هذا الحد أو ذاك فى باقى القارة، ولصارت جميعا منفصلة عن الشعب. غير أن الحرية أجبرتْها على الاحتفاظ دائما بالاتصال بعضها ببعضها الآخر لكىْ تكون قادرة على التفاهم عند الحاجة.

ومن اللافت للنظر أنْ نرى كيف أن النبلاء الإنجليز، مدفوعين بطموحهم ذاته، قد عرفوا، عندما كان يبدو لهم ذلك ضروريا،أنْ يندمجوا بألفة مع طبقاتهم الدنيا وأنْ يتظاهروا بأنهم يعتبرونهم متساوين معهم. ويروى **آرثر يونج**، الذى سبق أنْ استشهدتُ به، والذى يمثل كتابه واحدا من الأعمال الأكثر فائدة حول فرنسا القديمة، أنه عندما وجد نفسه ذات يوم فى الريف عند **دوق ليانكور** le duc de Liancourt، عبَّر عن رغبته فى الحديث مع عدد

من المزارعين الأكثر حذقا والأكثر ثراء فى تلك النواحى. وقام الدوق بتكليف مدير أعماله بالمجئ بهم إليه. وهو ما يُبْدى عليه الإنجليزىَ هذه الملاحظة: "عند سيد إقطاعىّ إنجليزىّ، كان يمكننا أنْ ندعو ثلاثة أو أربعة *(مُزارعين farmers)*، كان يمكن أنْ يتغدَّوا مع الأسرة، وبين سيدات من أعلى مقام. وقد شهدتُ هذا على الأقل مائة مرة فى جُزُرنا. وهو شيء يمكن أنْ نبحث عنه دون جدوى فى فرنسا، من "كاليه" Calais إلى "بايون" "Bayonne".

ولاشك فى أن أريستقراطية إنجلترا كانت ذات طابع أكثر تكبُّرا من أريستقراطية فرنسا، وأقل استعدادا للألفة مع كل أولئك الذين عاشوا تحتها؛ غير أن ضرورات وَضْعها أجبرتْها على ذلك. وكانت مستعدة لكل شيء فى سبيل أنْ تقود. وكان لم يَعُدْ أحد يرى لدى الإنجليز، منذ قرون لا مساواة أخرى فى الضرائب إلا تلك التى جرى إدخالها على التعاقب لصالح الطبقات المحتاجة. تصوَّرُوا، من فضلكم، إلى أين يمكن للمبادئ السياسية المختلفة أنْ تقود شعبيْن متجاوريْن إلى هذا الحد! ففى القرن الثامن عشر، كان الفقير هو الذى يتمتع، فى إنجلترا، بالامتياز الضريبىّ؛ وفى فرنسا، كان الغنىّ(37). هناك، أخذتْ الأريستقراطية على عاتقها أثقل الأعباء العامة، لكىْ يسمح لها الناس بأنْ تحكم؛ وهنا احتفظتْ إلى النهاية بإعفائها الضريبىّ لكى تتعزَّى عن فقدانها للحكم.

وفى القرن الرابع عشر، كان المبدأ القائل: *N'impose qui ne veut* *[لاتفرض ضريبة على من لا يريدها]* يبدو راسخا بصورة وطيدة فى فرنسا كما فى إنجلترا ذاتها. وكان يجرى الاستشهاد به فى كثير من الأحيان: كان

انتهاكه يبدو دائما عملا من أعمال الطغيان، وكان تأييده يعنى الامتثال للحقّ. وفى تلك الفترة، يلقى المرء، كما سبق لى القول، كثرة من أوجه الشبه بين مؤسساتنا السياسية وتلك الخاصة بالإنجليز؛ غير أن مصيرىْ الشعبين كانا آخذيْن فى الافتراق آنذاك وكانا يغدوان دائما أكثر اختلافا على مرّ الزمن. وكانا أشبه ما يكونان بخطّيْن يبدآن من نقطتيْن متجاورتيْن، ولكنْ يمضى كل منهما فى اتجاه مختلف قليلا، ثم يتباعدان أكثر فأكثر مع المزيد من امتدادهما.

وأجرؤ على تأكيد أنه منذ اليوم الذى حدث فيه أن الأمة؛ مرهقةً باضطراباتها الطويلة التى صَحِبَتْ أَسْرَ الملك **چان** Jean(i) وجنون **شارل السادس** Charles VI (ii)، سمحتْ للملوك بإنشاء ضريبة عامة بدون موافقتها، ذلك اليوم الذى كان النبلاء يملكون فيه النذالة الكافية للسماح بفرض الضرائب على الطبقة الثالثة، شريطة إعفاء النبلاء أنفسهم منها؛ منذ ذلك اليوم بُذرتْ جرثومة الرذائل كلها تقريبا والمفاسد كلها تقريبا التى استحوذتْ على النظام القديم أثناء باقى حياته وانتهتْ إلى أنْ تؤدِّى إلى موته بالعنف؛

i: **چان الثانى** (١٣١٩-١٣٦٤) الملقَّب بـ **چان الطيب** Jean le Bon ملك فرنسا (١٣٥٠-١٣٦٤)، والإشارة إلى أَسْره فى إنجلترا – المترجم.

ii: **شارل السادس** (١٣٦٨-١٤٢٢) الملقَّب بـ **المحبوب جدا** le Bien-Aimé و **المجنون** Fol ou Fou ملك فرنسا (١٣٨٠-١٤٢٢)، وقد أصيب بالجنون منذ ١٣٩٢ – المترجم.

وتدهشنى بصيرة **كومين** Comines(i) الفريدة عندما يقول: "**شارل السابع**، الذى كسب الجدال بشأن فرض ضريبة الإنتاج والدخل بإرادته بدون موافقة الولايات، حمَّل روحه وروح خلفائه عبئا ثقيلا، وأحدث فى مملكته جُرْحا سيظل ينزف لوقت طويل".

فكِّرُوا فى الطريقة التى كبر بها الجرح، فى الحقيقة، على مرّ السنين؛ وتتبَّعُوا هذا الواقع خطوة خطوة فى نتائجه المنطقية.

ويقول **فوربونّيه** Forbonnais (ii)، فى أبحاثه المتبحِّرة *Recherches sur les finances de la France [أبحاث حول مالية فرنسا]* إنه، فى العصور الوسطى، عاش الملوك بصفة عامة من إيرادات أملاكهم؛ ويُضيف "ولأن الاحتياجات الاستثنائية كان يجرى توفيرها عن طريق ضرائب استثنائية فإنه كان يتحمَّلها كذلك الكنيسة، والنبلاء، والشعب".

والواقع أن غالبية الضرائب العامة التى كان يجرى إقرارها بتصويت الطبقات الثلاث، خلال القرن الرابع عشر، كان لها نفس الطابع. وكانت تقريبا كل الضرائب التى تمَّ فرضها فى تلك الفترة *غير مباشرة indirectes*،

---

[i]: **فيليپ دو كومين** Philippe de Comines (١٤٤٧؟-١٥١١): دبلوماسىّ فرنسىّ، ومستشار سياسىّ، ومؤرِّخ، يُعَدّ كتابه *مذكرات Mémoires* (١٥٢٤) بين الوثائق التاريخية الأكثر تميُّزا للقرون الوسطى – المترجم.

[ii]: **فرنسوا ڤيرون ديڤيرچيه دو فوربونّيه** François Véron Duverger de Forbonnais (١٧٢٢-١٨٠٠): مؤلف كتاب *Recherches et considérations sur le finances de France depuis l'année 1595 jusqu'à l'année 1721 [أبحاث وتأملات حول مالية فرنسا منذ عام ١٥٩٥ حتى عام ١٧٢١]*، المنشور فى ١٧٥٨ – المترجم.

أىْ أنه كان يؤدِّيها كل المستهلكين دون تمييز. وفى بعض الأحيان كانت الضريبة مباشرة؛ وكانت تُفْرَض آنذاك، ليس على المِلْكية، بل على الدخل. وكان النبلاء ورجال الدين، والبرچوازيون، مُلْزَمين بأنْ يقدِّموا للملك، خلال عام، العُشْر le dixième، مثلا، من كل دخلهم. وما أقوله هنا عن الضرائب التى كانت تصوِّت عليها مجالس الطبقات ينبغى أنْ يمتدَّ ليشمل أيضا تلك التى أسَّسَتْها، فى نفس الفترة، مختلف مجالس الولايات على أقاليمها.

صحيح أنه، منذ ذلك الزمن، لم تكن الضريبة المباشرة، المعروفة باسم ضريبة الإنتاج والدخل، مفروضة مطلقا على النبلاء. فقد أُعْفِىَ هؤلاء منها مقابل الالتزام بالخدمة العسكرية المجانية؛ غير أن ضريبة الإنتاج والدخل، مثل الضريبة العامة، كانت فى ذلك الحين ممارسة محصورة، أكثر تطبيقا على الإقطاعية منها على المملكة.

وعندما حاول الملك للمرة الأولى فرض ضرائب على مسئوليته وحده، أدرك أنه كان ينبغى فى بداية الأمر أنْ يختار ضريبة لا يبدو أنها تؤثِّر بصورة مباشرة على النبلاء لأن هؤلاء الأخيرين، الذين كانوا يشكلون آنذاك الطبقة المنافسة والخطيرة بالنسبة للملكية، لم يكونوا ليتساهلوا مطلقا مع تجديدٍ يكون ضارًّا بهم إلى هذا الحد؛ ولهذا اختار الملك ضريبة يكون النبلاء مُعْفَوْن منها؛ فاختار ضريبة الإنتاج والدخل.

وهكذا أضيفت إلى كل أشكال اللامساواة الخاصة التى كانت قائمة فى ذلك الحين لامساواة أعمّ، أبقتْ على اللامساويات الأخرى وفاقمتْها. ومنذ ذلك الحين فصاعدا، كلما ازدادت احتياجات الخزينة العامة مع اتِّساع وظائف السلطة المركزية توسَّعتْ ضريبة الإنتاج والدخل وتنوَّعتْ؛ وسرعان ما

تضاعفتْ عشرة أضعاف، وصارت كل الضرائب الجديدة ضرائب إنتاج ودخل tailles(٣٨). وكل عام كانت لامساواة الضريبة تفصل بالتالى بين الطبقات وتعزل البشر بصورة أعمق مما عزلتْهم إلى ذلك الحين. وفى اللحظة التى جعلتْ الضريبة هدفها، ليس الوصول إلى الأكثر قدرة على الدفع، بل الأكثر عدم قدرة على الدفاع عن أنفسهم ضدها، كان لا مناص من استدراج الناس إلى هذه النتيجة المنطقية البشعة المتمثلة فى إعفاء الغنىّ منها وإلقاء عبئها على الفقير. ونحن واثقون من أن **مازاران** Mazarin (i)، عندما احتاج إلى المال، فكّر فى إنشاء ضريبة على البيوت الكبرى فى باريس، غير أنه عندما لَقِىَ بعض المقاومة بين المعنيِّين، اكتفى بإضافة الخمسة ملايين التى كان يحتاج إليها إلى الحساب العام لضريبة الإنتاج والدخل. لقد أراد أنْ يفرض ضريبة على المواطنين الأكثرغنىً؛ فإذا به يجد نفسه يفرضها على الأكثر بؤسا؛ غير أن الخزينة لم تفقد شيئا بذلك.

وكان لإيراد الضرائب السَّيِّئ التوزيع للغاية حدود، وكان لم يَعُدْ لاحتياجات الأمراء أىّ حدود، ومع ذلك فإنهم لم يرغبوا فى أنْ يَدْعُوا مجالس الولايات إلى الانعقاد للحصول منها على إعانات مالية، كما أنهم لم يرغبوا

---

i: **چول مازاران** Jules Mazarin (١٦٠٢-١٦٦١): اسمه بالكامل **چوليو رايموندو ماتسارينو** Giulio Raimondo Mazarino، كاردينال ورجل دولة (دبلوماسىّ وسياسىّ) فرنسىّ من أصل إيطالىّ. كان خليفة معلمه الشهير **الكاردينال ريشيلييه** Cardinal Richelieu كوزير أول (١٦٤٢-١٦٦١) فى عهد الملك الفرنسىّ **لويس الرابع عشر** – المترجم.

فى استفزاز النبلاء، بأنْ يطلبوا منهم الدعوة إلى انعقاد هذه المجالس لفرض هذه الضرائب عليها.

ومن هنا جاءت الخصوبة الهائلة والشريرة للعقل المالىّ، الذى يميِّز بصورة فريدة للغاية إدارة المالية العامة خلال القرون الثلاثة الأخيرة للنظام الملكىّ.

وينبغى أنْ ندرس بالتفصيل التاريخ الإدارى والمالى للنظام القـديم، لنفهم إلى أىّ ممارسات عنيفة أو غير شريفة يمكن أنْ تهبط الحاجة إلى المال بحكومة ذات نوايا حسنة، ولكنْ بدون علانية وبدون رقابة، حالمـا يكـون الزمن قد رسَّخ سلطتها، وخلَّصها من الخوف من الثورات، هذا الملاذ الأخير للشعوب.

ونلقى فى كل خطوة، فى هذه الحوليات، أملاكا ملَكيَّة مُباعـة، ثـم مصادَرة باعتبارها كاسدة؛ وعقودا مفسوخة، وحقوقا مكتسبة مهملَة، ودائـن الدولة مضحًّى به عند كل أزمة، والثقة العامة مزيَّفة بلا انقطاع.

وكان يجرى دائما استرداد الامتيازات الممنوحة مدى الحيـاة. وإذا كان بوسع المرء أنْ يتعاطف مع السخط الذى يؤدِّى إليه غرور أبلـه، فإنـه يرثى لمصير هؤلاء التعساء المَرْفوعين إلى طبقة النبلاء، الذين كان علـيهم طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر، أنْ يُعيدوا من وقت لآخر شـراء ألقاب الشرف غير المجدية تلك، أو تلك الامتيازات الجائرة التى كـانوا قـد دفعوا مقابلها عدة مرات من قبل. وإنما على هذا النحو ألغى **لويس الرابـع عشر** كل ألقاب النبالة المكتسبة منذ اثنين وتسعين سنة سابقة، تلك الألقـاب التى كان هو نفسه الذى منح أغلبها؛ وكان لا يمكن الاحتفاظ بها إلا بتقـديم

أموال جديدة، حيث إن *كل هذه الألقاب كان قد تمَّ الحصول عليها بصورة غير متوقعة* *tous ces titres ayant été obtenus par surprise*، كما قال المرسوم. هذا المثال الذى لم يَفُتْ الملك **لويس الخامس عشر** مطلقا أنْ يقتدى به، بعد ذلك بثمانين سنة(٣٩).

وكان محظورا على رجل الميليشيا milicien أنْ يجعل أحدا يحلّ محلّه، خشية أنْ يؤدِّى هذا، كما قيل، إلى رفع السعر الذى تدفعه الدولة مقابل المجنَّدين الجدد.

وكانت هناك مدن، وقرى، ومستشفيات، مُجْبَرة على عدم الوفاء بالتزاماتها، لكىْ تكون قادرة على إقراض الملك. وكانت أبرشيات تُمْنَع من الشروع فى أعمال مفيدة، خشية ألا تضطر، عن طريق تقسيم مواردها على هذا النحو، إلى عدم دفع ضريبة الإنتاج والدخل دون إبطاء.

ويُرْوَى أن السيد **أورى** M. Orry(i) والسيد **دو ترودين** M de Trudaine(ii)، وكان أحدهما مراقبا عاما والآخر مديرا عاما للكبارى والطرق، فكَّرا فى مشروع تحلّ على أساسه محلّ سُخْرة الطرق ضريبةٌ نقدية يكون على سكان كل كانتون تقديمها من أجل إصلاح طرقهم. والسبب

---

i: أورى (١٦٨٩-١٧٤٧) Philibert Orry: رجل دولة فرنسىّ من صل نبيل – المترجم.

ii : **دانييل–شارل ترودين** Daniel-Charles Trudaine (١٧٠٣-١٧٦٩): إدارىّ ومهندس مدنىّ فرنسىّ، كان إنجازه فى مجال تطوير الكبارى وشبكة الطرق الفرنسية وله أطلس الطرق والكبارى فى أواخر القرن ١٨ الذى أعدَّه فى الفترة ١٧٤٥-١٧٨٠ – المترجم.

الذى جعل هذين الإداريَّيْن الحاذقين يتخلّيان عن مخططهما له مغـزاه: لقـد خشيا، كما قيل، من أن الأموال التى يتمّ جمعها على هذا النحو لن يكون من الممكن منع الخزينة العامة من تحويلها لاستخدامها هى، بحيث يكون علـى المكلَّفين بدفع الضريبة فى الحال أنْ يتحمّلوا فى آن معًا الـضريبة الجديـدة وأعمال السُّخْرة. ولا أخشى أنْ أقول إنه لم يكن هناك فرد بوسعه أنْ يُفْلِـت من أحكام القضاء، إذا هو أدار ثروته الخاصة بنفس الطريقة التى كان يُدير بها الملك العظيم، بكل مجده، الثروة العامة.

وإذا التقيتم بمؤسسة قديمة ما من العصور الوسطى تُواصل مفاقمـة مفاسدها على عكس روح العصر، أو شيء ما مستحدث وضـارّ، اذهبـوا عميقا إلى جذور الشر: ستجدون هناك تحايُلا ماليًّا تحوّل إلى مؤسسة. وفـى سبيل دفع ديون يوم واحد، سترون إقامة سلطات جديدة سوف تستمرّ قرونا.

إن ضريبة جديدة، تُسَمَّى رَسْم المِلْكِيَّة الإقطاعيـة الحـرة droit de franc fief، كان قد تمّ فرضها فى فترة قديمة جدا على العامة الـذين كـانوا يحوزون أملاك النبلاء. وقد خلق هذا الرسم بين الأراضى نفس التقسيم الذى كان قائما بين البشر ووسَّع بصورة متواصلة أحد التقـسيمين بـالآخر. ولا أعرف ما إذا كان رسم الملكية الإقطاعية الحرة لم يَؤدِّ أكثر من كل البـاقى إلى الإبقاء على العامىّ وذى الأصول النبيلة منفصليْن عن أحدهما الآخـر، لأنه كان يمنعهما من الاختلاط فى الشيء الذى يُدْمِج البشر بعضهم ببعضهم الآخر بأسرع وأفضل صورة، ألا وهو الملكية العقارية. وعلى هذا النحـو، كانت تَنْفَتِح، من وقت لآخر، هُوَّة بين مالك الأرض النبيـل وجـاره مالـك الأرض من العامة. وعلى العكس لم يعجِّل شيء من الالتحام بـين هـاتين

الطبقتيْن فى إنجلترا أكثر من الإلغاء، منذ القرن السابع عشر، لكل السمات التى كانت تفصل هناك الضيعة الإقطاعية عن الأرض التى يحوزها العامة.

وفى القرن الرابع عشر، كان الرسم الإقطاعىّ المسمَّى رسم الملكية الإقطاعية الحرة خفيفا، وكان لا يُفرض إلا على فترات طويلة؛ غير أنه فى القرن الثامن عشر، عندما كان الإقطاع قد تمَّ تدميره تقريبا، كان يُطالَبُ به عند اللزوم مرة كل عشرين عاما، وكان يمثّل ما يعادل عاما كاملا من الإيرادات. وكان الابن يدفعه عندما يرث الأب. وتقول جمعية "تور" Tours الزراعية فى 1761: "هذا الرسم يُلْحِق ضررا لا حدّ له بتقدُّم الفن الزراعى. ومن كل الضرائب المفروضة على رعايا الملك لا شك فى أنه ليس هناك مطلقا ما يسبِّب الضيق مثله بتكلفته الباهظة فى الأرياف". ويقول معاصر آخر: "هذا المال، الذى لم يكن يُفْرَض فى بداية الأمر إلا مرة فى العمر، صار بالتدريج منذ ذلك الحين ضريبة قاسية للغاية"(40). وكان النبلاء أنفسهم يودون إلغاء هذا الرسم، لأنه كان يمنع العامة من شراء أراضيهم [أراضى النبلاء]؛ غير أن احتياجات خزانة الدولة اقتضتْ الإبقاء عليه وزيادته.

ويجرى خطأً اتِّهام العصور الوسطى بكل الشرور التى كان بوسع النقابات الحِرَفية أنْ تُحْدثها. ويبيِّن كل شيء أن النقابات الحرفية maîtrises ومجالس الطوائف الحرفية jurandes لم تكن فى الأصل سوى وسائل للربط بينها وبين أعضاء كل مهنة، والإقامة داخل كل صناعة لحكومة حرة

صغيرة، كانت تتمثل مهمتها فى الوقت نفسه فى مساعدة العمال وفى احتوائهم. ولا يبدو أن **القديس لويس** saint Louis(i) كان يريد أكثر من هذا.

ولم يحدث إلا فى بداية القرن السادس عشر، فى عنفوان عصر النهضة، أنْ تصوَّرَ أحد، للمرة الأولى، النظر إلى حق العمل باعتباره امتيازا يمكن أنْ يبيعه الملك. وعندئذ فقط صارت كل هيئة من هيئات الدولة أريستقراطية صغيرة مغلقة، وشهد الناس أخيرا تشكُّل هذه الاحتكارات الضارة بتقدُّم الفنون الحِرَفية، والتى أغضبتْ أسلافنا كثيرا. ومنذ **هنرى الثالث** Henri III(ii)، الذى عَمَّمَ هذا الشر، وإنْ كان لم يخلقه، حتى **لويس السادس عشر**، الذى استأصله، يمكن القول إن مفاسد نظام مجالس الطوائف الحِرَفية jurandes لم تتوقف مطلقا لحظة واحدة عن الاتِّساع والانتشار، فى نفس الوقت الذى جعلتْها تطورات المجتمع لا تُطاق بصورة أكبر، والذى أبرزها فيه الرأى العام بوضوح. وفى كل عام، كانت حِرفَ جديدة تكفّ عن أنْ تكون حرة؛ وفى كل عام، كانت امتيازات الحِرفَ القديمة تزداد. ولم يُدْفَع الشر إلى حد أقصى مطلقا إلا فيما جرى الاعتياد على تسميته بالأعوام الأفضل فى عهد **لويس الرابع عشر**، لأنه لم يحدث مطلقا فى يوم من الأيام

---

i: القديس لويس هو لويس التاسع Louis IX (١٢١٤-١٢٧٠): ملك فرنسا (١٢٢٦-١٢٧٠)، وهو الملك الذى أُسِرَ فى مصر فى منتصف القرن الميلادى الثالث عشر ثم أُطلق سراحه مقابل فدية قدرها 000 400 جنيه فرنسى فى زمن كان الدخل السنوى لفرنسا لا يتعدَّى فيه 000 250 جنيه فرنسى – المترجم.

ii: **هنرى الثالث** (١٥٥١-١٥٨٩): ملك فرنسا (١٥٧٤-١٥٨٩)، بعد **شارل التاسع**، وبعده **هنرى الرابع** – المترجم.

أنْ كانت الاحتياجات إلى المال أكثر ضخامة، ولا كان هناك عاهل عاقد العزم بنفس القوة على ألا يتوجَّه مطلقا إلى الأمة.

وكان **ليترون** Letronne(i) يقول عن حق فى 1775: "الدولة لم تُنْشِئْ الجمعيات الصناعية إلا لكيْ تجد فيها موارد، تارة بالبراءات التى تبيعها، وتارة أخرى بالمكاتب الجديدة التى تُنْشِئُها والتى تكون الجمعيات مجبَرة على إعادة شرائها. وقد انتهى مرسوم 1673 إلى إحداث النتائج المنطقية الأخيرة لمبادئ **هنرى الثالث**، عن طريق إجبار كل الجمعيات على طلب خطابات تعزيز مقابل مبلغ من المال؛ وتمَّ إلزام كل الصُنَّاع الحِرَفيين الذين كانوا لا يزالون غير مسجَّلين فى نقابات حِرَفية بالانضمام إليها. وتُدِرّ هذه الصفقة البائسة ثلاثمائة ألف جنيه".

لقد رأينا كيف جرى قلب أوضاع كل دستور المدن، ليس من زاوية سياسية، بل على أمل الحصول على بعض الموارد للخزانة.

وقد نشأت عن هذه الحاجة إلى المال، بالإضافة إلى الرغبة فى عدم الطلب من مجالس الطبقات، قابلية المناصب للشراء، الذى لم يشهد له أحد مثيلا فى العالم على الإطلاق. وبفضل هذه المؤسسة التى أدَّتْ إليها روح التحايل الضريبىّ، جرى الإبقاء على غرور الطبقة الثالثة خلال ثلاثة قرون فى حالة انتظار وجرى توجيهه نحو الحصول على وظائف عامة، وتمّ جَعْل هذا الولَع العام بالمناصب يتغلغل إلى أحشاء الأمة، هذا الذى صار مصدرا مشتركا للثورات والعبودية.

---

i: **ليترون (جان أنطوان ليترون)** Jean Antoine Letronne (١٧٨٧-١٨٤٨): عالم آثار فرنسى – المترجم.

وكلما ازدادت الاضطرابات المالية كان يجرى خلق وظائف جديدة، جرى تعويضها كلها بإعفاءات من ضرائب أو بامتيازات(41)؛ ولأن احتياجات الخزانة، وليس احتياجات الإدارة، هى التى كانت تحسمها، فقد جرى الوصول إلى إنشاء عدد لا يُصدَّق تقريبا من الوظائف التى كانت جميعا عديمة الجدوى أو ضارة(٤٢). ومنذ 1664، فى زمن البحث الذى قام به **كولبير** Colbert(i)، وُجِدَ أن رأس المال المستثمر فى هذه الملكيات العقارية البائسة ارتفع إلى قرابة خمسمائة مليون جنيه. وقد ألغى **ريشيلييه**، كما يقال لنا، مائة ألف منصب. وسرعان ما كان يجرى إعادة هذه المناصب تحت أسماء جديدة. وفى مقابل قليل من المال كان يجرى التخلِّى عن حق الإدارة، والرقابة، وعن وضع ممثليها الخاصين تحت السيطرة. وأقامت لنفسها بهذه الطريقة بالتدريج آلة إدارية بالغة الضخامة، وبالغة التعقيد، وبالغة الاضطراب، وبالغة العقم، كان لا مناص من تركها بطريقة ما تسير بلا نتيجة، وأنْ يتم خارجها إنشاء جهاز حكومىّ كان أبسط وأسلس قيادا، وكان يتمّ عن طريقه فى الواقع إجراء ما كان يبدو أن كل هؤلاء الموظفين يقومون به.

ويمكن تأكيد أنه ما من مؤسسة من هذه المؤسسات البغيضة كان يمكنها أنْ تواصل الحياة عشرين عاما، لو أنه كان مسموحا بمناقشتها. وما كان ليتمّ إنشاء أو زيادة أىّ مؤسسة منها لو كانت قد جرت استشارة مجالس الولايات، أو لو كان قد تمَّ الإصغاء إلى شكاواها عندما كان ما يزال يجرى

---

i: **كولبير** (چان باپتيست كولبير) Jean Baptiste Colbert (١٦١٩-١٦٨٣): وزير مالية فرنسا (١٦٦٥-١٦٨٣) فى عهد لويس الرابع عشر – المترجم.

عقدها بالمصادفة. والحقيقة أن مجالس الولايات النادرة فى القرون الأخيرة لم تكفّ عن الاعتراض على تلك المؤسسات. ونجد مرارا وتكرارا أن هذه المجالس تشير إلى أن منشأ هذه المفاسد يتمثل فى السلطة التى استأثر بها الملك فى مجال فرض الضرائب بصورة جزافية، أو، إذا استعدْنا ذات التعابير التى كانت تستخدمها اللغة القوية للقرن الخامس عشر: "حق الإثراء على حساب قوت الشعب دون مشورة الطبقات الثلاث وموافقتها". والحقيقة أن مجالس الولايات لم تكن تُولى اهتمامها لحقوقها الخاصة فحسب؛ فقد طالبتْ بقوة باحترام حقوق الولايات والمدن ونجحتْ فى تحقيق ذلك أحيانا. وفى كل جلسة جديدة، كانت هناك أصوات ترتفع بينهم ضد اللامساواة فى الأعباء الضريبية. وفى مناسبات عديدة، طالبتْ هذه المجالس بالتخلِّى عن نظام مجالس الطوائف الحِرَفية؛ وهاجمتْ على مرّ القرون بصلابة متعاظمة بيع وشراء المناصب. وكانت تقول: "مَنْ باع المنصب باع العدالة، وهذا أمر مُشين".

وبعد أنْ ترسَّخَ بيع وشراء الوظائف، واصلتْ مجالس الولايات الشكوى ضد المفاسد التى كانت تُسْتَغَلُّ السلطة فى ارتكابها. وكانت تحتجّ على كثرة من المناصب العديمة الفائدة والامتيازات الخطرة، ولكنْ دائما دون جدوى. ذلك أن هذه المؤسسات إنما تمَّ إنشاؤها على وجه التحديد لتقويض سلطة الولايات؛ وقد نشأتْ عن الرغبة فى عدم عقدها مطلقا وعن الحاجة إلى أنْ تزيِّف، فى أعين الفرنسيِّين، الضريبة التى لم تكن الإدارة لتجرؤ على إظهارها بسماتها الحقيقية.

ولاحظوا أن أفضل الملوك لجأوا إلى هذه الممارسات مثل أسوأ الملوك. وكان **لويس الثانى عشر** Louis XII(i) هو الذى قام بإنشاء نظام بيع وشراء المناصب؛ وكان **هنرى الرابع** Henri IV(ii) هو الذى بدأ بيعها بالتوريث: إن كثرة من مفاسد هذا النظام كانت أقوى من فضيلة البشر الذين مارسوه!

وقد أدَّتْ نفس هذه الرغبة فى التخلُّص من وصاية مجالس الولايات إلى تفويض البرلمانات أغلب الصلاحيات السياسية، الأمر الذى دمج السلطة القضائية فى الحكومة بطريقة مُجافية للغاية للوضع السليم الأمور. وكان من الضرورىّ إعطاء انطباع بتقديم بعض الضمانات الجديدة لتحلّ محلّ الضمانات التى جرى انتزاعها؛ لأن الفرنسيِّين، الذين كانوا يتحمَّلون السلطة المطلقة بصبر شديد، بشرط ألا تكون قمعية، كانوا يمقتونها، وكان من الحكمة دائما أنْ يُقام أمامها مظهر بعض الحواجز التى تقوم، دون أنْ تُوقفها، بإخفاء وجهها قليلا على الأقل.

وأخيرا فإن هذه الرغبة فى منع قيام هذه الأمة، التى كان يُطلب منها مالُها، بالمطالبة بحريتها من جديد، هى التى حرصتْ بلا انقطاع على أنْ تُبقِى الطبقات منفصلة عن بعضها البعض، بحيث لا تكون قادرة على التقارب فيما بينها، ولا على الاتِّفاق على الدخول فى مقاومة مشتركة،

---

i: **لويس الثانى عشر** Louis XII (١٤٦٢-١٥١٥): ملك فرنسا (١٤٩٨-١٥١٥) لقبه "أب الشعب" – المترجم.

ii: هنرى الرابع Henri IV (١٥٥٣-١٦١٠): ملك فرنسا (١٥٨٩-١٦١٠)، أول عاهل فرنسىّ من فرع يسمَّى بوربون من أسرة كاپييه – المترجم.

وبحيث لا تجد الحكومة نفسها مطلقا فى حالة تواجه فيها دفعة واحدة سوى عدد صغير جدا من البشر المنفصلين عن كل الآخرين. وخلال كل مَجْرَى هذا التاريخ الطويل، الذى شهد بصورة متعاقبة ظهور كثرة من العواهل الممتازين، العديد منهم بحكم براعتهم، وبعضهم بحكم نبوغهم، وكلهم تقريبا بحكم شجاعتهم، لا نجد بينهم واحدا بذل جهدا فى سبيل تقارب الطبقات وتحقيق الوحدة بينها بطريقة أخرى بخلاف إخضاعها جميعا لتبعية متساوية. إننى مخطئ: لقد أراد هذا أحد عواهلنا، بل حتى طبقة بكل حماس؛ وكان هذا هو الذى استطاع أنْ يسبُر غور أحكام الرب! وكان هذا هو **لويس السادس عشر**.

وكان الفصل بين الطبقات جريمة النظام الملكىّ القديم، وصار فيما بعد ذريعته؛ ذلك أنه، عندما لم يَعُدْ بمستطاع كل أولئك الذين يشكّلون القِسْم الغنىّ والمستنير من الأمة أنْ يتفاهموا ويتعاضدوا، صارت إدارة البلاد لنفسها بنفسها بمثابة المستحيل، وكان ينبغى أنْ يتدخل سَيِّدٌ.

وفى تقرير سرِّىّ إلى الملك، قال **تيرجو** بحزن: "الأمة جماعة تتألف من طبقات مختلفة غير متوافقة ومن شعب لا توجد بين أفراده سوى صلات قليلة جدا، ولا أحد فيه يشغله، بالتالى، سوى مصلحته الخاصة، ولا توجد فى أىّ مكان مصلحة مشتركة ملحوظة. فالقرى، والمدن، لم تَعُدْ توجد بينها علاقات متبادلة سوى الأقضية التى تضمُّها. إنها لا تستطيع حتى أنْ تتفاهم فيما بينها لكىْ تُدير الأشغال العمومية الضرورية لها. وفى سياق هذه الحرب الدائمة بين هذه الطموحات والمشاريع تغدو جلالتكم مضطرا إلى أنْ تحسموا كل شيء بنفسكم أو عن طريق مندوبيكم. والجميع فى انتظار أوامركم

الخاصة للإسهام فى المصلحة العامة، واحترام حقـوق الآخـرين، وأحيانـا لممارسة حقوقهم الخاصة بهم".

والحقيقة أن التقريب بين المواطنين الذين عاشوا على هذا النحو عبر القرون كغُرباء أو أعداء فيما بينهم، ولإرشادهم إلى تسيير أعمالهم الخاصـة بصورة مشتركة، ليس بالمهمة الهينة. وكان زَرْع الشِّقاق بينهم أسهل كثيـرا من التأليف بينهم فى ذلك الحين. وبذلك قدَّمنا للعالم مثالا جـديرا بالـذكر. وعندما استعادت الطبقات المختلفة التى تقاسـمتْ مجتمـع فرنـسا القديمـة الاتصال فيما بينها، قبل ستين سنة، بعد أنْ كانت منعزلة عن بعضها البعض وقتا طويلا جدا بكثرة من الحواجز، فإنها لم تتجاور فـى بدايـة الأمـر إلا بمرارتها المُوجِعَة ولم تتلاقَ إلا لتتقاتل. وإلى يومنا هذا، ما تزال أحقادهـا وضغائنها باقية.

الفصل الحادى عشر

حول نوع الحرية الذى كان قائما
فى ظل النظام القديم وحول تأثيره على الثورة

إذا توقَّف قارئ هنا فى قراءة هذا الكتاب، لن تتكوَّن لديه سوى صورة ناقصة للغاية عن حكومة النظام القديم، وسوف يُسيئ فَهْم المجتمع الذى قام بالثورة.

وعندما يرى مواطنين منقسمين إلى هذا الحد ومنكفئين على أنفسهم إلى هذا الحد، وسلطة ملكية واسعة إلى هذا الحد ومتسلِّطة إلى هذا الحد، فإنه يمكن أنْ يعتقد أن روح الاستقلال قد اختفى مع الحريات العامة، وأن كل الفرنسيِّين كانوا قد خضعوا كذلك للعبودية. غير أنه لم يكن هناك شيء من هذا القبيل؛ ذلك أن الحكومة التى كانت تقود فى ذلك الحين وحدها وبصورة مطلقة كل الأعمال العامة كانت ما تزال بعيدة مع هذا عن أنْ تكون سيِّد كل الأفراد.

ووسط كثير من التوجيهات التى كانت مُعَدَّة فى ذلك الحين من أجل السلطة المطلقة، عاشت الحرية؛ غير أن هذه كانت نوعا فريدا من الحرية، صار من الصعب اليوم تكوين فكرة عنها، وينبغى بالتالى فحصها عن كثب ليكون بوسع المرء أنْ يفهم ما قدمتْه لنا من خير وشرّ.

وفى حين أن الحكومة المركزية حلَّتْ محلّ كل السلطات المحلية وملأت أكثر فأكثر كل مجال السلطة العامة، فإن مؤسسات تركتْها تعيش أو مؤسسات كانت قد خلقتْها بنفسها، وكذلك أعرافا عتيقة، وعادات وتقاليد

قديمة، وحتى مفاسد عرقلتْ تحرُّكاتها، كانت ما تزال تصون فــى أعمــاق نفوس عدد هائل من الأفراد روح المقاومة، وتحفظ لكثير من السِّمات متانتها وتميُّزها.

وفى ذلك الحين كانت للمركزة نفس الطبيعة، ونفس الأساليب، ونفس الغايات، التى ما زالت لها اليوم، غير أنه لم يكن لها نفس السلطة. ذلــك أن الحكومة [فى النظام القديم]، بحكم رغبتها فى الحصول على المال من كــل شيء، بعد أنْ عرضت للبيع أغلب الوظائف العامة، كانت قد جرَّدتْ نفـسها على هذا النحو من القدرة على منح وسحب تلك الوظائف على هواها. وعلى هذا النحو كان أحد هذين الميْليْن لديها يضرّ بشدة بنجاح الميْل الآخر: كــان جشعها يوازن طموحها. وكانت مضطرة بالتالى بلا انقطاع، للقيام بعملهــا، باستخدام أدوات لم تكن قد شكَّلتْها بنفسها ولم يكن بوســعها تحطيمهــا(43). وكان يحدث لها فى كثير من الأحيان أنْ ترى على هذا النحو رغبتها الأكثر مثالية تُصاب بالضعف فى سياق التنفيذ. وكان هذا التكوين الغريب والخبيث للوظائف العامة بمثابة نوع من الضمانة السياسية ضــد الــسلطان المطلــق للسلطة المركزية. وكان بمثابة نوع من السدّ غير المنتظم والــسيِّئ البنــاء يشتِّت قوتها و يُبْطِئ صدامها.

ولم يكن تحت تصرف الحكومة بَعْدُ هذا القدر اللانهائىّ من الهبات، والمعونات، والأوسمة، والمال، التى صار بوسعها اليوم توزيعها؛ وكان لديها بالتالى وسائل أقل قليلا للترغيب والترهيب.

زدْ على هذا أنها هى ذاتها لم تكن تعرف جيدا الحدود الدقيقة لقوتها. ولم يكن أىّ حق من حقوقها معترَفا به بصورة منتظمة ولا راسخا بــصورة

متينة؛ وكان مجال عملها واسعا بالفعل، غير أنها كانت ما تزال تسير فيه بخطى غير واثقة، وكأنها تسير فى مكان مظلم ومجهول. وكانت هذه الظلمات الرهيبة، التى كانت تُخْفِى فى ذلك الحين حدود كل السلطات وتطغَى على كل الحقوق، مؤاتية لمخططات العواهل ضد حرية الرعايا، تجعل من السهل الدفاع عن هذه الحرية فى كثير من الأحيان.

وكانت الإدارة واعية بحداثة تاريخها، وتواضُع منشئها، هيّابة دائما فى مساعيها، مهما صغُرتْ العقبة التى تلقاها فى طريقها. ونجد أنفسنا إزاء مشهد مذهل، عندما نقرأ مراسلات الوزراء والمفوَّضين الملكيِّين فى القرن الثامن عشر، إذْ نرى كم كانت هذه الحكومة، السلطوية إلى هذا الحد والمطلقة إلى هذا الحد بقدر ما كان الخضوع لها غير قابل للجدل، تبقى مذهولة عند رؤية أدنى مقاومة، حيث كان يعكِّر صفوها أخفّ نقد، ويفزعها أخفت صوت، فكانت عندئذ تتوقف، وتتردَّد، وتتفاوض، وتستقصى مزاج الشعب، وتبقى فى كثير من الأحيان بعيدة تماما عن استخدام كل الحدود الطبيعية لقوتها. وقد انسجمتْ مع ذلك الأنانية اللينة لـ **لويس الخامس عشر** وطيبة خليفته. وفضلا عن هذا فإن هذين العاهليْن لم يتصوَّرا مطلقا أن يفكر أحد فى خلعهما عن العرش. ذلك أنه لم يكن شيء من هذا القلق الطبيعى والمزعج الذى سبَّبَه الخوف فى كثير من الأحيان لأولئك الذين يحكمون منذ ذلك الحين. ذلك أنهما لم يدوسا بأقدامهما إلا على الناس الذين لم يرياهم.

والحقيقة أن العديد من الامتيازات، والأحكام المسبقة، والأفكار الزائفة التى اعترضتْ أكثر من أىّ شيء آخر طريق إقامة حرية فريدة

وناجعة، كانت تصون لدى عدد كبير من الرعايا روح الاستقلال، وتهيِّئهم للتماسك فى وجه مفاسد السلطة.

وكان النبلاء يحتقرون للغاية الإدارة بحصر المعنى، مهما توجَّهوا إليها من حين لآخر. وقد احتفظوا بعد تخلِّيهم عن سلطتهم القديمة بشيئ ما من هذه الكبرياء التى كانت لأسلافهم، ومن معاداة العبودية والقانون على السواء. وقلَّما شغلوا أنفسهم بالحرية العامة للمواطنين، وكانوا يقبلون عن طيب خاطر بأنْ تكون يد السلطة ثقيلة تماما على كل مَنْ حولهم؛ غير أنهم لم يرضوا بأنْ تكون ثقيلة عليهم هم أنفسهم، وكانوا مستعدين، للحصول على حريتهم، بالاندفاع إلى مخاطر كبيرة عند الحاجة. وفى الفترة التى بدأتْ فيها الثورة، كان هؤلاء النبلاء، الذين سيسقطون مع العرش، ما يزالون يحتفظون إزاء الملك، وبصفة خاصة إزاء مندوبيه، بموقف أعلى كبرياء ولغة أكثر حرية للغاية من الطبقة الثالثة، التى سرعان ما قامت بالإطاحة بالمَلَكيَّة(٤٤). والواقع أن النبلاء كانوا يطالبون بعزم وتصميم بتقريبا كل الضمانات التى تمتَّعْنا بها ضد مفاسد السلطة خلال السبعة والثلاثين سنة من النظام التمثيلىّ. ويُحِسّ المرء، عندما يقرأ عرائضهم، وسط تحيُّزاتهم وعيوبهم، روح الأريستقراطية وقلّةً من خصالها الرفيعة. وسيكون من المؤسف دائما أنه بدلا من إخضاع هؤلاء النبلاء لسيادة القانون، جرى القضاء عليهم واستئصالهم. وبالتصرُّف على هذا النحو، جرى تجريد الأمة من قسم ضرورى من جوهرها وإصابة الحرية بجرح لن يندمل أبدا. إن طبقة كانت تسير عبر القرون فى المقدمة، قامت، فى سياق هذه الممارسة الطويلة للعظمة بلا منازع، بتطوير شجاعة قلب، وثقة طبيعية فى قواها، وعادةَ أنْ تكون فى

الصدارة، الأمر الذى جعل منها النقطة الأكثر مقاومة فى الجسم الاجتماعى. ولم تتَّصِف طبقة النبلاء بالأخلاق الشجاعة فحسب؛ بل زادت، بقدوتها، شجاعة الطبقات الأخرى. وبالقضاء عليها، جرى إضعاف حتى أعدائها ذاتهم. وما من شيء يمكن أنْ يحلّ محلّها تماما؛ وهى ذاتها لا يمكن أنْ تُولد من جديد أبدا؛ وقد تستعيد الألقاب والأملاك، ولكنْ ليس روح أسلافها.

أما الكهنة، الذين رأيناهم فى كثير من الأحيان منذ ذلك الحين خاضعين للغاية بذِلَّة فى الأمور المدنية للعاهل الدنيوىّ، أيًّا كان، كما كانوا متملِّقيه الأكثر وقاحة، مهما كان تظاهُره بتشجيع الكنيسة ضئيلا، فكانوا يشكلون فى ذلك الحين إحدى أكثر مجموعات الأمة استقلالا، والمجموعة الوحيدة التى كانت تتمتع باحترام الحريات الخاصة.

وكانت الولايات قد فقدتْ حصاناتها، وكانت المدن لم تَعُدْ تملك منها سوى الظل. ولم يكن بوسع عشرة نبلاء أنْ يجتمعوا للتشاور معا بشأن مسألة مهما كانت دون إذن صريح من الملك. أما كنيسة فرنسا فقد احتفظتْ حتى النهاية باجتماعاتها الدورية(٤٥). وبداخلها، كانت للسلطة الكنسية ذاتها حدود مرعية. وحتى رجال الدين الأقل مرتبة كانت لهم فيها ضمانات جدية فى مواجهة طغيان رؤسائهم، ولم يكن يجرى إعدادهم بالتعسف المطلق للأسقف للخضوع السلبى إزاء العاهل. ولن أشرع مطلقا فى إبداء رأيى بشأن هذا الدستور القديم للكنيسة؛ وإنما أقول فقط أنه لم يكن يُهَيِّئ أرواح الكهنة مطلقا للاستعباد السياسى.

ومن جهة أخرى، كان كثير من رجال الكنيسة منحدرين من دم نبيل، ونقلوا إلى الكنيسة شهامة وعناد الناس الذين فى وضعهم. بالإضافة إلى أن

الجميع كانت لهم مرتبة رفيعة فى الدولة وكانوا يملكــون امتيــازات فيهــا. والحقيقة أن ممارسة نفس هذه الحقوق الإقطاعية، التى كانت قاتلة للغاية للقوة الأخلاقية للكنيسة، كانت تمنح أعضاءها بصورة فردية روح الاستقلال إزاء السلطة المدنية.

غير أن ما أسهم بصفة خاصة فى منح الكهنــة أفكــار المــواطن، وحاجاته، وأحاسيسه، وفى كثير من الأحيان أهواءه، كان يتمثل فى المِلْكِيَّــة العقارية. وقد قرأتُ بصبر أغلب التقارير والمناقشات التى تركتْها لنا مجالس الولايات القديمة، وبصورة خاصة "لانجدوك"، حيث كان رجال الــدين مــا يزالون أكثر تعاطيا لتفاصيل الإدارة العامة، وكــذلك المحاضــر الرســمية لمجالس الولايات التى اجتمعت فى 1779 و 1787، وناقلا إلى هذه القــراءة أفكار زماننا، أدهشنى أنْ أرى الأساقفة ورؤساء الأديرة، الذين كان العديــد من بينهم شهيرين بورعهم وكذلك بعلمهم، يقدِّمون تقارير عن مشاريع لتشييد طريق أو شقّ قناة، ويعالجون فيها الموضوع بمعرفــة عميقــة بالمــسألة، ويناقشون فيها بعلم وفن غير محدوديْن ما هــى أفــضل الوســائل لزيــادة المحاصيل الزراعية، ولتأمين رفاهية السكان ولجعل الصناعة تزدهر، وكانوا دائما أكفاء لكل العلمانيِّين الذين كانوا يشتغلون معهم بنفس الأعمــال، وفــى كثير من الأحيان متفوِّقين عليهم(٤٦).

وإنى لأجرؤ على الاعتقاد، على العكس من رأى شائع جدا وراســخ بصورة وطيدة للغاية، أن الشعوب التى تجرِّد رجال الدين الكاثوليك من كــل مشاركة من أىّ نوع فى المِلْكية العقارية وتحوِّل كل إيراداتهم إلى رواتب، لا

تخدم إلا مصالح الكرسىّ الپاپوى ومصالح العواهل الزمنيِّين، وتحرم نفسها من عنصر رئيسىّ للغاية من عناصر الحرية.

لأن شخصًا يخضع مدفوعا بالجانب الأفضل فيه، لسلطة أجنبية، ولا يستطيع فى البلد الذى يقيم فيه أنْ تكون له أسرة، لا يرتبط، إنْ جاز القول، بأرض وطنه إلا بصلة واحدة متينة، هى المِلْكية العقارية. اقطعوا هذه الصلة، ولن يعود منتميا إلى أىّ مكان بوجه خاص. وفى المكان الذى وُلِد فيه بالصدفة، يعيش كأنه أجنبىّ وسط مجتمع مدنى لا يمكن لأىّ مصلحة من مصالحه تقريبا أنْ تمسَّه بصورة مباشرة. وفيما يتعلَّق بضميره، لا يعتمد إلا على الپاپا؛ وفيما يتعلق بقُوتِهِ، لا يعتمد إلا على العاهل. ويتمثل وطنه الوحيد فى الكنيسة. وفى كل حدث سياسىّ، قلَّما ينتبه إلى شيء آخر سوى ما يخدم الكنيسة أو ما يمكن أنْ يُلْحِق بها الضرر. وبشرط أنْ تكون الكنيسة حرة ومزدهرة، فيمَ يهمّ الباقى؟ إن شرطه الأكثر طبيعية فى السياسة يتمثل فى اللامبالاة: عضو ممتاز فى العالم المسيحى، مواطن متواضع فى كل مكان آخر. إن من شأن مشاعر مماثلة وأفكار مشابهة، عند جماعة هى مُوَجِّهة الطفولة ومُرْشِدة الأخلاق، لا يمكن إلا أنْ تُجَرِّد روح الأمة كلها بأسرها مما يمسّ الحياة العامة.

وإذا شئنا تكوين فكرة دقيقة عن الثورات التى يمكن أنْ تطرأ على عقل البشر نتيجة للتغيُّرات المفاجئة فى وضعهم، فإنه ينبغى أنْ نعيد قراءة عرائض طبقة رجال الدين فى 1789(47).

ويبدو رجال الدين هناك فى كثير من الأحيان متعصِّبين وفى بعض الأحيان متشبِّثين بعناد بالعديد من امتيازاتهم القديمة؛ ولكنهم، مع ذلك، كانوا

مُعادين للاستبداد، ومُحبِّذين للحرية المدنية، وعاشقين للحرية السياسية، بنفس القدر مثل الطبقة الثالثة أو النبلاء، وكانوا يُعلنون أن الحرية الفردية يجب أنْ تكون مضمونة، ليس بمجرد الوعود، بل بتشريع مماثل لتشريع *أمر مثول السجين أمام المحكمة* *habeas corpus*. وكانوا يطالبون بهدم سجون الدولة، وبإلغاء المحاكم الاستثنائية وبإلغاء نقل الدعاوى القضائية evocations، وبعلنية كل المرافعات، وبعدم قابلية كل القضاة للعزل، وبمقبولية كل المواطنين فى الوظائف الحكومية، التى لا يجب فتحها إلا أمام الجدارة وحدها، وبتجنيد عسكرىّ أقلّ اضطهادا وأقلّ إذلالا للشعب، ولا يُعْفَى منه أىّ شخص؛ وبالتخلُّص من الحقوق الإقطاعية المستمدة من النظام الإقطاعىّ، كما قالوا، والمناقضة للحرية؛ وبالحرية غير المقيَّدة للعمل، وبالقضاء على الجمارك الداخلية؛ وبمضاعفة المدارس الخاصة: يجب أنْ تُقام مدرسة، وفقا لهم، فى كل أبرشية، ويجب أنْ تكون مجانية؛ ويجب أنْ تُقام مؤسسات علمانية خيرية فى كل الأرياف، مثل المكاتب والمشاغل الخيرية؛ وكل أنواع التشجيع للزراعة.

وفى السياسة بحصر المعنى، أعلن رجال الدين، بصوت أعلى من الجميع، أن للأمة الحق غير القابل للتقادُم وغير القابل للتصرُّف فى الاجتماع من أجل سنّ القوانين والتصويت بحرية لإقرار الضريبة. وأكَّدوا أنه ما من فرنسىّ يمكن إجباره على أنْ يدفع ضريبة لم يَقُمْ هو بإقرارها بالتصويت بنفسه أو عن طريق ممثل. وقد طالب رجال الدين أيضا بأنْ تجتمع مجالس الطبقات، المنتخبة بحرية، كل عام؛ وبأنْ تُناقَش فى حضور الأمة كل القضايا الكبرى؛ وبأنْ تقوم بسنّ قوانين عامة لا يحقّ لأحد أنْ يعارضها بأىّ عُرْف

أو امتياز خاص؛ وبأنْ تضع الميزانية وتُراقب حتى مخصصات الملك، وبأنْ يتمتَّع مندوبوها بالحصانة، وبأنْ يظل وزراؤها مسئولين دائما. وطالبوا أيضا بإنشاء مجالس طبقات assemblées d'états فى كل الولايات وبإنشاء بلديات فى كل المدن. ولا توجد أدنى كلمة عن الحق الإلهىّ.

وأنا لا أعرف، بوجه عام، ورغم المفاسد الصارخة لبعض أفرادهم، ما إذا كان يوجد مطلقا فى العالم رجال دين جديرون بالاحترام أكثر من رجال الدين الكاثوليك الفرنسيِّين فى اللحظة التى فاجأتْهم فيها الثورة، وأكثر استنارة، وأكثر قومية، وأقلّ تخندُقًا فى الفضائل الخاصة وحدها، وأفضل تمتُّعا بالفضائل السياسية، وفى الوقت نفسه بالكثير من الإيمان: كما أثبت الاضطهاد ذلك. وقد بدأتُ دراسة المجتمع القديم، مشحونا بالأفكار المسبقة ضدهم؛ وأنهيتها مُفْعَمًا بالاحترام لهم. والحقيقة أنهم لم يكونوا يعانون إلا من العيوب الملازمة لكل الكيانات الموحَّدة، السياسية وكذلك الدينية، عندما تكون بالغة الترابط ووثيقة التنظيم، أىْ تتميَّز بالميْل إلى التَّعَدِّى، والمزاج غير المتسامح، والتمسك الغريزىّ والأعمى أحيانا بالحقوق الخاصة بالمجموعات.

كما أن برجوازية النظام القديم كانت أفضل استعدادا بكثير من برجوازية اليوم لإبداء روح الاستقلال بل إن العديد من مفاسد تكوينها ساعدتْها على ذلك. وقد سبق أنْ رأينا أن المناصب التى كانت تشغلها البرجوازية تظل أكثر عددا فى ذلك الزمن عما فى زمننا، وأن الطبقات المتوسطة كانت تُبْدى كذلك حماسا للحصول عليها. ولكنْ انظروا اختلاف الزمنيْن. فأغلب هذه المناصب، التى لم تَعُدْ تمنحها ولا تجرِّد منها الحكومة، ظلت تزيد من أهمية أصحاب هذه المناصب دون أنْ تضعهم تحت رحمة

السلطة، ويعنى هذا أن ما أدَّى اليوم إلى خضوع كثير من الناس كان على وجه التحديد هو ما ساعدهم بكل قوة فى ذلك الحين على أنْ يتمتَّعوا بالاحترام.

والواقع أن الحصانات من كل نوع التى كانت لسوء الحظ تفصل البرچوازية عن الشعب جعلتْ منها، من جهة أخرى، أريستقراطية زائفة تُبْدِى فى كثير من الأحيان كبرياء الأريستقراطية الحقيقية وروح مقاومتها. وداخل كل رابطة من هذه الروابط الخاصة الصغيرة التى كانت تقسِّمها إلى كثير من الأقسام، كان يجرى عن طيب خاطر نسيان المصلحة العامة، غير أنها كانت مهمومة بصورة متواصلة بمصلحة المجموعات وحقوقها(48). ذلك أنه كان لدى أعضاء كل مجموعة كبرياء مشتركة، وامتيازات مشتركة ينبغى الدفاع عنها. ولا أحد كان يستطيع على الإطلاق أنْ يَضِيع هناك فى الزحام حيث يُخْفِى المجاملات الحقيرة. صحيح أن كل شخص كان يجد نفسه هناك على مسرح صغير جدا، ولكنه كان جيِّد الإضاءة جدا، وكان يجد هناك دائما نفس الجمهور الذى كان مستعدا دائما للتصفيق أو التصفير له.

وكان فن خَنْق صوت كل مقاومة أقلّ كمالا بكثير فى ذلك الحين عما هو اليوم. ذلك أن فرنسا كانت لم تَصِرْ بَعْدُ المكان الأصمّ الذى نعيش فيه الآن؛ بل كانت، على العكس، مدوِّية الصوت للغاية، رغم أن الحرية السياسية لم تكن قد ظهرت فيها، وكان يكفى فى فرنسا رفع الصوت ليكون مسموعا من بعيد.

وقد تمثَّلَ ما كان يضمن بصورة خاصة فى ذلك الزمن للمضطهدين وسيلة إسماع صوتهم فى استمرار القضاء.

وكنا قد صِرْنا بلدًا للحكومة المطلقة بحكم مؤسساتنا السياسية والإدارية، غير أننا ظللنا شعبا حرا بحكم مؤسساتنا القضائية. وكان قضاء النظام القديم معقدا، ومرهقا، وبطيئا، ومكلِّفا، ولا شك فى أن هذه الأشياء كانت عيوبا كبيرة، غير أن المرء لم يكن يلتقى فيه مطلقا بالعبودية إزاء السلطة، التى لم تكن سوى الشكل الأسوأ للبيع والشراء، وهذه الرذيلة، التى كانت لا تقوم فقط بإفساد القاضى، بل كانت تُصِيب بعدواها فى الحال مجموع الشعب بأسره، الذى كان غريبا عليها تماما. وكان القاضى غير قابل للعزل ولم يكن ليتوقع ترقية، وهذان أمران ضروريان كل منهما كالآخر لاستقلاله؛ ففيم يُهِمّ ألا تكون الحكومة قادرة على إجباره إذا كانت تملك كثرة من الوسائل للتأثير عليه؟

صحيح أن السلطة الملكية كانت قد نجحتْ فى تجريد المحاكم العادية من ولايتها على تقريبا كل الدعاوى القضائية التى كانت السلطة العامة مرتبطة بها؛ غير أنها كانت ما تزال تخشاها فيما كانت تجرِّدها. وإذا كانت تمنعها من المقاضاة، فقد كانت لا تجرؤ على أنْ تمنعها دائما من تلقِّى الشكاوى ومن قول رأيها؛ ولما كانت اللغة القضائية تحافظ فى ذلك الحين على سمات الفرنسية القديمة، التى كانت تميل إلى أنْ تعطى الاسم الحقيقى للأشياء، فإنه كان يحدث فى كثير من الأحيان للقضاة أنْ يصفوا تدابير الحكومة بفظاظة بأنها أعمال استبدادية وتعسفية(٤٩). أما التدخل غير المنتظم للمحاكم فى الحكومة، وهو ما أربك فى كثير من الأحيان الإدارة السليمة للأعمال، فقد كان يقوم على هذا النحو أحيانا بحماية حرية الأفراد: وكان هذا شرًّا كبيرا يحول دون شرٍّ أكبر.

وداخل هذه الهيئات القضائية، وكذلك حولها، كانت قوة التقاليد القديمة تحافظ على نفسها وسط الأفكار الجديدة. ولا شك فى أن البرلمانات كانت مُهْتَمَّة بنفسها أكثر من المصلحة العامة؛ غير أنه يجب الإقرار بأنها، فى سياق الدفاع عن استقلالها الحقيقى وشرفها الحقيقى، بَدَتْ دائما شجاعة، وبأنها كانت تبثّ روحها فى كل مَنْ يقترب منها.

وعندما، فى 1770، جرى حلّ برلمان باريس، تعرَّض القضاة الذين كانوا من أعضائه لفقدان مركزهم وسلطتهم، دون أنْ نرى واحدا منهم يخضع بصورة فردية أمام إرادة الملك. وعلاوة على هذا، فإن محاكم من نوع مختلف، مثل محكمة الضرائب غير المباشرة la cour des aides، التى لم تكن معرَّضة للتعدِّيات ولا مهدَّدة، كانت تتعرَّض راضية لنفس الصعوبات، عندما كانت هذه الصعوبات قد صارت أكيدة. ولكن إليك ما هو أروع حتى من ذلك: المحامون الرئيسيون الذين كانوا يترافعون أمام البرلمان شاركوا مصيره بملء إرادتهم؛ فقد تنازلوا عما صنع مَجْدَهم وثروتَهم، ولزموا الصمت مفضّلين هذا على أنْ يظهروا أمام قضاة مفضوحين. وأنا لا أعرف بادرة أنبل فى تاريخ الشعوب الحرة من هذا الذى حدث فى هذه المناسبة، ومع ذلك فإن هذا كان يحدث فى القرن الثامن عشر، بجوار بلاط **لويس الخامس عشر**.

وكانت الممارسات القضائية قد صارت، فى كثير من النواحى، ممارسات وطنية. وكان الناس يستمدون من المحاكم بصورة عامة فكرة أن كل قضية موضوع للجدل وأن كل قرار موضوع للاستئناف، وكذلك ممارسة العلانية، والميْل إلى مراعاة الأصول، هذه الأشياء التى تتنافر مع العبودية:

هذا هو الجانب الوحيد من تربية شعب حرّ الذى قدَّمه لنا النظام القديم. والحقيقة أن الإدارة ذاتها قد استعارت الكثير من لغة القضاة وممارساته. وكان الملك يعتقد أنه مُلْزَم دائما بإيراد حيثيات مراسيمه وعرْض مبرراته قبل البتّ فيها؛ وكان المجلس يجعل قراراته مسبوقة بديباجات طويلة؛ وكان المفوَّض الملكىّ يبلِّغ أوامره عن طريق مُحْضِرى محاكم. وداخل كل هذه الهيئات الإدارية ذات الأصل القديم، مثل مجلس أمناء الخزائن بفرنسا le corps des trésoriers de france أو المنتَخبين élus، على سبيل المثال، كانت القضايا تُناقَش على رؤوس الأشهاد ويتم البتّ فيها بعد المرافعات. وكانت كل هذه الممارسات، وكل هذه الأصول كذلك حواجز تَحُول دون تجاوزات العاهل.

الشعب وحده، وبصفة خاصة شعب الأرياف، كان يجد نفسه دائما تقريبا بعيدا عن أنْ يكون قادرا على مقاومة الاضطهاد بطريقة أخرى غير طريق العنف.

والواقع أن أغلب وسائل الدفاع التى أشرتُ إليها من قبل كانت بعيدة عن متناول الشعب؛ وفى سبيل الاستفادة بها كان ينبغى أنْ يوجد فى المجتمع مكانٌ يمكِّنهم من أنْ يلفتوا الأنظار فيه وصوتٌ فى وضع يمكِّنه من أنْ يكون مسموعا. ولكنْ، خارج الشعب، لم يكن يوجد فى فرنسا على الإطلاق شخصٌ ليس بوسعه، إذا كانتِ لديه الشجاعة اللازمة لذلك، أنْ يتحايل على امتثاله وأنْ يظلّ يقاوِم متظاهرا بالخضوع.

وكان الملك يتحدث إلى الأمة كقائد وليس كسيِّد. "إننا نصنع المجد لنفسنا بقيادة شعب حرّ وكريم"، هذا ما قاله لويس السادس عشر، فى بداية

عهده، فى ديباجة مرسوم. وكان أحد أسلافه قد عبَّر بالفعل عن هذه الفكرة ذاتها فى لغة أقدم، عندما قال، فى معرض شكره لمجالس الطبقات على جرأة تحذيراتها [فى خطاب البرلمان إلى الملك]: "إننا نفضّل أنْ نتحدَّث مع أحرار وليس مع أقنان".

وفى القرن الثامن عشر، قلما كان الناس يعرفون الولَع بالرفاهية من هذا النوع الذى يتولد منه الاستعباد، هذا الولَع الرخو، والعنيد وغير القابل للتغيُّر مع ذلك، والذى يندمج عن طيب خاطر ويتشابك، إنْ جاز القول، مع العديد من الفضائل الخاصة، ومع حبّ العائلة، ومع حُسْن السلوك، ومع احترام المعتقدات الدينية، وحتى مع الممارسة الفاترة والمتواصلة للطقوس الراسخة، التى تُسَوِّغ الاستقامة وتنهَى عن البطولة، وتتفوَّق فى صُنْع أشخاص حَسَنِى السلوك ومواطنين حقراء. لقد كانوا فى آنٍ معا أفضل وأسوأ مِنَّا.

وكان الفرنسيون فى ذلك الحين يحبُّون المرح ويعبدون اللذة؛ وربما كانوا أكثر جُمُوحا فى ممارساتهم وأكثر اضطرابا فى أهوائهم وفى أفكارهم من الفرنسيين اليوم؛ غير أنهم كانوا يجهلون هذه الحِسِّيَّة المعتدلة المحتشمة التى نراها الآن. وفى الطبقات العليا، كان الفرنسيون يهتمون حقا بتجميل حياتهم أكثر من أنْ يجعلوها مريحة، وبأنْ يشتهروا أكثر من أنْ يثروا. وحتى فى الطبقات المتوسطة، كانوا لا يَدَعون أنفسهم مطلقا يستغرقون بالكامل فى البحث عن الرفاهية؛ وفى كثير من الأحيان كانوا يتخلَّون عن السَّعْى من أجل الركض وراء مُتَع أرهف وأرفع؛ وكانوا فى كل مكان يضعون، إلى جانب المال، خيرا ما آخر. وقد كتب أحد المعاصرين بأسلوب

غريب ولكنْ لا يخلو من عِزَّة: "أعرف أُمَّتِى بارعةً فى صهر وتبديد المعادن [فى سبْك وتبديد النقود]، ولم تَقُمْ بشيء فى سبيل تمجيدها بطقس دائم، وقد وجدتْ نفسها مستعدة تماما للعودة إلى معبوداتها العتيقة، والمجد، و – أجرؤ على القول – الشهامة".

ومن جهة أخرى، ينبغى حقا أنْ نتجنَّب تقييم دناءة البشر بدرجة خضوعهم إزاء السلطة المطلقة: سيكون هذا بمثابة استخدام معيار زائف. ومهما كان خضوع الناس فى النظام القديم لرغبات الملك، فقد كان هناك نوع من الطاعة كان مجهولا بالنسبة لهم: كانوا لا يعرفون ماذا يعنى الخضوع فى ظلّ سلطة غير شرعية أو موضع خلاف، قلَّما يحترمها الناس، ويحتقرونها فى كثير من الأحيان، ولكنهم يتحمَّلونها عن طيب خاطر لأنها تفيد أو تضرّ قليلا. كان هذا النوع المذلّ من العبودية غريبا عليهم دائما. ذلك أن الملك كان يلهمهم أحاسيس لم يستطعْ أنْ يبتعثها أىّ عاهل من العواهل الذين ظهروا منذ ذلك الحين فى العالم وحكموا بأقصى أشكال الحكم المطلق، تلك الأحاسيس التى صارت بالنسبة لنا غير مفهومة تقريبا، مادامت الثورة قد استأصلتْها من قلوبنا من الجذور. ذلك أنهم كانوا يشعُرون نحو الملك فى آن واحد معا بالمحبة التى يشعر بها المرء نحو أبيه والإجلال الذى لا ينبغى إلا للربّ. وفى خضوعهم لأوامره الأكثر تعسُّفا، كانوا ما يزالون يَتْبَعُون الحب أكثر مما يخضعون للقسر، وكان يحدث لهم فى كثير من الأحيان على هذا النحو أنْ يحتفظوا بأرواحهم حرّة للغاية فى سياق التبعية القصوى. وبالنسبة لهم كان أكبر شرور الطاعة يتمثل فى القسر؛ وهو بالنسبة لنا الأهون. ويتمثل أسوأ الشرور فى الإحساس العبودىّ الذى يُملِى الطاعة. لا ينبغى أنْ

نَزْدَرِى أسلافنا، فهذا ليس من حقنا. وليتنا نستطيع أنْ نستعيد، مع تحيُّزاتهم وعبوديتهم، قليلا من عظمتهم!(50).

وبالتالى فإنه سيكون من الخطأ حقا أنْ نعتقد أن النظام القديم كان فترة من الاستعباد والتبعية(51). ففيه كان تسود حرية أكثر كثيرا مما هى اليوم: غير أنها كانت حرية من نوع غير منتظم ومتقطع، متقلِّص دائما ضمن إطار الطبقات، مرتبط دائما بفكرة الاستثناءات والامتيازات، حرية من نوع كان يسمح تقريبا بتحدِّى القانون بقدر ما كان يسمح بتحدِّى التعسُّف، وكان لا يمضى مطلقا تقريبا إلى حد أنْ يقدِّم لكل المواطنين الضمانات الأكثر طبيعية والأكثر ضرورية. ومختزَلة ومشوَّهة على هذا النحو، كانت الحرية ما تزال خصبة. فهى التى استطاعت، فى نفس الفترة التى عملتْ فيها المركزة أكثر فأكثر على تسوية [تنميط] كل الطباع وترويضها وثلمها، أنْ تحافظ لعدد كبير من الأفراد على أصالتهم الطبيعية، وعلى تألُّقهم، وعلى تميُّزهم، وغذَّتْ فى قلوبهم الاعتداد بالنفس، وجعلتْ فيها حبّ المجد يتفوق على كل الميول فى كثير من الأحيان. وبفضل هذه الحرية تشكلتْ هذه الأرواح القوية، والعبقريات الجسورة التى تدعو للفخر والتى شهدنا ظهورها بعد ذلك، والتى جعلتْ من الثورة الفرنسية موضوعا فى آن معا للإعجاب والفزع من جانب الأجيال التى تلتْها. وسيكون من الغريب حقا أنْ نفترض أن مثل هذه الفضائل الشجاعة للغاية كان بمستطاعها أنْ تنبُت فى تربة كانت الحرية لم تَعُدْ قائمة فيها.

غير أنه، إذا كان هذا النوع من الحرية غير المنتظم وغير الصحيّ قد أعدَّ الفرنسيِّين للإطاحة بالاستبداد، فقد جعلهم أقلّ جدارة، ربما من أيّ شعب آخر، بأنْ يُقيموا بدلا منه السيادة السليمة والحرة للقوانين.

الفصل الثانى عشر

كيف كان وضع الفلاح الفرنسى، رغم تقدُّم الحضارة، أسوأ أحيانا فى القرن الثامن عشر مما كان فى القرن الثالث عشر

فى القرن الثامن عشر، كان الفلاح الفرنسىّ لم يَعُدْ قادرا على أنْ يكون فريسة للطغاة الإقطاعيِّين الصغار؛ وكان لم يَعُدْ يتعرض إلا نادرا للعنف من جانب الحكومة؛ وكان يتمتع بالحرية المدنية وكان يملك قطعة من الأرض؛ غير أن كل الناس من الطبقات الأخرى كانوا يبتعدون عنه، وكان يعيش وحيدا أكثر مما يحدث ربما فى أىّ مكان فى العالم. وهذا نوع من الاضطهاد جديد وفريد، تستحق نتائجه التفكير بعناية بالغة بصورة مستقلة.

ومنذ بداية القرن السابع عشر، كان **هنرى الرابع** يشكو، وفقا لـ **پيريفيكس** Péréfixe(i)، من أن النبلاء هجروا الأرياف. وفى منتصف القرن الثامن عشر، صار هذا الهَجْر عامًّا؛ وتُبْرِزه كل وثائق ذلك الزمن ويشكو منه الاقتصاديون فى كتبهم، والمفوَّضون الملكيون فى مراسلاتهم، والجمعيات الزراعية فى دفاترها. ونجد الدليل الأصيل على ذلك فى سجلات ضريبة الأشخاص/الرؤوس la capitation. وكانت هذه الضريبة تُجْبَى فى

---

i: **پيريفيكس (آردوان دو بومون دو پيريفيكس** Hardouin de Beaumont de Péréfixe (١٦٠٦-١٦٧١): مؤرخ ورجل دين فرنسىّ، صار رئيس أساقفة باريس فى ١٦٦٢ – المترجم.

محلّ المسكن الفعليّ: كانت جباية ضرائب كل كبار النبلاء وقسم من المتوسطين تُفْرض فى پاريس.

وقلَّما كان يستقر فى الأرياف سوى ذوى الأصول النبيلة الذين كانت ضآلة ثروتهم تمنعهم من الخروج منها(52). وكان يوجد هناك قبالة جيرانه الفلاحين، فى وضْع لم يجد فيه نفسه مطلقا مالك عقارى غنيّ، فيما أعتقد(53). وبعد أنْ لم يَعُدْ سيِّدَهم، كانت لم تَعُدْ لديه المصلحة التى كانت له قديما فى أنْ يجاملهم، ويساعدهم، ويقودهم؛ ومن جهة أخرى فإنه، بعد أنْ صار لا يخضع هو نفسه لنفس الأعباء الضريبية مثلهم، كان لا يمكن أنْ يشعر بتعاطف شديد مع بؤسهم، الذى لم يكن يشاركهم فيه، كما أنه كان لا يتضامن مع مظالمهم، التى كانت غريبة عليه. وحيث إن هؤلاء الناس كانوا لم يعودوا رعاياه، فإنه لم يكن بَعْدُ زميلهم المواطن: واقع فريد فى التاريخ.

وأوْصَلَ هذا إلى نوع من تَغَيُّبٍ absentéisme للقلب، إذا جاز لى التعبير على هذا النحو، أكثر تواترا أيضا وأكثر فعالية من التغيُّب بالمعنى الدقيق [تغيُّب ملاك الأرض عن الريف]. ومن هنا حدث أن ذى الأصل النبيل المقيم على أراضيه كان يُبْدِى هناك فى كثير من الأحيان الآراء والمشاعر التى كانت فى حالة غيابه لدى وكيله؛ ومثلَ هذا الأخير فإنه كان لم يَعُدْ يرى فى المزارعين إلا مَدِينين، وكان يطالبهم عند اللزوم بكل ما كان ما يزال يخصُّه وفقا للقانون أو العرف، وهذا ما جعل أحيانا جباية ما كان باقيا من الحقوق الإقطاعية أكثر مما كانت فى زمن الإقطاع ذاته.

ومُثْقَلا بالديون فى كثير من الأحيان ومُعْوِزًا دائما، كان يعيش فى العادة مُقَتِّرًا للغاية داخل قصره، دون أن يفكر إلا فى أنْ يكدِّس هناك المال

الذى سيُنفقه فى الشتاء فى المدينة. وكان الناس، الذين يعبِّرون عن الفكــرة بكلمة واحدة، يطلقون على هذا النبيل الصغير اسم أصغر الطيور الجارحـــة: كانوا يسمونه Hobereau(i).

ولا شك فى أنه يمكن الاعتراض علىَّ بأفراد؛ غير أننى أتكلم عــن طبقات، فهى وحدها يجب أنْ تكون الشغل الشاغل للتاريخ. أما واقع أنه كان يوجد فى ذلك الزمن كثير من الملاك العقاريِّين الأثرياء الذين كانوا يهتمون، دون سبب ضرورىّ ودون مصلحة مشتركة، برفاهية الفلاحين، فمن ذا الذى يُنْكر هذا؟ غير أن هؤلاء كانوا يناضلون لحسن الحظ ضد قـــانون وضـــعهم الجديد الذى، على الرغم منهم أنفسهم، كان يدفعهم نحو اللامبالاة، كما كـــان يدفع المُقْطَعِين القدماء نحو الكراهية.

وفى كثير من الأحيان يُعْزَى هَجْر النبلاء للأرياف إلى النفوذ الخاص لبعض الوزراء وبعض الملوك: يَعْزوه بعضهم إلى **ريـــشيلييه** Richeleieu، والآخرون إلى **لويس الرابع عشر**. والواقع أن هذا كان هـــدفا ســـعى إلـــى تحقيقه العواهل دائما تقريبا، خلال القرون الثلاثة الأخيرة للنظام الملكىّ، وقد تمثَّلَ فى فصل ذوى الأصول النبيلة عن الشعب، وجذْبهم إلى البلاط الملكىّ، وجعْلهم هناك فى خدمة الملك. وكان هذا هو الحال بوجه خاص فى القـــرن السابع عشر، حيث كان النبلاء ما يزالون مصدر قلق بالنسبة للملوك. وكان

---

i: Hobereau لفظة تنطوى على تورية فهى تعنى نوعا من الصقور الصغيرة (طائر الـ "كَونْج")، غير أنها تعنى فى الوقت نفسه شخصا نبيل الأصل يعيش فى الريف فى أملاكه – المترجم.

ما يزال يوجد بين الأسئلة الموجَّهة إلى المفوَّضين الملكيِّين هذا السؤال: "هل يفضّل ذوو الأصول النبيلة فى ولايتك البقاء فى ضياعهم أم الخروج منها؟"

ولدينا رسالة من مفوَّض ملكىّ بهذا الشأن؛ وهو يشكو من أن ذوى الأصول النبيلة فى ولايته يطيب لهم البقاء مع فلاحيهم، بدلا من القيام بواجباتهم بجوار الملك. ولكنْ لاحظوا جيدا ما يلى: الولاية التى كان يجرى الحديث عنها على هذا النحو كانت "أنچو" Anjou؛ التى سميت بعد ذلك "ڤانديه" Vendée. كان ذوو الأصول النبيلة هؤلاء الذين رفضوا، كما يقول هذا المفوَّض الملكىّ، أداء واجباتهم نحو الملك، هم وحدهم الذين دافعوا، حاملين السلاح، عن النظام الملكىّ فى فرنسا والذين لقوا مصارعهم وهم يقاتلون فى سبيله؛ وما كانوا ليستحقوا هذا الامتياز المجيد إلا لأنهم استطاعوا الاحتفاظ حولهم بهؤلاء الفلاحين، الذين يلومهم هذا المفوَّض الملكىّ على تفضيل الحياة بينهم.

ومع هذا فإنه ينبغى الحذر من أنْ نعزو إلى النفوذ المباشر لبعض ملوكنا تَرْك الطبقة التى كانت تشكل فى ذلك الحين رأس الأمة للأرياف. ولم يكن السبب الرئيسىّ والدائم لهذا الواقع يتمثّل فى إرادة بعض الأشخاص، بل كان يتمثّل فى العمل البطئ والمتواصل للمؤسسات؛ وما يُثْبِت هذا هو أنه عندما أرادت الحكومة، فى القرن الثامن عشر، مكافحة هذا المرض، فإنها لم تستطعْ حتى أنْ تُوقف تقدُّمه. وكلما انتهى النبلاء إلى فقدان حقوقهم السياسية دون أنْ يحصلوا على حقوق أخرى، وكلمّا اختفت الحريات المحلية، كانت هذه الهجرة للنبلاء تتَّسِع، ولم تكن هناك حاجة إلى جـذْبهم إلى خارج

ضياعهم؛ ذلك أنه كان لم يَعُدْ لديهم الرغبة فى البقاء هناك: كانت حياة الحقول قد صارت بالنسبة لهم مُضْجِرة.

وما أقوله هنا عن النبلاء ينطبق كذلك، فى كل البلد على ملاك الأرض الأغنياء: بلد المركزية، والأرياف الفارغة من السكان الأغنياء والمستنيرين؛ ويمكننى أنْ أضيف: بلد المركزة، بلد الثقافة الناقصة والروتينية، وأنْ أفسر الكلمة البالغة العمق التى قالها **مونتيسكييه**، محددا معناها: "الأرض تنتج ليس بسبب خصوبتها بقدر ما تنتج بسبب حرية سكانها". غير أننى لا أريد الخروج عن موضوعى.

وقد رأينا فى مواضع أخرى كيف أن البرچوازيِّين، عندما غادروا الأرياف بدورهم، كانوا يبحثون فى كل مكان عن ملاذ فى المدن. ولا توجد نقطة كهذه تتفق تماما بشأنها كل وثائق النظام القديم. وهى تؤكد أنه لم يكن فى الأرياف مطلقا تقريبا سوى جيل واحد من الفلاحين الأغنياء. ذلك أنه عندما كان مُزارع ما ينجح بمهارته فى الحصول فى النهاية على قليل من المال: كان فى الحال يجعل ابنه يهجر المحراث، ويرسله إلى المدينة ويشترى له منصبا صغيرا. وإنما منذ ذلك العهد يبدأ تاريخ هذا النوع من الرعب الفريد الذى يُبْديه المُزارع الفرنسىّ فى كثير من الآحيان، حتى إلى يومنا هذا، نحو المهنة التى أثرتْه. وهكذا بقيت النتيجة بعد السبب.

والحقيقة أن الرجل الوحيد الحسن التربية، أو، كما يقول *الإنجليز*، *gentleman* الوحيد الذى كان يُقيم بصفة دائمة وسط الفلاحين ويبقى على اتصال متواصل معهم، كان راعى الأبرشية؛ وكان من الممكن أنْ يصير راعى الأبرشية أيضا سَيِّد السكان الريفيِّين، رغم **ڤولتير**، لو أنه لم يكن

مرتبطا بصورة وثيقة جدا بالهيراركية السياسية؛ ولاستحواذه على العديد من امتيازات هذه الأخيرة، كان يوحى جزئيا بالكراهيـة التـى أثارتهـا تلـك الهيراركية(54).

هاهو إذن الفلاح المفصول بصورة كاملة تقريبا عن الطبقات العليا؛ وقد تمَّ عزله حتى عن أمثاله أولئك الذين كان يمكن أنْ يقدِّموا لـه العـون والإرشاد. ذلك أنه كلما حصل هؤلاء على قدر من الثقافة أو من الرفاهيـة كانوا يبتعدون عنه؛ وكان يبقى وكأنه تمَّ فرْزه وسط كل الأمة وتمَّ وَضْـعُهُ جانبا.

ولم يكن هذا هو الحال بنفس الدرجة لدى أىّ شعب مـن الـشعوب الكبيرة المتحضرة فى أوروبا، وفى فرنسا ذاتها كان هذا الواقع حديث العهد. وكان فلاح القرن الرابع عشر فى آن معا الأكثر اضطهادا والأكثـر تمتُّعـا بالرعاية، ذلك أن الأريستقراطية كانت تضطهده أحيانا، غير أنها لم تتخـلَّ عنه مطلقا.

وفى القرن الثامن عشر، تمثلتْ القرية فى مجتمع محلىّ كـان كـل أفراده فقراء، وجَهَلة، وأجلافا؛ وكان حكامها المحليون جَهَلة مثـل سـكانها ومحتقَرين مثلهم؛ وكان الممثل المنتخب لسكانها [فـى المجلـس البلـدىّ] لا يعرف القراءة؛ وكان جابى ضرائبها لا يستطيع أنْ يحرِّر بيـده الحـسابات الخاصة بمال جيرانه وماله هو. ولا يقتصر الأمر على أن سيِّدها الإقطاعىّ القديم كان لم يَعُدْ يملك الحق فى أنْ يحكمها، ذلك أنه كان قد انتهى إلى النظر إلى المشاركة فى حكمها على أنها نوع من المهانة وكانت أعمـال الممثـل المنتخب عن سكانها تتمثل فى تحديد ضريبة الإنتاج والدخل وتجنيد الميليشيا،

وتنظيم أعمال السخرة، والأعمال الحقيرة. وكان لم يَعُدْ هناك مَـنْ يهـتمّ بأمرها سوى السلطة المركزية، ولأنها كانت تقف على مسافة بعيدة جدا منها ولم يكن لديها بَعْدُ ما تخشاه من أولئك الذين يسكنون فيها، فإنها قلَّما كانـت تهتمّ بأمرها إلا من أجل جَنْى الأرباح منها.

والآن تعالوا لنرى إلامَ تصير طبقة جرى التخلِّى عنها، لا أحد لديه الرغبة فى اضطهادها، ولكنْ لا أحد يسعى إلى تعليمها ومساعدتها.

ولا شك فى أن أثقل الأعباء الضريبية التى فرضها النظام الإقطاعىّ على ساكن الأرياف كان قد جرى التخلص منها أو تخفيفها؛ غير أن مـا لا يجرى إدراكه مطلقا بصورة كافية، كان يتمثل فى أن تلك الأعباء كـان قـد جرى إحلال أعباء أخرى محلها، وربما كانت أثقل وطأة. وصحيح أن الفلاح كان لم يَعُدْ يعانى من كل الشرور التى عانى منها أسلافه، غير أنـه كابـد الكثير من ألوان البؤس التى لم يعرفها أسلافه مطلقا.

ونعلم أن هذا كان بصورة حصرية تقريبا على حساب الفلاحين الذين تضاعفتْ ضريبة الإنتاج والدخل المفروضة عليهم خلال قرنين. وينبغى أنْ نقول هنا كلمة عن الطريقة التى كان يجرى بها فرضها عليهم، لكىْ نرى أىّ قوانين بربرية كان بوسعها أنْ تُسَنَّ وتتواصل فى العصور المتحضرة، عندما كانت لم تَعُدْ لدى الناس الأكثر استنارة فى الأمة أىّ مصلحة شخـصية فـى التغيير.

وقد وجدتُ فى رسالة سرية كتبها المراقب العام ذاته، فى 1772، إلى المفوَّضين الملكيِّين، هذا التصوير لضريبة الإنتاج والدخل الذى يمثل نموذجا للدِقَّة والإيجاز، حيث يقول هذا الوزير: "ضريبة الإنتاج والدخل العشوائية فى

تقسيمها، التضامنية فى جبايتها، الشخصية وغير العقارية فى القسم الأكبر من فرنسا، معرَّضة لاختلافات متواصلة وفقا لكل التغيُّرات التى تحدث كل عام فى ثروة الخاضعين للضريبة". إن كل شيء ماثل هنا فى ثلاث عبارات؛ ومن الصعب أنْ يُوصَف باقتدار أكثر ما يجلبه هذا من شرّ.

وكان المجموع الكلى الذى يستحقّ على كل أبرشية يتمّ تحديده كل عام. وكان يتغير بلا انقطاع، كما قال الوزير، بحيث إنه لم يكن بوسع أىّ مُزارع أنْ يتوقع مقدَّما فى أحد الأعوام ما سيكون عليه أنْ يدفعه بعد عام. وفى داخل الأبرشية كان يجرى اختيار أحد الفلاحين بصورة عشوائية كل عام، فيتمّ تعيينه جابيا للضرائب، وكان عليه تقسيم العبء الضريبى على كل الآخرين.

وقد سبق أنْ وعدتُ بأننى سأقول شيئا عن وضع هذا الجابِى. ولنبدأ بالاستشهاد بمجلس ولاية "بيرى" Berry فى 1779؛ هذا المجلس الذى لم يكن موضع شك: ذلك أنه كان يتألف بصورة كاملة من أصحاب الامتيازات الذين كانوا لا يدفعون مطلقا ضريبة الإنتاج والدخل والذين كان يختارهم الملك. وهو يقول فى 1779: "لأن كل الناس يرغبون فى تفادى مهمة جابى الضرائب، ينبغى أن يقوم بها الجميع بالتناوب. وبالتالى يُعْهَد بجباية الضريبة كل عام إلى جابٍ جديد، دون أخذ المقدرة أو النزاهة فى الاعتبار؛ كذلك فإن إعداد كل سِجِلٍّ ضريبىّ يتأثر بسمات ذلك الذى يقوم به. وهكذا فإن كل جابٍ للضريبة يطبعه بطابع مخاوفه، أو عيوبه، أو نقائصه. فكيف، من جهة أخرى، يمكن أنْ ينجح فى ذلك حقا؟ إنه يعمل فى الظلام؛ فمَنْ ذا الذى يعرف بدقة ثروة جاره، أو نسبة هذه الثروة إلى ثروة شخص آخر؟ ومع هذا

فإنه لا مناص من أنْ يتحدد القرار برأى جابى الضرائب على وجه الحصر، وهو مسئول عن كل أملاكه، وحتى بالتالى، عن إيراد الجباية. وفى العادة، يكون عليه أنْ يفقد خلال عامين نصف أيام عمله فى الطواف على دافعى الضرائب. كما أن أولئك الذين لا يعرفون القراءة يكونون مضطرين إلى الذهاب باحثين فى الجوار عن شخص يستعينون به(55).

وقد سبق أنْ قال **تيرجو** عن ولاية أخرى، قبل ذلك بقليل: "هذه الوظيفة تؤدِّى إلى إحباط أولئك الذين يتولونها ودائما تقريبا إلى خرابهم؛ وعلى هذا النحو تدفع بصورة متعاقبة إلى البؤس بكل العائلات الميسورة فى قرية".

وكان هذا التعيس مسلَّحا مع هذا بسلطة استبدادية متعسِّفة؛ وكان طاغية بقدر ما كان شهيدا. وخلال فترة ممارسته لهذه الوظيفة، التى كان يدمِّر فيها نفسه، كان يمسك بيديه بدمار كل الناس. ويواصل مجلس الولاية الكلام قائلا: "التفضيل لوالديه، وأصدقائه، وجيرانه، والكراهية، والانتقام ضد أعدائه، والحاجة إلى مَنْ يحميه، والخوف من إغضاب مواطن ميسور قد يوفِّر له العمل، كل هذه الأشياء كانت تقاوِم فى أعماق قلبه أحاسيس العدالة". وفى كثير من الأحيان كان الذُّعْر يجعل جابى الضرائب عديم الشفقة؛ وكانت هناك أبرشيات لا يجرؤ جابى الضرائب مطلقا على السير فيها إلا مصحوبا بمساعدى تنفيذ ومُحْضرين. ويقول مفوَّض ملكىّ للوزير فى 1764: عندما يسير بدون مُحْضِرين فإن الخاضعين لضريبة الإنتاج والدخل يمتنعون عن الدفع". – وكما يقول لنا مجلس ولاية "جِيين" Guyenne فإنه "فى دائرة

"ڤيلفرانش" Villefranche المالية الانتخابية وحدها يوجد فى الطريـق دائمـا مائة وستة من مُحْضِرى المحاكم ومُعاوِنى المحضرين".

وللإفلات من هذه الجباية الضريبية العنيفة والمتعسفة، كان الفـلاح الفرنسىّ يتصرف، فى أوج القرن الثامن عشر، مثل يهودىّ القرون الوسطى: إنه يبدو بائسا فى مظهره، عندما لا يكون بالمصادفة كذلك فى الواقع؛ ذلـك أن رخاءه كان يُخيفه عن حق: وجدتُ دليلا واضحا جدا على ذلك فى وثيقة لا أستقيه الآن من "جِيينّ"، بل على مسافة مائة فرسخ من هنـاك. ذلـك أنْ الجمعية الزراعية فى "مين" Maine تذكُر، فى تقريرها فى 1761، أنها بحثتْ فكرة تقسيم البهائم وفقا للأسعار ووفقا للحوافز. وتقول:"وقد جـرى التخلِّـى عنها نظرا للعواقب الخطيرة التى يمكن أنْ يجلبها حَسَدٌ حقير ضـد أولئـك الذين يمكن أنْ يفوزوا بهذه الأسعار، والذين يمكن، نتيجة للتقسيم العـشوائى للضرائب المستحقة، أنْ يجعلوهم يعانون من تقديرات ضريبية كَيْدِيَّـة فـى الأعوام التالية.

وفى سياق هذا النظام الضريبىّ، كانت لكل دافع ضـريبةٍ، بالفعـل، مصلحة مباشرة ودائمة فى الترصُّد لجيرانـه وإبـلاغ جـابى الـضرائب بتطورات ثرواتهم؛ وهكذا صاروا جميعا متربِّصين لبعضهم البعض، بالحسد والوشاية، والكراهية. ألا يُقال إن هذه الأشياء تحدث فى أملاك راچـا فـى هندوستان؟(56).

ومع هذا فقد كانت توجد فى الوقت ذاته، فى فرنسا، مناطق كانـت الضرائب تقدَّر فيها بانتظام واعتدال: كانـت دون شـك ولايـات طرفيَّـة. وصحيح أن حق القيام بجباية الضرائب بنفسها كـان متروكـا لهـا. وفـى

"لانجدوك" Languedoc، على سبيل المثال، كانت ضريبة الإنتاج والدخل غير مفروضة إلا على الملكية العقارية ولم تكن تتغير مطلقا وفقا لرخاء المالك العقاريّ؛ وكان لهذه الضريبة أساس ثابت واضح يتمثل فى مَسْحٍ يتمّ إجراؤه بعناية ويتمّ تجديده كل ثلاثين عاما، وكان يجرى فى هذا المسح تقسيم الأراضى إلى ثلاث فئات، وفقا لخصوبتها. وكان كل دافع ضريبة يعرف سلَفًا وعلى وجه الدقة ما يمثل حصة الضريبة التى يجب عليه أنْ يدفعها. وإذا لم يدفع مطلقا فإنه وحده، أو بالأحرى حقله، يكون مسئولا عن ذلك. وإذا اعتقد أنه مغبون فى التقسيم: فإن له دائما الحق فى المطالبة بأن تجرى مقارنة حصته مع حصة مواطن آخر من سكان الأبرشية يختاره بنفسه. وهذا هو ما نسمِّيه فى الوقت الحالى باللجوء إلى المساواة النسبية.

وكما نرى فإن كل هذه القواعد هى على وجه الدقة القواعد المتَّبعة عندنا فى الوقت الحالى؛ وقلَّما قمنا بتحسينها منذ ذلك الحين، ولم نَقُمْ إلا بتعميمها؛ ومن الجدير بالذكر أننا، رغم أننا أخذنا من حكومة النظام القديم شكل إدارتنا العامة ذاته، تجنَّبْنا تقليدها فى كل الباقى. والواقع أننا استعرنا من مجالس الولايات، وليس من الحكومة، أفضل أساليبنا الإدارية. وبينما تبنيَّنا الآلة [= آلة/جهاز الدولة]، رفضنا الناتج.

وقد أدَّى الفقر المعتاد لشعب الأرياف إلى نشوء مبادئ لم تكن صالحة للقضاء عليه، وكما كان قد كتب **ريشيليه** فى وصيته السياسية فإنه: "إذا كانت الشعوب ميسورة الحال فإن من الصعب أنْ تبقى داخل نطاق القواعد". وفى القرن الثامن عشر، كان الناس لم يعودوا يذهبون بعيدا إلى هذا الحد، غير أنه كان ما يزال من المعتقد أن الفلاح لم يكن ليعمل مطلقا إنْ لم

يكن مدفوعا باستمرار بالحاجة الماسة: كان البؤس يبدو في ذلك الحين الضمانة الوحيدة ضد الكسل. هذه على وجه الدقة هى النظرية التى سمعتُ أحيانا مَنْ يجاهرون بها بشأن زنوج مستعمراتنا. وهذا الرأى بالغ الانتشار بين أولئك الذين يحكمون، إلى حد أن كل الاقتصاديِّين تقريبا يعتقدون أنهم مضطرون إلى مكافحته كما ينبغي.

ونحن نعلم أن الغرض الأصلى لضريبة الإنتاج والدخل كان يتمثل فى السماح للملك باستئجار جنود لإعفاء النبلاء ومُقْطَعِيهم من الخدمة العسكرية؛ غير أنه، فى القرن الثامن عشر، كان قد تمّ فرض واجب الخدمة العسكرية من جديد، كما سبق ورأينا، تحت اسم الميليشيا، وفى هذه المرة كانت لم تَعُدْ تُثْقِل بوطأتها إلا على الشعب وحده، وبصورة حصرية تقريبا على الفلاح.

ويكفى أنْ نأخذ فى اعتبارنا الكثرة الهائلة من المحاضر الرسمية للشرطة التى تملأ كراتين مفوَّضيةٍ ملكية، والتى تتعلق جميعها بالبحث عن رجال الميليشيا المتمرِّدين أو الهاربين من الجندية، للحكم بأن الميليشيا لم يكن يجرى تجنيدها بدون عراقيل. ولا يبدو، بالفعل، أنه كان هناك عبء عام لا يُطاق مفروض على الفلاحين أكثر من ذلك العبء؛ ولإنقاذ أنفسهم، كانوا يفرُّون فى كثير من الأحيان إلى الغابات، حيث كان ينبغى أنْ تجرى ملاحقتهم بقوة السلاح. وهذا أمر مدهش، عندما نفكر فى السهولة التى يتمّ بها التجنيد الإجبارىّ فى الوقت الحاضر.

وينبغى أن نعزو هذا النفور البالغ لدى فلاحى النظام القديم إزاء الميليشيا إلى الطريقة التى كان يجرى بها تنفيذ القانون أكثر من مبدأ القانون

ذاته؛ ويجب إرجاع هذا النفور بصورة خاصة إلى عدم اليقين الطويل الذى ورَّطتْ فيه الميليشيا أولئك الذين كانت تهدِّدهم (كان من الممكن استدعاء المجنَّد حتى بلوغ سنّ الأربعين، إلا إذا تزوَّج)؛ وبحكم التعسُّف فى إعادة الفحص، الذى كان يجعل ميزة رقم محظوظ عديمة الجدوى تقريبا؛ وبحكم حظر تقديم بديل؛ وبحكم النفور من مهنة قاسية ومحفوفة بالمخاطر، كان كل أمل فى الترقية غير وارد فيها، ولكنْ بصورة خاصة بحكم الإحساس بأن عبئا هائلا إلى هذا الحد لم يكن يثقل إلا عليهم وحدهم، وعلى الأكثر بؤسا بينهم، حيث جعل وضعهم المزرى صعوباته أكثر مرارة.

وتحت يدىَّ كثير من المحاضر الرسمية عن التجنيد، محرَّرة فى عام 1769، فى عدد كبير من الأبرشيات؛ وقد وجدتُ فيها الحاصلين على الإعفاء فى كل أبرشية منها: فهذا خادم لدى شخص من ذوى الأصول النبيلة؛ وذاك حارس دير؛ وهناك ثالث ليس سوى خادم لدى برچوازىّ، إلا أن من الجدير بالذكر أن هذا البرچوازى، *يعيش كالنبلاء* *vit noblement*. وهكذا كان الإعفاء للأغنياء؛ فعندما يظهر أحد المزارعين كل عام بين أولئك الأعلى دفعا للضرائب، كان أبناؤه يتمتعون بامتياز الإعفاء من الميليشيا: هذا ما كان يسمَّى بتشجيع الزراعة. وكان الاقتصاديون، أولئك الهواة الكبار للمساواة فى كل الباقى، لا يزعجهم هذا الامتياز مطلقا؛ فكانوا يطالبون فقط بأن يمتدّ هذا الامتياز إلى حالات أخرى، أىْ أنْ يصير العبء المفروض على الفلاحين الأكثر فقرا والأقل حماية أثقل وطأة. لقد قال أحدهم: "إن تواضع راتب الجندى، وطريقة سكنه، وملبسه، وطعامه، وكامل تبعيته، كانت تجعل فى منتهى القسوة تجنيد رجل سوى رجل من سواد الشعب".

وحتى نهاية عهد **لويس الرابع عشر**، كانت الطرق الرئيسية لا تجرى صيانتها مطلقا، أو كانت تجرى صيانتها على نفقة كل أولئك الذين يستخدمونها، أىْ على نفقة الدولة أو كل الملاك العقاريين المجاوِرين لضفاف الأنهار؛ غير أنه، قُرْب ذلك الزمن، بدأ إصلاح تلك الطرق بواسطة السخرة وحدها، أىْ على نفقة الفلاحين وحدهم. وهذه الوسيلة المتمثلة فى الحصول على طرق جيِّدة دون دفع تكلفتها بدتْ ابتكار موفَّقا، إلى حد أنه فى 1737، طبقتها نشرة دورية للمراقب العام **أورى** على فرنسا بأكملها. وكان المفوَّضون الملكيون مسلَّحين بالحق فى أنْ يسجنوا العصاة على هواهم أو أنْ يرسلوا إليهم مساعدى التنفيذ.

ومنذ ذلك الحين، كلما كانت التجارة تتَّسع وكلما كان الاحتياج إلى الطرق الجيِّدة والطلب عليها ينتشران، كانت السخرة تمتد إلى طرق جديدة وكان عبؤها يزداد(57). ونجد فى التقرير المُعَدّ فى 1779 فى المجلس الإقليمى لـ "بيرى"، أن الأشغال التى تمَّ تنفيذها بواسطة السخرة فى هذه الولاية الفقيرة كان يمكن تقديرها بـ 000 700 جنيه فى السنة. وكان يجرى تقديرها فى 1787، فى "نورماندى السفلى"، بالمبلغ ذاته تقريبا. وما من شيء يمكن أنْ يوضح بصورة أفضل المصير الحزين لشعب الأرياف: كان تقدُّم المجتمع، الذى يُثرى كل الطبقات الأخرى يدفع الشعب إلى اليأس؛ وكانت الحضارة تنقلب ضده وحده(58).

وأقرأ، قُرْب تلك الفترة ذاتها، فى مراسلات المفوَّضين الملكيِّين، أنه كان من المعتقد أن من الملائم ألا يُسْمَح للفلاحين باستخدام السخرة فى الطرق الخاصة بقراهم، نظرا لأنه يجب استخدامها فى الطرق الرئيسية

وحدها، أو، كما كان يقال آنذاك، *فـــى الطـــرق الملكيـــة* *aux chemins du roi*(٥٩). والحقيقة أن الفكرة الغريبة المتمثلة فى أن من الملائم جَعْـــل مَـــنْ يدفعون تكلفة الطرق هم الأكثر فقرا أىْ أولئك الذين يبدون الأقل سفرا [على هذه الطرق]، هذه الفكرة، رغم أنها جديدة، ترسَّختْ بصورة طبيعيـــة فـــى عقول أولئك الذين يستفيدون منها، إلى حد أنهم ســـرعان مـــا لـــم يعـــودوا يتصورون أن هذا الأمر يمكن إنجازه بطريقة أخرى. وفى عام 1775 جرت محاولة تحويل السخرة إلى ضريبة محلية؛ غير أن اللامساواة انتقلتْ إليها فى الحال ورافقتْها لتتجسد فى الضريبة الجديدة.

وبعد أن كانت السخرة إقطاعية ثم ملَكِيَّة، امتدَّتْ شيئا فشيئا إلى كـــل الأشغال العامة. وأجِدُ فى 1719 السخرة مستخدمة فى بنـــاء الثكنـــات!(60). ويقول المرسوم: *يجب أنْ ترسل الأبرشيات أفضل عمالها، ويجب التخلِّى عن كل الأعمال الأخرى لصالح هذا العمل*(61). كانت السخرة تُستْخدَم فى نقـــل المحكومين بالأشغال الشاقة إلى السجون، والشحاذين إلى المؤسسات الخيرية؛ وفى نقل المعدات العسكرية كلما غيَّرتْ القوات المسلحة مقارَّها: كانت هـــذه المهمة ثقيلة للغاية فى زمن كان كل فوج من أفواج الجيش يحمل معه أمتعة ثقيلة؛ وكان ينبغى أنْ يُجْمَع من أماكن بعيدة عدد كبير من العربات والثيران لجرِّها(62). وقد صار هذا النوع من السخرة، الذى لم تكن له سوى أهميـــة ضئيلة فى الأصل، أحد الأنواع الأشد وطأة عندما صارت الجيوش الدائمـــة ذاتها عديدة. وأجِدُ مقاولى الدولة يطالبون بأعلى صوت بأنْ يـــتمّ إمـــدادهم بالسخرة من أجل نقل أخشاب البناء من الغابات إلى الترســـانات البحريـــة. وكان هؤلاء العمال بالسخرة يتلقَّون فى العادة أجورا، غير أن هذه الأجـــور

كان يجرى دائما تقديرها بصورة متعسفة كما كانت منخفضة. وكان وزن عبء يتمّ تقديره بهذه الصورة غير المنصفة يغدو أحيانا ثقيلا إلى حد أن جُباة ضريبة الإنتاج والدخل كانوا يصابون بالقلق. وقد كتب أحدهم فى 1751 قائلا إن "النفقات المطلوبة من الفلاحين من أجل إصلاحات الطرق ستجعلهم قريبا غير قادرين على دفع ضريبة الإنتاج والدخل".

فهل كان يمكن لكل هذه الأشكال الجديدة من الاضطهاد أنْ تتوطد لو وُجد، إلى جانب الفلاح، أشخاص أغنياء ومستنيرون، لديهم الرغبة والقدرة، إنْ لم يكن لحمايته، فعلى الأقل للتوسُّط له عند هذا السيِّد المشترك [الدولة] الذى كان يُحْكِم قبضته بالفعل على مصير الفقير ومصير الغنىّ؟

وقد قرأتُ الرسالة التى كتبها مالك عقارى كبير، فى 1774، إلى المفوَّض الملكىّ لولايته، طالبا منه الأمر بِشَقِّ طريق. وكان من شأن هذا الطريق، وفقا له أنْ يحقِّق رخاء القرية، وأوضح له أسباب ذلك، ثم انتقل إلى إنشاء سوق من شأنها أنْ تُضاعِف، كما يؤكد، أسعار السلع الغذائية. وأضاف هذا المواطن الطيِّب أنه يمكن، بمساعدة إعانة ضئيلة، إنشاء مدرسة تقدِّم للملك رعايا أكثر حذقا. ولم يكن قد فكَّر إلى ذلك الحين فى هذه التحسينات الضرورية؛ ولم تخطر بباله إلا منذ عاميْن حجزه خلالهما أمر ملكىّ داخل قصره. ويقول بسذاجة: "أقنعنى تحديد إقامتى منذ عاميْن داخل مزرعتى بالفائدة القصوى لكل هذه الأشياء".

على أنه فى أزمنة القحط بصورة خاصة كانت تتجلَّى حقيقة أن صلات الحماية والتبعية التى كانت تربط المالك العقارىّ الريفىّ الكبير قديما بالفلاحين متراخية أو مقطوعة. وفى لحظات الأزمة تلك، كانت الحكومة

المركزية ترتعب من عزلتها ومن ضعفها؛ وكانت تسعى فى هذه الحالة المحدَّدة إلى إحياء التأثيرات الفردية أو الروابط السياسية التى سبق أنْ قامت بتدميرها؛ وكانت تطلب منهم مساعدتها فلا أحد يستجيب، وكانت تصاب بالدهشة فى العادة عندما تجد أن الناس الذين قامت هى ذاتها بانتزاع الحياة منهم قد صاروا موتى.

وفى سياق هذه الضائقة القصوى، كان هناك، فى الولايات الأكثر فقرا، مفوَّضون ملكيون، مثل **تيرجو**، على سبيل المثال، يُصدِرون قرارات بصورة غير قانونية لإجبار الملاك العقاريِّين الأغنياء على إطعام مُزارعيهم حتى الحصاد التالى. وقد وجدتُ، بتاريخ 1770، رسائل عديد من رعاة الأبرشيات الذين يقترحون على المفوَّض الملكىّ أنْ يفرض ضرائب على كبار الملاك العقاريِّين فى أبرشياتهم، سواء كانوا من رجال الدين أو من العلمانيِّين، وقالوا إن "هؤلاء يملكون هناك أملاكا عقارية واسعة لا يعيشون فيها مطلقا، ويربحون منها إيرادات ضخمة ينفقونها فى أماكن أخرى".

وحتى فى الفترات العادية، كانت القرى تَعُجّ بالشحاذين؛ لأن الفقراء، كما يقول **ليترونَ**، كانوا يتلقَّون المساعدة فى المدينة؛ أما فى الريف، خلال الشتاء، فقد كانت الشحاذة ضرورة مطلقة.

ومن وقت لآخر، كان يجرى التصرف ضد هؤلاء التعساء بطريقة بالغة العنف. وفى 1767، أراد **دوق دو شوازيل** duc de Choiseul (i) فجأة

---

i: **دوق دو شوازيل (إتيين-فرنسوا، كونت دو ستينڤيل، دوق دو شوازيل)** Étienne-François, comte de Stainville, duc de Choiseul (١٧١٩-١٧٨٥): ضابط

أنْ يقضى على الشحاذة فى فرنسا. ويمكن أنْ نرى فى مراسلات المفوَّضين الملكيِّين بأىّ قسوة شرع فى ذلك. وكان لدى رجال الشرطة أوامر بإلقاء القبض فى وقت واحد على كل الشحاذين الموجودين فى المملكة؛ ويقال إنه جرى على هذا النحو اعتقال أكثر من خمسين ألف شحاذ. وكان يتعين إرسال المتشردين الأصِحّاء إلى سجون الأشغال الشاقة؛ أما بالنسبة للآخرين فقد جرى فتْح أكثر من أربعين دارًا من دور المتسوِّلين لاستقبالهم: لقد كان من الأفضل إعادة فتْح قلوب الأغنياء.

والواقع أن حكومة النظام القديم هذه، التى كانت، كما سَبِق أنْ قلتُ، وديعةً وأحيانا هيَّابةً إلى هذا الحد ومُحِبَّةً إلى هذا الحد للشكليات والبطء، والمراعاة، عندما يتعلق الأمر بالأشخاص الموضوعين فوق الشعب، كانت فظّة فى كثير من الأحيان وسريعة دائما عندما تنطلق ضد الطبقات الدنيا، وبصورة خاصة ضد الفلاحين. وبين الوثائق التى اطلعتُ عليها، لم أجِدْ وثيقة واحدة تُخبرنا عن اعتقال برجوازىّ بأمر من المفوَّض الملكىّ؛ أما الفلاحون فكان يجرى اعتقالهم بلا انقطاع، بمناسبة السُّخْرة، والميليشيا، والتسوُّل، والأمن، وفى كثرة هائلة من الظروف الأخرى. بالنسبة للبعض، محاكم مستقلة، مرافعات طويلة، علانية تَبْسِط حمايتها؛ وبالنسبة للآخرين، القاضى، الذى يحكم بلا محاكمة وبلا استئناف.

ويكتب **نيكر** فى 1785: "المسافة الهائلة الموجودة بين عامة الشعب وكل الطبقات الأخرى، تجعلنا نحوِّل أنظارنا بعيدا عن الطريقة التى يمكننا

جيش ودبلوماسىّ ورجل دولة فرنسىّ، كان وزير خارجية فرنسا بين عامىْ ١٧٥٨ و ١٧٦١ وبين عامىْ ١٧٦٦ و ١٧٧٠ – المترجم.

أنْ نُدير بها السلطة فى مواجهة كل أولئك الضائعين فى الزحام. وبدون الوداعة والإنسانية اللتين تميِّزان الفرنسيِّين وروح القرن، سيكون هذا مصدرا دائما للأسى على أولئك الذين يمكن أنْ يشعروا بالنِّير الذى جرى إعفاؤهم منه".

غير أن الاضطهاد كان يتبدَّى فى الخير الذى مُنِعَ هؤلاء التعساء من أنْ يصنعوه لأنفسهم أكثر من الشرّ الذى مُورِس ضدَّهم. وكانوا أحرارا وملاك أرض، غير أنهم ظلوا جهلاء مثل، وأحيانا أكثر من الأقنان، أجدادهم. وقد ظلُّوا بلا تقنية وسط معجزات االفنون، وغير متحضرين فى عالم يشعّ بالتنوير. ومع الاحتفاظ بالذكاء والفطنة الطبيعيَّيْن لجنسهم، لم يكونوا قد تعلَّموا استعمالهما؛ ولم يستطيعوا حتى أنْ ينجحوا فى زراعة الأرض، التى كانت حرفتهم الوحيدة. "إننى أرى تحت عينىَّ زراعة القرن العاشر"، هكذا قال خبير زراعىّ إنجليزىّ شهير. ولم يتفوَّقوا إلا فى مهنة السلاح، وفيها كان لهم، على الأقل، اتِّصال طبيعىّ وضرورىّ بالطبقات الأخرى.

هذه هى هُوَّة العزلة والبؤس التى عاش فيها الفلاح؛ وقد بقى هناك وكأنه حبيس وعصىّ على الفهم وقد دُهشتُ، وفزعتُ تقريبا، عندما أدركتُ، منذ عشرين سنة قبل أنْ يتمَّ إلغاء العبادة الكاثولكية بلا مقاومة وقبل أنْ يتمَّ تدنيس الكنائس، أن الطريقة التى اتَّبعتْها الإدارة أحيانا فى سبيل معرفة عدد سكان أحد الكانتونات كانت كالتالى: كان رعاة الأپرشيات يذكرون عدد أولئك الذين يحضرون فى عيد القيامة إلى المذبح؛ وكان يُضاف إليهم العدد المفترض للأطفال الصغار والمرضى: كان الكل يشكِّلون مجموع السكان.

ومع هذا فإن أفكار العصر تغلغلتْ فى ذلك الحين من كل جانب فى هذه العقول الغليظة؛ وقد دخلتْ إليها من طُرُق ملتوية وخفيَّة، وارتدتْ فى هذه الأماكن الضيقة والغامضة أشكالا غريبة. غير أنه كان لا يبدو أيضا من الخارج أن شيئا قد تغيَّر. كانت أعراف الفلاح، عاداته، معتقداته، تبدو كما هى دائما؛ كان خاضعا وحتى مبتهجا.

ولا مناص من أنْ يرتاب المرء فى المرح الذى يُبْدِيه الفرنسىّ فى كثير من الأحيان أثناء أكبر مصائبه؛ إنه يُثْبِت فقط أنه، معتقدا أن محنته السيِّئة محتومة، يسعى إلى أنْ يتلهَّى بعدم التفكير فيها مطلقا، وليس أنه لا يشعر بها. افتحْ لهذا الشخص مخرجا يمكن أنْ يقوده إلى خارج هذا البؤس الذى يبدو أنه لا يعانيه إلا قليلا، إنه سينطلق فى الحال من هذا الاتجاه بكثير من العنف، وسيعبُر فوق جسدك دون أنْ يراك، إذا كنتَ موجودا فى طريقه.

ونحن نرى هذه الأشياء بوضوح من النقطة التى نوجد فيها الآن، غير أن المعاصرين لم يكونوا يرونها. ولا يحدث مطلقا إلا بصعوبة بالغة أنْ ينجح رجال الطبقات العليا إلى أنْ يُدركوا بوضوح ما يجرى فى روح الشعب، وعلى وجه الخصوص فى روح الفلاحين. ذلك أن التربية ونوع الحياة يفتحان أعين هؤلاء الآخرين على الأشياء البشرية لزمانهم التى تظل مقصورة عليهم، وتبقى مغلقة أمام كل الآخرين. غير أنه عندما لا يعود لدى الفقير والغنىّ تقريبا اهتمامات مشتركة، ولا هموم مشتركة، ولا أعمال مشتركة، فإن هذا الغموض الذى يُخْفِى عقل أحدهما عن عقل الآخر يصير من المستحيل أن يُسْبَر غوره، ويمكن لهذين الرجليْن أنْ يعيشا جنبا إلى جنب إلى الأبد دون أنْ يكتشفا بعضهما البعض أبدا. ومن اللافت للنظر أنْ نرى

فى أىّ أمن غريب عاش كل أولئك الذين شغلوا الطبقات العليا والوسطى للصرح الاجتماعىّ فى ذات اللحظة التى بدأت فيها الثورة، وأنْ نسمعهم يتحدثون بلباقة فيما بينهم عن فضائل الشعب، عن وداعته، إخلاصه، مباهجه البريئة، فى الوقت الذى كان عام 1793 يقترب بالفعل: مشهد مثير السخرية ومرعب!

لنتوقفْ هنا قبل أنْ نواصل، ولنفكِّرْ لحظة، عبْر كل هذه الوقائع الصغيرة التى وصفتُها لتوِّى، فى أحد أعظم قوانين الله فى قيادة المجتمعات.

تشبَّثَ النبلاء الفرنسيون بالبقاء منفصلين عن الطبقات الأخرى؛ وانتهى ذوو الأصول النبيلة إلى إعفاء أنفسهم من معظم الأعباء العامة التى كانت ثقيلة الوطأة على تلك الطبقات؛ وقد تصوَّروا أنهم سيحتفظون بعظمتهم عن طريق تفادى هذه الأعباء، وفى البداية بدا أن هذا هو الحال. غير أنه سرعان ما بدا أن مرضا داخليا وخفيًّا يرتبط بمركزهم، الذى أخذ يتضاءل بالتدريج دون أنْ يهاجمهم أحد؛ وكان يجرى إفقارهم كلما ازدادت حصاناتهم. أما البرچوزية التى كانوا يخشون كثيرا الاختلاط بها، فقد أثْرَتْ على العكس وتعلَّمتْ، إلى جانبهم، وبدونهم، وضدهم؛ وكانوا لا يريدون البرچوازيِّين كشركاء ولا كمواطنين؛ غير أن هؤلاء كانوا يتجهون إلى أنْ يصيروا منافسين، وفى الحال أعداء، وفى النهاية سادة. وقامت سلطة خارجية بإعفاء النبلاء من واجب القيادة، والحماية، وتقديم المساعدة للمُقْطَعِين؛ ولكنْ، لأنهم فى الوقت نفسه تُرِكتْ حقوقهم المالية وامتيازاتهم الشرفية، اعتبروا أنهم لم يفقدوا شيئا؛ ولأنهم استمرُّوا يمشون أمام غيرهم [فى المواكب]، تصوَّروا أنهم ما يزالون يقودون، والواقع أنهم ظلوا يجدون حولهم رجالا يدعونهم، فى

سجلات الموثِّقين، *رعايا* لهم leurs *sujets*؛ وآخرين يسمونهم مُقْطَعِيهم leurs vassaux، مستأجرين لأراضيهم، مزارعين لديهم. والحقيقة أنه لم يتبعهم أحد؛ فكانوا وحدهم، وعندما رأوا فى النهاية مَنْ جاء للإطاحة بهم، كان لم يَبْقَ أمامهم إلا الفرار.

ومع أن مصير النبلاء ومصير البرچوازية كانا مختلفيْن جدا فيما بينهما، فقد تماثلا فى نقطة واحدة: انتهى البرچوازىّ إلى أنْ يعيش أيضا منفصلا عن الشعب مثل النبيل ذاته. وبعيدا عن التقارب مع الفلاحين، تجنَّب الاتِّصال ببؤسهم؛ وبدلا من الاتحاد بصورة وثيقة معهم فى سبيل النضال بصورة مشتركة، ضد اللامساواة المشتركة، لم يَسْعَ إلا إلى خلق مظالم جديدة لمصلحته هو: رأيناه أيضا بالغ التلمُّظ على الحصول على استثناءات كما كان على النبيل أن يحتفظ بامتيازاته. وكان هؤلاء الفلاحين، الذين كان قد خرج منهم، قد صاروا ليس فقط أغرابا، بل إنْ جاز القول، مجهولين بالنسبة له، ولم يُدْرِك إلا بعد أنْ كان قد وضع الأسلحة فى أيديهم أنه أثار لديهم ميولا لم تكن لديه أىّ فكرة عنها، وأنه كان عاجزا عن احتواء هذه الميول عجزه عن قيادتها، والتى كان فى طريقه إلى أنْ يصير ضحيتها، بعد أنْ كان محرِّكها.

وسوفَ يصاب الناس بالدهشة فى كل العصور وهم يرون أنقاض هذا البيت [الملكىّ] الكبير لفرنسا الذى كان يبدو أنه لا بد من أنْ يمتدَّ نفوذه عبْر كل أوروپا؛ غير أن أولئك الذين سيقرأون تاريخه بانتباه سوف يفهمون سقوطها بدون مشقة. ذلك أن تقريبا كل المفاسد، تقريبا كل الأخطاء، تقريبا كل الضغائن المشئومة، التى قمت بتصويرها من قبل لا بد أنها كانت تدين، بالفعل، سواء بميلادها، أو بمدة بقائها، أو بتطورها، إلى الفن الذى مارسه

معظم ملوكنا، هذا الفن المتمثل فى التفريق بين البشر، لكـــى يحكمـــوا هـــم بجبروت أشدّ.

ولكنْ عندما صار البرچوازىّ منعزلا تماما على هـــذا النحـــو عـــن النبيل، والفلاح عن النبيل والبرچوازىّ؛ وعندما تواصلتْ عملية مماثلة داخل كل طبقة، ونشأت داخل كل طبقة منها تجمُّعات خاصة صغيرة، منعزلة عن بعضها البعض تقريبا مثلما كانت الطبقات فيما بينها، وُجِدَ أن الكل لم يَعُـــدْ يتكوَّن من كتلة متجانسة، بل لم تَعُدْ أجزاؤه متَّصِلة. وكان لم يَعُدْ هناك شيء منظَّم من شأنه أنْ يقدِّم لها العون.

وأخيرا، إذا كان هذا الشعب، الذى يبدو أنه وحده استفاد مـــن كـــل عيوب وأخطاء كل سادته، قد أفلت، بالفعل، من سيطرتهم، فإنه كان عـــاجزا عن أنْ يُفلت من نير الأفكار الزائفة، والعادات الفاسدة، والميول السيئة، التى كانوا قد قدَّموها له أوسمحوا له باكتسابها. إننا نراه أحيانا ينقل عقليـــة عَبْـــدٍ حتى إلى ممارسته لحريته، عاجزا عن أنْ يقود نفسه مثلما كان يبدو من قبل عنيدا فى مواجهة معلميه.

القسم الثالث

كيف صار رجال الأدب، فى منتصف القرن الثامن عشر تقريبا، رجال السياسة الأساسيِّين فى البلاد، وما ترتب على ذلك من نتائج

أضع الآن جانبا الوقائع القديمة والعامة التى أعدَّتْ للثورة العظمى التى أتوخَّى تصويرها. وأصل إلى الوقائع الخاصة والأحداث التى أكملت تحديد مكان تلك الثورة وزمانها وطابعها.

ومنذ وقت طويل كانت فرنسا، بين كافة أمم أوروبا، الأمة الأكثر أدبية؛ ومع ذلك فإن رجال الأدب لم يُبْدُوا فيها من قبل تلك الروح التى أبدوها عند منتصف القرن الثامن عشر، ولم يحتلوا فيها من قبل المكانة التى حققوها فى تلك الفترة. ولم يحدث هذا من قبل بيننا، ولا فى أىّ مكان آخر فيما أعتقد.

و لم يلعب رجال الأدب مطلقا دورا فى الشئون العامة بصفة يومية، كما فى إنجلترا؛ بل، على العكس، لم يحدث مطلقا من قبل أنْ وقفوا بعيدا عنها؛ ولم يتولوا أىّ سلطة من أىّ نوع. ولم يملأوا أىّ وظيفة عامة فى مجتمع كان إلى ذلك الحين يغصّ بالموظفين.

غير أنهم لم يظلوا، مثل غالبية أمثالهم فى ألمانيا، غرباء تماما على السياسة، مُنْزَوِين فى مجال الفلسفة الخالصة والأدب. لقد ظلوا مهمومين بصفة متواصلة بموضوعات تخصّ الحكم؛ وكان يكمن فى ذلك، فى الحقيقة، اهتمامهم الحقيقىّ. وكان الناس يسمعونهم دائما يفيضون فى الحديث عن نشأة المجتمعات وعن أشكالها البدائية، عن الحقوق الأساسية للمواطنين وعن تلك

الخاصة بالسلطة، عن العلاقات الطبيعية والوضعية للبشر فيما بينهم، عن خطأ العرف أو صحته، وعن مبادئ القوانين ذاتها. ومتغلغلين على هذا النحو كل يوم إلى أُسس دستور زمنهم، ظلوا يبحثون بحب نادر للمعرفة بِنْية ذلك الدستور، وظلوا ينتقدون نهجه العام. وصحيح أن هذه المشكلات الكبرى لم يجعل منها الجميع موضوعا لدراسة محددة ومعمَّقة؛ بل إن غالبيتهم لم يمسوها إلا بصورة عابرة وكأنما يستخفُّون بها؛غير أنهم جميعا أدركوها. وقد شاع هذا النوع من السياسة المجردة والأدبية، بجرعات متفاوتة، في كافة أعمال ذلك الزمن، وما من عمل منها، من البحث المعمَّق إلى الأغنية، لا يحتوى على القليل من تلك السياسة.

وفيما يتعلق بالمذاهب السياسية لهؤلاء الكتاب فقد تباينتْ فيما بينها إلى حدّ أن مَنْ يرغب فى التوفيق بينها وفى صياغة نظرية واحدة للحكم منها لم يكن ليصل أبدا إلى نهاية عمل من هذا القبيل.

ومع ذلك فعندما نبتعد عن التفاصيل للوصول إلى أمهات الأفكار نكتشف بسهولة أن واضعى هذه المذاهب المختلفة يتفقون على الأقل حول مفهوم عام للغاية يبدو أن كل واحد منهم قد أدركه بنفس الطريقة، حيث يبدو هذا المفهوم موجودا فى عقله قبل كافة الأفكار الخاصة ويمثل مصدرها المشترك. ومهما تباعدوا فى بقية بحثهم فإنهم جميعا يتشبَّثون بنقطة الانطلاق هذه: يعتقد الجميع أن من الملائم إحلال القوعد البسيطة والأولية، المستمدة من العقل ومن القانون الطبيعى، محل الأعراف المعقدة والتقليدية التى تنظم مجتمع زمنهم.

وعند إمعان التفكير فى هذا سنرى أن ما يمكن تسميته بالفلسفة السياسية للقرن الثامن عشر إنما يرتكز، بحصر المعنى، على هذا المفهوم العام وحده.

والحقيقة أن فكرة من هذا القبيل لا تُعَدّ مطلقا جديدة: لقد ظلت تمرّ وتعاود المرور بلا انقطاع منذ ثلاثة آلاف عام عبر خيال البشر دون أنْ يكون بمستطاعها أنْ تستقرّ فيه: فكيف نجحت فى أنْ تستحوذ هذه المرة على عقول كل الكُتَّاب؟ ولماذا ، بدلا من أنْ تتوقف – مثلما فعلتْ إلى ذلك الحين– فى رأس بعض الفلاسفة، هبطت إلى عامة الناس، واتخذتْ هناك تماسُك هوًى سياسيٍّ وحرارته، بحيث صار بوسع المرء أنْ يرى نظريات عامة ومجردة حول طبيعة المجتمعات تغدو موضوعات الحديث اليوميّ بين العاطلين وتلتهب حتى فى خيال النساء والفلاحين؟ وكيف أمكن لرجال الأدب الذين لم تكن لهم لا مقامات رفيعة، ولا ألقاب شرف، ولا ثروات، ولامسئولية، ولا سلطة، أنْ يصيروا، فى الواقع، رجال السياسة الرئيسيِّين لعصرهم، وحتى الوحيدين لأنهم – بينما كان الآخرون يمارسون الحكم – كانوا وحدهم يتولون السلطة؟ وأنا أودّ أنْ أبيِّن هذا بقليل من الكلمات وأنْ أوضِّح مدى التأثير الخارق والمفزع الذى كان لهذه الحقائق، التى يبدو أنها لا تخصّ إلا تاريخ أدبنا، على الثورة وإلى يومنا هذا.

وليس من قبيل المصادفة أن فلاسفة القرن الثامن عشر قد توصلوا بمجموعهم إلى مفاهيم تتعارض للغاية مع تلك التى كانت ما تزال بمثابة الأساس لمجتمع عصرهم؛ وقد أوحى لهم بهذه الأفكار بصورة طبيعية مشهد هذا المجتمع ذاته الذى كان تحت أعينهم جميعا. والحقيقة أن مشهد كل ذلك

القدر من الامتيازات الفاحشة أو المعيبة، التى كان الناس يزدادون إحساسًا بوطأتها ويقلّون إدراكا لأسبابها، قد جذب أو بالأحرى دفع دفعا قويا فى وقت واحد عقل كل واحد منهم نحو فكرة المساواة الطبيعية للشروط. فعندما رأوا الكثير من المؤسسات الشاذة والغريبة التى كانت بنات عصور أخرى، والتى لم يحاول أحد أنْ يوفِّق بينها ولا أنْ يُكيِّفها للحاجات الجديدة، والتى يبدو أنه كان عليها أنْ تؤبِّد وجودها بعد أنْ فقدتْ مقتضاها، استولى على هؤلاء الفلاسفة بطبيعة الحال نفور إزاء الأشياء القديمة والتقاليد، ومن الطبيعىّ أنهم انقادوا إلى الرغبة فى إعادة بناء مجتمع عصرهم وفق نهج جديد تماما، حدَّد كل واحد منهم معالمه على ضوء عقله وحده.

وقام وَضْع هؤلاء الكتاب ذاته بتهيئهم للميل إلى النظريات العامة والمجردة(63) فيما يتعلق بالحكم وللثقة بها ثقة عمياء. ولأنهم عاشوا مبتعدين بصورة مطلقة تقريبا عن الممارسة فإنه لم يحدث أنْ خفَّفتْ أىّ تجربة من حدّة سجيتهم؛ ولم يحذِّرهم شيء من العقبات التى يمكن أنْ تضعها الأوضاع القائمة فى طريق الإصلاحات حتى تلك المطلوبة للغاية؛ ولم تكن لديهم أدنى فكرة عن الأخطار التى تُصاحب دوما الثورات الأكثر ضرورية. إنهم لم يتوقعوا تلك الأخطار قط؛ لأن الغياب الكامل لكل حرية ساسية أدى إلى أنْ يكون عالم المصالح والأعمال بالنسبة لهم ليس فقط عالما مجهولا، بل عالما خفيًّا أصلا. وهكذا فإنهم لم يفعلوا فيه شيئا ولم يكن بمستطاعهم حتى أنْ يروا ما كان يفعله فيه آخرون. وقد افتقروا بالتالى حتى إلى تلك المعارف السطحية التى يمنحها مشهد مجتمع حرّ، وصخب كل ما يقال فيه، حتى لأولئك الذين لا يتعاطون فيه أىّ قدر من الحكم. وصار هؤلاء الفلاسفة

بالتالى أكثر جرأة بكثير فى تأملاتهم، وأكثر حُبًّا لأفكارهم العامة ومذاهبهم، وأكثر ازدراءً للحكمة القديمة، وأكثر ثقة أيضا بعقلهم الفردى مما هو معهود لدى المؤلِّفين الذين يؤلِّفون كُتُبا تأمُّلية عن السياسة.

والحقيقة أن هذا الجهل ذاته وهبهم آذان عامة الناس وقلوبهم. ولو كان الفرنسيون لا يزالون يلعبون دورا، كما كان الحال فى الماضى، فى الحكم من خلال مجالس الطبقات، أو حتى لو كانوا قد استمروا فى الاشتغال بصفة يومية بإدارة البلاد من خلال مجالس ولاياتهم، لكان بوسعنا أنْ نؤكد أنهم ما كانوا ليتركوا أنفسهم أبدا يلتهبون حماسا، كما فعلوا فى ذلك الحين، لأفكار أولئك الكُتَّاب؛ ولاحتفظوا بقدر من ممارسة الشئون العامة كان من شأنه أنْ يجعلهم حذرين إزاء النظرية الخالصة.

ولو كانوا استطاعوا، كالإنجليز، أنْ يقوموا دون تدمير مؤسساتهم القديمة بتغيير روحها تدريجيا من خلال الممارسة، فربما ما كانوا ليفترضوا بسهولة مؤسسات جديدة تماما. غير أن كل شخص منهم كان يحسّ دوما بأنه يعانى الضيق فى ماله، أو فى شخصه، أو فى رفاهيته، أو فى كبريائه، بسبب قانونٍ قديمٍ ما، أو عُرْفٍ سياسىٍّ قديمٍ ما، أو بعض بقايا السلطات القديمة، ولم يكن يرى فى متناوله أىّ دواء يستعمله بنفسه لهذا الداء الخاص. وكان يبدو وكأنه ينبغى تحمُّل كل شيء أو تدمير كل شيء فى دستور البلاد.

غير أننا قد احتفظنا بحرية واحدة فى سياق دمار كافة الحريات الأخرى: كان بوسعنا أنْ نتفلسف بحرية حول نشأة المجتمعات، وحول الطبيعة الجوهرية للحكومات، وحول الحقوق الأساسية للجنس البشرى.

والواقع أن كل أولئك الذين أرهقهم التطبيق اليومى للتشريع سرعان ما عشقوا هذه السياسة الأدبية. وسوف يتغلل هذا العشق فيهم ليصل إلى أولئك الذين أبعدتْهم طبيعتهم أو أوضاعهم عن التأملات المجردة بصورة طبيعية للغاية. ولم يكن هناك مطلقا دافع ضريبة مغبون نتيجة للتوزيع اللامتساوى لضرائب الانتاج والدخل لم يتحمس لفكرة أن البشر جميعا ينبغى أنْ يكونوا متساوين؛ ولم يكن هناك مالك عقارىّ صغير دمرته أرانب جاره النبيل الذى لم يكن من دواعى سروره أنْ يسمع أن كافة الامتيازات بلا تفرقة يدينها العقل. وبالتالى كان كلُّ هوىً عامٍّ يتخفىَّ فى لباس الفلسفة؛ وكانت الحياة السياسية مضغوطة بشدة فى الأدب، وهكذا فإن الكُتَّاب، الذين أمسكوا بأيديهم بقيادة الرأى العام، وجدوا أنفسهم يقومون للحظة بالدور الذى يقوم به فى العادة رؤساء الأحزاب فى البلدان الحرة.

وكان لم يَعُدْ بمستطاع أحد أنْ ينازعهم حول هذا الدور. والحقيقة أن الأريستقراطية فى عنفوانها لا تقود المصالح العامة فحسب، إنها تُوَجِّه الآراء أيضا، وتقدِّم الموقف للكُتَّاب، وتُضْفى الشرعية على الأفكار. وفى القرن الثامن عشر، كان النبلاء الفرنسيون قد فقدوا تماما هذا الجانب من سيطرتهم؛ ولحقتْ الثقة بهم بمصير سلطتهم: إن المكان الذى كانوا يشغلونه فى حكم العقول صار شاغرا، وكان بمستطاع الكُتَّاب أنْ ينطلقوا إلى ذلك المكان بكل حرية وأنْ يملأوه وحدهم بلا منازع.

وبالإضافة إلى ذلك فإن هذه الأريستقراطية ذاتها، التى حل الكُتَّاب محلها، شجعت مشروعهم؛ ذلك أنها كانت قد نسيتْ تماما كيف أن النظريات العامة، بمجرد قبولها، تنتهى بصورة لا يمكن تفاديها إلى التحوُّل إلى مُيول

سياسية وإلى أفعال، إلى حدّ أن المذاهب الأشدّ تعارُضا مع حقوقها الخاصة، وحتى مع وجودها، بدتْ لها ألعابًا بارعة جدا للعقل؛ وقد انخرطتْ هى ذاتها فى ذلك عن طيب خاطر لتزجية الوقت، وتمتعتْ بهدوء بحصانتها وبامتيازاتها، مستفيضة فى الحديث برصانة حول لامعقولية كافة الأعراف الراسخة.

وكثيرا ما نُصاب بالدهشة عندما نرى ذلك العمى الغريب الذى ساعدتْ به الطبقات العليا للنظام القديم بنفسها على دمارها؛ لكنْ من أين كان لهذه الطبقات أنْ تستمدّ إدراكها لذلك؟ والحقيقة أن المؤسسات الحرة ليست أقل ضرورية لمواطنى الطبقات العليا للنظام لتعريفهم بالأخطار التى يتعرضون لها منها لمواطنى الطبقات الدنيا لتأمين حقوقهم. ومنذ أكثر من قرن اختفتْ من بيننا آخر بقايا الحياة العامة، وما من صدمة أو ضجة حذَّرتْ أولئك الأكثر اهتماما بصورة مباشرة بالمحافظة على الدستور القديم من انهيار الصرح القديم. وحيث إنه لا شيء تغيَّرَ فى ظاهر الأمر فقد توهَّموا أن كل شيء ظل على حاله تماما. وبالتالى توقَّف عقلهم عند وجهة النظر التى كان قد توقَّف عندها عقل أسلافهم. وبدا النبلاء قلقين إزاء تجاوزات السلطة الملكية فى عرائض cahiers 1789، تماما كما كانوا فى عرائض القرن الخامس عشر. ومن جهته فإن **لويس السادس عشر** المنكود الطالع، فى اللحظة السابقة للغرق فى فيضان الديمقراطية، ظلّ يرى فى الأريستقراطية، كما يلاحظ **بيرك** عن حق، المنافس الرئيسىّ للسلطة الملكية؛ وقد ظل يحترس منها وكأنه كان لا يزال فى زمن **الفروند**. وعلى العكس من

ذلك، بدا له أن البرچوازية والشعب، كما بدا لأسلافه، هما السند الحقيقيّ الأكيد للعرش.

غير أن الأمر الذى سيبدو غريبا لنا، لنا نحن الذين نجد أمام أعيننا أنقاض كثير من الثورات، فهو أن مجرد مفهوم الثورة العنيفة ظل غائبا عن عقول أسلافنا. إنهم لم يتناقشوا حولها، ولم تخطر لهم ببال. والحقيقة أن الهزات الصغيرة التى تثيرها الحرية العامة بلا انقطاع فى المجتمعات الأكثر استقرار تُذَكِّر دوما بإمكانية الانقلابات وتحتفظ بالفطنة العامة يقظةً، أما في ذلك المجتمع الفرنسى للقرن الثامن عشر، والذى كان يتجه إلى السقوط فى الهاوية، فلم يكن هناك شيء يحذِّر مَنْ كانوا يوشكون على السقوط.

وأقرأُ بعناية العرائض التى وجهتها الطبقات الثلاث، قبل الاجتماع فى 1789؛ وأعنى بالطبقات الثلاث طبقتىْ النبلاء ورجال الدين وكذلك الطبقة الثالثة. وأرى أنهم يطالبون بتغيير قانون هنا، وعُرْف هناك، وأسجِّل ملاحظة بذلك. وأواصل هكذا إلى النهاية هذا العمل الضخم، وعندما أصل إلى ضمّ كافة هذه المطالب الفردية في كُلٍّ واحد يتبيَّن لى بنوع من الفزع أن ما يطالبون به يتمثل فى الإلغاء المتزامن والمنهجى لكافة القوانين ولكافة الأعراف السائدة فى البلاد؛ وأرى فى الحال أن الأمر يتعلق بثورة من تلك الثورات الأكثر ضخامة والأشد خطرا لم يكن لها مثيل من قبل فى العالم. على أن أولئك الذين سيكونون ضحاياها فى الغد لم يعرفوا عنها شيئا؛ ذلك أنهم توهَّموا أن التحول الكلىّ والفجائىّ لمجتمع معقَّد إلى ذلك الحد وهَرِمٍ إلى ذلك الحد يمكن أنْ يحدث دون زلزال، بفضل العقل، وبفضل فعاليته وحدها. يا للتعساء! لقد نَسَوْا حتى ذلك القول المأثور الذى صاغه أسلافهم على هذا

النحو، قبل ذلك بأربعمائة سنة، باللغة الفرنسية البسيطة والقوية التعبير لذلك العصر: *Par requierre de trop grand franchise et libertés chet-on en trop grande servaige* *[مَنْ طالب بأكثر مما ينبغى من الحقوق والحريات وقع فى أكثر مما ينبغى من العبودية].*

وليس هناك ما يُدهش فى أن النبلاء والبرچوازية، المستبعدين منذ وقت طويل جدا من كل حياة عامة، قد أبدوا هذا القدر الفريد من عدم الخبرة؛ غير أن ما يُدهش حقا هو أن أولئك الذين كانوا يقودون الشئون العامة أنفسهم، الوزراء، القضاة، المفوَّضون الملكيون، قلَّما أبدوا فطنة أكثر. ومع ذلك كان الكثيرون منهم أشخاصا بارعين فى وظائفهم؛ وكانوا يجيدون تماما معرفة تفاصيل الإدارة العامة لعصرهم؛ غير أنه، فيما يتعلق بهذا العِلْم الكبير الخاص بالحكم، والذى يعلِّم فَهْم الحركة العامة للمجتمع، وحدس ما يدور فى عقول الجماهير، والتنبؤ بما سينتج عن ذلك، لم تكن لديهم أدنى فكرة عن كل ذلك شأنهم فى هذا شأن الشعب ذاته تماما. ولم يكن هناك فى الواقع سوى دور المؤسسات الحرة ما يمكنه أنْ يعلِّم رجال الدولة بصورة كاملة هذا الجانب الرئيسىّ من فنهم.

وهذا ملحوظ تماما فى المذكرات التى وجَّهها **تيرجو** إلى الملك فى 1775، حيث نصحه، بين أشياء أخرى، بأنْ يأمر بأنْ تنتخب الأمة بأسرها بحرية، فى غضون ستة أسابيع، جمعية نيابية تنعقد مرة كل سنة حول شخصه، على ألا يمنحها أىّ سلطة فعلية. وكان ينبغى أن تكون معنيَّة بالإدارة لكنْ ليس أبدا بالحكم، وكان ينبغى أنْ تقدم مشورات أكثر مما تعبِّر عن مشيئات، وكان ينبغى أنْ يتمّ تكليفها بالمناقشة حول القوانين وليس بسنِّها.

وقال فى مذكرته: "بهذه الطريقة تغدو السلطة الملكية مُدْرِكة دون أنْ تكـون مقيَّدة، ويكون الرأى العام راضيا دون أنْ يشكِّل خطرا. لأن هذه الجمعيات لا ينبغى أنْ تكون لها أىّ سلطة تعترض بها على التـدابير الـضرورية، وإذا حدث المستَحيل وتجاوزتْ حدودها، سيظل صاحب الجلالة هو السيد دائما".

ولم يكن بوسع أحد أنْ يستخفّ أكثر من ذلك بنتائج تـدبير كهـذا وبـروح عصره. والحقيقة أنه كثيرا ما أمكن عند نهاية الثورات القيام بمـا اقترحـه **تيرجو** بدون عوقب سيئة، فبدون منح حريات حقيقية كان يجرى منح ظلها. لقد حاول ذلك [الإمبراطور] **أغسطس** Auguste بنجاح. فالأمة المتعَبة مـن مجادلات طويلة تقبل عن طيب خاطر أنْ يجرى خداعها، شريطة أنْ يجرى توفير الراحة لها، ويعلمنا التاريخ أنه يكفى عندئذ، لإرضائها، أنْ يتمَّ جَمْـع عدد من الرجال المغمورين أو المنقادين من كل أنحاء البلاد، وأنْ يتمَّ جعلهم يلعبون أمام هذه الأمة دور جمعية سياسية، مقابل مرتب. وكانت هناك أمثلة عديدة لهذا. غير أنه، فى بداية ثورة، تفشل هذه المشاريع دوما ولا تؤدى أبدا إلا إلى إثارة الشعب وليس إلى إرضائه. والحقيقة أن أقلّ مواطن فى بلد حر يعرف هذا؛ أما **تيرجو**، الذى كان إداريا كبيرا للغاية، فكان يجهله.

وإذا نحن فكرنا الآن فى أن هذه الأمة الفرنسية نفسها، الغريبة إلـى ذلك الحد على شئونها العامة والمحرومة من الخبرة، والمعرقَلة إلى ذلك الحد بفعل مؤسساتها، والعاجزة إلى ذلك الحدّ عن إصلاحها، كانت فى الوقت نفسه فى ذلك الحين، بين كافة أمم الأرض، الأمة الأكثر ثقافـة والأكثـر عـشقا للأدب، فإننا سنفهم بلا صعوبة كيف صار الكُتَّاب هناك قوة سياسية وانتهوا إلى أنْ يكونوا هناك القوة السياسة الأولى.

وبينما، فى إنجلترا، كان أولئك الذين يكتبون عن الحكم وأولئك الذين يحكمون متداخلين، حيث كان بعضهم يُدْخِلون الأفكار الجديدة فى التطبيق، فيما كان الآخرون يقومون بتصحيح وتدقيق النظريات فى ضوء الوقائع، ظلت دنيا السياسة، فى فرنسا، منقسمة إلى عالميْن منفصليْن وبلا علاقة بينهما. وفى العالم الأول، كانوا يديرون؛ وفى الثانى، كانوا يضعون النظريات المجردة التى ينبغى أنْ تقوم عليها كل إدارة. وفى الأول، كانوا يتخذون تدابير محددة بيَّنها الروتين؛ وفى الثانى، أعلنوا قوانين عامة دون أنْ يفكروا فى الوسائل اللازمة لتطبيقها: هؤلاء، قاموا بتسيير الشئون العامة؛ وأولئك، بتوجيه العقول.

وفوق المجتمع الحقيقىّ، الذى كان دستوره لا يزال تقليديا، ومشوَّشا، ومعيبا، وظلت فيه القوانين متباينة ومتناقضة، والطبقات متمايزة، والمراتب الاجتماعية ثابتة، والأعباء متفاوتة، أُقيم كذلك بالتدريج مجتمع خيالىّ بدا فيه كل شيء بسيطا ومتناسقا، ومتسقا، ومنصفا، ومطابقا لمقتضيات العقل.

وبالتدريج هجر خيال عامة الناس العالم الأول لينسحب إلى العالم الثانى. وأهمل عامة الناس ما كان قائما ليحلموا بما كان يمكن أنْ يكون، وفى نهاية الأمر عاشوا وعقولهم فى تلك المدينة الفاضلة التى كان قد شيَّدها الكُتَّاب الفرنسيون.

وفى كثير من الأحيان تمَّ إرجاع ثورتنا إلى تأثير الثورة الأمريكية: الواقع أن هذه الأخيرة كان لها تأثير كبير على الثورة الفرنسية، غير أنها لم تكن تدين لها بما كان يجرى فى ذلك الحين فى الولايات المتحدة بقدر ما كانت تدين لها بما كان يفكر فيه الناس فى نفس الفترة فى فرنسا. وبينما لم

تكن الثورة الأمريكية فى نظر بقية أوروبا فى ذلك الحين سوى حدث جديد وغريب، فإنها لم تَقُمْ عندنا إلا بجعل ما كان الفرنسيون يعتقدون أنهم يعرفونه من قبل أكثر معقولية وأكثر وضوحا. وهناك [فى بقية أوروبا]، كانت الثورة الأمريكية مثيرة للدهشة، أما هنا فقد أدت إلى اكتمال الاقتناع. ذلك أنه بدا أن الأمريكيين لم يقوموا إلا بتنفيذ ما كان قد أدركه كُتَّابنا: لقد أضفَى الأمريكيون مادة الواقع على ما كنَّا قد شرعنا فى الحلم به. لقد بدا وكأن **فينيلون** Fénelon(i) وجد نفسه فجأة فى "سالانت" Salente.

وكانت هذه الحالة، الجديدة للغاية فى التاريخ، من التربية السياسية الهائلة لشعب عظيم والتى قام بها بكاملها رجال الأدب، هى التى أسهمتْ ربما أكبر إسهام فى منح الثورة الفرنسية عبقريتها الخاصة وفى أنْ يخرج منها ما نراه الآن.

والحقيقة أن الكُتَّاب الفرنسيِّين لم يقدَّموا أفكارهم فقط للشعب الذى قام بالثورة؛ لقد أعطوه أيضا مزاجهم وطبعهم. فمع تربيتهم الطويلة للشعب، فى غياب كل القادة الآخرين، وسط الجهل العميق الذى عاش فيه الناس بالتطبيق العملى، انتهت الأمة بأسرها، من خلال قراءتها لأعمالهم، إلى اكتساب ما هو طبيعىّ بالنسبة لأولئك الذين يكتبون من سجايا، وبراعة عقلية، وميول، وحتى اعوجاجات؛ إلى حدّ أنه عندما آن أخيرا أوان العمل، نقلتْ الأمة الفرنسية إلى السياسة كافة عادات الأدب.

---

i: **فينيلون** (فرنسوا فينيلون François Fénelon (١٦٥١-١٧١٥): عالم لاهوت كاثوليكى رومانى وشاعر وكاتب، وهو مؤلف *مغامرات تليماك* *Les Aventures de Télémaque* – المترجم.

وعندما ندرس تاريخ ثورتنا، نجد أنه جرت قيادتها على وجه التحديد بنفس الروح التى دفعتْ إلى تأليف الكثير جدا من الكُتُب المجردة حول الحكم. نفس الولع بالنظريات العامة، والنظم التشريعية الكاملة، والاتساق الدقيق فى القوانين؛ نفس الازدراء للحقائق الفعلية القائمة؛ نفس الثقة بالنظرية؛ نفس الميل إلى المبتكَر، والطريف، والجديد من المؤسسات؛ نفس الرغبة فى تغيير الدستور تماما دفعة واحدة وفقا لقواعد المنطق وحسب مشروع وحيد، بدلا من البحث عن إدخال تعديلات على أقسامه. مشهد مرعب! لأن ما يُعَدُّ فضيلة عند الكاتب يكون أحيانا رذيلة عند رجل الدولة، ونفس الأشياء التى دفعتْ فى كثير من الأحيان إلى تأليف كُتُب رائعة يمكن أنْ تُفْضِى إلى ثورات كبرى.

وعندئذ اكتسبتْ لغة السياسة ذاتها شيئا ما من اللغة التى كان يتكلمها المؤلفون؛ فقد امتلأتْ بتعبيرات عامة، بعبارات مجردة، بكلمات طموحة، بصيغ أدبية. والحقيقة أن هذا الأسلوب، بمساعدة الأهواء السياسية التى استعملتْه، دخل فى استعمال كافة الطبقات وهبط بسهولة فريدة حتى إلى استعمال أدنى الطبقات. وقبل الثورة بوقت طويل، كثيرًا ما تتحدث مراسيم الملك **لويس السادس عشر** عن القانون الطبيعى وحقوق الإنسان. وقد وجدتُ فلاحين يُسَمُّون جيرانهم، فى التماساتهم، بالمواطنين؛ والمفوَّض الملكىّ، بالحاكم الجليل؛ وراعى كنيسة الأبرشية، بكاهن المذبح؛ والله، بالكائن الأسْمَى، ولا يكاد ينقصهم، ليصيروا كُتَّابًا لاذعين للغاية، سوى معرفة حروف الهجاء.

وقد امتزجتْ هذه الصفات الجديدة امتزاجا عميقا بالرصيد القديم للشخصية الفرنسية إلى حدّ أنه كثيرا ما عُزِيَتْ إلى سجيَّتنا صفات لم تنشأ إلا من هذه التربية السياسية الفريدة. وقد سمعتُ مَنْ يجزم بأن الميْل أو بالأحرى الصبر الذى أبديناه منذ ستين سنة إزاء الأفكار العامة، والمذاهب، والكلمات الضخمة، فيما يتعلق بالسياسة إنما كان ينبع من صفة، لا أدرى ما هى، تَخُصّ عِرْقِنا، مما أسموه بشيء من التشدُّق *بالروح الفرنسية* *l'esprit français*: كأن هذه الصفة المزعومة أمكنها الظهور فجأة فى أواخر القرن الماضى، بعد أنْ ظلت مختفية طوال باقى تاريخنا.

والأمر الغريب هو أننا حافظنا على العادات التى اكتسبناها من الأدب وفقدنا تماما تقريبا حُبَّنا القديم للآداب. وكثيرا ما أدهشنى، فى مجرى حياتى العامة، أنْ أرى أشخاصا قلَّما قرأوا كُتُب القرن الثامن عشر، ولا كُتُب أىّ قرن آخر، وظلوا يحتقرون المؤلفين للغاية، يحتفظون بكل إخلاص بعدد من العيوب الرئيسية التى كانت قد ظهرتْ، قبل ولادتهم، فى الروح الأدبية.

الفصل الثانى

كيف كان قد أمكن للإلحاد أنْ يصير هوًى عامًّا وسائدًا عند الفرنسيين فى القرن الثامن عشر، وماذا كان نوع تأثير ذلك على طابع الثورة

منذ الثورة الكبرى للقرن السادس عشر، عندما سعتْ روح النقد إلى تمييز الزائف من الحقيقى فى مختلف التقاليد المسيحية، لم يَكُفّ مطلقا عن الظهور عباقرةٌ أكثر فضولا أو أكثر جسارة ظلوا يعترضون على تلك التقاليد أو يرفضونها كليا. والحقيقة أن نفس الروح التى أخرجتْ، فى زمن **لوثر** Luther(i)، عدة ملايين من الكاثوليك دفعة واحدة من الكاثوليكية، ظلت تدفع كل سنة بعض المسيحيين بصفة منفردة إلى خارج المسيحية ذاتها: إن الهرطقة أعقبها الكُفْر incrédulité.

ويمكن القول بصفة عامة إن المسيحية فى القرن الثامن عشر كانت قد فقدتْ فى قارة أوروبا بأكملها جانبا كبيرا من قوتها: غير أنها، فى أغلب البلدان، أُهملتْ أكثر مما هُوجمتْ بعنف؛ وحتى أولئك الذين هجروها تركوها على مضض. وكان الإلحاد منتشرا بين الملوك والأمراء والمثقفين؛ وقلَّما كان يتغلغل فى صفوف الطبقات المتوسطة والشعب؛ وقد ظل يمثل نزوة بعض العقول، وليس رأيا عاما. ويقول **ميرابو** Mirabeau فى 1787 إن:

---

i: **مارتن لوثر** Martin Luther (١٤٨٣-١٥٤٦): كاهن ألمانىّ، وأستاذ لاهوت، والمصلح الدينى البروتستانتىّ الشهير – المترجم.

"الإلحاد رأى مسبَّق ينتشر انتشارا واسعا فى ألمانيا إلى حـدّ أن الولايـات البروسية مليئة بالملحدين. ولَئِنْ كان المرء يلتقى هنـاك مـصادفة بـبعض المفكرين الأحرار إلا أن الحقيقة هى أن الشعب هناك متمسك بالدين كما فى الأقطار الأشدّ تديُّنًا، بل هناك فى الحقيقة عدد كبير من المتعصبين الدينيِّين". ويضيف أن من المؤسف حقا أن **فريدريك الثانى** Frédéric II لا يبيح مطلقـا زواج الكهنة الكاثوليك، ويرفض بصفة خاصة أنْ يُـسْمَح لأولئـك الـذين يتزوجون بالحصول على مداخيل وظائفهم الكنيسة، وهو، كما يعلق **ميرابو**: "تدبيرٌ نجرؤ على الاعتقاد أنه جدير بذلك الرجل العظيم". ولم يحدث فى أىّ مكان إلى الآن أنْ كان الإلحاد هوًى عاما، وعنيفا، ومتعصبا، وضـاريا، إلا فى فرنسا.

فهناك، كان يجرى شيء لم يشهده العالم من قبل. ففى عصور سابقة جرى الهجوم بعنف على أديان راسخة، غير أن الحِدَّة التـى كـان النـاس يُبْدُونها ضد تلك الأديان كانت تنشأ من الحماس الذى تُلهمه أديـان جديـدة. والحقيقة أن الديانات الزائفة والبغيضة للعصور القديمة لم يكن لهـا ذاتهـا خصوم عديدون ومتحمسون إلا عندما جاءت المسيحية لتحلّ محلها؛ وحتـى ذلك الحين، كانت تلك الديانات تموت بهدوء وبلا ضوضاء فى سـياق مـن الشك واللامبالاة: إنه موت الأديان بسبب الشيخوخة. أما فى فرنسا فقد هُوجم الدين المسيحىّ بنوع من الضراوة دون محاولة حتى إحلال دين آخر محله. وقد جرى نزع الإيمان من القلوب التى كان يملؤها، وتَمَّ تركها فارغة. وقـد تأجَّج حماسا لهذه المهمة الجاحدة عَدَدٌ هائل من الرجـال. ذلـك أن الـشك المطلق إزاء الدين، والذى يتناقض للغاية مع الميـول الفطريـة الطبيعيـة

للإنسان ويضع روحه فى وضع معذِّب للغاية، بدا جذابا لعامة الناس. إن ما لم يُحْدِث إلى ذلك الحين إلا نوعًا من الانحطاط المَرَضِيّ أدَّى هذه المرة إلى التعصب وروح التبشير.

على أن تزامن وجود العديد من كبار الكُتَّاب الميالين إلى إنكار حقائق الدين المسيحىّ لا يبدو كافيا لتفسير حدث استثنائى إلى هذا الحد؛ فلماذا اتجه كل هؤلاء الكُتّاب، جميعا، بعقولهم فى هذا الاتجاه وليس إلى اتجاه آخر؟ ولماذا لا يوجد بينهم كاتب واحد فكّر فى اختيار الفرضية المناقضة؟ وأخيرا، لماذا وجدوا، أكثر من كل أسلافهم، آذان عامة الناس مفتوحة تماما لسماعهم وعقولهم ميالة إلى تصديقهم؟ والحقيقة أنه ليس هناك سوى أسباب خاصة جدا بعصر هؤلاء الكُتَّاب وبلادهم ما يمكن أنْ يفسِّر مشروعهم وبصفة خاصة نجاح ذلك المشروع. فمنذ وقت طويل كان العقل الڤولتيرىّ موجودًا فى كل مكان، غير أن **ڤولتير** ذاته ما كان بوسعه، فى الواقع، أنْ يسود إلا فى القرن الثامن عشر وفى فرنسا.

ولنتذكَّرْ أوّلا أن الكنيسة كانت لم تَعُدْ مكشوفة للهجوم عندنا أكثر من أىّ مكان آخر؛ على العكس من ذلك، كانت المفاسد والتجاوزات التى كانت تُتَّهم بها أهون مما فى أغلب البلدان الكاثوليكية؛ وكانت أكثر تسامُحا للغاية مما كانتْهُ إلى ذلك الحين، ومما كانتْهُ إلى ذلك الحين عند شعوب أخرى. ولهذا فإنما فى حالة المجتمع أكثر مما فى حالة الدين ينبغى البحث عن الأسباب الخاصة لهذه الظاهرة.

وفى سبيل فَهْم هذه الظاهرة، ينبغى ألا ننسى أبدا ما قلتُه فى الفصل السابق، أىْ: أن كل روح المعارضة السياسية التى خلقتْها مفاسد الحكومة،

والتى عجزتْ عن التحقق فى الأعمال، لاذتْ بالأدب، وأن الكُتَّاب صاروا القادة الحقيقين للحزب الكبير الذى كان يتجه إلى قلب كافة المؤسسات الاجتماعية والسياسية للبلاد.

وعندما ندرك هذا جيدا، تختلف المسألة تماما. إنها لا تعود مسألة معرفة فيمَ كانت تتمثل نقائص الكنيسة كمؤسسة دينية بل مسألة معرفة كيف كانت تمثل عقبة أمام الثورة السياسية التى كانت تُوشك على الاندلاع، وكيف صارت عائقا بصورة خاصة أمام الكُتَّاب الذين كانوا المحركين الرئيسيِّين لتلك الثورة.

كانت الكنيسة تشكِّل عقبة، بحكم مبادئ سلطتها ذاتها، أمام المبادئ التى أراد هؤلاء الكُتَّاب تسويدها عليها فى إطار الحكومة المدنية. وقد ارتكزتْ الكنيسة بصورة رئيسية على التراث، وكان الكُتَّاب يجاهرون بازدرائهم البالغ لكافة المؤسسات التى تستند إلى احترام الماضى؛ وكانت تعترف بسلطة تعلو على العقل الفردى، ولم يكونوا يحتكمون إلا إلى هذا العقل ذاته؛ وكانت تستند إلى هيراركية، وكانوا يميلون إلى المساواة بين الصفوف. وليكون التفاهم مع الكنيسة ممكنا، كان الأمر يحتاج إلى التسليم من الجانبيْن بأن المجتمع السياسى والمجتمع الدينى، لكونهما بحكم طبيعتهما مختلفيْن بصورة جوهرية، لا يمكن التوفيق بينهما بمبادئ متماثلة؛ غير أنهم كانوا بعيدين عن التسليم بهذا فى ذلك الحين، وكان يبدو أن من الضرورى، للوصول إلى الهجوم على مؤسسات الدولة، تدمير مؤسسات الكنيسة، باعتبار مؤسسات الكنيسة أساس ونموذج مؤسسات الدولة.

ومن ناحية أخرى، كانت الكنيسة ذاتها فى ذلك الحين أولى السلطات السياسية، والممقوتة أكثر منها جميعا، إنْ لم تكن أكثرها طغيانا؛ لأنها، دون أنْ تكون مدعوَّة لذلك بحكم رسالتها أو بحكم طبيعتها، تعاونتْ مع السلطات السياسية، وباركتْ فى كثير من الأحيان مفاسد فى هذه السلطات استنكرتْها فى مجالات أخرى، وحَمَتْها بحصانتها المقدسة، وبدا أنها تريد أنْ تجعلها أبدية مثلها هى. ولهذا كان مَنْ يهاجمها واثقا بأنه سينال قبل كل شيء تأييد الجمهور.

غير أنه، بالإضافة إلى هذه الأسباب العامة، كانت لدى الكُتَّاب أسباب أكثر خصوصية، وشخصية تقريبا، للهجوم على الكنيسة أوّلا. فالكنيسة كانت تمثل على وجه الدقة ذلك الجانب من الحكومة الذى كان الأقرب منهم والأكثر تعارضا بصورة مباشرة معهم. وكانت السلطات الأخرى لا تُشْعِرُهم بوجودها إلا من وقت لآخر؛ أما هذه السلطة، الكنيسة، التى كانت مكلَّفة بصورة خاصة بمراقبة مناهج التفكير ورقابة الكتابات، فقد أزعجتْهم بصفة دائمة. وفى الدفاع ضد الكنيسة عن الحريات العامة للعقل البشرىّ، كان الكُتَّاب يخوضون معركتهم الخاصة وقد بدأوا بتحطيم القيد الذى كان يكبلهم، هم أنفسهم، بكل شدة.

وبالإضافة إلى ذلك، كانت الكنيسة تبدو لهم، من كل الصرح الواسع الذى كانوا يهاجمونه، وكأنها – بالفعل – الجانب المكشوف أكثر والأقل دفاعا(64). ذلك أن سلطتها ضعفتْ فى نفس الوقت الذى توطدتْ فيه سلطة الأمراء الزمنيِّين. وبعد أنْ كانت تعلو عليهم، ثم مساوية لهم، انتهت إلى أنْ تغدو تابعة لهم؛ ونشأ، بينهم وبينها، نوع من التبادل: كانوا يمنحونها قوتهم

المادية، وكانت تمنحهم سلطتها المعنوية؛ كانوا يفرضون الخضوع لتعاليمها، وكانت تفرض احترام إرادتهم. إنها تجارة خطرة، عندما يقترب زمن الثورة، وهى دوما غير ملائمة لسلطة لا تستند إلى الإكراه، بل إلى الإيمان.

ومع أن ملوكنا كانوا ما يزالون يُسَمُّون أنفسهم بالأبناء الكبار للكنيسة فقد تهاونوا للغاية فى الوفاء بالتزاماتهم إزاءها؛ لقد أبدوا فى حمايتها حماسا أقل كثيرا من حماسهم للدفاع عن حكمهم. صحيح أنهم حظروا الهجوم عليها؛ غير أنهم سمحوا بتجريحها من بعيد بألف سهم.

وهذا الإكراه الجزئىّ الذى فُرض فى ذلك الحين على أعدء الكنيسة زاد قوتهم بدلا من أنْ يُضعْفها. وهناك لحظات ينجح فيها اضطهاد الكُتَّاب فى إخماد حركة الفكر، وفى لحظات أخرى يعجِّل هذا الاضطهاد بهذه الحركة؛ غير أنه لم يحدث مطلقا أنْ فشلت تدابير بوليسية مشابهة لتلك التى مُورستْ على الصحافة فى ذلك الحين فى مضاعفة قوتها مائة مرة.

والحقيقة أن المؤلفين لم يَجْرِ اضطهادهم إلا بالقدر الذى يجعلهم يتذمرون، وليس بالقدر الذى يجعلهم يخافون؛ لقد عانوا من هذا النوع من الإزعاج الذى يَحُثُّ على النضال، وليس من ذلك النير الثقيل الذى يكبِّل. وقد بدت الملاحقات التى كانوا يتعرضون لها، والتى كانت دائما تقريبا بطيئة وصاخبة وغير مجدية، وكأن هدفها يتمثل فى حثهم على الكتابة أكثر مما يتمثل فى صرفهم عنها. وما كان لحرية كاملة للصحافة أنْ تكون أكثر ضررا على الكنيسة.

كتب **ديدرو** Diderot إلى **ديڤيد هيـوم** David Hume(i) فـى 1768 قائلا: "أنت تعتقد أن تعصُّبنا ملائم لتقدُّم العقل أكثـر مـن حـريتكم غيـر المحدودة؛ إن **هولباخ** Holbach(ii)، و **إيلڤيتيوس** Helvétius(iii)، و **موريليه** Morellet(iv)، و **سيار** Suard،(v) ليسوا من رأيك". على أن الإسكتلندىّ هو الذى كان على حق. فلأنه عاش فى بلد حر، كانت لديه خبرة عملية بالحرية؛ كان **ديدرو** يُبْدِى رأيه فى الأمر كأديب، وكان **هيوم** يُبْدِى رأيه فيه كسياسىّ.

وأنا أُوقِفُ أوّل أمريكى أصادفه، سواء فى بلاده، أو خارج بـلاده، فأسأله ما إذا كان يعتقد أن الدين مفيد لاستقرار القـوانين والنظـام الـسليم للمجتمع؛ ويجيبنى دون أنْ يتردد بأن المجتمع المتحضر، والمجتمـع الحـر بصورة خاصة، لا تقوم له قائمة بدون دين. ذلك أن احترام الدين يمثل هناك، فى نظرهم، أعظم ضمانة لاستقرار الدولة ولأمن الأفراد. وأولئـك الأقـل تضلُّعا فى علم الحُكْم يعرفون هذا على الأقل. ومع هذا فليس هناك بلد فـى

---

i: **ديڤيد هيوم** David Hume (١٧١١-١٧٧٦) مؤرخ وفيلسوف إسكتلندى – المترجم.

ii: **هولباخ (پـول-هنـرى تيـرى، بـارون دولبـاخ)** Paul-Henri Thiry, Baron d'Holbach (١٧٢٣-١٧٨٩): ألمانى-فرنسى، فيلـسوف وموسـوعىّ، ومـن أبـرز شخصيات التنوير الفرنسىّ – المترجم.

iii: **إيلڤيتيوس (كلـود أدريـان هلڤيتيـوس)** Claude Adrien Helvétius (١٧١٥-١٧٧١): فيلسوف وأديب فرنسى – المترجم.

iv: **موريليه (أندريه موريليه)** André Morellet (١٧٢٧-١٨١٩): اقتصادىّ وكاتـب فرنسىّ – المترجم.

v: **سيار** (چان-باپتيست-أنطوان سـيار) Jean-Baptiste-Antoine Suard (١٧٣٢-١٨١٧): صحفى ومترجم وأديب فرنسىّ – المترجم.

العالم نجد فيه المذاهب الأكثر جرأة لفلاسفة القرن الثامن عشر، بصدد السياسة، مطبَّقةً أكثر مما فى أمريكا. والمذاهب المعادية للدين وحدها هى التى لم تنجح فى تحقيق تقدُّمٍ هناك، رغم الحرية غير المحدودة للصحافة.

ويمكن أنْ أقول نفس الشيء عن الإنجليز(65). إذْ كان يجرى تبشيرهم بفلسفتنا الملحدة حتى قبل أنْ يولد أغلب فلاسفتنا: كان **بولينجبروك** Bolingbroke(i) هو الذى حدَّد لـ **ڤولتير** دوره. وطوال القرن الثامن عشر، كان للشك ممثلون شهيرون فى إنجلترا. فقد اضطلع بقضيَّته كُتَّاب بارعون، ومفكرون عميقون؛ ولم يكن بمستطاعهم مطلقا أنْ يجعلوها تسود كما حدث فى فرنسا، لأن كل أولئك الذين كان لديهم شيء ما يخشونه فى الثورات سارعوا إلى طلب العون من المعتقدات الراسخة. أما أولئك الذين كانوا من بينهم أكثر معرفة بالمجتمع الفرنسىّ آنذاك، والذين لم يكونوا يعتقدون أن مذاهب فلاسفتنا فاسدة، فقد نبذوها باعتبارها خطرة. والواقع أن أحزابا سياسية كبرى وجدتْ مصلحة، مثلما يحدث دائما لدى الشعوب الحرة، فى ربط قضيتها بقضية الكنيسة؛ ونرى **بولينجبروك** ذاته يصير حليفا للأساقفة. والواقع أن رجال الدين، الذين أنعشتْهم هذه النماذج فلم يحسُّوا مطلقا بأنهم وحدهم، حاربوا بهمة فى سبيل قضيتهم الخاصة. فكنيسة إنجلترا، رغم

---

i: **بولينجبروك (ڤايكاونت بولينجبروك)** Viscount Bolingbroke (١٦٧٨-١٧٥١): سياسى وفيلسوف إنجليزى ووزير حربية إنجلترا (١٧٠٤-١٧٠٧) وصار سكرتير الدولة فى ١٧١٠، نُفِىَ إلى فرنسا (١٧١٧) والتقى آنذاك بـ **ڤولتير** واستقبله بعد ذلك فى إنجلترا (١٧٢٦) وكان سلفاً له فى الهجوم الصريح على المعتقدات الدينية "المنزّلة" والإيمان بالتأليه الصورىّ – المترجم.

عيوب قانونها الأساسىّ ورغم التجاوزات من كل نوع التى كثرت بـداخلها، واصلتْ الصدام مظفَّرة؛ وخرج من صفوفها كُتَّاب وخطباء مضوا بحمـاس إلى الدفاع عن المسيحية. وبعد أنْ جرى نقاشها ودحضها، صارت النظريات التى كانت معادية للمسيحية مرفوضة أخيرا نتيجة لجهد المجتمع ذاتـه، دون أنْ تتدخل الحكومة فى ذلك.

لكْن لماذا نبحث عن نماذج فى أماكن أخرى غير فرنسا؟ فمَنْ هـو الفرنسىّ الذى يمكنه أنْ يجرؤ اليوم على تأليف كُتُب **ديدرو** و **إيلڤيتيـوس؟** ومَنْ ذا الذى يمكن أنْ يرغب فى قراءتها؟ وأكاد أقول. مَنْ ذا الذى يعـرف عناوين تلك الكُتُب؟ إن الخبرة الناقصة التى اكتسبناها منذ ستين سـنة فـى الحياة العامة كانت كافية لتنفيرنا من هذا الأدب الخطر. وانظرْ كيف استعاد توقيرُ الدين إمبراطوريتَه بالتدريج بين مختلف طبقات الأمة، مع اكتساب كل طبقة منها لهذه الخبرة، فى المدرسة القاسية للثورات. هكذا صـارت طبقـة النبلاء القديمة، التى كانت الطبقة الأكثر إلحادا قبل 1789، الطبقـة الأكثـر وَرَعًا بعد 1793؛ ولأنها هى التى أصيبت أولاً فقد كانت هى التى عادت إلى الهداية أوَّلا. وعندما أحسَّتْ البرچوازية بأنهـا مطعونـة هـى ذاتهـا فـى انتصارها، نراها تقترب من المعتقدات. وبالتدريج تغلغل توقير الدين فى كل مكان كان فيه لدى الناس شيء ما يفقدونه فى سياق الاضطرابات الـشعبية، واختفى الشك، أو توارى على الأقل، كلما سـاد الإحـساس بـالخوف مـن الثورات.

ولم يكن الحال كذلك فى أواخر النظام القديم. ذلك أننا كنا قد فقـدنا بصورة كاملة ممارسة الأمور البشرية الكبرى، وكنا نجهل تماما الدور الذى

يلعبه الدين فى حكم الإمبراطوريات التى استقرَّ فيها الشك أوَّلا فى عقل أولئك الذين كانت لديهم المصلحة الأكثر شخصية والأكثر إلحاحا فى الحفاظ على استتباب النظام فى الدولة وعلى استمرار خضوع الشعب. ولم يكتفوا بتعاطى الشك فقط بل إنهم نشروه بين مَنْ هم دونهم؛ لقد جعلوا من الزندقة نوعا من التسلية يشغلون بها حياتهم الفارغة.

والواقع أن كنيسة فرنسا، التى كانت إلى ذلك الحين مليئة بكبار الخطباء، والتى أحسّتْ بأنها مهجورة هكذا من كل أولئك الذين كانت هنالك مصلحة مشتركة تقتضى ارتباطهم بقضيتها، صارت بكماء. وكان يمكن الاعتقاد فى وقت من الأوقات أنها كانت مستعدة، بشرط الإبقاء على ثروتها وحياة رجالها، لإصدار حكم بإدانة عقيدتها.

ومع رفع أولئك الذين أنكروا المسيحية لصوتهم وصَمْت أولئك الذين كانوا ما يزالون يؤمنون بها، حدث ما حدث كثيرا جدا منذ ذلك الحين بيننا، ليس فقط فيما يتعلق بالدين، بل فى كل أمر آخر: الأشخاص الذين احتفظوا بالإيمان القديم خشوا أنْ يكونوا الوحيدين الذين ظلوا مؤمنين به، وخائفين من العزلة أكثر من الضلال انضمُّوا إلى عامة الناس دون أنْ يفكروا مثلهم. إن ما لم يكن إلى ذلك الحين سوى إحساس جزء من الأمة ظهر على هذا النحو أنه رأْى الجميع، وبدا منذ ذلك الحين أنه لا يُقهر فى نفس أعيُن أولئك الذين كان يُضْفُون عليه هذا المظهر الزائف.

وما من شك فى أن انعدام الثقة العام الذى سقطت فيه كافة المعتقدات الدينية فى أواخر القرن الماضى قد مارس أعظم التأثير على ثورتنا بكاملها؛

لقد حدَّدَ طابعها. وما من شيء كان أكثر إسهاما فى منح وجهها هذا التعبير المرعب الذى نراه به.

وعندما أحاول توضيح مختلف الآثار التى أحدثها الإلحاد فى فرنسا فى ذلك الحين، أجدُ أن هذا كان يتمثل فى تخريب العقول أكثر كثيرا مما فى تشويه القلوب، أو حتى إفساد الأخلاق، وأجدُ أنه قام بإعداد الناس فى ذلك الزمن للمضىّ إلى أخطار فريدة للغاية.

وعندما هجر الدينُ الأرواحَ فإنه لم يتركها، مثلما يحدث هذا فى كثير من الأحيان، فارغةً وضعيفةً؛ لقد وجدتْ نفسها مملوءة مؤقتا بمشاعر وأفكار حلَّتْ محلَّهُ لبعض الوقت ولم تسمح لها بأنْ تضعف أوَّلا.

وإذا كان الفرنسيون الذين صنعوا الثورة أكثر شكًّا من أبناء الأجيال الحاضرة فيما يتعلق بالدين فقد بقى لديهم على الأقل إيمان رائع ينقصنا نحن: كانوا يؤمنون بأنفسهم. ولم يُساورهم الشك فى كمال الإنسان وقوته؛ وكان يغمرهم الحماس لمجده، وكان يملؤهم اليقين بفضيلته. لقد وضعوا فى قُواهُمْ الخاصة هذه الثقة المزهوة التى تقود فى كثير من الأحيان إلى الخطأ، لكنْ التى يغدو الشعب بدونها غير قادر إلا على أنْ يكون خادما؛ ولم يُساورهم الشك مطلقا فى أنهم سيكونون مدعوِّين لتحويل المجتمع وتجديد الجنس البشرى. والحقيقة أن هذه المشاعر والميول كانت قد صارت بالنسبة لهم نوعا من دين جديد استطاع، مُحْدِثا بعض تلك الآثار الكبرى التى عَهِدَ الناس أنْ تُحْدثها الأديان، أنْ ينتزعهم من الأنانية الفردية، وأنْ يدفعهم إلى البطولة والتفانى، وأنْ يجعلهم فى كثير من الأحيان غير عابئين بكافة المُتَع الصغيرة التى تستحوذ علينا اليوم.

لقد درستُ التاريخ كثيرا، وأجرؤ على تأكيد أننى لم أصادف فيه قط ثورة يمكن أنْ نرى فيها، منذ البداية، لدى مثل ذلك العدد الكبير من النـاس، وطنية أكثر صدقا، ولا مثل تلك النزاهة، أو مثل ذلك السُمُوّ الحقيقـىّ. لقـد تجلَّى لدى الأمة إبان الثورة العيب الرئيسىْ لكنْ أيضا الفـضيلة الرئيـسية للشباب: عدم الخبرة وسخاء العطاء.

غير أن الإلحاد أحدث فى ذلك الحين محنة عامة هائلة.

ففى أغلب الثورات السياسية الكبرى التى كانت قد ظهرتْ فى العالم إلى ذلك الحين، كان أولئك الذين هـاجموا القـوانين الراسـخة يحترمـون المعتقدات، وفى أغلب الثورات الدينية، كان أولئك الذين هـاجموا الـدين لا يضعون فى برنامجهم أنْ يقوموا دفعة واحدة بتغيير طبيعـة ونظـام كافـة السلطات وإلغاء الدستور القديم للحكم كليًّا. وهكذا كان هناك دائما فى أضخم هزّات المجتمعات شيء ما بَقِىَ راسخا.

أما فى الثورة الفرنسية، حيث تمَّ إلغاء القوانين الدينية فى نفس الوقت الذى جرت فيه الإطاحة بالقوانين المدنية، فإن العقل البشرى فقـد توازنـه تماما، وكان لم يَعُدْ يعرف بماذا يحتفظ ولا أين يتوقف، ونشهد ظهور ثوريِّين من نوع مجهول دفعوا الجرأة إلى حدّ الجنون؛ فلم يدهشهم أىّ جديـد، ولـم يَعُقْهم أىّ تشكُّك، ولم يتردَّدوا مطلقا أمام تنفيذ أىّ خطة. ولا ينبغى أنْ نعتقد أن هذه الكائنات البشرية الجديدة كانت نتاجا منعزلا وعابرا للحظة، يتمثـل مصيره فى أنْ يزول معها؛ فقد شكلوا منذ ذلك الحين جنسا جديدا من البشر تأبَّدَ وانتشر فى كل الأجزاء المتحضرة من الأرض، واحتفظ فى كل مكـان

بنفس المظهر، ونفس الميول، ونفس الطابع. لقد وجدناهم فى العالم عنـدما وُلدنا؛ وهم لا يزالون موجودين أمام أعيننا.

الفصل الثالث

كيف أن الفرنسيِّين أرادوا إصلاحات
قبل أنْ يريدوا حريات

هناك شيء جدير بالملاحظة وهو أن فكرة الحرية العامة بحصر المعنى وكذلك الرغبة فى تحقيقها كانتا، بين كل الأفكار وكل الأحاسيس التى هيأت للثورة، آخرها فى الظهور وأسبقها إلى الاختفاء.

ومنذ وقت طويل كان الصرح الهَرِم للحكم قد بدأ يهتزّ؛ كان يتزعزع فى ذلك الحين، ولم تكن المسألة بَعْدُ مسألة الحرية العامة. حلم بها بالكاد **ڤولتير**؛ إن ثلاث سنوات من الإقامة فى إنجلترا جعلتْه يراها دون أنْ تجعله يُحِبَّها. لقد سحرتْه الفلسفة الشكِّية التى كان يجرى التبشير بها عند الإنجليز؛ أما قوانينهم السياسية فلم تؤثر فيه إلا قليلا؛ إنه يلاحظ عيوبها أكثر من مزاياها. وفى رسائله حول إنجلترا، وهى إحدى روائع أعماله، نجد البرلمان أقلّ ما يتكلم عنه؛ والحقيقة أنه يحسد الإنجليز بصورة خاصة على حريتهم فى الأدب، غير أنه لا يهتمّ مطلقا بحريتهم السياسية، وكأن الأولى كان بمستطاعها أصلا أنْ تظل قائمة لوقت طويل بدون الأخرى.

وقُرْب منتصف القرن، نرى ظهور عدد من الكُتَّاب يعالجون بصورة خاصة مسائل تتعلق بالإدارة العامة، ومنحتْهم عدة مبادئ متماثلة هذا الاسم المشترك: *الاقتصاديون économistes* أو *الفيزيوقراط physiocrats*. و كان للاقتصاديِّين بريق أقل فى التاريخ من الفلاسفة؛ ربما أقلّ مما أسهموا به فى تطورات الثورة؛ وأعتقد مع هذا أنه فى كتاباتهم بصورة خاصة يمكن للمرء

أنْ يدرس الطبيعة الحقيقية للثورة. وقلَّما خرج الفلاسفة من دائـرة الأفكـار العامة للغاية والمجردة للغاية فيما يتعلق بالحكم، أما الاقتصاديون فإنهم، دون أنْ ينفصلوا عن النظريات، غاصوا أعمق كثيرا فى الوقائع. وقد قال الفلاسفة ما كان بمستطاعهم أنْ يتخيلوه، فى حين أشار الاقتصاديون أحيانا إلى ما كان ينبغى عمله. وكانت كافة المؤسسات التى كان على الثورة أنْ تلغيهـا بـلا رجعة هى الهدف المحدَّد لهجومهم؛ ولم تجد واحدة منها عطفا فى نظـرهم. وعلى العكس من ذلك فقد قاموا سلفا بالتبشير بكل تلك المؤسسات المعروفة بأنها من صنع الثورة ونادوا بها بحماس؛ ونكاد لا نستطيع أنْ نذكر مؤسسة منها لم يَرِدْ أصلها فى بعض كتاباتهم؛ ونحن نجد فى هذه الكتابات كـل مـا كان أساسيًّا بالإضافة إلى ذلك فى الثورة.

وفضلا عن هذا فإننا نتعرَّف بالفعل فى كُتُبهم علـى ذلـك المـزاج الثورىّ والديمقراطىّ الذى نعرفه جيدا؛ وليس ما نلقاه لديهم هـو بُغْـضهم لبعض الامتيازات فقط، ذلك أن التنوع ذاته كان كريها لديهم: كانوا يعشقون المساواة حتى فى العبودية. وكان كل ما يعوقهم فى تحقيق خططهم لا يصلح إلا للتحطيم. ولم تكن العقود contrats تحظى منهم بأىّ احترام؛ ولا كانـت الحقوق الخاصة تحظى بأىّ اعتبار؛ أو بالأحرى فإنه كان لم يَعُدْ هناك فـى ذلك الحين فى نظرهم، إنْ شئنا الدقة، حقوق خاصة، بل فقط منفعة عامـة. وقد كانوا مع ذلك، بوجه عام، رجال أخلاق رضيَّة وهادئة، أُناسًا خيِّـرين، قضاة نزهاء، إداريِّين قديرين؛ إلا أن نبوغهم الخاص فـى مهمـتهم كـان يجرفهم.

وكان الماضى بالنسبة للاقتصاديين موضوعا لازدراء لا حدّ له. يقول **ليترون**: "إن الأمة تحكمها منذ قرون مبادئ زائفة: يبدو أن كل شيء قد جرى فيها بالمصادفة". ورغم هذه الفكرة فإنهم يباشرون عملهم؛ وليست هناك مؤسسة عتيقة للغاية وتبدو راسخة تماما فى تاريخنا لا يطالبون بإلغائها، مهما كانت ضآلة إزعاجها ومضايقتها لتناسق مخططاتهم. ويقترح أحدهم محو كافة التقسيمات الإقليمية القديمة دفعة واحدة وتغيير كل أسماء الولايات، قبل أنْ تُنفِّذ الجمعية التأسيسية ذلك بأربعين سنة.

وقد فكروا فى ذلك الحين فى كافة الإصلاحات الاجتماعية والإدارية التى حققتها الثورة، قبل أنْ تبدأ فكرة المؤسسات الحرة فى التبلور فى عقولهم. وصحيح أنهم مؤيِّدون تماما للتبادل الحر للسلع الغذائية، أو لسياسة دَعْهُ يعمل laisser-faire أو دَعْهُ يمرّ laisser-passer (الحرية الاقتصادية وعدم تدخُّل الدولة) فى التجارة والصناعة؛ غير أنهم لا يفكرون مطلقا فى ما يتعلق بالحريات السياسية بحصر المعنى، وحتى عندما تخطر على بالهم بالمصادفة فإنهم يرفضونها على الفور. ويبدأ أغلبهم بإظهار أنفسهم أعداء ألدّاء لمجالس الشورى، وللسلطات المحلية والفرعية، وبوجه عام لكافة هذه الهيئات الموازنة التى تم تأسيسها، فى مختلف الأوقات، عند كافة الشعوب الحرة، لموازنة السلطة المركزية. يقول **كيناىْ** Quesnay(i): "نظام القوى

---

i: **كيناىْ** (فرنسوا كيناىْ) François Quesnay (١٦٩٤-١٧٧٤): طبيب واقتصادى فرنسىّ، ومفكر الملك لويس الخامس عشر ومؤسس المدرسة الأولى فى الاقتصاد ومدرسة الفيزيوقراط ومؤلف اللوحة الاقتصادية Tableau économique (١٧٥٨) التى تمثل أول عرض منهجىّ للاقتصاد – المترجم.

الموازنة فى حكومةٍ ما يمثل فكرة مشئومة". ويقول صديقٌ لـ **كيناى**: "التأملات التى تمَّ على أساسها تصوُر نظام الهيئات الموزانة إنما هى وهمية".

وتتمثل الضمانة الوحيدة التى يبتكرونها ضد تجاوزات السلطة فى التعليم العام؛ لأنه، كما يقول **كيناى** أيضا: "الاستبداد مستحيل إذا كانت الأمة متنوِّرة". ويقول تلميذ آخر من تلاميذه: "مُصابين بالمِحَن التى تفضى إليها تجاوزات السلطة، ابتكر البشر ألف طريقة غير مجدية مطلقا، وأهملوا الطريقة الوحيدة الفعالة حقا، وهى تتمثل فى التعليم العام الشامل، المتواصل، للعدل فى جوهره وللنظام الطبيعى". وهذا الهراء الأدبى التافه هو ما يريدون إحلاله محل كافة الضمانات السياسية.

أما **ليترون**، الذى يأسف بمرارة للإهمال الذى تترك فيه الحكومة الأرياف التى تظهر لنا بلا طرق، بلا صناعة، بلا أضواء، فإنه لا يتصور مطلقا أن أمورها كان يمكن القيام بها بصورة أفضل، لو كان قد جرى تكليف السكان أنفسهم بالقيام بها.

وحتى **تيرجو**، الذى ينبغى أنْ يضعه سُمُوّ روحه والصفات النادرة لعبقريته فى وضع خاص مستقل عن كل الآخرين، لم يكن يميل أكثر منهم إلى الحريات السياسية، أو على الأقل لم يأته الميل إليها إلا متأخرا وعندما أوحى إليه الرأى العام بذلك. وفى نظره، كما فى نظر أغلب الاقتصاديِّين، تتمثل الضمانة السياسية الأولى فى تعليم عامّ تقدمه الدولة، وفق طرق بذاتها وروح بذاتها. والثقة التى يُبْدِيها بهذا النوع من التطبيب العقلى، أو، كما يعبِّر عنه أحد معاصريه، بـ *آلية تعليم وفق المبادئ* *mechanisme d'une education conforme aux principes*، لا حدّ لها. ويقول فى مذكرة يقترح فيها على

الملك خطة من هذا النوع: "إننى أتجاسر على أنْ أجيب عليكم، يا صاحب الجلالة، بأنه فى غضون عشرة أعوام لن يعود من السهل التعرُّف على أمتكم، وبأنها، بالتنوير، بالأخلاق الحميدة، بالحماس المستنير لخدمتكم وخدمة الوطن، ستكون إلى أقصى حدّ فوق كافة الشعوب الأخرى. إن الأطفال الذين فى العاشرة من عمرهم الآن سيكونون فى ذلك الحين رجالا تمَّ إعدادهم من أجل الدولة، مُحِبِّين لبلدهم، خاضعين، ليس عن خوف، بل عن حكمة، للسلطة؛ مُعِينين إزاء مواطنيهم، معتادين على إدراك العدل واحترامه".

وكانت الحرية السياسية قد تمَّ تدميرها منذ وقت طويل فى فرنسا إلى حدّ أن الناس كانوا قد نسوا تماما تقريبا ماذا كانت شروطها ونتائجها. وبالإضافة إلى ذلك فإن البقايا المشوَّهة التى كانت ما تزال قائمة منها، والمؤسسات التى كان يبدو أنها أقيمت لتحلَّ محلها، جعلتْها مشبوهة وأثارت فى كثير من الأحيان تحيُّزات ضدها. كما أن أغلب مجالس الدولة التى كانت ما تزال قائمة ظلت ترعى، بالأشكال التى عفى عليها الزمن، روح العصور الوسطى، وأعاقت تقدُّم المجتمع بعيدا عن أنْ تساعد عليه؛ ولم يكن بمستطاع البرلمانات، المنوط بها وحدها أن تحلّ محلّ الهيئات السياسية، أنْ تمنع الشر الذى كانت تسببه الحكومة، وفى كثير من الأحيان كانت تمنع الخير الذى تريد الحكومة أنْ تحققه.

والواقع أن فكرة إنجاز الثورة التى تصوَّرها الاقتصاديون بواسطة كل هذه الوسائل العتيقة تبدو لهم غير عملية؛ كما أن فكرة أنْ يعهدوا بتنفيذ خططهم إلى الأمة التى صارت سيدة نفسها لم تَرُقْ لهم كثيرا؛ فكيف يمكن جَعْل شعب بكامله يتبنَّى ويتابع نظاما من الإصلاحات بالغ الضخامة ووثيق

الارتباط فيما بين أجزائه إلى ذلك الحد؟ لقد بدا لهم أسهل وأنسب أنْ يستخدموا الإدارة الملكية نفسها فى تحقيق خططهم.

ذلك أن هذه السلطة الجديدة لم تخرج من مؤسسات العصور الوسطى؛ ولا كانت تحمل مطلقا طابعها؛ ورغم عيوبها فإنها كانت تنطوى بداخلها على بعض الميول الحسنة. فمثل الاقتصاديِّين كان لديها مَيْل طبيعىّ إلى المساواة فى الشروط وإلى اطِّراد القواعد؛ ومثلهم أيضا، كانت تمقت من صميم قلبها كافة السلطات القديمة التى نشأتْ من الإقطاع أو التى تميل إلى الأريستقراطية. وسنبحث دون جدوى فى بقية أوروبا عن آلة حكومة بمثل هذه الجودة، ومثل هذه الضخامة، ومثل هذه القوة؛ لقد بدا لهم العثور على مثل هذه الحكومة بيننا ظرفا سعيدا بصورة خاصة: لو كان من المعتاد، فى ذلك الحين كما هو الحال الآن، أنْ يرى المرء يد العناية الإلهية عند كل منعطف، لوصفوا تلك الحكومة بأنها مبعوثة العناية الإلهية. يقول **ليترون**: "إن حالة فرنسا أفضل للغاية من حالة إنجلترا؛ لأنه يمكن هنا تحقيق إصلاحات تغيِّر أوضاع البلاد فى لحظة، فى حين أنه عند الإنجليز يمكن أنْ تعرقل الأحزاب دائما مثل هذه الإصلاحات".

لم تكن المسألة تتعلق إذن بتدمير هذه السلطة المطلقة بل بهدايتها. يقول **ميرسييه دو لا ريفْيير** Mercier de la Revière(i): "ينبغى أن تَحْكُم الدولة وفق قوعد النظام المثالى، وعندما تغدو كذلك فإنها ينبغى أنْ تكون كلية الجبروت". ويقول آخر: "إذا فهمتْ الدولة واجبها جيدا فإنه ينبغى عندئذ

---

i: **ميرسييه دو لا ريفْيير** Mercier de la Revière (١٧٢٠-١٧٩٣): اقتصادىّ سياسىّ فرنسىّ – المترجم.

إطلاق يدها". وإذا انتقلتَ معهم، من **كيناىْ** إلى **الأب بودو** l'Abbé Baudeau(i)، فإنك ستجدهم جميعا يشتركون فى نفس المزاج.

وهم لا يعتمدون فقط على الإدارة الملكية فى إصلاح مجتمع عصرهم؛ إنهم يستمدُّون منها، جزئيا، فكرة حكومة المستقبل التى يريدون إقامتها. وإنما بالنظر إلى الأولى قاموا بتكوين صورة الأخرى.

والدولة، وفق الاقتصاديِّين، لا تتمثل وظيفتها فى حكم الأمة فقط، بل تتمثل فى إعادة تشكيلها بطريقة بعينها: إن وظيفتها تتمثل فى تكوين عقل المواطنين وفق نموذج بعينه حدَّدَتْه سلفا ومن واجبها أنْ تملأه ببعض الأفكار وأنْ تزوِّد قلوبهم ببعض الأحاسيس التى تراها ضرورية. والواقع أنه لا توجد حدود لحقوقها ولا نهاية لما يمكنها أنْ تفعل؛ إنها لا تقوم بإصلاح البشر، بل تقوم أيضا بتحويلهم؛ وربما كان يتوقف عليها وحدها أنْ تصنع منهم آخرين! ويقول **بودو**:" الدولة تصنع الناس كما تريدهم تماما". وهذه العبارة تلخِّص كل نظرياتهم.

والحقيقة أن هذه السلطة الاجتماعية الهائلة التى يتصورها الاقتصاديون ليست فقط أضخم من أىّ سلطة من السلطات التى كانت تحت أعينهم؛ إنها تختلف عنها أيضا بأصلها وطابعها. فهى ليست مستمدَّة مباشرة من الله؛ وهى لا ترتبط مطلقا بالتراث؛ إنها سلطة لا شخصية: إنها لم تَعُدْ تُسَمَّى الملك، بل الدولة؛ وهى ليست توارُث أسرة؛ إنها نتاج الكُلّ وممثل الكُلّ، ويجب إخضاع حق كل مواطن لإرادة الكُلّ.

---

i: **الأب بودو** l'Abbé Baudeau (١٧٢٠-١٧٩٣): كاهن كاثوليكىّ فرنسىّ، وفيزيوقراطىّ – المترجم.

وهذا الشكل الخاص من الطغيان الذى يسمى الاستبداد الديمقراطىّ، والذى كان لا مجال للتفكير فيه فى العصور الوسطى، كان عاديًا فى نظرهم آنذاك. لا مزيد من التسلسل الهرمى فى المجتمع، لا مزيد من الطبقات ذات الامتيازات، لا مزيد من المراتب الثابتة؛ شعب يتألَّف من أفراد متماثلين تقريبا ومتساوين تماما، هذه الجماهير الهلامية المعترف بها بوصفها السيد الشرعىّ الوحيد، لكنْ المجردة بعناية من كل الحقوق التى كان يمكن أنْ تسمح لها بأنْ توجِّه وحتى بأنْ تراقب حكومتها بنفسها. وفوقها، مفوض mandataire وحيد، منوط به أنْ يفعل كل شيء باسمها دون أنْ يستشيرها. ولمراقبة هذا المفوَّض، رأىٌ عام مجرد من الوسائل؛ ولإيقافه، لا بد من ثورات لا قوانين: إنه، من الناحية القانونية، مندوب خاضع؛ ومن الناحية الفعلية، سَيِّد.

وعندما لم يجدوا حولهم فى ذلك الحين شيئا يبدو لهم متفقا مع هذا النموذج المثالىّ، راحوا يبحثون عنه فى أعماق آسيا. ولا أبالغ إذا أكَّدْتُ أنه لم يكن بينهم واحد لم يسجِّل فى موضع ما فى كتاباته التقريظ الفخم للصين. ومن المؤكد أن المرء عندما يقرأ كُتُبهم سوف يجد ذلك على الأقل، ولأن الصين كانت لا تزال غير معروفة جيدا فى ذلك الحين فإن ما يقولونه لنا بخصوصها لم يكن سوى نوع من الترّهات. إن هذه الحكومة البلهاء والبربرية، التى يتلاعب بها كما يحلو حفنة من الأوروبيين، تبدو لهم النموذج الأكمل الذى يمكن أنْ تقلِّده كافة أمم العالم. إنها بالنسبة لهم ما صارتْه فى وقت لاحق إنجلترا وأخيرا أمريكا بالنسبة لكل الفرنسيِّين. وهم يُحِسُّون بالتأثُّر وكأنهم مسحورون بمشهد بلد يقوم حاكمه المطلق، لكنْ المجرد من

التحيزات، بحراثة الأرض بيديه مرة فى السنة تكريما للفنون النافعة؛ حيث يتمّ الحصول على كافة المناصب من خلال مسابقات أدبية؛ بلد لا دين له سوى فلسفة، ولا أريستقراطية فيه سوى أدباء.

وهناك اعتقاد بأن النظريات المدمِّرة التى تُسَمَّى فى هذه الآونة باسم *الاشتراكية sacialime*، إنما هى حديثة المنشأ؛ وهذا خطأ: إن هذه النظريات معاصرة لأقدم الاقتصاديِّين. وعلى حين كان هؤلاء يستخدمون الحكومة الكلية الجبروت التى كانوا يحلمون بأنْ تقوم بتغيير أشكال المجتمع، كان الآخرون تستحوذ على خيالهم نفس السلطة بهدف تقويض أُسُسِها.

اقرأوا *قانون الطبيعة Code de la Nature* بقلم **موريللى** Morelly(i)، وسوف تجدون فيه، مع كافة مذاهب الاقتصاديِّين حول الطابع الكلى الجبروت للدولة وحول حقوقها غير المقيَّدة، كثرة من النظريات السياسية التى أفزعت فرنسا أيَّما إفزاع فى الآونة الأخيرة والتى تَوَهَّمْنا أنها نشأتْ فى الوقت الحاضر: شيوع الأموال، وحق العمل، والمساواة المطلقة، والتماثُل فى كل الأمور، والانتظام الميكانيكىّ فى كافة حركات الأفراد، والطغيان القانونىّ، والامتصاص الكامل لشخصية المواطنين فى الهيئة الاجتماعية.

---

i: **موريللى** Morelly (١٧١٧-؟): مؤلف كتاب le *Code de la Nature* [قانون الطبيعة] المطبوع فى ١٧٥٥. ويحيط عدم اليقين بشخصيته الحقيقية وبوجوده وفكره ويقال إن **ديدرو** و **موريللى** هما نفس الشخص وكان الكتاب المذكور يُنْسَب إلى **ديدرو** حتى بداية القرن العشرين. ومع هذا يبدو أن **موريللى** فيلسوف فقد كان أوّل مَنْ قام بتطوير فلسفة للاشتراكية وحتى الشيوعية حيث يقدِّم نوعا من الشيوعية البدائية اليوتوبية – المترجم.

تقول المادة الأولى من القانون: "لا يحق شيء فى المجتمع لأحد بصفة شخصية ولا كملكية. المِلْكِيَّة كريهة، وكل مَنْ يحاول إعادتها يُحْكَم عليه بالسجن مدى الحياة، باعتباره مجنونا حانقًا وعدوًّا للبشرية. ويتمّ إطعام كل مواطن وإعالته وتوظيفه على نفقة الدولة". وتقول المادة الثانية: "يتمّ تجميع كل المنتجات فى مخازن عامة، من أجل توزيعها على كافة المواطنين واستخدامها لاحتياجات حياتهم. ويتمّ بناء المدن بنفس المستوى؛ وتكون كافة المبانى المُقامة لاستخدام الأفراد متماثلة. وفى الخامسة من العمر، يتمّ انتزاع كافة الأطفال من الأسرة وتتمّ تربيتهم بصورة مشتركة، على نفقة الدولة، بطريقة موحَّدة". سيبدو لكم هذا الكتاب وكأنه مكتوب أمس: إنه يرجع إلى مائة سنة مضتْ؛ فقد ظهر فى عام 1755، فى نفس الوقت الذى أسس فيه **كيناىْ** مدرسته: من الصحيح إلى حد كبير أن المركزة والاشتركية من ثمار نفس التربة؛ إنهما، بالنسبة لبعضهما الآخر، مثل الفاكهة المزروعة بالنسبة للنبتة البرية.

والحقيقة أن الاقتصاديِّين، بين كل رجال عصرهم، هم الذين يبدون الأقلّ غربة عن عصرنا؛ إن ولَعَهم بالمساواة حاسم للغاية وحبّهم للحرية مشكوك فيه للغاية إلى حد أنهم يبدون وكأنهم معاصرون لنا. وعندما أقرأ أقوال وكتابات الرجال الذين قاموا بالثورة، أشعر فجأة بأننى انتقلتُ إلى مكان لا أعرفه وإلى بيئة مجتمع لا أعرفه؛ غير أننى، عندما أتصفَّح كُتُب الاقتصاديِّين، يبدو لى أننى عشتُ مع هؤلاء الناس وأننى ثرثرتُ معهم منذ قليل.

وقُرْبَ عام 1750، لم تكن الأمة بأسرها تبدو مطالِبة فى الواقع بالحرية السياسية أكثر من الاقتصاديِّين أنفسهم؛ ذلك أن الأمة كانت قد فقدتْ حُبَّها لها وحتى لفكرتها، بعد أنْ فقدتْ ممارستها. وكانت تبتغى إصلاحات أكثر مما تبتغى حقوقا، ولو كان على العرش فى ذلك الحين ملك فى قامة **فريدريك الأكبر** ومزاجه فإننى لا أشكّ مطلقا فى أنه كان سيحقق فى المجتمع وفى الحكومة العديد من أضخم التغيُّرات التى أحدثتها الثورة فيهما، ليس فقط دون أنْ يفقد تاجه، بل أيضا مع زيادة سلطته كثيرا. وأؤكد أن أحد أبرع وزراء **لويس الخامس عشر**، وهو السيد **دو ماشو** M. de Machault(i)، قد استشفَّ هذه الفكرة وأشار بها على مولاه؛ غير أن مثل هذه الأعمال لا تتحقق أبدا نتيجة إشارة بها من أحد: إن المرء لا يكون جديرا بتحقيقها إلا عندما يكون قادرا على تصوُّرها.

وبعد ذلك بعشرين سنة، كانت الأمور لم تَعُدْ على ما كانت عليه: لقد تكشَّفَتْ فكرة الحرية السياسية أمام عقول الفرنسيين وأخذت تغدو جذابة لهم أكثر فأكثر كل يوم. إننا نتبيَّن هذا فى كثير من الدلائل. فالولايات بدأت تُبْدى الرغبة فى إدارة نفسها بنفسها من جديد. وأخذتْ فكرة أن للشعب بأسره الحق

---

i: **دو ماشو (چان-بابتيست دو ماشو دارنوڤيل** Jean-Baptiste de Machault d'Arnouville (١٧٠١-١٧٩٤): رجل دولة فرنسىّ، مفوَّض ملكىّ فى ١٧٤٣، ومراقب عام للمالية (١٧٤٥-١٧٥٤)، فى ١٧٤٧ أصدر مرسوما يُجْبِر رجال الدين على المشاركة فى الأعباء المالية للدولة، وفى ١٧٤٩ أنشأ ضريبة العشرينيات Le vigntième التى خضع لها الجميع. أمام معارضة الامتيازات ترك منصبه إلى وزارة البحرية فى ١٧٥٤، وأقيل فى ١٧٥٧، ومات فى السجن فى عهد الإرهاب – المترجم.

فى أنْ يشترك فى حكم بلاده تتغلغل فى الطبقات القديمة وتستحوذ عليها. وأخذت ذكرى مجالس الطبقات القديمة تتجَدد. ولم تَعُدْ الأمة، التى تمقت تاريخها؛ تتذكر منه عن طيب خاطر سوى هذا الجانب. ويجرف التيار الجديد الاقتصاديِّين أنفسهم، ويجبرهم على أنْ يُرْبكوا نظامهم المركزىّ ببعض المؤسسات الحرة.

وعندما تمّ إلغاء البرلمانات فى 1771، كانت نفس الجماهير التى عانت كثيرا من تحيُّزاتها هى التى تأثرتْ بعمق وهى تشهد سقوطها. لقد بدا وكأنما سقط معها الحاجز الأخير الذى كان ما يزال بوسعه أنْ يكبح جماح الاستبداد الملكىّ.

وهذا التناقض يُدهش **ڤولتير** ويُغضبه. وهو يكتب إلى أصدقائه: "كل المملكة تقريبا فى حالة من الفوران والذهول؛ والغليان شديد فى الولايات مثلما فى پاريس نفسها. ومع هذا يبدو لى أن المرسوم مليئ بإصلاحات مفيدة. إلغاء شراء المناصب، جَعْل القضاء مجانيا، توفير القدوم من أقاصى المملكة إلى پاريس على المتقاضين حتى لا يهلكوا فيها تحت وطأة النفقات الباهظة، إلزام الملك بدفع تكاليف القضايا أمام محاكم السادة الإقطاعيِّين، أليست كل هذه الأمور خدمات جليلة مقدَّمة إلى الأمة؟ وهذه البرلمانات، ألم تكن فى كثير من الأحيان جائرة وبربرية بالإضافة إلى ذلك؟ يُدهشنى فى الحقيقة أنْ ينحاز الجهلاء الأفظاظ Welches إلى هؤلاء البرچوازيين الوقحاء العُصاة. أما أنا فأعتقد أن الملك على حق، وما دام ينبغى أن نخدم فأنا أعتقد أن من الأفضل أنْ أخدم أسدا أصيلا، وأقوى منى كثيرا منذ الولادة، من أنْ أخدم مائتىْ فأرٍ من نوعى". ويضيف على سبيل الاعتذار: "تذكَّروا أننى

ينبغى أنْ أقدِّر للغاية الجميل الذى أسداه الملك لكل الأسياد الإقطاعيِّين بدفع تكاليف قضاياهم".

اعتقد **ڤولتير**، الذى كان غائبا عن باريس منذ وقت طويل، أن الإدراك العام كان ما يزال عند النقطة التى تركه عندها. وكان هذا خطأ. ذلك أن الفرنسيين كانوا لم يعودوا يكتفون بالرغبة فى أنْ تُدار شئونهم بصورة أفضل؛ بل كانوا قد بدأوا يرغبون فى إدارة شئونهم بأنفسهم، وكان من الواضح أن الثورة الكبرى التى قام الكل بالإعداد لها تُوشك على الاندلاع، ليس فقط بقبول الشعب، بل بأيدى الشعب.

وأعتقد أن تلك الثورة الجذرية، التى كان عليها أنْ تدمِّر دون تمييز ما اشتمل عليه النظام القديم من الأسوأ وما انطوى عليه من الأفضل، كانت قد صارت محتومة منذ تلك اللحظة فصاعدا. والحقيقة أن شعبا سيِّئ الإعداد إلى هذا الحدّ للتصرف بنفسه لم يكن بوسعه أنْ يشرع فى إصلاح كل شيء دفعة واحدة دون أنْ يدمِّر كل شيء. وكان يمكن أنْ يغدو ملك مطلق مجدِّدًا أقلَّ خطرا. أما أنا، عندما لا أفكر إلا فى نفس هذه الثورة، التى دمَّرتْ مؤسساتٍ وأفكارًا وعاداتٍ كثيرة جدا تتناقِض مع الحرية، وألغتْ، من جهة أخرى، مؤسساتٍ وأفكارًا وعاداتٍ أخرى كثيرة جدا يكاد يستحيل قيام الحرية بدونها، فإننى أميل إلى الاعتقاد أنه لو أن الثورة كانت قد تحققت على يَدِ مستبدٍّ فربما كان بوسعها أنْ تتركنا موهَّلين أكثر لأنْ نصير ذات يوم أمة حرة أكثر مما كان بوسعها أنْ تكون عندما تحققت باسم سيادة الشعب وعلى أيدى الشعب.

ولا يبنغى أبدا أنْ يغيب عن بالنا ماسبق إذا شئنا أنْ نفهم تاريخ ثورتنا.

وعندما نفض حبُّ الفرنسيِّين للحرية السياسية الغبار عن نفسه فقد قاموا فيما يتعلق بالحكم بصياغة عدد من المفاهيم التى لم تكن فقط لا تتفق بسهولة مع وجود مؤسسات حرة، بل كانت متناقضة معها تقريبا.

لقد افترضوا كمثل أعلى لمجتمع شعبًا بدون أريستقراطية سوى أريستقراطية الموظفين العموميين، وإدارة مركزية وكلية الجبروت تُدير الدولة وتفرض نفسها وصية على الأفراد. ورغم رغبتهم فى أنْ يكونوا أحرارا، رفضوا تماما التخلِّى عن هذا المفهوم الرئيسىّ؛ وحاولوا فقط التوفيق بينه وبين مفهوم الحرية.

وشرعوا بالتالى فى الجمع معًا بين مركزة إدارية بلا حدود وهيئة تشريعية عليا: إدارة البيروقراطية وحُكْم الناخبين. وكانت للأمة بمجموعها كافة حقوق السيادة؛ وكان كل مواطن على حدة محصورا داخل أضيق تبعية: كانت الأمة مطالَبةً بحنكة شعب حر وبفضائله؛ وكان المواطن مُطالَبًا بصفات خادم مطيع.

وكانت هذه الرغبة فى إشاعة الحرية السياسية داخل مؤسسات وأفكار غريبة عليها أو متناقضة معها، لكننا كنا قد أَدْمَنّاها بالفعل أو بدأنا نحبُّها سلفا، هى التى خلقتْ، منذ ستين سنة، الكثير جدا من المحاولات غير المجدية لإقامة حكم حرّ، تعقبه ثورات مشئومة للغاية، وكانت النتيجة فى النهاية هى أن الكثيرين من الفرنسيِّين، مُتْعَبِين من الجهود التى بذلوها، مثبَّطين من عمل شاقّ للغاية وعقيم للغاية، متخلِّين عن هدفهم الثانى للعودة

إلى هدفهم الأول، اكتفوا بالتفكير فى أن العيش متساوين فى ظل سيِّدٍ واحد يظل ينطوى، على كل حال، على حلاوة ما. وهذا هو السبب فى أننا نجد أنفسنا نُشْبِهُ للغاية الاقتصاديِّين فى 1750 أكثر من أسلافنا فى 1789.

وفى كثير من الأحيان أتساءل أين مصدر هذا الولَع بالحرية السياسية التى حفزتْ الناس، فى كل العصور، إلى أنْ يصنعوا أعظم الأشياء التى حققتْها البشرية، وماهى الميول التى ينبع منها ويتغذى عليها.

وأنا أفهم تماما أن الشعوب، عندما تُقاد بصورة سيئة، تنشأ لديها عن طيب خاطر الرغبة فى أنْ تحكم نفسها بنفسها؛ غير أن هذا النوع من حبّ الاستقلال، الذى لا ينشأ فى سياق بعض الشرور الخاصة والعابرة التى يُفْضِى إليها الاستبداد، لا يكون دائما أبدا: إنه يزول مع العارض الذى أدى إليه؛ وإذا كان قد بدا أن الشعوب أحبَّتْ الحرية فإنه يتضح أنها كانت تكره السيِّد ليس إلا. والحقيقة أن ما تكرهه الشعوب المهيَّأة لأنْ تكون حرة إنما هو شرّ التبعية ذاته.

ولم أَعُدْ أعتقد أن الحُبّ الحقيقىّ للحرية ينشأ دائما من مجرد أفق المنافع المادية التى تجلبها؛ لأن هذا الأفق ينتهى فى كثير من الأحيان إلى الإظلام. صحيح تماما على المدى الطويل أن الحرية تجلب دائما لأولئك الذين يعرفون كيف يحافظون عليها الرخاء، والرفاهية، وفى كثير من الأحيان الثروة؛ غير أن هناك أوقاتا تُربِك فيها الحرية بصورة مؤقتة التمتُّع بمثل هذه المنافع، وهناك أوقات أخرى يستطيع فيها الاستبداد وحده تأمين التمتُّع العابر بها.

والحقيقة أن ما جعل قلوب الكثير من الناس، فى كل العصور، تَولَع بالحرية بكل هذه القوة، إنما يتمثل فى جاذبيتها ذاتها، فى سحرها الخاص، بغض النظر عن منافعها؛ إنها البهجة التى تتمثل فى أنْ نكون قادرين على أنْ نتكلم، ونتصرف، ونتنفس، دون إكراه، فى ظل حكم الله والقوانين دون منازع. إن مَنْ يبحث فى الحرية عن شيء آخر سوى الحرية ذاتها إنما هو مخلوق للاستعباد.

وهناك شعوب تناضل بإصرار فى سبيل الفوز بالحرية عبر كافة أنواع الأخطار والمِحَن. وليست المنافع المادية التى تمنحها الحرية لهم هى التى تحبُّها هذه الشعوب إذن فى الحرية؛ إنها تنظر إليها هى ذاتها على أنها هى المنفعة الثمينة للغاية والضرورية للغاية، وما من شيء آخر يمكن أنْ يُعَزِّى الشعوب عن فقدانها، وهى لا تتعزَّى عنها مطلقا إذا هى ذاقتها. وهناك شعوب أخرى تملّ الحرية وهى تنعم فى الرخاء والرفاهية؛ إنها تترك الحرية تُنْتَزَع من أيديها دون مقاومة، خشية أنْ تُعَرِّض أية محاولة للخطر هذه الرفاهية التى يدينون بها هى ذاتها للحرية. فما الذى تفتقر إليه هذه الشعوب لتظل حرة؟ ماذا؟ إنها تفتقر إلى حُبّ أنْ تكون حرة. لا تطلبوا منى تحليل هذا الحبّ السامى، إذْ ينبغى أنْ نجرِّبه. وهو يدخل من تلقاء نفسه القلوب الكبيرة التى أعدها الله لتلقِّيه؛ وهو يملؤها، وهو يُلهبها.

وينبغى أنْ نتخلَّى عن جعله مفهوما للأرواح التى لم تشعر به قط.

فى أن عهد لويس السادس عشر كان العصر الأكثر ازدهارا للنظام الملكى القديم، وكيف عجّل هذا الازدهار ذاته بالثورة

لا مجال لأىّ شك فى أن إنهاك المملكة فى ظل **لويس الرابع عشر** قد بدأ فى نفس الوقت الذى كان فيه هذا الملك ما يزال منتصرا فى كل مكان فى أوروبا. ونجد أولى الدلائل على ذلك فى أمجد سنوات ذلك الحكم. لقد أفلستْ فرنسا قبل أنْ تكفَّ عن الانتصار بوقت طويل. ومَنْ الذى لم يقرأ ذلك البحث المفزع فى الإحصاء الإدارى الذى تركه لنا **ڤوبان** Vauban(i)؟ وفى *المذكرات* les Mémoires الموجَّهة إلى **دوق دو بُورْجُونْىْ** duc de Bourgogne(ii) فى أواخر القرن السابع عشر وحتى قبل أنْ تبدأ حرب الإلحاق المشئومة، أشار المفوَّضون الملكيون جميعا إلى هذا التدهور المتزايد للأمة ولم يتحدثوا عنه مطلقا وكأنه واقع حديث جدا. ويقول أحدهم: "لقد

i: **ڤوبان (مركيز دو ڤوبان)** Marquis de Vauban (١٦٣٣-١٧٠٧): مارشال فرنسا ومهندس معمارىّ عسكرىّ ومهندس تنظيم مدن ومهندس هيدروليكى وكاتب مقالات فرنسىّ – المترجم.

ii: **دوق دو بُورْجُونْىْ (لوى دو فرانس، دوق دو بُورْجُونْىْ، ابن لوى دو فرانس، ولىّ العهد)** Louis de France, duc de Bourgogne (١٦٨٢-١٧١٢): أمير شاب ظل طوال حياته القصيرة تحت تأثير أفكار ومعتقدات معلِّمه **فرنسوا فينيلون** فصار بالغ التقوى والتديُّن بعد فترة من العنف والغطرسة – المترجم.

تناقص عدد السكان بشدة فى هذه المنطقة المالية منذ عدد من السنين". ويقول آخر: "هذه المدينة، التى كانت من قبل غنية ومزدهرة، صارت اليوم بلا صناعة". ويقول هذا: "كانت توجد مانيفاكتورات فى الولاية، غير أنها صارت اليوم مهجورة". ويقول ذاك: "كان السكان يحصدون من أراضيهم فى الماضى أكثر كثيرا مما فى الوقت الحاضر؛ ومنذ عشرين سنة كانت الزراعة فيها أكثر ازدهارا للغاية". ويقول المفوّض الملكىّ فى "أورليان" Orléans فى نفس الفترة :"لقد تناقص السكان والإنتاج بنسبة الخُمْس منذ حوالى ثلاثين سنة". وإننى لأوصى بقراءة هذه *المذكرات* أولئك الأشخاص الذين يُفْرِطون فى الثناء على الحكم المطلق والأمراء المحبِّين للحرب.

ولأن مصدر هذه المصائب كان يتمثل بصورة رئيسية فى عيوب الدستور فإن موت **لويس الرابع عشر** وحتى حلول السلام لم يؤديا إلى إحياء الازدهار العام. وهناك رأى شائع بين كل أولئك الذين يكتبون عن الإدارة أو عن الاقتصاد الاجتماعى، فى النصف الأول من القرن الثامن عشر، وهو أن الولايات لم تَعُدْ إلى سابق حالها مطلقا؛ ويعتقد كثيرون حتى أن الولايات واصلت الانهيار. وهم يؤكدون أن باريس وحدها أَثْرَتْ ونَمَتْ. وحول هذه النقطة يتَّفق مفوَّضون ملكيون، ووزراء قدامى، ورجال أعمال، مع رجال الأدب.

أما أنا فأعترف بأننى لا أعتقد بوجود هذا التدهور المتواصل لفرنسا خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر؛ غير أن وجود رأى مطرد إلى هذا الحدّ، ويتفق عليه أشخاص مُطَّلعون جدا إلى هذا الحدّ، يُثْبِت على الأقل أنه لم يتمّ فى ذلك الحين تحقيق أىِّ تقدُّمٍ ملحوظ. والواقع أن كافة الوثائق

الإدارية التى تتعلق بتلك الفترة من تاريخنا، والتى وقع عليها نظرى، تدلّ على وجود نوع من الثّبات فى المجتمع. وقلَّما قامت الحكومة بأكثر من الدوران داخل دائرة الطرق الروتينية البالية، دون أنْ تخلق أىّ شيء جديد؛ ولم تَقُمْ المدن بأىٍّ جهد تقريبا فى سبيل جَعْل حالة سكانها أكثر راحة وأكثر صحية؛ وحتى الأفراد لم يكرِّسوا أنفسهم لمشروع كبير.

وقبل اندلاع الثورة بقرابة ثلاثين أو أربعين سنة، بدأ المشهد فى التغيُّر؛ وأخذ يتبيَّن فى ذلك الحين فى كافة جوانب الهيئة الاجتماعية نوع من الاختلاج الداخلى لم يكن قد لوحظ إلى ذلك الحين مطلقا. ولا يمكن فى البداية إلا لفحص بالغ العناية أنْ يجعل من الممكن التعرُّف عليه؛ لكنه يصير بالتدريج أكثر تمييزا وأكثر وضوحا. وكل سنة، تتسع هذه الحركة وتتسارع؛ وتهتز الأمة بأسرها أخيرا ويبدو أنها تولد من جديد، لكنْ خُذُوا حذركم! ذلك أن حياتها القديمة ليست هى التى تنبعث؛ فالروح التى تحرِّك هذا البدن الضخم روح جديدة؛ وهى لا تنعشه إلا لتُذِيبه.

ويثور كل شخص ويقلق على وَضْعه ويبذل جهدا فى سبيل تغييره: إن البحث عن الأفضل يَضْحَى عامًّا؛ غير أنه بحث متلهف متكدر، يجعل الناس يكرهون الماضى ويتخيلون وضعا للأشياء يتناقض تماما مع ذلك الماثل أمام أعينهم.

وسرعان ما تتغلغل هذه الروح إلى داخل الحكومة ذاتها؛ وهى تُحوِّلها من الداخل دون أنْ تغيِّر شيئا من الخارج: القوانين لا يجرى تغييرها، غير أنه يجرى تطبيقها بصورة مختلفة.

وقد ذكرتُ فى موضع آخر أن المراقب العام والمفَوض الملكىّ فى1740 لم يكونا يشبهان فى شيء المفوَّض الملكىّ والمراقب العام فى 1780. وتدلّ المراسلات الإدارية على هذه الحقيقة بالتفاصيل. ذلك أن المفوّض الملكىّ فى 1780 كانت لديه مع ذلك نفس السلطات، ونفس المرؤوسين، ونفس الاستبداد، مثل سلفه، لكنْ ليس نفس الأهداف: كان أحدهما لا يكاد يشغل نفسه إلا بإبقاء ولايته خاضعة، وتجنيد الميليشيا منها، وبالأخصّ جباية ضريبة الإنتاج والدخل منها؛ وكان للآخر اهتمامات أخرى تماما: رأسه مملوء بالعديد جدا من المشروعات التى تُفْضِى إلى زيادة الثروة العامة. وكانت الموضوعات الرئيسية لتفكيره هى الطرق، والقنوات، والمانيفاكتورات، والتجارة؛ وكانت الزراعة بصورة خاصة تجذب اهتمامه. وعندئذ يغدو **سولى** Sully(i) آخر صيحة بين الإداريِّين.

تلك هى الفترة التى بدأ فيها تكوين الجمعيات الزراعية التى تحدثتُ عنها من قبل، وكذلك إنشاء المسابقات، وتوزيع الجوائز. وهناك نشرات دورية للمراقب العام تُشْبه أبحاثا عن الفن الزراعىّ أكثر مما تُشْبه مراسلات الأعمال.

ويمكن أنْ نلاحظ بأفضل صورة ذلك التغيُّر الذى حدث فى عقلية مَنْ كانوا يحكمون فى سياق إصلاح كافة الضرائب بصورة خاصة. والحقيقة أن

---

i: **سولى (سولى ماكسيميليان دو بيتين، دوق دو سولى** Maximilien de Béthune, duc de Sully (١٥٦٠-١٦٤١): وزير مالية فرنسا، ساعد **هنرى الرابع** ملك فرنسا فى حكم البلاد – المترجم.

التشريع كان قد ظل جائرا، واستبداديا، وقاسيا، مثلما كان فى الماضى، إلا أن كافة عيوبه كانت تتخفف فى التطبيق.

ويقول **موليان** Mollien(i) فى مذكراته: "عندما بدأتُ أدرس القوانين الضريبية أفزعنى ما وجدتُ فيها: غرامات، سجن، عقوبات بدنية، تحكم بها محاكم خاصة على أبسط إهمال؛ بينما كانت السيطرة على كل الأملاك والأشخاص تقريبا متروكة لتقدير جباة الضرائب تحت القَسَم، إلخ. ولحسن الحظ، لم أكْتَفِ بمجرد قراءة هذه المجموعة القانونية، وسرعان ما أدركتُ أنه يوجد بين النص وتطبيقه نفس الاختلاف الماثل بين عقلية الماليِّين القدامى وعقلية الماليِّين الجدد. ذلك أن القضاة كانوا ينزعون دائما إلى التهوين من الجرائم وإلى تخفيف العقوبات".

وتقول جمعية ولاية "نورماندى السفلى" basse Normandie فى 1787: "ما أكثر التجاوزات والمكائد التى يمكن أنْ تتيح جباية الضرائب الفرصة لها! ومع هذا يجب أنْ نعترف لها بالرِّقَّة وحسن الإدارة اللذيْن جرى التعامل بهما منذ عدة سنوات".

والحقيقة أن فحص الوثائق يبرِّر تماما هذا التأكيد. فقد تجلَّى فيها فى كثير من الأحيان احترام حرية البشر وحياتهم. ونلاحظ فيها بصورة خاصة انشغالا حقيقيا بالشرور التى يعانى منها الفقراء: كان من العبث إلى ذلك الحين البحث فيها عن الانشغال. وكانت أعمال الإكراه التى تقوم بها مصلحة

---

i: **موليان (نيكولا فرنسوا، كونت موليان)** Nicolas François, comte Mollien (١٧٥٨-١٨٥٠): موظف كبير بوزارة المالية الفرنسية وكان له دور كبير فى زيادة إيرادات الضرائب – المترجم.

الضرائب إزاء البؤساء نادرة، وكان أداء الضرائب أكثر تواترًا، والإعلانات أكثر وفرة. وكان الملك يقوم بزيادة كافة الأموال المخصصة لإنشاء دُور البِرّ فى الأرياف أو لإعانة المحتاجين، وفى كثير من الأحيان كان يقوم بإنشاء دُور بِرّ جديدة. وأجد أن الدولة وزَّعتْ على هذا النحو أكثر من 80 ألف جنيه فى المنطقة المالية لـ "جِيِينّ العليا" haute Guyenne وحدها فى 1779؛ و40 ألفا فى 1784 فى المنطقة المالية لـ "تُورْ" Tours؛ و 48 ألفا فى 1784 فى المنطقة المالية لـ "نورماندى" Normandie فى 1787. ولم يشأ **لويس السادس عشر** أنْ يترك لوزرائه وحدهم هذا الجانب من الحكم؛ وكان يتكفل به بنفسه أحيانا. وعندما حدَّد قرارٌ فى المجلس، فى 1776، التعويضات المستحقة للفلاحين الذين أتلف صيد الملك حقولهم المجاورة لأراضى الصيد الملكية، وبيَّن وسائل بسيطة وأكيدة لجعلها تُدفع لهم، قام الملك بنفسه بتحرير الحيثيات. ويروى لنا **تيرجو** أن هذا الملك الطيب والسئ الطالع سلّم إليه الحيثيات مكتوبة بيده، قائلا: "أنت ترى أننى أعمل أيضا من جهتى". ولو قام المرء بتصوير النظام القديم مثلما كان فى السنوات الأخيرة لوجوده لكان بوسعه أنْ يرسم له صورة مزخرفة لكنْ أقلّ شبها به.

وبقدر ما جرتْ هذه التغيُّرات فى عقلية المحكومين والحكام، ازداد الرخاء العام بسرعة لا نظير لها إلى ذلك الحين. وهذا ما تؤكده كافة المؤشرات: السكان يزدادون؛ والثروات تنمو بسرعة أكبر أيضا. ولا تعوق الحرب الأمريكية هذا الازدهار؛ وتغرق الدولة عندئذ فى الديون، غير أن الأفراد يواصلون الإثراء؛ وهم يصيرون أكثر حذقا، أكثر إقداما، أكثر ابتكارا.

ويقول أحد الإداريِّين من تلك الفترة: "منذ 1774، وسَّعتْ كافة أنواع الصناعة، بحكم نموها، وعاء كافة ضرائب الاستهلاك". والواقع أننا عندما نقارن بين الاتفاقات المعقودة، فى مختلف فترات عهد **لويس السادس عشر**، بين الدولة والشركات المالية المكلَّفة بجباية الضرائب، نرى أن سعر إيجار الأراضى الزراعية لا يَكُفّ عن الارتفاع، عند كل تغيير، بسرعة متزايدة. ويزيد إيجار 1786 على إيجار 1780 بمبلغ 14 مليونا. ويقول **نيكر** فى تقرير عن سنة 1781: "يمكن أنْ نعتبر أن ناتج كل حقوق الاستهلاك يرتفع بمبلغ مليونيْن فى السنة".

ويؤكد **آرثر يونج** أنه فى 1788 حققت "بوردو" Bordeau تجارة أوسع من "ليڤرپول"؛ ويُضيف: "فى الآونة الأخيرة، كان تقدُّم التجارة البحرية أسرع فى فرنسا مما فى إنجلترا ذاتها؛ وقد تضاعفتْ هذه التجارة هناك خلال العشرين سنة الماضية".

وإذا شئنا أنْ نلتفت إلى اختلاف تلك الفترة فإننا سنقتنع بأن نمو الازدهار العام لم يكن، فى أىّ حقبة من الحقب التى تلت الثورة، بسرعة أكبر مما كان خلال العشرين سنة التى سبقت الثورة. والواقع أن فترة السبع والثلاثين سنة من الملكية الدستورية(i)، التى كانت بالنسبة لنا فترة سلام

---

i: الملكية الدستورية فى فرنسا (١٨١٤-١٨٤٨): هى الفترة التى استعادة ملكية البوربون فى فرنسا وتعاقبت خلالها أسرتان مالكتان (باستثناء تلك فترة المائة يوم التى عاد فيها **ناپوليون بوناپرت** Napoléon Bonaparte من "إلبا" Elba إلى "معركة واترلو" (١٨١٤-١٨١٥): أسرة البوربون Bourbons من ١٨١٤ إلى ثورة يوليو ١٨٣٠ التى جاءت بأسرة أورليان Orleans التى حكمتْ من ١٨٣٠ إلى ثورة ١٨٤٨ وفرار الملك

وتقدُّم سريع(66)، هى وحدها التى تُضارِع، من هذه الناحية، عهد **لويس السادس عشر**.

والحقيقة أن مشهد ذلك الازدهار الذى كان كبيرا للغاية ومتزايدا للغاية فى ذلك الحين يدعو إلى الدهشة إذا فكر المرء فى كافة العيوب التى كانت ما تزال تُلازم الحكومة وكافة العوائق التى كانت ما تزال تواجه الصناعة؛ وقد يحدث حتى أنْ ينكر كثير من السياسيِّين هذا الواقع لأنهم لا يستطيعون تفسيره، إذْ يحكمون، مثل طبيب **موليير** Molière، بأن المريض لا يستطيع أنْ يشفى ضد قواعد الطب. فكيف يمكن الاعتقاد، فى الواقع، بأن فرنسا كان بوسعها أنْ تزدهر وأنْ تثرى مع اللامساواة فى الضرائب، وتنوُّع الأعراف، والجمارك الداخلية، والحقوق الإقطاعية، ومجالس الطوائف الحِرَفية les jurandes، وبيع وشراء المناصب les offices، إلخ.؟ غير أن فرنسا، رغم كل هذا، بدأتْ تَثْرَى وتنمُو من جميع الجهات، لأنه خارج كل هذه الأجهزة السيئة البنية والسيئة التشابك، والتى كان يبدو أنها معدَّة لعرقلة الآلة الاجتماعية وليس لدفعها، كان يتوارى محرِّكان بسيطان جدا، وكانا يكفيان فى ذلك الحين للحفاظ على كل الأشياء منسجمة ولجعل كل الأشياء تمضى نحو غاية الازدهار العام: حكومةٌ ظلت قوية جدا بعد أنْ كَفَّتْ عن أنْ تكون استبدادية، وكانت تحافظ على النظام فى كل مكان؛ وأمةٌ كانت فى ذلك الحين، بطبقاتها العليا، هى الأكثر استنارة والأكثر حرية فى القارة، وكان

لويس فيليب Louis Philippe وبداية الجمهورية الفرنسية الثانية برئاسة **لويس-نابوليون بونابرت** Louis-Napoléon Bonaparte الذى دبَّر انقلاب ١٨٥١ ثم اعتلى عرش فرنسا باعتباره الإمبراطور **نابوليون الثالث** فى ٢ ديسمبر ١٨٥٢ – المترجم.

بوسع كل شخص فيها أنْ يَثْرَى كما يشاء وأنْ يحافظ على ثروته بعد أنْ يُحَقِّقها.

وقد استمرّ الملك فى الحديث كسيّد، غير أنه هو نفسه كان ينقاد فى الواقع لرأى عام كان يُلْهِمه أو يجرفه كل يوم، وكان يستهدى به ويخشاه ويتملقه بلا انقطاع؛ فكان مطلقا من حيث حَرْف القوانين، مقيَّدا من حيث تطبيقها. ومنذ 1784، كان **نيكر** يقول فى وثيقة عامة، كواقع لا جدال فيه: "يجد أغلب الأجانب صعوبة فى تكوين فكرة عن السلطة التى يمارسها الرأى العام فى فرنسا اليوم: إنهم يفهمون بصعوبة طبيعة هذه القوة الخفيَّة التى تأمر فتُطاع حتى داخل قصر الملك. غير أنها قائمة بالتأكيد".

وما من شيء أكثر سطحية من أنْ نعزو عظمة شعب وقوته إلى آلية قوانينه وحدها؛ لأنه بهذا الصدد، تكون القوى المحرِّكة أكثر من كمال الآلة هى التى تصنع الناتج. انظرْ إلى إنجلترا: كم تبدو قوانينها الإدارية، إلى يومنا هذا، أكثر تعقيدًا، أكثر تنوُّعًا، أكثر عدم انتظامٍ(67) من قوانيننا! ومع هذا فهل هناك بلد واحد فى أوروبا ثروته العامة أضخم، وملكيته الخاصة أكثر اتساعا، وأكثر أمْنا، وأكثر تنوُّعًا، ومجتمعه أمتن وأغنى من إنجلترا؟ وكل هذا لا يأتى من صلاح تلك القوانين بصورة خاصة، بل من الروح التى تنفخ الحياة فى التشريع الإنجليزىّ بأسره. ولا يمنع نقصُ بعض الأجهزة شيئا لأن الحياة قوية.

وكلما تزايد فى فرنسا الازدهار الذى وصفتُه منذ قليل، بدتْ الأرواح مع هذا أقل استقرارا وأكثر قلقا؛ واشتدَّ السخط العام؛ وتزايدتْ الكراهية ضد كافة المؤسسات القديمة. وكانت الأمة تسير بكل وضوح نحو ثورة.

وبالإضافة إلى هذا فإن مناطق فرنسا التى قُدّر لها أنْ تكون المركز الرئيسىّ لهذه الثورة كانت بالتحديد هى تلك التى تَحقّق فيها أقصى قدر من التقدم. وإذا نحن درسنا ما بقى من محفوظات المنطقة المالية القديمة "**إيل دو فرانس**" فإننا سنتأكد بسهولة من أن البقاع التى تُجاور پاريس هى التى كان قد جرى فيها إصلاح النظام القديم فى أبكر وقت وبأعمق صورة. وهناك، كانت حرية الفلاحين وثروتهم مضمونتين منذ وقت طويل بصورة أفضل من أىّ ولاية أخرى من الولايات الانتخابية pays d'élection. فقد اختفت منها السُّخْرة الشخصية قبل 1789 بوقت طويل. وصارت جباية ضريبة الإنتاج والدخل أكثر انتظاما، وأكثر اعتدالا، وأكثر مساواة مما فى بقية فرنسا. وينبغى أنْ نقرأ اللائحة التى قامت بإصلاح هذه الضريبة، فى 1772، إنْ شئنا أنْ نفهم ماذا كان يَحِقّ لمفوَّض ملكىّ فى ذلك الحين أنْ يفعل لرفاهية أو بؤس ولاية بكاملها. ووفقا لتلك اللائحة، كان للضريبة فى ذلك الحين مظهر مختلف تماما. إذْ إنه كان يتمّ إرسال مندوبين للحكومة كل سنة إلى كل أبرشية؛ وكان جميع السكان يجتمعون فى حضورهم؛ وكانت قيمة الأموال تُحدَّد على رؤوس الأشهاد، وكان يتمّ الإقرار بالقدرة المالية لكل دافع ضريبة حضوريًّا؛ وكان يتم ربْط ضريبة الإنتاج والدخل هذه أخيرا بمساعدة كل من ينبغى عليهم دفعها. كان لم يَعُدْ هناك استبداد ممثل سكان الأبرشية، وكانت لم تَعُدْ هناك أعمال الإكراه العقيمة(68). ولا شك فى أن هذه الضريبة كانت تحتفظ بالعيوب التى كانت تُلازمها، مهما كان نظام جبايتها؛ إذْ إنها كانت لا تؤثر إلا على طبقة واحدة من دافعى الضرائب، وكانت مفروضة على صناعتها مثلما كانت مفروضة على أملاكها؛ غير أنها كانت تختلف فى كل

الباقى اختلافا عميقا عن الضريبة التى كانت ما تزال تحمل اسمها فى المناطق المالية المجاورة.

وعلى العكس فإن النظام القديم لم يحتفظ بنفسه فى أىْ مكان بعناد أشد مما فعل بمحاذاة نهر "اللوار" la Loire، عند مصبه، وفى مستنقعات "بواتو" Poitou، وفى الأراضى القاحلة les landes فى "بريتانْىْ" Bretagne. وإنما هناك على وجه التحديد اشتعلتْ وتأجَّجتْ نار الحرب الأهلية، وجرت مقاومة الثورة بأقصى العنف ولأطول فترة؛ بحيث قِيلَ إن الفرنسيين وجدوا وضعهم لا يُطاق لاسيما عندما صار أفضل.

ويُدْهِشنا مثل هذا الرأى؛ غير أن التاريخ حافل بالمشاهد المماثلة.

والحقيقة أنه لا يحدث دائما أنْ يثور الناس عندما تسير أحوالهم من سيئ إلى أسوأ. ويحدث فى أغلب الأحيان أن شعبا كان قد ظلَّ يتحمَّل – دون شكوى – القوانين الأشدّ قهرا، وكأنه لم يشعر بوجودها، يتصدَّى لها بعنف حالما تَخِفّ وطأتُها عليه. ودائما تقريبا يكون النظام الذى دمَّرتْه ثورة أفضل من ذلك الذى سبقه مباشرة، وتُعلِّمنا التجربة أن اللحظة الأشدّ خطورة بالنسبة لحكم فاسد هى عادةً تلك التى يبدأ فيها إجراءات إصلاحات. ولا يمكن إلا لعبقرية كبرى أنْ تنقذ أميرا يشرع فى التخفيف عن رعاياه بعد اضطهاد طويل. ذلك أن الشرّ الذى كان يعانيه الناس بصبر على اعتبار أنه لا يمكن تفاديه يبدو أنه لا يُطاق حالما يدركون فكرة الإفلات منه. وعندئذ يبدو أن كل ما يتمّ رفعه من مفاسد يكشف بصورة أفضل ما يبقى من مفاسد أخرى ويُضْفِى عليها إحساسا مريرا: صحيح أن الشّر صار أقلّ غير أن الإدراك غدا أكثر حِدَّة. والحقيقة أن الإقطاع وهو فى عنفوان جبروته لم يدفع

الفرنسيِّين إلى الحقد بقدر ما دفعهم إليه فى اللحظة التى كان قد أخذ فيها فى الاضمحلال(69). ولهذا بدتْ أهون الضربات التعسفية فـــى عهــد **لـــويس السادس عشر** أصعب على التحمُّل من كلّ استبداد **لـــويس الرابـــع عـــشر**. وأحدث السجن القصير لـ **بومارشيه** Beaumarchais(i) صدمة فى پاريس أشدَّ حِدَّةً من اضطهادات **الدّراجونّاد** dragonnades(ii).

ولم يَعُدْ أحد يَدَّعِى، فى 1780، أن فرنسا آخذة فى التدهور؛ بل كان يقال، على العكس، إنه لم تَعُدْ هناك فى تلك اللحظة حدود لتقدُّمها. وإنما فى ذلك الحين نشأت نظرية قابلية الإنسان للكمال المستمرّ وغير المحدود. وقبل ذلك بعشرين عاما، كان الناس لا ينتظرون شيئا من المـــستقبل؛ والآن لـــم يعودوا يخشوْن منه شيئا. والحقيقة أن الخيال، وقد استحوذ سلفا علـــى هـــذا

---

i: **بومارشيه (پيير-أوجوستان كارون دو بومارشيه)** Pierre-Augustin Caron de Beaumarchais (١٧٣٢-١٧٩٩): صانع ساعات ومختـــرع وموســـيقىّ ودپلوماســـىّ وجاسوس وتاجر سلاح وثورىّ فرنسىّ وأمريكىّ، ومعروف قبـــل كـــل شـــيء بأعمالـــه المسرحية وبصفة خاصة ثلاثية فيجارو المسرحية: *حـــلاق إشـــبيلية* *Le Barbier de Séville*، و *زواج فيجـــارو* *le Mariage de Figaro*، و *الأم المذنبـــة* *La Mère coupable* – المترجم.

ii: **الدّراجونّاد**: الاسم الذى عُرِفتْ به الاضـــطهادات التـــى نظمهـــا "لوڤـــوا" Louvois (١٦٨١-١٦٨٣) فى عهد **لويس الرابع عـــشر** ضـــد عـــائلات "الإيجينـــو" Huguenot لإجبارها على مغادرة فرنسا أو العودة إلى الكاثوليكية وقد نفَّذها جنود الخيّالة dragons الملكية ضد البروتستانت فى "أونيس"، و "پواتو"، و "لوبيارن"، و "لو لانجدوك"، وخاصـــة فى "سيڤين"، قبل وبعد إلغاء مرسوم "نانت" édit de Nantes – المترجم.

الهناء القادم والذى لم يُسْمَع به من قبل، يَعْمَى عن النعم التى يهنأ بها بالفعل ويتلهَّف على الأشياء الجديدة.

وفضلا عن هذه الأسباب العامة، هناك أسباب أخرى لهذه الظاهرة أكثر خصوصية وليست أقل تأثيرا. ذلك أنه مهما بلغ إصلاح إدارة المالية مثل بقية الإدارات جميعا فإنها كانت تحتفظ بالمفاسد التى تُلازم الحكم المطلق ذاته. ولأنها كانت سرية وبلا ضمان فقد جرى فيها الاستمرار ببعض الممارسات الأكثر فسادا التى كانت سائدة فى عهد **لويس الرابع عشر** وفى عهد **لويس الخامس عشر**. ونفس الجهد الذى بذلتْه الحكومة لزيادة الرخاء العام، المساعدات والإعانات التى وزَّعَتْها، الأشغال العامة التى فرضتْ تنفيذها، رَفَعَ النفقات كل يوم دون أنْ يزيد الإيرادات بنفس النسبة؛ وكان هذا يُوقِع الملك فى أزمات مالية كانت أسوأ حتى من تلك التى عانى منها أسلافه. ومثلَ هؤلاء الأخيرين، كان يترك دائنيه يواصلون انتظار سداد أموالهم؛ وكان يقترض مثلهم من كل الأيدى، دون إعلان ودون منافسة، ولم يكن دائنوه على يقين أبدا من الحصول على الفوائد المستحقة لهم؛ بل كان أصل رأسمالهم ذاته دوما تحت رحمة حسن نية العاهل وحسب.

وبهذه المناسبة يقول شاهد جدير بالثقة، لأنه رأى بعينيْه وكان فى وَضْع يسمح له بأنْ يرى أفضل من أىّ شخص آخر: "لم يَلْقَ الفرنسيون فى ذلك الحين سوى المخاطرات فى علاقاتهم مع حكومتهم ذاتها. فإذا استثمروا رؤوس أموالهم فى إقراضها: لم يكن بوسعهم مطلقا الاعتماد على تاريخ محدَّد لدفع الفوائد؛ وإذا قاموا ببناء سفنها، بإصلاح طرقها، بكساء جنودها: كانوا يبقوْن بلا ضمانات لسُلَفِهِمْ، بلا أجل استحقاق للسداد، منحصرين فى

حساب احتمالات عَقْد مع الوزراء كما يحسبون احتمالات قَرْض يتمَ تقديمه بمخاطرضخمة". وهو يضيف بكثير من الإدراك: "خلال هذه الفترة التى تكون فيها الصناعة – محقِّقَةً المزيد من الازدهار – قد طوَّرَتْ لدى عدد أكبر من الناس حب الرخاء، الميْل إلى الرفاهية والحاجة إليها، كان أولئك الذين أودعوا جانبا من ربحهم لدى الدولة يعانون بمزيد من نفاد الصبر انتهاك قانون العقود من جانب مدين ينبغى عليه، أكثر من كل المدينين، أنْ يحترمه".

والواقع أن التجاوزات التى تُلام عليها الإدارة الفرنسية هنا لم تكن جديدة مطلقا؛ إن ما كان جديدا هو الانطباع الذى خلقتْه هذه التجاوزات. والواقع أن مفاسد النظام الماليّ كانت صارخة أكثر بكثير حتى مما كانت فى العهود السابقة؛ غير أنه حدثت منذ ذلك الحين فى الحكومة وفى المجتمع، تغيُّرات جعلتْها محسوسة أكثر للغاية عن ذى قبل.

والواقع أن الحكومة، خلال العشرين سنة التى صارت فيها أكثر فعالية والتى انخرطتْ فيها فى كل نوع من المشروعات التى لم تخطر لها ببال من قبل إلى ذلك الحين، كانت قد انتهت إلى أنْ تغدو أكبر مستهلك لمنتجات الصناعة وأكبر صاحب عمل فى المملكة. وقد تزايد بصورة مدهشة عدد أولئك الذين كانت لهم معها علاقات نقدية، والذين كانوا يهتمون بقروضها، والذين كانوا يعيشون من رواتبها وبصورة خاصة فى أسواقها. ولم يحدث مطلقا أنْ امتزجتْ ثروة الدولة والثروة الخاصة إلى هذا الحد. إن الإدارة السيئة للمالية، التى لم تكن لوقت طويل سوى شرّ حكوميّ، صارت آنذاك، بالنسبة لكثرة من الأُسَر، كارثة خاصة. وهكذا كانت الدولة، فى

1789، تدين بنحو 600 مليون [جنيه فرنسىّ] لدائنين كانوا هم أنفسهم مدينين كلهم تقريبا، وكانوا، كما قال رأسمالىٌّ من ذلك الزمن، قد ربطوا بـشكاواهم ضد الحكومة كل الشكاوى التى كان يربطها إهمالها بمعاناتهم. ولاحظوا أنـه بقدر ما كانت تتزايد أعداد الساخطين من هذا النوع فإنهم كـانوا يـصيرون أيضا أكثر غضبا؛ لأن الرغبة فى المضاربة، والتلهُّف على الإثراء، وحـبّ الرفاهية، تنتشر وتتعاظم مع الأعمال فتجعل الشرور المماثلة تبدو لا تُطـاق من جانب نفس أولئك الذين ربما كانوا، قبل ذلك بثلاثين سنة، يتحمَّلونها دون تذمُّر.

ومن هنا يتأتَّى أن الريعيِّين rentiers، والتجار، ورجـال الـصناعة، وبقية رجال الأعمال أو رجال المال، الذين يشكلون عادة الطبقة الألدّ عـداء للتغيُّرات السياسية، والأقوى صداقة للحكومة القائمة، مهما كانت، والأقصى خضوعا لنفس القوانين التى تزدريها أو التى تمقتها، هم الذين بَدَوْا هذه المرة الأكثر نفاد صبر والأكثر حزما فيما يتعلق بالإصلاحات. وقد طالبـتْ هـذه الطبقة بصورة خاصة وبأعلى صوت بثورة كاملة فى كل نظام المالية، دون تفكير فى أنه، من خلال الزعزعة بعمق لهذا الجانب من الحكم، سيتمّ المُضِىُّ قُدُمًا إلى الإطاحة ببقية الجوانب جميعا.

فكيف كان يمكن الإفلات من كارثة؟ من جهة، أمةٌ ستفيض فى قلبها كل يوم الرغبة فى تكوين الثروة؛ ومن الجهة الأخرى، حكومةٌ تُثِيـر بـلا انقطاع، هذه العاطفة الجديدة وتُربْكها بلا انقطاع، تُلْهبها وتُحبْطها، ماضـيةً على هذا النحو من ناحيتيْن نحو دمارها الخاص.

الفصل الخامس

كيف جرت إثارة الشعب
رغبةً فى التخفيف عنه

لما كان الشعب لم يَظْهَر لحظة واحدة، منذ مائة وأربعين سنة، على مسرح الشئون العامة، جرى الكفّ تماما عن الاعتقاد بأنه يستطيع فى يوم من الأيام أنْ يظهر عليه؛ وعند رؤيته فاقد الحسّ إلى هذا الحدّ، جرى الحكم بأنه أصمّ، إلى حدّ أنه، عندما جرى البدء فى الاهتمام بمصيره، أخذوا يتكلمون أمامه عنه هو نفسه، وكأنه لم يكن موجودا. وبدا وكأنه لا ينبغى أنْ يُسْمَع إلا من أولئك الذين كانوا موضوعين فوقه، وكأن الخطر الوحيد الذى كان يُخْشَى منه قد تمثَّل فى ألا يجعلوا أنفسهم مفهومين من جانب هؤلاء.

والناس الذين كان عليهم أنْ يكونوا الأكثر خوفا من غضبه كانوا يتحدثون بصوت مرتفع فى حضوره عن المظالم القاسية التى كان هو ضحيتها دائما؛ كانوا يُبْدُون لبعضهم البعض الآفات الفظيعة التى انطوت عليها المؤسسات التى كانت الأثقل وطأة عليه؛ وكانوا يستخدمون بلاغتهم فى تصوير ويلات بؤسه وعمله الضئيل الأجر: كانوا يملأونه بالغضب فيما كانوا يبذلون قصارى جهدهم على هذا النحو للتخفيف عنه. وأنا لا أقصد مطلقا الحديث عن الكُتّاب، بل أتحدث عن الحكومة، عن ممثليها الرئيسيِّين، عن أصحاب الامتيازات أنفسهم.

وعندما حاول الملك، قبل الثورة بثلاث عشرة سنة، أنْ يُلغى السخرة، قال فى **ديباجته**: "باستثناء عدد صغير من الولايات (الولايات الطرفية)،

صارت كل طُرُق المملكة تقريبا مجانية للقسم الأكثر فقــرا مــن رعايانــا. وبالتالى فإن كل عبئها يقع على كاهل أولئك الذين لا يملكون سوى أذرعهــم ولا ينتفعون إلا بصورة ثانوية للغاية بالطرق؛ والمستفيدون الحقيقيــون هــم الملاك، كل أصحاب الامتيازات تقريبا، الذين ترتفع قيمــة ســلعهم بإنــشاء الطرق. وبإرغام الفقير وحده على إصلاح هذه الطرق، وإجبــاره علــى أنْ يبذل وقته وعمله بلا أجر، فإنهم يجرِّدونه من المورد الوحيد الذى يملكه ضدّ الشقاء والجوع، لجَعْله يعمل من أجل مصالح الأغنياء".

وعندما يتمّ الشروع، فى الوقت نفسه، فى القضاء على المظالم التى فرضها نظام النقابات الحِرَفية على العمال، يجرى الإعلان، باسم الملك، "أن حق العمل هو الأكثر قداسة من كل الملْكِيات؛ وأن كل قانون يتعــدَّى عليــه ينتهك الحق الطبيعىّ ويجب اعتباره باطلا تماما؛ وأن النقابات القائمة إنمــا هى، بالإضافة إلى المؤسسات الغريبة الجائرة، نتَــاج الأنانيــة، والجــشع، والعنف".

وكانت أقوال من هذا النوع محفوفة بالمخاطر. وكان الأشدّ خطورة هو النطق بها دون جدوى. وبعد ذلك بأشهر معــدودة، أعيــدت الطوائــف والسُّخْرة.

وكان **تيرجو**، فيما يُقال، هو الذى وضع مثل هذا الكلام فى فم الملك. كما أن أغلب خلفائه لم يجعلوه يتكلم مطلقا بخلاف هذا. وحينما، فــى 1780، أعلن الملك على رعاياه أن زيادات ضريبة الإنتاج والدخل سوف تخضع من الآن فصاعدا لعموميــة الــسجلات la publicité de l'enregistrement فقــد حرص على أنْ يُضيف فى شكل حاشية أن "مَنْ يخضعون لضريبة الإنتــاج

والدخل (التَّاىْ)، الذين تزعجهم بالفعل مضايقات تحصيل هذه الضرائب كانوا ما يزالون معرَّضين إلى وقتنا هذا، لارتفاعات مفاجئة، بحيث إن ضريبة الجانب الأفقر من رعايانا زادت بنسبة أعلى بكثير من نسبة كل الآخرين". وعندما يقوم الملك، دون أنْ يجرؤ بَعْدُ مطلقا بجعل كل الأعباء الضريبية متساوية، على الشروع على الأقل فى إقرار مساواة التحصيل فى تلك الضرائب التى كانت بالفعل مشتركة، يقول: "يأمل جلالته فى ألا يشعر الأغنياء بأنهم مغبونون، عندما تجرى معاملتهم على قدم المساواة، ذلك أنهم لن يقوموا إلا بسداد العبء الذى كان عليهم منذ وقت طويل أنْ يتقاسموه بمزيد من المساواة مع غيرهم".

غير أنه وبصورة خاصة فى أوقات القحط كان يبدو أن المقصود هو إلهاب غضب الشعب أكثر كثيرا من تلبية حاجاته. وراغبا فى حَثّ الأغنياء على فعل الخير، يتحدث مفوَّض ملكىّ فى ذلك الحين "عن ظلم وقسوة الملاك العقاريِّين الذين يدينون للفقير بكل ما يملكونه، والذين يتركونه يموت جوعا فى الوقت الذى يشقى فيه الفقير من أجل زيادة محاصيل ضياعهم". ويقول الملك، من ناحيته، فى مناسبة مماثلة: "يرغب جلالته فى الدفاع عن الشعب ضد الحِيَل التى تُعَرِّضه للافتقار إلى القوت الضرورىّ، مُجْبِرا إياه على تقديم عمله مقابل الأجر الذى يحلو للأغنياء أنْ يدفعوه، ولن يسمح الملك بأنْ يخضع قسم من الناس لجشع القسم الآخر".

وحتى نهاية النظام الملكىّ، أفسح الصراع الذى كان قائما بين مختلف السلطات الإدارية المجال لكل نوع من التجليات التى من هذا القبيل: كان الخصمان يتَّهمان أحدهما الآخر عن طيب خاطر بالمسئولية عن بؤس

الشعب. ويحدث هذا، خاصة فى المعركة التى نشبتْ فى 1772 بين پرلمان "تولوز" والملك، بخصوص تبادُل الغلال. يقول هذا البرلمان إن "الحكومة، بمعاييرها الزائفة، تخاطر بقتل الفقير جوعا".

ويردّ الملك مسرعا بأن "طموح البرلمان وجشع الأغنياء يؤديان إلى البؤس العام". وعلى هذا النحو يجرى العمل من الجانبين على أنْ يُدْخِلا فى روح الشعب فكرة أن أولئك الأعلى مقامًا هم المسئولون عن الشرور التى يعانونها.

وهذه الأشياء لا توجد فى المراسلات السرية، بل فى الوثائق العامة، التى تحرص الحكومة والبرلمان ذاتهما على طبعها ونشرها بالآلاف. وفى بعضها، يتوجه الملك إلى أسلافه وإلى نفسه بحقائق قاسية للغاية. وقد قال ذات يوم إن "خزانة الدولة أرهقها إسراف عهود عديدة. وقد جرى التنازل عن كثير من أملاكنا غير القابلة للتصرف بثمن بخس". – وقد دُفِع إلى القول، فى مرة أخرى، بإنصاف أكثر مما بحصافة إن "النقابات الحرفية هى بوجه خاص نتاج الشراهة الضريبية للملوك". – وواصل ليقول إنه "إذا كان قد حدث فى كثير من الأحيان القيام بنفقات لا جدوى منها وإذا كانت ضريبة الإنتاج والدخل قد تزايدت بصورة مفرطة، فقد نتج هذا عن أن مصلحة الضرائب، التى وجدتْ أن زيادة ضريبة الإنتاج والدخل، بسبب السرية التى تحيط بها، هى المورد الأكثر سهولة، لجأتْ إليها، رغم أنه كانت هناك أنواع أخرى من الضرائب أخفّ وطأة على رعايانا"(70).

كان كل هذا موجَّها إلى القسم المستنير من الأمة من أجل إقناعه بفائدة معايير بعينها جعلتها المصالح الخاصة مستنكَرة. وفيما يتعلق بالشعب فقد كان مفهوما جيدا أنه كان يستمتع دون أنْ يفهم.

ويجب الإقرار بأنه بقى، رغم هذا العطف، قدر هائل من الاحتقار لهؤلاء البؤساء الذين كان يُراد بكل هذا الإخلاص تخفيف الشرور التى يعانونها، وبأن هذا يذكِّر قليلا بمشاعر **مدام ديشاتيليه** Madame Duchâtelet(i)، التى لم تجد حرجا، كما يخبرنا سكرتير **ڤولتير** Voltaire، فى أنْ تخلع ملابسها أمام خَدَمها غير قادرة على إقناع نفسها بأن الخدم إنما هم رجال [من لحم ودم].

ولا يجب أنْ نعتقد مطلقا أن **لويس السادس عشر** وحده أو وزراءه هم الذين كانوا يعبِّرون عن هذه التصوُّرات الخطرة التى قُمْتُ للتَّوِّ بنقلها؛ ذلك أن أصحاب الامتيازات هؤلاء الذين كانوا يمثلون الموضوع الأقرب لغضب الشعب لم يكونوا يعبِّرون عن تصوراتهم أمامه بطريقة أخرى. وينبغى الإقرار بأن الطبقات العليا للمجتمع فى فرنسا كانت قد بدأتْ تنشغل بمصير الفقير قبل أنْ يصيبها هذا الأخير بالفزع؛ وقد اهتمتْ به فى وقتٍ كانت لم تتصوَّر فيه بَعْدُ أنه من شروره يمكن أن ينشأ دمارهم. وصار هذا جليًّا واضحًا بصورة خاصة خلال العشرة أعوام التى سبقتْ عام 1789: فى تلك الفترة، كان هناك فى كثير من الأحيان تعاطُف مع الفلاحين؛ وكان يجرى الحديث عنهم بلا انقطاع؛ وكان يجرى بحث مسألة ما هى التدابير

---

i: **مدام ديشاتيليه** Madame Duchâtelet (١٧٠٦-١٧٤٩): عالمة رياضيات وفيزياء ومؤلفة فرنسية فى عصر التنوير – المترجم.

التى من شأنها التخفيف عنهم؛ كما جرى إلقاء الضوء على المفاسد الرئيسية التى كانوا يعانونها، وجرى رفض قوانين الضرائب التى كانت تزعجهم على وجه الخصوص؛ غير أنه فى العادة، كان التعبير عن هذا التعاطف الجديد ينطوى على عدم التبصُّر تماما كما كان الحال فى فترة تحجُّر القلب زمنا طويلا.

اقرأوا محاضر جلسات مجالس الولايات التى كانت تُعقَد فى بعض أنحاء فرنسا فى 1779، و – فيما بعد – فى كل المملكة؛ وادرسوا ما بقى لنا من الوثائق العامة الأخرى، وسوف تتأثرون بالمشاعر الطيبة التى نلقاها فيها، وتندهشون من التهوُّر الغريب لِلُّغة التى تعبِّر عنها.

ويقول مجلس ولاية "نورماندى السفلى" فى 1787: "رأينا فى كثير جدا من الأحيان أن الأموال التى يخصِّصها الملك للطُّرُق لا يتمّ استخدمها إلا لرفاهية الغنىّ دون أنْ تكون مفيدة للشعب. وكان يجرى استخدامها فى كثير من الأحيان لتحسين طريق الوصول إلى قَصْرٍ، بدلا من استخدامها لتسهيل دخول بلدة أو قرية". وفى هذا المجلس نفسه، عرضتْ طبقة النبلاء وطبقة رجال الدين – بعد القيام بوصف عيوب السُّخْرة – بصورة عفوية تخصيص 000 50 جنيه فقط لتحسين الطُّرُق لكىْ تصير طُرُق الولاية، كما قالوا، قابلة للاستعمال دون أنْ تكلِّف الشعب المزيد من العبء. وربما كان أقلّ تكلفة على أصحاب الامتيازات هؤلاء أنْ يقوموا بإحلال ضريبة عامة محلّ السُّخْرة وأنْ يدفعوا نصيبهم منها؛ غير أنهم، رغم استعدادهم للتخلِّى عن طيب خاطر عن مزايا اللامساواة فى الضريبة، أحبُّوا أنْ يحتفظوا لها بمظهرها. وبالتخلِّى عن الجانب المفيد لحقِّهم، احتفظوا بعناية بجانبه الكريه.

والحقيقة أن مجالس أخرى، تتألف بالكامل من ملاك عقاريِّين مُعْفَوَن من ضريبة الإنتاج والدخل، ويريدون بالطبع أن يستمرّوا كذلك، لم يقوموا بصورة أقل بالتصوير بالألوان الأكثر سوادا للأضرار التى ألحقتها ضريبة الإنتاج والدخل هذه بالفقراء. وقد رسموا من كل هذه المفاسد لوحة مرعبة، ظلوا يعتنون بمضاعفة نُسَخِها إلى ما لا نهاية. أما الأمر الأكثر غرابة فهو أنهم كانوا يُضيِفون، من وقت لآخر، إلى جانب هذه الدلائل الصاخبة على الاهتمام الذى ألهمهم الشعب إياه، تعابير علنية عن الازدراء. وهكذا كان الشعب قد صار بالفعل موضوع تعاطفهم دون أنْ يَكُفَّ بَعْدُ عن أنْ يكون موضوع احتقارهم.

كما أن مجلس ولاية "جيينّ العليا" la haute Guyenne – فى مجرى حديثه عن هؤلاء الفلاحين الذين دافع عن قضيتهم بحرارة – يصفهم بأنهم *كائنات جاهلة وفظة، كائنات مشاغبة، وشخصيات وقحة وصعبة المراس* *des êtres ignorants et grossiers، des êtres turbulents et des caractères rudes et indociles*. وحتى **تيرجو**، الذى فعل الكثير من أجل الشعب، قلَّما تكلَّم بطريقة مختلفة (71).

ونجد هذه التعابير القاسية فى وثائق مخصَّصة لأوسع الانتشار، ومُعَدَّة لكىْ تمرّ تحت أعين الفلاحين أنفسهم. وبدا وكأن الناس يعيشون فى أصقاع فى أوروبا، مثل "جاليسيا" Galicie، حيث لا تستطيع الطبقات العليا، الناطقة بلغة مختلفة عن لغة الطبقات الدنيا، أنْ تكون مفهومة من جانبها. كما أن فقهاء القوانين الإقطاعية فى القرن الثامن عشر – الذين كانوا يُبْدُون فى كثير من الأحيان، إزاء دافعى الريع والمدينين الآخرين للحقوق الإقطاعية،

روحا من العذوبة، والاعتدال، والعدالة، كانت مجهولة لدى أسلافهم – كانوا ما يزالون يتكلمون فى بعض المواضع عن *الفلاحين الحقراء vils paysans*. وكان يبدو أن هذه الإهانات تتَّسق مع الأسلوب السائد، كما يقول مُوَثِّقو العقود.

وكلما اقتربنا من 1789، كان هذا التعاطف مع بؤساء الشعب يصير أكثر حِدَّة وأكثر خطرا. وقد اطَّلَعْتُ على نشرات أرسلتْها مجالس ولايات عديدة، فى الأيام الأولى من 1788، إلى سكان مختلف الأبرشيات، لكىْ يقوموا بالإبلاغ بالتفصيل عن كل المظالم التى كانوا يعانون منها.

وتحمل إحدى هذه النشرات توقيعات أحد رؤساء الأديرة، وسيد إقطاعىّ كبير، وثلاثة نبلاء، وبرجوازىّ، كلهم أعضاء فى المجلس ويتصرفون باسمه. وتأمر اللجنة ممثل سكان كل أبرشية le syndic بأنْ يجمعوا كل الفلاحين وأنْ يسألوهم عما لديهم من آراء ضد الطريقة التى يتمّ بها تقدير وجباية مختلف الضرائب التى يدفعونها. وتقول النشرة بطريقة عامة: "إننا نعلم أن لأغلب الضرائب، خاصةً ضريبة الملح la gabelle وضريبة الإنتاج والدخل عواقب كارثية على الزارع، غير أننا حريصون بالإضافة إلى هذا على أنْ نعرف بصورة خاصة كل شكل من أشكال المفاسد". ولا يتوقف فضول مجلس الولاية عند ذلك؛ إنه يريد أنْ يعرف عدد الأشخاص الذين يتمتعون بامتياز ضريبىّ ما فى الأبرشية، سواء أكانوا من النبلاء، أو من رجال الدين، أو من عامة الشعب، وما هى على وجه التحديد تلك الامتيازات؛ وما هى قيمة أملاك مَنْ يتمتعون بهذه الإعفاءات؛ وما إذا كانوا يقيمون أم لا على أراضيهم؛ وما إذا كان هناك الكثير من أملاك

الكنيسة، أو، كما كان يقال فى ذلك الحين، أملاك أوقاف fonds de mainmorte، تبقى خارج التجارة، وقيمتها. على أن كل هذا لم يكن كافيا بَعْدُ لإرضاء المجلس؛ إذْ كان ينبغى أنْ يقال له ما هو المبلغ الذى يمكن تقديره، فى حالة تطبيق المساواة الضريبية، لقيمة نصيب الضرائب، ضريبة الإنتاج والدخل، والملحقات، وضريبة الرؤوس، والسُّخْرة، الذى سيكون على أصحاب الامتيازات أنْ يدفعوه.

وكان هذا يعنى إلهاب مشاعر كل شخص على حدة عن طريق سَرْد أشكال بؤسه، بالإشارة له بالأصابع إلى مُسَبِّبِى بؤسه، بتشجيعه بإدراك عددهم القليل، والتغلغل إلى أعماق قلبه لإشعال الجشع، والحسد، والكراهية فيه. وبدا وكأن المسئولين قد نسوا تماما انتفاضة الفلاحين (الچاكيرى) Jacquerie، وعصيان المطارق الرصاصية maillotins، وتمردات لجنة الستة عشر les Seize، وكأنهم يجهلون أن الفرنسيِّين، الذين هم الشعب الأكثر وداعة وحتى الأكثر رفقا على الأرض طالما بقى هادئا فى حالته الطبيعية، يمكن أنْ يصيروا الأكثر بربرية بمجرد أنْ يتمَّ إيقاظ أهوائهم العنيفة.

ومن المؤسف أننى لم أستطيع الحصول على كل المذكرات التى بعث بها الفلاحون ردًّا على هذه الأسئلة المصيرية؛ غير أننى عثرتُ على عدد منها، وهذا يكفى لإدراك الروح العامة التى أملتها.

وفى هذه المذكرات تجرى الإشارة بكل عناية إلى اسم كل صاحب امتيازات، نبيلا كان أم برچوازيًّا؛ ويجرى أحيانا وصف أسلوب حياته ويجرى دائما انتقاده. ويجرى فيها بفضول بحث قيمة أملاكه؛ ويمتدّ فيها البحث ليشمل عدد وطبيعة هذه الامتيازات وبصورة خاصة الضرر الذى

يُلْحقه بكل السكان الآخرين فى القرية. ويتمُّ حساب كميات القمح (بالبوشلات الفرنسية) الذى ينبغى تقديمه له كإتاوة؛ ويتمُّ بحسد حساب مداخليـه، هـذه المداخيل التى لا يستفيد بها أحد، كما كان يقال. والأجـر المتقطٍّـع casuel لراعى الأبرشية، *راتبه son salaire*، كما كان يُسَمَّى بالفعل، مرتفع بصورة مفرطة، ويعلِّق الفلاحون بمرارة بأنه يتمّ الدفع للكنيسة عن كل شيء، وبـأن الفقير لا يمكن حتى دفنه بلا مقابل. وفيما يتعلق بالضرائب فإنها جميعا سيئة التقدير وجائرة؛ وما من ضريبة منها تلْقَى رضىً فى نظرهم وهم يتحـدثون عن كل شيء بلغة غاضبة تتضح بالعنف.

وهم يقولون: "الضرائب غير المباشرة بغيضة؛ ولا يوجد مطلقا بيت لا يقوم مندوب الضرائب بتفتيشه؛ ولا حرمة لأىّ شيء بالنسبة لعينيْـه ولا بالنسبة ليديْه. ورسوم التسجيل باهظة. وجابى ضريبة الإنتاج والدخل طاغية يستغلّ جشعُهُ كل الوسائل للجَوْر على الفقراء. والمُحْضِرُون ليـسوا أفـضل منه، ولا يوجد مُزارع أمين يكون فى مأمن من شراستهم. وجباة الـضرائب مضطرون إلى تدمير جيرانهم لكىْ لا يعرِّضوا أنفسهم لجشع هؤلاء الطغاة".

إن الثورة لا تقوم فى هذا الاستقصاءات بـالإعلان عـن اقترابهـا فحسب؛ إنها حاضرة فيها، إنها تتحدث فيها بالفعل لغتها هى وتُسْفِر فيها عن وجهها بكل وضوح.

وبين كل الاختلافات القائمة بين الثورة الدينية فى القـرن الـسادس عشر والثورة الفرنسية، يوجد اختلاف مذهل: فى القرن السادس عشر خاض أغلب الكبار غمار التحول الدينىّ مدفوعين بحساب الطموح أو الجشع؛ أمـا الشعب فقد احتضنه، على العكس من ذلك، عن اقتناع ودون أنْ يتوقـع أىّ

مكسب. أما فى القرن الثامن عشر فإن الأمر لم يكن كذلك؛ ذلك أن المعتقدات غير المغرضة والتعاطفات السخية هى التـــى حركـــت مـــشاعر الطبقـــات المستنيرة فى ذلك الحين، بينما كان ما حرَّض الشعب هو إحساسه المريـــر بمظالمه وتَوْقُه إلى تغيير وضعه. وهكذا فإن حماس تلك الطبقات المـــستنيرة قد نجح فى إذكاء وتسليح غضب الشعب وطمعه.

الفصل السادس

حول بعض الممارسات التى أكملت
الحكومة عن طريقها التربية السياسية للشعب

ظلت الحكومة ذاتها تعمل منذ وقت طويل قبل ذلك الحين علـــى أنْ تُدْخل وتغرس فى روح الشعب العديد من الأفكار التى تُسَمَّى منذ ذلك الحين بالأفكار الثورية، وهى أفكار معادية للفرد، ومناقــضة للحقــوق الخاصـــة، وصديقة للعنف.

وكان الملك هو أوّل مَنْ أوضح بأىِّ احتقار كان يمكن التعامل مـــع أقدم المؤسسات وأكثرها رسوخا فى ظاهر الأمر. كـــذلك أضـــعف **لـــويس الخامس عشر** النظام الملكىّ وعَجَّل بالثورة بتجديداته وكذلك بمفاسده، بحزمه وكذلك برخاوته. وعندما رأى الشعب هذا البرلمان – القديم تقريبا قِدَم النظام الملكىّ – يسقط ويختفى، هذا البرلمان الذى كان يبدو إلى ذلك الحين أيـــضا غير قابل للإضعاف مثل النظام الملكىّ، أدرك بصورة مبهمة أنه كان يقترب من أزمنة العنف والخطر هذه حيث يصير كل شيء ممكنا، حيث قلَّما تكون هناك أشياء قديمة إلى هذا الحد تحظى بالاحترام، وقلَّما تكون هنـــاك أشـــياء جديدة لا يمكن القيام بتجربتها.

ولم يَقُمْ **لويس السادس عشر**، طوال مدة عهـــده، إلا بـــالكلام عـــن إصلاحات ينبغى القيام بها. وليس هناك سوى القليل من المؤسسات التى لـــم يتوقع هو قُرْب دمارها، قبل أنْ تأتى الثورة لتدمِّرها جميعا بالفعل. وبعد أنْ

ألغى من التشريع العديد من أسوأ قوانينه، سارع إلى إعادتها: قِيلَ إنه لم يكن يريد سوى هزّ أُسُسها، تاركا لآخرين غيره مهمة العناية بهدمها.

وبين الإصلاحات التى قام بها هو بنفسه، غيَّرتْ عدة إصلاحات فجأة ودون إعدادات كافية عادات قديمة تحظى بالاحترام وانتهكتْ أحيانا حقوقا مكتسبة. وقد قامت على هذا النحو بالتحضير للثورة ليس عن طريق إزالة ما كان يقف عقبة فى طريقها بقدر ما كان ذلك بتعليم الشعب كيف يمكن أنْ يقوم بذلك. وكان ما زاد الطين بلة هو على وجه التحديد النية الخالصة النزيهة التى دفعت الملك ووزراءه إلى التصرف على هذا النحو، لأنه ليست هناك قدوة أخطر من قدوة العنف الذى تجرى ممارسته فى سبيل الخير وعلى أيدى أهل الخير.

وقبل ذلك بوقت طويل؛ كان **لويس الرابع عشر** يعلِّم على الملأ، من خلال مراسيمه هذه، النظرية القائلة بأن أراضى المملكة فى الأصل كانت قد تخلّتْ عنها الدولة بشروط، فصارت الدولة على هذا النحو المالك الحقيقى الوحيد، فى حين أن كل الآخرين لم يكونوا سوى حائزين ظلَّ سند ملكيتهم خلافيًّا وحقهم ناقصا. وقد استمدّ هذا المبدأ مصدره من التشريع الإقطاعىّ؛ غير أنه لم يُعلَن فى فرنسا إلا فى الوقت الذى كان الإقطاع يموت فيه، ولم تُقِرُّهُ محاكم القضاء مطلقا. وهذه هى الفكرة الأمّ للاشتراكية الحديثة. والمدهش أنْ نراها تستمدّ جذورها فى بداية الأمر من الاستبداد الملكىْ.

وخلال العهود التى تلت عهد هذا العاهل، ظلت الإدارة تُلَقِّن الشعب كل يوم، بطريقة أكثر عملية وأقرب إلى مداركه، الاحتقار الذى يجدر به أنْ يُضْمِره للملكية الخاصة. وعندما، خلال النصف الثانى من القرن الثامن

عشر، بدأ الميل إلى القيام بالأشغال العامة، والطرق بصورة خاصة، فى الانتشار، لم تجد الحكومة حرجا فى الاستيلاء على كل الأراضى التى كانت تحتاج إليها لمشروعاتها وفى هدم المنازل التى تعترضها هناك(72). وكانت مصلحة الكبارى والطرق منذ ذلك الحين أيضا مفتونة بالجماليات الهندسية للخط المستقيم الذى يراه الناس منذ ذلك الحين؛ وكانت تتجنب بعناية فائقة استخدام الطرق القائمة بالفعل، مهما بدتْ لها المنحنيات ضئيلة، وبدلا من صنع منعطف بسيط، كانت تشقّ طريقها عبر الكثير من الضياع الموروثة. وبالتالى فإن الملكيات العقارية التى تمَّ تخريبها أو تدميرها على هذا النحو كان يجرى دائما تقييمها بطريقة متعسفة وتأخير دفع ثمنها، وفى كثير من الأحيان كان لا يُدْفَع على الإطلاق(73).

وعنما انتزع مجلس ولاية "تورماندى السفلى" الإدارة من بين يَدَىْ المفوَّض الملكىّ، اكتشف أن ثمن كل الأراضى التى جرى الاستيلاء عليها بالقوة خلال عشرين عاما، فيما يتعلق بالطرق، كان ما يزال مستحقًّا وغير مدفوع. وقد ارتفع الدَّيْن المستحق على الدولة على هذا النحو ولم تُسَدِّده فى هذا الركن الصغير من فرنسا إلى 000 250 جنيه. وكان عدد كبار المُلاك العقاريين الذين أُضِيروا بهذه الطريقة محدودا؛ غير أن صغار الملاك الذين لحقتْ بهم الأضرار كان كبيرا، لأن الأرض كانت مقسَّمة بالفعل. وقد تعلَّمَ كل شخص من أولئك بحكم تجربته الخاصة مدى ضآلة الاحترام الذى يحظى به حق الفرد عندما تقتضى المنفعة العامة القيام بإكراهه، هذا المبدأ الذى كان حريصا على نسيانه عندما يكون المطلوب تطبيقه على الآخرين لمصلحته هو.

وكانت توجد قديما، فى عدد كبير من الأبرشيات، مؤسسات خيرية تمثّل هدفها، كما قصد مؤسّسُوها، فى تقديم يد المساعدة إلى السكان فى حالات بعينها وبطريقة بعينها كما هو مُبَيَّن فى الوصية. وفى الفترات الأخيرة للنظام الملكىّ جرى تدمير أغلب هذه المؤسسات أو تحويلها عن هدفها الأصلى بمجرد قرارات فى المجلس، أىْ بالتعسُّف الخالص من جانب الحكومة. وفى العادة كانت تجرى مصادرة الأموال الممنوحة للقرى بهذه الطريقة لجعل المستشفيات المجاورة تستفيد منها. وبدورها، جرى تحويل ملكية هذه المستشفيات فى هذه الفترة نفسها تقريبا إلى مشروعات لم يفكر فيها مَنْ أنشأوا هذه المؤسسات ولا شك فى أنهم ما كانوا ليوافقوا عليها مطلقا. ويصرِّح مرسوم فى 1780 لكل هذه المؤسسات ببيع الأملاك التى ورثتْها فى أوقات مختلفة، بشرط الانتفاع بها بصفة دائمة، وسمح لها بردِّها إلى الدولة التى كان من حقها أنْ تتقاضى الريع. ويقال إن هذا كان يعنى استخدام صدقات الأجداد بصورة أفضل مما كانوا يفعلون هم أنفسهم. وقد جرى نسيان أن الوسيلة الأفضل لتعليم الناس انتهاك الحقوق الفردية للأحياء تتمثل فى عدم أخذ إرادة الموتى فى الاعتبار. والاحتقار الذى أبدتْه إدارة النظام القديم لهؤلاء الأخيرين لم تتجاوزه أىّ سلطات تلتها. وعلى وجه الخصوص فإنها لم تفعل شيئا وهى ترى هذا الاهتمام المدقق إلى حد ما الذى يدفع الإنجليز إلى أنْ يمنحوا أىّ مواطن كل قوة الهيئة الاجتماعية لمساعدته على الاحتفاظ بتأثير ترتيباته الأخيرة، ذلكَ الاهتمام الذى ما زال يجعلهم أكثر احتراما لذكراه من احترامهم له هو ذاته.

والواقع أن المصادرات، والبيع الإجبارى للمحاصيل الغذائية، وتثبيت حدّ أقصى للأسعار، كانت تدابير حكومية لها سوابق فى ظل النظام القـديم، وقد رأيتُ فى أوقات القحط، إداريِّين يقومون سلفا بتثبيت أسعار الحاصـلات الغذائية التى كان يجلبها االفلاحون إلى السوق، وكيف أن هؤلاء الفلاحين، إذا لم يأتوا إلى السوق، خشية أن يتمّ إكراههم على هذه الضوابط، كان يجـرى تطبيق مراسيم لإجبارهم على ذلك تحت طائلة الغرامات.

غير أنه ما من شيء كان يمثل قاعدة موجِّهة أكثر خبثا من قواعـد بعينها كانت تتبعها المحكمة الجنائية عندما يتعلق الأمر بالشعب. وفى ذلـك الحين كان الفقير محميًّا أكثر كثيرا مما يُعتقد ضد تعدّيات مواطن أغنـى أو أقوى منه؛ غير أنه إذا كانت دعواه على صلة بالدولة، لم يكن ليجد أمامـه، كما أشرتُ فى موضع آخر، سوى محاكم استثنائية، وقضاة متحاملين عليه، ومحاكمة سريعة أو وهمية، وحُكْم قضائى فاصل مع التنفيذ الاحتياطىّ. وبلا استئناف. "يُفَوِّض قائد الشرطة ووكيله التعامل مع الاضطرابات والتجمهرات التى يمكن أنْ تحدث فجأة بمناسبة الغلال؛ ويأمر [جلالته] بأنْ تُقام الـدعوى وتُنْجَز على أيديهما، وأنْ يتمّ الفصل فيها إداريًّا، وكحُكْم نهـائىّ؛ ويحظـر جلالته على كل محاكم القضاء تنظيمها". وقد ظل هذا القرار مـن المجلـس ساريا طوال القرن الثامن عشر. ونعلم من المحاضر الرسمية للشرطة أنـه كان يجرى، فى هذه الظروف، تطويق القرى المشتبه فيها لـيلا، ودخـول المنازل قبل مطلع الفجر، حيث كان يجرى إلقاء القـبض علـى الفلاحـين المعنيِّين، دون أنْ يكون هناك أمر بالقبض عليهم. وكان الشخص الذى يُلْقَى القبض عليه على هذا النحو يبقى وقتا طويلا فى السجن فى كثير من الأحيان

قبل أنْ يستطيع الكلام مع قاضيه؛ مع أن المراسيم كانت تقضى بالتحقيق مع كل منهم خلال أربع وعشرين ساعة. ولم تكن هذه النصوص القانونية أقل شكلية، ولا أكثر احتراما مما هى فى زمننا.

وإنما على هذا النحو كانت حكومةٌ عطوفة وعادلة تلقِّن الشعب كل يوم دليل التدريب الإجرامى الأكثر ملاءمة مع أزمنة الثورة والأكثر توافقا مع الاستبداد. وقد بقيتْ دائما مدرسة مفتوحة لذلك. وقدَّم النظام القديم للطبقات الدنيا هذه التربية الخَطِرة بصورة متطرفة. وفيما يتعلق بهذه النقطة فإنه حتى **تيرجو** كان يقلِّد السابقين عليه بإخلاص. وعندما، فى 1775، أثار تشريعه الجديد بشأن الحبوب مقاومات فى البرلمان وأعمال شغب فى الأرياف، حصل من الملك على مرسوم يسحب الدعاوى من المحاكم ويُحِيل المتمردين إلى القضاء الإدارى "الذى كان مختصًّا بصفة رئيسية، دون شك، بقمع الاضطرابات الشعبية، عندما يكون من المفيد ضرب الأمثلة دون إبطاء". وهذا بالإضافة إلى أن كل الفلاحين الذين رحلوا عن أبرشياتهم دون أنْ يحملوا تصريحات موقَّعة من راعى الكنيسة والمسئول الإدارى كان ينبغى ملاحقتهم، وإلقاء القبض عليهم، ومحاكمتهم إداريا بوصفهم متشردين.

والحقيقة أنه، خلال عهود النظام الملكىّ للقرن الثامن عشر، إذا كانت النصوص القانونية مفزعة فإن العقوبة كانت معتدلة دائما تقريبا. وكان الهدف منها هو نشر الذعر وليس إلحاق الأذى؛ أو أنها بالأحرى كانت تعسفية وعنيفة بحكم العادة وبحكم اللامبالاة، ومعتدلة بحكم الطبع. غير أن اتِّجاه هذا القضاء المستعجل ظل يتحسَّن. فكلما كانت العقوبة خفيفة، كان

يجرى بسهولة إهمال التعجّل بالحكم بها. وكان اعتدال الحكم القضائى يُخْفى رُعْب الإجراءات القضائية.

وأجرؤ على القول، لأننى أمسك بالوقائع فى يدى، أن عددا كبيرا من الممارسات التى استخدمتْها الحكومة الثورية كانت لها سوابق وأمثلة فى التدابير المتَّخَذة إزاء الشعب الضعيف خلال القرنين الأخيرين للنظام الملكىّ. والحقيقة أن النظام القديم قدَّم للثورة العديد من أصوله القانونية؛ ولم تُضِفْ إليها الثورة سوى وحشية عبقريتها.

الفصل السابع

كيف أن ثورة إدارية كبرى سبقت الثورة السياسية وما كان لذلك من نتائج

كان ما يزال لم يتغيَّر شيء من حيث شكل الحكم مع أنّ أغلب القوانين الثانوية التى تحكم وضع الأشخاص وإدارة الأعمال كان قد جرى فى ذلك الحين إلغاؤها أو تعديلها.

والواقع أن إلغاء مجالس النقابات الحرفية jurandes ثم إعادتها بصورة جزئية وناقصة قد غيَّرا كل العلاقات القديمة بين العامل وصاحب العمل تغييرا عميقا. وكانت هذه العلاقات قد صارت ليس فقط مختلفة، بل متغيِّرة وإكراهية أيضا. فقد جرى تقويض سلطة السادة الإقطاعيِّين la police dominicale؛ وكانت حماية الدولة ما تزال غير راسخة، كما أن الحِرَفِىّ الذى صار فى حالة ضيق وبلبلة، بين الحكومة وربّ العمل، لم يكن يعرف الكثير عَمَّنْ منهما يستطيع أنْ يحميه أو يجب أنْ يسيطر عليه. وكانت لهذه الحالة من القلق والفوضى، التى وُضِعَتْ فيها الطبقة العاملة كلها فى المدن دفعة واحدة، عواقب كبرى، حالما بدأ الشعب الظهور على المشهد السياسىّ.

وقبل الثورة بعام واحد، قلب مرسوم ملكىّ الأوضاع السائدة فى النظام القضائىّ فى كل اختصاصاته؛ حيث جرى خلق ولايات قضائية جديدة، وإلغاء كثرة أخرى منها، كما جرى تغيير كل قواعد صلاحيات المحاكم. على أنه فى فرنسا، كما سبق أنْ أوضحتُ فى موضع آخر، كان عدد أولئك المشتغلين، سواء بالفصل فى الدعاوى القضائية، أو بتنفيذ أحكام القضاة،

ضخما. والحقيقة أن كل البرجوازية كانت معنيَّة من قريب أو بعيد بالمحاكم. وبالتالى فإن تأثير القانون تمثَّلَ فى إيقاع الاضطراب فى حياة آلاف الأُسَر فى أحوالهم وأموالهم، كما تمثَّلَ فى إدخالهم فى وضع جديد ومزعزع. ونادرًا ما كان المرسوم أقلّ مشقة على رافعى الدعاوى القضائية، الذين كانوا يجدون من الصعب، وسط هذه الثورات القضائية العثور على القانون القابل للتطبيق عليهم والمحكمة التى ينبغى أنْ تحاكمهم.

غير أن الإصلاح الراديكالىّ بصورة خاصة الذى كان على الإدارة على وجه الحصر أنْ تمرّ به فى 1787، هو الذى انتهى، بعد أنْ أصاب الشئون العامة بالفوضى، إلى التأثير على كل مُواطن حتى فى حياته الخاصة.

وقد سبق أنْ أشرتُ إلى أن كل إدارة المنطقة المالية généralité فى الولايات الانتخابية، أىْ فى ثلاثة أرباع فرنسا تقريبا، وقعتْ فى يد رجل واحد هو المفوَّض الملكىّ، الذى كان يتصرف ليس فقط دون رقابة، بل أيضا دون مشورة.

وفى 1787، شُكِّلَتْ، إلى جانب هذا المفوَّض الملكىّ، لجنة إقليمية صارت الحاكم الحقيقىّ الذى يدير البلاد. وفى كل قرية حلَّتْ كذلك هيئة بلدية منتخبة محل المجالس القديمة للأبرشية، وفى أغلب الحالات محلّ الممثل المنتخب لسكان أبرشية ريفية syndic.

وكان لا مناص من تطبيق تشريع مناقض تماما للتشريع الذى سبقه، وقد أدى ليس فقط إلى تغيير نظام الأعمال، بل أيضا إلى تغيير المركز النسبىّ للبشر، تغييرا تامًا، فى كل مكان دفعة واحدة، وفى كل مكان بالطريقة

ذاتها تقريبا، دون أىّ مراعاة للأعراف السابقة ولا للأوضاع الخصوصية للولايات؛ وكان الطابع التوحيدىّ unitaire للثورة ماثلا بعمق بالفعل فى هذا الحكم القديم الذى كانت الثورة تتجه إلى هدمه.

ويمكن بالتالى أنْ نرى بوضوح الدور الذى تلعبه العادة فى عمل المؤسسات السياسية، وكيف أن البشر يتدبَّرون أمرهم مع قوانين مبهمة ومعقدة، ظلوا يمارسونها منذ وقت طويل، بسهولة أكبر من تشريعٍ أكثر سهولة ولكنْ جديدٍ عليهم.

وكانت توجد فى فرنسا، فى ظل النظام القديم، كل أنواع السلطات، التى كانت تتنوع إلى ما لا نهاية، حسب الولايات، والتى لم تكن لأىٍّ منها حدود ثابتة ومعروفة تماما، بحيث إن مجال العمل لكل سلطة منها كان دائما مشتركا مع مجالات عمل سلطات أخرى عديدة. غير أن الأمر انتهى إلى إقامة نظام منتظم وسهل جدا فى الإدارة؛ فى حين أن السلطات الجديدة، التى كانت أقلّ عددا بكثير، والمحدَّدة بعناية والمتماثلة فيما بينها، كانت تتصادم وتتشابك فى الحال الواحدة مع الأخرى فى حالة من أقصى الاضطراب، وكانت النتيجة فى كثير من الأحيان هى الوقوع فى العجز بصورة متبادلة.

وكان القانون الجديد ينطوى من جهة أخرى على رذيلة كبرى، كانت كافية وحدها، خاصة فى البداية، لجعل التنفيذ من الصعوبة بمكان: كل السلطات التى أنشأها كانت جماعية(74).

وفى ظل النظام الملكىّ القديم، لم يُعْرَف سوى طريقتين للإدارة: فى المناطق التى كان يُعْهَد فيها بالإدارة إلى رجل واحد، كان هذا الرجل يتصرف دون عون من أىّ مجلس؛ أما حيثما كانت توجد مجالس، كما كان

الحال فى الولايات الطرفية والمدن، فإن السلطة التنفيذية كان لا يُعْهَد بها إلى أحد بصورة خاصة، ولم يكن المجلس يحكم ويشرف على الإدارة فقط، بل كان يُدير بنفسه أو عن طريق لجان مؤقتة من تعيينه.

ولأنه لم تكن توجد سوى هاتين الطريقتين للإدارة، فإنه بمجرد التخلِّى عن أحدهما، كان يجرى إقرار الآخر. ومن الغريب جدا أنه، داخل مجتمع مستنير إلى هذا الحد، وحيث كانت الإدارة العامة تلعب بالفعل منذ وقت طويل دورا كبيرا إلى هذا الحد، لم يجرِ التفكير مطلقا فى الجمع بين هذين النَّسَقَيْن، والتمييز، دون الفصل بينهما، بين السلطة التى يجب أنْ تُنَفِّذ والسلطة التى يجب أنْ تُشْرِف وتُقَرِّر. وهذه الفكرة التى تبدو بسيطة جدا، لم يجرِ إدراكها مطلقا؛ ولم يتمّ اكتشافها إلا فى هذا القرن [التاسع عشر]. وكان هذا إنْ جاز القول الاكتشاف الكبير الوحيد الذى يخصُّنا بشأن الإدارة العامة. وسوف نرى النتيجة التى كانت للممارسة المناقضة، عندما جرى، فى سياق نقل العادات الإدارية إلى السياسة وامتثالا لتقاليد نسق النظام القديم مهما كان بغيضا، إقرار الكونفانسيون الوطنية la convention nationale لتطبيق النسق الذى كانت تتبعه مجالس الولايات والبلديات الصغيرة للمدن، وكيف أن هذا الذى لم يكن إلى ذلك الحين سوى سببٍ لارتباكٍ فى المصالح، أدَّى دفعة واحدة إلى حكم الإرهاب.

لقد حصلت مجالس الولايات إذن، فى 1787، على الحق فى أنْ تُدِير بنفسها فى أغلب الظروف حيثما كان المفوَّض الملكىّ يتصرف، إلى ذلك الحين، بمفرده وكانت هذه المجالس مكلَّفة، تحت سلطة الحكومة المركزية، بتقدير ضريبة الإنتاج والدخل والإشراف على جبايتها، وبتحديد أية أشغال

عامة يجب القيام بها وإصدار التعليمات بتنفيذها. وكان كل العاملين فى مصلحة الكبارى والطرق، من مفتش العمل إلى مراقب الأعمال، تحت سلطتها المباشرة. وكان على المجالس أنْ تُصْدر إليهم التعليمات بما تراه مناسبا، وأنْ تقدِّم تقارير عن خدمة هؤلاء العاملين إلى الوزير، وأنْ تقترح عليه ما يستحقونه من مكافآت. وقد تمَّ نقل سلطة البلديات بصورة كاملة تقريبا إلى هذه المجالس؛ وكان عليها أنْ تفصل قضائيا كمحكمة من الدرجة الأولى فى الجانب الأكبر من قضايا المنازعات، التى كان يجرى رَفْعُها إلى ذلك الحين أمام المفوض الملكىّ، إلخ؛ وكان العديد من هذه الوظائف غير ملائمة لسلطة جماعية وغير مسئولة، بالإضافة إلى أنها وظائف كان سيمارسها أشخاص يقومون بالإدارة للمرة الأولى.

وكان ما أوقع الاضطراب فى كل شيء هو أن المفوَّض الملكىّ، رغم تجريد من أغلب سلطاته إلى حد العجز على هذا النحو، تُرِك مع ذلك باقيا فى منصبه. فبعد أنْ أُنْتُزِع منه الحق المطلق فى أنْ يقوم بكل شيء، فُرِض عليه واجب أنْ يساعد ويُشْرف على تحقيق ما كان يقوم به المجلس؛ وكأن موظفا مخلوعا كان يستطيع قط أنْ يدخل فى روح التشريع الذى جرَّدَه من سلطاته وأنْ يقوم بتسهيل مهمته!

وما فعلوه بالمفوض الملكىّ، فعلوه بوكيله subdélégué. فإلى جانبه، وفى المكان الذى كان يشغله، تمَّ تعيين مجلس دائرة قضاء arrodissement كان عمله يتمثل فى أنْ يُدير تحت قيادة مجلس الولاية ووفقا لمبادئ مماثلة (75).

ويوضِّح كل ما نعرفه عن أعمال مجالس الولايات التى أنشئتْ فى 1787، ومحاضرها الرسمية ذاتها، أن هذه المجالس دخلتْ، بعد ميلادها مباشرة، فى حرب خفيَّة وفى كثير من الأحيان مفتوحة مع المفوَّضين الملكيِّين، حيث لم يستخدم هؤلاء الخبرة المتفوِّقة التى كانوا قد اكتسبوها إلا لعرقلة تحركات خلفائهم. وهنا، ها هو مجلس يشكو من عدم القدرة على أنْ ينتزع إلا بصعوبة من يدِ المفوَّض الملكىّ الوثائق التى كانت ذات أولوية قصوى بالنسبة للمجلس. ومن جهة أخرى، كان المفوَّض الملكىّ هو الذى يتَّهم أعضاء المجلس بالرغبة فى اغتصاب الاختصاصات التى تركتْها له المراسيم، كما كان يقول. وهو يلجأ إلى الوزير، الذى لا يَحِير جوابا فى كثير من الأحيان أو يتردد؛ ذلك أن الموضوع يكون جديدا عليه ومُبْهَما كما هو بالنسبة لكل الآخرين. وفى بعض الأحيان يعلن المجلس أن المفوَّض الملكىّ لم يقمْ بأعماله الإدارية جيدا، وأن الطرق التى أنشأها سيئة التخطيط أو سيئة الصيانة؛ وأنه ترك المجتمعات المحلية communautés التى كانت تحت إشرافه تُصاب بالخراب. وفى كثير من الأحيان أُصيبتْ هذه المجالس بالحيرة وسط مُعَمَّيات تشريع غير مفهوم إلى هذا الحدّ؛ وتبادلتْ التشاور فيما بينها على مسافات بعيدة طالبةً النُّصْح بلا انقطاع. وقد ادَّعى المفوَّض الملكىّ فى "أوش" Auch أن من حقه الاعتراض على قرار مجلس الولاية، الذى كان قد أجاز لإحدى البلديات أنْ تقوم بتقدير ضرائبها؛ وأكّد المجلس أن المفوَّض الملكىّ لم يَعُدْ يملك منذ ذلك الحين فصاعدا بهذا الشأن سوى تقديم الرأى وليس إعطاء الأوامر، وطلب من مجلس ولاية "إيل-دو-فرانس" l'île-de-france رأيه بشأن هذه النقطة.

ووسط هذه الاتِّهامات المتبادَلة وهذه المشاورات، تباطأتْ مسيرة الإدارة فى كثير من الأحيان وتوقفتْ فى بعض الأحيان: صارت الحياة العامة وكأنه قد تمَّ إرجاؤها. ويقول مجلس ولاية "لورين" Loraine، الذى لم يكن فى هذا سوى صدًى لمجالس ولايات عديدة: "صار ركود الأعمال كاملا وقد اُبْتُلِيَ به كل المواطنين الصالحين".

وفى أحيان أخرى، أفرطت هذه الإدارات الجديدة فى النشاط وفى الثقة بنفسها؛ وكانت كلها مملوءة بالحماس المفرط والخَطِر الذى دفعها إلى الرغبة فى التغيير دفعة واحدة لكل الأساليب القديمة والتصحيح العاجل لأقدم المفاسد. وبحجَّة أن لها الحق منذ ذلك الحين فصاعدا فى ممارسة الرقابة على المدن، شرعتْ فى إدارة الشئون البلدية بنفسها؛ وباختصار، نجحتْ فى إفساد كل شيء فيما كانت ترغب فى تحسين كل شيء.

وإذا شئنا أنْ نتصور الآن جيدا المكانة التى احتلتها الإدارة العامة بالفعل منذ وقت طويل فى فرنسا، والكثرة من المصالح التى كانت تهتم بها كل يوم، وكل ما كان يعتمد عليها أو يحتاج إلى عونها؛ وإذا فكرنا فى أن الأفراد إنما كانوا يعتمدون عليها هى أكثرِ مما كانوا يعتمدون علي أنفسهم فى سبيل إنجاح أعمالهم الخاصة، وتطوير صناعتهم، وتأمين أرزاقهم، وتخطيط وصيانة طرقهم، والمحافظة على أمنهم، وضمان رفاهيتهم، ستكون لدينا فكرة عن العدد الذى لا يحصى ولا يُعَدْ للأشخاص الذين كان لا مناص من أنْ يتأثروا بصفة شخصية بالمرض الذى كانت تعانيه هذه الإدارة.

غير أن هذا كان على وجه الخصوص فى القرى التى كانت عيوب التنظيم الجديد محسوسة فيها؛ فهناك لم يقم هذا التنظيم فقط بإيقاع

الاضطراب فى تسلسل السلطات، بل قام بالتغيير دفعة واحدة للمركز النسبىَ للأفراد وأدخل كل الطبقات فى حالة من المواجهة والصراع.

وعندما اقترح **تيرجو** فى 1775، على الملك إصلاح إدارة الأرياف، جاءت العقبة الكبرى التى اصطدم بها، كما يخبرنا هو بنفسه، من التوزيع غير المتساوى للضرائب؛ لأنه كيف كان سيقوم بالإدارة بصورة مشتركة والتشاور معًا بشأن أعمال الأبرشية، التى تمثلت الأعمال الرئسية منها فى تقدير الضرائب وفرضها وإنفاقها، أشخاصٌ لم يكونوا خاضعين لدفعها بنفسِ الطريقة، والذين كان بعضهم مُعْفَوْن تماما من أعبائها؟ ذلك أن كل أبرشية كانت تضمّ أشخاصا من أصول نبيلة gentilshommes ومن رجال الكنيسة ecclésiastiques لم يكونوا يدفعون ضريبة الإنتاج والدخل مطلقا، وفلاحين كانوا مُعْفَوْن منها بصفة جزئية أو كلية، وآخرين كانوا يدفعونها بالكامل. وكان هذا أشبه بثلاث أبرشيات متمايزة، تحتاج كل واحدة منها إلى إدارة مستقلة. وكانت المشكلة غير قابلة للحلّ.

والحقيقة أنه ما من مكان آخر كان اختلاف الضرائب أكثر وضوحا فيه مما فى الأرياف؛ وما من مكان آخر كان فيه السكان أوضح انقساما إلى مجموعات مختلفة وفى كثير من الأحيان متعادية تجاه بعضها البعض. وفى سبيل الوصول إلى منح القرى إدارة جماعية وحكومة حرَّة صغيرة، كان ينبغى قبل كل شيء إخضاع كل الناس هناك لنفس الضرائب، وتقليل المسافة التى تفصل بين الطبقات هناك.

ولم يَجْرِ السير هناك مطلقا فى هذا الطريق عندما تمَّ الشروع فى الإصلاح فى 1787. ففى داخل الأبرشية جرى الاحتفاظ بالانفصال القديم بين

المراتب الاجتماعية وباللامساواة فى واقع الأمر فى الضرائب التى كانت تمثل سمتها الرئيسية، ومع هذا جرى تسليم كل الإدارة لهذه الهيئات الجماعية، وقاد هذا فى الحال إلى النتائج المنطقية الأكثر شذوذا.

وفيما يتعلق بالمجلس الانتخابىّ الذى كان يجب أنْ يختار موظفى البلديات: كان راعى الأبرشية والسيد الإقطاعىّ لا يستطيعان الظهور فيه؛ ذلك أنهما كانا ينتميان، فيما كان يقال، إلى مرتبة/طبقة النبلاء ومرتبة/طبقة رجال الدين؛ وهنا فإن الطبقة الثالثة le tier état هى التى كان عليها بصفة رئيسية أنْ تنتخب ممثليها.

وحالما كان يتم انتخاب المجلس البلدى، كان راعى الأبرشية والسيد الإقطاعىّ يصيران، على العكس، عضويْن فيه بمقتضى القانون؛ ذلك أنه ما كان ليبدو أن من المناسب استبعاد مواطنيْن بارزيْن إلى هذا الحد من الحكومة الأبرشية بصورة كاملة. بل كان السيد الإقطاعىّ يترأس اجتماعات أعضاء المجالس البلدية هؤلاء الذين لم يشارك فى انتخابهم؛ غير أنه كان لا يحقّ له التدخل فى أغلب قراراتهم. وعلى سبيل المثال، لم يكن من حق راعى الأبرشية والسيد الإقطاعىّ التصويت عندما يتمّ الشروع فى تقدير الضرائب وتقسيم ضريبة الإنتاج والدخل. أليس كل منهما مُعْفًى من هذه الضريبة؟ ومن جانبه، لم يكن للمجلس البلدىّ علاقة بضريبة الرؤوس؛ فقد استمرّ تنظيمها من سلطة المفوَّض الملكىّ وفقا لإجراءات محددة.

وخشية أنْ يمارس هذا الرئيس [السيد الإقطاعىّ]، المعزول على هذا النحو من الهيئة التى كان من المفترض أنْ يقودها، تأثيرا غير مباشر يتعارض مع مصلحة الطبقة التى لم يكن يشكل جزءًا منها، جرتْ المطالبة

بأنْ لا تُحْسَب أصوات المزارعين المستأجرين لأراضى هذا الرئيس، ورأتْ مجالس الولايات، التى استُشيرتْ بشأن هذه النقطة، أن هذا المطلب عادل تماما وأنه مُتَّسِق كُلِّيًّا مع المبادئ. ولم يستطع الأشخاص الآخرون من ذوى الأصول النبيلة المقيمون فى الأبرشية الدخول فى نفس هذه الهيئة البلدية العامية [المنتمية إلى عامة الشعب]، إلا إذا انتخبهم الفلاحون، وبالتالى، وكما حرصتْ اللوائح على أنْ توضِّح، لم يَعُدْ لهم الحق فى أنْ يمثلوا فيها الطبقة الثالثة.

وبالتالى فإن السيد الإقطاعىّ لم يكن يحضر هناك إلا ليكون خاضعا تماما لرعاياه السابقين، الذين صاروا سادة دفعة واحدة؛ وكان هناك سجينَهم أكثر منه رئيسهم(76). وبتجميع هؤلاء الأشخاص بهذه الطريقة، كان يبدو وكأن الهدف لم يكن التوفيق بينهم بقدر ما كان جَعْلهم يرون بمزيد من الوضوح فيمَ كانوا يختلفون وكم كانت مصالحهم متناقضة.

ألم يكن الممثل المنتخب لسكان الأبرشية [فى المجلس البلدىّ] syndic ما يزال ذلك الموظف الفاقد الاعتبار الذى كان لا أحد يرغب فى القيام بممارسة وظائفه إلا بإجباره على قبولها، أمْ كان مركزه يرتفع مع الجماعة التى كان ما يزال ممثلها الرئيسىّ؟ ذلك ما لم يعرفه أحد على وجه الدقة. وقد وجدتُ رسالة من عام 1788 لوكيل مزرعة قروىّ ساخط لأنه تمّ انتخابه لملء وظائف ممثل سكان الأبرشية. وقد قال: "هذا يتناقض مع كل امتيازات منصبه". ويجيب المراقب العام contrôleur général بأنه ينبغى تصحيح أفكار هذا الشخص، "وإفهامه أنه سينال شرف أنْ ينتخبه مواطنوه، وأنه بالإضافة إلى هذا، لن يكون أعضاء المجلس البلدىّ الجديد شبيهين مطلقا بالموظفين

الذين حملوا هذا الاسم ذاته إلى ذلك الحين، وأنهم يجب أنْ يعتمدوا على تقدير أكبر من جانب الحكومة".

ومن جهة أخرى، نرى مواطنين محترمين فى الأپرشية، وحتى أشخاصا من ذوى الأصول النبيلة، يتقرَّبون دفعة واحدة من الفلاحين، عندما يصير هؤلاء الأخيرون فى السلطة. ويشكو السيد الإقطاعىّ الذى تولَّى منصب القاضى الأعلى لقرية بجوار پاريس من أن المرسوم يمنعه من الاشتراك حتى كمواطن بسيط، فى أنشطة مجلس الأپرشية. ويعلن آخرون أنهم يقبلون "مدفوعين بالتفانى فى سبيل المصلحة العامة، حتى بملء وظائف الممثل المنتخب لسكان الأپرشية".

على أنه كان قد فات الأوان. فكلما كان أعضاء الطبقات الغنية يتقرّبون على هذا النحو من أهل الأرياف، ويبذلون قصارى جهدهم للاختلاط بهم، كان هؤلاء ينسحبون إلى العزلة التى كانت قد أقيمت بينهم ويدافعون عنها. ونلتقى بمجالس بلدية للأپرشيات تمتنع عن استقبال السيد الإقطاعىّ بينها، وكانت مجالس أخرى تقوم بكل أنواع المماحكات قبل قبول العامة أنفسهم، حتى عندما يكونون أغنياء. ويقول مجلس ولاية "نورماندى السفلى": "تمَّ إبلاغنا، بأن مجالس بلدية عديدة قد رفضت أن تقبل بينها المُلاك من عامة أهالى الأپرشية غير المقيمين فيها، رغم أنه ما من شك فى أن لهؤلاء الحقّ فى أنْ يشكلوا جزءًا منها. بل رفضتْ مجالس أخرى قبول مزارعين لم تكن لديهم ملكيات فى مناطقها".

وعلى هذا النحو إذن، صار كل شيء فى ذلك الحين مطبوعا بطابع الجِدّة، والإبهام، والصراع، فى القوانين الثانوية حتى قبل أنْ يكون قد جرى

أىّ تغيير بَعْدُ فى القوانين الرئيسية التى كانت تنظِّم حكومة الدولة. وما بقى قائما صار مُزَعْزَعا، وكان لم يَعُدْ يوجد إنْ جاز القول قانون واحد لم تعلن السلطة المركزية ذاتها إلغاءه أو تعديله عما قريب.

والحقيقة أن هذا التجديد المفاجئ والهائل لكل القواعد وكل العادات الإدارية، الذى سبق عندنا الثورة السياسية والذى لا يكاد يتحدث عنه اليوم أحد، كان مع هذا فى ذلك الحين أحد الاضطرابات الكبرى التى لم يواجهها فى يوم من الأيام تاريخ شعب عظيم. وقد مارستْ هذه الثورة الأولى تأثيرا هائلا على الثانية، وجعلتْ من هذه الأخيرة حدثا يختلف عن كل الأحداث التى من نفس النوع والتى كانت قد جرتْ إلى ذلك الحين فى العالم، أو عن تلك التى جرتْ منذ ذلك الحين.

فالثورة الأولى لإنجلترا، والتى قلبتْ أوضاع كل التكوين السياسىّ لهذا البلد وألغتْ هناك حتى النظام الملكىّ، لم تؤثر إلا بصورة سطحية للغاية على القوانين الثانوية ولم تغيِّر شيئا تقريبا فى الأعراف والعادات. فقد احتفظ القضاء والإدارة بأصولهما القانونية وواصلتْ نفس الأساليب التى أتَّبعتْها فى الماضى. وفى معمعان الحرب الأهلية، واصل قضاة إنجلترا الاثنا عشر، كما يقال، القيام مرتين فى العام بعقد جلستهم. ولم يحدث إذن إيقاع الاضطراب فى كل شيء فى وقت واحد. وكانت الثورة محصورة فى نتائجها، وبقى المجتمع الإنجليزى، مهما كان متقلقلا فى قمته، راسخا فى قاعدته.

وقد رأينا نحن أنفسنا فى فرنسا، منذ 1789، ثورات عديدة قلبتْ هيكل الحكم بكامله رأسا على عقب. وقد اندلعتْ غالبيتها بصورة مفاجئة جدا وتحققت بالقوة، فى انتهاك مكشوف للقوانين القائمة. ومع هذا فإن

الاضطراب الذى أحدثته لم يكن طويلا ولا عامًّا، وأحسَّ بها الجانب الأكبر من الأمة بالكاد، وفى بعض الأحيان لم تكدْ تكون ملحوظة.

ذلك أنه، منذ 1789، ظل التكوين الإدارىّ قائما دومًا وسط أنقاض التكوينات السياسية. وكان يجرى تغيير شخص العاهل أو أشكال السلطة المركزية، غير أن المسار اليومىّ لمختلف الأعمال لم يكن ينقطع أو يضطرب؛ وكان على كل شخص أنْ يبقى خاضعا، فى الأعمال الصغيرة التى كانت تُهِمُّهُ بصورة خاصة، للقواعد والأعراف التى كانت مألوفة له؛ وكان يعتمد على السلطات الثانوية التى كان من عادته أنْ يتوجَّه إليها دوما، وكان فى العادة على صلة بنفس المسئولين؛ ذلك أنه إذا كانت الإدارة تغدو فى كل ثورة مقطوعة الرأس فإن بدنها كان يبقى سليما وحيًّا؛ وكانت نفس الوظائف يمارسها نفس الموظفين؛ وكان هؤلاء الأخيرون ينقلون عَبْرَ اختلاف القوانين السياسية روحهم وممارستهم. وكانوا يفصلون فى القضايا ويديرون باسم الملك، وفيما بعد باسم الجمهورية، وفى النهاية باسم الإمپراطور. ثم، عندما دارت عجلة التقلبات دورة كاملة، بدأوا من جديد يديرون ويفصلون فى القضايا فى سبيل الملك، وفى سبيل الجمهورية، وفى سبيل الإمپراطور، ودائما نفس الأشياء بنفس الطريقة؛ لأنه فيمَ كان يُهِمُّهم اسم السيد؟ ذلك أن مشكلتهم لم تكن تتمثل فى أنْ يكونوا مواطنين بقدر ما كانت تتمثل فى أنْ يكونوا إداريِّين جيِّدين وقضاة جيِّدين. وبمجرد أنْ مرَّتْ الصدمة الأولى، بدا والحالة هذه أنه ما من شيء قد تبدَّل فى البلاد.

وعندما اندلعتْ الثورة انقلبتْ تماما أوضاع هذا الجانب من الحكومة الذى، مع أنه كان تابعا، كان يُشْعِر بوجوده كل مواطن دوما ويؤثر بالطريقة

الأكثر تواصلا والأكبر فعالية على رفاهيته: كانت الإدارة العامة قد غيَّرتْ دفعة واحدة كل ممثليها وبدَّلتْ كل مبادئها الأساسية. وفى بداية الأمر لم يكن يبدو أن الدولة قد أُصيبتْ نتيجة لهذا الإصلاح الكبير بصدمة كبرى؛ غير أن كل الفرنسيِّين تأثروا منها بهزَّة خاصة صغيرة. ذلك أن كل فرنسىّ وجد نفسه مُزَعْزَعًا فى وضعه، أو مرتبكا فى عاداته، أو متعثرا فى أعماله. واستمرَّ روتينٌ منتظمٌ من نوع ما يسود فى الأعمال الأشدّ أهمية والأكثر عمومية إلا أنه لم يَعُدْ أحد بالفعل يعرف ممَّنْ يتلقى الأوامر، ولا إلى مَنْ يتوجَّه، ولا كيف يتصرف فى أهون الأمور والخصوصيات التى تشكِّل المجرى اليومىّ للحياة الاجتماعية.

ولأن الأمة كانت لم تَعُدْ متوازنة فى أىّ منحىً من مناحيها فقد كان بوسع ضربة أخيرة بالتالى أنْ تهزَّها بأسرها وأنْ تُحْدِث انقلاب الأوضاع الأشد ضخامة والفوضى الأكثر ترويعا اللذيْن لم سبق لهما مثيل.

الفصل الثامن

كيف نتجت الثورة بصورة تلقائية عما سبقها

وختاما، أريد أنْ أقوم هنا بتجميع بعض السمات التى صوَّرْتُها بصفة منفصلة فيما سبق، وأنْ أتفحَّص الثورة وهى تخرج وكأنما بصورة تلقائية من هذا النظام القديم الذى قُمْتُ برسم لوحته.

وإذا أخذنا فى الاعتبار أنه إنما حدث بيننا نحن [الفرنسيِّين] أن النظام الإقطاعىّ كان قد فقد كل ما كان يمكن أنْ يحميه أو يخدمه، دون أنْ يغيِّر ما كان يزعج أو يضايق فيه، سنكون أقل دهشة إزاء واقع أن الثورة – التى كان عليها أن تُلغى بعنف هذا التكوين العتيق لأوروبا – انفجرتْ فى فرنسا وليس فى أىّ مكان آخر.

وإذا نحن التفتنا إلى واقع أن النبلاء، بعد أنْ فقدوا حقوقهم السياسية القديمة، وكفُّوا، أكثر مما شهد أىّ بلد آخر فى أوروبا الإقطاعية، عن أنْ يديروا ويقودوا السكان، كانوا مع ذلك لم يحافظوا فقط على، بل زادوا كثيرا من، امتيازاتهم المالية ومغانمهم التى تمتَّع بها أعضاء هذه الطبقة بصفة فردية؛ وإذا التفتنا إلى واقع أنهم مع تحوّلهم إلى طبقة ثانوية ظلوا يشكلون طبقة ثرية ومغلقة: بصورة أقل فأقل أريستقراطية، كما سبق أنْ قلتُ فى موضع آخر، وبصورة أكثر فأكثر طبقة مغلقة، فإنه لن يدهشنا بعد ذلك واقع أن امتيازاتهم تبدو غير قابلة للتفسير وبغيضة بالنسبة للفرنسيِّين، وواقع أنه فى مواجهة هذه الامتيازات تأجَّج الميْل الديمقراطىّ فى قلوبهم إلى حد أنه ما يزال يشتعل فيها.

وأخيرا، إذا أخذنا فى الاعتبار واقع أن هؤلاء النبلاء، منفصلين عن الطبقات المتوسطة، التى كانوا قد طردوها من بينهم، ومن الشعب الذى كانوا قد خسروا قلبه، صاروا معزولين تماما عن بيئة الأمة، فكانوا فى الظاهر طليعة جيش، وفى الواقع هيئة من الضباط بلا جنود، فإننا نفهم كيف أنه، بعد أنْ كانوا متماسكين على مدى ألف عام، صار من الممكن الإطاحة بهم خلال ليلة واحدة.

وقد أوضحتُ كيف أن حكومة الملك، بعد أنْ ألغتْ حريات الولايات وبعد إحلال نفسها فى ثلاثة أرباع فرنسا محل كل السلطات المحلية، كانت قد وضعتْ تحت سيطرتها كل الأعمال، الأكثر تفاهة تماما مثل الأكثر ضخامة؛ وقد أوضحتُ، من جهة أخرى، كيف أنه، كمحصلة ضرورية، جعلت پاريس من نفسها سيدة البلد الذى لم تكن إلى ذلك الحين سوى عاصمته، أو أنها بالأحرى صارت هى ذاتها بالتالى البلد بأكمله. وكان هذان الواقعان، اللذان كانا مُمَيِّزيْن لفرنسا، يكفيان وحدهما عند الحاجة لتفسير لماذا كان بمستطاع عصيان شعبىّ أنْ يدمّر تدميرا كُلِّيًّا مَلَكِيَّة كانت قد صمدت قرونا عديدة لصدمات بالغة العنف، وكانت ما تزال تبدو، فى عشية سقوطها، راسخة لا تتزعزع حتى فى نظر أولئك الذين كانوا يوشكون على الإطاحة بها.

ولأن فرنسا كانت البلد الأوروپىّ الذى ظلَّتْ فيه الحياة السياسية خامدة منذ وقت طويل جدا وبصورة كاملة، والذى كان الأفراد فيه قد فقدوا بصورة كاملة خبرة ممارسة الأعمال، وعادة قراءة مسار الوقائع، وتجربة الحركات الشعبية، وتقريبا مفهوم الشعب ذاته، فقد كان من السهل تصوُّر كيف أمكن أنْ يسقط كل الفرنسيِّين فى الوقت نفسه فى ثورة مفزعة دون أنْ

يفهموها، حيث زحف فى الطليعة أولئك الأكثر تعرُّضا لخطر الثورة متكفِّلين بفتح وتوسيع الطريق الذى قاد إليها.

ولأنه كان لم يَعُدْ هناك وجود لمؤسسات حرة، وكان لا وجود بالتالى لطبقات سياسية، ولا لهيئات سياسية حية، ولا لأحزاب منظمة وذات قيادة مُجَرَّبة، ولأنه فى غياب كل هذه القوى المنظمة صار توجيه الرأى العام، عندما نشأ الرأى العام من جديد، واقعًا على وجه الحصر فى أيدى الفلاسفة، فإنه كان لا مناص من أنْ يجرى توقُّع رؤية الثورة ليس وفقا لوقائع محددة بعينها بقدر ما كان ذلك وفقا لمبادئ مجرَّدة ونظريات فى غاية العمومية؛ وكان يمكن أنْ يجرى تكهُّن أنه بدلا من الهجوم بصورة منفصلة على القوانين السيئة سيتمّ الهجوم دفعة واحدة على القوانين، وأن هناك رغبة فى أنْ يحلّ محل الدستور القديم لفرنسا نظامُ حكم جديد تماما، كما كان قد تصوَّره هؤلاء الكُتَّاب.

ولأن الكنيسة كانت ترتبط ارتباطا وثيقا بطبيعة الحال بكل المؤسسات القديمة التى كان من المطلوب تدميرها فإنه لم يكن بوسعها إلا أنْ تشكّ فى أن هذه الثورة سوف تقوم بزعزعة الدين فى نفس الوقت الذى تقلب فيه أوضاع السلطة المدنية؛ ومنذ ذلك الحين فصاعدا كان من المستحيل إدراك ما هى المجازفات التى لم يسبق لها مثيل التى يمكن أنْ تستحوذ على عقول المجدِّدين، متخلِّصين فى الوقت نفسه من كل الضوابط التى يفرضها الدين، والأعراف، والقوانين، على خيال البشر.

ومَنْ درس جيدا حالة البلاد فى ذلك الحين كان بوسعه أنْ يتوقع بسهولة أنه لم تكن هناك مجازفة لا تُصَدَّق إلى هذا الحد يمكن القيام بها، ولا عنفٌ لا مناص من مكابدة ويلاته.

وفى أحد مقالاته الساخرة البليغة، يصرخ **بيرك**: "عجبا، إننا لا نرى شخصا واحدا يمكن أنْ يتضامن مع أصغر مجموعة من مواطنيه، فضلا عن أنْ نرى شخصا يمكن أن يتضامن مع شخص آخر. وهكذا صار من الممكن اعتقال أىّ شخص من منزله دون مقاومة، سواء أكان الجُرْم الذى يُتَّهَم به يتعلق بالمَلَكِيِّة royalisme أو بالاعتدالية modérantisme أو بكل شيء آخر". ولم يدرك **بيرك** فى سياق أية شروط تخلَّيْنا لسادة آخرين عن هذه المملكة التى يأسف عليها. والحقيقة أن إدارة النظام القديم كانت قد جرَّدت الفرنسيِّين سلفا من إمكانية التعاضد ومن الميْل إليه. وعندما حدثت الثورة، كان يمكن البحث بلا جدوى فى معظم أنحاء فرنسا عن عشرة أشخاص يعتادون على التصرف معًا بصورة منتظمة وعلى الحرص على الدفاع بأنفسهم عن أنفسهم؛ وكان لا مناص من أنْ تقوم السلطة المركزية بذلك، بحيث إن هذه السلطة المركزية، بعد أنْ سقطت من أيدى الإدارة الملكية فى أيدى مجلس غير مسئول ومطلق الصلاحيات، تحوَّلتْ من سلطة رحيمة إلى سلطة مرعبة، لم تجدْ أمامها أىّ شيء بوسعه أنْ يعترض سبيلها، ولا حتى أنْ يعوقها لحظة واحدة. وهكذا فإن نفس السبب الذى جعل النظام الملكىّ يسقط بسهولة جعل كل شيء ممكنا تماما بعد سقوطه.

ولم يحدث مطلقا أن التسامح فيما يتعلق بالدين، والليونة فى السلطة، والحُنوّ وحتى الرِّفْق، جرى التبشير به أكثر وجرى، على الأرجح، إقراره

بصورة أفضل، مما فى القرن الثامن عشر؛ وحتى قانون الحرب ذاته، الذى يمثل الملاذ الأخير للعنف، جرى جعله أكثر تقييدا واعتدالا. ومع هذا فمن قلب الأخلاق اللينة إلى هذا الحدّ خرجتْ الثورة الأكثر وحشية! ومع هذا فإن كل دماثة الأخلاق هذه لم تكن مظهرا خادعا؛ ذلك أنه، بمجرد أنْ خَفَّتْ ضراوة الثورة، نرى أن هذه الدماثة ذاتها تنتشر فى الحال فى القوانين وتتغلغل فى كل الممارسات السياسية.

والحقيقة أن هذا التناقض الصارخ بين رِقَّة النظريات وانتهاك الأفعال، والذى كان يمثِّل إحدى السمات المميزة الأكثر غرابة للثورة الفرنسية، لن يدهش أحدا إذا هو التفت إلى واقع أن هذه الثورة قد قامت بالإعداد لها الطبقاتُ الأكثر تحضُّرا للأمة، وأنه قد قامت بتنفيذها الطبقاتُ الأكثر جهلا والأكثر جلافة. ولأن أفراد الطبقات الأولى لم تكن هناك أىّ صلة سابقة بينهم، ولا أىّ اعتياد على التفاهم فيما بينهم، ولا أىّ اتصال مع الشعب، صار هذا الأخير فى الحال تقريبا السلطة القائدة بمجرد أنْ تمّ تدمير السلطات القديمة. وحيثما لم يحكم الشعب بنفسه، فقد قام على الأقل بنفخ روحه فى الحكومة؛ وإذا فكرنا، من جهةٍ أخرى، فى الطريقة التى عاش بها فى ظل النظام القديم، فلن يكون من الصعب أنْ نتصوَّر كيف سيكون سلوكه.

والواقع أن خصوصيات وَضْعِه ذاتها منحتْ هذا الشعب العديد من الفضائل النادرة. ولأنه كان محرَّرا منذ وقت مبكر ومالكًا منذ وقت طويل لقطعة أرض، ومعزولا بدلا من أنْ يكون تابعا، كان الفرد منه يبدو قنوعا وبسيطا: كان كادحا يعمل بلا كلل، غير مكترث بملذات الحياة، مستسلما لأسوأ الشرور، حازما فى مواجهة الخطر؛ كان جنسا بشريا بسيطا ورجوليًّا

يتجه إلى أنْ يملأ الجيوش الجبارة التى سوف ترزح أوروبا تحت قوتها. غير أن نفس السبب جعل منه سيِّدًا خَطِرًا. ولأنه تحمَّل وحده تقريبا منذ قرون كل عبء المفاسد، حيث كان يعيش على انفراد، متغذيا فى صمت على تحيزاته، وعلى حسده، وعلى أحقاده، فقد كان متحجِّر القلب نتيجة مصاعب حياته هذه، وصار قادرا فى آن واحد معا على تحمّل كل شيء وعلى توجيه الضربات إلى كل شيء.

وإنما فى سياق هذه الحالة شرع الشعب، واضعًا يده على الحكومة، فى أنْ يُنْجز بنفسه عمل الثورة. وهكذا كانت الكُتُب قد قدَّمتْ النظرية؛ وتكفَّل الشعب بالممارسة، وقام بالتوفيق بين أفكار الكُتّاب وضراوته هو.

أما أولئك الذين درسوا بعناية، وهم يقرأون الكُتّاب، فرنسا فى القرن الثامن عشر، فقد كان بوسعهم أنْ يروا مَيْلَيْن رئيسيَّيْن يُولَدان وينموان فى قلبه، ولم يكونا مطلقا متعاصرَيْن ولم يكونا يتجهان إلى نفس الهدف.

وقد تمثَّلَ أحدهما، وهو الأكثر عمقا والقادم من ماضٍ بعيد، فى الكراهية العنيفة التى يستحيل إخمادها للامساواة. وقد نشأ هذا الميْل وتغذَّى على مشهد هذه اللامساواة ذاتها، وكان يدفع الفرنسيِّين منذ وقت طويل، بقوة متواصلة لا تقاوَم، إلى الرغبة فى أنْ يدمِّروا كل ما كان باقيا من مؤسسات العصور الوسطى من أساسها وأنْ يبنوا مكانها، بعد إخلاء الساحة، مجتمعا يكون فيه البشر متماثلين وتكون فيه الشروط متساوية بقدر ما تقتضى طبيعة البشر.

وكان الميْل الآخر، الأحدث عهدا والأقل رسوخا، يدفعهم إلى الرغبة فى أنْ يعيشوا ليس فقط متساويين، بل أحرارا.

وقُرْبَ نهاية النظام القديم، كان هذان الميْلان خالصين بنفس القدر وكانا يبدوان مُفْعَمَيْن بنفس القدر. وفى بداية الثورة، تلاقيا؛ واختلطا عندئذ وامتزجا للحظة، وأجَّج كل منهما الآخر بالاحتكاك، وأخيرا ألْهَبا فى آنٍ واحد معا كل قلب فرنسا. ولاشك فى أن عام 1789 كان زمن انعدام الخبرة، ولكنْ زمن السخاء، والحماس، والرجولة، والعظمة: زمن الذكرى الخالدة، التى سوف تستدير إليها بإعجاب وباحترام أنظار البشر، عندما سيكون قد اختفى منذ وقت طويل أولئك الذين شهدوها ونحن أنفسنا. عندئذ كان الفرنسيون فخورين بقضيتهم وبأنفسهم بما يكفى لاعتقادهم بأنه كان بمستطاعهم أنْ يكونوا متساوين ومتمتعين بالحرية. ووسط المؤسسات الديمقراطية، أقاموا مؤسسات حرة فى كل مكان. ولم يقوموا فقط بهدم هذا التشريع البالى الذى كان يقسِّم البشر إلى فئات مغلقة، وإلى طوائف، وإلى طبقات، والذى كان يجعل حقوقهم أكثر لامساواة أيضا من أوضاعهم، بل قاموا أيضا بضربة واحدة بتدمير كل القوانين الأخرى، الأعمال الأحدث للسلطة الملكية، التى جرَّدتْ الأمة من التمتُّع الحر بحياتها، ووضعتْ الحكومة إلى جانب كل فرنسىّ، لتكون معلِّمه، والوصىّ عليه و،عند الضرورة، مُضْطَهِدَهُ. ومع الحكومة المطلقة، سقطتْ المركزة.

غير أنه عندما كان قد تمّ تدمير أو إضعاف هذا الجيل القوىّ الذى كان قد بدأ الثورة، مثلما يحدث هذا عادة لكل جيل يبدأ مثل هذه المشروعات؛ عندما، وفقا للمجرى الطبيعىّ لهذا النوع من التطورات، جرى تثبيط حُبّ الحرية وإضعافه وسط الفوضى والديكتاتورية الشعبية، وعندما بدأت الأمة المضطربة البحث خبط عشواء عن سيدها، وجدتْ الحكومة المطلقة لإحيائها

وإعادة تأسيسها، تسهيلات هائلة اكتشفتْها عبقرية ذلك الذى كان يتَّجِه إلى أنْ يكون فى آنٍ معا المستمرّ بالثورة ومدمِّرها.

والواقع أن النظام القديم كان يضمّ مجموعة كاملة مــن مؤســسات العصر الحديث، استطاعت بسهولة، لعدم كونها مطلقا معارِضة للمساواة، أنْ تأخذ مكانها فى المجتمع الجديد، وقدَّمَتْ مع هذا تسهيلات فريدة للاســتبداد. وقد قمنا بالبحث عنها وسط أنقاض كل المؤسسات الأخرى ، وعثرنا عليها. وقد قامت هذه المؤسسات قديما بخلق ممارسات، وأهواء، وأفكار، كانت تميل إلى الاحتفاظ بالبشر منقسمين ومطيعين؛ وقمنا نحن بإحيائها واستخدامها. وقد عدنا إلى المركزة وسط خرائبها واستَعَدْناها؛ ولأنه، فى نفس الوقــت الــذى انتعشتْ فيه، كان كل شيء استطاع أنْ يقيِّدها قديما قد بقى مدمَّرا، فإنه مــن نفس أحشاء أمة كانت قد قامت لتوِّها بالإطاحة بالملَكيَّة، رأينا دفعة واحــدة خروج سلطة أوسع نطاقا، وأكثر تفصيليَّة، وأكثر استبدادية من السلطة التى كان يمارسها أىّ ملك من ملوكنا. وبدا المشروع مجازفــة اســتثنائية وبــدا نجاحه منقطع النظير، لأننا لم نكن نفكر إلا فيما كنا نراه ولأننا كنا نَنْسَى ما كنا قد رأيناه من قبل. لقد سقط السيد المسيطر، غير أن ما كان أكثر جوهرية فى عمله ظل قائما؛ وماتت حكومته، غير أن إدارته واصلتْ حياتها وفى كل مرة أردنا فيها منذ ذلك الحين إسقاط السلطة المطلقة، كنا ميالين إلى أنْ نضع رأس الحرية على بَدَنٍ عبودىّ.

وقد رأينا مرارا وتكرارا، منذ بدأتْ الثورة إلى يومنا هذا، الميْل إلى الحرية يجرى إخماده، ثم يُولد من جديد، ثم يجرى إخماده من جديد، ثم يُولد من جديد؛ وهكذا فإن هذا الميْل سوف يستمرّ طويلا، قليل الخبــرة دائمــا،

وسيِّئ الانتظام، سهل التثبيط، والتخويف، والهزيمة، سطحيا وعابرا. وخلال هذا الوقت نفسه، احتلّ الميْل إلى المساواة دائما أعماق القلوب التى كان قد استولى عليها أوّلا؛ واحتفظ هناك بالمشاعر التى هى الأغلى لدينا؛ وفى حين أن أحد هذين الميْلين [الميْل إلى الحرية] يُغيِّر بلا انقطاع مظهره فيتقلص، وينمو، ويقوى، ويضعف، وفقا للتطورات، يبقى الآخر [الميْل إلى المساواة] كما هو دائما، مرتبطا دائما بنفس الهدف بنفس الحماس العنيد وأحيانا الأعمى، مستعدا للتضحية بكل شيء لأولئك الذين سمحوا له بإشباع نفسه، ومستعدا لأنْ يَزَوِّد الحكومة التى يرغب فى أنْ تُحابيه وتتملقه، بالعادات، والأفكار، والقوانين التى يحتاج الاستبداد إليها لكىْ يحكم.

ولن تكون الثورة الفرنسية سوى صورة باهتة بالنسبة لأولئك الذين لا يريدون النظر إلا إليها [بصورة منعزلة]؛ فإنما فى الزمن الذى سبقها ينبغى البحث عن الضوء الوحيد الذى يمكن أنْ يفسرها. فبدون رؤية واضحة للمجتمع القديم، لقوانينه، لمفاسده، لتحيُّزاته، لألوان بؤسه، لعظمته، لن نفهم أبدا ما فعله الفرنسيون خلال مجرى الستين سنة التى تلت سقوطه؛ غير أن هذه الرؤية ستظل غير كافية إذا نحن لم نتغلغل إلى أعماق روح أمتنا.

وعندما أفكر فى هذه الأمة فى ذاتها، فإننى أجدها فريدة أكثر من أىّ حدث من أحداث تاريخها. فهل ظهرتْ على الأرض فى يوم من الأيام أىّ أمة مليئة بالتناقضات الصارخة إلى هذا الحد فى كل أفعالها، وأكثر انقيادا لمشاعرها، وأقلّ انقيادا لمبادئها؛ فاعلة على هذا النحو دائما أسوأ أو أفضل مما نتوقع منها، تارة تحت المستوى العام للبشرية، وتارة أخرى أعلى كثيرا: شعبٌ لا يتبدّل من حيث غرائزه الرئيسية إلى حدّ أننا نتعرَّف عليه فى

اللوحات التى رُسمتْ له على مدى ألفىْ أو ثلاثة آلاف عام، وهو فى الوقت نفسه، متغيِّر فى أفكاره اليومية وفى أذواقه، إلى حدّ أنه ينتهى إلى أنْ يقـدِّم لنفسه مشهدا غير متوقع، ويبقى فى كثير من الأحيان مندهـشا كالأجانـب عندما يشهد ما فعله للتوّ؛ إنه الأكثر بَيْتِيَّة والأكثر روتينية من الجميع عندما يُتْرَك وشأنه، والمستعدّ بمجرد أنْ يجرى اقتلاعه رغما عنه بعيدا عن مسكنه وعادته، للاندفاع ذاهبا إلى نهاية العالم وللإقدام على كل شـيء؛ المتمـرد بطبعه، والمرتضى مع ذلك بالإمبراطورية الاستبدادية وحتى العنيفة لعاهـلٍ أكثر من حكومة قانونية وحرَّة للمواطنين القياديِّين؛ وهو اليوم العدوّ المعلَـن لكل طاعة، وهو غدًا المتشبِّث بالعبودية بنوع من الهوى الذى لا تستطيع أنْ تضارعه فيه الأمم الأكثر موهبة فى العبودية؛ مَقودا تحت سيطرتها ما دام لا أحد يقاوِم، خارجا عن السيطرة حالما يظهر مثال للمقاومة فى مكـان مـا؛ خادعا دائما على هذا النحو سادته، الذين يخشونه أكثر مما ينبغى أو أقل مما ينبغى؛ ليس حرا أبدا إلى حدّ أنْ يكون هناك يأس من استعباده، ولا مستعبَدا إلى حدّ لا يستطيع معه مرة أخرى أنْ يحطِّم النير؛ وكان قادرا علـى كـل شيء، ولكنْ غير متفوّق إلا فى الحرب؛ مُحِبًّا للمجازفة، والقوة، والنجـاح، والتألُّق، والضجيج، أكثر من المجد الحقيقىّ، قادرا على البطولة أكثـر مـن الفضيلة، على العبقرية أكثر من الإدراك العام، جديرا بتصوُّر خطط هائلـة أكثر مما لإنجاز مهام كبرى؛ الأمة الأكثر تألُّقا والأكثر خطورة بـين أمـم أوروبا، والأكثر إعدادا لأنْ تصير بالتناوب موضوعا للإعجاب، والكراهية، والرثاء، والرعب، ولكنْ ليس أبدا للامبالاة؟

وكانت وحدها قادرة على أنْ تنتج ثورة مفاجئة إلى هذا الحد، جذرية إلى هذا الحد، عنيفة إلى هذا الحد فى مسارها، ومع هذا حافلة إلى هذا الحد بالتقلّبات، والوقائع المتناقضة، والأمثلة المتعارضة. وبدون الأسباب التى ذكرتُها، ما كان للفرنسيِّين أنْ يقوموا بها؛ غير أنه لا مناص من الإقرار بأن كل هذه الأسباب مجتمعة ما كان لها أنْ تنجح فى تفسير ثورة كهذه فى أىّ مكان آخر غير فرنسا.

وهنا أصل إلى عتبة هذه الثورة المشهودة؛ وأنا لن أَعْبُرَ هذه العتبة هذه المرة: وربما سيكون بوسعى قريبا أنْ أقوم بذلك. وعندئذ لن أفكر فى أسبابها؛ وسوف أتفحَّصُها فى ذاتها، وسوف أجرؤ أخيرا على أنْ أقول رأيِى فى المجتمع الذى خرج منها.

ملحق
عن الولايات الطرفية،
وبالأخص عن ولاية "لانجدوك" Le Languedoc

ليس هدفى مطلقا أنْ أبحث هنا بالتفصيل كيف كانت الأمور تسير فى كل ولاية من الولايات الطرفية pays d'Étàts التى كانت ما تزال موجودة فى فترة الثورة.

أريد فقط أنْ أبَيِّن عددها، وأنْ أعرِّف بتلك الولايات الطرفية التى كانت الحياة المحلية فيها ما تزال نشيطة؛ وأنْ أوضِّح ماذا كانت علاقاتها مع الإدارة الملكية، وفى أىّ جانب كانت تخرج عن القواعد المشتركة التى سبق أنْ عرضتُها، وإلى أىّ حدّ كانت تخضع لها، وأخيرا أنْ أُبيِّن، بتقديم مثال ولاية من بين هذه الولايات، إلامَ كان بمستطاعها جميعا أنْ تصير بسهولة.

وكانت توجد مجالس طبقات فى أغلب ولايات فرنسا، أىْ أن كل ولاية منها كان يديرها فى ظل حكومة الملك *أشخاص من الطبقات الثلاث* gens des trois états، كما كانت تُسَمَّى فى ذلك الحين: يعنى هذا أنه كان يديرها مجلس يتألف من ممثلى رجال الدين، والنبلاء، والبرچوازية. وكان هذا التكوين للولاية، مثل المؤسسات السياسية الأخرى فى القرون الوسطى، موجودا بنفس السمات تقريبا فى كل المناطق المتحضرة فى أوروپا، وعلى الأقل فى كل المناطق التى كانت قد تغلغلتْ فيها التقاليد والأفكار الجرمانية. وكانت هناك ولايات كثيرة فى ألمانيا استمرّتْ فيها مجالس الطبقات هذه حتى زمن الثورة الفرنسية؛ وحيثما تمّ تدميرها فإنها لم تختفِ إلا خلال القرنين

السابع عشر والثامن عشر. وفى كل مكان على مدى قرنين، ظل العواهل يشنُّون عليها حربا، تارة خفيَّة، وتارة أخرى مفتوحة، ولكنْ متواصلة. ولم يَسْعَوا فى أىّ مكان إلى تحسين هذه المؤسسة بما يتفق مع تقدُّم الزمن، بل سَعَوْا فقط إلى تدميرها أو تشويهها عندما كانت تسنح الفرصة، وعندما كانوا لا يستطيعون القيام بما هو أسوأ.

وفى فرنسا، فى 1789، كانت هذه المجالس لم تَعُدْ موجودة إلا فى خمس ولايات على قدر من الاتساع وفى بعض المقاطعات districts الصغيرة التى لا وزن لها. وكانت حرية الولاية لم تَعُدْ موجودة، فى الحقيقة، إلا فى ولايتيْن، "بريتانىْ" Brtagne و"لانجدوك" Languedoc؛ وفى كل الأماكن الأخرى، كانت هذه المؤسسة قد فقدتْ قوتها ولم تَعُدْ سوى مظهر وهمى.

وسأختار "لانجدوك"، وأجعلها هنا موضوع فحص خاص.

كانت "لانجدوك" هى الأكثر اتِّساعا والأكثر سكانا بين كل الولايات الطرفية؛ وكانت تضمّ أكثر من ألفى كومونة communes، أو كما كانت تُسَمَّى فى ذلك الحين، *communautés* [مجتمعات محلية]، وكان عدد سكانها يصل إلى مليونين. وكانت، علاوة على هذا، الأكثر تنظيما والأكثر رخاء بين كل هذه الولايات، وكذلك أضخمها. ولهذا فإن "لانجدوك" اختيار جيِّد لتوضيح ماذا كان يمكن أنْ تكون حرية الولاية فى كل النظام القديم، وفى أىّ مرحلة، حتى فى المناطق التى كانت تبدو فيها هذه الحرية هى الأقوى، كان بالمستطاع إخضاعها للسلطة الملكية.

وفى "لانجدوك"، *كانت* مجالس الطبقات لا تستطيع أنْ تجتمع إلا بناء على أمر صريح من الملك وبعد رسالة دعوة موجَّهة منه بصورة فردية كل عام إلى كل الأعضاء الذين ينبغى أنْ تتألف منهم هذه المجالس؛ الأمر الذى جعل متمردا من ذلك الزمن يقول: "من العناصر الثلاثة التى تشكل مجالسنا، عنصر، هو رجال الدين (الإكليروس)، يعيِّنه الملك، حيث إن هذا الأخير هو الذى يُعَيِّن الأساقفة وأصحاب الدخول الكَنَسِيَّة، ويعتبر أنه يختار العنصريْن الآخرين كذلك، حيث إن أمرا من البلاط يمكن أنْ يمنع أىّ عضو يشاء من الحضور، دون أنْ يكون بحاجة فى سبيل ذلك إلى نفيه أو مقاضاته. ويكفى ألا يدعوه".

ومجالس الطبقات هذه يجب ليس فقط أنْ تجتمع، بل أيضا أنْ تنفضّ فى أيام بعينها يحددها الملك. وكانت المدة العادية لانعقاد الجلسات محددة بأربعة عشر يوما بقرار من المجلس الملكىّ. وكان الملك ممثَّلا فى الاجتماعات بمندوبين لهم الحق فى الحضور دائما عندما يطلبون ذلك، وكانوا مكلَّفين بأنْ يعرضوا فيها رغبات الحكومة. وكانت مجالس الطبقات فضلا عن هذا، خاضعة للوصاية بصورة وثيقة. ولم يكن يحقّ لها أنْ تتخذ أىّ قرار على أىّ قدر من الأهمية، ولا أنْ تقرّر أىّ تدبير مالىّ، بدون الحصول على الموافقة على قرارها بمرسوم من المجلس الملكىّ، ومن أجل تقرير ضريبة، أو قَرْض، أو دعوى قضائية، كانت تحتاج إلى تصريح من الملك. وكان لا بدّ لكل لوائحها العامة، حتى تلك الخاصة بعقد اجتماعاتها، من الحصول على التصريح بها قبل سريان مفعولها. وكان مجموع إيراداتها ونفقاتها، ميزانيتها كما نسميها اليوم، يخضع كل عام لنفس الرقابة.

وعلاوة على هذا، كانت السلطة المركزية تمارِس فى "لانجدوك" نفس الحقوق السياسية التى كان معترفا لها بها فى كل مكان آخر، وكانت القوانين التى تريد إصدارها، واللوائح العامة التى تقرِّرها بلا انقطاع، والتدابير العامة التى تتخذها، قابلة للتطبيق فى "لانجدوك" شأنها فى هذا شأن الولايات الانتخابية. كذلك كانت هذه السلطة تمارِس فى "لانجدوك" كل الوظائف الطبيعية للحكومة؛ كان لها فيها نفس الشُّرطة، ونفس الممثلين؛ وكانت تُعَيِّن هناك من حين لآخر، كما فى كل مكان، كثرة من الموظفين الجدد الذين كانت الولاية ملزمة بأنْ تعيد شراء مناصبهم بثمن باهظ.

وكان يحكم ولاية "لانجدوك"، مثل الولايات الأخرى، مفوَّض ملكىّ. وكان لهذا المفوَّض، فى كل مقاطعة، نُوَّاب يراسلون رؤساء المجتمعات المحلية ويديرونها. وكان المفوَّض الملكىّ يمارس فيها الوصاية الإدارية، بصورة مطلقة مثلما فى الولايات الانتخابية. لم يكن بوسع أصغر قرية ضائعة فى شِعاب الـ "سيڤِنّ" Cevennes أنْ تقوم بأقل إنفاق دون أن تحصل على تصريح من پاريس بقرار من المجلس الملكىّ. وكان هذا الفرع من القضاء الذى نسميه اليوم بالمنازعات الإدارية منتشرا هناك بصورة لا تقل عن باقى فرنسا؛ بل كان حتى أكثر هناك. وكان المفوَّض الملكىّ يَفْصِل بحكم ابتدائىّ فى كل المسائل المتعلقة بشبكة الطُّرُق؛ وكان يحكم قضائيا فى كل الدعاوى القضائية بشأن الطُّرُق، وبوجه عام، كان يحكم فى كل القضايا التى تكون الحكومة معنيَّة فيها أو تعتقد أنها معنيَّة فيها. وكانت الحكومة تحمى فيها، ليس أقل من أىّ مكان آخر، كل ممثليها ضد الملاحقات القضائية من جانب المواطنين الذين ألحق بهم هؤلاء الممثلون الأذى.

فما هو إذن ما تملكه ولاية "لانجدوك" من خصوصية تميزها عن الولايات الأخرى وتجعلها موضوعا لحسد هذه الولايات؟ إنها ثلاثة أشياء كانت كافية لجعلها مختلفة تماما عن باقى فرنسا:

أولا: مجلس طبقات يتألف من رجال مُعْتَبَرين، مؤتمنٌ من جانب السكان ومحترمٌ من جانب السلطة الملكية، لا يستطيع أىّ موظف من الحكومة المركزية، أو – وفقا للُغة ذلك الحين – لا يستطيع *أىّ موظف ملكى* *aucun officier du roi*، أنْ ينضمّ إلى عضويته، ويناقش فيه الأعضاء كل عام بحرية وجدية المصالح الخاصة بالولاية. وكان يكفى أنْ تجد الإدارة الملكية نفسها موضوعة بجوار هذا المركز للمعرفة لكىْ تمارس امتيازاتها بطريقة مختلفة تماما، ولكىْ تكون، بنفس ممثليها ونفس مصالحها، مختلفة تماما عن وضعها فى كل مكان آخر.

ثانيا: كانت توجد فى "لانجدوك" أشغال عمومية كثيرة كان يتمّ تنفيذها على حساب الملك وبواسطة ممثليه؛ وكانت هناك أشغال أخرى تقدم الحكومة المركزية فيها قِسْمًا من الأموال وتدير الجانب الأكبر من التنفيذ؛ غير أن العدد الأكبر منها كان يتمّ تنفيذها على نفقة الولاية. وحالما كان الملك يوافق على الخطة ويصرِّح بالإنفاق على تلك الأشغال، كان يقوم بتنفيذها موظفون قامت مجالس الطبقات باختيارهم، وتحت إشراف مندوبين مختارين من بين أعضائها.

ثالثا: وأخيرا كان للولاية الحق فى أنْ تفرض بنفسها، ووفقا للطريقة التى تفضِّلها هى، جانبا من الضرائب الملكية وكل الضرائب التى سُمح لها بإنشائها من أجل تأمين احتياجاتها الخاصة.

وسنرى بعد قليل بماذا استطاعت ولاية "لانجدوك" أنْ تستفيد من هذه الامتيازات. وهذا يستحق عناء أنْ ننظر إليه عن قرب.

ويتمثل الأمر الأكثر إثارة للذهول فى الولايات الانتخابية فى الغياب شبه المطلق للضرائب المحلية؛ وكانت الضرائب العامة فى كثير من الأحيان جائرة، غير أن الولاية كانت لا تنفق شيئا تقريبا على نفسها. وفى "لانجدوك"، على العكس، كان المبلغ الذى تكلِّفه الأشغال العمومية للولاية سنويا هائلا: فى 1780، تجاوز مليونىْ جنيه كل عام.

وكانت السلطة المركزية تعبِّر عن القلق أحيانا إزاء مثل هذا الإنفاق الضخم؛ وكانت تخشى ألا تستطيع الولاية بعد استنفاد مواردها بسبب مثل هذا الاستثمار، أنْ تدفع الحصة التى تخصُّها هى نفسها من الضرائب؛ وكانت توبِّخ المجالس على افتقادها تماما إلى الاعتدال. وقد قرأتُ مذكرة أجاب فيها المجلس على هذه الانتقادات. والحقيقة أن ما سأقتبسه بالنص يصوِّر، أفضل من كل ما أستطيع قوله، الروح التى كانت تُحرِّك تلك الحكومة الصغيرة.

تُقِرّ المذكرة بأن الولاية تقوم، وستواصل القيام، بأعمال ضخمة؛ غير أنها، بعيدا عن أنْ تعتذر عن ذلك، تُعلِن أنها، إذا لم يعارض الملك ذلك، ستسير أكثر فأكثر فى هذا الطريق. و[تؤكد المذكرة أن الولاية] قد قامت بالفعل بتحسين أو إصلاح مجرى كلّ نهر من الأنهار الرئيسية التى تجرى عبْر أراضيها، وتهتمّ بأن تُضيف إلى قناة "لانجدوك"، التى تمّ حفرها فى عهد **لويس الرابع عشر** والتى لم تَعُدْ كافية، امتدادات تقوم بتوصيلها، عَبْرَ "ستّ" Cette و"آجد" Agde، إلى نهر الـ "رون" Rhône. وقد جعلتْ ميناء "ستّ" ملائمة عمليًّا للتجارة وتتمّ صيانتها بنفقات كبيرة. ولكل هذه النفقات، كما

أوضحتْ المذكرة، طابع وطنى أكثر من كونه إقليميا؛ ومع هذا فإن الولاية، التى تستفيد من هذه الأعمال أكثر من أىّ ولاية أخرى، هى التى تدفع هذه النفقات. وهى كذلك فى طريقها إلى تجفِّف مستنقعات "إيج–مورت" Aigues-Mortes لجعلها صالحة للزراعة. غير أن الولاية أرادت أنْ تركِّز بصورة خاصة على الطرق: قامتْ بشقّ أو إصلاح كل الطرق التى تمرّ بها وتوصِّلها إلى باقى أنحاء المملكة؛ وحتى تلك الطرق التى لا تقوم بالتوصيل إلا بين مُدُن وبلدات "لانجدوك" جرى إصلاحها. وكل هذه الطرق المختلفة صارت ممتازة، حتى فى الشتاء، وهى تشكِّل تناقضا صارخا تماما مع الطرق الشاقة، والوعرة، والسيئة الصيانة، التى نلقاها فى أغلب الولايات المجاورة، "دانفينى" Danphiné، و "كيرسى" Quercy، ومنطقة "بوردر" Bordeaux المالية (وينبغى أنْ نلاحظ أنها جميعا ولايات انتخابية). وتجرى الإشارة بشأنها حول هذه النقطة إلى رأىْ التُّجَّار والرحالة، فبعد أنْ طاف بالبلاد بعد ذلك بعشرة أعوام، ذكر **آرثر يونج** فى مذكراته ما يلى: "لانجدوك، ولاية طرفية؛ طرق جيِّدة، تمّ شقُّها بدون سُخْرة".

وتواصل المذكرة فتقول إنه إذا شاء الملك أنْ يأذن لنا فإن المجالس لن تقف عند ذلك؛ إنها سوف تشرع فى تحسين طرق المجتمعات المحلية (الطرق القروية)، التى لا تقل أهمية عن الطرق الأخرى. وتعلق المذكرة قائلة: "لأنه، إذا كان لا يمكن خروج الحاصلات الزراعية من مخازن غلال المالك العقارىّ للذهاب إلى السوق، فكيف سيكون من الممكن نقلها إلى أماكن بعيدة؟". وتضيف المذكرة أيضا: "كان مبدأ المجالس بشأن الأشغال العمومية يتمثل دائما فى أنه يجب النظر ليس إلى عظمة هذه الأشغال بل إلى منفعتها".

إن الأنهار، والقنوات، والطرق، التي تُعْطِي لكل منتجات الأرض، والصناعة، قيمتها، بالسماح بنقلها، في كل الأوقات وبنفقات قليلة، إلى كل مكان تكون فيه حاجة إليها، والتي عن طريقها تستطيع التجارة شقّ طريقها إلى أنحاء الولاية، إنما تُثْرِي البلاد مهما بلغتْ تكلفتها. وبالإضافة إلى هذا فإن أشغالا عمومية مماثلة يجري تنفيذها معًا بعناية في كل أنحاء الإقليم، بطريقة متساوية تقريبا، تؤدِّي في كل مكان إلى دعم أسعار الرواتب وتنتهي إلى غوث الفقراء. وتقول الولاية في ختام المذكرة بشيء من الكبرياء: "لا يحتاج الملك إلى أنْ يُنْشِئ في 'لانجدوك' على نفقته دُور الإحسان، كما فعل في باقي فرنسا. إننا لا نطالب مطلقا بإسداء مثل هذا الفضل؛ ذلك أن الأشغال العمومية النافعة التي نقوم بتنفيذها بأنفسنا كل سنة تحلّ محلّ كل ذلك، وتقدِّم لكل الناس عملا منتجا".

وكلما درستُ اللوائح العامة التي جرى سنُّها بإذن الملك، ولكنْ ليس بمبادرته في العادة، عن طريق مجالس "لانجدوك"، في هذا القِسْم من الإدارة العامة الذي تُرِك لها، ازددتُ إعجابا بالحكمة، والإنصاف، والسلاسة، التي أبدتْها فيها هذه المجالس؛ وظهرتْ لي بوضوح أكبر إجراءات الحكومة المحلية متفوّقة على كل ما فحصتُه منذ قليل في الولايات التي كان يُديرها الملك منفردا.

والولاية مقسَّمة إلى مجتمعات محلية (مُدُن أو قرى)، أو مقاطعات إدارية تُسَمَّى أسقفيّات diocèses وأخيرا، إلى ثلاث إدارات كبيرة تُسَمَّى قهرمانيّات sénéchaussées. وكان لكل إدارة من هذه الإدارات تمثيل منفصل وحكومة صغيرة مستقلة، كانت تعمل تحت قيادة إما المجالس، وإما الملك.

وعندما كان الأمر يتعلق بأشغال عمومية يتمثل هدفها فى مصلحة إحدى هذه الهيئات السياسية الصغيرة: لم يكن يتمّ الشروع فى تنفيذها إلا بناء على طلب هذه الهيئة. وإذا كان يمكن أنْ تكون لعمل مجتمعٍ محلىّ منفعة للأسقفية، كان على هذه الأخيرة أنْ تساعد بقدرٍ ما فى نفقاته. وإذا كانت القهرمانية معنيَّة، كان عليها بدورها أنْ تقدِّم إعانة. وأخيرا كان على الأسقفية، والقهرمانيـــة، والولاية، أنْ تقوم بمساعدة مجتمعٍ محلىّ، حتى عندما يتعلق الأمر بالمصلحة الخاصة لهذه الأخيرة، بشرط أنْ يكون العمل ضروريا لها ويتجاوز قواهـــا؛ وكما كانت المجالس تقول بلا انقطاع، لأن "المبدأ الأساسى لدستورنا يتمثـــل فى أن كل أنحاء لانجدوك متضامنة تماما بعضها مع بعضها الآخر ويجـــب عليها كلها على التعاقب أنْ تتبادل المساعدة".

وكان ينبغى أنْ يتمّ الإعداد بالتفصيل للأشغال التى تنفِّذها الولاية وأنْ يتمّ عرضها فى البداية لفحص كل الهيئات الثانوية التـــى يجـــب أنْ توافـــق عليها؛ وكان لا يمكن تنفيذها إلا بالدفع نقدا: كانت السُّخْرة غير معروفة. وقد سبق أنْ قلتُ إنه، فى الولايات الانتخابية، كانت أثمان الأراضى التى تُصادَر من الملاك العقاريِّين من أجل الخدمات العامـــة تُـــدْفَع بـــصورة هزليـــة أو متأخرة، وإنها كانت لا تُدْفَع مطلقا فى كثير من الأحيان. وكانت هذه واحـــدة من الشكاوى الكبرى التى طرحتْها مجالس الولايات عنـــدما اجتمعـــتْ فـــى 1787. وقد وجدتُ بعض هذه المجالس تشير إلى أنه كان قد جـــرى حتـــى تجريدها من القدرة على سداد هذه الديون المقترضَة بهذه الطريقة، لأنه كان قد تمّ تدمير أو تغيير الأملاك العقارية المصادرة قبل أنْ يتمّ تقييمها. أما فى "لانجدوك" فإن كل قطعة أرض صغيرة تجرى مصادرتها من المالك كان لا

مناص من تقييمها بعناية قبل بدء الأشغال *وكان يجرى دفع ثمنها فى بحر السنة الأولى من التنفيذ.*

والحقيقة أن لائحة المجالس المتعلقة بمختلف الأشغال العمومية، والتى أقتبس منها هذه التفاصيل، بَدَتْ للحكومة المركزية جيِّدة للغاية إلى حدّ أنها أُعْجِبَتْ بها، دون أنْ تقتدى بها. وقد أمر المجلس الملكىّ، بعد التصديق على بدء سريانها، بطبعها فى المطبعة الملكية، كما أمر بإرسالها إلى كل المفوَّضين الملكيِّين باعتبارها وثيقة ينبغى الرجوع إليها والاسترشاد بها.

وما قُلْتُهُ عن الأشغال العمومية ينطبق بالأحرى على هذا القِسْم الآخر، الذى لا يقلّ أهمية، من إدارة الولاية والذى كان يتعلق بجباية الضرائب. وفى هذا المجال بصفة خاصة، عندما ينتقل المرء من المملكة إلى الولاية يغدو من الصعب أنْ يتصوَّر أنه ما زال فى نفس البلد.

وقد سنحتْ لى الفرصة أنْ أذْكرُ فى مكان آخر كيف أن الإجراءات التى يتم اتِّباعها فى "لانجدوك"، من أجل تقدير وجباية ضريبة الإنتاج والدخل (التَّاىْ)، كانت جزئيا هى نفس الإجراءات التى نتبعها نحن أنفسنا فى الوقت الحاضر فى جباية الضرائب. ولن أعود هنا إلى هذا الموضوع؛ وسأقوم فقط بإضافة أن هذه الولاية كانت مقتنعة تماما فى هذا الشأن بتفوق أساليبها إلى حدّ أنه فى كل مرة أنشأ فيها الملك ضرائب جديدة لم تتردَّد المجالس مطلقا فى أنْ تشترى غاليا الحق فى جبايتها بطريقتها هى وبواسطة ممثليها وحدهم.

ورغم كل النفقات التى عَدَّدْتُها علىَ التعاقب، كانت أعمال "لانجدوك" مع ذلك فى حالة جيدة، وكان وضعها الائتمانىّ متينا، إلى حدّ أن الحكومة المركزية كانت تلجأ إليها فى كثير من الأحيان وكانت تقترض، باسم الولاية،

المال الذى لم تكن لتستطيع اقتراضه بنفسها بشروط جيدة إلى هذا الحدّ. وأجِدُ أن "لانجدوك" اقترضتْ بضمانتها هى، ولكنْ لحساب الملك، فى الأعوام الأخيرة 73 مليونًا و 000 200 جنيه فرنسىّ.

ومع هذا فإن الحكومة ووزراؤها كانوا ينظرون بِعَيْن الاستياء الشديد إلى هذه الحريات الخاصة. وكان **ريشيلييه** قد قام بتقليمها فى البداية، ثم ألغاها. وكان **لويس الثالث عشر**(i)، الرَّخْو والخامل، الذى لم يُحِبّ شيئا، يمقتها؛ وكان، كما يقول **بُولانڤيلييه** Boulainvilliers(ii)، يمقت كل امتيازات الولايات إلى حدّ أنه كان ينفجر غاضبا عند مجرد سماع النطق باسمها. ونحن لا نفهم أبدا كل الطاقة التى تملكها النفوس الضعيفة لتكره ما يضطرها إلى بَذْل جهدٍ ما. إن كل ما يبقى لها من شجاعة يتمّ استخدامه فى ذلك، وهى تبدو دائما تقريبا قوية فى هذه الناحية، مع أنها ضعيفة فى كل النواحى الأخرى. وقد شاء حُسْن الحظ أنْ تجرى استعادة الدستور القديم لولاية "لانجدوك" خلال فترة طفولة **لويس الرابع عشر**. وقد نظر إليه هذا الأخير على أنه من عمله، فاحترمه. وعلّق **لويس الخامس عشر** تطبيقه خلال عاميْن، غير أنه سمح باستعادته بعد ذلك.

وقد عرَّض إنشاء المكاتب البلدية هذه الولاية لأخطار أقلّ مباشرة، ولكنْ ليس أقل ضخامة؛ ذلك أن هذه المؤسسة الكريهة لم تتمثل نتيجتها فقط

---

i: **لويس الثالث عشر** (١٦٠١-١٦٤٣): ملك فرنسا (١٦١٠-١٦٤٣) – المترجم.

ii: إنرى دو **بُولانڤيلييه** Henri de Boulainvilliers (١٦٥٨-١٧٢٢) كاتب ومؤرِّخ فرنسىّ – المترجم.

فى تدمير دستور المدن، فقد كانت تميل أيضا إلى تشويه دستور الولايـــات. وأنا لا أعرف ما إذا كان مندبو الطبقة الثالثة فى مجالس الولايات قد جـــرى فى وقت من الأوقات انتخابهم بهذه الصفة، غير أنهم كانوا لم يعودوا كـــذلك منذ وقت طويل؛ وكان موظفو بلديات المدن هم الممثلين الوحيدين من الناحية القانونية للبرچوازية والشعب.

هذا الغياب لتفويض خاص ويُمْنَح بالنظر إلى مصالح اللحظة لم يكن ملحوظا تقريبا عندما انتخبتْ المدن حكامها بنفسها بحرية، بالاقتراع العـــام وفى كثير من الأحيان لفترة قصيرة جدا. وكان العمدة، أو القنصل، أو ممثل سكان الأپرشية، يمثلون بإخلاص فى ذلك الحين داخل المجالس أمانىّ السكان الذين كانوا يتكلمون باسمهم وكأنه قد تمّ اختيارهم من جانبهم بكل وضـــوح لهذا الغرض. ويفهم المرء أنه ليس نفس الشيء بالنسبة لشخص اشترى بماله الحق فى إدارة شئون مواطنيه. ذلك أن مثل هذا الشخص لم يكن يمثـــل إلا نفسه، أو على الأكثر المصالح الصغيرة أو الأهواء الصغيرة للزُّمْـــرَة التـــى ينتمى إليها. على أنه جرى الاحتفاظ لهذا الحاكم بالشراء فى المزاد بسلطاته التى كان يمتلكها الحكام المنتخبون. وقد غَيَّرَ هذا الحال كـــل طـــابع هـــذه المؤسسة. ذلك أن النبلاء ورجال الدين، بدلا من أنْ يجدوا بجـــوارهم وفـــى مواجهتهم فى مجلس الولاية ممثلى الشعب، لم يجدوا هنـــاك ســـوى بعـــض البرچوازيين المنعزلين، والهَّيابين، والعاجزين، وصارت الطبقة الثالثة أكثـــر فأكثر ثانوية فى الحكم، فى نفس اللحظة التى كانت تغدو فيها كل يوم أكثـــر غِنًى وأكثر قوة فى المجتمع. ولم يكن الحال كذلك فى "لانجدوك"، حيث كانت هذه الولاية تحرص على شراء المناصب من الملك حالما يحدِّدها. وقد ارتفع

الدَّيْن المقترض من جانبها لهذا الغرض فى سنة 1773 وحدها إلى أكثر من أربعة ملايين جنيه.

وقد أسهمتْ أسباب أخرى أكثر قوة فى جعل الروح الجديدة تتغلغل فى هذه المؤسسات القديمة ومنحتْ مجالس ولاية "لانجدوك" تفوُّقا بلا منازع على كل الولايات الأخرى.

ففى هذه الولاية، كما فى معظم جنوب فرنسا، كانت ضريبة الإنتاج والدخل (التَّاىْ) عقارية réelle وليست شخصية personnelle، أىْ أنها كانت مبنيّة على قيمة الملكية العقارية وليس على دَخْل المالك العقارىّ. وصحيح أنه كانت توجد بعض الأراضى التى تمتَّعتْ بامتياز عدم دفع أىّ شيْ على الإطلاق. وكانت هذه الأراضى قديما أراضى طبقة النبلاء؛ غير أنه، مع تقدُّم الزمن والصناعة، حدث أن جزءًا من هذه الأملاك سقط فى أيدى العامة؛ ومن جهة أخرى، كان النبلاء يغدون ملاكا عقاريِّين لكثير من الأملاك الخاضعة لضريبة الإنتاج والدخل. وهذا الامتياز، منقولا على هذا النحو من الأشخاص إلى الأشياء كان أكثر سخفا بلا شك، غير أن الإحساس به كان أقلَّ كثيرا، لأنه، مع أنه كان ما يزال مزعجا، إلا أنه كان لم يَعُدْ مُذِلا. ونظرا إلى أن هذا الامتياز كان لم يَعُدْ مرتبطا بطريقة لا تنفصم بفكرة الطبقات، ونظرا إلى أنه لم يخلق لأىّ طبقة منها مصالح غريبة بصورة مطلقة على مصالح الطبقات الأخرى أو مناقضة لها، فإنه كان لم يَعُدْ يتعارض مع كل ما كانت تهتم به كل الطبقات معًا فيما يتعلق بالحكم. وفى "لانجدوك" أكثر من كل مكان آخر، كانت هذه الطبقات مندمجة بالفعل كما وجدتْ نفسها تقف على أساس متين للمساواة الأكثر كمالا.

وفى "بريتانْىْ" Bretagne، كان لذوى الأصول النبيلة الحق فى الحضور بصفة فردية تماما فى المجالس، الأمر الذى جعل هذه المجالس أشبه بالمجالس التشريعية (الدِّييتَّات) البولندية diètes polonaises. وفى "لانجدوك"، لم يكن النبلاء يحضرون فى المجالس إلا بممثلين عنهم؛ وكان ثلاثة وعشرون من بينهم يحلّون محل كل الباقين. وكان رجال الدين يحضرون فى شخص ثلاثة وعشرين أسقفًا فى الولاية، وما يجب أنْ نلاحظه على وجه الخصوص هو أنه كان للمدن هناك أصوات مثل أصوات الطبقتيْن الأوليَيْن.

ولأن المجلس كان وحيدا ولأن التداول فيه لم يكن حسب الطبقة، بل حسب الأفراد، فإن الطبقة الثالثة كانت تتمتع فيه بطبيعة الحال بأهمية كبرى؛ وبالتدريج نجحتْ فى أنْ تجعل روحها الخاصة تتغلغل فى المجلس بكامله. وعلاوة على هذا، فإن الحكام الثلاثة الذين كانوا، تحت اسم ممثلى سكان الأبرشيات، مكلَّفين، باسم المجالس، بالقيادة الجارية للأعمال، كانوا دائما من رجال القانون، أىْ من العامّة. وكان النبلاء، الأقوياء بما يكفى للاحتفاظ بمَرْتبتهم، لم يعودوا كافين للحكم بمفردهم. ومن ناحيتهم، كان رجال الدين، رغم أنهم كانوا يتألفون بجانبهم الأكبر من ذوى الأصول النبيلة، يحتفظون هناك بتفاهم كامل مع الطبقة الثالثة؛ وكانوا يؤيدون بحرارة أغلب مشاريعها، وعملوا معها بانسجام على زيادة الازدهار المادىّ لكل المواطنين وعلى تشجيع تجارتهم وصناعاتهم، واضعين فى خدمتهم على هذا النحو فى كثير من الأحيان معرفتهم الكبيرة بالبشر وبراعتهم النادرة فى معالجة الأمور. ودائما تقريبا كان أحد رجال الدين هو الذى يتمّ اختياره للذهاب للتفاوض فى

"ڤيرساى" Versailles، مع الوزراء، حول المسائل التى كان يـدور حولهـا النزاع بين السلطة الملكية والمجالس. ويمكن القول إنه طوال القرن الأخير، كانت ولاية "لانجدوك" يُديرها البرچوازيون، الذين كان يشرف عليهم نبلاء، ويساعدهم أساقفة.

وبفضل هذا الدستور الخاص لولاية "لانجـدوك"، اسـتطاعت روح العصر الجديد أنْ تتغلغل بهدوء فى هذه المؤسسة القديمة وأنْ تغيِّرها تمامـا دون أنْ تدمِّر شيئا فيها.

وكان من الممكن أنْ يكون الحال على هذا النحو فى كل مكان آخر. ذلك أن جزءًا من الدأب والجهد اللذيْن قام بهما العواهل لإلغـاء أو تـشويه مجالس الولايات كان يكفى لتطويرها على هذا الغرار ولتكييفها جميعا مع كل ضرورات الحضارة الحديثة، لو أن هؤلاء العواهل أرادوا فقط شـيئا آخـر سوى أنْ يصيروا ويظلوا هم السادة.

1: قوة القانون الرومانىّ فى ألمانيا- الطريقة التى كان قد حلّ بها محل القانون الجرمانىّ

فى أواخر القرون الوسطى، صار القانون الرومانى le droit romain فرع الدراسة الرئيسىّ والوحيد تقريبا عند رجال القانون الألمان؛ وكان أغلبهم، فى تلك الحقبة، يتعلمون خارج ألمانيا، فى جامعات إيطاليا. ولم يكن رجال القانون هؤلاء سادة المجتمع السياسىّ ولكنهم كانوا مكلَّفين بتفسير وتطبيق قوانينه. وعندما كانوا يعجزون عن إلغاء القانون الجرمانىّ le droit germanique فإنهم كانوا يحرّفونه على الأقل بطريقة تُدْخله قسرا فى إطار القانون الرومانىّ. وكانوا يطبقون القوانين الرومانية على كل ما كان يبدو، ضمن المؤسسات الجرمانية، أن له أدنى تشابُه مع تشريع **چوستنيان** la législation de Justinien؛ وهكذا أدخلوا روحا جديدة، وأعرافا جديدة، فى التشريع القومىّ؛ وقد تحوّل هذا الأخير بالتدريج بحيث صار غير قابل للتعرف عليه، وبحيث إنه، منذ القرن السابع عشر، على سبيل المثال، كان لم يَعُدْ أحد يتعرَّف عليه تقريبا. وقد حلّ محلّه خليط هلامىّ كان لا يزال جرمانيًّا بالاسم لكنْ رومانيًّا فى واقع الأمر.

ويحقّ لى أنْ أعتقد أنه، فى سياق هذا العمل الذى قام به فقهاء القانون، ازداد الكثير من أوضاع المجتمع الجرمانىّ القديم سوءًا، ولا سيما وَضْع الفلاحين؛ والواقع أن الكثيرين ممن نجحوا فى الحفاظ إلى ذلك الحين

على كل أو بعض حرياتهم أو ممتلكاتهم فقدوها منذ ذلك الحين من خلال مقارنات متحذلقة بوضع العبيد أو مستأجرى الأحكار الرومانيِّين .emphytéotes romains

ونرى، بكل وضوح، هذا التحول التدريجىّ للقانون القومىّ، وكذلك الجهود التى بُذلت بلا طائل لمقاومته، فى سياق تاريخ "ڤورتمبرج .Wurtemberg

ومنذ ظهور الكونتية التى تحمل هذا الاسم، فى 1250، إلى إنشاء الدوقية، فى 1495، كان التشريع أهليا بالكامل؛ وكان يتألف من أعراف، وقوانين محلية سنّتها المدن أو مجالس السادة الإقطاعيِّين، ومن نُظُم أساسية صادرة عن مجالس الطبقات الثلاث؛ وكانت الشئون الكَنَسِيَّة وحدها منظمة بقانون أجنبىّ: القانون الكَنَسِىّ le droit canonique.

ومنذ 1495، تغيَّر طابع التشريع: أخذ القانون الرومانىّ فى الانتشار؛ ودخل *الدكاترة* "*docteurs*، كما كانوا يسمونهم – أىْ أولئك الذين درسوا القانون فى الكليات الأجنبية – الحكومة وسيطروا على إدارة المحاكم العليا. وطوال الفترة من بداية القرن الخامس عشر إلى منتصفه نرى المجتمع السياسىّ يواصل ضدهم نفس الصراع الذى جرى فى نفس الفترة فى إنجلترا، لكنْ بنجاح مختلف تماما. وفى دييتّ [مجلس تشريعى] "توبنجن" Tübingen، فى 1514، وفى الدييتّات التى تلتْه، يوجِّه ممثلو الإقطاع ومندوبو المدن كافة أنواع الانتقادات ضد ما كان يجرى؛ فهم يواجهون رجال القانون، الذين يقتحمون كافة المحاكم ويبدّلون روح أو حَرْف كافة الأعراف وكافة القوانين. وفى بداية الأمر بدا أن كِفتّهم هى الراجحة؛ فقد حصلوا من الحكومة على

الوعد بأنه منذ ذلك الحين فصاعدا سوف يُعَيَّن فى المحاكم العليا أشخاص محترمون وخبراء يتمّ اختيارهم من النبلاء ومن مجالس الطبقات الثلاث فى الدوقية، وليس من دكاترة، وأن لجنة تتألف من موظفى الحكومة وممثلى مجالس الطبقات الثلاث ستضع مشروع مجموعة قانونية تُطَبَّق فى كل أنحاء البلاد. جهود بلا جدوى! فسرعان ما انتهى القانون الرومانىّ إلى طرد القانون القومىّ تماما من جانب كبير من التشريع، وإلى إلقاء جذوره حتى فى الجانب الذى سُمِحَ لهذا التشريع بالبقاء فيه.

ويعزو العديد من المؤرخين الألمان هذا الانتصار للقانون الأجنبىّ على القانون الأهلىّ إلى سببيْن: 1: إلى الحركة التى جذبتْ فى ذلك الحين كافة العقول نحو لغات وآداب العصور القديمة، وكذلك إلى الازدراء الذى أدَّى إليه ذلك إزاء الإبدعات الثقافية للعبقرية القومية؛ 2: إلى الفكرة القائلة بأن الإمبراطورية المقدَّسة إنما هى استمرار للإمبراطورية الرومانية وبأن تشريع هذه إنما هو ميراث لتلك؛ وهى الفكرة التى شغلتْ القرون الوسطى القديمة بأسرها والتى طبعتْ بطابعها حتى تشريع ذلك الزمن.

غير أن هذين السببيْن لا يكفيان لتفسير أن هذا القانون يجرى إدخاله، فى نفس الفترة، فى كافة أنحاء قارة أوروبا فى آن معا. وأنا أعتقد أن ذلك إنما يعود إلى واقع أن السلطة المطلقة للملوك كانت تتوطد بصلابة، فى نفس الوقت، فى كل مكان، على أنقاض الحريات القديمة فى أوروبا، كما يعود إلى واقع أن القانون الرومانىّ، قانون العبودية، كان ينسجم معها أروع انسجام.

والحقيقة أن القانون الرومانىّ، الذى صقل المجتمع المدنىّ فى كل مكان، كان يميل فى كل مكان إلى إفساد المجتمع السياسىّ، لأن هذا القانون

كان بصفة رئيسية من صُنْع شعب متمدين للغاية ومستعبَد للغاية. ولهذا تبناه الملوك بحماس، وقاموا بتوطيده حيثما كانوا أصحاب الأمر والنهى. وصار شرّاحُ هذا القانون فى كل أوروبا وزراءهم أو ممثليهم الرئيسيِّين. وقدم لهم رجال القانون عند الضرورة دعم القانون ضد القانون ذاته. وهذا ما فعلوه فى كثير من الأحيان منذ ذلك الحين. وإلى جانب كل عاهل خرق القوانين، من النادر تماما ألاّ يظهر فقيه قانونى يأتى ليؤكد أنه ليس هناك ما هو أكثر شرعية منها، ويُثبت ببراعة أن القهر كان عدلا وأن المظلوم كان مخطئا.

2: الانتقال من المَلَكِيّة الإقطاعية إلى المَلَكِيّة الديمقراطية

صارت كافة المَلَكِيّات [النُّظُم الملكية] مطلقة absolues نحو نفس الفترة، وكان لا يكاد يكون هناك احتمال لارتباط هذا التغير الدستورىّ بظرف خاص يوجد بالمصادفة فى نفس اللحظة فى كل دولة، فلا مناص من افتراض أن كافة هذه التطورات المتماثلة والمتزامنة كانت ثمار سبب عام فعل فعله على قدم المساواة فى كل مكان فى آن معا.

وقد تمثل هذا السبب العام فى الانتقال من حالة اجتماعية إلى أخرى، من التفاوت الإقطاعىّ إلى المساواة الديمقراطية. وكان النبلاء مهزومين بالفعل وكان الشعب لم ينهض بعد، وهكذا كان أحد الفريقين أذلّ من أنْ يعرقل تقلبات السلطة بينما لم يكن الآخر ناهضا بما يكفى لأنْ يفعل ذلك. ومنذ ذلك الحين امتدت فترة مائة وخمسين سنة كانت بمثابة العصر الذهبىّ

للملوك، وقد تمتعوا خلالها فى آن معا بالاستقرار وكلية الجبـروت، هـذان الأمران اللذان يتنافيان عادة: كانوا مقدَّسين كالزعمـاء الـوراثيِّين لمَلَكيِّـة إقطاعية ومُطْلَقِين كسيّد مجتمع ديمقراطىّ.

3: تدهور المدن الحرة فى ألمانيا – مدن إمبراطورية رايششتاتن Reichstadten

وفقا للمؤرخين الألمان، كان أزهى عصر لهذه المدن فـى القـرنين الرابع عشر والخامس عشر. وكانت فى ذلك الحين ملاذ الثروة، والفنـون، والمعارف، كما كانت ملِكات تجارة أوروبا، والمراكز القوية للمدنيـة. وقـد انتهت، ولاسيما فى شمال وجنوب ألمانيا، إلى أنْ تشكل مع النـبلاء الـذين أحاطوا بها كونفدراليات مستقلة، كما كانت المدن قد فعلت، فى سويسرا، مع الفلاحين.

وفى القرن السادس عشر، كانت هذه المدن ما زالت تحتفظ برخائها؛ غير أن عهد التدهور كان قد حلّ. وقد أدت حرب الثلاثين عامًا إلى التعجيل بخرابها؛ ولا تكاد تكون بينها مدينة واحدة لم يجر تدميرها أو تخريبها خلال تلك الفترة.

ومع ذلك فإن معاهدة ويسيفاليا Westphalie [بالألمانية: فيـستفالين Westfalen] تذكُر أسماءها بصورة إيجابية وتحتفظ لها بصفة "دول مباشرة"، أىْ أنها لا تخضع إلا للإمبراطور؛ غير أن العواهل الذين يجاورونهـا مـن جهة، ومن جهة أخرى الإمبراطور ذاته، الذى لم يكد يتمكن مـن ممارسـة

سلطته، منذ حرب الثلاثين عامًا، إلا على هذه التوابع الصغيرة للإمبراطور، يحصرون سيادتها كل يوم داخل حدود ضيقة للغاية. وفى القرن الثامن عشر، نظل نراها حيث يصل عددها إلى واحد وخمسين؛ وهى تحتل مقعديْن في "الدييت" la diète وتملك فيه صوتا منفصلا؛ لكنها لم تَعُدْ تملك شيئا فى واقع الأمر فى مجال إدارة الشئون العامة.

وفى الداخل، نجدها جميعا مثقلة بالديون؛ وترجع هذه الأخيرة جزئيا إلى واقع أنهم يستمرون فى فرض ضرائب الإمبراطور عليها بما يتفق مع عظمتها السابقة، وجزئيا إلى واقع أن هذه المدن سيئة الإدارة للغاية. والأمر اللافت للنظر حقا أن هذه الإدارة تعانى مرضًا خفيًّا تشترك فيه كافة الإدارات، مهما كان شكل دستورها؛ وسواء أكان هذا الأخير أريستقراطيا أم ديمقراطيا فإنه يفسح المجال أمام مظالم إنْ لم تكن متماثلة فهى على الأقل صارخة للغاية: إذا كان الدستور أريستقراطيا، صارت الحكومة، فيما يقال، تجمُّعا لعدد صغير من العائلات: وتقوم المحسوبية والمصالح الخاصة بكل شيء؛ أما إذا كان ديمقراطيا فإن التحايل والارتشاء يظهران هناك من كل جانب. وفى الحاليْن، يشكو الناس من غياب الأمانة والنزاهة من جانب الحكومات. ويغدو الإمبراطور مضطرا إلى التدخل بلا انقطاع فى شئونها فى محاولة لردّ الأمور فيها إلى نصابها. وهى تُقْفِر وتسقط فى البؤس. إنها لم تَعُدْ مراكز للمدينة الجرمانية؛ فالفنون تهجرها لتواصل تألُّقها فى مدن جديدة، يُقيمها العواهل وتمثل العصر الجديد. وتبتعد التجارة عنها؛ وتختفى طاقتها القديمة وكذلك قوة وطنيتها؛ وتبقى "هامبورج" Hambourg، وحدها تقريبا، مركزا كبيرا للثروة والأنوار، لكنْ نتيجة لأسباب خاصة بها.

4: تاريخ إلغاء القنانة فى ألمانيا

سيتَّضِح من الجدول التالى أن إلغاء القنانة فى أغلب بقـاع ألمانيـا تطوُّرٌ حديث للغاية. فالقنانة لم تُلْغَ:

١: فى إقليم "باده" Bade [بالألمانية "بادن" Baden]، **إلا** فى 1783؛

٢: فى "هوهنتسوليرن" Hohenzollern، فى 1789؛

٣: فى "شليسڤيج" Schleswig و "هولشتاين" Holstein، فى 1804؛

٤: فى "ناسّاو" Nassau، فى 1808؛

٥: فى "پروسيا" Prusse: قام **فريـدريك جليـوم الأول** Frédéric-Guillaume I^{er} [١٧٤٤-١٧٩٧، ملك پروسيا (١٧٨٦-١٧٩٧)]، منـذ 1717، بالقضاء على القنانة فى أملاكه. وكما سبق أنْ رأينا فقـد طالـب القـانون الخاص الذى أصدره **فريدريك الأكبر** بإلغائها فى كل أنحاء المملكة؛ غير أنه لم يؤدِّ، فى الواقـع، إلا إلـى اختفـاء شـكلها الأكثـر فظاظـة: *القنانـة* *Leibeigenschaft*؛ وقد احتفظ بها فى شـكلها المخفَّـف: *التبعيـة الوراثيـة* *Erbunterthænigkeit*. ولم تنته القنانة تماما إلا فى 1809؛

٦: فى "باڤاريا" Bavière، تختفى القنانة فى 1808؛

٧: يُلغيها مرسوم لـ **نابليون** Napoléon، مؤرَّخ فى مدريد، فى 1808، فى الدوقية الكبيرة: "بيرج" Berg وفى مناطق صغيرة أخرى عديـدة، مثـل "إيرفورت" Erfurth، و "بايرويت" Baireut، إلخ.؛

٨: فى مملكة: "ويستيفاليا" Westphalie، يرجع تاريخ القضاء عليهـا إلى 1808 و1809؛

٩: فى إمارة: "ليپّه–ديتمولد" Lippe–Detmold، فى 1809؛

١٠: فى "شاوينبورج–ليپّه" Schauenburg–Lippe، فى 1809 و1810 أيضا؛

١١: فى "پوميرانيا" السويدية Poméranie suédoise، فى 1810 أيضا؛

١٢: فى "هيسّه–دارمشتات" Hesse–Darmstadt، فى 1809 و1811؛

١٣: فى "ڤورتيمبيرج" Wurtemberg، فى 1817؛

١٤: فى "ميكليبورج" Mecklembourg، فى 1820؛

١٥: فى "أولدينبورج" Oldenbourg، فى 1814؛

١٦: فى "زاكسه" Saxe، بالنسبة لـ: "لوزاسه" Lusace، فى 1832؛

١٧: فى "هوهينتسوليرن–زيجمارينجن" Hohenzollern-Sigmaringen، فى 1923 فقط؛

١٨: فى النمسا Autriche، فى 1811. ومنذ 1782 قضى **چوزيف الثانى** على *القنانة* *Leibeigenschaft*؛ غير أن القنانة فى شكلها المخفَّف: *التبعية الوراثية* *Erbunterthænigkeit*، استمرَّ حتى 1811.

5: [بقايا القنانة فى بعض مناطق ألمانيا]

هناك قسم من البلاد الألمانية اليوم، مثل "براندبيورج" Brandebourg، و"پروسيا" القديمة و"سيليزيا" Silésie، كان مأهولا أصلا بسكان سلاڤيِّين، وغزاه واحتله جزئيا ألمان. وفى هذه البلاد ظل مظهر

القنانة دائما أشد فظاظة مما فى ألمانيا، وقد تركت القنانة فيها بقايا ظلت ملحوظة بوضوح فى نهاية القرن الثامن عشر.

6: مجموعة فريدريك الأكبر القانونية

بين أعمال **فريدريك الأكبر**، يتمثل أقلها شهرة، حتى فى بلاده، وأقلّها تألُّقا، فى المجموعة القانونية التى تمَّ تحريرها بناءً على أوامره وأصدرها خلفه. ولكننى أشك فى أن أىّ عمل آخر من أعماله يلقى أضواء أسطع على الرجل نفسه وعلى عصره، ويبيّن بصورة أوضح التأثير المتبادل بينهما.

وتمثل هذه المجموعة القانونية دستورا حقيقيا، بالمعنى الذى نعزوه الآن إلى هذه الكلمة؛ ذلك أن هدفها لم يقتصر على تنظيم العلاقات فيما بين المواطنين، بل يشمل أيضا علاقات المواطنين والدولة: إنها فى آن معا مجموعة مدنية، ومجموعة جنائية، وميثاق.

وهى تستند أو بالأحرى يبدو أنها تستند إلى عدد من المبادئ العامة التى يجرى التعبير عنها بصورة فلسفية للغاية ومجردة للغاية، والتى تشبه من عدة نواحٍ تلك المبادئ العامة التى يشتمل عليها إعلان حقوق الإنسان فى دستور 1791.

وهى تعلن أن رفاهية الدولة ومواطنيها هى هدف المجتمع وغاية القانون، وأن القوانين لا ينبغى أنْ تحدّ من حرية وحقوق المواطنين إلا فى سبيل الكيان المشترك؛ وأن كل عضو من أعضاء الدولة ينبغى أنْ يعمل

للصالح العام بما يتناسب مع مركزه وثروته، وأن حقوق الأفراد ينبغي أنْ تخضع للصالح العام.

ولا تطرح هذه المجموعة القانونية فى أىّ مكان مسألة الحق الوراثى للملك، ولأسرته، ولا حتى مسألة حق خاص، وهو ما ينبغى تمييزه عن حق الدولة. والواقع أن اسم الدولة هو الاسم الوحيد الذى تستخدمه المجموعة لوصف السلطة الملكية.

وبالمقابل، يجرى الحديث فيها عن الحق العام للبشر: تستند الحقوق العامة للبشر إلى الحرية الطبيعية لتحقيق المرء لمنفعته الخاصة دون إلحاق الضرر بحق الغير. وهكذا فإن كافة الأفعال التى لا يحظرها القانون الطبيعىّ أو قانونٌ وضعىّ للدولة مباحة. ولكل مواطن من مواطنى الدولة أنْ يطلب منها حماية شخصه وممتلكاته، وله الحق فى الدفاع عن نفسه بالقوة، ما لم تبادر الدولة إلى نجدته.

وبعد أنْ استعرض هذه المبادئ العظيمة فإن المشرِّع، بدلا من أنْ يستخلص منها، كما فى دستور 1791، مبدأ سيادة الشعب وتنظيم حكومة شعبية فى مجتمع حر، يتراجع فجأة ويتجه إلى استنتاج آخر ديمقراطى بدوره، ولكنه ليس ليبراليا؛ فهو ينظر إلى الملك على أنه الممثل الوحيد للدولة، ويمنحه كافة السلطات التى أقرها منذ قليل للمجتمع. ولم يعد العاهل فى هذه المجموعة القانونية ممثل الربّ إنه ليس سوى ممثل المجتمع، وسيطه، خادمه، كما قرر **فريدريك** بإسهاب فى أعماله؛ لكنه يمثله وحده، ويمارس وحده كافة السلطات. إن رئيس الدولة الذى يقع على عاتقه، كما

جاء فى المقدمة، واجب تأمين الصالح العام، الهدف الوحيد للمجتمع، مسئول عن قيادة وتوجيه كافة أعمال الأفراد نحو هذا الهدف.

وبين الوجبات الرئيسية لهذا الممثل الكلى الجبروت للمجتمع، أجد ما يلى: المحافظة على السلام العام والأمن العام فى الداخل، وتأمين كل فرد فيه ضد العنف. وفى الخارج، يكون مسئولا عن صنع السلام والحرب؛ وله وحده حق سَنّ القوانين ووَضْع لوائح عامة للشرطة؛ وهو يملك وحده الحق فى العفو وفى إلغاء الدعاوى الجنائية.

كما أن كافة الروابط القائمة فى الدولة، وكذلك كافة المؤسسات العامة، تخضع لرقابته وإدارته، لمصلحة السلام العام والأمن العام. ولكىْ يكون بوسع رئيس الدولة أنْ يفى بهذه الالتزامات، ينبغى أنْ يحصل على عدد من الإيرادات والحقوق الملائمة، وله بالتالى سلطة فرض ضرائب على الثروات الخاصة، وعلى الأفراد، وعلى مهنهم، وتجارتهم، وإنتاجهم واستهلاكهم. كما ينبغى الخضوع لأوامر الموظفين العموميِّين الذين يعملون باسمه وكأنها أوامره هو: كلٌّ فيما يقع فى حدود وظيفته.

وتحت هذا الرأس، العصرى تماما، سنرى الآن ظهور جسم قوطىّ تماما؛ لم يقمْ **فريدريك** إلا بأنْ طرح عن نفسه ما من شأنه أنْ يعرقل ممارسته لسلطته الخاصة، وسيتشكَّل من الكل كائن مسخ أشبه ما يكون بمرحلة وسطى انتقالية من كائن إلى آخر. وفى هذا العمل الغريب يُبْدِى **فريدريك** ازدراءً للمنطق بقدر ما يُبْدى من عناية بقوَّته ومن رغبة فى ألا يخلق لنفسه إشكالات لا جدوى منها بالهجوم على ما كان قادرا على الدفاع عن نفسه.

وسكان الأرياف، باستثناء بعض المقاطعات وبعض النـــواحى، فـــى وضع من العبودية الوراثية التى لا تقتصر فقط على أنـــواع مـــن الـــسخرة والخدمات الملازمة لحيازة بعض الأراضى، بل تمتدّ، كما سبق أنْ رأينا، إلى شخص الحائز.

وأغلب امتيازات ملاك الأرض مكرَّســة مــن جديــد بالمجموعــة القانونية؛ بل يمكن القول إنها كذلك ضدّ المجموعة القانونية: حيث تنصّ هذه المجموعة على أنه، فى الأحوال التى يختلف فيها العرف المحلى والتــشريع الجديد، ينبغى العمل بالعرف المحلى. كما يجرى التأكيــد رســميا علـــى أن الدولة لا يجوز لها إلغاء هذه الامتيازات إلا عن طريق إعادة الشراء ووفقا للأشكال القانونية.

صحيح أن المجموعة القانونية تؤكد إلغاء القنانـــة بحــصر الكلمـــة (*Leibeigenschaft*)، بقدر ما تؤدى إلى قيام العبودية الشخصية؛ ولكن *التبعية الوراثية* (*Erbunterthænigkeit*) التى تحل محلها تظل نوعا من العبودية، كما أمكننا أنْ نرى عند قراءة النص.

وفى نفس هذه المجموعة القانونية كان ما يزال يجرى التفريق بعناية بين البرچوازى والفلاح؛ كما يجرى الإقرار فيها بطبقة وسطى من نوع مـــا بين البرچوازية والنبلاء، وهى تتألف من كبار الموظفين من غير النـــبلاء، ومن رجال الكنيسة ecclésiastiques، ومدرِّسى المدارس العلمية والمـــدارس الثانوية والجامعات.

ولكىْ تبقى منفصلة عن باقى البرچوازية، لـــم يكـــن البرچوازيـــون يختلطون، مع ذلك، بالنبلاء: ظلوا، على العكس، فى حالة دونية إزاء هؤلاء.

ولم يكونوا يستطيعون، بوجه عام، أنْ يشتروا أملاكا فروسية، ولا أنْ يتولوا أرفع المناصب فى الخدمة العامة. وكانوا لم يعودوا *hoffahig*، أىْ أنه كان لا يحق لهم المثول أمام المحكمة [hoffahig = شخص مؤهَّـل للمثـول أمـام المحكمة لأن له ستة عشر جَدًّا للوالديْن كلهم من النبلاء، وفقا لعُرْف أنـسابٍ قديم]، إلا فى أحوال نادرة، وليس مطلقا مع عائلاتهم. ولأنه فى فرنسا، كانت هذه الدونية تجرح بصورة خاصة، كل يوم، مشاعر هذه الطبقة التى كانت قد صارت أكثر استنارة وأقوى نفوذا، وإذا كان موظفو الدولة البرچوازيـون لا يشغلون المناصب الأكثر بريقا، فإنهم كانوا يتولون بالفعل تلك المناصب التى كان يوجد فيها الكثير من الأشياء والأشياء التى يُعَدُّ القيام بها الأكثر جدوى. وكان السخط على امتيازات النبلاء، ذلك السخط الذى كان سيسهم، عنـدنا، كثيرا فى الثورة، والذى هيَّأ فى ألمانيا الاستحسان الذى قوبلتْ به الثورة، فى البداية. وكان المحرر الرئيسى للمجموعة القانونية مع ذلك شخصا برچوازيًّا؛ غير أنه لا شك فى أنه كان يطيع أوامر سيِّده.

وكان الدستور القديم لأوروبا لم يتمّ تدميره تماما فى هذه الناحية من ألمانيا التى كان **فريدريك** يعتقد، رغم الاحتقار الذى كان يوحى به إليه، أنه ما زال هناك وقت لجعل بقاياه تختفى. وبوجه عام فإنه كان يكتفى بأنْ يجـرِّد النبلاء من حق أنْ يجتمعوا ويديروا كمجموعة، وأنْ يُترك لكلٍّ مـنهم بـصفة فردية امتيازته؛ ولم يقم إلا بتقييد وتنظيم ممارستها. كذلك حـدث أنْ هـذه المجموعة، المكتوبة بأوامر من تلميذ لفلاسفتنا، والمطبَّقة بعـد أنْ انـدلعتْ الثورة الفرنسية، كانت الوثيقة التشريعية الأكثر أصالة والأكثر حداثة التـى

قدَّمتْ أساسا قانونيا لأشكال اللامساواة الإقطاعية هذه ذاتها التى كانت الثورة تتجه إلى إلغائها فى كل أوروبا.

وجرى فيها إعلان طبقة النبلاء باعتبارها المجموعة الرئيسية للدولة؛ وكان ينبغى أن تُعْطَى الأفضلية لتعيين ذوى الأصول النبيلة، كما قال الإعلان، فى كل الوظائف الممتازة، عندما يكونون متمتعين بالكفاءة اللازمة لتولِّيها. وكان بمستطاعهم وحدهم أنْ يحوزوا الأملاك النبيلة، وأن يُنْشئوا الأوقاف الوراثية substitutions، وأنْ يتمتعوا بحقوق القنص والقضاء الملازمينْ للأملاك النبيلة وكذلك بحقوق الرعاية على الكنائس؛ وكان بمستطاعهم وحدهم أنْ يتخذوا اسم الأرض التى يمتلكونها. ولم يكن يحقّ للبرچوازيين، المسموح لهم بالاستثناء الصريح بحيازة الأملاك النبيلة، أن يتمتعوا إلا فى الحدود الدقيقة لهذا التصريح بالحقوق وألقاب الشرف المرتبطة بحيازة أملاك مشابهة. فالبرچوازىّ، إذا كان حائزا لمِلْكٍ نبيل، لا يمكن أنْ يترك هذا المِلْك لوريث برچوازىّ إلا إذا كان هذا الوريث من الدرجة الأولى. وفى حالة عدم وجود مثل هؤلاء الورثة أو ورثة نبلاء آخرين، كان يجب أنْ يكون هذا المِلْك جائزا.

ويتمثل أحد الأقسام الأكثر تمييزا لمجموعة **فريدريك** فى الحق الجنائى فى الشأن السياسىّ المتصل به.

والحقيقة أن خليفة **فريدرك الأكبر**، **فريدريك-جليوم الثانى** Frédéric-Guillaume II الذى كان يعتقد، رغم الجانب الإقطاعىّ والاستبدادىّ للتشريع الذى قمتُ للتوّ بإعطاء لمحة عنه، أنه يلاحظ فى عمل عمه ميولا ثورية، وأمر بمنع نشره حتى 1794، لم يطمئنّ إليه، فيما يقال، إلا عندما أخذ فى

اعتباره الأحكام الجنائية الممتازة التى صحَّحتْ بها هذه المجموعة المبادئ السيئة التى كانت تشتمل عليها. وبالفعل فإنه لم يوجد فى يوم من الأيام منذ ذلك الحين شيء أكثر كمالا من نوعه؛ فلم يحدث فقط أنْ يتمّ العقاب على العصيانات والمؤامرات بمنتهى القسوة، بل كانت الانتقادات التى تزدرى إجراءات الحكومة يتمّ قمعها كذلك بقسوة بالغة. وكانت السلطات تحظر بعناية شراء وتوزيع الكتابات الخطرة: كان صاحب المطبعة، والناشر، والموزِّع، مسئولين عن عمل المؤلف. وجرى إعلان الحفلات الراقصة، والحفلات التنكُّرية، والتسليات الأخرى، اجتماعات عامة، وكان يجب أنْ تصرِّح بها الشرطة. وكان هذا ينطبق كذلك حتى على الوجبات التى تقام فى الأماكن العامة. أما حرية الصحافة وحرية التعبير فقد جرى إخضاعهما بصورة وثيقة للإشراف الاستبدادىّ. وكان حمل الأسلحة النارية محظورا.

وعلى طول هذا العمل، الذى كان نصفه مستمدًّا من القرون الوسطى، تظهر مع ذلك أحكام تقترب روحه المتطرفة المركزية الميول من مشارف الاشتراكية. وعلى هذا النحو يجرى إعلان أن الدولة هى التى يُناط بها السهر على توفير الغذاء، والعمل، والأجور، لكل أولئك الذين لا يقدرون على أنْ يعولوا أنفسهم، والذين لا يملكون الحق لا فى العون من السيد الإقطاعىّ، ولا فى العون من الكومونة: يجب تأمين العمل لهؤلاء بما يتفق مع قُواهم، وقدراتهم. ويجب أنْ تقوم الدولة بإنشاء مؤسسات يمكن عن طريقها تخفيف فقر المواطنين. فضلا عن أن الدولة يُناط بها القضاء على المؤسسات التى تميل إلى تشجيع الكسل، وكذلك القيام بنفسها بتوزيع المال المرصود لهذه المؤسسات على الفقراء.

الجرأة والجدَّة فى النظرية، والوَجَل فى التطبيق؛ هذه السمات التى تطبع بطابعها هذا العمل لـ **فريدريك الأكبر**، نلقاها فى كل موضع فيه. فمن ناحية، يجرى إعلان المبدأ العظيم للمجتمع الحديث، والمتمثل فى أن كل الناس يجب أنْ يخضعوا للضريبة على قدم المساواة؛ ومن الناحية الأخرى، يُسْمَح باستمرار القوانين الإقليمية التى تشتمل على استثناءات على هذه القاعدة. ويجرى تأكيد أن كل دعوى قضائية بين أحد الرعايا والعاهل سيتمّ التقاضى فيها وفق الأصول وتبعا للنظم القانونية المبيَّنة فيما يتعلق بكل الدعاوى الأخرى؛ والواقع أن هذه القاعدة لم يتمّ اتِّباعها فى يوم من الأيام عندما كانت تتعارض معها مصالح أو أهواء الملك. وكان يتمّ التباهى بإبراز طاحونة سان–سُوسى San–Souci، وكان يجرى بلا ضجة ترويض القضاء فى أحوال أخرى عديدة.

وما يُثْبت كم أن هذه المجموعة القانونية، التى جدَّدت كثيرا فى ظاهر الأمر، لم تُجَدِّد إلا قليلا فى واقع الأمر، وما يجعلها، بالتالى، فريدة إلى هذا الحد فى دراستها فى سبيل أنْ نعرف جيدا الحالة الحقيقية فى هذا المجتمع فى هذه الناحية من ألمانيا فى أواخر القرن الثامن عشر، هو أن الأمة البروسية لم تكد تنتبه إلى نشرها. وقد درسها فقهاء القانون وحدهم، وفى الوقت الحاضر، يوجد عدد كبير من الأشخاص المستنيرين الذين لم يقرأوه مطلقا.

7: أملاك الفلاحين فى ألمانيا

فى كثير من الأحيان كانت توجد بين الفلاحين أُسر لم تكــن حــرة ومالكة أرض فحسب، بل كانت أملاكها تشكل نوعا مــن توريــث الأرض للابن بصورة دائمة majorat perpétuel. وكانــت الأرض التــى يحوزهــا هؤلاء الفلاحون غير قابلة للتقسيم: كان يرثها ابنٌ فقط، وكان هذا الابن فــى العادة هو الابن الأصغر، كما هو الحال فى بعض أعراف إنجلتــرا. وكــان يحق لهذا الابن الوارث وحده أنْ يمنح هِباتٍ منها لإخوته وأخواته.

وكانت *الأراضى الوراثية Erbgüter* للفلاحين منتشرة إلى هذا الحــد أو ذاك فى ألمانيا كلها لأن أىّ مكان لم يشهد أنْ يشمل النظام الإقطاعىّ كل الأرض. وفى "سيليزيا"، حيث يحتفظ النبلاء إلى يومنا هذا بــأملاك واســعة تشكل أغلب القرى جزءًا منها، وتوجد مع ذلك قرى يحوزها السكان بصورة كاملة وكانت حرة بصورة كاملة. وفى بعض أنحاء ألمانيا، مثل الـ "تيــرول" Tyrol وفى "فريزه" Frise، كان الواقع السائد يتمثل فى أن الفلاحين يحوزون الأرض بنظام *الأراضى الوراثية*.

غير أنه فى الغالبية العظمى من بقاع ألمانيا، لم يكن هذا النوع مــن الملكية العقارية إلا استثناءً مألوفا إلى هذا الحد أو ذاك. وفى القرى الذى كان يوجد فيها، كان صغار الملاك لهذا النوع يشكلون نوعا من الأريــستقراطية بين الفلاحين.

8: مركز النبلاء وتقسيم الأرض على طول نهر الراين

من البيانات المستمدة فى المواقع المعنية ومن أشخاص عاشوا فـــى ظل النظام القديم، يبدو أنه فى منطقة "كولونيا" Cologne الانتخابيـــة، علـــى سبيل المثال، كان هناك عدد كبير من القرى الخالية من السادة الإقطـــاعيِّين وكان يقوم بإدارة شئونهم ممثلو الأمير، كما يبدو أنه، فى المناطق التى كان يوجد فيها النبلاء، كانت سلطاتهم الإدارية محدودة للغاية، وأن مركزهم كان لامعًا أكثر منه قويًّا (على الأقل بصورة فردية)، وأنه كان هناك كثير مـــن حاملى ألقاب الشرف، داخلين فى خدمة الحاكم، غير أنهم كانوا لا يمارسون سلطة فعلية ومباشرة على الشعب. وأنا على يقين من ناحية أخرى من أنـــه، فى نفس هذه المنطقة النتخابية، كانت الملكية العقارية مقـــسَّمة للغايـــة، وأن عددا كبيرا جدا من الفلاحين كانوا ملاكا عقاريين، الأمر الذى يُعْزَى بصورة خاصة إلى حالة العوز المالى وشبه الفقر التى عاش فيها منذ وقـــت طويـــل بالفعل قسم كبير من الأُسَر النبيلة، العوز الذى جعلهم يبيعون بـــلا انقطـــاع بعض القطع الصغيرة من أراضيهم التى كان يحصل عليها الفلاحون، سواء عن طريق الاستئجار، أومقابل الدفع نقدا. وكان تحت يدى كـــشف بـــسكان أسقفية "كولونيا"، فى بداية القرن الثامن عشر، وكانـــت توجـــد فيـــه حالـــة الأراضى فى تلك الفترة؛ ووجدتُ أنه، منذ ذلك الزمن، كان ثلث الأراضـــى ملكا للفلاحين. ومن هذا الواقع كان يتولد مجموع من المـــشاعر والأفكـــار وَضَعَ أولئك السكان فى حالة أقرب كثيرا من الثورات من أولئـــك الـــسكان

الذين يقيمون فى أنحاء أخرى من ألمانيا حيث لم تكن هـذه الخـصوصيات ملحوظة بعد.

9: كيف أن قانون الإقراض بفائدة [الرِّبا]
أدَّى إلى تسريع تقسيم الأرض

القانون الذى حظر الإقراض بفائدة [الرِّبا]، مهما كان معدَّل الفائـدة، كان ما يزال سارى المفعول فى أواخر القرن الثامن عشر. ويخبرنا **تيرجـو** أنه فى 1769 كان هذا القانون مرعيًّا فى كثير من الجهات. وقد استمرت هذه القوانين، كما يقول، رغم أنه كان يجرى خرقها فى كثير من الأحيان. ويسمح القضاة القنصليون les juges consulaires [أو قضاة المدن المنتخبـون فـى المحاكم التجارية] بالفوائد المنصوص عليها بدون التصرف فى رأس المال، على حين ترفضها المحاكم العادية. كما أننا نرى مدنيِّين غير أمناء يقاضون فى المحاكم الجنائية دائنيهم مُتَّهِمين إياهم بـأنهم أقرضـوهم المـال بـدون التصرف فى رأس المال.

وبصورة مستقلة عن النتائج التى كان لا مناص من أنْ تكون لهـذا التشريع على التجارة وبصفة عامة على التقاليد العمالية للأمة فإنه كان لـه تأثير كبير على تقسيم الأراضى وعلى حيازتها. فقد ضـاعف بـلا حـدود الإيجارات المستديمة، العقارية شأنها شأن غير العقارية. كمـا دفـع مـلاك الأرض القدامى، بدلا من الاقتراض عند الضرورة [بضمان أراضيهم]، إلى بيع قطع صغيرة من أملاكهم مقابل ثمـن، جزئيـا بالـدفع نقـدا وجزئيـا

بإيجارمستديم: الأمر الذى أسهم بشدة، من ناحية، فى تقسيم الأرض، ومن الناحية الأخرى، فى إرهاق الملكية العقارية الصغيرة بكثرة من الديون الدائمة.

10: مثال للميول التى نشأتْ بالفعل من ضريبة العُشْر dîme قبل الثورة بعشرة أعوام

فى 1779، اشتكى محامٍ صغير من "لوسى" Lucé بأسلوب مرير للغاية، وبطريقة تنمّ بالفعل عن الإحساس بالثورة القادمة، من أن رعاة الأبرشيات curés وآخرين من كبار المُعَشِّرين Decimateurs [فارضى ضريبة العُشْر] يبيعون للمزارعين، بأسعار باهظة، القش الذى جلبته لهم ضريبة العُشْر والذى يحتاج إليه هؤلاء المزارعون احتياجًا ماسًّا من أجل التسميد.

11: مثال للطريقة التى أبعد بها رجال الدين الشعب عن أنفسهم عن طريق ممارسة امتيازاتهم

فى 1780، اشتكى رئيس وكهنة دير "لاڤال" Laval من أن هناك مَنْ يريدون إرغامهم على دفع رسوم تعرفة السلع الاستهلاكية والمواد اللازمة لترميم مبانيهم. وادَّعوا أنهم، نظرا لأن رسوم التعرفة تمثل ضريبة الإنتاج والدخل (التَّاىْ)، ونظرا لأنهم هم أنفسهم مُعْفَوْن من هذه الضريبة، لا ينبغى

أنْ يدفعوا شيئا. وأخبرهم الوزير بأنهم يستطيعون التقدُّم بطلباتهم إلى الدائرة المالية المنتخبة l'élection، مع اللجوء إلى محكمة الضرائب غير المباشرة.

12: **حقوق إقطاعية يملكها كهنة.**

مثال من ألف:

دير "شيربور" Cherbourg (1753)

كان هذا الدير يحوز فى ذلك الحين إيجارات إقطاعية، قابلة للدفع نقدا أو عينا، فى تقريبا كل أبرشيات المناطق المحيطة بـ "شيربور"؛ وكانت واحدة منها تمدُّه بثلاثمائة وستة بوشلات من القمح. وكانت تضمّ بارونية "سانت چينيڤييڤ" Sainte-Geneviève؛ وبارونية "با-دى-رول" Bas-du-Roule وطاحونتها الإقطاعية؛ وبارونية "نيڤيل-أو-پلا" Neuville-au-Plein، الواقعة على مبعدة عشرة فراسخ على الأقل. وهو يجبى، بالإضافة إلى هذا، عُشُور اثنتىْ عشرة أبرشية فى شبه الجزيرة، يقع عديد منها بعيدا جدا عنه.

13: الضيق الذى تسبِّبه
الرسوم الإقطاعية للفلاحين،
وبصورة خاصة الرسوم الإقطاعية للكهنة

هذه رسالة كتبها قُبَيْل الثورة أحد المزارعين إلى المفـوَّض الملكـىّ ذاته. وهى لا تمثل مطلقا حجة تبرهن على دقة الوقائع التى تحتويها؛ غيـر أنها تدلّ تماما على الحالة العقلية للطبقة التى ينتمى إليها مَنْ كتبهـا. وهـو يقول:

"رغم أن لدينا قلة من النبلاء فى هذه المنطقة فإنه لا يجب أنْ نعتقـد أن الأراضى مثقلة بصورة أقلّ بالإيجارات؛ وعلى العكس فـإن الأراضـى الإقطاعية كلها تقريبا ملك للكاتدرائية، أو المطرانية، أو مجمع سان-مارتان الكنسى la collégiale Saint-Martin، أو الرهبان البينيديكتيِّين Bénédictins فى "نوارموتييه" Noirmoutiers، و "سان-چوليان" Saint-Julien، ورجـال دين آخرين، ولا تخضع الإيجارت عندهم للتقادم مطلقا، وتبرز عندهم بـلا انقطاع أوراق قديمة متعطنة، لا يعلم مَنْ حرَّرها إلا الله وحده!

"وهذا البلد بكامله مُبْتَلًى بالإيجارات. ويتوجَّب على الجانب الأكبـر من الأراضى أنْ تدفع، كل سنة، بواقع سُبْعَ بوشل من القمح عن كل "أرپان" arpent [مقياس زراعى قديم للمساحة = من ٢٠ إلـى ٥٠ "آر" are ("آر" = مائة متر مربع)؛ أىْ أن "أرپان" = من نصف فدان مصرى إلى أكثر قليلا من فدان وربع]، وإيجارات أخرى عن النبيذ؛ فهذا يدفع رُبْع محصول الفواكـه للسيد الإقطاعىّ، وذاك يدفع الخُمْس، إلخ، ويجرى دائما دفع العشور؛ فهـذا

يدفع جزءًا من اثنىْ عشر جزءًا، وذاك جزءًا من ثلاثة عشر جـزء. وهـذه الرسوم كلها متغيِّرة إلى حد أننى أعرف أنها تتراوح بين الرُّبْع وجزء مـن أربعين جزءًا.

"فماذا نتصور عن كل هذه الإيجارات مـن كـل أنـواع الغـلال، والخضر، والنقود، والدواجن، والسخرة، والأخشاب، والفواكه، والـشموع؟ إننى أعرف أن هناك إتاوات فريدة، تُـدْفَع بـالخبز، والـشمع، والبـيض، والخنزير بلا رأس، والشارات الوردية، وباقات البنفسج، والمهاميز المذهبة، إلخ. وهناك أيضا كثرة لا حصر لها من رسوم إقطاعية أخرى. فلماذا لم يتمّ تحرير فرنسا من كل هذه الإتاوات الباهظة؟ وأخيرا، فقـد بـدأوا يفتحـون أعينهم، وهناك أمل كبير فى حكمة الحكومة الراهنة؛ إنها تَمُدّ يد العون إلـى هؤلاء الفقراء ضحايا جباية النظام الـضريبىّ القـديم، المـسماة بـالحقوق الإقطاعية، التى كان لا يجوز مطلقا التصرف فيها أو بيعها.

"وماذا نتصور أيضا من هذا الطغيان لإتـاوات التركـات المباعـة Lods et ventes للسيد الإقطاعىّ؟ فالمشترى يستنفد ما لديه لإتمام شراء قطعة أرض وهو مُلْزَم بدفع نفقات ضخمة على المـزاد والتعاقـد، والمحاضـر الرسمية لاستلام الحيازة، والدمغة، وتسجيل العقد، والسنتيم الأخير centième dernier، ثمانية سو sous لكل جنيه، إلخ، وفوق كل هذا، ينبغـى أنْ يُطْلِـع على عقده سيدَهُ الإقطاعىّ، الذى سيجعله يدفع إتاوات التركات المباعة علـى إجمالىّ ثمن شرائه: حيث يدفع بعضهم جزءًا من اثنىْ عشر جزءًا، وآخرون العُشْر. ويطالب بعضهم بالحـصول علـى الخُمْـس le quint؛ وآخـرون بالحصول على الخُمسْ وزيادة خُمسْ الخُمْس عليـه le quint et le requint.

وأخيرا فإن كل المعدَّلات واردة، بل إننى أعرف مَنْ يجعلون المشترى يدفع ثلث المبلغ الإجمالى. لا، إن الأمم الأكثر توحُشًا والأكثر بربرية فى العالم المعروف لم تبتكر مطلقا جباية ضريبية كهذه وبمثل هذا العدد الكبير من الجبايات التى كوَّمها طغاتنا على رؤوس أسلافنا. (هذه الخطبة الفلسفية والأدبية يعيبها تماما الإملاء).

"ماذا! أَلَمْ يسمح الملك الراحل بسداد الإيجارات العقارية المقرَّرة على التركات الواقعة فى المدن، ولم يُدْرِج فيها تلك الواقعة فى الأرياف؟ وكان ينبغى البدء بالأخيرة. ولماذا لا يُسمح للمزارعين الفقراء بتحطيم أغلالهم، بالسداد، وبالتحرر من هذا العدد الكبير من الإيجارات الإقطاعية والعقارية التى تسبِّب كثيرا من الأضرار للمُقْطَعِين وقليلا جدا من الأرباح للسادة الإقطاعيِّين؟ إنه لا ينبغى التمييز فيما يتعلق بالسداد بين المدن والأرياف، بين السادة الإقطاعيِّين والأفراد.

"إن مُديرى أصحاب الأملاك الكَنَسِيّة يقومون عند كل انتقال للحيازات بنهب كل المزارعين وسرقتهم. ولدينا على ذلك مثال حديث جدا. فقد قام مدير مُطراننا الجديد، لدى وصوله، بإبلاغ كل مزارعى **مسيو دو فليرى** M. de Fleury، سلفه، بالطرد، مُعلِنا فسخ كل الإيجارات التى تعاقدوا عليها معه وقاذفا إلى الباب بكل أولئك الذين رفضوا مضاعفة إيجاراتهم وتقديم إكراميات ضخمة إليه، وهى التى كانوا قد قدموها بالفعل لمدير أملاك **مسيو دو فليرى**. وقد جرّدهم على هذا النحو من السبعة أو الثمانية أعوام الباقية لهم للانتفاع بإيجاراتهم السابقة على رؤوس الأشهاد، وأجبرهم على الخروج على الفور، فى عشية الكريسماس (رأس السنة الميلادية)، الوقت

الأكثر حرجا فى السنة بسبب المشقة التى يجدها الناس عندئذ فى إطعام البهائم، دون أنْ يعرف إلى أين يذهبون. إن ملك پروسيا لم يفعل شيئا أسوأ من هذا".

ويبدو تماما، فى الواقع، أنه، فيما يتعلق بأملاك رجال الدين، كانت عقود مالك الأرض السابق لم تُنْشئ إلزاما قانونيا على خليفته. والحقيقة أن كاتب الرسالة، عندما يلاحظ أعلاه أن الإيجارات الإقطاعية كانت قابلة لإعادة الشراء فى المدن، مع أنها لم تكن كذلك فى الأرياف، إنما يعلن واقعا صحيحا تماما. وهذا برهان جديد على الإهمال الذى عاش فيه الفلاح، وعلى العكس الطريقة التى وجد بها كل أولئك الذين كانوا موضوعين فوقه الوسيلة للتخلص من مآزقهم.

14: [التأثير السلبىّ للإقطاع على كل المستويات]

كانت كل مؤسسة تستمرّ مسيطرة لفترة طويلة، بعد أنْ يتمّ إنشاؤها فى مجالها الطبيعىّ، وتتوسع فيما وراء ذلك وتنتهى إلى ممارسة نفوذ هائل على فرع التشريع ذاته الذى لا تحكمه؛ والواقع أن الإقطاع، رغم أنه ينتمى قبل كل شيء إلى الحق السياسىّ، كان قد حوّل كل القانون المدنىّ وغيَّر بصورة عميقة وضْع الأملاك وكذلك وضْع الأشخاص فى كل ما يتعلق بالحياة الخاصة وكان يفعل فعله على المواريث عن طريق لامساواة الأنصبة، التى كان مبدؤها قد هبط فى بعض الولايات، وصولا إلى الطبقة الوسطى (كما تشهد "نورماندى" Normandie). وكان قد غطَّى، إنْ جاز

القول، كل الملكية العقارية، لأنه قلَّما كانت توجد أرض موضوعة بصورة كاملة خارجه أو قلَّما كان حائزوها لا يدركون عواقب قوانينه. ولم يؤثر الإقطاع فقط على الملكية العقارية للأفراد بل كذلك على الملكية العقارية للكومونات. وأثَّر على الصناعة عن طريق التعويضات التى فرضها عليها. وأثَّر على الدخول عن طريق لامساواة الأعباء الضريبية، وأثَّر بوجه عام على المصلحة المالية للناس فى كل أعمالهم تقريبا: على الملاك العقاريِّين، عن طريق الإتاوات، والإيجارات، والسخرة؛ وعلى المُزارع؛ بألف طريقة، لكنْ، بين أشيئاء أخرى، عن طريق الإلزاميات banalités، والإيجارات العقارية، وإتاوات التركات المباعة، إلخ.؛ وعلى التجارة، عن طريق رسوم المكوس، إلخ. وعندما نجحت الثورة فى الإطاحة به، فقد تقدمت إلى الصدارة: أثَّرتْ دفعة واحدة، إنْ جاز القول، فى جميع النواحى المؤثرة للمصلحة الخاصة.

15: الإحسان العام الذى تقوم به الدولة.-المحسوبية

فى 1748، منح الملك 20 000 رطل من الأرز (كان ذلك عام شقاء شديد ومجاعة، كما حدث كثيرا فى القرن الثامن عشر). وادَّعى مطران "تور" Tours بأنه هو الذى حصل على الإعانة، وبأن هذه الإعانة لا يجب توزيعها إلا عن طريقه وداخل مطرانيته. وأكّد المفوَّض الملكىّ أن الإعانة ممنوحة لكل المنطقة المالية وأنه يجب توزيعها عن طريقه هو على كل

الأبرشية. وبعد صراع امتدّ وقتا طويلا، قام الملك، فى سبيل التوفيق بين الجميع، بمضاعفة كمية الأرز التى خصَّصها لهذه المنطقة المالية، لكى يستطيع كل من المطران والمفوَّض الملكىّ توزيع نصف الكمية. ومع ذلك، اتفق الاثنان كلاهما على أنْ يقوم رُعاة الأبرشية بالتوزيع. ولم يفكر أحد فى السادة الإقطاعيِّين ولا فى ممثلى البلدية. وقد وجدتُ فى مراسلات المفوَّض الملكىّ مع المراقب العام، أنه، وفقا للأول، لم يشأ المطران أنْ يعطى الأرز إلا لمحاسيبه، وأراد بصفة خاصة أنْ يوزِّع الجانب الأكبر فى الأبرشيات التى تخصّ السيدة **دوقة رُوشْشُوار** Rouhechouart. ومن جهة أخرى، وجدتُ فى هذه الإضبارة رسائل سادة إقطاعيِّين كبار يطالبون به بصورة خاصة لأبرشياتهم، ورسائل من المراقب العام الذى يحدد الأبرشيات الخاصة ببعض الأشخاص.

لقد أفسح الإحسان القانونىّ مجالا للمفاسد مهما كان النظام؛ غير أنه غير عملىّ، تجرى ممارسته هكذا من بعيد، وبلا إعلان، عن طريق الحكومة المركزية.

16: مثال على الطريقة التى كان يجرى بها توزيع هذا الإحسان القانونىّ

نجد فى تقرير كُتِب فى مجلس ولاية "جيينّ العليا" la haute Guyenne، فى 1780، أنه: "من أصل مبلغ الـ 385 000 جنيه الذى منحه جلالته لهذه المنطقة المالية منذ 1779، تاريخ إنشاء مؤسسة الأعمال الخيرية،

حتى نهاية 1779، حصلتْ الدائرة المالية الانتخابية élection لـ "مونتوبان" Montauban، مركز ومحل إقامة السيد المفوَّض الملكىّ، وحدها على أكثر من 000 240 جنيه، وقد تمّ إنفاق الجانب الأكبر من هذا المبلغ داخل كومونة 'مونتوبان' ذاتها".

17: سلطات المفوَّض الملكىّ الخاصة بتنظيم الصناعة

تمتلئ محفوظات المفوَّضيات المالية بأضابير تتعلق بهذا التنظيم للصناعة.

ولم يقتصر الأمر على أن الصناعة كانت خاضعة فى ذلك الحين للمضايقات التى كانت تفرضها عليها هيئات الدولة، والنقابات الحرفية، إلخ.، بل كانت تتأثر، فضلا عن ذلك، بكل أهواء الحكومة، المتمثلة فى أغلب الأحيان فى اللوائح العامة التى يصدرها المجلس الملكىّ، وفى التطبيقات الخاصة من جانب المفوَّضيين الملكيِّين. ونجد هؤلاء الأخيرين مهتمين دوما بالطول المطلوب للأقمشة، والنسيج الذى ينبغى اختياره، والطرائق التى ينبغى اتِّباعها، والأخطاء التى ينبغى تفاديها فى التصنيع. وكان تحت أمرهم، إلى جانب نوابهم، مفتشون محليون للصناعة. ومن هذه الناحية، كانت المركزة ما تزال تعنى أكثر بكثير من معناها فى الوقت الحاضر؛ إذْ كانت عندئذ أكثر خضوعا للأهواء، وأكثر تعسُّفا؛ وكانت تجعل الوظائف العامة أكثر عددا، كما كانت تخلق أنواعا من عادات الخضوع والتبعية.

ولنلاحظْ أن هذه العادات قد انتقلت بصورة خاصة إلى الطبقات البرجوازية، والتجارية، التى كانت تتجه إلى الانتصار، أكثر من الطبقات التى كانت تتجه إلى الهزيمة. وكان على الثورة بالتالى، بدلا من تحطيم الطبقات البرجوازية، أنْ تجعلها تسيطر وتنتشر.

كل الملاحظات السابقة توحى بها قراءة مراسلات عديدة وأوراق تحمل عناوين: *Manufactures et fabriques, draperie, droguerie* *[صناعات ومصانع، ملابس، عقاقير]*، نجدها فى الأوراق التى بقيتْ فى محفوظات المفوَّضية الملكية فى "إيل-دو-فرانس" Ile-de-France. ونجد فى نفس المكان تقارير متكررة وتفصيلية موجَّهة من المفتشين إلى المفوَّض الملكىّ بشأن الزيارات التى قام بها أصحاب مصانع إليهم، للاطمئنان إلى أنه يجرى اتِّباع القواعد المبيَّنة للتصنيع؛ وعلاوة على هذا فإن مختلف قرارت المجلس، المبنيَّة على رأى المفوَّض الملكىّ، من أجل منع التصنيع أو السماح به، إما فى جهات بعينها، أو فى أقمشة بعينها، أو أخيرا وفقا لطرق بعينها.

أما الفكرة السائدة فى ملاحظات هؤلاء المفتشين، الذين يعاملون رجال الصناعة بِتَعالٍ بالغ، فهى فكرة أن واجب وحق الدولة يتمثلان فى إجبار رجل الصناعة هذا على أنْ يقوم بأقصى ما يمكنه، ليس فقط لمصلحة الجمهور، بل أيضا لمصلحته الخاصة. وبالتالى فإنهم يعتقدون أنهم مُلْزَمُون بجعله يتَّبع أفضل طريقة وبالدخول معه فى أدنى تفاصيل صناعته، بحيث يكون كل شيء مصحوبا بفيض كبير من الغرامات ومن العقوبات الكبيرة.

لا توجد وثيقة يمكن أنْ تقدِّم أفضل تقييم للروح الحقيقىّ لحكومة **لويس الحادى عشر** إلا فى الدساتير العديدة التى منحها هذا الملك للمدن. وقد تَسَنَّى لى أنْ أدرس بصورة خاصة الدساتير التى منحها لأغلب مُدُن "أنجو"، و "مين"، و "تورين".

وكانت كل هذه الدساتير مُعَدَّة عل نفس النموذج تقريبا، وعلى نفس الأهداف التى كانت تتكشف فيها بوضوح تامّ. ونشهد فيها ظهور شخصية **لويس الحادى عشر** مختلفة قليلا عن الشخصية التى نعرفها. ويجرى فى العادة النظر إلى هذا العاهل باعتباره عدوّ طبقة النبلاء، ولكنْ من وقت لآخر، باعتباره الصديق المخلص، رغم كونه عنيفا قليلا، للشعب. وفى تلك الدساتير، يكشف هذا العاهل كراهية مماثلة للحقوق السياسية للشعب وللحقوق السياسية لطبقة النبلاء فى آنٍ معا. وقد استخدم البرچوازية كذلك للحطّ من شأن ما فوقها ولقهر ما تحتها؛ وكان فى آن معا معاديا للأريستقراطية ومعاديا للديمقراطية: لقد كان الملك البرچوازىّ بامتياز. وكان يغمر أعيان المدن بالامتيازات، راغبا على هذا النحو فى زيادة أهميتهم؛ وكان يمنحهم بكثرة ألقاب النبالة، وكان يحطّ بذلك من قيمة هذه الألقاب، وكان فى الوقت نفسه يدمرّ كل الطابع الشعبىّ والديمقراطىّ لإدارة المدن، فيحصر بذلك الحكومة فى عدد صغير من العائلات المرتبطة بإصلاحه والمقيَّدة بسلطته بقدر هائل من النِّعَم.

19: إدارة مدينة

فى القرن الثامن عشر

أقتبس من بحث تمّ إجراؤه فى 1764 حــول إدارة المــدن، الملــف المتعلق بـ "أنچيه" Angers: سنجد فيه دستور هذه المدينة موضوعا للتحليــل والهجوم والدفاع على التعاقب من جانب محكمة المُشْرِفِين الملكيِّين، ومجلس المدينة، ونائب المفوَّض الملكىّ، والمفوَّض الملكىّ. وحيث إن نفس الوقــائع تحدث فى عدد كبير من الأماكن الأخرى، فإنه ينبغى أنْ نــرى فــى هــذا الجدول كل شيء آخر سوى أنْ يكون صورة فردية.

مذكرة محكمة المُشْرِفِين الملكيِّين بشأن

الحالة القائمة للدستور الرئيسى لـ "أنچيه"

وبشأن الإصلاحات التى يحتاج إليها

تقول محكمة المُشْرِفِين الملكيِّين حيث إن مجلس المدينة لا يتــشاور مطلقا تقريبا مع عامة *general* le السكان، حتى بشأن المشروعات الأكثــر أهمية، ما لم يكن هذا فى سياق الحالة التى يكون فيها مــضطرا إلــى ذلــك امتثالا لأوامر محدَّدة، فإن هذه الإدارة مجهولة لكل أولئك الذين ليسوا مــن مجلس المدينة، حتى للقضاة البلديِّين القابلين للعزل، الذين لم تكن لديهم سوى فكرة بالغة السطحية عنها.

(الحقيقة أن اتجاه كل هذه الأوليجارشيات البرچوازية الصغيرة كان يتمثل فى التشاور بأقل قدر ممكن مع مَنْ يُسَمَّوْن هنا بعامة السكان).

"يتألف مجلس المدينة، بمقتضى قرار تنظيمىّ بتاريخ 29 مارس 1861، من واحد وعشرين موظفا:

"عمدة حصل على لقب النبالة، وتستمر وظائفه أربعة أعوام؛

"أربعة من القضاة البلديِّين القابلين للعزل، الذين يبقوْن عاميْن؛

"اثنا عشر من القضاة البلديِّين الذين يصيرون بمجرد انتخابهم دائمين مدى الحياة؛

"اثنان من وكلاء المدينة؛

"وكيل مراقبة؛

"كاتب.

"ولهم امتيازات مختلفة، منها ما يلى بين امتيازات أخرى: ضريبة الأشخاص/الرؤوس الخاصة بهم ثابتة وزهيدة؛ يتمتعون بالإعفاء من إيواء الجنود، والمعدّات، والمهمات، والضرائب؛ ويتمتعون بالإعفاء من رسوم الحاجز المزدوج والثلاثىّ ومن الجمارك القديمة والجديدة ومن الرسوم الإضافية على السلع الاستهلاكية، وحتى من الصدقات المجانية، التى اعتقدوا أن سلطتهم الخاصة تسمح لهم بالتخلص منها، كما قالت محكمة المُشْرِفين الملكيِّين؛ وكانوا يتمتعون فضلا عن هذا بمزايا فى شكل شموع، وبعضهم برواتب ومساكن".

ونرى من هذه التفاصيل أن منصب القاضى البلدىّ الدائم فى "أنچيه" فى ذلك الزمن كان جيدا. ولاحظوا دائما وفى كل مكان هذا النظام الذى كان

يجعل الإعفاء من الضرائب من نصيب أولئك الأكثر غنًى. كذلك نجد فى موضع لاحق فى نفس هذه المذكرة: "هذه المناصب كان يرغب فيها السكان الأكثر غنًى، الذين كانوا يطمحون إلى الحصول على تخفيض كبير على ما يخصُّهم من ضريبة الرؤوس، هذا التخفيض الذى تقع الزيادة التى توازنه على الآخرين. ويوجد فى الوقت الحالى العديد من موظفى البلديات، الذين تبلغ ضريبة الرؤوس الثابتة الخاصة بهم 30 جنيها، والتى يجب فرضها عند 250 أو 300 جنيه؛ وهناك شخص، بين آخرين، يستطيع، نظرا لثروته، أنْ يدفع ضريبة رؤوس تصل إلى 1 000 جنيه على الأقل". ونجد فى موضع آخر من نفس المذكرة "أنه يوجد بين السكان الأكثر غنًى عدد يزيد على أربعين موظفا أو أرامل موظفين، تُمْنَح وظائفُهم امتياز عدم دفع نصيبهم من ضريبة الرؤوس الكبيرة المفروضة على المدينة؛ ويقع العبء الثقيل لضريبة الرؤوس هذه على عدد لا حصر له من الصنّاع الفقراء، الذين، لاعتقادهم أنهم مثقلون بالضرائب، يحتجّون بصورة متواصلة ضد الزيادة المفرطة لضرائبهم، ودائما تقريبا دون مُسَوِّغ، لأنه لا توجد لامساواة فى تقسيم تلك الضرائب التى تبقى فى مسئولية المدينة".

ويتألف *المجلس العام* *L'assemblée générale* من ستة وسبعين شخصا:

العمدة،

مندوبان عن مجلس الكهنة،

ممثل عن رجال الدين،

مندوبان عن محكمة المُشْرِفين الملكيِّين،

مندوب عن الجامعة،

قائد عام للشرطة،

أربعة قضاة بلديِّين،

اثنا عشر من القضاة البلديِّين المستشارين،

وكيل ملكىّ فى محكمة المُشْرِفين الملكيِّين،

وكيل عن المدينة،

مندوبان عن مصلحة المجارى المائية والغابات،

مندوبان عن الدائرة المالية الانتخابية،

اثنان من احتكار الملح،

اثنان من جباة الضرائب،

اثنان من مصلحة سكّ النقود،

اثنان من نقابة المحامين ووكلاء النيابة،

اثنان من قضاة المدن،

اثنان من موثِّقى العقود،

اثنان من نقابة التجار،

وأخيرا، مبعوثان من كل أپرشية من الأپرشيات الستّ عشرة.

وهؤلاء الأخيرون هم الذين كان من المفترض أن يمثلوا الشعب بالمعنى الحصرىّ للكلمة، وبصورة خاصة النقابات الحِرَفية. ومن الجلىّ أنه كان يجرى ترتيب الأمور بحيث يحتفظون بإبقائهم دائما أقلية.

وعندما كانت الوظائف تصير شاغرة فى مجلس المدينة، فإن المجلس العام هو الذى كان يختار المرشحين الثلاثة لكل وظيفة شاغرة.

وكانت أغلب وظائف مجلس بلدية المدينة لا تُخصَّص لمجموعـات بعينها، كما رأيتُ فى دساتير بلديات أخرى عديدة، أىْ أن الناخبين لم يكونوا مُلْزَمين باختيار قاضٍ، أو محامٍ، إلخ.: وهذا ما كان أعضاء محكمة المُشْرِفين المَلكيِّين يجدونه سيئا للغاية.

ووفقا لنفس محكمة المُشْرِفين الملكيِّين هذه، التى يبدو أنهـا كانـت تحرِّكها أشكال بالغة العنف من الغيرة إزاء مجلس المدينة الذى أشك بقوة فى اعتقاد أن الشيء الخاطئ الوحيد فى دستور البلديات كان يتمثل فى أنها لـم تحصل على امتيازات كافية فيه، كان "المجلس العام كبير العدد ويتألف جزئيا من أشخاص قليلى الذكاء، لا ينبغى استشارتهم إلا فى حالـة بيـع الملكيـة العقارية المدينية، والقروض، وإنشاء المكوس المدينية، وانتخـاب مـوظفى البلدية. ويمكن بحث كل القضايا الأخرى فى مجلس أصـغر، يتـألف مـن الأعيان فحسب. ولا يمكن أنْ يكون من أعضاء هذا المجلس الأصغر سوى القائد العام للشرطة الراكبة، ووكيل الملك، واثنىْ عشر من الأعيان الآخرين المأخوذين من المجموعات الست، من رجال الدين، ومن السلطة القـضائية ومن طبقة النبلاء، ومن الجامعة، ومن التجّار، ومـن البرچـوازين، ومـن آخرين ليسوا من المجموعات المذكورة. ويُحال اختيـار الأعيـان، للمـرة الأولى، إلى المجلس العام، و، بعد ذلك، إلـى مجلـس الأعيـان، أو إلـى المجموعة التى يجب اختيار كل عَيْن [من الأعيان] منها".

وكل موظفى الدولة هؤلاء، الذين يدخلون على هذا النحو كحـائزين للمناصب أو كأعيان فى المجالس البلدية للنظام القديم، يشبهون فى كثير من الأحيان نظراءهم فى الوقت الحاضر بألقاب الوظائف التى يمارسونها، وفى

بعض الأحيان حتى بطبيعة هذه الوظائف؛ غير أنهم يختلفون عنهم اختلافا عميقا بوضعهم، وهذا هو ما يجب دائما الانتباه البالغ إليه، إذا كان لنا ألا نصل إلى نتائج منطقية بالغة الخطأ. وبالفعل فإن كل هؤلاء الموظفين تقريبا كانوا من أعيان المدينة قبل أنْ يتولَّوْا الوظائف العامة، أو كانوا يطمحون إلى الوظائف العامة ليصيروا من الأعيان؛ ولم تكن لديهم أىّ رغبة فى ترك المدينة ولا أىّ أمل فى الصعود إلى مستوى أعلى: الأمر الذى كان يكفى لجعلهم شيئا آخر تماما عما نعرفه فى الوقت الحاضر.

مذكرة عن الموظفين البلديِّين Memoire des officiers municipaux.

نرى فيها أن مجلس المدينة أنشأه، فى 1474، **لويس الحادى عشر**، على أنقاض الدستور الديمقراطىّ القديم للمدينة، ودائما حسب النظام المبيَّن أعلاه، أىْ حصر أغلب الحقوق السياسية فى الطبقة المتوسطة دون غيرها، واستبعاد أو إضعاف العنصر الشعبىّ، وعدد كبير من الموظفين البلديِّين من أجل استمالة مزيد من الناس إلى الإصلاح، والإفراط فى منح ألقاب النبالة الوراثية، ومنح امتيازات من كل نوع لجزء من البرچوازية الحاكمة.

ونجد فى هذه المذكرة ذاتها براءات ملَكِيَّة صادرة عن خلفاء **لويس الحادى عشر**، الذين اعترفوا بهذا الدستور الجديد، فيما كانوا ما يزالون يقيِّدون سلطة الشعب. ونعلم منها أنه فى 1485 هاجم سكان "أنچيه" أمام البرلمان البراءات المَلَكِيَّة les lettres patentes بهذا الشأن التى منحها **شارل السابع** Charles VII، وتماما كما فى إنجلترا، حيث كان يمكن أنْ تُرْفَع أمام إحدى المحاكم القضايا التى كانت ترتبط بميثاق مدينة. وفى 1601، كان ما

يزال قرار من البرلمان هو الذى يحدِّد الحقوق السياسية الناشئة عن الميثاق الملكىّ. ومنذ ذلك الحين، لم يَعُدْ يظهر سوى مجلس الملك.

ونعلم من نفس المذكرة أن المجلس العام، ليس فقط بالنسبة لمنصب العمدة، بل أيضا لكل المناصب الأخرى لمجلس المدينة، قَدَّمَ ثلاثة مرشحين اختار الملك من بينهم بمقتضى قرار من المجلس بتاريخ 22 يونيو 1780. ونعلم أيضا من نفس المذكرة أنه بمقتضى قرارات من المجلس فى 1733 و 1741، كان لصغار التجار الحق فى المطالبة بمنصب قاضٍ ملكىّ أو مستشار (وهؤلاء هم القضاة الملكيون الدائمون). وأخيرا فإن المرء يكتشف فيها أنه، فى تلك الأزمان، كان مجلس المدينة مسئولا عن توزيع المبالغ المفروضة كضريبة رؤوس، والمُعِدَّات، والثكنات، ورعاية الفقراء، والقوات العسكرية، وخفراء الشواطئ، واللقطاء.

ثم يلى السَّرد الطويل جدا للجهود التى لا مناص من أنْ يتفانى فيها الموظفون البلديون، والتى تبرِّر تماما، وفقا لرأى مَنْ قاموا بإعداد المذكرة، الامتيازات والمراتب الدائمة مدى الحياة التى نجدهم يخشون بشدة فقدانها. والأسباب العديدة التى يقدمونها لقسوة أعمالهم لافتة للنظر، وبين أسباب أخرى نجد ما يلى: "مشاغلهم الأكثر جوهرية تتمثل، كما يقولون، فى بحث الشئون المالية، التى تزداد بصورة متواصلة بحكم التوسع الذى يتوالى بلا انقطاع فى رسوم استهلاك وتداول السلع الغذائية droits d'aides، وضريبة الملح، ورسوم الختم، وتسجيل العقود، والجباية غير المشروعة لرسوم التسجيل، ورسوم الضياع الإقطاعية الحرة. وقد أجبرتْهم المنازعات التى تثيرها الشركات المالية بلا انقطاع بخصوص مختلف هذه الضرائب على أنْ

يواصلوا، باسم المدينة، القضايا أمام مختلف الولايات القضائية، أو البرلمان، أو مجلس الملك، بغرض مقاومة الاضطهاد الذى كانوا يئنُون تحتــه. وقــد علَّمتْهم خبرة وممارسة ثلاثين عاما أن عُمْر الإنسان لا يكاد يكــون كافيــا لتفادى الفخاخ والكمائن التى ينصبها بلا انقطاع موظفو كــل اختــصاصات المزارع للمواطن فى سبيل المحافظة على عمولتهم".

ومن اللافت للنظر أن كل هذه الأشياء كانت تُكْتَب إلى المراقب العام ذاته، وللحصول على دعمه للإبقاء على امتيازات أولئك الذين يتحدثون معه عنها، كثيرا ما كانت العادة هى النظر إلى الشركات المسئولة عــن جبايــة الضريبة على أنها خصم يمكن إساءة معاملته من كل الجوانب دون اعتراض من أىّ شخص. وكانت هذه العادة هى التى انتهت، بعد أنْ انتشرتْ وتقــوَّتْ أكثر فأكثر، إلى جعل الناس ينظرون إلى مصلحة الضرائب على أنها طاغية شنيعة وسيِّئة الطوية، ليس كوكيلة للجميع، بل كعدوٍّة مشتركة.

وتضيف المذكرة نفسها أنه "تمّ دمج كل المناصب للمرة الأولى فــى مجلس المدينة بقرار من المجلس بتاريخ 1694، لبحث مبلغ 000 22 جنيــه"، أىْ أن هذه المناصب أعيد شراؤها فى ذلك العام مقابل هذا المبلغ. وبمقتضى قرار 26 أبريل 1723، جرى أيضا دمج المناصب البلدية التى أنشأها مرسوم 24 مايو 1722 فى مجلس المدينة؛ وبكلمات أخرى، سُــمِحَ للمدينـــة بإعـــادة شرائها. وبمقتضى قرار آخر بتـــاريخ 24 مـــايو ١٧٢٣ ، سُــمِحَ للمدينـــة باقتراض 000 120 جنيه من أجل شراء المناصب المذكورة. وســمح قــرار آخر بتاريخ 26 يوليو 1728 باقتراض 000 50 جنيه لإعادة شراء مناصــب سكرتيرى المحاكم الإدارية بمجلس المدينة. وتقول المذكرة إن "المدينة دفعتْ

هذه الأموال للمحافظة على حرية انتخاباتها ولجعل موظفيها المنتخبين يتمتعون، بعضهم لمدة عاميْن، والآخرون مدى الحياة، بمختلف المزايا المتصلة بوظيفتهم".

"وبعد أنْ جرتْ استعادة قسم من المناصب البلدية بمقتضى مرسوم نوفمبر 1733، صدر قرار من المجلس بتاريخ 11 يناير 1751، بناءً على طلب العمدة والقاضى البلدىّ، جرى بناءً عليه تحديد سعر إعادة الشراء بمبلغ 170 000 جنيه وفى مقابل دفعه كان يجرى مَدّ تأجيل المكوس لمدة خمسة عشر عاما".

هذه عيِّنة جيدة لإدارة النظام القديم فيما يتعلق بالمدن. وقد تمّ إجبارها على التعاقد على الديون، ثم جرى التصريح لها بتأسيس ضرائب استثنائية ومؤقتة لكى تتحرر. ويجب أنْ يضاف إلى هذا أنه، فيما بعد، جرى جَعْل هذه الضرائب المؤقته دائمة، كما سبق لى أنْ رأيتُ فى كثير من الأحيان، وفى ذلك الحين أخذت الحكومة نصيبها.

وتستمرّ المذكرة: "الموظفون البلديون لم يتمّ تجريدهم من السلطات الكبيرة التى كان قد منحها إياهم **لويس الحادى عشر** إلا عن طريق إنشاء المحاكم الملكية. وحتى 1669، كانت لهم ولاية قضائية على المنازعات بين أصحاب العمل والعمال. وكان يجرى عرض حساب المكوس على المفوَّض الملكىّ، وفقا لكل قرارات إنشاء أو مَدّ المكوس المذكورة".

كما نرى، فى هذه المذكرة، أن مندوبى الست عشرة أبرشية المذكورة أعلاه، الذين كانوا يحضرون المجلس العام، كانت تختارهم الشركات، أو المجالس، أو المجتمعات المحلية، وكانوا على وجه الدقة وكلاء

للمجموعات الصغيرة التى كانت تنتدبهم. وكانت التوجيهات هى التى تربط بينهم فى كل قضية.

وأخيرا فإن هذه المذكرة بكاملها توضحٍ أنه فى "أنچيه"، كما فى كل مكان آخر، كان لا مناص من أنْ يصرِّح بالنفقات، مهما كانت طبيعتها، المفوَّضُ الملكىُّ والمجلسُ؛ وينبغى الإقرار بأنه، عنما كان يجرى منح إدارة مدينة ما كملكية كاملة لأشخاص بعينهم، وعندما كان يُمْنَح هؤلاء الأشخاص، بدلا من الرواتب الثابتة، امتيازات تضعهم شخصيا خارج طائلة الملاحقات التى كان يمكن أنْ تكون للإدارة على الثروة الخاصة لمواطنيهم، فإن الرقابة الإدارية كان يمكن أنْ تبدو ضرورة.

وهذه المذكرة بكاملها، التى جرى إعدادها بصورة رديئة علاوة على ذلك، تكشف عن خوف استثنائىّ من جانب الموظفين من أنْ يروا حالة الأشياء القائمة تتغيرَّ. وكانت كل أنواع الأسباب، الجيدة أو الرديئة، قد تراكمت على أيديهم لمصلحة الحفاظ على *الأمر الواقع statu quo*.

مذكرة نائب المفوَّض الملكىّ Mémoire du sublélégué. أراد المفوَّض الملكىّ، بعد أنْ تلقَّى هاتين المذكرتيْن المتناقضتيْن، أنْ يحصل على رأى نائبه. وبدوره يقدم هذا الأخير مذكرته.

يقول: "مذكرة المستشارين البلديِّين لا تستحق التوقُّف عندها؛ وهى لا تهدف إلا إلى تأكيد امتيازات هؤلاء الموظفين. وربما كان امتياز محكمة المُشْرِفين الملكيِّين جديرا بالتشاور بصورة مفيدة؛ عير أنه لا مجال لمنح كل المزايا التى يطالب بها القضاة".

ومنذ وقت طويل، وفقا لنائب المفوَّض الملكىّ هـذا، كـان دسـتور مجلس المدينة بحاجة إلى تحسين. وفضلا عن أن الحصانات التـى ألفناهـا بالفعل والتى كان يمتلكها الموظفون البلديون فى "أنچيه"، فإنـه يخبرنـا أن العمدة، خلال فترة عموديته، كان له مسكن يصل إيجاره إلى 600 فرنك على الأقل؛ بالإضافة إلى 50 فرنكا كأتعاب و 100 فرنك لنفقات البريد؛ وكـذلك البدلات. وكان يجرى إسكان الوكيل الممثل للأپرشية أيضا؛ وكذلك الكاتـب. وللتوصل إلى إعفاء أنفسهم من رسوم الاستهلاك والتداول والمكوس، حـدَّد الموظفون البلديون لكلٍّ منهم مستوى مُفترَضا للاستهلاك. وكان بوسع كـل موظف منهم أنْ يُدْخل إلى المدينة، دون دفع رسوم، الكثير من براميل النبيذ كل عام، وكذلك بالنسبة لكل السلع الاستهلاكية الأخرى.

ولا يقترح نائب المفوَّض الملكىّ تجريد المستشارين البلـديِّين مـن إعفاءاتهم الضريبية؛ غير أنه يَوَدّ أنْ يقوم المفوَّض الملكىّ بتحديد ضـريبة الرؤوس الخاصة بهم كل عام، بدلا من أن تكون ثابتة وغير كافية مطلقـا. وكان يرغب فى إخضاع هؤلاء الموظفين أنفسهم، مثـل الآخـرين، للهبـة المجانية التى يتمّ إعفاؤهم وحدهم منها ولا يعلم أحد على أساس أىّ سـابقة كان يتمّ ذلك.

وتقول المذكرة من جديد إن الموظفين البلديِّين مكلَّفون بإعداد سجلات ضريبة الرؤوس للسكان؛ وإنهم يقومون بذلك بإهمال وعشوائية؛ كما توجـد بصفة سنوية كثرة من المطالب والالتماسات الموجَّهة إلى المفوَّض الملكـىّ. وكان من المرغوب فيه أنْ يتمّ إجراء هذا التقسيم منذ ذلك الحين فـصاعدا، لمصلحةِ كل شركة، أو مجتمعٍ محلىّ، بواسطة أعـضائها، بطريقـة عامـة

ومحدَّدة؛ وكان الموظفون البلديون سيظلون مسئولين فقط عن سِجِلّ ضريبة رؤوس البرچوازيِّين وغيرهم الذين لا ينتمون إلى أىّ نقابة، مثل بعض الصُّنَّاع والخدم المنزليِّين لكل أصحاب الامتيازات.

وتؤكد مذكرة نائب المفوَّض العام ما قاله الموظفين البلديون من قبل: أن المدينة قامت بشراء المناصب البلدية، فى 1735، مقابل مبلغ قدره 170 000 جنيه.

رسالة المفوَّض الملكىّ إلى المراقب العام. مسلَّحا بكل هذه الوثائق، كتب المفوَّض الملكىّ إلى الوزير قائلا: "من المهم للسكان ولمصلحة الدولة إجراء خفض فى عدد موظفى مجلس المدينة، الذين يمثل العدد الأكبر مما ينبغى لأعضائه عبئا لا حدَّ له على الجمهور، بسب الامتيازات التى يتمتعون بها.

ويضيف المفوَّض الملكىّ: "لقد أذهلتْنى ضخامة المبالغ التى جرى دفعها، فى كل الفترات، لإعادة شراء الوظائف البلدية فى "أنچيه". وكان من شأن مبلغ من المال يتمّ إنفاقه لاستعمالات نافعة أنْ يتحول إلى ربح للمدينة التى، على العكس، لم تحسّ إلا بعبء سلطة موظفيها وامتيازاتهم".

ويضيف المفوَّض الملكىّ: "تستحق المفاسد الداخلية لهذه الإدارة كل اهتمام المجلس. وبغضّ النظر عن البدلات والشموع، التى تستهلك مالا سنويا قدره 127 2 جنيه (كان هذا هو المبلغ الذى ذكرتْه لهذه الأنواع من النفقات الميزانية العادية التى كان يفرضها الملك من حين لآخر على المدن)، ويجرى تبديد الأموال العامة واستخدامها، على هوى هؤلاء الموظفين لاستعمالات سرية، وعلى هذا النحو يقوم وكيل الملك، الذى يشغل منصبه

منذ ثلاثين أو أربعين عاما، بنصب نفسه سيِّدًا للإدارة، التى يعـرف وحـده بواطن الأمور فيها، بحيث كان من المستحيل على السكان أنْ يحصلوا فـى أىّ وقت على أدنى قدر من المعلومات المتعلقة باستخدام إيرادات المدينـة". وبالتالى، يطلب المفوَّض الملكىّ من الوزير أنْ يخفض عدد أعضاء مجلـس المدينة إلى عمدة يتمّ تعيينه لمدة أربعة أعوام، وستة قضاة بلديِّين يتمّ تعيينهم لمدة ثمانية أعوام، وكاتب وجابى ضرائب دائميْن.

وفضلا عن ذلك فإن ذلك الدستور الذى اقترحه المفـوَّض الملكـىّ لمجلس المدينة هذا كان بالضبط هو الدستور الذى اقترحه نفـس المفـوَّض الملكىّ فى مكان آخر من أجل "تُور". ووفقا له، كان ينبغى:

أولا: الاحتفاظ بالمجلس العام، ولكنْ فقط كمجلس انتخابىّ مخصَّص لانتخاب الموظفين البلديِّين؛

ثانيا: إنشاء مجلس استثنائىّ للأعيان، يمكن أنْ يباشر كل الوظـائف التى يبدو أن مرسوم ١٧٦٤ قد أسندها إلى المجلس العام، مجلس يتألف مـن اثنىْ عشر عضوا، ستكون مدة ولايتهم ستة أعوام، سيتمّ انتخابهم، ليس مـن المجلس العام، بل من اثنىْ عشر مجلس من المجالس المشهورة بأنهـا ذات شأن (حيث ينتخب كل مجلس واحدًا).

وهو يقدِّم قائمة بالمجالس ذات الشأن:

محكمة المُشْرِفين الملكيِّين،

الجامعة،

الدائرة المالية الانتخابية،

موظفو مصلحة المجارى المائية والغابات،

احتكار الملح،

مكتب جباة الضرائب،

مصلحة سكّ النقود،

المحامون ووكلاء النيابة،

قضاة المدن،

موثِّقُو العقود،

التجار،

البرچوازيون.

وكما لاحظنا من قبل فإن كل الأعيان تقريبا كانوا موظفين عموميِّين، وكان كل الموظفين العموميِّين أعيانًا؛ ويمكن أنْ نستنتج من هذا، كما في كثرة من النواحي الأخرى لهذه الأضابير، أن الطبقة الوسطى كانت في ذلك الحين جشعة إزاء المناصب وقليلا ما كانت تبحث كما هو الحال في الوقت الحاضر عن حقل نشاطها خارج الوظائف العامة. وكان الاختلاف الوحيد يتمثل، كما قلتُ في متْن الكتاب، في أنه كان يجري في ذلك الحين شراء الأهمية الصغيرة التي تمنحها المناصب، وفي الوقت الحاضر يطلب الباحثون عن العمل التصدُّق عليهم بإيجاد وظائف لهم مجانا.

ونرى في هذا المشروع أن كل واقع السلطة البلدية ماثل في المجلس الاستثنائيّ، الذي انتهى إلى حَصْر الإدارة داخل دائرة برچوازية صغيرة جدا، ومن هنا فإن المجلس الوحيد الذي استمرّ الشعب في الظهور فيه قليلا كان لم يَعُدْ مسئولا إلا عن انتخاب الموظفين البلديِّين وكان لم يَعُدْ لديه رأي يقدِّمه لهم. ويجب أنْ نلاحظ من جديد أن المفوَّض الملكيّ كان أكثر تقييدية

ومعاداة للشعب من الملك، الذى كان يبدو أنه فى مرسومه يقـدِّم الوظـائف الرئيسية للمجلس العام، وأن المفوَّض الملكىّ كان بـدوره أكثـر ليبراليـة وديمقراطية بكثير من البرچوازية، على الأقل إذا حكمنا على أساس المذكرة التى استشهدتُ بها فى النص، المذكرة التى كان يرى فيها الأعيان فى مدينة أخرى استبعاد الشعب ذاته من انتخاب الموظفين البلديِّين، هذا الانتخاب الذى تركه الملك والمفوَّض الملكىّ للشعب.

وربما لاحظنا أن المفـوَّض الملكـىّ يـستخدم اسـمىْ *bourgeois [برچوازىّ]* و *marchant [تاجر]* للإشارة إلى فئتيْن متميِّزتيْن من الأعيـان؛ ولن يكون من غير المفيد أنْ نعطى التعريف الدقيق لهاتيْن الكلمتـيْن لكـىْ نوضِّح إلى كَمْ من الشظايا الصغيرة كانت تنقسم هذه البرچوازية وكَـمْ مـن التفاهات الصغيرة كانت تشتغل بها.

وكان لكلمة bourgeoisie (برچوازية) معنى عام ومعنى ضيِّق: كانت تدلّ على أعضاء الطبقة الوسطى، وعلاوة على هذا، كانت تشير داخل هـذه الطبقة إلى عدد من الأفراد. "البرچوازيون هم أولئك الذين يضعهم أصـلهم وثروتهم فى حالة من الحياة بصورة لائقة دون الانخراط فى عمل مُـربِح"، كما تقول إحدى المذكرات التى جرى إنتاجها فى سياق بحـث عـام 1764. ونرى من باقى المذكرة أن كلمة برچوازىّ لا ينبغى تطبيقها علـى أولئـك الذين ينتمون إلى شركات أو إلى نقابات صناعية؛ غير أن الأمـر الأكثـر صعوبة أنْ نقول على وجه الدقة على أىّ أفراد تنطبق. "لأنه"، كما تلاحـظ نفس المذكرة من جديد، "بين أولئك الذين ينتحلون لقب 'برچوازىّ'، نلتقى فى كثير من الأحيان بأشخاص لا يمكن أنْ ينطبق عليهم هذا اللقب إلا بفـراغهم

وحده؛ فضلا عن أنهم يفتقرون إلى المال ويعيشون حياة فظة وخاملة. وعلى العكس فلابد أنْ يكون البرچوازيون متميِّزين بثروتهم، وأصلهم، ومواهبهم، وعاداتهم وتقاليدهم، ونمط حياتهم. أما الحِرَفيون الذين يشكِّلون جمعيات عمالية فإنه لم يحدث مطلقا تصنيفهم فى مرتبة الأعيان".

وكان التجار، إلى جانب البرچوازيِّين، الصنف الثانى من الأفراد الذين لا ينتمون إلى أىّ جمعيات ولا إلى أىّ نقابات؛ ولكنْ ماذا كانت حدود هذه الطبقة الصغيرة؟ "هل ينبغى"، تقول المذكرة، "الخلط بين التجار ذوى الأصل الوضيع والتجار الصغار وبين تجار الجملة؟". وفى سبيل حلّ هذه الصعوبات، تقترح المذكرة أنْ يقوم القضاة البلديون كل عام بإعداد جدول بالتجار الأعيان، جدول يتمّ تسليمه لنقيب التجار أو لممثل سكان الأبرشية، حتى لا يُستَدْعَى لمشاورات مجلس المدينة سوى أولئك المسجَّلين فى الجدول. وينبغى الانتباه جيدا إلى ألا يُشار فى هذا الجدول إلى أولئك الذين سبق أنْ كانوا خَدَمًا، أو بائعين متجوِّلين، أو عربجيَّة، أو كانوا يقومون بأعمال وضيعة أخرى.

20: [تقلُّب متواصل لإدارة المدن]

لا تتمثل إحدى السمات المميزة الأكثر بروزا للقرن الثامن عشر، فيما يتعلق بإدارة المدن، فى إلغاء كلِّ تمثيلٍ وكلِّ تدخُّلٍ لجمهور الشعب فى الأعمال بقدر ما تتمثل فى الحراك [التغيُّر] الأقصى للقواعد التى تخضع لها هذه الإدارة، والحقوق التى يجرى منحها، واستردادها، وإعادتها، وزيادتها،

وتقليلها، وتعديلها بألف طريقة، وبلا انقطاع. وما من شيء يوضحٍ بصورة أفضل فى أىّ هَوان سقطتْ هذه الحريات المحلية مثل هذا التقلُّب المتواصل لقوانينها، والتى لا يبدو أن أحدًا قد تنبَّه إليها. إن هذا الحراك وحده كان يمكن أنْ يكون كافيا للتدمير سلفا لكل فكرة خاصة، ولكل ولَع بالذكريات، ولكل وطنية محلية، فى المؤسسة التى كانت مع ذلك مستعدة لما هو أكثر من ذلك. وعلى هذا النحو جرى الإعداد للتدمير الكبير للماضى والذى كانت الثورة تتجه إلى القيام به.

21: إدارة قرية فى القرن الثامن عشر. – مقتبس من أوراق المفوَّضية الملكية لـ "إيل–دو–فرانس"

المسألة التى سأتكلم عنها مأخوذة من بين كثير من المسائل الأخرى، لكىْ أوضِّح بمثال محدَّد بعض القواعد التى كانت تتبعها إدارة الأبرشية، ولكىْ أُبَيِّن البطء الذى يميِّزها فى كثير من الأحيان، وأخيرا لكى أُظْهِر ماذا كان يعنى، فى القرن الثامن عشر، المجلس العام لأبرشية.

ويتعلق الأمر بترميم بيت راعى أبرشية ريفية وبُرْج أجراسها، هى أبرشية "إيڤرى" Ivry، فى "إيل–دو–فرانس". مَنْ ينبغى التوجُّه إليه لتحقيق هذه الترميمات؟ وكيف يمكن تحديد مَنْ الذى كان يجب أنْ يتحمل تكلفة الإنفاق عليها؟ وكيف يمكن الحصول على المبلغ الضرورىّ؟

أولا: طَلَبٌ من راعى الأبرشية إلى المفوَّض الملكىّ، يوضِّح أن بُرْج الأجراس وبيت راعى الأبرشية يحتاجان إلى ترميمات عاجلة، وأن سلفه، الذى قام ببناء مبانٍ لا جدوى منها وإلحاقها ببيت الراعى، غَيَّر وشوَّه بذلك بصورة كاملة طابع المكان، وأن السكان، الذين سمحوا له بذلك، يتعيَّن عليهم أنْ يتحملوا تكلفة إصلاح هذه الأشياء، مع الرجوع إلى ورثة الراعى السابق للأبرشية لتحمُّل تكلفة الترميمات.

ثانيا: قرار من سيادة المفوَّض الملكىّ (29 أغسطس 1747) يعلن أنه بناء على طلب ممثل سكان الأبرشية، سوف يتمّ عقد مجلس للتداول حول مدى ضرورة الترميمات المطلوبة.

ثالثا: تداوُل السكان الذى يعلنون فيه عدم الاعتراض على ترميمات بيت راعى الأبرشية، ولكنْ مع الاعتراض على ترميم بُرْج الأجراس، نظرا إلى أن هذا البرج مبنىّ فى مكان الجوقة، ونظرا إلى أن الراعى، باعتباره متلقيا كبيرا لضريبة العُشْر، مسئول عن ترميم مكان الجوقة. "أسند قرار من المجلس، فى أواخر القرن السابق (أبريل 1695)، بالفعل ترميم مكان الجوقة إلى مَنْ كان يملك حق جباية أعشار الأبرشية، حيث يكون سكان الأبرشية مسئولين فقط عن صيانة صَحْن الكنيسة".

رابعا: قرار جديد من المفوَّض الملكىّ، نظرا إلى تعارُض الوقائع، بإرسال مهندس معمارىّ، السيد **كورديبه** le sieur Cordier، للقيام بزيارة ووصف بيت راعى الأبرشية وبُرْج أجراسها، ووَضْع مقايسة للأعمال وإجراء تحقيق.

خامسا: مَحْضر رسمىّ لكل هذه العمليات، يؤكد بصفة خاصة أنه عند التحقيق مع عدد من الملاك العقاريِّين فى "إيڤرى" حضروا أمام مبعوث المفوَّض الملكىّ، وقد بدا أن هؤلاء الأشخاص من ذوى الأصول النبيلة، والبرچوازيِّين، والفلاحين، من سكان المنطقة، وقد سجَّلوا رأيهم مع أو ضد مزاعم راعى الأپرشية.

سادسا: قرار جديد من المفوَّض الملكىّ بأن المقايسات التى سيضعها المهندس المعمارىّ المبعوث من جانبه سيتمّ إبلاغ الملاك العقاريِّين والسكان بها فى مجلس عام جديد، يُعقَد بناء على طلب ممثل سكان الأپرشية.

سابعا: مجلس جديد للأپرشية بما يتفق مع هذا القرار، مجلس يقرر فيه السكان إصراراهم على آرائهم.

ثامنا: قرار من سعادة المفوَّض العام، يقضى بـ:

١: أنه سيتمّ، أمام نائبه فى "كورباىْ" Corbeil، فى مكتبه، عَقْد مناقصة للأعمال المستندة إلى المقايسة، مناقصة سيتمّ عَقْدُها فى حضور راعى الأپرشية، وممثل سكان الأپرشية، والسكان الرئيسيِّين فى الأپرشية؛ 2: أنه، نظرا لوجود خطر على المسكن، سيتمّ فِرض ضريبة بمجموع المبلغ المطلوب على السكان، باستثناء أن أولئك الذين ما يزالون يعتقدون أن بُرْج الأجراس جزء من مكان الجوقة وينبغى أنْ يُرَمِّمَه متلقِّى الأعشار الكبير، قد يقاضونه أمام القضاء العادىّ.

تاسعا: استدعاء كل الأطراف للتواجد فى مكتب نائب المفوَّض الملكىّ، فى "كورباىْ" حيث سيتمّ تقديم العطاءات وعقد المناقصة.

عاشرا: التماس من راعى الأبرشية والعديد من السكان للمطالبة بألا يتمّ تحميل مصاريف الإجراءات الإداريّة، كالعادة، على المقاول، حيث إن هذه المصاريف مرتفعة للغاية وتجعل من الصعب العثور على مقاول.

حادى عشر: قرار للمفوَّض الملكىّ يؤكد أن المصاريف المتصلة بالنجاح فى الحصول على تعاقد سوف يحدّدها نائب المفوَّض الملكىّ، بحيث يشكل مبلغها جزءًا من المناقصة المذكورة والضريبة.

ثانى عشر: السلطات التى يمنحها بعض السكان الأعيان للسيد "س" sieur X... لمساعدة المناقصة المذكورة والموافقة عليها وفقا لتقديرات المهندس المعمارىّ.

ثالث عشر: شهادة ممثل سكان الأبرشية، تقرِّر أن الإعلانات والمطبوعات المعتادة تمّ عملها.

رابع عشر: محضر رسمىّ بالمناقصة:

مبلغ الترميمات المطلوب إجراءها ....487 جنيه

المصاريف الخاصة

بالتوصل إلى التعاقد ....237 جنيه و 18 سُو و 6 دينييه،

724 جنيه و 18 سُو و 6 دينييه

خامس عشر: وأخيرا، قرار للمجلس (23 يوليو ١٧٤٨) للإذن بضريبة مخصَّصة لتغطية هذا المبلغ.

ويمكننا أنْ نلاحظ أنه لعدة مرات كانت المسألة تتعلق فى هذا الإجراء بعقد مجلس الأبرشية. وإليك محضر رسمىّ لجلسة لأحد هذه

المجالس؛ وهو يُبَيِّن للقارىء كيف كانت تحدث الأشياء بوجه عام فى مثل تلك المناسبات.

عَقْد محرَّر أمام موثِّق: "اليوم، عند نهاية قدّاس الأبرشية، فى المكان المعتاد والمألوف، وبعد دَقّ الجرس، حضر فى المجلس الذى عقده سكان الأبرشية المذكورة، أمام "س"...، موثِّق العقود، فى "كوربايْ"، الموقعون أدناه، والشهود المذكورون بعدهم، السيد **ميشو** Le sieur Michand، زارع الكروم، وممثل سكان الأبرشية المذكورة، الذى قدَّم قرار المفوَّض الملكىّ الذى يأذن بالمجلس، وأمر بقراءته والإقرار بطاعة أوامره.

"وفى نفس الوقت، حضر أحد سكان الأبرشية المذكورة، الذى قال إن بُرْج الأجراس كان فوق موضع الجوقة، وأنه، بالتالى، يقع ضمن مسئولية راعى الأبرشية؛ وحضر أيضا (تتوالى أسماء أشخاص آخرين وافقوا، على العكس، على قبول التماس راعى الأبرشية)... وحضر بعد ذلك خمسة عشرة من الفلاحين، والعمال، والبنائين، وزُرَّاع الكروم، وقد أعلنوا الموافقة على ما قاله السابقون. وحضر أيضا السيد **رانبو** Raimbaud، زراع كروم، الذى قال إنه على اتفاق تامّ مع ما سيقرِّره سيادة المفوَّض الملكىّ. كما ظهر السيد "س".، الدكتور فى "السوربون" Sorbonne، راعى الأبرشية، الذى أصرَّ على المطالب والأسباب الواردة فى الالتماس. وقد تمَّ إطْلاع أولئك الذين حضروا على هذا وعلى ماهو مذكور أعلاه [فى الأصل: ci-dessous= أدناه – المترجم]. تمَّ تحريره والتصديق عليه فى المكان المذكور فى "إيفرى"، أمام جبانة الأبرشية المذكورة، على يد الموثِّق الموقع أدناه؛ واستمرّ الاجتماع المذكور من الساعة الحادية عشرة صباحا إلى الساعة الثانية بعد الظهر".

ونستطيع أنْ نلاحظ أن مجلس الأپرشية لم يكن سوى تحقيق إدارىّ، بالصِّيَغ والتكلفة الخاصة بالتحقيقات القضائية؛ وأنه لم يَنْتَهِ مطلقا بتصويت، وبالتالى بالتعبير عن إرادة الأپرشية وأنه لا يشتمل إلا على آراء فردية، وأنه لا يقيِّد مطلقا إرادة الحكومة. وتخبرنا وثائق أخرى كثيرة، بالفعل، أن مجلس الأپرشية إنما تمَّ عقده لعرض قرار المفوَّض الملكىّ، وليس ليكـون عقبـة أمامه، حتى إذا كانت المسألة تتعلق بمصلحة الأپرشية فحسب.

ونلاحظ كذلك، فى هذه الوثائق ذاتها، أن هذه المسألة تفسح المجـال لثلاثة تحقيقات؛ أحدها أمام موثِّق العقود، وآخر أمام المهنـدس المعمـارىّ، وأخيرا ثالث أمام اثنين من موثِّقى العقود، لمعرفة ما إذا كان السكان يصرُّون على أقوالهم السابقة.

وضريبة الـ 724 جنيه و 18 سُو التى أمر بها قرار 23 يوليو 1748، تقع على كل الملاك العقاريين من أصحاب الامتيازات أو غيـر أصـحاب الامتيازات، وكذلك فإن هذا كان يفسح المجال دائما تقريبا لهذه الأنواع مـن النفقات؛ غير أن الأساس الذى يتمّ استخدامه لتحديد نصيب هـؤلاء وأولئـك يختلف. فالخاضعون لضريبة الإنتاج والدخل (التَّاىْ) يدفعون بما يتناسب مع ضريبة الإنتاج والدخل الخاصة بهم، وأصحاب الامتيـازات بـالنظر إلـى ثروتهم المفترضة، وهذا ما يعطى ميزة كبيرة لهؤلاء الأخيرين على أولئـك السابقين.

وأخيرا، نلاحظ فى هذه المسألة ذاتها، أن توزيع مبلغ الـ 724 جنيه و 18 سُو يتمّ عن طريق اثنين من جُباة الضرائب، من سكان القرية، غير منتخبيْن، كما

أنهما لم يكونا يقومان بدورهما بالتناوب، كما كان يحدث فى أغلب الأحيان، بل كان يقوم باختيارهما وتعيينهما فى هذه الوظيفة المفَّوض الملكىّ ونائبه.

22: [تدمير حريّات البلديّات]

كانت الذريعة التى اتخذها **لويس الرابع عشر** لتدمير حرِّيات البلديات فى المدن هى الإدارة السيئة لمالياتها. ومع ذلك فإن نفس الواقع استمرّ وتفاقم، كما يقول **تيرجو** عن حق، منذ الإصلاح الذى قام به هذا العاهل. وهو يضيف أن "أغلب المدن مَدِينَةٌ بصورة كبيرة فى الوقت الحاضر، جزئيا نتيجة للأموال التى اقترضتها من الحكومة، وجزئيا نتيجة للنفقات أو الأوسمة التى قام موظفو البلديات، الذين كانوا يتصرفون فى مال الآخرين، والذين لم يكونوا يقدمون حسابات للسكان، كما لم يكونوا يتلقون توجيهات، بمضاعفتها بقصد تشريف أنفسهم، وأحيانا للإثراء".

23: الدولة كانت وصية على الأديرة وكذلك على الكومونات؛ مثال على هذه الوصاية

أوصى المراقب العام عندما فوَّض المفوَّض الملكىّ بدفع 000 15 جنيه لدير الكَرْمَليِّين، الذى كانت تستحق له بعض التعويضات، هذا المفوَّض الملكىّ بأنْ يطمئنَّ بنفسه إلى أن هذا المال، الذى يمثل رأس مال، سيتمّ استثماره بصورة مفيدة. وتحدُث أشياء مماثلة طول الوقت.

24: كيف أنه فى كندا يمكننا أنْ نحكم بأفضل صورة على المركزة الإدارية للنظام القديم

فى المستعمرات يمكننا أن نحكم بأفضل صورة على شكل حكومة المتروپول، لأنه هناك فى العادة تكبُر كل السمات التى تميِّزه وتصير أكثر وضوحا. وعندما أريد الحكم على روح إدارة **لويس الرابع عشر** ومفاسدها، فإنما ينبغى أن أذهب إلى كندا: وهناك يمكن أنْ نلاحظ تشوُّهات الموضوع وكأننا فى مِجْهَر (ميكروسكوپ).

وفى كندا، لا توجد كثرة من العقبات التى كانت الوقائع الداخلية أو الحالة الاجتماعية القديمة تعترض بها، سواء بصورة صريحة أو بصورة خفيَّة، سبيل التطور الحر لروح الحكومة. ذلك أن طبقة النبلاء كانت غير موجودة تقريبا، أو أنها كانت على الأقل قد فقدتْ كل جذورها تقريبا؛ وكان لم يَعُدْ للكنيسة مركزها المسيطر؛ وكانت التقاليد الإقطاعية قد فُقِدَتْ أو صارت باهتة؛ وكانت السلطة القضائية لم تَعُدْ راسخة الجذور فى المؤسسات العتيقة والتقاليد العتيقة. ولم يكن هناك أىّ شيء من شأنه أنْ يمنع السلطة المركزية من ممارسة كل ميولها الطبيعية ومن تشكيل كل قوانينها وفقا لآرائها هى. وفى كندا، بالتالى، لم يكن هناك أىّ ظل للمؤسسات البلدية أو الإقليمية، ولا لأىّ قوة جماعية مسئولة، ولا لأىّ مبادرة فردية مسموح بها. حيث كان هناك مفوَّض ملكىّ فى مركز متفوق أكثر بكثير على مركز أمثاله فى فرنسا؛ وإدارة كانت ما تزال تدير أشياء أكثر كثيرا مما فى المتروپول،

وكانت ترغب فى إدارة كل شيء من پاريس، رغم مسافة الـ 800 1 فرسخ التى تفصلها عنها؛ غير متبنية مطلقا المبادئ الكبرى التى من شأنها أنْ تجعل مستعمرة ما مأهولة ومزدهرة، بل، بالمقابل، مستخدمةً كل أنواع الأساليب الصغيرة المفتعلة والوسائل التنظيمية الاستبدادية الصغيرة لزيادة وانتشار السكان: الزراعة الإجبارية، كل الدعاوى القضائية الناشئة عن التنازل عن الأراضى المنقولة من المحاكم والمحالة إلى حكم الإدارة وحدها، ضرورة الفلاحة بطريقة بعينها، الإلزام بالاستقرار فى أماكن بعينها دون غيرها، إلخ.، وقد جرى كل هذا فى ظل **لويس الرابع عشر**؛ وكانت هذه المراسيم بتوقيع **كولبير** Colbert. وربما تصوَّرَ المرء أنه بالفعل فى أوج المركزة الحديثة، وفى الجزائر. وكانت كندا، بالفعل، الصورة الأمينة لما كان يشاهده المرء هناك. ومن الجانبيْن كان المرء يجد نفسه وجها لوجه أمام هذه الإدارة التى كان عدد موظفيها يماثل تقريبا عدد السكان، متفوقةً، فعّالةً، منظِّمةً، إكراهيةً، راغبةً فى الإحاطة بكل شيء، متكفِّلةً بكل شيء، مُطَّلِعَةً دائما على اهتمامات الرعية أكثر من اطلاعهم هم أنفسهم عليها، وكانت بصورة متواصلة نشيطة وعقيمة.

وفى الولايات المتحدة، كان نظام اللامركزة الإنجليزية مفرطا، على العكس: كانت الكومونات (القرى) قد صارت بلديات مستقلة تقريبا، أنواعا من جمهوريات ديمقراطية. وكان العنصر الديمقراطىّ، الذى كان يشكل أساس الدستور الإنجليزى والتقاليد الإنجليزية، يتجلَّى بدون عقبة ويتطور. وكانت الإدارة بحصر المعنى تقوم بشيء ضئيل فى إنجلترا، فيما كان الأفراد يقومون بالكثير؛ وفى أمريكا، كانت الإدارة لم تَعُدْ تتدخَّل فى شيء، إنْ جاز

القول، فيما كان الأفراد متَّحِدِين يقومون بكل شيء. وكان غياب الطبقات العليا، الذى يجعل المقيمَ فى كندا يظل أكثر خضوعا للحكومة أكثر مما كان يفعل، فى نفس الحقبة، المقيمُ فى فرنسا، يجعل المقيمَ فى الولايات الإنجليزية أكثر فأكثر استقلالا عن السلطة.

وفى مستعمرتيْن، انتهى الأمر إلى تأسيس مجتمع ديمقراطىّ بصورة كاملة؛ ولكنْ هنا [فى كندا]، على الأقل طالما بقيتْ كندا مستعمرة فرنسية، كانت المساواة مُنْدمجة فى الحكم المطلق؛ وهناك [فى المستعمرات الإنجليزية] كانت المساواة متَّحدة مع الحرية. وفيما يتعلق بالعواقب المادية لهذين النهجيْن الاستعماريَّيْن، نعلم أنه فى 1763، حقبة الفتح، كان عدد سكان كندا 60 000 نسمة، فيما كان عدد سكان الولايات الإنجليزية 3 000 000 نسمة.

25: مثال، بين أمثلة كثيرة، عن اللوائح العامة التى كان يُصْدرها مجلس الدولة بصورة متواصلة، والتى كانت لها قوة القانون فى كل فرنسا واستحدثتْ جرائم خاصة كانت المحاكم الإدارية قُضاتها الوحيدين

إننى آخذ اللوائح الأولى التى أجدها تحت يدى. قرار المجلس فى 29 أبريل 1779، الذى يَسُنُّ أنه فى المستقبل، فى كل فرنسا، سيكون على مُرَبِّى وتجار الخراف أنْ يقوموا بوسمها بعلامات بطريقة بعينها، تحت طائلة

غرامة قدرها 300 جنيه، حيث يأمر جلالته المفوَّضين الملكيِّين بأنْ يباشروا بأنفسهم تنفيذ هذا القرار، كما قال؛ وينتج عن هذا أنْ يقوم المفوَّض الملكىّ بالحكم بالعقوبة على انتهاكه. مثال آخر: قرار المجلس، بتاريخ 21 ديسمبر 1779، الذى يحظر على عمال الشحن بالعربات والحوذيَّة تخزين البضائع التى يكونون قد شحنوها، تحت طائلة غرامة قدرها 300 جنيه؛ ويأمر جلالته القائد العام للشرطة والمفوَّضين الملكيِّين بأنْ يباشروا ذلك بأنفسهم.

26: [الطبقة الثالثة تطالب بشُرْطة لاحتواء الشعب]

طلب مجلس ولاية "جِيينّ العليا" بأعلى صوت بإنشاء ألوية جديدة من الشرطة الراكبة، تماما كما يطالب المجلس العام لـ "أڤيرون" Aveyron أو "لو" Lot دون شك، فى الوقت الحالى، بإنشاء ألوية جديدة من الشُّرْطة gendarmerie [الچندرمة]. دائما نفس الفكرة: الشُّرْطة، أىْ النظام، والنظام لا يمكن أنْ يأتى مع الشُّرْطة إلا من خلال الحكومة. ويُضيف التقرير: "هناك بصفة دائمة شكوى من أنه لا توجد أىّ شُرْطة فى الأرياف (وكيف يمكن أنْ توجد؟ فالنبيل لا يُشارك فى أىّ شيء، والبرچوازىّ فى المدينة، والمجتمعات المحلية، التى يمثلها فلاح جلف، لا تملك، من جهة أخرى، أىّ سلطة)، ويجب الإقرار بأنهِ باستثناء بعض الكانتونات التى يستخدم فيها السادة الإقطاعيون العادلون والمحسنون النفوذ الذى يمنحه لهم مركزهم على مُقْطَعِيهم من أجل منع تلك الطرق فى التصرف التى من الطبيعىّ أنْ يميل إليها سكان الأرياف بحكم جلافة أخلاقهم وخشونة طبعهم، لا يوجد فى أىّ

مكان آخر أىّ وسيلة تقريبا لاحتواء هؤلاء الناس الجهلة، والأجلاف، والساخنى الرؤوس".

هذه هى الطريقة التى كان يعرِّض بها نبلاء مجلس الولاية أنفسهم لحديث الناس عنهم، والتى كان يتحدث بها أعضاء الطبقة الثالثة، الذين كانوا يشكلون وحدهم نصف المجلس، عن الشعب فى الوثائق العامة!

27: [نبيلات وأساقفة يُوصُون بمنح تراخيص التبغ]

كانت تراخيص التبغ مطلوبة بشدة فى ظل النظام القديم كما هو الحال فى الوقت الحاضر. وكان الناس الأكثر أهمية يَسْعَوْن للحصول عليها من أجل أتباعهم. وقد وجدتُ أن بعضها كان قد تمّ منحها بالتوصية من سيِّدات عظيمات [نبيلات]؛ وكان بعضها قد تمّ منحها بمسعى من كبار أساقفة.

28: [التجار يطالبون بإصلاح طريق]

كان هذا الانقراض لكل حياة عامة محلية فى ذلك الحين قد تجاوز كل ما يمكن تصوُّره. وكان أحد الطرق التى تؤدى من "مين" Maine إلى "نورماندى" Normandie غير سالك. فمَنْ الذى طالب بإصلاحه؟ منطقة "تورين" Touraine المالية التى يجتازها هذا الطريق؟ ولاية "نورماندى" أو ولاية "مين"، المهتمَّتَيْن بتجارة الماشية، التى تمرّ بهذا الطريق؟ وأخيرا

كانتون تُلْحِق به الضرر هذه الحالة السيئة لهذا الطريق؟ المنطقة المالية، الولاية، الكانتونات، لا صوت لها. من الضرورى أنْ يقوم التجّار الذين يسلكون هذا الطريق والذين يسقطون فى الأوحال هناك بأنفسهم بواجب أنْ يلفتوا من هذا الجانب أنظار الحكومة المركزية وقد كتبوا إلى پاريس إلى المراقب العام، يرجونه المجئ لمساعدتهم.

29: أهمية كبيرة إلى هذا الحد أو ذاك للريوع أو الإتاوات الإقطاعية، حسب الولايات

يقول **تيرجو** فى أعماله [مؤلفاته]: "يجب أنْ ألفت النظر إلى أن هذه الأنواع من الإتاوات لها أهمية مختلفة فى أغلب الولايات الغنية مثل، ’نورماندى‘، و ’پيكاردى‘ Picardie، والمناطق المجاورة لـ پاريس. و فى هذه المناطق الأخيرة، تتمثل الثروة الرئيسية بالذات فى محصول الأراضى التى يتمّ تجميعها فى مزارع ضخمة جدا، والتى تُغِلّ للملاك العقاريِّين إيجارات ضخمة. ولا تشكل الريوع الإقطاعية للضياع الكبرى سوى قسم متواضع جدا من الإيراد، ويُنْظَر إلى هذا البند تقريبا على أنه شرفىّ. وفى الولايات الأقلّ غِنًى والمزروعة وفقا لمبادئ مختلفة، لا يكاد السادة الإقطاعيون وذوو الأصول النبيلة يملكون هم أنفسهم أىّ أرض على الإطلاق؛ والتركات، المقسَّمة للغاية، مُثْقَلة بريوع ضخمة بالغلال، التى يتحمَّلها كذلك جميع المستأجرين المتشاركين بصورة تضامنية. وفى كثير من

الأحيان تلتهم هذه الريوع الجانب الأكبر من محصول الأرض، ويتألف منها إيراد السادة الإقطاعيِّين بصورة كاملة تقريبا".

30: [تيّار ضد الطبقة المغلقة]

تُبَيِّن لنا المطبوعات القليلة الأهمية للجمعيات الزراعية في القرن الثامن عشر التأثير المضاد للطبقة المغلقة l'influence anticaste الذى كان للمناقشة المشتركة حول المصالح المشتركة. ورغم أن هذه الاجتماعات جرتْ قبل الثورة بثلاثين عاما، فى أوج النظام القديم، ورغم أن الأمر لا يتعلق إلا بالنظرية، وعن طريق ذلك وحده ناقش الناس فيها مسائل أحسَّتْ مختلف الطبقات بأنها تُهِمُّها وناقشتها معا، فإننا نشعر فى الحال بتقارب وامتزاج الناس، ونرى أفكار الإصلاحات المعقولة تستحوذ على عقول أصحاب الامتيازات مثل الآخرين، ومع هذا فإن الأمر لا يتعلق إلا بصيانة التربة وبالزراعة.

وأنا مقتنع بأنه لم توجد حكومة لم تبحث عن قُوَّتها مطلقا إلا فى نفسها، وتعاملتْ مع الناس دائما بصورة منفصلة كأفراد، مثل حكومة النظام القديم، التى نجحتْ فى الحفاظ على المساواة المثيرة للسخرية و البليدة الإحساس التى كانت قائمة فى فرنسا فى زمن اندلاع الثورة؛ وكان من شأن أخفّ اتصال مع "*الحكم الذاتى*" *self-government* [بالإنجليزية فى الأصل] أنْ تغيِّرها بعمق وأنْ تُحَوِّلها أو تدمِّرها بسرعة.

31: [لا حريات محلية فى غياب الحرية العامة]

حريات الولايات يمكن أنْ تستمرّ بعض الوقت دون أنْ تكون الحرية الوطنية موجودة، عندما تكون هذه الحريات قديمة، مندمجة فى العادات، وفى التقاليد، وفى الذكريات، وعندما يكون الاستبداد، على العكس جديدا؛ غير أن من غير المعقول أنْ نعتقد أنه يمكن، بصورة إرادية، خلق حريات محلية، أو حتى المحافظة عليها لوقت طويل، عندما يجرى قمع الحرية العامة.

32: [المدى الحقيقىّ لامتيازات النبلاء]

فى مذكرة موجَّهة إلى الملك، يلخِّص **تيرجو** بهذه الطريقة التى تبدو لى دقيقة للغاية، ماذا كان المدى الحقيقىّ لامتيازات النبلاء فيما يتعلق بالضريبة:

"1: يمكن لأصحاب الامتيازات أنْ يمتلكوا مزرعة معفاة من كل ضريبة إنتاج ودخل (تَاىْ) تحرثها أربعة محاريث تُدِرّ فى العادة، فى المناطق المجاورة لـ باريس، ضريبة قدرها 2 000 فرنك.

"2: أصحاب الامتيازات هؤلاء أنفسهم لا يدفعون شيئا مطلقا مقابل الأخشاب، والمروج، والكروم، والبِرَك، وكذلك مقابل الأراضى المسيَّجة التى تخصّ قصورهم، مهما بلغتْ مساحتها. وهناك كانتونات يتمثل إنتاجها الرئيسىّ فى المروج أو الكروم؛ وفى هذه الحالة يُعْفَى النبيل الذى يدير

أراضيه من كل ضريبة، تقع على أولئك الذين يدفعون ضريبة الإنتاج والدخل (التَّاىْ)؛ وهذا امتياز آخر، ضخم!"

33: امتياز غير مباشر فيما يتعلق بالضرائب. – اختلافات فى الجباية، حتى إذا كانت الضريبة عامة

يرسم **تيرجو** لهذا أيضا صورة يَحِقُّ لى أنْ أعتقد أنها دقيقة، وفقا للوثائق:

"المزايا غير المباشرة لأصحاب الامتيازات فيما يتعلق بضريبة الرؤوس كبيرة للغاية. فضريبة الرؤوس بطبيعتها ضريبة متعسفة؛ ومن المستحيل توزيعها على مجموع المواطنين إلا بلا تمييز. وقد رُئِىَ أن من الملائم اتخاذ سجلات ضريبة الإنتاج والدخل، التى وُجِدَتْ جاهزة سلفا، كأساس. وتمّ تحرير سِجِلٍّ خاصٍّ لأصحاب الامتيازات؛ ولكنْ لأن هؤلاء الأخيرين اعترضوا ولأن الخاضعين لضريبة الإنتاج والدخل ليس عندهم شخص يتحدث بالنيابة عنهم، فقد حدث أن ضريبة الرؤوس الخاصة بأصحاب الامتيازات تمّ تخفيضها بالتدريج، فى الولايات، إلى مبلغ متواضع للغاية، على حين أن ضريبة الرؤوس الخاصة بالخاضعين لضريبة الإنتاج والدخل يصل تقريبا إلى ما يساوى المبلغ الأصلى لضريبة الإنتاج والدخل".

34: مثال آخر عن لا مساواة
الجباية الخاصة بضريبة عامة

نعلم أنه، فى الضرائب المحلية، كانت الضريبة تُفْرَض على كل الناس؛ "الذين"، كما تقول قرارات المجلس التى تجيز هذه الأنواع من النفقات: "ستُفْرَض عليهم الضريبة، بلا تمييز، مُعْفَوْن أو غير مُعْفَوْن، أصحاب امتيازات أو غير أصحاب امتيازات، دون أىّ استثناء، بصورة مشتركة مع ضريبة الرؤوس، أو بقسمة الغُرَماء لهذه الضريبة".

ولاحظوا أنه، نظرا لأن ضريبة الرؤوس الخاصة بالخاضعين لضريبة الإنتاج والدخل، المستوعبة فى ضريبة الإنتاج والدخل، ترتفع نسبيا أعلى بكثير دائما من ضريبة الرؤوس المتعلقة بأصحاب الامتيازات، ستعود اللامساواة حتى فى الشكل الذى كان يبدو أنه كان يستبعدها بصورة أكبر.

35: [وضَعْ متميِّز لأصحاب الامتيازات فى مجال الجباية]

وجدتُ فى مشروع مرسوم 1764، الذى يميل إلى إرساء المساواة فى الضرائب، كل أنواع الأحكام التى يتمثل هدفها فى الحفاظ على وضَعْ متميِّز لأصحاب الامتيازات فى مجال الجباية؛ وقد لاحظتُ فيه، بين أشياء أخرى، أن كل الإجراءات التى تهدف إلى تقييم وعاء الضريبة، فيما يخصُّهم، لا يمكن اتخاذها إلا فى حضورهم أو فى حضور وكلائهم المفوَّضين بالتوقيع بالنيابة عنهم.

36: كيف أقَرَّت الحكومة ذاتها بأن الامتيازات كانت تَلْقَى المحاباة فى جباية الضرائب، حتى إذا كانت الضريبة عامة

يكتب أحد الوزراء فى 1766: "أرى أن الجانب الأكثر صعوبة دائما فى جباية الضرائب يتمثل فيما هو مطلوب من جانب النبلاء وأصحاب الامتيازات، بسبب المجاملات التى يعتقد جباة ضرائب الإنتاج والدخل أنهم مضطرون إلى مراعاتها معهم، وهو ما تستمر عن طريقه علـى ضريبتىْ الرؤوس والعشرينيات الخاصة بهم (هاتين الضريبتيْن العامتين المشتركتين بينهم وبين الشعب) بقايا قديمة جدا وأضخم مما ينبغى".

37: [خطبة آرثر يونج للتخلُّص من مأزق بمديح للطبقة الثالثة]

فى *le voyage d'Arthur Young en 89* [*رحلة آرثر يونج فى 1789*]، نجد لوحة صغيرة يجرى فيها تصوير هذه الحالة لمجتمعيْن تصويرا ممتعا وبارع الصياغة، إلى حد أننى لا أستطيع مقاومة الرغبة فى تقديمها هنا.

ففيما كان **يونج** يطوف فى أنحاء فرنسا وسط ردود الأفعال الأولى التى أدَّى إليها الاستيلاء على الباستيل اعتقلتْه فى إحدى القرى قوة من الشعب رأتْ أنه لا يرتدى على قبعته الشارة الثلاثية الألوان [للثورة الفرنسية] فأرادتْ أنْ تقوده إلى السجن. ولكىْ يتخلص من هذا المأزق، فكَّر فى إلقاء هذه الخطبة القصيرة، حيث قال:

"أيها السادة، لقد قيل لكم منذ قليل إن الضرائب يجب دفعها كما في السابق ولا شك في أن الضرائب يجب دفعها، ولكنْ ليس كما في السابق. وإنما يجب دفعها مثلما في إنجلترا. فلدينا كثير من الضرائب التي ليست لديكم مطلقا؛ غير أن الطبقة الثالثة، الشعب، لا تدفعها؛ إنها لا تُفْـرَض إلا على الغنيّ. وعندنا، تدفع كل نافذة؛ غير أن مَنْ لا يملك في منزله سوى ست نوافذ لا يدفع شيئا. السيد الإقطاعيّ يدفع ضريبة العشرينيات وضرائب الإنتاج والدخل؛ ولكن المالك العقاري الصغير لحديقة لا يدفع شيئا. الغنيّ يدفع عن خيوله، عرباته، خدمه؛ إنه يدفع حتى للحصول على حريته في إطلاق الرصاص على طيور الحجل التي يملكها هو؛ أما المالك العقاريّ الصغير فإنه يبقى غريبا على كل هذه الضرائب. أكثر من هذا! لدينا في إنجلترا ضريبة يدفعها الغنيّ مقابل تقديم العون للفقير. وبالتالي إذا كان ينبغي الاستمرار في دفع الضرائب، فإنه ينبغي دفعها بصورة مختلفة. والطريقة الإنجليزية أفضل كثيرا".

ويضيف **يونج**: "ولأن فرنسيتي الرديئة كانت تتماشى مع لهجتهم المحلية فقد فهموني جيدا جدا، ولم تكن هناك كلمة واحدة من هذه الخطبة لم يعطوا موافقتهم عليها، واعتقدوا أنه لا بد أنني شخص جيد حقا، وهذا ما أكَّدْتُهُ هاتفا: *عاشت الطبقة الثالثة*! وعندئذ تركون أمضي في سبيلي بصيحات التهليل".

38: [سيد إقطاعىّ لأبرشية يرفض التكفُّل بإصلاحٍ فيها]

انهارت كنيسة "س"، فى دائرة "شوليّه" Chollet؛ وصار المطلوب إصلاحها وفقا للطريقة المبيَّنة فى قرار 1684 (بتاريخ 16 ديسمبر)، أىْ بمساعدة ضريبة مفروضة على كل السكان. وعندما أراد جباة الضرائب جمع هذه الضريبة، أعلن مركيز "س"، السيد الإقطاعىّ للأبرشية، أنه ما دام يتكفَّل هو وحده بإصلاح المكان المخصَّص للجوقة فإنه لا يريد أنْ يشارك فى هذه الضريبة؛ وردّ السكان الآخرون، بكل حق، بأنه، باعتباره السيد الإقطاعىّ وباعتباره الحائز الأكبر للأعشار (لا شك فى أنه كان يملك الأعشار الإقطاعية)، مُلْزَم بأنْ يقوم وحده بإصلاح المكان المخصَّص للجوقة؛ وبأنه، بالتالى، لا يمكن أنْ يُعْفِيَهُ هذا الاصلاح من العبء المشترك. وعلى هذا تدخَّل قرار من المفوَّض الملكىّ الذى أعلن أن المركيز على خطأ وأَذِنَ لجباة الضرائب بملاحقته قضائيا. ويَضُمّ الملف أكثر من عشر رسائل لهذا المركيز، كل واحدة منها تُلِحّ أكثر من الأخرى، مطالبةً بالتماسات صارخة بأنْ يدفع باقى الأبرشية بدلا منه، ومتنازلةً، فى سبيل الحصول على ذلك، بمعاملة المفوَّض الملكىّ باعتباره سعادتك *monseigneur* وحتى *بالتوسُّل* إليه.

39: مثال على الطريقة التى احترمتْ بها حكومة النظام القديم الحقوق المكتسبة، والعقود الرسمية، وحريات المدن، أو الجمعيات

إعلان الملك الذى "أجَّلَ، فى زمن الحرب، سداد كل القروض المستحقة للمدن، والبلدات، والمجامع، والمجتمعات المحلية، وإدارات المستشفيات، والمؤسسات الخيرية، ونقابات الفنون والحِرَف، وغيرها التى يتمّ أداؤها وسدادها من إيراد المكوس أو الرسوم التى تنازلنا عنها". ويُقال فى الإعلان "على أنْ يستمر استحقاق فوائد القروض المذكورة".

ولم يكن هذا مجرَّد تأجيل للسداد فى الأجل المبيَّن فى العقد المكتوب مع الدائنين، بل كان أيضا تَعَدِّيًا ينصبّ على الرهن الحيازىّ الممنوح للتعهُّد بسداد القرض. وما كان ليحدث مطلقا لتدابير مماثلة، لهذه التدابير التى كانت تتفشَّى فى النظام القديم، أنْ تكون قابلة للتطبيق فى ظل حكومة تسودها العلانية أو تشرف عليها مجالس. ولنقارنْ ذلك بما كان يحدث دائما بشأن مثل هذه الأنواع من الأمور فى إنجلترا وحتى فى أمريكا. إن ازدراء القانون صارخ هنا مثل الازدراء للحريات المحلية.

40: [الحق الإقطاعىّ كان يُلْحق الأضرار حتى بأصحاب الامتيازات]

الحالة التى استشهدنا بها هنا فى النص بعيدة عن أنْ تكون الحالة الوحيدة التى أدرك فيها أصحاب الامتيازات أن الحق الإقطاعىّ الذى كان

يثقل على كاهل الفلاح كان يُلحق حتى بهم أنفسهم الأضرار. وها هو ما كانت تقوله، قبل الثورة بثلاثين عاما، جمعية زراعية تتألف كلها من أصحاب امتيازات:

"الإيجارات غير القابلة للتحصيل، سواء أكانت إيجارات عقارية أو ريوعا إقطاعية، المرتبطة بالأرض، عندما تكون كبيرة إلى حد ما، تصير مرهقة على المدين، إلى حد أنها تؤدِّى إلى خرابه وبصورة متعاقبة إلى خراب الأرض ذاتها. وهو مُجْبَر على إهمال الأرض، لعجزه عن أنْ يجد موردا للحصول على قروض على أملاك مثقلة بالديون للغاية، كما أنه لن يستطيع العثور على شارِين، إذا أراد بيعها. وإذا كانت هذه الإيجارات قابلة للتحصيل، فإن هذا المؤجِّر الذى حلّ به الخراب لن يعدم فرصة للاقتراض من أجل السداد، كما أن الشارِين لن يكونوا فى وضع يسمح لهم بسداد مقابل كل من الأرض والإيجار. ومن المريح للمرء دائما أنْ يقوم بالمحافظة على أرضه الحرة التى يعتقد أنه مالكها بلا منازع وبأنْ يقوم بتحسينها. ومما يجلب تشجيعا كبيرا للزراعة أنْ يتمّ العثور على وسائل عملية لجعل هذه الأنواع من الإيجارات قابلة للتحصيل. ومقتنعين بهذه الحقيقة، لم يكن كثير من السادة الإقطاعيِّين من أصحاب الضياع الإقطاعية [الممنوحة للمُقْطَعِين]، لينتظروا أنْ يُطْلَب منهم الإقرار بهذه الأنواع من الترتيبات. وسيكون من المثير حقا بالتالى إيجاد وتوضيح وسائل عملية للتوصُّل إلى هذا التحرُّر من الريوع الإقطاعية".

41: [إعفاءات ضريبية حتى لجباة الضرائب]

كل الوظائف العامة، حتى تلك الخاصة بجباية الضرائب، كان يجرى تعويضها بإعفاءات ضريبية، هذه الامتيازات التى كان قد منحها قرار 1681. وفى رسالة موجَّهة من مفوَّض ملكىّ إلى الوزير فى 1782، يُذْكر أنه: "بين أصحاب الامتيازات، ليست هناك طبقة كثيرة العدد مثل طبقة موظفى ضرائب الملح، والكمبيالات، والأملاك الملَكيَّة، ومكاتب البريد، والإتاوات الإقطاعية، ومصالح جباية ضرائب أخرى من كل نوع. وقليلة هى الأبرشيات التى لا يوجد فيها أىّ موظف من هؤلاء، وفى العديد منها يوجد اثنان أو ثلاثة منهم".

وكان الأمر يتعلق بإثناء الوزير عن أنْ يقترح على المجلس قرار توسيع الإعفاء من الضريبة ليمتدّ إلى موظفى وخدم هؤلاء المندوبين المتمتعين بالامتيازات، والإعفاءات التى لا يكُفّ ملتزمو الضرائب، كما يقول المفوَّض الملكىّ، عن المطالبة بتوسيعها، من أجل إعفاء أنفسهم من دفع ما يُدْفع لهم.

42: [عدد هائل من المناصب المباعة لزيادة إيرادات الخزانة]

مثل هذه المناصب لم تكن مجهولة تماما فى أماكن أخرى. وفى ألمانيا، كان بعض الأمراء الصغار قد أدخلوا العديد منها، ولكنْ بعدد قليل

وفى نواحٍ قليلة الأهمية من الإدارة العامة. ولم تتمّ ممارسة هذا النظام على نطاق واسع إلا فى فرنسا.

43: [الاتجار فى المناصب جعلها بمثابة مِلْكِيَة]

لا ينبغى أنْ يُدْهِش المرء، رغم أن هذا يبدو غريبا وفى الواقع شاذًا، أنْ يرى فى النظام القديم موظفين عامِّين، ينتمى العديد منهم إلى الإدارة بالمعنى الدقيق للكلمة، يطالبون فى المحكمة بمعرفة حدود مختلف سلطاتهم. ويمكن تفسير هذا عندما ندرك أن كل هذه المسائل، فى الوقت الذى كانت فيه مسائل الإدارة العامة، كانت أيضا مسائل الملكية الخاصة. وما ننظر إليه هنا على أنه توسُّعًا للسلطة القضائية ليس سوى نتيجة منطقية للخطأ الذى ارتكبتْه الحكومة عندما حوَّلتْ الوظائف العامة إلى مناصب تُباع وتُشْتَرى. ذلك أن المناصب عندما صارتْ بمثابة مِلْكِيَّة، وصار كل موظف يُدْفَع له حسب عدد الإجراءات التى يقوم بها، لم يَعُدْ بالمستطاع تغيير طبيعة الوظيفة بدون الإضرار بِحَقٍّ كان قد اشتراه مَنْ سَبِقَهُ. مثال، بين ألف مثال: القائد العام لشُرْطة "لو مان" Le Mans رفع دعوى قضائية طويلة ضد الإدارة الحالية لهذه المدينة، لإثبات أنه، باعتباره مسئولا عن شُرْطة الشوارع، يجب أنْ يكون مسئولا عن االقيام بكل الأعمال المتصلة برصفها وبتحصيل ثمن هذه الأعمال. وقد ردّتْ الإدارة بأن رصف الشوارع إنما يُعْهَد به إليها على أساس مهمتها ذاته. وفى هذه المرة، لم يكن مجلس الملك هو الذى يحسم الأمر بينهما؛ حيث يتعلق الأمر بصورة رئيسية بفائدة رأس المال الذى

استثمره قائد الشرطة فى شراء المنصب، بل إن البرلمان هو الذى يحكم. لقد تحوّل هذا الشأن الإدارىّ إلى دعوى مدنية.

44: تحليل لعرائض النبلاء

الثورة الفرنسية، فيما أعتقد، هى الثورة الوحيدة التى استطاعت مختلف الطبقات فى بدايتها أنْ تقدِّم بصورة منفصلة شهادة حقيقية عن الأفكار التى كانت تعتنقها وأنْ تعبِّر عن المشاعر التى كانت تحرِّكها قبل أنْ تقوم هذه الثورة ذاتها بتشويه أو تغيير هذه المشاعر وهذه الأفكار. وكانت هذه الشهادات الحقيقية مدوَّنة، كما يعرف الجميع، فى العرائض التى كتبتْها الطبقات الثلاث فى 1789. وكانت هذه العرائض أو المذكرات قد قامت بتحريرها بحرية كاملة، وسط أوسع العلانية، كل طبقة من هذه الطبقات فيما كان يتعلق بها؛ وقد نوقشتْ طويلا بين الأطراف المعنية كما جرى التفكير فيها بصورة ناضجة من جانب مُحَرِّريها؛ لأن حكومة ذلك الزمن، عندما كانت تتوجَّه إلى الأمة، لم تكن تلتزم بأنْ تقوم فى وقت واحد بالسؤال والردّ. وفى الحقبة التى جرى فيها تحرير العرائض؛ تمّ جمع أجزائها الرئيسية فى ثلاثة مجلدات طُبِعَتْ كما نراها فى كل المكتبات. أما الأصول فقد تمّ إيداعها فى المحفوظات الوطنية، وتوجد معها المحاضر الرسمية للمجالس التى حررتْها و، بصفة جزئية، المراسلات التى تمّ تبادلها، فى نفس الفترة، بين السيد **نيكر** وممثليه، بخصوص هذه المجالس. وتشكل هذه المجموعة سلسلة طويلة من الكتب من القطع الكبير. والوثيقة الأعلى قيمة هى التى بقيتْ لنا

من فرنسا القديمة، وهى التى ينبغى أنْ يراجعها بصورة متواصلة أولئك الذين يريدون أنْ يعرفوا ماذا كانت الحالة العقلية لأسلافنا فى اللحظة التى اندلعتْ فيها الثورة.

والحقيقة أن المقتطفات التى أقدِّمها هنا من عرائض النبلاء تبيِّن مشاعر الغالبية الساحقة من أعضاء هذه الطبقة. ونرى فيها بوضوح ما كانوا يريدون بعناد أنْ يحتفظوا به من امتيازاتهم القديمة، وما كانوا غير بعيدين عن التخلِّى عنه وما كانوا يعرضون بأنفسهم التضحية به. وبوجه خاص نكتشف فيها بوضوح الروح الذى كان ينفخ الحياة فيهم جميعا فى ذلك الحين فيما يتعلق بالحرية السياسية. لوحة عجيبة وحزينة.

وكنتُ أتصور أنه ربما كانت المختارات المطبوعة فى ثلاثة مجلدات، التى ذكرتُها أعلاه، عملا متحيزا وأنه لم يكن نقلا دقيقا لطابع ذلك البحث الضخم؛ غير أننى، بمقارنة أحدهما بالآخر، وجدتُ التشابُه الأكبر بين اللوحة الكبرى والنسخة المختصرة!

الحقوق الفردية. كان النبلاء يطالبون، قبل كل شيء، بإصدار إعلان صريح بالحقوق التى تخصّ كل البشر، وبأنْ يؤكِّد هذا الإعلان حريتهم ويكفل أمانهم.

الحرية الشخصية. كانوا يرغبون فى إلغاء عبودية الأرض la servitude حيثما كانت ما تزال موجودة وفى البحث عن وسائل للقضاء على تجارة العبيد الزنوج؛ وفى أنْ يكون الجميعَ أحرارا فى السفر إلى أىّ مكان أينما شاءوا أو الاستقرار فى أىّ مسكن أينما شاءوا، سواء داخل أو خارج المملكة دون أنْ يكونوا عرضة للاعتقال بصورة متعسِّفة؛ وفى أنْ يتمّ

إصلاح مفاسد لوائح الشرطة، وفى أنْ تكون الشرطة منذ ذلك الحين فصاعدا تحت سيطرة القضاة، حتى فى حالة الاضطرابات؛ وأنْ يُحْظَر اعتقال ومحاكمة أىّ شخص إلا عن طريق قضاته الطبيعيِّين؛ وبالتالى أنْ يتمّ إلغاء سجون الدولة وأماكن الاعتقال الأخرى غير القانونية. وطالب البعض بِهَدْمِ الباستيل. وقد ألحَّ نبلاء باريس بصورة خاصة على هذه النقطة.

كل الرسائل المغلقة أو الأوامر الاستبدادية [بالسجن أو النفى] يجب حظرها. وإذا كان الخطر على الدولة يجعل من الضرورىّ اعتقال مُواطنٍ دون أنْ يتمّ تسليمه فى الحال إلى المحاكم العادية، ينبغى اتِّخاذ تدابير لمنع التجاوزات، سواء بإبلاغ مجلس الدولة بالاعتقال، أو بأىّ طريقة أخرى.

ويريد النبلاء أن يتمّ إلغاء كل محاكم المجالس الخاصة commissions particulières، وكل المحاكم المعيَّنة d'attribution والاستثنائية، وكل امتيازات *إحالة التقاضى بأمر سامٍ de committimus*، والاعتقالات المرتبطة بتأجيل نظر الدعاوى القضائية arrêts de surséance، إلخ.، وأنْ يتمّ توقيع أقصى العقوبات على أولئك الذين أصدروا أمرًا استبداديًا أو باشروا تنفيذه؛ وأنْ يتمّ، فى السلطة القضائية العادية، وهى الوحيدة التى يجب الاحتفاظ بها، اتخاذ التدابير الضرورية لتأمين الحرية الفردية، وبصفة خاصة فيما يتعلّق بالدعاوى القضائية الجنائية؛ وأنْ يتمّ التقاضى مجانا وأنْ يتمّ إلغاء الولايات القضائية التى لاجدوى منها. ويقول أحدهم فى عريضة: "القضاة جُعِلُوا للشعب، وليس الشعب للقضاة". وهم يطالبون حتى بأنْ يتمّ فى كل محكمة إقطاعية bailliage إنشاء مجلس ومحامين مجّانيِّين للدفاع عن الفقراء، وبأنْ يكون التحقيق علنيًّا، وبأنْ تُمْنَح الحرية لأصحاب الدعاوى

القضائية للدفاع عن أنفسهم بأنفسهم؛ وبأنْ يتمّ فى القضايا الجنائيـــة، تزويـــد المتهم بمحامٍ، وبأنْ يقوم بمساعدة القاضى، فى كل إجراءات المرافعات، عدد من المواطنين من نفس طبقة الشخص المتهم، سوف يُعْهَد إليهم بالحكم بشأن واقع الجريمة أو الجنحة المتعلقة بالمشبوه: الإحالـــة هنـــا إلـــى الدســـتور الإنجليـــزىّ بهـــذا الخـــصوص؛ وبـــأنْ تكـــون العقوبـــات متناســـبة مـــع الجريمة/الجنحة، وبأنْ تكون متماثلة للجميع؛ وبأنْ يتمّ جَعْل عقوبة الإعـــدام نادرة الحدوث، وبأنْ يتمّ إلغاء كل العقوبات البدنية، والاستجوابات عن طريق التعذيب، إلخ.، وأخيرا، بأنْ يتمّ تحسين أوضاع السُّجناء، وبصورة خاصـــة أوضاع أولئك المحبوسين قبل صدور الحُكْم.

ووفقا لهذه العرائض يجب البحث عن الوسائل اللازمة لفرض احترام الحرية الفردية فى تجنيد القوات البرية والبحرية. وينبغى الـــسماح بتفـــادى الخدمة العسكرية مقابل دفع مبالغ مالية، وعدم القيام بسحب قرعـــة إلا فـــى حضور وَفْد من مندوبى الطبقات الثلاث مجتمعـــةً، وأخيـــرا، الجمـــع بـــين واجبات الانضباط والطاعة العسكرية وبين حقوق المواطن والإنسان الحـــرّ. وينبغى كذلك إلغاء توجيه الضربات بكعب السيف.

حرية وحُرْمَة الملكية العقارية. كانت هناك مطالبة بأنْ تكون للملكية العقارية حرمة [لا تُنْتَهك] وبأنْ لا يُسْمَح بالتعدِّى عليها إلا فى سبيل المنفعة العامة التى لا غِنًى عنها. وفى هذه الحالة، يجب على الحكومـــة أنْ تمـــنح التعويض بأسعار مرتفعة ودون تأجيل. ويجب إلغاء المصادرة.

حرية التجارة، والعمل، والصناعة. يجب تأمين حرية الصناعة والتجارة. وبالتالى، إلغاء الاحتكارات والامتيازات الأخرى الممنوحة لبعض الشركات؛ ويجب نقل خطوط الجمارك إلى الحدود.

حرية الديانة. سيكون المذهب الكاثوليكى هو المذهب السائد الوحيد فى فرنسا؛ غير أنه ستُتْرَك لكل شخص حرية المُعْتَقَد، وسيتمّ لغير الكاثوليك صَوْن حالتهم المدنية وأملاكهم.

حرية الصحافة، وحرمة أسرار الرسائل البريدية. يجب أنْ تُكْفَل حرية الصحافة، ويحدِّد قانونٌ سَلَفًا القيود التى يمكن فرضها عليها فى سبيل المصلحة العامة. ولا ينبغى إخضاع أحد للرقابات الكنسية سوى الكتب التى تتناول العقيدة الدينية؛ وفيما يتعلق بالباقى، يكفى اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمعرفة المؤلفين والطابعين. ويطالب العديدون بأنْ لا يتمّ إخضاع جُنَح الصحافة إلا لحُكْمْ المُحلَّفين.

وتُلِحّ العرائض بصورة خاصة، وبالإجماع، على احترام حُرْمة الأسرار التى يُبَاح بها فى البريد بحيث، كما يقول بعضهم، لا يكون من الممكن أنْ تصير الرسائل البريدية وثيقة أو وسيلة للاتهام. ويقولون بفظاظة إن فتح الرسائل البريدية هى الجاسوسية الأكثر شناعة، حيث إنها تتمثل فى انتهاك الثقة العامة.

التربية والتعليم. تميل عرائض النبلاء إلى المطالبة بالاهتمام بنشاط بتشجيع التعليم، وبنشره فى المدن والأرياف، وبإدارته وفقا لمبادئ تنسجم مع الغاية المفترضة للأطفال؛ وبصفة خاصة بأنْ يُقَدَّم لهؤلاء تعليم وطنىّ بتعليمهم واجباتهم وحقوقهم كمواطنين. وهم يريدون حتى أنْ يتمّ من أجلهم

تحرير كتاب تعليميّ بطريقة الأسئلة والأجوبة un catéchisme يجعل النقاط الرئيسية للدستور فى متناولهم ومع ذلك فإن هذه العرائض لا تشير إلى الوسائل التى ينبغى استعمالها لتيسير التعليم ونشره؛ وهى تميل إلى إصلاح المؤسسات التعليمية الخاصة بأطفال طبقة النبلاء الفقراء.

الرعاية التى ينبغى توفيرها للشعب. يُلِحّ عدد كبير من العرائض على إبداء مزيد من الرعاية للشعب. وتحتجّ عرائض عديدة منها ضدّ تجاوزات لوائح الشرطة التى بمقتضاها يُساق، كما يقولون، بصورة معتادة، وبطريقة استبدادية، وبدون محاكمة منتظمة، إلى السجون، وزنازين الأشغال الشاقة، إلخ.، كثرة من الصُنّاع المهرة والمواطنين النافعين، فى كثير من الأحيان بسبب أخطاء أو حتى مجرَّد شكوك، الأمر الذى يُعَدُّ تعدِّيا على الحرية الطبيعية. وتطالب كل العرائض بإلغاء السُّخْرة بصورة نهائية. وترغب أغلب المحاكم الإقطاعية فى السماح بإعادة شراء رسوم الإلزام باستعمال ممتلكات الإقطاعىّ [الطاحونة، إلخ.] مقابل أجر وكذلك رسوم المكوس droits de banalité et de péage. ويطالب عدد كبير بجعل جباية ضرائب إقطاعية عديدة أخفّ وطأة وبإلغاء رسوم الضياع الإقطاعية الحرة franc–fiefs. وتقول إحدى العرائض إن الحكومة مهتمة بتيسير شراء وبيع الأراضى. وهذا السبب هو على وجه التحديد ما سيقدِّمونه لأنْ يتمّ دفعة واحدة إلغاء كل حقوق السيادة الإقطاعية وطرح الأموال المحبوسة (الأوقاف) للبيع. وتريد عرائض كثيرة جَعْل حق أبراج الحمام أقلّ إجحافا بالزراعة. وفيما يتعلق بالمؤسسات المخصَّصة بالمحافظة على صَيْد الملك، المعروفة باسم القبطانيات capitaneries، فإنهم يطالبون بإلغائها الفورىّ، باعتبارها

تعدِّيات على حق المِلْكِيَّة. وهم يريدون إحلال جباية أخفّ وطأة على الشعب محل الجباية الراهنة للضرائب.

ويطالب النبلاء بالسعى إلى نشر الرخاء والرفاهية فى الأرياف؛ وبإنشاء مصانع غزل ونسيج للملابس الخشنة فى القرى لتشغيل أهالى الريف أثناء الموسم الميت: بأنْ يتمّ إنشاء مخازن غلال عامة فى كل محكمة إقطاعية تحت تفتيش إدارات الولايات، للاحتياط للمجاعات والإبقاء على أسعار السلع الغذائية عند مستوى بعينه؛ وبأنْ يتمّ السعى إلى تطوير الزراعة وتحسين أوضاع الأرياف، وبأنْ تزيد الأشغال العامة وبصفة خاصة بأنْ يتمّ الاهتمام بتجفيف المستنقعات والاحتياط للفيضانات، إلخ.؛ وأخيرا، بأنْ يتمّ فى كل الولايات تقديم مختلف أشكال التشجيع على التجارة والزراعة.

وقد أرادت العرائض أنْ يتمّ تقسيم المستشفيات إلى مؤسسات صغيرة يتمّ إنشاؤها فى كل مقاطعة، وأنْ يتمّ إلغاء دُور المتسوِّلين وأنْ تحلّ محلها مشاغل خيرية؛ وأنْ يتمّ إنشاء صناديق مساعدة تحت إدارة مجالس الطبقات، وأنْ يتمّ توزيع جراحين، وأطباء، وقابِلات (دايات)، على الأقضية، على نفقة الولايات، للرعاية الصحية مجانا للفقراء؛ وأنْ يكون القضاء، بالنسبة للفقراء، مجانيًّا دائما؛ وأخيرا، أنْ يجرى التفكير فى إنشاء مؤسسات للعميان، والصُّمّ، والبُكْم، والأطفال اللقطاء، إلخ.

ومع هذا، فإن طبقة النبلاء، فى كل هذه الأمور، كانت تميل، بوجه عام، إلى التعبير عن رغباتها فى الإصلاح دون الدخول فى التفاصيل الكبيرة للتنفيذ. ومن الجلىّ أنهم كانوا أقل صلة فى عيشهم من الفئة الدنيا من رجال

الدين بأوساط الطبقات الدنيا، وأنهم كلما كانوا أقل اتصالا ببؤس هذه الطبقات، كانوا أقل تفكيرا فى الوسائل اللازمة لعلاج ذلك البؤس.

عن القبول للوظائف العامة، وعن هيراركية المراتب والامتيازات الشرفية لطبقة النبلاء. هذا بصورة خاصة، أو بالأحرى هذا وحده فيما يخصّ هيراركية المراتب واختلاف الأوضاع، هو ما تبتعد فيه طبقة النبلاء عن الروح العامة للإصلاحات المنشودة، وهو ما يجعلها، مع تقديم بعض التنازلات المهمة، ترتبط بمبادئ النظام القديم. وكانت تشعر بأنها تكافح هنا فى سبيل وجودها ذاته. وتطالب عرائضها بالتالى بإلحاح بالإبقاء على طبقة رجال الدين وطبقة النبلاء كطبقتين متمايزتين. وهى ترغب حتى فى أنْ يتمّ البحث عن الوسائل اللازمة للمحافظة على طبقة النبلاء بكل نقائها؛ وأنْ يتمّ بالتالى منع الحصول على لقب صاحب الأصل النبيل مقابل دفع مبالغ من المال، وألا يجرى ربط هذا اللقب بمناصب بعينها، وألا يحصل عليه أحد إلا عندما يستحقه بتقديم خدمات طويلة ومفيدة للدولة. وكانت تتمنى أنْ يتمّ البحث عن النبلاء المزيفين وملاحقتهم. وأخيرا فإن كل العرائض كانت تُلِحّ على الإبقاء على طبقة النبلاء بكل ألقاب شرفها. وتريد بعض هذه العرائض إعطاء ذوى الأصول النبيلة علامة مميِّزة لتيسير التعرُّف عليهم من الخارج.

وما من شيء كان يمكن تخيُّل أنه سمة مميزة أكثر من مطلب كهذا؛ وأكثر وضوحا فى إظهار التشابُه التام الذى كان قائما بالفعل بين النبيل والعاميّ، رغم اختلاف الأوضاع. وبوجه عام فإن طبقة النبلاء، التى تبدو متسامحة جدا بشأن العديد من حقوقها النافعة، تتشبَّث بحماس قلق بامتيازاتها الشرفية. وهى تريد الاحتفاظ بكل ما تملك، وترغب فى أنْ تستطيع أنْ تبتكر

ما لم تمتلكه مطلقا، وكثيرا ما كانت تشعر بأنه يتمّ اجتذابها إلى البحار المتلاطمة للديمقراطية وتخشى أنْ تذوب فيها. شيء عجيب! إنها تملك غريزة الإحساس بهذا الخطر، ولا تملك الوعى به.

وفيما يتعلق بتوزيع المناصب، طالب النبلاء بإلغاء بيع وشراء المناصب بالنسبة لمناصب القضاء؛ وبأنه، عندما يتعلق الأمر بهذه الأنواع من المناصب، يحقّ لكل المواطنين التقدّم عن طريق البرلمان إلى الملك، لِيُعَيِّنهم بلا تمييز، سوى شَرْطَيْ العمر والمقدرة. وبالنسبة للرُّتَب العسكرية، يعتقد أغلب النبلاء أن الطبقة الثالثة لا يجب استبعادها، وأن لكل عسكريّ جدير تماما بالوطن الحق فى الوصول إلى أرفع المناصب. وتقول بعض العرائض إن "طبقة النبلاء لن توافق على قوانين تغلق باب دخول الوظائف العسكرية أمام الطبقة الثالثة"، وكان النبلاء يريدون أنْ يقتصر عليهم وحدهم حق الدخول كضباط فى فيلق دون أنْ يكونوا قد مرّوا فى البداية بالرُّتَب الدنيا. وتطالب كل العرائض تقريبا، مع ذلك، بإرساء قواعد ثابتة، وقابلة للتطبيق على كل الناس، لتوزيع رُتَب الجيش، وبألا يتمّ ترك هذه الرُّتَب بصورة كاملة للإنعامات، وبأنْ يتمّ الوصول إلى الرُّتَب الأخرى غير رُتَب كبار الضباط بحق الأقدمية.

وفيما يتعلق بالوظائف الإكليريكية، تطالب العرائض باستعادة الانتخابات فى توزيع مداخيل الوظائف الكنسية، أو، على الأقل، بأنْ يُنْشئ الملك لجنة يمكن أنْ تقوم بإرشاده فى توزيع هذه المداخيل.

وهى تقول، أخيرا، إنه منذ ذلك الحين فصاعدا يجب توزيع المعاشات بكثير من التبصُّر، وإن من المناسب أنْ تكون أكثر تركيزا على

أسَر بعينها، وإنه لا يحق لمواطن أنْ يحصل على أكثر من معاش واحد، و لا أنْ يقبض رواتب من أكثر من منصب فى وقت واحد؛ وأنْ يتمّ إلغاء وراثة المناصب.

الكنيسة ورجال الدين. عندما كان الأمر لا يعود يتعلق بحقوقها ودستورها الخاص، بل بامتيازات وتنظيم الكنيسة، كان النبلاء لا يعودون ينظرون بِحِرْص إلى هذا الحد؛ فعندئذ، كانت عيونهم تغدو مفتوحة للغاية على المفاسد.

وكانوا يطالبون بألا تكون لرجال الدين بصورة مطلقة امتيازات ضريبية وبأنْ يسدِّدوا الديون دون أنْ يناشدوا دعم الأمة فى سدادها، وبأنْ يتمّ إصلاح نُظُم الرهبانيات إصلاحا عميقا. وتعلن أغلب العرائض أن هذه المؤسسات تبتعد عن روح مؤسِّسيها. وكانت غالبية المحاكم الإقطاعية تريد أنْ تجعل الأعشار أقلّ إضرار بالزراعة؛ بل كان هناك عدد كبير منها يطالب بإلغائها. وتقول إحدى العرائض: "الجانب الأكبر من الأعشار يقوم بجبايته رعاة الأبرشيات أولئك الذين لا يبذلون سوى أقلّ جهد ليجلبوا للشعب الغذاء الروحى". ومن الجلىّ أن طبقة النبلاء كانت لا تجامل الطبقة الثالثة فى ملاحظتها. وقلَّما كانت تتصرف مع الكنيسة ذاتها باحترام أكثر. وقد أقَرَّتْ محاكم إقطاعية عديدة بصورة رسمية فى مجالس الطبقات حق إلغاء بعض الدرجات الدينية وتخصيص أملاكها لاستعمالٍ آخر. وأعلنت سبع عشرة محكمة إقطاعية أن لمجالس الطبقات صلاحية تنظيم الانضباط [الكنسى]. وقال كثيرون إن أيام العيد كانت أكثر مما ينبغى، وضارةً بالزراعة،

ومشجِّعةً على إدمان الخمر؛ وإنه ينبغى، بالتالى، إلغاء عدد كبير منها، وإنه ينبغى العودة إلى يوم الأحد.

حقوق سياسية. بالنسبة للحقوق السياسية، تُقِرّ العرائض بأن لكل الفرنسيِّين حق التقدُّم إلى الحكومة، سواء بصورة مباشرة، أو بصورة غير مباشرة، أىْ الحق فى أنْ يَنْتَخِبُوا ويُنْتَخَبُوا، ولكنْ مع الاحتفاظ بهيراركية المراتب؛ وبأنه على هذا النحو لا يَحِقّ لأىّ شخص أنْ يُعَيِّن أو يُعَيَّن إلا داخل طبقته. وبإرساء هذا المبدأ، كان لا مناص من تأسيس نظام التمثيل بطريقة من شأنها أنْ تكفل لكل طبقات الأمة الوسيلة اللازمة للمشاركة بدور جادّ فى إدارة شئون الدولة.

وفيما يتعلق بطريقة التصويت فى اجتماعات مجالس الطبقات، كانت الآراء تتضارب: الأغلبية كانت تريد تصويتا منفصلا لكل طبقة؛ ويعتقد بعضهم أنه ينبغى استثناء تصويت الضرائب على هذه القاعدة؛ وأخيرا يطالب آخرون بأنْ يبقى ذلك دائما على ما هو عليه. ويقول هؤلاء: "سيتمّ عَدّ الأصوات حسب الأفراد، وليس حسب الطبقة، باعتبار أن هذا هو الشكل المنصف الوحيد، الذى يستطيع وحده إبعاد وتدمير أنانية المجموعة l'égoisme de corps، المصدر الوحيد لكل أمراضنا؛ والتقريب بين البشر والسَّيْر بهم صوب النتيجة المتمثلة فى أنْ يكون للأمة حق أنْ تأمل فى مجلس تكون فيه الوطنية والفضائل الكبرى معزَّزة بالمعرفة". وعلى كل حال، فنظرا إلى أن هذا التجديد، الذى يمكن، فى حالة التعجُّل البالغ فى تطبيقه، أنْ يكون خَطِرًا فى الحالة العقلية الراهنة، يعتقد الكثيرون أنه لا ينبغى تَبَنِّيه إلا مع الاحتياط والحذر، وأنه ينبغى أنْ يُبْدِى المجلس رأيه فيما

إذا لم يكن أكثر حكمة إرجاء التصويت حسب الأفراد إلى مجالس طبقات تالية. وفى كل الأحوال، يطالب النبلاء بأنْ يكون بمستطاع كل طبقة أنْ تحافظ على كرامتها المستحقة لكل فرنسىّ، وبالتالى بإلغاء كل الأشكال المُذِلَّة التى كانت مفروضة على الطبقة الثالثة فى النظام القديم، وعلى سبيل المثال تعبير المرء عن الامتثال بالجثو على ركبتيه، "مشهد رجل يجثو على ركبتِه أمام آخر جارحًا الكرامة البشرية، ومُعلِنًا، بين كائنات بشرية متساوية بحكم الطبيعة، دونية لا تتفق مع حقوقهم الأساسية"، كما قالت إحدى العرائض.

عن النظام الذى يجب وضعه لشكل الحكم، ومبادئ الدستور. فيما يتعلق بشكل الحكم، طالبتْ طبقة النبلاء بالإبقاء على الدستور الملكىّ، والاحتفاظ لشخص الملك بالسلطات التشريعية، والقضائية، والتنفيذية، ولكنْ فى الوقت نفسه، سَنّ قوانين أساسية بهدف ضمان حقوق الأمة فى ممارسة سلطاتها.

وبالتالى، تعلن العرائض كلها أن للأمة الحق فى أنْ يكون لها تمثيلها فى مجالس الطبقات، المؤلَّفة من عدد كبير من الأعضاء بما يكفى لتأمين استقلال المجلس. وهى ترغب فى أنْ تجتمع مجالس الطبقات منذ ذلك الحين فصاعدا على فترات دورية ثابتة، وكذلك عند كل خلافة جديدة على العرش، دون أنْ تكون بحاجة إلى الحصول دائما على خطابات انعقاد. وقد أعلنت محاكم إقطاعية كثيرة حتى أنْ يكون من المأمول أنْ يكون هذا الاجتماع دائما. وإذا لم يحدث انعقاد مجالس الطبقات فى الموعد الذى يُبَيِّنه القانون، فإنه يحق للناس أنْ يرفضوا دفع الضريبة. ويريد عدد صغير منهم أنْ يتمّ، أثناء الفترة الفاصلة بين جلستين لمجالس الطبقات، تشكيل لجنة وسيطة

مسئولة عن الإشراف على إدارة المملكة؛ غير أن أغلب العرائض تعارض رسميًّا تشكيل هذه اللجنة، مُعْلِنَةً أن مثل هذه اللجنة ستكون متناقضة تماما مع الدستور. والسبب الذى يقدِّمونه لذلك لافت للنظر: إنهم يخشون أنْ يستسلم مثل هذا المجلس الصغير المستمرّ فى وجود الحكومة لإغراءات هذه الأخيرة.

ورغبتْ طبقة النبلاء فى ألا يكون للوزراء الحق فى حلّ المجلس، وفى أنْ تتمّ معاقبتهم قانونًا عندما يُوقِعُون الاضطراب فى نظامه عن طريق دسائسهم؛ وفى ألا يحقّ لأىّ موظف، أو أىّ شخص يتبع الحكومة بأىّ شكل من الأشكال، أنْ يكون مندوبًا، و فى أنْ يتمّ احترام حرمة أشخاص المندوبين، وفى ألا يُسْمَح، كما تقول العرائض، بملاحقتهم بسبب الآراء التى يُعْرِبون عنها؛ وأخيرا فى أنْ تكون جلسات المجلس عامة، وفى أنْ يتمّ، فى سبيل دَفْع الأمة أكثر إلى التشاور حولها، نشرها عن طريق الطباعة.

وطالب النبلاء بصورة خاصة بأنْ يتمّ تطبيق مبادئ تنظيم حكم الدولة على إدارة مختلف أنحاء أرض المملكة؛ وبالتالى بأنْ يتمّ، فى كل ولاية، وكل بلدة، وكل أبرشية، تشكيل مجالس تتألف من أعضاء منتخَبين انتخابا حرًّا ولفترة محدَّدة.

وتعتقد عرائض عديدة أنه يجب إلغاء وظائف المفوَّضين الملكيِّين وجباة الضرائب العموميِّين؛ وهى جميعا تعتبر أنه منذ ذلك الحين فصاعدا يجب أنْ تكون مجالس الولايات وحدها مسئولة عن توزيع الضرائب والإشراف على المصالح الخاصة بالولاية. وهى تريد أنْ ينطبق نفس الشيء

على نفس مجالس الأقضية ومجالس الأبرشيات، التى لن تعود تَتْبَع منذ ذلك الحين إلا مجالس الطبقات.

فَصْل السلطات. السلطة التشريعية. فيما يتعلق بفصل السلطات بين الأمة المجتمعة والملك، طالب النبلاء بألا يكون لأىّ قانون أثر إلا بعد أنْ توافق عليه مجالس الطبقات والملك، وتدوينه فى سجلات المحاكم المنوط بها أنْ تقوم على تنفيذه؛ وبأنْ تختصّ مجالس الطبقات على وجه الحصر بوضع وتحديد الأنصبة النسبية للضرائب؛ وبألا يُسْمَح للإعانات المالية الموافَق عليها إلا بأن تكون للفترة التى تنقضى بين جلسة لمجالس الطبقات والجلسة التالية؛ وبأنْ تُعْتَبَرَ كل تلك الضرائب التى يكون قد تمّ استيفاؤها أو تقريرها بدون موافقة مجالس الطبقات غير قانونية، وبأنْ تتمّ ملاحقة الوزراء وجُباة الضرائب الذين أمروا أو حصَّلوا ضرائب مماثلة باعتبارهم مختلسين؛ وبأنه لا يجوز، على نفس الأساس، مَنْح أىّ قَرْض بدون موافقة مجالس الطبقات؛ وبأنْ يكون لمجالس الطبقات وحدها فتح حساب محدود، يمكن أنْ تستخدمه الحكومة فى حالة الحرب والكوارث الكبرى، إلى أنْ يتمّ استدعاء مجالس الطبقات للانعقاد فى أقرب وقت؛ وبأنْ تُوضَع كل الصناديق الوطنية تحت إشراف مجالس الطبقات؛ وبأنْ تقوم هذه المجالس بتحديد نفقات كل إدارة، وبأنْ يتمّ اتخاذ أسلم التدابير فى سبيل ألا يكون من الممكن تجاوز الموارد التى تمّ إقرارها.

وترغب أغلب العرائض فى الدفع فى اتجاه إلغاء الضرائب الجائرة، المعروفة بأسماء رسوم التسجيل droits d'insinuation، والسنتيم الأخير centième dernier، ورسوم التصديق entérinements، التى تمّ توحيدها تحت

تسمية جباية ضرائب أملاك الملك régies des domaines du roi. "إن تسمية régie تكفى وحدها لإهانة الأمة، إذْ إنها تعتبر الأشياء التى تشكل جزءًا حقيقا من المملكة العقارية للمواطنين ملكا للملك"، كما تقول إحدى العرائض؛ وفى أنْ تُوضَع كل الأملاك العامة التى لن تُباع تحت إدارة مجالس الولايات، وفى ألا يتمّ إصدار أىّ أمر أو مرسوم بضريبة إضافية إلا بموافقة الطبقات الثلاث للأمة.

وتتمثل الفكرة الجلية للنبلاء فى أنْ يُعْهَد إلى الأمة بكل الإدارة المالية، سواء من حيث تنظيم القروض والضرائب، أو من حيث جباية هذه الضرائب، بواسطة المجالس العامة والإقليمية.

السلطة القضائية. وعلى نفس الأساس، يميل النبلاء، فيما يتعلق بالتنظيم القضائىّ، بجعله تابعا، على الأقل بجانبه الأكبر، سلطة القضاة، للأمة مجتمعةً. هذا هو ما تعلنه عرائض عديدة.

"أنْ يكون القضاة مسئولين بالفعل عن مناصبهم فى الأمة المجتمعة"؛ وألا يجوز عزلهم إلا بموافقة مجالس الطبقات؛ وألا يجوز، تحت أىّ ذريعة مهما كانت، عرقلة أىّ محكمة عن ممارسة وظائفها دون موافقة هذه المجالس؛ وأنْ تكون المحاكمة على الإخلال بالواجب من جانب محكمة النقض والإبرام، وكذلك من جانب البرلمانات، على أيدى مجالس الطبقات. ووفقا لغالبية العرائض فإنه لا يجب أنْ يقوم الملك بتعيين القضاة إلا بعد ترشيح يتقدَّم به الشعب.

السلطة التنفيذية. فيما يتعلق بالسلطة التنفيذية، يتمّ الاحتفاظ بها على وجه الحصر للملك؛ غير أنه يجب وضع القيود اللازمة لمنع المفاسد.

وعلى هذا النحو تطالب العرائض، فيما يتعلق بالإدارة، بأنْ يتمَ جَعْل كشوف حسابات مختلف الإدارات علنية عن طريق الطباعة، وبأنْ يكون الوزراء مسئولين أمام الأمة المجتمعة، وعلى نفس الأساس بأنْ يقوم الملك قبل استخدام القوات فى الدفاع الخارجىّ، بإطلاع مجالس الطبقات على نواياه بصورة محدَّدة. وفى الداخل، لا يجوز استخدام نفس هذه القوات ضد المواطنين إلا بطلب من مجلس الطبقات. ويجب أنْ تكون وحدات القوات محدودة، وفى الأوقات العادية، يبقى ثلثاها فقط فى الخدمة الفعلية. وعندما تكون هناك قوات أجنبية قد تكون فى خدمة الحكومة للدفاع عن البلاد فإنه يجب إبعادها عن قلب المملكة وإرسالها إلى الحدود.

وأكثر ما يلفت النظر عند قراءة عرائض طبقة النبلاء، مع أنه لا يمكن لأىّ اقتباس أنْ يصورِّه، هو مدى انسجام هولاء النبلاء تماما مع زمانهم: إنهم يملكون روحه، ويستخدمون عادةً لغته جيدا. وتتحدث هذه العرائض عن *حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف*، عن *المبادئ الملازمة للميثاق الاجتماعىّ*. وعندما يتعلق الأمر بالفرد، تهتمّ فى العادة بهذه الحقوق، وعندما يتعلق الأمر بالمجتمع، بواجبات هذا الأخير. وتبدو لها *مبادئ السياسة مطلقة مثل مبادئ الأخلاق، ولهذه وتلك أساس مشترك يتمثل فى العقل*. وهى ترغب فى القضاء على بقايا القنانة، *والمطلوب هو المحو حتى البقايا الأخيرة لحرمان النوع البشرىّ*. وهم يصفون **لويس السادس عشر** أحيانا بأنه *ملك مواطن un roi citoyen*، ويتحدثون مرارا عن جريمة *إهانة الأمة* –lèse nation، التى سرعان ما كان سيتمّ اتهامهم بها. وفى نظرهم كما فى نظر كل الآخرين، يجب أنْ يُعَوِّل الجميع على التعليم العام، وعلى أن الدولة هى التى

يجب أنْ تديره. وتقول إحدى العرائض إن *مجالس الطبقات سوف تنشغل بإلهام مزاج وطنىّ عن طريق إدخال تغييرات فى تعليم الأطفال*. ومثل باقى مواطنيهم، يُبْدُون مَيْلا حيًّا ومستمرًّا إلى تماثُل التشريع، ولكنْ مع الاستثناء فيما يمسّ وجود الطبقات. وهم يرغبون فى التماثل الإدارىّ، وتماثُل المعايير، إلخ.، ومثل الطبقة الثالثة؛ يشيرون إلى كل أنواع الإصلاحات، وهم يريدون أنْ تكون هذه الإصلاحات جذرية. ووفقا لهم، يجب إلغاء أو تبديل كل الضرائب بلا استثناء؛ وتغيير كل النظام القضائىّ، فيما عدا المحاكم الإقطاعية التى تحتاج فقط إلى إصلاح. وهم ينظرون كما ينظر الفرنسيُّون الآخرون إلى فرنسا على أنها حقل تجارب، أو نوع من المزرعة النموذجية فى السياسة، حيث يجب قَلْب كل شيء رأسا على عقب، وتجريب كل شيء، باستثناء الموضع الصغير الذى تنمو فيه امتيازتهم الخاصة؛ وما يزال ينبغى القول على شرفهم أنه حتى ذلك قلمَّا رُوعِىَ لهم.

45: مثال للحكومة الدينية لولاية كَنَسِيَّة فى منتصف القرن الثامن عشر

أولا: رئيس الأساقفة؛

ثانيا: سبعة من النواب الأسقفيِّين العامِّين؛

ثالثا: محكمتان كنسيَّتان اسم كل واحدة منهما محكمة أسقفية: إحداهما تُسَمَّى *المحكمة المطرانية [المتروبوليتانية] officialité métrpolitaine*، تنظر فى أحكام الأساقفة المساعدين؛ والأخرى، التى تُسَمَّى *المحكمة الأبرشية*

officialité diocésaine، تنظر فى 1: القضايا الشخصية بين رجال الدين؛ 2: شرعية رباط الزوجية المقدَّس وتتألف هذه المحكمة الأخيرة من ثلاثة قضاة. وهناك موثِّقون ومُحْضِرون يرتبطون بهم.

محكمتان ماليتان.

إحداهما، وتُسَمَّى مكتب الأيرشية bureau diocésain، وتنظر كمحكمة درجة أولى كل القضايا التى تتعلق بضرائب رجال الدين فى الأسقفية. (من المعروف أن رجال الدين كانوا يفرضون ضرائبهم الخاصة). وهذه المحكمة، التى يترأسها كبير الأساقفة، تتألف من ستة كهنة آخرين.

وتنظر المحكمة الثانية، كمحكمة استئنافية، القضايا التى تمّ رفعها أمام محاكم أسقفية أخرى فى الولاية الكنسية. وتَقْبَل كل هذه المحاكم محامين وتقوم بسماع المرافعات.

46: روح رجال الدين فى مجالس الطبقات الثلاث ومجالس الولايات

ما أقوله هنا، فى نصّ مجالس الطبقات فى ولاية "لانجدوك" ينطبق أيضا على مجالس الولايات التى اجتمعتْ فى 1779 وفى 1787، خاصةً فى "جبينّ العليا". وكان رجال الدين، فى مجلس الولاية هذا، بين الأكثر استنارة، والأكثر فاعلية، والأكثر ليبرالية. وكان أسقف "روديه" Rodez هو الذى اقترح جَعْل المحاضر الرسمية للمجالس علنية.

47: [فى أن الاتجاه السياسىّ الليبرالىّ لدى الكنهة سابق على فترة الثورة]

هذا الاتجاه الليبرالىّ، فى السياسة، لدى الكنهة، الذى ظهر فى 1789، لم يكن فقط ناشئا عن استثارة اللحظة؛ فنحن ما نزال نشهده يظهر فى فترة سابقة جدا. وهو يتجلَّى بصفة خاصة فى "بيرى" Berry، منذ 1779، من خلال الهِبَة التى قدَّمها رجال الدين بمبلغ 000 68 من الهِبَات الطوعية، بالشرط الوحيد المتمثل فى أنه سيتمّ الحفاظ على الإدارة الإقليمية.

48: [مجتمع سياسىّ مترابط ومجتمع مدنىّ غير مترابط]

لاحظوا جيدا أن المجتمع السياسىّ لم يكن مترابطا، غير أن المجتمع المدنىّ كان ما يزال مترابطا. ذلك أن الأفراد كانوا مرتبطين أحدهم بالآخر داخل الطبقات؛ بل بَقِيَ حتى شيء من الارتباط الوثيق الذى كان قائما بين طبقة السادة الإقطاعيِّين والشعب. ورغم أن هذا الارتباط حدث داخل المجتمع المدنىّ فإن النتيجة المنطقية كانت محسوسة بصورة غير مباشرة داخل المجتمع السياسىّ: الناس المترابطون على هذا النحو كانوا يشكلون جماهير غير منتظمة وغير منظَّمة، ولكنْ متمرِّدة تحت يد السلطة. على أن الثورة، بعد أنْ حطمت هذه الروابط الاجتماعية دون إقامة روابط سياسية محلَّها، قامت بالإعداد فى آنٍ معا للمساواة والاستعباد.

49: مثال على الطريقة التى عبَّرتْ بها المحاكم عن رأيها عند الضرورة بشأن بعض التدابير التعسُّفية

يتضح من مذكرة عرضها المفَوض الملكىّ لمنطقة پاريس المالية على المراقب العام، **فى** 1781، أن العرف السائد فى هذه المنطقة المالية كان يتمثل فى أنْ يكون لكل أبرشية ممثلان للسكان، أحدهما ينتخبه السكان فى اجتماع برئاسة نائب المفوَّض الملكىّ، والآخر يختاره المفوَّض الملكىّ، وكان مُشْرِفا على الأول. وفى أبرشية "رُووِىّ" Rueil، حدث نزاع بين ممثليْن لسكانها، حيث رفض الممثل المنتخب أنْ يطيع الممثل المختار. وأذِنَ المفوَّض الملكىّ للسيد **دو بريتيْى** M. de Breteuil بوضع الممثل المنتخب لمدة خمسة عشر يوما فى سجن "لافورس" La force، حيث جرى، بالفعل، اعتقاله، ثم جرى عزله، وَوَضْع آخر مكانه. وعند ذلك بدأ البرلمان، الذى عُرض عليه الأمر بناء على طلب الممثل السجين، إجراءات، لم أَقِفْ على نتيجتها، وقد أعلن أن سَجْن المستأنف وإلغاء انتخابه لا يمكن اعتبارهما إلا *أعمالا تعسُّفية واستبدادية*. وكان القضاء فى ذلك الحين طويل اللسان أحيانا!

50: [الطبقات المتعلمة والميسورة: وَضْع مستقل على حساب الشعب]

بعيدا عن أنْ تكون الطبقات المتعلمة والميسورة، فى ظل النظام القديم، مضطهَدة ومستعبَدة، فإنها جميعا بما فيها البرچوازية، كانت فى كثير

من الأحيان أكثر حرية تماما فى القيام بما يروق لها، حيث إن السلطة الملكية لم تكن تجرؤ على منع أعضاء هذه الطبقات من أنْ يخلقوا لأنفسهم بصورة متواصلة وَضْعا مستقلا، على حساب الشعب، وكانت تعتقد دائما تقريبا أنها بحاجة إلى التخلِّى عن الشعب للحصول على عطف هذه الطبقات أو التخفيف من سوء نواياهم. ويمكن القول إنه، فى القرن الثامن عشر، كان أىّ فرنسىّ ينتمى إلى تلك الطبقات يجد فى كثير من الأحيان سهولة فى مقاومة الحكومة، وفى إجبارها على مراعاة جانبه، أكثر بكثير مما كان يجده فى ذلك إنجليزىّ من نفس الفترة، وفى نفس الحالة. وكانت السلطة تعتقد أحيانا أنها مُلْزَمة إزاءه بمزيد من الاعتدال وبالتعامل معه بمزيد من اللطف أكثر كثيرا مما كان يمكن أنْ تعتقد الحكومة الإنجليزية أنها مُلْزَمة به إزاء أحد رعاياها من نفس الفئة: كثيرا ما يجرى الخلط بين الاستقلال والحرية. وليس هناك مَنْ هو أقلّ استقلالا من مواطن حرّ.

51: فى المجتمع القديم: سببٌ كان يُجْبِر الحكومة المطلقة على الاعتدال، فى كثير من الأحيان

قَلَّما يوجد شيء غير زيادة الضرائب، وبصورة خاصة غير إنشاء ضرائب جديدة، يخلقِ اضطرابات كبرى للحكومة ويحرِّك الشعب. وفى ظل الدستور المالىّ القديم لأوروبا، عندما كانت توجد لدى أحد العواهل ميول إسرافية، عندما كان يندفع فى سياسة مغامرة، عندما كان يُوقِع الفوضى فى ماليته، أو حتى عندما كان يحتاج إلى المال للحصول على دعم لنفسه من

خلال كسب كثير من الناس عن طريق مكاسب ضخمة، أو عن طريق مرتبات ضخمة يتمّ الحصول عليها دون كسبها، وبالمحافظة على جيوش كبيرة الأعداد، وبمباشرة أشغال كبرى، إلخ.، كان عليه أنْ يلجأ فى الحال إلى الضرائب: كان هذا يوقظ ويحرّك فى الحال كل الطبقات، وبصفة خاصة تلك الطبقة التى تقوم بالثورات العنيفة، الشعب. وفى الوقت الحاضر، وفى نفس الموقف، يتمّ الحصول على قروض لا تكون نتيجتها المباشرة ملحوظة تقريبا، ولن يُحِسّ بنتيجتها المباشرة سوى الجيل التالى.

52: [مثال على ذلك]

أَجِدُ كمثال على هذا، بين أمثلة أخرى كثيرة، واقع أن الأملاك الرئيسية الواقعة فى دائرة "مايينّ" Mayenne المالية الانتخابية كانت مؤجَّرة لملتزمى ضرائب، يتخذون كمزارعين لقطع صغيرة مُحاصِصين صغارا بؤساء، لا يملكون شيئا على الإطلاق، وكانت تُقَدَّم لهم حتى الأدوات الأكثر ضرورية. ويدرك الجميع واقع أنه لم يكن على ملتزمى ضرائب مماثلين أنْ يقوموا برعاية المزارعين أو المدينين للسيد الإقطاعىّ القديم الذى كان يضعهم فى مكانه، وواقع أن الإقطاع، الذى كان يُمارَس بأيديهم، أمكن فى كثير من الأحيان أنْ يكون أشدّ قسوة مما كان فى القرون الوسطى.

53: مثال آخر

أدخل سكان "مونبازون" Montbazon فى ضريبة الإنتـاج والـدخل (التَّائ) وُكلاء أعمال الدوقية التى كان يمتلكها أمير "رووان" Rohan رغم أن وُكلاء الأعمال هؤلاء لم يكونوا يستثمرون إلا باسمه. هذا الأمير (الـذى لا شك فى أنه كان غنيا جدا) لم يَقُمْ فقط بوضع حدّ *لهذا التَعسُّف* *cet abus* كما يسميه، بل حقق استرداد مبلغ يصل إلى 344 5 جنيـه 15 سُـو sous، هـذا المبلغ الذى كانوا قد جعلوه يدفعه دون استحقاق والذى جرى تحميله للسكان.

54: مثال عن الطريقة التى أوغرت بها الحقوق النقدية لرجال الدين صدور أولئك الذين كان من شأن عزلتهم أنْ تجعلهم يتقاربون معهم

زعم راعى أبرشية "نُوازيه" Noisai أن السكان مُلْزَمـون بإصـلاح مخزن غلاله ومعصرته، وطالب بضريبةِ محلية لهـذا الغـرض. وقـد رَدَّ المفوَّض الملكىّ بأن السكان ملزمون فقط بإصلاح بيت راعـى الأبرشـية؛ ويظل محزن الغلال والمعصرة على نفقة هذا الراعى، المُنْشَغل بمزرعتـه أكثر من رَعِيَّته (1767).

55: [مظالم جباية الضريبة ومظالم أتباع مأمور التنفيذ]

نَجِدُ فى إحدى المذكرات التى بعث بها فى 1788 فلاحون، ردا على استفسارٍ كان قد وَجَّهَهُ مجلس ولاية، وهى مذكرات مكتوبة بوضوح وبلهجة معتدلة: كما يُضاف إلى مظالم جباية ضريبة الإنتاج والدخل مظـالم أتبـاع مأمور التنفيذ. وهم يَصِلُون فى العادة خمس مرات أثناء تحـصيل ضـريبة الإنتاج والدخل. وهؤلاء يكونون فى أغلب الأحيـان جنـودا عـاجزين أو سويسريِّين. وهم يقيمون فى كل رحلة أربعة أو خمسة أيام فى الأبرشية ومن أجل كل واحد منهم يفرض مكتب تحصيل ضرائب الإنتاج والدخل ضـريبة بمعدل ستة وثلاثين سُو فى اليوم. وفيما يتعلق بوعاء ضريبة الإنتاج والدخل فإننا لن نَعْرِض المظالم المتعسِّفة المعروفة للغاية، ولا النتائج الـسيئة التـى أحدثتْها السجلات المحرَّرة فى المكتب بواسطة موظفين غير مـؤهَّلين فـى كثير من الأحيان، ومتحيِّزين وحقودين دائما تقريبا. وكانت هذه المظالم مـع ذلك مصدر الاضطرابات والمنازعات. وقد تسَبَّبتْ فى دعاوى قضائية باهظة التكلفة جدا بالنسبة لأصحاب الدعاوى ومُرْبحـة لمقـارّ الـدوائر الماليـة الانتخابية.

56: تفوُّق الطرق المتَّبَعة فى الولايات الطرفية، والتى يعترف بها موظفو الحكومة المركزية ذاتها

فى رسالة سريَّة كتبها فى ٣ يونيو 1772 مدير الضرائب إلى المفوَّض الملكىّ، يقول: "فى الولايات الطرفية حيث تكون الضريبة *حصة نسبية* *tantième* ثابتة، ويخضع لها كل خاضع للضريبة ويدفعها بالفعل. وتتمّ فى التوزيع زيادة على هذه الحصة النسبية بما يتناسب مع الزيادة التى يطلبها الملك على المبلغ الإجمالىّ الذى يجب تقديمه (1 مليون، على سبيل المثال، بدلا من 000 900 جنيه). وهذه عملية بسيطة. وفى المنطقة المالية، بدلا من ذلك، يكون تقسيم الضرائب شخصيا و – إنْ جاز القول – عشوائيا؛ فبعضهم يدفعون ما يستحق عليهم، ولا يدفع بعضهم الآخر سوى النصف؛ وآخرون الثلث، أو الرُّبْع، أو لا شيء على الإطلاق. فكيف يمكن إذَنْ إخضاع هذه الضريبة لزيادة قدرها التُّسْع، مثلا؟"

57: عن الطريقة التى فَهِمَ بها أصحاب الامتيازات، فى البلدية، تقدُّم الحضارة فيما يتعلق بالطرق

اشتكى **الكونت "دو س"** Le Come de X، فى رسالة إلى المفوَّض الملكىّ، من قلة الحماس التى يجرى بها الشروع فى إنشاء طريق يجاوره.

وهو يقول إن هذا خطأ نائب المفوَّض العام، الذى يفتقر إلى الحزم الكافى فى القيام بمهام عمله ولا يُجْبِر الفلاحين على أداء أعمال السخرة الخاصة بهم.

58: السجن التعسُّفىّ من أجل السخرة

مثال: نجد فى رسالة لمأمور سجن كبير فى 1768: "أمـرتُ أمـس بسجن ثلاثة رجال؛ بناء على طلب السيد **سى** M. C، المهنـدس المـساعد، الذى اتَّهمهم بعدم قيامهم بالسخرة الخاصة بهم. وعندئذ حدثت إثارة بين نساء القرية اللائى أَخَذْنَ يَصرُخْنَ: "انظروا! إنهم يتذكَّرون الفقراء عندما يتعلـق الأمر بالسخرة؛ ولا يهتمون مطلقا بالطريقة التى يعيشون بها".

59: [الملاك العقاريون الأكثر استفادة بالطرق لا يساهمون فى أعباء شقّها]

كانت موارد شقّ الطرق على نوعيْن: الأول: المورد الأكبر وكـان يتمثل فى السخرة فيما يتعلق بكل الأعمال الضخمة التى لا تتطلـب سـوى العمل؛ الثانى: المورد الأصغر وكان يتمثل فى فرض ضريبة جديدة يُوضَع إيراده تحت تصرُّف مصلحة الكبارى والطرق للإنفاق منه علـى المنـشآت الفنية. وكان أصحاب الامتيازات، أىْ الملاك العقاريون الرئيسيون، الذين هم الأكثر اهتماما بالطرق، لا يساهمون مطلقا فى السخرة، وعلاوة على هذا فإن أصحاب الامتيازات هؤلاء كانوا مُعْفَوْنَ أيضا من ضريبة الكبارى والطرق التى كانت مقترنة بضريبة الإنتاج والدخل وكانت تُجْبَى مثلها.

60: مثال عن السخرة من أجل نقل المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة

نَجِدُ فى رسالة مُوَجَّهَة، فى 1761، إلى المفوَّض الملكىّ من مفوَّض شرطة القيود، أن الفلاحين كانوا يُجْبَرُون على أنْ ينقلوا - بعربات الطُّنْبُر - المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة، وأنهم كانوا يقومون بهذا على مضض، وأنهم كانوا يَلْقَوْن فى كثير من الأحيان معاملة سيئة من جانب حُرّاس مساجين المؤبَّد، ويقول مفوَّض الشرطة: "نظرا إلى أن الحُرّاس أُناس أفظاظ وشرسون، وإلى أن هؤلاء الفلاحين الذين يقومون بهذه الخدمة رغم أنفهم، يكونون فى كثير من الأحيان وُقحاء".

61: [عيوب ومشاقّ السخرة المستخدَمة فى نقل المعدات الحربية]:

رسم **تيرجو** لعيوب ومشاقّ السخرة المستخدَمة فى نقل المعدات الحربية لوحات لا يبدو لى، بعد قراءة الملفات، أنه مُبالَغٌ فيها؛ وهو يقول، بين أشياء أخرى، إن العيب الأول هو اللامساواة القصوى لعبء ثقيل للغاية فى حد ذاته. فهى تقع بالكامل على كاهل عدد صغير من الأبرشيات التى يعرّضها لذلك سوء حظ موقعها. والمسافة التى ينبغى قطعها تكون فى كثير من الأحيان خمسة، أو ستة، وأحيانا عشرة وخمسة عشر من الفراسخ؛ وتَلْزَم بالتالى ثلاثة أيام للذهاب والعودة. والمبلغ الممنوح للمالك العقارىّ لا يساوى إلا خُمس النفقة التى يتحملها. ووقت هذه السخرة يكون دائما تقريبا فى

الصيف، موسم الحصاد. وتكون الثيران هناك دائما مُرْهَقة، وفى كثير من الأحيان مريضة بعد أنْ يتمّ استخدامها فى ذلك، وفى هذه المرحلة يفضّل عدد كبير من الملاك العقاريِّين إعطاء من 15 إلى 20 جنيها بدلا من تقديم عربة وأربعة ثيران. وتسود هناك أخيرا فوضى لا يمكن تفاديها؛ والفلاح معرَّض هنا بصورة متواصلة لعُنْف العسكريِّين. ويطالبهم الضباط دائما تقريبا بأكثر مما ينبغى عليهم أن يقدِّموه، وفى بعض الأحيان يُجْبِرون الناقلين بالقوة بربط أحصنة الركوب الخاصة بهم بالعربات، الأمر الذى يعرِّضها للتشوُّهات، ويُصِرّ الجنود على ركوب العربات الثقيلة للشحن أصلا؛ وفى أوقات أخرى، يقوم هولاء الجنود، نافدى الصبر إزاء بطء الثيران، بوخزها بسيوفهم، وإذا أبدى الفلاح بعض الملاحظات فسرعان ما يلقى معاملة سيئة.

62: مثال عن الطريقة التى كانت تطبَّق بها السخرة على الجميع

اشتكى المفوَّض الملكىّ لبحرية "روشفور" Rochefort من سوء نوايا الفلاحين الملزَمين بالسخرة بنقل أخشاب البناء التى اشتراها متَعهِّدو البحرية فى مختلف الولايات. ونعرف من هذه المراسلات أن الفلاحين كانوا ما يزالون بالفعل مُلْزَمين (1775) بهذه السخرة، التى كان المفوَّض الملكىّ يحدد سعرها. ويُحِيل وزير البحرية هذه الرسالة إلى المفوَّض الملكىّ لـ "تُور" Tours، ويقول له إنه ينبغى تقديم العربات التى كانت مطلوبة. ويرفض المفوَّض الملكىّ السيد **ديكليزيل** M. Ducluzel التصريح له بهذه الأنواع من

السخرة. وكتب إليه وزير البحرية رسالة يهدِّده فيها؛ فيعلن له فيها أنه سيأخذ فى حسابه مقاومته للملك. وقد ردّ المفوَّض الملكىّ على الفور، فى 11 ديسمبر 1775، بحزم، بأنه على مدى عشرة أعوام منذ توليه منصب المفوَّض الملكىّ فى "تُور" لم يرغب مطلقا فى التصريح بهذه الأنواع من السخرة، بسبب المظالم الحتمية التى تجلبها معها، وهى مظالم لا يُخَفِّف منها السعر المحدد للعربات؛ ويضيف: "لأنه فى كثير من الأحيان تُصاب الحيوانات بتشوُّهات نتيجة حمل قِطَع ضخمة، تكون ملزمة بنقلها عَبْرَ طُرِقٍ سيئة مثل الفصول التى يتمّ فيها طلبها". ويبدو أن ما جعل المفوَّض الملكىّ حازما إلى هذا الحد يتمثل فى رسالة من السيد **تيرجو**، مُرْفَق بالمستندات، بتاريخ 30 يوليو 1774، فترة دخوله فى الوزارة، يقول فيها **تيرجو** إنه لم يصرِّح مطلقا بهذه الأنواع فى "ليموج" Limoges، ويوافق على رفض **ديكليزيل** لذلك فى "تور".

ويتضح من مواضع أخرى من هذه المراسلات أن متعهدِّى الأخشاب كانوا يُوجِبُون فى كثير من الأحيان أعمال السخرة هذه حتى بدون الحصول على تصريح بذلك عن طريق صفقات تُعقَد بينهم وبين الدولة، لأنهم وجدوا فى ذلك وَفْرًا يصل إلى الثلث على الأقل من نفقات النقل. ويقدِّم نائبٌ للمفوَّض الملكىّ مثالا عن هذا الربح، إذ يقول: "المسافة اللازمة لنقل الأخشاب من الأماكن التى تُقْطَع فيها إلى النَّهْر من خلال طُرُق مُخْتَصرَة غير سالكة تقريبا تصل إلى ستة فراسخ؛ والوقت الذى يستغرقه الذهاب والعودة يصل إلى يومين. وإذا انتقلنا إلى الخاضعين للسخرة، لمعرفة أجرهم، فإن القدم المكعَّب يُدْفَع عنه بواقع ستة لياردات liards للفرسخ، وهذا يساوى

13 فرنكا و 10 سُو عن الرحلة كلها؛ وهذا يكفى بالكاد لتغطية إنفاق المالك العقارىّ الصغير، وإنفاق مُساعده، والثيران أو الأحصنة التى يجب عليه أنْ يَشُدَّها إلى عربة النقل الخاصة به. وبهذا يخسر كل جهده، ووقته، وعَمَل حيواناته". وفى 17 مايو 1776 يقوم الوزير بإبلاغ المفوَّض الملكىّ بالمرسوم الإيجابىّ للملك بإعمال هذه السخرة. وكان السيد **ديكليزيل** قد تُوُفِّىَ، ويُسْرِع السيد **ليسكالوپييه** M. L'Escalopier إلى الطاعة ونَشْر أمْرٍ يقرِّر أن "نائب المفوَّض الملكىّ سيقوم بتوزيع العبء بين الأبرشيات، ومن أجل هذا سيكون كل الخاضعين للسخرة فى الأبرشيات المذكورة مُجْبَرِين على تسليم أنفسهم فى المكان والساعة اللذيْن سيأمر بهما ممثلو سكان الأبرشيات، فى الجهة التى توجد فيها الأخشاب، وعلى نقلها بالعربات بالسِّعر الذى سوف يحدِّده نائب المفوَّض الملكىّ".

63: مثال عن الطريقة التى كان يجرى التصرُّف بها فى كثير من الأحيان إزاء الفلاحين

1768. منح الملك 000 2 فرنك من مدفوعات ضريبة الإنتاج والدخل لأبرشية "لا شاپيل–بلانش" la Chapelle–Blanche، بالقرب من "سومير" Saumur. ويطالب راعى الأبرشية باحتجاز جزء من هذا المبلغ لبناء بُرْج أجراس والتخلُّص من ضجة الأجراس التى تُزْعِجه، كما قال، فى بيته [بيت راعى الأبرشية]. قاوم السكان وتذمَّروا. وأخذ نائب المفوَّض الملكىّ جانب الراعى واعتقل ليلا ثلاثة من السكان الرئيسيِّين واحتجزهم فى السجن.

مثال آخر: أَمْر من الملك بإبقاء امرأة فى السجن خمسة عشر يوما لأنها أهانتْ فارسين من الشرطة الراكبة. وأَمْر آخر بسجن حائك جوارب خمسة عشر يوما لأنه أساء الكلام عن الشرطة الراكبة. وقد ردّ المفوَّض الملكىّ على الوزير بأنه أمر بالفعل بوضع هذا الرجل فى السجن، وهذا ما استحسنه هذا الوزير بشدة. وكانت الإهانات الموجَّهة إلى الشرطة الراكبة قد حدثت بخصوص القبض العنيف على الشحّاذِين، هذا التدبير الذى أغضب السكان، فيما يبدو. وبعد أنْ اعتقل الحائك، أبلغ نائب المفوَّض الملكىّ الجمهور، كما يقول، أن أولئك الذين سوف يستمرّون فى إهانة الشرطة الراكبة سوف يُعاقَبون بقسوة أكثر.

ونفهم من المراسلات بين المفوَّض الملكىّ ونائبه (1760–1770) أن المفوَّض الملكىّ أمرهم بالقبض على الأشخاص المزعجين، ليس لمقاضاتهم بل لسجنهم. ويطلب نائب المفوَّض الملكىّ من المفوَّض الملكىّ الأمر بالسجن المؤبد لشحاذيْن خطريْن كان قد أمر باعتقالهما. وقد احتجَّ أبٌ على اعتقال ابنه، الذى أُعْتُقِل كمتشرد لأنه كان مسافرا بدون أوراق. وطالب مالك عقارىّ لـ "س" باعتقال رجل، جاره الذى، كما قال، جاء مؤخرا ليستقرّ فى أبرشيته، وقد ساعده، غير أنه يتصرَّف معه بطريقة بالغة السوء ويزعجه. ويرجو المفوَّض الملكىّ لـ پاريس المفوَّض الملكىّ لـ "روان" Rouen أنْ يتفضَّل بتقديم هذه الخدمة لهذا المالك العقارىّ، حيث إنه صديقه.

وقد ردَّ المفوَّض الملكىّ على شخصٍ طالب بإطلاق سراح الشحّاذين بأن "إيداع الشحّاذين لا يجب اعتباره سجنا، بل ينبغى فقط اعتباره منزلا مُخَصَّصا لاحتجاز الشحَّاذين والمتشردين، على سبيل *الإصلاح الإدارىّ*".

وقد تغلغلت هذه الفكرة إلى داخل القانون الجنائىّ، طالما جرى الاحتفاظ بتقاليد النظام القديم فيما يتعلق بهذا الشأن.

64: [كان ما عبده فلاسفة القرن ١٨ هو عقلهم هُمْ وليس العقل البشرى]

كان يُقال إن السمة المميزة لفلسفة القرن الثامن عشر كانت نوعا من عبادة الطبيعة البشرية، ثقة بلا حدود فى قدرتها الكلية على تحويل القوانين، والمؤسسات، والعادات والتقاليد، على هواها. ويجب أنْ يكون هذا مفهوما جيدا: فى الحقيقة كان ما يعبده بعض هؤلاء الفلاسفة هو عقلهم هُمْ أكثر مما كان العقل البشرى. إنهم لم يُبْدُوا مطلقا ثقة أقل إلا فى الحكمة المشتركة. وكان بمستطاعى أنْ أستشهد بالعديدين الذين كانوا يزدرون الجمهور بنفس القدر الذى يزدرون به الإله الطيب. وقد أَبْدَوْا كبرياء الأنداد إزاء الأخير كما أَبْدَوْا كبرياء مُحْدِث النعمة إزاء الأول. وكان الخضوع الحقيقىّ والجدير بالاحترام لإرادة الغالبية غريبا عليهم مثل الخضوع للإرادة الإلهية. وقد أَبْدَى كل الثوريِّين تقريبا منذ ذلك الحين هذه السمة المزدوجة. وكان هناك بعيدا عن ذلك هذا الاحترام الذى أظهره الإنجليز والأمريكيون لمشاعر أغلبية مواطنيهم. وعندهم، كان العقل فخورا وواثقا بنفسه، غير أنه لم يكن سَفِيهًا مطلقا؛ كما أنه قاد إلى الحرية، فى حين أن عقلنا لم يَقُمْ إلا باختراع أشكال جديدة من الاستعباد.

65: [فريدريك الأكبر لم يُدْرِك الدور السياسى للأديان]

يكتب **فريدريك الأكبر** فى مذكراته: "الفـــونتينيلات les Fontenelle، والڤولتيرات les Voltaire، والهوبزات les Hobbes، والكولينات les Collins، والشافتسبيريات les Chftesbury، والبولنجبروكـــات Bolingbroke، هـــولاء الرجال العظام وَجَّهُوا ضربة قاتلة إلى الدين. وقد بدأ البشر فى فحـــص مـــا كانوا يعبدونه من قبل بغباء؛ لقد سحق العقل الخرافة؛ وصار الناس يشمئزّون من أساطير الأوَّلين التى كانوا يؤمنون بها. وصار للتأليه الطبيعـــى déisme أتباع عديدون. وإذا كانت الأبيقورية épicuréisme قد صارت مميتةً لعبـــادة الأوثان عند الوثنيِّين، فقد صار التأليه الطبيعى كذلك وليس بصورة أقل مـــن ذلك فى زمننا للرؤى اليهودية التى كان يتبناها أسلافنا. وقد أسهمت حريـــة الفكر التى سادت فى إنجلترا إسهاما كبيرا فـــى هـــذه التطـــورات التقدميـــة للفلسفة".

إننا نرى بوضوح، فى الفقرة المقتسبة أعلاه، أن **فريدريك الأكبر**، فى اللحظة التى كان يكتب فيها هذه السطورِ أىْ فى منتـــصف القـــرن الثـــامن عشر، كان ما يزال ينظر فى تلك الفترة إلى إنجلترا على أنها مركز المذاهب اللادينية. كما نرى فيها أيضا شيئا مدهشا بصورة أكبر: عاهل من العواهـــل الأكثر تضلُّعًا فى العلوم الإنسانية La science des homes ومن أكثرهم حنكة وتجربة لا يبدو أنه يشعر بالدور السياسى للأديان؛ إن عيوب عقل أســـاتذته أفسدت كثيرا المزايا الخاصة بعقله.

روح التقدم هذا، الذى تجلَّى فى فرنسا فى أواخر القرن الثامن عشر، ظهر، فى نفس الحقبة فى كل أنحاء ألمانيا، وكان مصحوبا فى كل مكان بالرغبة فى تغيير المؤسسات. انظرْ إلى هذه اللوحة التى قدَّمها مؤرخ ألمانىّ عما جرى فى بلاده فى ذلك الحين، وهو يقول:

"فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر أخذ الروح الجديد للعصر يدخل بالتدريج إلى المناطق الكَنَسِيَّة ذاتها. وبدأ هناك إجراء إصلاحات. وتغلغلت الصناعة والتسامح هناك فى كل مكان؛ الحكم المطلق المستنير الذى كان يسيطر بالفعل على الدول الكبرى ظهر هنا أيضا. وينبغى القول إنه لم يظهر، فى أىّ فترة فى القرن الثامن عشر، فى هذه المناطق الكَنَسِيَّة، أمراء ممتازون وجديرون بالتقدير مثلما حدث على وجه الدقة أثناء العشرات الأخيرة من الأعوام التى سبقت الثورة الفرنسية".

وينبغى أنْ نلاحظ كم أن اللوحة التى رُسِمتْ هناك تشبه تلك التى قدَّمتْها فرنسا، حيث بدأت حركة الإصلاح والتقدُّم فى نفس الفترة، وحيث ظهر الرجال الأكثر جدارة بأنْ يحكموا فى اللحظة التى كانت الثورة تتجه فيها إلى التهام كل شيء.

ويجب الإقرار أيضا بأنه عند هذه المرحلة تمَّ جرّ كل هذا الجزء من ألمانيا بكل وضوح إلى حركة الحضارة والسياسة فى فرنسا.

67: [العقل هو الذى حرَّك المجتمع وطوَّره وأنتج الثورة]

لم تقع الثورة نتيجة لهذا الازدهار؛ بل لا بد من أن العقل هو الذى أنتج الثورة، هذا العقل الفعال، القلق، الذكى، المجدِّد، الطَّموح، هذا العقل الديمقراطىّ للمجتمعات الجديدة، بدأ ينفخ روحه فى كل الأشياء، وقبل أنْ يقلب أوضاع المجتمع مؤقتا، كان كافيا بالفعل لتحريكه وتطويره.

68: كيف أن القوانين القضائية الإنجليزية تُثْبِتُ أن بعض المؤسسات يمكن أنْ تعانى كثيرًا من المفاسد الثانوية دون أنْ يمنعها ذلك من بلوغ الغاية الرئيسية التى جرى تحديدها لها عند إنشائها

هذه الصفة التى تتصف بها الأمم المزدهرة رغم عدم الكمال الذى نلقاه فى الأجزاء الثانوية من مؤسساتها، عندما تكون المبادئ العامة، وحتى الروح التى تنفخ الحياة فى هذه المؤسسات، خصبة، هذه الظاهرة لن نراها أبدا على أفضل نحو إلا عندما نفحص دستور القضاء لدى الإنجليز فى القرن السابق، كما يوضح لنا **بلاكستون** Blackstone.

ونلاحظ فيه للوهلة الأولى تنوُّعيْن كبيرين:

أولا: تنوُّع القوانين؛

ثانيا: تنوُّع المحاكم التى تطبِّقها.

I: تنوُّع القوانين: أولا: القوانين مختلفة فيما يتعلق بإنجلترا بالمعنى الضيق للكلمة، وفيما يتعلق بإسكتلندا، وفيما يتعلق بآيرلندا، وفيما يتعلق بملحقات أوروبية ببريطانيا العظمى، مثل "إيل-دو-فرانس"، والجزر النورماندية، إلخ.، وأخيرا فيما يتعلق بالمستعمرات.

ثانيا: فى إنجلترا بالمعنى الضيق للكلمة، نجد أربعة أنواع من القوانين: العُرْف [القانون العُرْفىّ] le droit coutumier، والقوانين التشريعية les statuts، والقانون الرومانىّ le droit romain، وقانون العدل والإنصاف l'équité. وينقسم القانون العُرْفى ذاته إلى أعراف عامة، معتمدة فى كل المملكة؛ وأعراف خصوصية تقتصر على إقطاعيات بعينها، وعلى مُدُن بعينها، وأحيانا على بعض الطبقات وحدها، مثل عُرْف التجار، على سبيل المثال. وهذه الأعراف تختلف أحيانا عن بعضها البعض الآخر، مثل، على سبيل المثال، الأعراف التى، فى تعارُض مع الاتجاه العام للقوانين الإنجليزية، تتوخَّى القسمة المتساوية [للملكية العقارية] بين كل الأطفال (*gavelkind*)، والتى، وهذا هو الشيء الفريد بصورة أكبر أيضا، تمنح حق "البكورية" primogéniture للابن الأصغر.

II: تنوُّع المحاكم: يقول **بلاكستون** إن القانون أنشأ مجموعة متنوعة ضخمة من المحاكم المختلفة؛ ويمكن تكوين رأى بشأنها عن طريق تحليل مختصر جدا مثل ما يلى:

أولا: نلتقى فى البداية بمحاكم أُنْشِئَتْ خارج إنجلترا بالمعنى الضيق للكلمة، مثل محاكم إسكتلندا وآيرلندا، التى لم تَكُنْ تَتْبَعُ دائما المحاكم العليا فى

إنجلترا، وكان عليها مع هذا أنْ تسأنف جميعا، فيما أعتقد، أمام محكمة اللوردات.

ثانيا: فيما يتعلق بإنجلترا بالمعنى الضيق للكلمة، إنْ لم أكن نسيتُ شيئا، من بين تصنيفات **بلاكستون**، أجده يُحْصِي:

1: كان يوجد أحد عشر نوعا من المحاكم بناء على القانون العام (common law) [بالإنجليزية فى الأصل]، مع أن من الصحيح أنه يبدو أن أربعة أنواع منها لم تَعُدْ قيد التطبيق.

2: ثلاثة أنواع من المحاكم التى تمتدّ ولايتها إلى كل أنحاء البلاد، غير أنه لا يجرى تطبيقها على موضوعات بعينها.

3: عشرة أنواع من المحاكم التى لها سمة مميِّزة خاصة. ويتألف أحد أنواع المحاكم المحلية، التى أنشأتْها قرارات مختلفة للبرلمان أو موجودة بمقتضى التقاليد، سواء فى لندن، أو فى مُدُن أو بلدات الأقاليم. وهذه الأخيرة عديدة جدا وتقدِّم مجموعة متنوعة كبيرة جدا فى دستورها وفى لوائحها، إلى حدّ أن المؤلف يمتنع عن تقديم أىّ عرْض تفصيلىّ.

وبالتالى فإنه فى إنجلترا فقط بحصر المعنى، إذا استندنا إلى نص **بلاكستون**، كان يوجد، فى الوقت الذى كان يكتب فيه هذا الأخير، أىْ فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر، أربعة وعشرون نوعا من المحاكم كانت محاكم عديدة منها تتفرَّع إلى عدد كبير من الأنواع الفرعية، التى كان لكل نوع فرعىّ منها طابعه المميِّز. وإذا استبعدنا الأنواع التى يبدو أنها اختفت تقريبا منذ ذلك الحين فإنه يظل يبقى ثمانية عشر أو عشرين نوعا.

والآن، إذا فحصنا هذا النظام القضائىّ، نرى بلا صعوبة أنه يشتمل على كل أنواع النواقص.

فرغم كثرة المحاكم، لا توجد بينها فى كثير من الأحيان محاكم صغيرة من الدرجة الأولى بالقرب من المتقاضين والوقائع لنظر القضايا الصغيرة على الفور وبنفقات قليلة؛ الأمر الذى يجعل القضاء مُعَرْقَلا ومرتفع التكلفة. وتقع القضايا ذاتها ضمن اختصاص محاكم عديدة، الأمر الذى يُلْقِى ظلالا من الشكّ المزعج عند بدء نظر الدعاوى القضائية. وتحكم كل محاكمْ الاستئناف تقريبا فى أحوال بعينها كمحكمة ابتدائية، وفى بعض الأحيان كمحاكم بمقتضى *القانون العام*، وفى بعض الأحيان الأخرى *كمحاكم عدل وإنصاف*. والمحاكم الاستئنافية متنوعة للغاية. وتتمثل الجهة الأساسية الوحيدة فى مجلس اللوردات. ولا تنفصل المنازعات الإدارية مطلقا عن المنازعات العادية؛ الأمر الذى يمكن أنْ يبدو تَشَوُّهًا كبيرا فى نظر أغلب فقهاء القانون عندنا. وأخيرا فإن كل هذه المحاكم تستمدّ أسباب قراراتها من أربعة تشريعات مختلفة، لا يتأسَّس أحدها إلا على سوابق، ولا يقوم الآخر، قانون العدل والإنصاف على أىّ أساس دقيق، حيث يتعارض موضوعها فى أغلب الأحيان مع العُرْف أو القوانين التشريعية، ويتمّ تصحيح ما فى التشريع أو العُرْف من الأحكام المهجورة أو البالغة القسوة وفقا للتقدير التَحَكُّمىّ للقاضى.

وهنا كثرة من المفاسد، وإذا قارنَّا هذا الجهاز الضخم والشائخ للقضاء الإنجليزىّ بالآلية الحديثة لنظامنا القضائىّ، فإن ما نلاحظه فى هذا الأخير من البساطة، والتماسُك، والتسلسل، مع التعقيد، وانعدام التماسك، اللذين

نلاحظهما فى الأول [القضاء الإنجليزى المذكور]، فإن مفاسد الأول ستظل أكبر كثيرا. ومع هذا فإنه لا يوجد بلد فى العالم جرى فيه، منذ زمن **بلاكستون**، بلوغ الغاية الكبرى للقضاء بصورة كاملة كما حدث فى إنجلترا، أىْ حيث يكون كل شخص، مهما كان مركزه الاجتماعىّ، ومهما كان يتقاضى ضد شخص خاص أو ضد العاهل، أكثر ثقة من أنه سيجعلهم يُصْغُون إليه، ومن أنه سيجد فى كل محاكم بلده أفضل الضمانات للدفاع عن ماله، وحريته، وحياته.

ولا يعنى هذا القول بإن مفاسد النظام القضائىّ الإنجليزىّ تخدم ما أُسَمِّيه هنا الغاية الكبرى للقضاء؛ إنه يُثْبِت فقط أنه توجد داخل كل تنظيم قضائىّ مفاسد ثانوية يمكن ألا تَضُرّ إلا بصورة معتدلة بهذه الغاية للقضاء، كما توجد مفاسد أخرى رئيسية لا تضرُّ بها فحسب، بل تدمِّرها، مع أنها تكون مقترنة بكثير من المزايا المثالية الثانوية. والأولى [المفاسد الثانوية] هى التى تُلاحَظ بكل سهولة، وهى التى تذهل للوهلة الأولى فى العادة العقول السوقية. إنها تقفز أمام الأعين، كما يُقال. أما الأخرى [المفاسد الرئيسية] فإنها تكون فى كثير من الأحيان أكثر خفِاء، ولا يكون الفقهاء وأهل المهنة الآخرون هم الذين يكتشفونها أو يشيرون إليها دائما.

لاحظوا، فضلا عن هذا، أن نفس الخصائص يمكن أن تكون ثانوية أو رئيسية، حسب الزمن وحسب التنظيم السياسىّ للمجتمع. وفى عهود الأريستقراطية، واللامساواة، فإن كل ما يميل إلى تقليل امتياز بالنسبة لأفراد بعينهم أمام القضاء، وإلى تأمين الضمانات للمتقاضى الضعيف ضد المتقاضى القوىّ، وإلى تغليب التفوُّق لعمل الدولة، التى تكون حيادية بطبيعة

الحال عندما يتعلق الأمر بالمنازعة بين اثنين من الرعايا، كل هـذا يـصير خاصية رئيسية، غير أنها تفقد أهميتها كلمـا اتجهـت الحالـة الاجتماعيـة والدستور السياسى إلى الديمقراطية.

وإذا درسنا على أساس هذه المبادئ النظام القضائىّ الإنجليزىّ، فإننا سنجد أنه مع السماح باستمرار كل العيوب التى كان من شـأنها أنْ تجعـل القضاء لدى جيراننا غامضًا، معقَّدًا، بطيئًا، غاليًا، مزعجًـا، جـرى اتخـاذ احتياطات لا حصر لها لكىْ لا يكون من الممكن على الإطلاق أنْ تتمّ محاباة القوىّ على حساب الضعيف، والدولة على حساب الفرد؛ وكلما تغلغل المرء أكثر فى تفاصيل هذا التشريع فإنه يكتشف أنه تمّ هناك تقديم كل نـوع مـن الأسلحة لكل مُواطن للدفاع عن نفسه، وأنه تمّ ترتيب الأمور بطريقة تُقَـدِّم لكل فرد المزيد من الضمانات الممكنة ضد تحيُّز القضاة ورشوتهم بحـصر المعنى، وضد هذا النوع من الرشوة الأكثر عادية، وبصورة خاصة الأكثـر خطورة، فى عهود الديمقراطية، والتى تنشأ عن عبودية المحاكم إزاء السلطة العامة.

ومن كل وجهات النظر هذه، يبدو لى النظام القضائىّ الإنجليـزىّ، رغم العيوب الثانوية العديدة التى ما يزال يصطدم بها، متفوِّقا على نظامنـا القضائىّ، الذى من الصحيح أنه لم يصل إلى أىٍّ من مفاسده تقريبا، ولكـنْ الذى لم يَعُدْ يقدِّم بنفس الدرجة المزايا التى توجد هناك؛ والذى يتفـوَّق مـن حيث الضمانات التى يقدمها لكل مواطن فى المنازعات التـى تنـشأ بـين الأفراد، ويضعف الجانب الذى ينبغى دائما أنْ يعزِّزه فى مجتمع ديمقراطـىّ مثل مجتمعنا، أىْ ضمانات الفرد ضد الدولة.

69: المزايا التى تتمتَّع بها منطقة باريس المالية

كانت هذه المنطقة المالية تتمتّع أيضا بمزايا كبيرة فيما يتعلق بالأعمال الخيرية الحكومية الخاصة بجباية الضرائب؛ مثال: رسالة من المراقب العام إلى السيد المفوَّض الملكىّ لمنطقة "إيل-دو-فرانس" المالية، فى 22 مايو 1787، تُبلِغ هذا الأخير أن الملك حدَّدَ، لمنطقة باريس المالية، المبلغ الذى يجب استخدامه فى الأعمال الخيرية، فى بحر السنة، بـ 800 172 جنيه. علاوة على مبلغ 000 100 جنيه يخصَّص لشراء أبقار يجب منحها للمزارعين. ويتبيَّن من هذه الرسالة أن مبلغ الـ 800 172 جنيه يجب توزيعه بمعرفة المفوَّض الملكىّ وحده، بشرط أنْ يتَّفق هذا مع القواعد العامة التى أطلعتْه الحكومة عليها، وأنْ يوافق المراقب العام على كشف التوزيع.

70: [تعقيد الأجهزة الإدارية وتشابُك الاختصاصات]

كانت إدارة النظام القديم تتألف من كثرة من السلطات المختلفة، التى تمّ إنشاؤها فى أوقات مختلفة، فى أغلب الأحيان من أجل خزانة الدولة وليس من أجل الإدارة بالمعنى الضيق للكلمة، والتى كان لها أحيانا نفس حقل العمل. وكان لا يمكن تفادى التشابك والصراع إلا بشرط ألا تعمل كل سلطة منها إلا قليلا أو ألا تعمل على الإطلاق. وفى اللحظة التى كانت ترغب فيها فى الخروج من هذا الخمول، كانت ترتبك وتتشابك بعضها ببعضها الآخر. وكان ينتج عن هذا أن الشكاوى ضد تعقيد الأجهزة الإدارية وتشابك

الاختصاصات صارتْ حادّةً فى الأعوام التى سبقت الثورة مباشــرة أكثــر بكثير من الثلاثين أو الأربعين عاما قبل ذلك. ولم تكن المؤسسات الــسياسية تغدو أسوأ؛ على العكس، كانت تتحسَّن بشدّة؛ غير أن الحياة السياسية كانــت قد صارت أكثر نشاطا.

71: زيادات عشوائية للضرائب

ما قاله الملك هنا عن ضريبة الإنتاج والدخل (التَّاىْ)، يمكن أن يُقال بنفس القدر من الصواب عن ضريبة العشرينيات، كما يمكن أنْ ندرك مــن المراسلة التالية: فى 1772، كان المراقب العام تيرّاىْ Terray قد قرَّر زيــادة كبيرة، قدرها 000 100 جنيه، على ضريبة العشرينيات الخاصة بمنطقة "تور" المالية. ونرى الحزن والاضطراب اللذين سبَّبهما هذا التدبير للسيد **ديكليزيل**، الإدارىّ البارع والرجل الصالح، فى رسالة سرية، يقول فيها: "من المحتمل أن هذه السهولة التى جرى بها منح مبلغ 000 250 جنيه (زيادة سابقة) هــى التى شجعتْ على هذا التفسير القاسى وعلى رسالة شهر يونيو".

وفى رسالة بالغة السرية كتبها مدير الضرائب إلى المفوَّض الملكــىّ بهذه المناسبة ذاتها، يقول: "إذا كانت الزيادات التى تجرى المطالبة بها تبــدو لك دائما ثقيلة العبء ومثيرة للغضب بالقياس إلى البؤس العام، إلى الحدّ الذى أرَدْتَ أنْ تُشْهِدنى عليه، فإنه سيكون من المرغوب فيه للولاية، التى لا يمكن أنْ تجد مُدافعا أو حاميا إلا فى إحساسكم الكريم، أنْ توفِّر عليهم على الأقــل السجلات الإضافية، هذه الضرائب ذات الأثر الرجعىّ والبشعة دائما".

ونتبيَّن أيضا من هذه الرسالة كَمْ أنه كان هناك افتقار إلـــى قاعـــدة عامة، وكَمْ أن العشوائية كانت تُمارَس (حتـــى بوجهـــات نظـــر نزيهـــة). فالمفوَّض الملكىّ، وكذلك الوزير، يجعلان عبء الضريبة الإضافية يقع تارةً على الزراعة بدلا من أنْ يقع على العمل، وتارة أخرى علـــى نـــوع مـــن الزراعة بدلا من نوع آخر من الزراعة (الكروم، على سبيل المثال)، وفقا لما يرتئيان من أن العمل أو فرعا من فروع الزراعة يحتاج إلى الرعاية.

72: الطريقة التى كان يتحدث بها تيرجو عن شعب الأرياف فى ديباجة إعلان ملكىّ

إنه يقول: "تتألف المشاعات الريفية، بجانبها الأكبر، مـــن فلاحـــين فقراء، وجهلة، وأجلاف، غير قادرين على أنْ يديروا شئونهم بأنفسهم".

73: كيف أن الأفكار الثورية كانت تتولَّد بصورة طبيعية تماما فى العقول، فى أوج النظام القديم

فى 1779، يخاطب أحد المحامين المجلس ويطالب بقرار منه بتحديد حدٍّ أقصى لسعر التِّبْن لكل أنحاء المملكة.

74: [تعويض شخص بفضل الحظ عن جزء من خسارته]

كتَب كبير المهندسين فى 1781 إلى المفوَّض الملكىّ، بخصوص زيادة فى التعويض: "لم ينتبه صاحب الطلب إلى أن التعويضات التى مُنحتْ له كانت هبة خصوصية لمنطقة ’تور‘ المالية، وإلى أنه كان محظوظا بشدة لحصوله على تعويض عن جزء من خسارته. ولو جرى تعويض كل المعنيِّين بالطريقة التى يشير إليها صاحب الطلب، فإنه لن يكفى لذلك أربعةِ ملايين".

75: صراع مختلف السلطات الإدارية فى 1767

مثال على ذلك: اللجنة المتوسطة لمجلس ولاية "إيل-دو-فرانس" تطالب بإدارة دار المتسولين. وأراد المفوَّض الملكىّ أنْ يحتفظ بمسئوليته عنها، وكما يقول "لأن هذه الدار لا يتمّ الإنفاق عليها من أموال الولايـة". وأثناء هذا الجدال، توجَّهَتْ اللجنة المتوسطة إلى اللجان المتوسطة لولايات أخرى للوقوف على آرائها بهذا الشأن. ونجد، بين ردود أخرى، الردّ الذى قدَّمَتْه على هذه الأسئلة اللجنة المتوسطة لـ "شامپانْىْ"، والذى تُبلغ فيه اللجنة المتوسطة لـ "إيل-دو-فرانس" أنها واجهتْ نفس الصعوبة وأنها تواجه نفس المقاومة.

76: [وظيفة ممثل سكان الأپرشية مرهقة وليست جديرة بالاحترام]

أجد فى المحضر الرسمى للمجلس الأول لولاية "إيل-دو-فرانس" هذا الإيضاح على لسان مقرِّر اللجنة: "إلى الآن، كانت وظائف ممثل سكان الأپرشية، مرهقة أكثر من كونها جديرة بالاحترام، ولهذا فإنه كان لا مناص من أنْ يبتعد عنها كل أولئك الذين حصلوا بحكم أصولهم على المعارف التى تتناسب مع وَضْعهم".

(إشارة تتعلَّق بفقرات عديدة فى هذا الكتاب)
حقوق إقطاعية كانت ما تزال موجودة فى زمن الثورة
وفقا لفقهاء القوانين الإقطاعية feudistes فى ذلك الزمن

لا أريد هنا مطلقا إجراء دراسة عن الحقوق الإقطاعية ولا أريد على وجه الخصوص أنْ أبحث عما عسى كان أصلها؛ ولا أودّ إلا أنْ أبيِّن ما هى الحقوق الإقطاعية التى كانت ممارستها ما تزال قائمة فى القرن الثامن عشر. وقد لعبتْ هذه الحقوق فى ذلك الحين دورا كبيرا جدا، وشغلتْ منذ ذلك الحين مكانا كبيرا جدا فى خيال نفس أولئك الذين لم يعودوا يعانون ويلاتها، وقد بدا لى من المثير جدا أنْ أعرف ماذا كان حالها على وجه الدقة عندما قامت الثورة بتدميرها جميعا. وبهذا الغرض، قمتُ أولا بدراسة عدد من سجلات الأطيان terriers أو سجلات الإقطاعيات registres de seigneuries، واخترتُ منها تلك المؤرَّخة بتاريخ أحدث. ولم يُوصِلْنى هذا المنهج إلى شيء، لأن الحقوق الإقطاعية، مع أنه كان ينظِّمها تشريع كان واحدًا فى كل أوروپا الإقطاعية، كانت تتباين إلى ما لا نهاية، من حيث الأنواع، حسب الولاية وحتى حسب الكانتونات cantons. النظام الوحيد الذى بدا أن من شأنه أنْ يدلّ على ما كنتُ أبحث عنه على نحو تقريبىّ كان بالتالى هو هذا. فقد أفسحتْ الحقوق الإقطاعية المجال لكل نوع من الدعاوى القضائية. والمطلوب هو أنْ نعرف كيف جرى اكتساب هذه الحقوق، وكيف جرى فقدانها، وفيم تمثلتْ على وجه الدقة، وأىٌّ منها كانت تلك التى لم يكن من الممكن الحصول عليها إلا بمقتضى ترخيص ملكىّ، وتلك التى، لم يكن الممكن إلا أنْ ترتكز على

عقد خاص، وتلك التى، على العكس، لم تكن بحاجة إلى عقود رسمية فكان يمكن الحصول عليها بمقتضى الأعراف المحلية أو حتى بمقتضى الانتفاع الطويل. وأخيرا، عندما كان يُراد بيع الحقوق الإقطاعية، كانت هناك حاجة إلى معرفة ما هى الطريقة التى يتمّ بها تقييمها، وماذا كان مبلغ المال الذى يمثل كل نوع من بينها، وفقا لأهميته. كل هذه النقاط، التى تمسّ كثيرا من المصالح المالية، كانت موضوعا للمجادلات، وقد تكوّنتْ جماعة بكاملها من المستشاريين القانونيين légistes كان شغلهم الشاغل الوحيد هو إلقاء الضوء عليها. وكتب العديد من هؤلاء فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر، وبعضهم حتى على مشارف الثورة. ولم يكن هؤلاء فقهاء بالمعنى الصحيح للتعبير، بل كانوا ممارسين يتمثل هدفهم الوحيد فى أنْ يوضحوا لأهل الحرفة القواعد التى ينبغى اتِّباعها فى هذا الجانب الخاص جدا والجذاب جدا من القانون. وبالدراسة اليقظة لفقهاء القوانين الإقطاعية هؤلاء، توصَّلنا إلى تكوين فكرة تفصيلية تماما وواضحة تماما عن موضوع محيِّر بحجمه والتباسه فى بداية الأمر. وأقدِّم أدناه الخلاصة الموجزة التى استطعتُ الخروج بها من عملى. وهذه الإشارات مستمدة بصورة رئيسية من كتاب **إيْدمه دو فريمينڤيل** Edme de Fréminville، الذى كان يكتب حوالى عام 1750، وكتاب **رينولدون** Renauldon، المكتوب فى 1765، والمعنون: *Traité historique et pratique des droits seigneuriaux* [*بحث تاريخى وعملى عن حقوق السادة الإقطاعيِّين*].

ضريبة إتاوة ولاء العامىّ للسيد الإقطاعىّ *Cens* (أىْ إتاوة دائمة عينية أو نقدية تربطها القوانين الإقطاعية بحيازة أراضٍ بعينها) [إتاوة سنوية

عقارية دائمة تستحقّ على حائز الملكية العقارية لإقطاعيّةٍ seigneurie ويكون دافعها censitaire عادة من العامة ولكنْ يمكن أنْ يكون نبيلا أمـــا المتلقـــى، censitaire أيضا، فيكون نبيلا دائما]. كانت هذه الضريبة مـــا تـــزال تغيِّـــر تغييرا عميقا، فى القرن الثامن عشر، وَضْع عدد كبير من مـــلاك الأرض. وقد استمرت إتاوة الولاء الإقطاعىّ، غير قابلة للتقسيم، أىْ أنه كـــان يمكـــن للسيد الإقطاعىّ التوجُّه إلى الحائز الذى يريده لعقار ممنوح على أساس إتاوة الولاء الإقطاعىّ فيطلب منه إتاوة الولاء الإقطاعىّ بكاملها. وهى دائما غير قابلة للتقادم. ولا يستطيع المالك لعقار محمَّل بإتاوات الولاء الإقطـــاعىّ أنْ يبيعها دون أنْ يتعرض لسَحْب الأرض المؤجَّرة بإتاوة الولاء الإقطاعىّ، أىْ دون أنْ يكون ملزما بأنْ يترك استعادة الملكية العقارية بسعر البيع؛ غير أن هذا كان لم يَعُدْ يحدث إلا ضمن نطاق أعراف بعينها؛ ولـــم يكـــن عُـــرْف باريس، وهو الأوسع انتشارا، يعرف هذا الحق.

إتاوة *التركات المباعة lods et ventes*. تمثلت قاعدة عامة، فى مناطق يسود فيها القانون العرفى، فى أن بيع كل تركة أرض مؤجَّرة بنظام إتـــاوة الولاء الإقطاعىّ heritage censuel تُنْتِج *إتاوات التركات المباعة*: إنها رسوم البيع التى يجب دفعها للسادة الإقطاعيِّين. وهذه الرسوم كبيرة إلى هذا الحد أو ذاك وفقا للأعراف، غير أنها كبيرة بصورة كافية فى كـــل مكـــان؛ وهـــى موجودة كذلك فى المناطق التى يسود فيها القانون المكتوب. وهى تمثل هناك فى العادة سُدْس الثَّمَن؛ وهناك تُسَمَّى *lods*: غير أن السيد الإقطاعىّ، فى هذه الأصقاع، هو الذى يحدِّد حقه. وفى المناطق المسجَّلة كمناطق يـــسود فيهـــا

القانون العرفىّ، تخلق إتاوة التركات المباعة امتيازا للسيد الإقطاعىّ يأتى قبل كل الديون.

حق الإقطاعىّ فى محصول المستأجِر Terrage. ويسمَّى أيضا حسب المناطق *champart*، أو *agrier*، أو *tasque*. وهذه عبارة عن نصيب من الفواكه يَجْبِيه السيد الإقطاعىّ على التركة المؤجَّرة بنظام إتاوة الولاء الإقطاعىّ: وتتغير الكمية وفقا للعقود والأعراف. كذلك نلتقى فى أغلب الأحيان بهذا الحق خلال القرن الثامن عشر. وأعتقد أن حق الإقطاعىّ فى محصول المستأجر، حتى فى المناطق العرفية، يجب أنْ ينشأ عن حُجَّة [صكّ]. وحق الإقطاعىّ فى محصول المستأجر إما إقطاعىّ وإما عقارىّ. ولا حاجة بنا هنا إلى شرح السمات التى تميز بين هذين النوعين المختلفين؛ ويكفى أنْ نقول إن هذا الحق العقارىّ يتقادم se presctrit كل ثلاثين عاما، فى حين أن الحق الإقطاعىّ غير قابل للتقادم imprescriptible. ويمكن رَهْن الأرض الخاضعة لهذا الحق بدون موافقة السيد الإقطاعىّ.

إتاوة حصول الإقطاعىّ على قسم من الانتاج الزراعىّ Bordelage. حق لم يكن موجودا إلا فى "نيڤيرنيه" Nivernais وفى "بوردونيّه" Bourdonnais، وكان يتمثل فى إتاوة سنوية بالنقود، أو الحبوب، أو الدواجن، تستحقّ على الأرض التى تكون حيازتها مقابل دفع ضريبة/إتاوة الولاء الإقطاعىّ. وكانت لهذا الحق عواقب قاسية للغاية؛ إذْ كان عدم الدفع على مدى ثلاثة أعوام يُفْسح المجال *أمام مصادرة البضائع المحظورة la commise*، أو المصادرة لصالح السيد الإقطاعىّ. وكان دافع هذه الإتاوة bordelier المدين يتعرض بالإضافة إلى ذلك لكثرة من المضايقات فى ملكيته

العقارية؛ وكان من الممكن أحيانا أنْ يرثه فيها السيد الإقطاعىّ، رغم وجود ورثة مستحِقِّين. وكان هذا العقد هو الأكثر قسوة فى الحق الإقطاعىّ، وكان القضاء قد انتهى إلى قَصْره على تركات ريفية؛ "لأن الفلاح هو دائما البَغْل المستعدّ دوما إلى حمل كل الأعباء"، كما يقول المؤلف.

حق إتاوة وفاة الإقطاعىّ Marciage. هذا حق خاص يُجْبَى، فى أماكن قليلة جدا، على حائز بعض الأملاك أو الأراضى مقابل ضريبة الولاء الإقطاعىّ، ويتمثل فى إتاوة بعينها ولم يكن يستحق إلا عند موت السيد الإقطاعىّ صاحب الأرض.

الأعشار المُقْطَعَة Dîmes inféodées. كان ما يزال يوجد، فى القرن الثامن عشر، عدد كبير من الأعشار المُقْطَعَة. وكان ينبغى، بوجه عام، أنْ تنشأ بعقد، ولم تكن تستحقّ بمجرد واقع أن الأرض إقطاعية.

حق الإقطاعىّ فى فواكه الأرض المحروثة Parcière. وتُجْبَى هذه الحقوق على محصول الفواكه التى يتمّ إنتاجها فى الأراضى الموروثة (التركات). وهى أشبه ما تكون بحق الإقطاعىّ فى محصول المستأجِر أو بالعُشْر المُقْطَع، وهى موجودة بصفة رئيسية فى عُرْف "بُورْبُونّيه" و"أوڤيرْنى".

حق قِطاف العنب Carpot. كان هذا الحق، الشائع فى "بُورْبُونّيه"، يعنى بالنسبة للكروم ما يعنيه حق الإقطاعىّ فى محصول المستأجِر بالنسبة للأراضى المحروثة؛ أىْ حق اقتطاع قسم من المحصول. وكان يمثل رُبْع قِطاف العنب.

القنانة servage. تُطلق تسمية *أعراف القنانة coutumes serves* على تلك الأعراف التى كانت ما تزال تشتمل على بعض آثار القنانة؛ وعددها قليل. وفى الولايات التى تُدار بهذه الأعراف، ليس هناك مطلقا – أو ليس هناك إلا قليل جدا من – أراض لا توجد فيها بعض آثار من القنانة القديمة. (كان هذا مكتوبًا فى 1765). وكانت الـ servage (القنانة)، أو كما يسميها المؤلف الـ servitude (= العبودية أوعبودية الأرض)، إما شخصية personnlle وإما عقارية réelle.

وكانت العبودية (القنانة) الشخصية ملازمة للشخص وتَتْبَعُهُ فى كل مكان. وأينما ذهب القن، وأينما نقل ماله الخاص، كان من حق السيد الإقطاعىّ أنْ يطالبه بهذا بمقتضى حق الملاحقة. ويسرد المؤلفون قرارت عديدة تُرَسِّخ هذا الحق، وبين قرارات أخرى قرار 17 يونيو 1760، الذى بمقتضاه رفضتْ المحكمة طلب سيد إقطاعىّ من "نيڤيرنيه" بالوراثة غير القابلة للتصرُّف succession mortaillable لـ **پيير تريشيه** Pierre Truchet، المتوفَّى فى پاريس، الذى كان ابن قنٍّ خاضع لحق الملاحقة وفقا للعُرْف السائد فى "نيڤيرنيه"، كان قد تزوَّج من امرأة حرّة من پاريس، والذى كان قد توفِّىَ مثل ابنه. غير أن القرار يبدو مبنيًّا على واقع أن پاريس كانت الملاذ، الذى لم يكن *حق الملاحقة* la *suite* واردا فيه. وإذا كان حق الملاذ قد منع السيد الإقطاعىّ من الاستيلاء على الأملاك التى كانت فى حيازة الأقنان فى مكان الملاذ، فإنه لم يكن يتعارض مع أنْ يرثه فى مِلْكٍ تركه فى الإقطاعية.

وكانت العبودية (القنانة) العقارية تنشأ عن حيازة أرض، وكان يمكن إنهاؤها بترك هذه الأرض أو الإقامة فى مكان آخر.

أعمال السُّخْرة *Carvées*. الحق الذى يملكه السيد الإقطاعىّ على رعاياه [الخاضعين له]، والذى يستطيع بمقتضاه أنْ يستخدم، لصالحه، عددا بعينه من أيام عملهم أو من أيام عمل ثيرانهم وأحصنتهم. وكانت السُّخْرة على هوى السيد الإقطاعىّ la Carvée *à volonté*، أىْ وفقا لرغبته، كان قد تمّ إلغاؤها كُلِّيًّا؛ وكان قد تمّ تحويلها منذ وقت طويل إلى عدد بعينه من أيام العمل كل عام.

وكان من الممكن أنْ تكون السُّخْرة *شخصية personnlle أو عقارية réelle*. وكانت أعمال السُّخْرة الشخصية واجبة على كل عامل له مسكن مستقرّ فى أرض السيد الإقطاعىّ، كل شخص وفقا لحِرْفته. وكانت أعمال السُّخْرة العقارية مرتبطة بحيازة بعض الأراضى. وكان ينبغى إعفاء النبلاء، ورجال الكنيسة، والإكليريكيِّين، وموظفى القضاء، والمحامين، والأطباء، وموثِّقى العقود، والصَّيْرَفِيِّين، والأعيان، من السُّخْرة. ويستشهد المؤلف بقرار بتاريخ 13 أغسطس 1735، يُعْفِى موثِّق عقود أراد سيده الإقطاعىّ إجباره على الذهاب، لمدة ثلاثة أيام، لكىْ يوثِّق، بلا مقابل، العقود التى كان عليه أنْ يعقدها فى إقطاعيته، التى كان الموثِّق يُقِيمُ فيها. وهناك قرار آخر بتاريخ 1750، يُعْلِن أنه، عندما تكون السخرة مستحقة سواء بصفة شخصية، أو بالمال، فإنه يجب أنْ يُتْرَك الخيار للمدين. وكان من اللازم أنْ تقوم كل سُخْرة على مستند مكتوب. وكانت السُخْرة الإقطاعية قد صارت نادرة للغاية فى القرن الثامن عشر.

إلزاميات المنشآت التكنولوجية *Banalités* [حقوق إلزام سكان الإقطاعية باستعمال المنشآت التكنولوچية التى يقوم السيد الإقطاعىّ على

صيانتها مثل الطواحين]. كانت ولايات "فلاندر" Flandre، و"أرتوا" Artois، و"إينو" Hainaut هى الوحيدة المعفاه من هذه الإلزاميات. وكان عُرْف باريس صارما للغاية فى عدم السماح بممارسة هذا الحق إلا بمستند. وكان أولئك الذين يقيمون فى نطاق الإلزامية يخضعون لها، وحتى فى أغلب الأحيان، ذوو الأصول النبيلة والكهنة.

وإلى جانب إلزمية الطواحين والأفران، كانت هناك إلزاميات كثيرة:

أولا: إلزاميات الطواحين الصناعية Banalités de moulins industriels، مثل طاحونة الجوخ، وطاحونة التقشير، وطاحونة القنَّب. وكانت أعراف عديدة، وبين أخرى أعراف "أنجو"، و"مين"، و"بريتانىْ"، تقرِّر هذه الإلزامية.

ثانيا: إلزاميات المعصرة Banalités de pressoir. تتحدث عنها أعراف قليلة جدا؛ ويقررِّها عُرْف "لورين"، وكذلك عُرْف "مين".

ثالثا: إلزامية ثور التعشير Taurau banal. لا يتحدث عنها أىّ عُرْف؛ غير أنه توجد بعض المستندات التى تقرِّرها. وينطبق نفس الشيء على إلزامية الجِزارة.

وبوجه عام فإن الإلزاميات من المرتبة الثانية التى تحدثنا عنها منذ قليل نادرة جدا، ويُنْظَر إليها نظرة أقلّ تحبيذاً بكثير من الإلزاميات الأخرى؛ ولا يمكن تأسيسها إلا بمقتضى نَصٍّ واضح جدا فى الأعراف، أو، فى غياب ذلك، بمقتضى مستند محدَّد جدا.

إذْن قِطاف العنب Ban des vendanges. كان هذا ما يزال مستخدَما فى كل المملكة فى القرن الثامن عشر، وكان هذا حقًّا يخصّ الشرطة بصورة

خالصة، ويرتبط بالسلطة القضائية العليا. ولممارسته، لم يكن القاضى الإقطاعىّ الأعلى بحاجة إلى أىّ مستند. وكان إذنْ قِطاف العنب مُلْزِمًا لكل الناس. وكانت أعراف "بورجونْى" تُعْطِى السيد الإقطاعىّ الحق فى قِطاف العِنَب اللازم لنبيذه قبل مُلاك بساتين الكروم الآخرين بيوم واحد.

حق النبيذ Droit de banvin. كان ما يزال يملكة كثرة *quantité* من السادة الإقطاعيِّين، كما يقول المؤلفون، سواء بمقتضى العُرْف، أو بمقتضى مستندات خاصة، ويتعلق ببَيْع النبيذ البلدىّ الذى تنتجه إقطاعياتهم خلال وقت بعينه (بوجه عام، خلال شهر أو أربعين يوما) قبل كل الآخرين. وبين الأعراف الكبرى، لم تكن تقرِّره وتنظِّمه سوى أعراف "تُور"، و"أنچو"، و"مين"، و"مارش" Marche. وكان قرار من محكمة الضرائب غير المباشرة بتاريخ 28 أغسطس 1751 قد رَخَّص، على سبيل الاستثناء، لأصحاب الحانات ببَيْع النبيذ خلال إعلان النبيذ، ولكنْ للأجانب فقط؛ وكذلك كان ينبغى أن يكون هذا نبيذ السيد الإقطاعىّ، المنتَج فى مصنع نبيذه. وتقتضى الأعراف التى تقرِّر حق النبيذ هذا وتنظِّمه فى العادة أنْ يكون مَبْنِيًّا على مستند.

حق/ ضريبة رَعْى الحيوانات Droit de blairie. الحق الذى يملكه القاضى الإقطاعىّ الأعلى فى الإذن الذى يمنحه للسكان برَعْى حيواناتهم فى الأراضى الواقعة داخل نطاق ولايته القضائية أو بالأحرى أراضى شيوع الرَّعْى أو الأراضى البور. وهذا الحق لا وَجود له فى مناطق القانون المكتوب، غير أنه معروف جدا فى مناطق القانون العرفىّ. ونحن نجده، بأسماء مختلفة، وبصورة خاصة فى "بوربونّيه"، و"نيڤرنيه"، و"أوڤيرْنى"،

و"بورجونْى". ويفترض هذا الحق أنْ تكون الملكية العقارية لكل الأرض للسيد الإقطاعىّ فى الأصل، بحيث تظل باقية له، بعد أنْ يكون قد قَسَّم أفضل قِطَع أرضه إلى ضِياع إقطاعية، وأراضٍ خاضعة لضريبة/إتاوة الولاء للإقطاعىّ، وإلى أحكار أخرى من الأراضى بواسطة الإتاوات، أراضٍ لا تصلح إلا للرَّعْى فى الأراضى البور ويتنازل عن استخدامها المؤقت. وحق/إتاوة رَعْى الحيوانات راسخ فى العديد من الأعراف؛ غير أنه لم يكن هناك سوى القاضى الإقطاعىّ الأعلى مَنْ يحقّ له أنْ يطالب به، وكان ينبغى أنْ يستند إلى مستند خاص، على الأقل إلى إقرارات قديمة تؤكد حيازة طويلة.

المكوس [الضرائب/الجمارك الداخلية] Peages. كان يوجد فى الأصل عدد ضخم من المكوس الإقطاعية على الجسور، والأنهار، والطرق، كما يقول المؤلفون. وقام **لويس الرابع عشر** بالقضاء على عدد كبير منها. وفى 1724، قامت لجنة معيَّنة لفحص كل مستندات المكوس بإلغاء ألف ومائتين منها، وكان ما يزال يجرى إلغاء بعضها الآخر كل يوم (1765). والمبدأ الأول، كما يقول **رينولدون**، بهذا الشأن، هو أن المكوس، باعتبارها ضريبة، لا يجب فقط تأسيسها على مستند، بل على مستند صادر عن العاهل. والمكس موصوف بأنه: *de par le roi* [*بأمر من الملك*]. ويتمثل شرط من شروط المكوس فى أنه تتَّصل بها تعرفة من كل الحقوق التى يجب أنْ تدفعها أىّ بضاعة. وهذه التعرفة بحاجة دوما إلى أنْ تتمّ الموافقة عليها بقرار من المجلس. وسند التنازل، كما يقول المؤلف، يجب أنْ تَتْبَعَهُ حيازة متصلة [بلا انقطاع]. ورغم هذه الاحتياطات التى اتخذتْها السلطة التشريعية

فإن قيمة بعض المكوس ارتفعت للغاية فى الأزمنة الحديثة. ويضيف قائلا إنه يعرف مَكْسًا لم يكن يتمّ تأجيره إلا بـ 100 جنيه منذ قرن، ويُغِلَ فى الوقت الحاضر 400 1 جنيه وهناك مكس آخر كان يتمّ تأجيره بـ 000 39 جنيه، ويُغِلّ فى الوقت الحاضر 000 90 جنيه. والأوامر الرئيسية والمراسيم الرئيسية التى كانت تنظِّم حق المكوس تتمثل فى البند 29 من أمر 1669، ومراسيم 1683، و 1693، و 1724، و 1775.

والمؤلفون الذين أستشهد بهم، مهما كانوا مؤيِّدين بوجه عام للحقوق الإقطاعية، يعترفون بأنه جرى ارتكاب مفاسد كبيرة فى جباية المكوس.

المُعَدِّيات Bacs. يختلف حق المعُدِّيَّة اختلافا ملموسا عن حق المكس. فهذا الأخير لا يتمّ اقتطاعه إلا على البضائع، أما الأول فعلى الأفراد، والحيوانات، والعربات. وفى سبيل ممارسة هذا الحق فإنه بحاجة أيضا إلى أنْ يُرَخِّص به الملك، والحقوق/الرسوم التى يجرى اقتطاعها يجب أنْ تكون ثابتة فى قرار المجلس الذى يؤسِّس أو يرخِّص حق المُعَدِّيَّة.

حق/ رسم مبيعات الأسواق الموسمية والأسواق Le droit de leyde (ويُسَمىَّ بأسماء أخرى عديدة، حسب الأماكن) ويمثّل ضريبةً يتمّ اقتطاعها على البضائع التى يجلبها المرء إلى الأسواق الموسمية والأسواق. وينظر كثرة من السادة الإقطاعيِّين إلى هذا الحق على أنه مرتبط بالسلطة القضائية العليا وعلى أنه إقطاعىّ بصورة خالصة، كما يقول فقهاء القوانين الإقطاعية الذين استشهدنا بهم، ولكنْ خطأً؛ لأن الضرِيبة هى التى يجب أنْ يقوم الملك بترخيصها. وعلى كل حال فإن هذا الحق لا يملكه إلا القاضى الإقطاعىّ الأعلى، الذى يتلقَّى غرامات المخالفات التى يسمح بها الحق. ويبدو مع هذا،

وفقا للنظرية، أن حق/رسم مبيعات الأسواق الموسمية والأسواق لم يكن من الممكن أنْ يصدر إلا من الملك، ولكنه من الناحية الفعلية كان يقوم فى كثير جدا من الأحيان على أساس الحق الإقطاعىّ والانتفاع الطويل وحدهما.

ومن المؤكد أن الأسواق الموسمية لم يكن يجوز إنشاؤها إلا بترخيص ملكىّ.

ولم يكن السادة الإقطاعيون بحاجة على الإطلاق إلى أىّ سَنَد محدَّد ولا إلى أىّ تنازل من جانب الملك لكىْ يكون لهم الحق فى تنظيم أىّ موازين وأىّ مقاييس يجب أنْ يستخدمها مُقْطَعُوهم فى الأسواق الموسمية والأسواق التى تُقام فى الإقطاعية. وكان يكفى أنْ يكون هذا الحق مبنيًّا على العُرْف وعلى حيازة ثابتة. ويقول المؤلفون إن كل الملوك الذين رغبوا على التعاقب فى تحقيق توحيد الموازين والمقاييس قد فشلوا. وبقيتْ الأمور على حالها منذ تدوين الأعراف.

الطُّرُق Chemins. حقوق يمارسها السيد الإقطاعىّ على الطرق.

الطرق الكبرى، التى تُسَمَّى الطرق الملكية، لا تَحِقّ، بالفعل، إلا للعواهل؛ ذلك أن إنشاءها، وصيانتها، والجُنَح التى تُرْتكَب فيها، تكون خارج اختصاص السادة الإقطاعيِّين أو قُضاتهم. أما الطرق الخاصة التى توجد داخل نطاق إقطاعية فإنها تَحِقّ بلا منازع للقاضى الإقطاعىّ الأعلى فى نطاق إقطاعيته. وكان لهؤلاء الأخيرين عليها كل حقوق مصلحة الطرق والشرطة، وكان قضاتهم ينظرون كل الجُنَح التى يتمّ ارتكابها فيها، باستثناء الحالات الملكية. وقديما، كان السادة الإقطاعيون مسئولين عن صيانة الطرق الكبرى التى كانت تَمُرّ بإقطاعياتهم؛ ولتغطية النفقات التى يتمّ دفعها من أجل

هذا الإصلاح، كان يتمّ منحهم على هذه الطرق حقوق المكوس، والمساحة bornage، والمرور traverse: غير أنه، منذ ذلك الحين، استأنف الملك الإدارة العامة للطرق الكبرى.

المياه Eaux. كل الأنهار *الصالحة للملاحة والصالحة للطفو navigables et flottables* من حق الملك، حتى وإنْ كانت تعبُر أراضي السادة الإقطاعيِّين، رغم كل سَنَد مناقض (أمْر بتاريخ 1669). وإذا كان السادة الإقطاعيون، يتلقون بعض الحقوق على هذه الأنهار، فإنها حقوق صيد السمك، والطواحين، والمُعَدِّيّات وعبور الجسور، إلخ.، بمقتضى التنازلات التى يجب أنْ يحصلوا عليها كمنحة من الملك. وهناك سادة إقطاعيون ما زالوا يدَّعُون بدون وجه حق على هذه الأنهار حقوق القضاء والشرطة؛ وهذا عن طريق اغتصاب صارخ أو تنازلات عن طريق التدليس.

أما الأنهار الصغيرة فتَحِقّ بلا منازع للسادة الإقطاعيِّين على الأرض التى تمرّ بها. وهم يملكون فيها نفس حقوق الملكية العقارية، والقضاء، والشرطة، التى يملكها الملك على الأنهار القابلة للملاحة. وكل قاضٍ إقطاعيّ أعلى سيدّ إقطاعيّ شامل على الأنهار غير القابلة للملاحة التى تجرى فى منطقته. وللحصول على ملكيتها العقارية لم تكن به حاجة إلى سَنَد آخر سوى السَّنَد الذى تمنحه المحكمة العليا. وتسمح بعض الأعراف، مثل عُرْف "بيرى"، للأفراد ببناء طاحونة، بدون إذْن السيد الإقطاعيّ، على نهر تابع له ويجرى على أرضه الموروثة، ولا يمنح عُرْف "بريتانْى" هذا الحق للنبلاء الأفراد. وفى القانون العام، لا شك فى أن للقاضى الإقطاعيّ الأعلى وحده الحق فى السماح بإنشاء طاحونة داخل نطاق ولايته القضائية. ولا يَحِقّ لأحد

المرور على النهر التابع للسيد الإقطاعىّ، للدفاع عن أرضه الموروثة، دون إذْن قضاة السيد الإقطاعىّ.

الينابيع، والآبار، ومناقع التعطين، والبِرَك Des fontaine, puits, routoirs, étangs. مياه الأمطار التى تسقط فى الطرق الكبرى تَحِقّ للقاضى الإقطاعىّ الأعلى؛ ويَحِقّ لهذا أنْ يتصرف فيها بصورة مطلقة. ويَحِق للقاضى الإقطاعىّ الأعلى إنشاء بِرْكة داخل نطاق ولايته القضائية، حتى فى تركات المتقاضين دافعًا لهؤلاء ثَمَن تركاتهم المغمورة بالمياه. هذه هى الأحكام المحدَّدة لأعراف عديدة، بين أعراف كثيرة أخرى أعراف "تِرُوىْ" Troyes و "تيفْرنيه". وبالنسبة للأفراد فإنه لا يَحِقّ لهم القيام بذلك إلا على أملاكهم الخاصة؛ وهناك أيضا تُجْبِر أعراف عديدة، فى هذه الحالة، المالك العقارىّ على أنْ يطلب إذْن السيد الإقطاعىّ. وتقتضى الأعراف التى تُجْبِر على الحصول على موافقة السادة الإقطاعيِّين، أنْ تكون، عندما يمنحونها، مجانية.

صيد السَّمك La pêche. كان صيد السَّمك فى الأنهار الصالحة للملاحة أو القابلة للسباحة من حق الملك وحده؛ وكان يستطيع وحده التنازل عنه. وكان لقضاته فقط الحق فى نظر قضايا جُنَح صيد السَّمك. ومع هذا فإن كثيرا من السادة الإقطاعيِّين كان لهم الحق فى صيد السَّمك فى مثل هذا النوع من الأنهار؛ غير أنهم كانوا يحوزونها بتنازل من الملك أو كانوا يغتصبونها. وفيما يتعلق بالأنهار غير الصالحة للملاحة، فإنه لم يكن مسموحا بالصيد فيها، حتى بالصِّنَّارة، دون الحصول على الإذْن من القاضى الإقطاعىّ الأعلى فى الحدود التى تجرى فيها هذه الأنهار داخل أملاكه. ويُدين قرار

بتاريخ 30 أبريل 1749 صياد سمك فى هذه الحالة. وعلاوة على هذا فإن السادة الإقطاعيِّين أنفسهم كان عليهم، عندما يصطادون، الخضوع للَّوائح العامة بشأن صيد السَّمك. وكان من حق القاضى الإقطاعىّ الأعلى أنْ يمنح الحق فى صيد السَّمك فى نهره فى الضيعة الإقطاعية أو إتاوة الولاء الإقطاعىّ.

القنص La Chasse. لم يكن من الممكن تأجير القنص مثل صيد السمك. فقد كان حقا شخصيا. ويُعْتَقَد أن هذا حق ملكىّ، لا يمارسه ذوو الأصول النبيلة أنفسهم داخل نطاق ولايتهم القضائية أو فوق إقطاعياتهم إلا بإذْن الملك. وقد تمّ إرساء هذا المبدأ فى مرسوم عام 1669 فى البند رقم 30. ويتمتع قضاة السيد الإقطاعىّ بالصلاحيات المتصلة بكل جُنَح القنص، باستثناء قنص الحيوانات الحمراء (وهذه، فيما أظنّ، حيوانات الصيد الكبيرة: الأيائل، الظباء)، فهى شأن ملكىّ.

وحق القنص هو المحظور تماما بين كل الحقوق على العامة، وحتى العامىّ صاحب الملكية العقارية الحرة Franc–alleu ذاته لا يملكه. ولا يمنحه الملك عن طيب خاطر. ولا يحقّ لسيد إقطاعىّ حتى أنْ يسمح بالقنص، فالمبدأ ضيِّق إلى هذا الحدّ. هذه هى صرامة القانون. غير أننا نجد دائما سادة إقطاعيِّين يمنحون تصاريح بالقنص ليس فقط لذوى الأصول النبيلة، بل للعامة أيضا. ويحق للقاضى الإقطاعىّ الأعلى القنص فى كل مساحة ولايته القضائية، ولكنْ بمفرده. وله الحق فى القيام، داخل هذه المساحة، بتحديد كل اللوائح، والأوامر والنواهى، بشأن موضوع القنص. ويستطيع كل السادة الإقطاعيِّين من ذوى الضياع الإقطاعية، مهما كانوا لا يملكون الحق فى ذلك،

أنْ يقوموا بالقنص داخل مساحة ضياعهم الإقطاعية. كما أن ذوى الأصول النبيلة الذين لا يملكون ضياعا إقطاعية ولا محاكم يستطيعون أيضا القيام بالقنص على الأرض التى تخصُّهم بالقرب من بيوتهم. وكان من المعتقد أنه كان يجب على عامىّ يملك متنزها داخل حدود ولاية قضائية أنْ يحتفظ به مفتوحا فى سبيل مُتْعَة السيد الإقطاعىّ؛ غير أن القرار قديم جدا: كان بتاريخ 1668.

مناطق أوجرة صيد الأرانب Garennes. لا يستطيع أحد فى الوقت الحالى إقامة مثل هذه المناطق دون سند قانونىّ. ومن المسموح به للعامة شأنهم فى ذلك شأن النبلاء فتح مثل هذه الأوجرة؛ غير أن ذوى الأصول النبيلة وحدهم يمكن أنْ يمتلكوا حيوان النمْس [الذى تُصاد به الأرانب].

أبراج الحمام Colombiers. تمنح بعض الأعراف حق أبراج الحمام للقضاة الإقطاعيِّين وحدهم؛ وتمنحه أعراف أخرى لكل مَنْ يحوزون ضيعة إقطاعية. وفى "دوفينيه" Dauphiné، فى "بريتانىْ"، فى "نورماندى"، يُحْظَر على كل عامىّ أنْ يمتلك أبراج حمام، وأبراج حمام صغيرة، ومبانى لتربية الطيور؛ وليس هناك سوى النبلاء مَنْ يستطيع امتلاك الحمام. والعقوبات التى يجرى الحكم بها على أولئك الذين يقتلون الحمام قاسية للغاية: تصدر فى كثير من الأحيان عقوبات بدنية.

وكانت تلك هى، وفقا للمؤلفين المستشهد بهم، الحقوق الإقطاعية الرئيسية التى كانت ما تزال ملحوظة فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر. وهم يُضيفون: "الحقوق التى ظلت موضوع نقاش إلى وقتنا هذا هى تلك التى أنشئتْ بصفة عامة. وما تزال توجد منها كثرة من الحقوق الأخرى،

أقلّ شهرة، وأقلّ انتشارا، ليس لها مجال إلا فى بعض الأعراف أو حتى فى بعض الإقطاعيات، بمقتضى صكوك خاصة". وهذه الحقوق النادرة أو المحصورة، التى يتحدث عنها المؤلفون هنا والتى يذكرون أسماءها، يرتفع عددها إلى تسعة وتسعين، يثقل أغلبها على الزراعة، حيث تقدِّم للسادة الإقطاعيِّين حقوقا بعينها فى المحاصيل أو تفرض مكوسا على بيع السلع الغذائية، وكذلك على نقلها. ويقول المؤلفون إن العديد من هذه الحقوق كانت خارج عُرْف زمنهم؛ وأعتقد مع هذا أن أعدادا كبيرة منها كانت ما تزال تُجْبَى فى بعض الأماكن فى 1789.

وبعد أنْ عرفتُ، من فقهاء القوانين الإقطاعيِّين فى القرن الثامن عشر أىّ مبادئ للحقوق الإقطاعية هى التى كانت تجرى ممارستها، أردتُ أنْ أعرف ماذا كانت، فى نظر المعاصرين، أهميتها، على الأقل من وجهة نظر دخل ذلك الذى كان يقوم بجبايتها وأولئك الذين كانوا يُسَدِّدونها.

ويخبرنا بذلك أحد المؤلفين، وقد تحدثتُ عنه منذ قليل، وهو **رينولدون**، إذْ يُطْلِعُنا على القواعد التى يجب أنْ يتَّبعها رجال القانون عند جَرْدهم وتقييمهم لمختلف الحقوق الإقطاعية التى كانت ما تزال قائمة فى 1765، أىْ قبل الثورة بثمانين عاما. ووفقا لهذا الفقيه القانونىّ، تتمثل هذه القواعد التى يجب اتِّباعها فى هذا الشأن فيما يلى:

الحقوق القضائية Droits de jutice. يقول "بعض أعرافنا تُقَدِّر قيمة القضاء الأعلى، والأدنى، والمتوسط، بعُشْر دخل الأرض. وكانت للقضاء الإقطاعىّ فى ذلك الحين أهمية كبرى؛ ويعتقد **إدمه دو فريمانڤيل** أنه، فى

أيامنا هذه، لا يجب تقدير القضاء إلا بواحد على عشرين من دخل الأرض؛ وأعتقد أن هذا التقييم يظلّ مرتفعا للغاية".

الحقوق الشرفية Droits honorifiques. مهما كانت هذه الحقوق غير قابلة للتقييم ماليًّا، كما يؤكد مؤلفنا وهو رجل واقعيّ للغاية ولا تخدعه المظاهر، فإن من الفطنة مع ذلك أنْ يحدّد لها الخبراء سعرا زهيدا للغاية.

أعمال السُّخْرة الإقطاعية Corvées seigeneuriales. يقدّم المؤلف قواعد لتقييم أعمال السُّخْرة هذه، مما يُثْبِت أن هذا الحق كان ما يزال قائما فى بعض الأحيان؛ وهو يُقَيِّم الثور بـ 20 سُو، ويومية العامل بـ 5 سُو، بالإضافة إلى الطعام. ويُبَيِّن هذا بكل وضوح أسعار الأجور فى 1765.

المكوس Péages. فيما يتعلق بتقييم هذه المكوس، يقول المؤلف: "لا توجد حقوق إقطاعية يجب تقييمها بأسعار أدنى من المكوس؛ إنها عَرَضِيَّة للغاية؛ وحيث إن صيانة الطرق والجسور الأكثر نَفْعًا للتجارة صارت الآن مسئولية الملك والولايات، فإن كثرة من المكوس صارت اليوم عديمة الجدوى، ويجرى إلغاؤها كلَّ يوم".

حق صيد السمك وحق القنص Droits de pêche et de chasse. ربما كان يتمّ تأجير حق صيد السمك وربما كان يُفْسِح مجالا لأهل الخبرة؛ أما حق القنص فقد كان حقا شخصيا بصورة خالصة ولم يكن يجوز تأجيره؛ ولهذا فإنه فى منزلة الحقوق الشرفية، وليس الحقوق النافعة، ولا يستطيع الخبراء إدراجه فى تقديراتهم.

ويتحدث المؤلف بعد ذلك بصورة خاصة عن حق الإلزامية banalité؛ وحق النبيذ banvin، وضريبة السلع المباعة فى الأسواق الموسمية

والأسواق leyde، وضريبة رَعْى الحيوانات blairie؛ مما يُبَيِّن أن هذه الحقوق هى التى كانت تُمارس كثيرا والتى كانت ما تزال تحتفظ بأقصى الأهمية، ويُضيف: "توجد كمية أخرى من الحقوق الإقطاعية، التى مازلنا نصادفها من وقت لآخر، وسيكون فى غاية الطول وحتى مستحيلا أنْ نسردها هنا؛ غير أنه، فى الأمثلة التى قدَّمناها منذ قليل، سيجد الخبراء الأذكياء قواعد لتحديد قيمة الحقوق التى لا نتكلم عنها".

تقدير إتاوات الولاء الإقطاعىّ Estimation du cens. تريد أغلب الأعراف أنْ يتمّ تقدير إتاوة الولاء الإقطاعىّ بـ 30 دينييه. إن ما يرفع هذا التقييم لهذ الإتاوة هو أن هذا الحق يمثل، إلى جانب إتاوة الولاء الإقطاعىّ نفسه، عوارض مربحة، مثل إتاوة التركات المباعة lods et ventes.

أعشار المُقْطَعين، حق الإقطاعىّ فى قسم من المحصول Dîmes inféodales, terrage. لا يمكن تقدير أعشار المُقْطَعين إلا بـ 25 دينييه، وهذا النوع من الأملاك لا يحظى بعناية، ولا فلاحة، ولا إنفاق. وعندما يجلب حق الإقطاعىّ فى قسم من المحصول معه إتاوة التركات المباعة، أىْ عندما يكون الحقل الخاضع لهذه الحقوق لا يمكن بيعه بدون دفع حق نقل الملكية إلى السيد الإقطاعىّ، الذى يملك la directe [مجموع الإتاوات المقتطعة على الملكية العقارية]، وهذا الطارئ يجب أنْ يحدِّد التقييم بـ 30 دينييه؛ وإلا فإنه ينبغى تقييمه مثل العُشْر.

الريوع العقارية Les rentes foncières، التى لا تنتج أىّ إتاوةِ تركاتٍ مُباعةٍ lods et ventes، ولا حق الاقتطاع droits de retenue (أىْ ما ليس رَيْعا إقطاعيًّا)، يجب تقديرها بـ 20 دينييه.

تقديرات مختلف التركات
الموجودة فى فرنسا قبل الثورة

يقول المؤلف إننا لا نعرف فى فرنسا سوى ثلاثة أوضاع للأملاك:

أولا: *الملكية العقارية الحرة Le Franc-alleu*. هذه تركة حرة، معفاة من كل الأعباء الضريبية، ولا تخضع لأىّ واجبات أو حقوق إقطاعية، نافعة أو شرفيّة.

وهناك ملكيات عقارية حرة للنبلاء وملكيات عقارية حـــرة للعامـــة. والملكية العقارية الحرة للنبلاء تملك حق القضاء، أو ضياعا إقطاعية تابعـــة له، أو أراضى خاضعة لضريبة/إتاوة الولاء الإقطاعىّ، وهى تتبـــع قـــوانين الحق الإقطاعىّ فى التقسيم. أما الملكية العقارية الحرة للعامة فليس لـــديها لا القضاء، ولا ضياع إقطاعية، ولا أراض خاضعة لـــضريبة/إتـــاوة الـــولاء الإقطاعىّ، ويتمّ التقسيم بطريقة عاميّة. ولا يعترف المؤلف كملكية عقاريـــة كاملة إلا بالأراضى الخاصة بأصحاب الملكيات العقارية الحرة.

تقدير التركة فى الملكية العقارية الحرة *Estimation de l'héritage en franc-alleu*. وكانت هذه هى التى يجب رفعها إلى أقصى حـــد. وكـــان العُرْف فى "أوفيرْنى" و"بورجونْى" تصل بالتقدير إلـــى 40 دينييـــه. ويعتقـــد المؤلف أن هذا التقدير يكون دقيقا عند 30 دينييه.

وينبغى أنْ نلاحظ أن الملكيات العقارية الحرة الواقعة داخل حـــدود قضاء إقطاعىّ كانت تَتْبَع هذا القضاء. ولم يكن هناك خـــضوع إزاء الـــسيد

الإقطاعىّ، بل خضوع لولاية قضائية كانت تحلّ محلّ الولاية القضائية لمحاكم الدولة.

ثانيا: الوضع الثانى للأملاك هو وضع التركات المرتبطة بحيازة ضياع إقطاعية *tenus à fief*.

ثالثا: يتألف الوضع الثالث للأملاك *ذات الحيازة بنظام إتاوة الولاء الإقطاعىّ Biens tenus à cens*، أو بلغة القانون عامة الشعب rotures.

تقدير تركة ذات حيازة كضيعة إقطاعية Estimation d'un héritage tenu à fief. يجب أنْ يكون التقييم أدنى حسب ضخامة الأعباء الإقطاعية التى تثقل عليها.

أولا: فى ولايات القانون المكتوب، وفى أعراف عديدة، لم يكن يستحق على الضياع الإقطاعية سوى *يمين ولاء المُقْطَع لسيده الإقطاعىّ la bouche et les mains*، أىْ الولاء hommage *[الإقطاعىّ]*.

ثانيا: فى أعراف أخرى تكون الضياع الإقطاعية، بالإضافة إلى يمين ولاء المُقْطَع لسيده الإقطاعىّ، هى التى تُسَمَّى de danger [ضياع منطوية على خطر المصادرة عند عدم الحصول على إذْن من الإقطاعىّ]، كما فى "بورجونْى"، وهى تخضع لمصادرة السلع المحظورة Commise، أو للمصادرة الإقطاعية، فى الحالة التى يحوزها فيها المالك، دون أنْ يكون قد قَدَّم يمين الولاء الإقطاعىّ.

ثالثا: هناك أعراف غيرها، مثل عُرْف باريس وكثرة من الأعراف الأخرى تُخْضِع الضيعة الإقطاعية، بالإضافة إلى يمين الولاء، لإعادة شراء الخُمْس وخُمْس الخُمْس au quint et requint [ضريبة إقطاعية بمعدَّل خُمْس

ثَمَن مبيعات ضياع النبلاء الإقطاعية ويضاف فى كثير من الأحيان خُمْس الخُمْس].

رابعا: وأخيرا، فى أعراف غيرها، مثل عُرْف "پواتو" Poitou وفى أعراف أخرى، يتمّ إخضاعها لحق يمين الولاء الإقطاعىّ chambellage [رسم يُدْفع فى انتقالات حيازة بعينها لياور السيد الإقطاعىّ فى بعض الأعراف] وحصان الخدمة العسكرية chevel de sérvice، إلخ.

ويجب تقدير التركة من الفئة الأولى بقيمة أعلى من التركات الأخرى.

ويرفع عُرْف باريس التقدير إلى 20 دينييه؛ ويبدو هذا، كما يقول المؤلف، متناسبا جدا.

تقدير تركات العامة والأراضى الخاضعة لإتاوة الولاء الإقطاعىّ *Estimation des heritages en roture et en censive*. وللتوصُّل إلى هذا التقدير، من الملائم تقسيمها إلى ثلاث فئات:

أولا: التركات بحيازة بمجرد نظام إتاوة الولاء الإقطاعىّ؛

ثانيا: بالإضافة إلى إتاوة الولاء الإقطاعىّ، يمكن إخضاعها لأنواع أخرى من الاستعباد؛

ثالثا: يمكن أنْ تكون الحيازة بنظام المال المحبوس، الخاضعة لضريبة الإنتاج والدخل (التَّاىْ) الفعلية، بنظام الإتاوة الإقطاعية المسماة bordelage [وتتألف من قسم عينىّ أو نقدىّ من الإنتاج الزراعىّ]

ومن بين هذه الأشكال الثلاثة للملكية العقارية العامية المشار إليها هنا، كان الأول والثانى عاديَّيْن للغاية فى القرن الثامن عشر؛ أما الثالث فكان

نادرا. وكما يقول المؤلف فإن التقييمات التى سيتمَ إجراؤها لها ستكون أقلَ كلما انتقلنا إلى الفئة الثانية وبصفة خاصة إلى الفئة الثالثة. وحائزو تركات الفئة الثالثة ليسوا فى الحقيقة حتى ملاكا عقاريِّين، حيث إنه لا يحقّ لهم نقل ملكيتها دون موافقة السيد الإقطاعىّ.

سجِلّ الأطيان *Le terrier*. هذه هى القواعد التى يشير إليها فقهاء القوانين الإقطاعية التى استشهدنا بهم أعلاه، فيما يتعلق بطريقة تحرير أو تجديد السِّجلات الإقطاعية المسماة بـ*سجِلات الأطيان* *terriers*، التى تحدثتُ عنها فى مواضع عديدة من هذا النص. وكان السِّجِلّ، كما نعلم، سجِلا واحدا وحيدا تُدَوَّن فيه كل المستندات التى تُثْبِت الحقوق التى تملكها الإقطاعية، سواء أكانت فى الملكية أو فى الحقوق الشرفية العقارية، أو الشخصية، أو المختلطة. وكانت تُدْرَج فيها كل إقرارات دافعى ضريبة إتاوات الولاء الإقطاعىّ، وأعراف الإقطاعية، والإيجارات بنظام إتاوة الولاء الإقطاعىّ les baux à cens، إلخ. وفى عُرْف باريس، كما يقول مؤلفنا، كان من حق السادة الإقطاعيِّين أنْ يُجَدِّدوا سجِلات أراضيهم كل ثلاثين عاما على نفقة دافعى إتاوة الولاء الإقطاعىّ. وهم يضيفون: "وهم سعداء جدا مع ذلك لأنهم يجدون سجِلا جديدا كل قرن". ولا يمكن للمرء أنْ يُجَدِّد سجِلّ أرضه (وكانت هذه عملية مزعجة لكل أولئك الذين يَتْبَعُون الإقطاعية) بدون الحصول، إما من المستشارية chancellerie [ديوان وزارة العدل] إذا كان الأمر يتعلق بإقطاعيات واقعة فى دائرة اختصاص برلمانات مختلفة، أو من البرلمان فى الحالة المعاكسة، وكان هذا الترخيص يُسَمَّى *خطابات سجِلّ الأطيان* *lettres à terrier*. وكان القضاء يُعَيِّين مُوَثِّق العقود. وأمام هذا الموثِّق كان يجب أنْ

يتقدَّم كلّ المُقْطَعِين، والنبلاء، والعامة، وكل مَنْ يـــدفعون أو يتلقــون إتـــاوة الولاء الإقطاعىّ censitaires، وكل مستأجرى أحكار الإقطاعيات والمتقاضين بشأنها. وكان ينبغى ضمّ خريطة للإقطاعيات إلى سِجِلّ الأطيان.

وفضلا عن سِجِلّ الأطيان، كانت توجد داخل الإقطاعية سِجِلات أخرى تُسَمَّى lièves [سِجِلات أطيان موجزة بالبيانات الرئيسية للإتاوات الإقطاعية]، كـــان السادة الإقطاعيون أو مزارعوهم يدوِّنون فيها المبالغ التى تلقوها من دافعى ضريبة إتاوة الولاء الإقطاعىّ، مع ذِكْر أســـمائهم، وتـــواريخ إقـــراراتهم.

المترجم فى سطور :

خليل كلفت :

كاتب ومترجم مصرى، كتب العديد من مقالات النقد الأدبى وقليلا جدا من القصص القصيرة فى النصف الثانى من الستينيات. وفى النصف الثانى من السبعينيات كتب (باسم قلم) العديد من المقالات والكتب فى مختلف مجالات السياسة المصرية والعربية والعالمية والمسألة الزراعية فى مصر ومسألة القومية العربية وغيرها. يعمل منذ بداية الثمانينيات فى مجال إعداد المعاجم اللغوية، والترجمة عن الإنجليزية والفرنسية، حيث ترجم العديد من الكتب فى مجالات الأدب والنقد الأدبى والسياسة والفكر، كما نشر العديد من المقالات والدراسات السياسية والثقافية واللغوية ومنها كتاب "من أجل نحو عربى جديد". ومن ترجماته فى مجال الفكر السياسىّ والاقتصادىّ والفلسفى: "مدرسة فرانكفورت: نشأتها ومغزاها –وجهة نظر ماركسية"، "تغريب العالم: دراسة حول دلالة ومغزى وحدود تنميط العالم"، "مصير العالم الثالث"، "الأساطير والميثولوچيات السياسية"، "انهيار النموذج السوفييتي– الأسباب والنتائج"، "حروب القرن الحادى والعشرين : مخاوف وأخطار جديدة"، "تجارة عادلة للجميع"، وشارك فى ترجمة جماعية لمجلَّديْن من مجلدات "جامعة كل المعارف" و "معجم الماركسية النقدى"، كما ترجم كتب "عالم جديد" (بالاشتراك مع على كلفت).

المؤلف فى سطور

أليكسى (أو: أليكسيس) دو توكفيل Alexis de Tocqueville (٢٩ يوليو ١٨٠٥ إلى ١٦ أبريل ١٨٥٩) مفكر سياسىّ ومؤرخ وكاتب فرنسىّ، معروف بتحليلاته العميقة للثورة الفرنسية والديمقراطية الأمريكية وتطور الديمقراطية بوجه عام، بالإضافة إلى إسهامه المعترف به فى السوسيولوچيا من خلال هذه التحليلات. وقد صار له تأثير كبير على الليبرالية والفكر السياسىّ، على نفس مستوى **مونتيسكييه** Montesquieu و **روسُّو** Rousseau.

الإشراف اللغوى : حسام عبد العزيز
الإشراف الفنى : حسن كامل

يرسم توكفيل، فى هذا الكتاب الذى يُعَدُّ واحدا من كلاسيكيات الأدب السياسىّ، لوحة نابضة بالحياة للمجتمع الفرنسىّ، فى فترة النظام القديم أىْ السابق لثورة 1789 الفرنسية العظمى، فيما كان يتحوَّل بعمق من نظام اجتماعىّ إلى نظام اجتماعىّ آخر، وهو يحدِّد بوضوح طابع هذا التحوُّل ومنطقه وديناميته ومغزاه.

وكما هو معروف جيدا فإن المجتمع الفرنسىّ كان يتحوَّل فى ذلك الحين من الإقطاع إلى الرأسمالية من خلال ثورة سياسية برچوازية. ويتمثل الجديد فى كتاب توكفيل، بين أشياء أخرى، فى إبراز أن هذا التحوُّل لا يجرى انطلاقا من نظام إقطاعىّ خالص، إذْ إن "النظام القديم" (أو: العهد البائد) كان قد خرج منذ وقت طويل قبل 1789 من القفص الحديدىّ للإقطاع والقرون الوسطى، وصار مجتمعا انتقاليًّا رغم بقايا الإقطاع التى كانت تكبح تطوُّر الرأسمالية وتجعل من إزالتها من طريقها ضرورة قصوى وملحَّة.

وهنا يُبَرْهِن توكفيل أن ذلك "النظام القديم" (فترة الحكم الملكىّ المطلق بوجه عام) يمثل الثورة البرچوازية الأولى (الاجتماعية) التى كانت ستندفع تاريخيًّا فى طريق المستقبل الرأسمالىّ حتى بدون ثورة 1789. على أنه يبحث الشروط الاجتماعية-الاقتصادية لفرنسا وكذلك شروطها الفكرية والفلسفية والأدبية وأحلامها بالمساواة والحرية، تلك الشروط التى جعلتْ تلك الثورة السياسية تعصف بفرنسا والعالم والتاريخ، بدورها التقدُّمىّ المتمثل فى رفع فرنسا وأوروبا إلى الحضارة الرأسمالية، ولكنْ حطمتْ أحلام المساواة والحرية، وقادت فرنسا على طريق الإمپراطورية والاستبداد والاستعباد.

